

(ما شاء الله كان)

الجزء الخامس من الفتاوى الملهمة في الوفائع المصرية لآل
الأحد واللوذعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حالي الشيخ محمد العباسي الأحمدي
الفتية الحنفية الأزهرية

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

• (فهرست الجزء الخامس من العتاوى المهدية في الوقائع المصرية) •

صفحة

(كتاب الاجارة)

(كتاب الاكراه)

(كتاب الحجز والمأذون وبلوغ الغلام)

(كتاب الغصب)

(كتاب الشفعة)

مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
مطلب يقضى بالشفعة في بعض المبيع اذ لم يكن الشفيع شفيعا في باقيه

(كتاب العسقة)

(كتاب المزارعة والمساقاة)

(كتاب المحظروا لباحة والصيد والذبايح)

مسائل ستة وارادة من الهندية بقصد الاستفتاء عنها

(كتاب احياء الموات والشرب)

باب القرض

(كتاب المداينات)

(كتاب الرهن)

(كتاب الجنايات والديات)

مطلب ضرب رجل اريد ا قتله فلم يخلص منه الا بقتله فقتله لاشئ عليه
مطلب يكفى في ايجاب القسامة والدية على أهل القرية بكون الدعوى عليهم
أو على معين منهم أو على بعض مبهم

مطلب للامام حق اخذ دية مسلم لاولى له أصلا

مطلب الكبار القود قبل كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير

مطلب الاراضى التى لها مالك أخذت من يده ظلما وغصبها لا يجب على

المالك شئ ولا على الغاصب و يكون القتل فيها هدرا

مطلب ادعى الولي القتل عمدا فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية

بلا عقل عاقلة حتى يشهد الشهود ان الدار التى وجد فيها القتل لذى

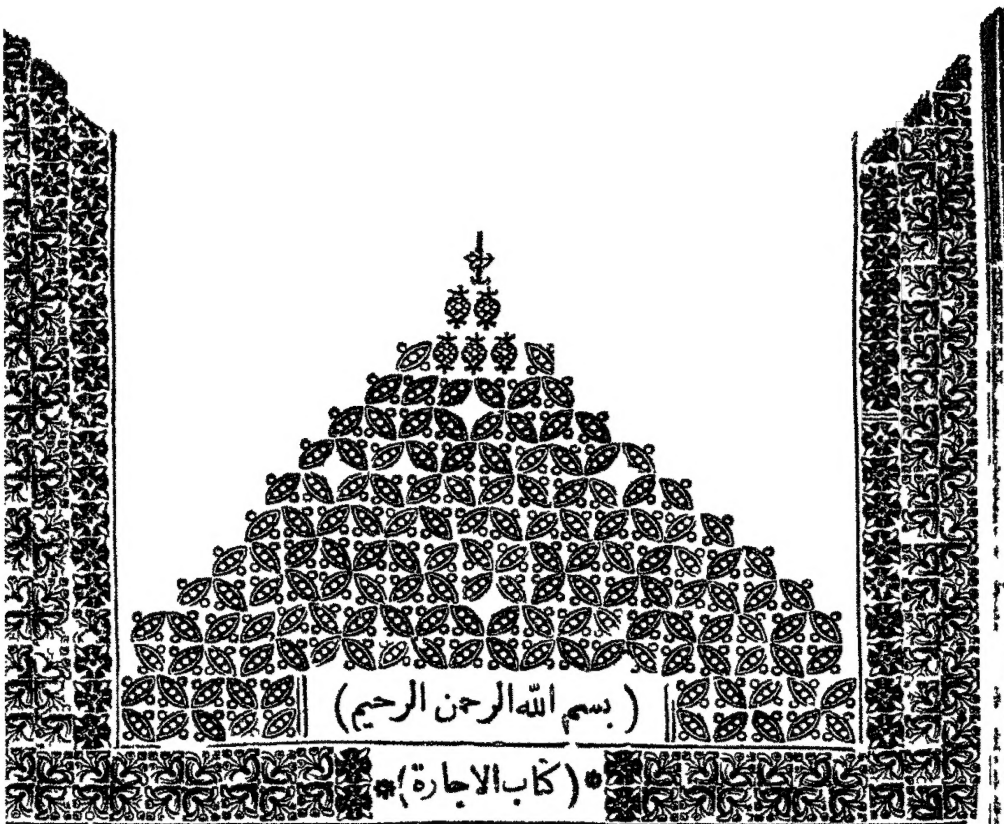
مطلب وجد قتل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثة - عند الامام وعندهما

وزفر لاشئ فيه وبه يقتضى

مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة به

- ٤٤٨ مطلب مات من حفرة وحفرة غيره قسّمت ديتته على الحافرين وسقط ما أصابه
- ٤٤٩ مطلب جناية العبد فيمادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى أو البينة
- ٤٥١ مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الههية
- ٤٥٦ مطلب لو حفرة فيمادون لا يضمن الحافر بوقوع أحد فيه
- ٤٥٦ مطلب في حكم النجاسة اذا اندمجت ولم يبق لها أثر اختلاف في إيجاب حكومة
عدل
- ٤٥٧ مطلب دفع امرأة فوق ابنها وقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقا
- ٤٥٩ مطلب الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال لا تعتمر في إيجاب القسامة
والدية على خراجها
- ٤٥٩ مطلب في وقت وجوب اداء اقساط الدية
- ٤٦٥ (كتاب الحية ان وما يضره الجيران)
- ٥٢١ مطلب لا نظر لضوء الباب
- ٥٢٣ مطلب المروور في أرض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المالك
- ٥٢٤ مطلب الفاصل بين الهدود وغيره يدخل في الهدود
- ٥٢٥ مطلب ليس لأهل السكة الغير النافذة أن يبيعوها أو يئتموها أو يدخلوها في
دورهم بل لهم المروور فقط
- ٥٢٧ مطلب ليس له أن يحدث خرقة في سكة غير نافذة بدون إذن أهلها
- ٥٢٨ مطلب ليس لمن له باب في رحبة مربعة غير نافذة أن يفتح فيها بابا للمروور بدون
إذن أربابها

(تمت)



ذی القعدة

سنة

(سئل) في رجل يستحق نظر قطعة أرض وقفها بآجرها لرجل آخر مدة تسعين سنة
وحكم بصفة الاجارة فاض شافعي يرى جوازها حكما مستوفيا شرائطه وأذن له بالبناء
والعمارة فيها على ان ما يبناء وجدده يكون ملكه كاله ثم بعد ذلك مات كل من المورث
والمستاجر فهل يكون البناء ملكا لو ارث المستاجر أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ما بنا
المستاجر من ماله لان نفسه ملك له يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دير
قابت على رجل آخر استاجر رب الدين من المدين مرا كب في البحر مدة تسعة معلومة باجر
معلومة اقتطع منها الدين وما بقي من الاجرة بعد الدين دفع بعضه للمورث وبقي البعض
وكتب بذلك حجة شرعية ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوما فبعد ذلك
باع المورث المراكب كب لرجل آخر وسلمها له من غير اذن المستاجر ومن غير اجارته فهل
لا يجاب المورث لذلك ويجبر المشتري على رد المراكب للمستاجر الى تمام مدة الاجارة

١٢٦٤

٢٦

(اجاب) بيع العين المستاجرة في مدة الاجارة موقوف على احازة المستاجر دين
دين بعيان أو بيان أو اقرار ولا مال له غير العين المستاجرة والله تعالى أعلم
امرأه لها أرض او مسمية آجرها زوجها الشخص آخر بغير اذنها وعلمها فهل لا يصح هذه
الاجارة في حق المرأة ويكون لها فسخها وابطالها واجارة الارض لغير المستاجر المذكور
حبث لم يزرعها المستاجر من زوجها المذكور واذا ادعى المستاجر انه دفع لزوجها بعض
الاجرة وأراد أن يرجع عليها به لا يجاب لذلك حيث لم تقبض منه شيئا ولم يعلم بالاجارة ولا

تاذن له في ذلك بل استاجرهما من زوجها بلا اذنهما (اجاب) اجارة الزوج المذكور والحال
ما ذكره غير نافذة وليس للاستاجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الاجارة لزوجها
والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في ناطرة وقف ادعت على زيدان العقار
الذى تحت يده وآله بالشراء الشرعي من عمرو وبعض ارض ام ككنته المقررة بالحكم
الشرعي جارية في ارض وقف القاضي النوفي السكاكن تحت نظارتها أيضا وانه قد كان عمرو
المذكور يمدى على امكنة الوقف اثما في بالهدم وأدخلها في عقاره وولدى المنازعة معه التزم
بدفع مبلغ معلوم زائد عن الحكم المقرر للارض نظير اجرة الارض مسانمة لجهة الوقفين
فترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق الى حين صدور البيع فيه
لزيد بتاريخ كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفعه بئعه المقرر عليه
حسب التزامه فسئل المدعي عليه عن ذلك كانه فأنكر استحقاتها لذلك عليه وعلى بئعه
بالكيفية وذكرا ان بعض امكنة الوقف التي تدعى ذلك بسيمها قد اندرست فيما مضى من
الزمان حتى صارت تخربها قاعا صغافا وان انقاض الوقف المذكور باعها سلفها الناظر
لرجل بالاذن الشرعي غيب الكشف على خراب الامكنة المذكورة من الحسا كم الشرعي
وتحقق ذلك لديه ثم آلت بالشراء الشرعي لبئعه عمرو وبنى بها العقار المتنازع فيه بعد
ان استعكر اصل ارض وقف الامكنة المذكور والمندرسة الجارية في وقف القاضي
بحكم معلوم من ناطره الشرعي وحرر بذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وانه بعد
ان ملك البائع المذكور جميع بناء الار بالانشاء على الوجه المسطور باعه للمدعي
عليه بموجب حجة شرعية ومقتضى ذلك لا يجب عليه شيء ولا يدفع الا الحكم المقرر لوقف
القاضي لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضور الحسا كم الشرعي وبيد المدعي عليه اعلام
شرعي مذكور به افادة السادة العلماء بانه حيث صدقته المدعية المذكورة ان لانباء
موجود لجهة الوقفين المذكورين وانه قد زال جميعه لم يكن لها طلب القدر المرقوم من
المدعي عليه بمجرد دعواها عما وقع بينهما وبين عمرو من التراضي والالتزام وانما رجعت
من المجلس الشرعي فرارا من الحكم عليها فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يكون لها طلب
فأجر مثل الارض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام بئعه به ولم تثبته ولا
فح الحكم المقرر أم كيف الحال (اجاب) لنس لناطرة الوقف المذكور
شترى للكان المذكور عن انشاء محسكرا للارض بشئ من أجره ما زاد من
احيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف
وبه جدك موضوع بموجب اذن من ناطر سلف بموجب بينة ونصديق مشمول بختم ناطرة
الوقف حالا وبه بننة آجرت الناطرة الحانوت المذكور لرجل آخر من غير اعلام اصحاب
الجدك وترى بذلك ابطال ما وضع بالحنوت المذكور من البناء وغيره فهل لها ذلك
أو تمنع سيمها وهناك بينة تشهد بذلك (اجاب) اذا كان الجدك موضوعا بحق القرار باذن

ذى الحجة

١

١٢٦٤

١٢٦٤

٣

١٢٦٤

٣

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

١٦

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢٨

ناظر يملك ذلك لا يكون ملتوي الوقف بعده تكليف واضعهم فعه ولا اجارته لغيره مادام
 يدفع أجره مشن تحانوت خايبا عن الجدة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 سكنوا محلا من تعلقات زاوية معدة للصلاة بعلة انهم يقيمون فيها الذكرك على العادة فهل
 للناظر منهم من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع أجرته لجهة - ووقف الزاوية حيث
 كان من تعلقاتها ومنعه - من الجبل - في الزاوية الا للصلاة حيث بناها واقفها لذلك
 (اجاب) لناظر المسكان الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصرفها في مصالح
 الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء
 يخدم عند آخر اخذ سجاد الخدم وذهب به الى البحر ليحمل عليه الماء حكم عاقبة فضاغ منه
 من غير تعد ولا تقرب فهل اذا اراد الخدم ان يضمه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك
 (اجاب) لا يضمن الاجير الخاص ما هلك بيده أو بعمله اذا لم يثبت عليه التعمد أو
 التقرب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف ابيه منزلا ودفعا
 سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شروط منها انه يفتح بابا للمنزل من
 مكان تابع له وانه اذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء الحائط واعادته
 وجعله حائوتا تابعا للمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث اجره الناظر
 أكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء الحائط ومرتبه من مال نفسه ويكون للمستاجر فسختها
 بلا رضا المورج حيث وقعت فاسدة كما هو مذكور (اجاب) يراعى شرط الواقف في الاجارة
 فان اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالملق به انها لا تتراد على سنة في الدور والحوائط
 وصرحوا بان الاجارة لنفسه بالشروط انما لفظة مقتضى العقد كاش تراط مرتبة الدار على
 المستاجر حيث اشترط الناظر المورج في عقد الاجارة على المستاجر بناء الحائط واجرم مكان
 الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة ولو حل من مفسختها بلا رضا الاخر والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا وقفا من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل
 ان يقدس شركة ويكون الربح بينهما مع انه لا مال له ثم أحضر الاخر بضاعة ووضعها في
 الحائوت فسأت المستاجر للحائوت في أثناء السنة فهل تفسخ الاجارة بموته ولا حق لورثته
 فيه من حين الموت واذا ذهب رب البضاعة واستاجر الحائوت من ناظره يكون الحق فيه
 له وحده (اجاب) ليس لورثة المستاجر الاول ولا لغيرهم معارضة مستاجرهم
 الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعدم موت المستاجر الاول انفسه وانفسه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان اقام فيها ناظرا لاجل
 ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثة واربعين فدان اذنه صاحبها
 فهل يجاره غير نافذ (اجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكيل عن المالك في اجارة
 الارض وأجر بعضها بدون اذن المالك واجازته لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعضها

١٢٦٥

٣

للوجر وبقى البعض ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوماً ثم بعد ذلك البيعت المراكب لرجل آخر في دين للمشتري فهل يكون للمستاجر حبس العين المستاجرة تحت يده حتى يستخلص دواهم الاجارة التي دفعها للوجر (أجاب) اذا بيعت المراكب لاجل الدين بمن زائد عن الاجرة المحبلة وفسخت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء ما عجل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطحطاوى من الاجارة عن العمادية واذا كان عقد الاجارة أو البيع صحيحاً وكان كل منهما يدين للمستاجر والمشتري على الاتجار والبائع ثم تفاسخا العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان احق بهما من سائر الغرماء لو مات الاتجر والبائع وعليهم ماديون كثيرة انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على ارض وقف اجرتها يدون اجرتها هل هناك واجب فيها باجرة المثل فما فوقها فهل لا تكون الاجارة والمحال هذه نافذة (أجاب) اجارة ارض الوقف اذا كانت يدون اجرة المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض خربة من مكان وقف يدون قيمتها والناظرة اجرتها له لكونه زوجها فهل هذا الايجار صحيح أم باطل لكونه يدون القيمة (أجاب) اذا اجر الناظر ارض الوقف يدون اجرة المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل على ما به الفتوى هذا اذا كانت الاجارة من اجنبي اما لو اجر الناظر عن لا تقبل شهادته له كايه أو أبيه أو واحد الزوجين للاتجر بلا زيادة عن اجر المثل لا يصح عند الامام كما يستفاد من الدرر والمختار من الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في ثمر ماء ملج بمملكة لامرأة اجرتها ابوهار جل مدة مائة باجرة مائة بغير اذن المالككة ثم اجرتها المالككة لا خرمدة مائة باجرة معلومة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من الاب يدون اذن المالككة وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالككة (أجاب) اجارة الاب البقر على الوجه المذكور غير نافذة واجارة المالككة البقرة لاستبقاء الماء منها لا تصح ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصد اداء الاجارة ليست كذلك ففي الانقراوية من الاجارة الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح استئجار الآجام والحياض والسمك أو رفع القصب أو قطع الحطب أو سقي ارضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرعى الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكاناً وقفها من ناظره سنة كاملة باجرة مائة دفعها للناظر ويبيده من يد ذلك فهل ادوات الناظر بعد مضي نصف السنة تسخ اجارة المستاجر ولا ينزع المالك من يده حتى تتم مدته المذكورة (أجاب) لا تنفسخ اجارة مكان الوقف المذكور بموت المتولي عليه الموجر له والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف يعلوها ربعان من جلة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل تكون الاجارة باطلة واذا كان هناك من يستاجر باجرة المثل يقدم على غيره (أجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٣١

صحيحة وعلى المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لكل سنة والحال ان الاجرة مما في نقله كلفة وشرط على
صاحب الارض الا يفاء في محل الارض المستاجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب
الارض وله يذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى
محل التركة فهل والحال هذه تكون كلفة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم
المستاجر شيء من الكلفة واذا أمر الوكيل المستاجر بان ينفق من ماله على نقل الاجرة
ليرجع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليها يكون له الرجوع بما أنفق على
الانفاق والامر على الوجه المذكور (أجاب) نعم للمستاجر الرجوع بما أنفق
اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف يطلب فاحر
يحكر أرضاً أما كن بمبلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحقق جريانها في هذا فمع ان
تلك الا ما كن لم يكن قابلاً منها لجهة الوقف المطلوب منه المحكر لبعض ارضها فاقطع
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه المحكر الاجرة مثل الارض المعلومة الآن لجهة الوقف
المذكور واذا فرض انه مقرر رعاياها حكر من المظار السابقين يريد عن اجر مثل
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غبن فاحش على الوقف الثاني لا يعتبر واذا فرض
المظار المذكورين دفعوا مقداراً معلوماً في كل سنة لجهة الوقف المطلوب له المحكر
لا يعول عليه احتمالاً على تغريبهم أو عدمهم بالحقبة (أجاب) لا يجبر ناظر
الموقف على دفع شيء زائد عن اجر مثل الارض خالية عن البناء بدون وجه يفاء
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك وكلة يد مياط معدة للاستغلال علواً ووساً
بتمامها موجبة لجماعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصي
المقيمة بمصر زيادة الاجرة أو اجارها لغيرهم بما جاز المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصي
وادعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيها جسد كأمع عدم زيادة الاجرة فعملين بوثائق
مقطوعة الثبوت فهل للوصي طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارها لغيرهم ولا عبرة
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من أحد المستاجرين مكاناً من الوكالة وبني
عليه مكاناً آخر بغير اذن الوصي يكلف القلع ان لم يضر بما تحته أولاً (أجاب) لا يثبت
الجسدك بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه للوصي اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صح
و يكلف الباني المذكور قلع بنائه والى حال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر من آخر مكاناً باجرة معلومة عمل له بعضها ثم بعد ذلك رغب شخص آخر
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاقترع المالك بالمالك في المثل
المذكور لا يثبت بسبب انه وهبه لها وحازه من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه
للمستاجر منه فاجرة البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقر لها والدها بالمالك فيه
بعد صدور الاجارة منه للرجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار المجر

المذكور بالملك في المكان لابنته حيث كذبه المستاجر الاول في ذلك ولا يكون اقراره
حجة على المستاجر الاول ولا عبرة باستئجار المستاجر الثاني من البنت المذكورة حيث كان
مبنيا على مجرد اقرار الاب له بالملك (اجاب) اجارة البنت المذكورة المذكور قبل مضي
مدة الاجارة الصادرة من أبيها بعقد صحيح غير نافذة حيث كان الحال ما هو في بورما لم يثبت
الاستحقاق لغير المورج بحجة شرعية بالنسبة للمستاجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
يدت موقوف شرط واقفه شرطا من جعلها ان يسد امن غلته بعمارته وهناك شخص
ساكن في المكان بعد ان غير استحقاق له في الوقف ولا لزوم جنة فهل يجب عليه شرعا
دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون المستحقين اخراجه منه جبرا عليه وهو يوجه الناظر لمن
شاء بعد البناء المحتاج اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة مثله مدة وضع
يده على هذا الوجه تصرف مصارف الوقف حسب شرط واقفه وللناظر اجارة عقار
الوقف باجرة المثل ورفع يد المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة مشتركين في حتام اراد ان يان من الشراكه اجارة نصيبهما الاجنبي غير شريكهما
والشريك الثالث يطالب ان يستاجر منهما بمثل ما يستاجر الاجنبي منهما فهل لا يصح
الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعا واذا اطلب الشريك الاجارة لنفسه
يكون مقدما على الاجنبي ويوجب لمطلوبه (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكه غير
صحيحة عند الامام وعليه الممتون والمعول ولا يجبر الشريك على ان يوجر من شريكه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثنائه
السنة جاور رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة - انتبهت - بزيادة المدة وتكون
اجارة الرجل الاول صحيحة - اجارة الرجل الثاني بالزيادة في اثنائه
السنة التي صحت فيها اجارة - من تكون اجارة الثاني صحيحة (اجاب) لا تنقض
الاجارة بزيادة الاجرة - راجع - او لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها في نفسها عند
الحكم كما في - المصنف - فاذا وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني مجرد
الرغبة او - المصنف - الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل حانوت وقف اجرة لرجل سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة
رجل اخر مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة
الرجل الثاني المضافة واخرها الاول باجرة المثل مدة معلومة تكون الاجارة
معارضة الاول ولا منازعة والحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير في لزوم الاجارة
المضافة تعميها وان عدم لزومها بان عليه الفتوى انه فعلى ما به الفتوى يكون للناظر
فسخها واجارة الحانوت باجرة المثل بعد مضي ما لم يمت فيه الاجارة ولا تصح اجارة عقار
الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف على

١٢٦٥

٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٩

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

مستحقين اجرة فانظره لرجل يبيع اجرة واذن للاستاجر ان يعمره من ماله ويدفع بعض الاجرة
 للناظر ويقتطع بعضها حتى يخلص ما دفعه في العمارة ثم بعد ان يعمره المستاجر اجرة لا
 بزيادة عما استاجر ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الآن لا آخر باجرة المثل اجارة
 صحيحة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وتكون اجارة المتولى الثاني هي
 الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل وقد يكون اجارة المستاجر من المستاجر الاول غير صحيحة
 لعدم صحة اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بعين
 فاحش غير صحيحة ويلزم المستاجر غرام اجرة المثل وحيث اجرة متولى الوقف الآن مكان
 الوقف المذكور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة بافادة وقد صرح حوايان المستاجر فاسد اذا
 اجار اجارة صحيحة يكون الاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في ارض رزقة لاز راعة
 استاجرها رجل من ناظرها واذن الناظر بتخليجها من كبس بتراب مملوك له ودفع له مبلغا
 من الدراهم اخذها منه الناظر ليكون جميع ذلك خلوا له وصار المستاجر يزرعها مع اخوة له
 يعيشون مدة بعد اصلا حها وكبسها مات المستاجر عن ورثة ذكر ورومات الناظر ايضا
 وتولى ناظر آخر وصدق على صحة ما ذكر لرواضى اليد من الورثة واخوة المتوفى فهل اذا
 ارادوا التفرق الآن يكون الطين لورثة المستاجر خاصة ولا يشاركهم فيه الاعمام واذا
 اراد الناظر نزعها من ايديهم واعطاه لغيرهم من الاعمام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق
 القرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالخلو في اراضى الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها
 للمستاجر ولا مانع وثبت انشاء المستاجر فيها خلوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده
 لا يشركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض مادام وافاءهم بدفع اجرة مثله
 لجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة
 له بل يطعمه ويكسوه حكم عائلته واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج
 من عنده من مدة ثمان سنوات وله اخ يريد الاخ المذكور ان يطالبه باجرة اخيه مدة
 خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالة عن اخيه ولا تسامح دعواه واذا ادعى البائع
 المذكور بنفسه او بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذكور لا يجاب (اجاب)
 نعم لا يجاب لذلك ولو طالب بنفسه او واثبه حيث كان اجنبيا وكان عمر
 التبرع فال في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج
 الاجرة ان كان الخادم قريبا به يجب اجر المثل لانه يربحوا كثر من الاجرة وان كان
 لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذكور معروفا
 بهذه الصفة وفيما حاله بها فان كان معروفا بذلك وفيما حاله بها يكون القول له في كونه لم
 يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة يحسب عليه منه ما وصله من الطعام
 والكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر من آخرها ثوبا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

سنة

شوال

١٢٦٥

١٨

ذى القعدة

١٢٦٥

٥

ذى الحجة

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

كان له ذلك بخيار الرؤية وله أخذ الاجارة المجعلة من دفعها له (أجاب) يثبت خيار
الرؤية في الاجارة كما يثبت في الشراء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في
مكان ملوك لانات تعدى رجل واستأجره من أزواجهن من غير توكيلهن واجازتهن لهم
في ذلك ثم ان الساكن الاول استأجره منهن باجرة زائدة فهل لا عبرة باجارة الازواج
لذلك الرجل ويكون الحق في الانتفاع بالمسكن المذکور لمن استأجره من ماله ساكنه
(أجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما أحدهما يملك ربعة والاخر يملك ثلاثة
أرباعه فأجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستأجر
فيها قاعة لتسج الحرير فيها بدون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك
ولا تصح الاجارة (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل أحسنى بعد موت المرأة انه
تأجر نصيبها من المكان المذکور قبل موته بما يشاء وكملها عن مائة معلومة فهل
تكون اجارة أحد الشريكين نصيبه لغير الشريك فاصدة وتنفذ بالموت ويكون للورثة
رفع يد المستأجر عنه واذا ادعى المستأجر المذکور عمر في المكان عمارة وصرف فيها
مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ما صرفه يدور بمقتضى الورثة ويدون اثبات
ما يدعيه من الصرف لا يكره على الورثة تمسكه من ذا (أجاب) اجارة المشاع من
غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستأجر ولا عبرة بما ذكره الحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجارها نة كاملة باجرة معلومة
ثم أراد الموارثها وادارها لغير المستأجر باجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك
بدون رضا المستأجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستأجرة (أجاب) ليس
لوارثه فسخ الاجارة قبل مضي مدتها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى
عالم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وكل ابنه لبايع في ايجارها سنة لا آخر
ان رغب في اذرة فمخافا جردانه كما هو له في مدين رضع المستأجر يده مائة او رغب في اذرة
بفسخ عقد الاجارة وابطالها مع الابن لانه لم يدين لابنه المذکور في ايجارها فهل
للك ولابنهما من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستأجر اذا كان هذا
بانه ركه في ايجارها لغيره وانتهى بذلك (أجاب) اذا وكل مال شريعة لارض
لا يفسخ في الاجارة واجارها لغيره ففسخ العقد باجرة صحيحة جردا لم يفسخ من مائة مائة مائة
باجرة المدين للاب الموكل ففسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة يدور وبه شرعي والله تعالى
(سئل - سئل) في طاحونة موقوفة على خيرة أخذها رجل من ناظرها مشاهرة
وستين وفاية مدر معلوم من الدراهم ثم بدد زيادة الاجرة في ذاهب أجرها الناظر غير
ان تصليح الابن ابتداء محرم سنة ٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ واراد المستاجر اخراج
 الساكن فيها فامتنع وقال أنا أولى منك واخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب
 في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فقول له تسكون اجارة الناظر التي سندها بيد
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا أجز الناظر عقار الوقف باجرة المثل
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فسيخ الاجارة
 قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت
 اجارته صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة شراكها بالغين في منزل سكنوه مدة
 طويلة ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن
 فطالب الشرى بكون اجارة ما يخصهما في المنزل من وارث شرى بكونهما فهل لا يجابان لذلك
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يمسحهما من السكنى معه ولو أمضى غل جميع المنزل بسكناه
 (اجاب) اذا سكن أحدا الشرى كاه المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يارمه اجارة نصيب باقي
 الشرى كاه ولو كان معدلا للاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طنس وتاوير جع به فلما وصل به الى طنس واوقفه
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاع الحمار بدون تعد ولا تفريط فهل يضيع الحمار على
 مالكه ولا يكون المستاجر صامنا والحال هذه ويكون القول قوله في ذلك بيمينه
 (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية
 اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعيره يؤاجر ومن له ان يعيره يؤاجر
 فله ان يودعه ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل يكت
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا
 ضمان عليه اه كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاع منه من غير تفريط فخرمه رب الحمار ثمنه فبعد
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من
 تعد ولا تفريط وله الرجوع بما أخذه منه المالك والحال هذه والله تعالى أعلم
 في رجل ورث حصة في دار من زوجته وبقي الدار لا مها ولم يقع من الرب
 مها ية في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار
 وتوآجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الدار
 الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنها في الدار
 وأجرها أيضا وهر وامن غير ادب شرى بكونها من المذكور فهل لا يكون له
 مطالبتهم الآن باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكنهاهم وسكنى مورثي الطعام
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان (سئل)
 مدة ثم بعد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

ذلك فمخ المو جرالاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن ما سكنها فيها بنفسه فاستمتع من ذلك متعلا بأنه لم يبيع البضاعة التي فيها فهل يكون للحاكم الشرعي اجبارها على تخليتها لمكانه المذكور ولا عبرة بما تعلل به لاسيما وقد اعطى له المالك ميعادا على تخليتها (أجاب) لا يجبر المالك على اجارة حائوته المذكور وله اخراج الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دكان مشترك بين اثنين طالب أحدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فاستمتع الشريك الآخر من ذلك وأجر نصيبه منه لغير شركه فهل لا تصح اجارته لغير شركه ويحجب طالب المهاياة لذلك

١٢٦٥

٢٩

(أجاب) يجبر احدا ان يسكن على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك مستاجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استاجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر ممن يستحقها باجرة معلومة تزيد عن الاجرة الاولى وكتب له سند بذلك ثم بعد تمام الشهر أراد المستاجر السكنى فنفته المستاجرة الاولى فهل اذا ثبت استئجاره ممن يستحق

١٢٦٥

١٢

رجب

الطاحونة المذكورة بالبينة الشرعية له سكنها وتزعم من يد المرأة المذكورة (أجاب) للاستاجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستاجرة جبر اعلى المستاجرة الاولى اذا وقعت اجارته صحيحة ففي الدر من باب ما يجوز من الاجارة اجرداره كل شهر بكذا فلا كل الفسخ عند تمام الشهر فلوجب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها لم يكن للآخر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة اعارتها الاخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفع مع الاولى فنفذ الثانية فخرج منها المرأة ويسلم للثاني خانية اه وفي رد المختار قوله لانها ليست بخصم أي ولا شترط حضوره اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وابنها البالغ يملكان مكانا استاجره من ماضي مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل دين عليهما فهل يكون للشترى فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (أجاب) تفسخ

١٢٦٥

١٢

الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أي بيعة أو اقرار أو الحال انه لا مال له غيره أي غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجعولة في قيمتها كمال في الاشياء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من

١٢٦٥

٢٨

باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر أراد الناظر لاجارة ويوجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة ادخلت له الفسخ وتبقى الاجارة بحالها (أجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة باجرة المثل لا يكون للثاني فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى يملك ابعادية أجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداءها سنة أربع وستين وغايتها تمام حصد زراعة شتوي سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة ان تصلح الابعادية مثل قلع حلقة أو حفر مساقها أو تعمير الابدية التي فيها أو غرس

١٣ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

٢٧ ٥٢٦١

رمضان

١٤ ١٢٦٥

شوال

٩ ١٢٦٥

أشجارا وخلاف ذلك يكون على المستاجر من وانه بعد مضي المدة يسلمان الابعادية
لصاحبهما بما فيها من تهميرا وأشجارا وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المجرش
من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزوجه المستاجر سنة وأراد فسخه لاجارة في
البساق فهن تكون هذه الاجارة فاسدة ولا حل من المستاجر من فسخها ولا يشترط في
الفسخ رضا المجر (أجاب) الاجارة على الرجح المسطور فاسدة والعقد فاسد ويجب
رفعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في أبعاديه موفوفة على خيرات آجرها فاطار الودف
مدة ثلاث سنوات في عقد واحد بدون أجر المثل وفته العقد وهنالك من يرغب فيها
باجرمها فهل تكون الاجارة فاسدة ويكون لسطر الودف المذ كودا حارتهما من رغب
فيها باجر المثل (أجاب) نعم للتولي الاجارة لا تجزأ المثل حيث تحقق بالوجه الشرعي
أن الاجارة الاولى بدون أجر المثل بغير فاحش ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن
حارثة قباني وزن من فوق وقع وعاقبه فتنف هل يضم اولى (أجاب) القباني اجير مشترك
وحكمه عدم ضم ما هلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يبقى وأقضى المتأخرون
بالصالح على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ما هلك بعمله والله تعالى اعلم (سئل)
في رجاء حض ابن عمه وهو فاضل وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة
والنصف الآخر الى الرجل المذ كودا حارتهما من رغب فيها باجر المثل (أجاب) نعم
الا ما هو يستخدمه في أعماله أن باع الرشيد وهو موصوف في معشدة واحدة فنجبت البقرة
بعض نتاج فباعه الرجل المذ كودا حارتهما من رغب فيها باجر المثل (أجاب) نعم
البائع والبائع بعلمه وصرف الثمن غير أنه لم يسأله في البيع ولم يحضر قبض الثمن
فإذا يكون الحكم في بيع المتصرف وإذا تزوج البائع وصرف في زواجه مبالغ باذنه
ليرجع هل يجب عليه وماذا يكون الحكم في أجرة البائع في زمن صغره إذا ادعاها على ابن
عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال في القنية يتيم لغير له أب ولا أم استعملها اقرباؤه
بغير إذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم باجر المثل اهـ وقد قرر
أنه لبس لغير الاب والجد والرصى استعمل في الصغير بلا عوض فليتهم المذ كودا حارتهما من رغب
المطالبة باجر المثل وبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجارة وإذا
على البائع المذ كودا حارتهما من رغب فيها باجر المثل (أجاب) نعم
في رجل استاجر خرسنة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط أن لا
يرماوا حادافا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تترك يوما يلزمني خمسة كرايس ردة
فهل والحال هذه اذا بدله عذر صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع العذر الموقوف الذي شرطه
على نفسه أولا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذ كودا حارتهما من رغب فيها باجر المثل
وجده الشرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا منته من وكبل ماله كته
باحرة مملوكة قد عملها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا رآه ورده

(سئل) في عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكنى الجميع وبعض الشركاء يؤجره للغير ويقبض
أجرة منه للجميع باذنه باقيم فطالب بعضهم لدى يسئق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ
ما يقابل نصيبه من الأجرة المجردة تحت يد بعض الشركاء المعترف بها لهم فهل يجب
لذلك والحال هذه (أجاب) نعم يجب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلاً لقسمة الأفرار
وطالبها أحدهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة مكاناً بثمن
معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للشري طلب من البائعة حجة ملكها فاحضرت
حجة تشهد لها بربع المكان واحضرت جدها من المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقي المكان
بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك في مجلس الشرع الشريف فكذلك ووضع يده
المشترى المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعي انه يملك في
هذا المكان نسبة قرار بطريق الإرث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت
ان هذه الحصة له لا يسحق اجزائها هذه المدة لاسيما والمدهى المستحق رجل بالغ ولم تعرض
له أجرة (أجاب) لا مطالبة للاستحقاق بأجرة ماضية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض من امرأة وكتبت حجة بينهما على يديينة وقبضت بعض الثمن
ولها زوج فزوجه الزوج الحجة على ما بنى من الثمن فجاءه المشتري بباقي الثمن فجعل الحجة
جعل له رجل حاضر في المجلس قدرا من الدراهم ولم ياتر بذلك القدر المشتري فظهر الحجة
فهل اذا طوّل المشتري بالقدر المحرر لا يلزمه دفعه حيث لم ياتر به (أجاب) لا يجبر
المشتري على دفع شيء زائد عن الثمن بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها عقار ملك زها ساجاب يقبض لها الأجرة رفعت منه من الجباية لولا أجرة مدة أشهر في ذمة
السكان لم تقبضها منهم فهل يؤمرون بدفع ما عند عمالها من الأجرة اذا دفعه والزوجة
الجباية شيئاً من الأجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا يسرى ذلك على المسالكة المذكورة
(أجاب) على المستأجر دفع ما يذمه من الأجرة لمسالك العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع لغير
المسالك أو وكيلها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً من آخر بمن
معلوم قبضه البائع في المجلس وتم البيع للمشتري على يديينة من المسلمين وفي ذلك البيت
اكن باجرة فاراد المشتري بعد تمام شرائه أن يخرج الساكن من البيت
ولا يتمكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أبقى بشراء البيت منك
بعد تمام البيع للمشتري على يديينة لا يكون للساكن معارضة المشتري وقصخ
وله انخراجه من البيت دهره بعد تمام المدة المقر عليها (أجاب) يوقف
بيع الدار المستأجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستأجر قصخ البيع
لا بد له من وجه هو الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين سافر أحدهما
لجهة وجعل وكيله على حصته في البيت ووضع الحاضر بعض متاعه في مكان من
البيت وغاب أيضاً وعياله في غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

١٢٦٦

٢٧

جادی الثانیة

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

رجب

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٨

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على
 ان يريك الاخر الحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبته شريكه الى الآن ويريد بذلك
 الزامه باجرة حصة شريكه لا يحجب لذلك ولو فرض ان الشريك المذكور سكن في البيت
 حيث لم يكن به عقد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفاً ولا معداً
 للاستغلال ولا ليعتم ويمنح الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث
 الحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذكور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في استحقاقه طلبها منه رجل آخر
 ليزرعها وجعل له في نظير استلانه عليها قدر ما علموا من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي
 لجهة الديوان ورضي صاحب الأرض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب
 الأرض فتم آخر عليه بعض تلك الغلة فطالبه صاحب الأرض بالباقي فامتنع من دفعه فهل
 للحاكم الشرعي جبره على دفع الباقي (أجاب) اذا استأجر أرضاً باجرة معلومة على أن
 يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجر المثل على المستأجر
 باستيفاء منافعتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجروا بيتاً من جماعة
 آخر مشتملاً على أشجار رايحون وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا ثماره ثلاث سنوات لكل
 سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار
 المذكورة فهل تكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وقسمت
 في السنتين الباقيتين (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على
 استهلاك الاعيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك
 ما يورث عنه شمر عامن عقار وغيره ثم سكنت البنات المذكورة في محل من عقار والدها
 باذن أخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قسمة التركة فهل يكون للبنات
 مقاسمة وورثة أخويها في جميع ما ثبت انه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي
 سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (أجاب) للبنات أخذ ما يخصها في تركة
 والدها واذا سكن أحد الشركاء في المكان المشترك الذي ليس وقفاً ولا ليعتم بدون عقد
 اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
 غائب أحدهما حضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجرته خمسة أشهر وأعطى له وصاحب
 وذلك بدون اذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقد هذه الاجارة (أجاب) اجارة
 الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب فسخها دفعاً للفساد والله تعالى
 (سئل) في امرأة لها أرض مملوكة لها مدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من
 غير اذنها ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت ان يده بعد ذلك وطالبته
 باجرة مثلهامدة ورضاهما وضع يده عليها فحجب لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لما سلكه الأرض
 المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلهما والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٦

شعبان

شوال

سنة

١٢٦٦

محرم

٢٣

واذا طلب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومورثتهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا سكن
 أحد الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا أجر عليه ولو معد الاستقلال وليس
 له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شركاءه بل له طلب قسمة الا فرازان قبلت والمهاياة
 في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرملي في فتاواه بان أحد الشركاء اذا أجر العقار
 المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة به بما قبضه من الاجرة
 ويتصدق به المالك لهم كما خبيثا ما لم يكن العقار معد للاستقلال فيرد الموجد
 نصيب شركائه من الاجرة المقبوضة له على ما أتى به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الورثة زوجة وبنت بالغة
 وقسمت التركة بينهم ما عد البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم
 خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها
 البالغة أجرة المدة الماضية فهل لانهما لانجابا لذلك خصوصا وباقي الورثة لم يستأجرا
 ما يخصهما في البيت (اجاب) اذا سكن بعض الشركاء الممكان المشترك بدون عقد
 اجارة لا يلزمه اجرة ولو معد للاستقلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 أجره لرجل مدة معلومة من السنين وكل ما مضت سنة يقبض أجرها ومضى بعض السنين
 المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمية رب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل
 والحال هذه يملك ثمنه وتفسخ الاجارة ولا تموقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق
 به سداد الدين (اجاب) تفسخ الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من العين
 المبيعة سواء كان الدين ثابتا بعيان أو ببيان أو اقرار فلما لكان البيت المذكور يبيعه
 وليس للمستأجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف
 وباقيه يملك اسدنه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن
 وأخبره بأنه اشترى جيرا وخشباً ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شبا كافتعه من ذلك
 وأخبره بأنه ان فعل شيئا من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانيا فلما حضر طلب منه الاجرة فأخبره
 بأنه صرف على المكان المذكور في بيضه ووضع شبا له مبلغا عيونه وطلب خصمه من
 فهل لا يجاب لذلك خصوصا مع نهى المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة
 او الحال هذه (اجاب) لا رجوع للمستأجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة
 المذكور والحال هذه غاية الامر ان خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك حانوتا أجره لشخص كل شهر بكذا او وكل وكذا لا يقبض الاجرة من
 الخارج فقط فكيف الوكيل للمستأجر وثيقة بأنه لا يخرج من الحانوت أبدا وان الاجرة
 عليه فهل يكون لرب الحانوت فسخ الاجارة المذكورة فها هو المستأجر بعد
 شي الشهر ويجدد هابعد صحيح باجره معلومة برضا مالك الحانوت ولا عبرة بكتابة
 وكيل المذكور (اجاب) لما لك الحانوت اجارها ممن أراد رأس كل شهر والحال هذه

صفر

١

١٢٦٦

ربيع الاول

٢٤

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

ربيع الثاني

١

١٢٦٦

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذموم وباجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض بزيادة الاجارة التي صدرت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فهو لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذموم بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة المخالفة لمقتضى العقد كلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من مالكة مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة بمجلا وتحرره له ابجاره فهل يجوز منه عن سكنى المنزل من الجار المجاور للمنزل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحريره من اجارة وحلول اللال عليه أم منه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للمجر ولا غيره معارضة المستأجر ولا منه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط ان يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذمومة (أجاب) ليس لرب الدار المذمومة معارضة المستأجر ولا اخراجه منها قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته و دخل بها في بيت تملكه أمها واستأجر من ماسر الهام في ذلك البيت ومساكناتها فيه وبضامها و ذمها بالمالا كنفه معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً لزوجته بسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضاها ولو تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يبالغ الزوج باجرة سكناء على الوجه المذموم والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين هما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما من ذلك واجرتهم من مائة فلما انقضى الكتاب لبق الكاتب عند أحدهما فطلب منه الثاني الثاني أن يطلععه على حساب مائة اولاه من الاخذ والاعطاء واطهار ما ربحه فيه فإدله الكاتب حتى يجعل له الثلث فمما يظهر له من أرباح الشريك على الرشوة فاجابه ان ذلك حيلة لانها رديئة وكاتب له وثيقة بثلث المضمولة فحتمه فان من الكاتب مقداراً من ذلك ثم طالب به الكاتب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذموم على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذمومة شرعاً (أجاب) لا مطالبة من الشريك بما جره له الكاتب المذموم على جهة الرشوة ولا أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٩

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعية متفرقة وسفيتين ومنزلين شركة بينهم تراضوا جميعا على تقويم اجرة ما ذكروا اختصاص احدهم بالمنزلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من الارض باجرتها عن حصته شرى بكمه حسب التراضي واختص الاخر بالسفيتين باجرة سنوية مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك وبقي جانب منها يزرعونه شركة ربحهم وخسارة عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا ايديهم على ما كان بيد مورثهم يزرعونه مدة كذلك كما استمر الشرى كان واضعاً ايديهم على ما استأجره ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم الآن اراد الشرى ان يكون محاسباً ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي اختص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعللين بأنه شرط في اجارة الارض التي اخذها مورثهم ان ذلك لا يمضي الا في سنتين فقط وبأن ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانمة قد خسر فيه وبأنه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما ويكون روكا خسارة وربحاً فهل لا عبرة بتعللها بذلك كله ويكون ما تحصل من ربح الارض المذكورة وغلتها للمورث وورثته دون الشرى يكن المذكورين حيث زرعا كل لنفسه من ماله خسر وصامع التراضي المذكورين محاسب كل من الشرى يكن على اجرة نصيب الشرى ملك مما زرعه مختصاً به بحكم الاجارة المسانمة حيث لم يوجد ما يطلبها شرعاً واذا تعطلت السفينتان كلياً بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عمارة لتخربهما تسقط حصة الشرى يكن من الاجر مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشرى يكن طلب نصيبهما من الاجر عن مدة التخرب والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب) ليس للاخوين المذكورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللها بما عاذروا عليه ما دفع ما يخص ورثة اخيهما من اجرة ما استأجره اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستأجرة وعدم الانتفاع بها كلياً فليس لاثور مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض ويملك فخللاً ايضاً جميع الارض والنخل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لتشغل بعض الارض بزرع الاجنبي يزرع الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع يحق لتجاوز الاجارة ما لم يستعمله في الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المساحة قبل تجاوز مطلقاً وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بحجبه على قلعه ادرى اولا وحرر محشى الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخا كافي الدروم مرحوا بان استئجار الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٦

١٠

١٤ ٢٦٦

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

محرم

٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجرو ويحج برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفاً منه ودفع له دراهم قرصة لاجرة الحمال والسفينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافيق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللاً بما في خدمته فهل لا يجاب لذلك (اجاب) في صرح الفتاوى رجل خدم رجلاً سنة او سنتين ولم يسم اجراً فما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبه يجب اجراً المثل لانه يرجوا كثر من الاجرة وان كان اجنبياً لا تجب الاجرة لانه كان متبرعاً ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضاً للزراعة بدون ان يراها ويريد المستأجر ان يفسخ عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعاً والحال هذه (اجاب) نعم للمستأجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصّة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بثمان معلوم من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طالب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت معد للاستغلال فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصار البيت تؤجر للذى وتسقط اجرة النصف من المستأجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستغانت منه من الاجرة بالوجه اثيرعى (اجاب) لا يتم بعد بلوغه رشيداً المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يئمه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضاً من آخر ليزرعها ذرة وقمحاً مدة معلومة باجرة معلومة فهل للزوج فسخ الاجارة قبل تمام المدة أو لا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في يئيم له حصّة في دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده سكنها في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يئمه وعلماً (اجاب) اذا استعمل شريك اليئيم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لزمه اُ حصّة اليئيم على ما اُتفق به المتأخرون الحاقه بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اشجاراً بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليستغلا ثمارها فاستوفيا منها سنة فهل تسكون فاسدة يجب فسخها شرعاً واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا بالخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئاً من السنة الثانية

يلزمهم ما قيمته بقول أهل الخبرة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة ولا يصح للمستاجر ان أخذ دراهم في مقابلة رضاد ما بالفسخ والحال هذه وعلم ما ضمان ما استهلكه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يكون بيتا عن والدهم أسكنته امهم الوصي عليهم من قبل الحاكم الشرعي لرجل أجنبي مدة أشهر بدون شرط أجرة فهل يلزم الساكن لعقار الايتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقارا ليقوم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلثاه وقف والثلث الاخر ملك استاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعد مضي تلك السنة اذا اراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجره تكون الاجارة من ذلك الاجنبي فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصص شائعة (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الاصل الا اذا أجر من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فبعدمه اراد المستاجر أن يقيم الحكر ليصلحه واستعان بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفلت الحكر من ما وتلف بغير تعدد وغير تفريط فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستاجر ان يلزم الواقف حصصه من قيمة الحكر لا يجاب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله الا اذا تعمد الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض أجزاها غيره مسانحة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستاجر يزرعها ويدفع أجرها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد أن زرع الأرض المستاجر وقرب حصاد الزرع يريد رب الأرض أن يأخذ الزرع الذي زرعه ويذر به يذره من المستاجر متعللا بأنه لم ياذنه في زرعها هذا العام في وقته فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الأجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب رب الأرض لاخذ الردع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضي بعضها بالفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي ملكا دار تربة بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف اذن له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا اراد ما ذون له تر كها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثله في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لما فيه من اضااعة المال ويحبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة أجرة مثله بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والمأذون بالعمارة غير متمبرع بها لانه لم يعمل الا بمقابلة السكنى فمكان ما ذكر اجارة فاسدة لجعل العوض وقت العقد فيجب أجر المثل بالغامبل فيسقط عما أنفق قدر

جمادى الاولى سنة

٢٣ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الارض وان زادت أجرة السكنى على ما انفق
 يؤخذ الزائد من الماذون على ما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 على قاصر آجرت حانوتاً لمكان تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة
 مثلها وآجرها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استاجر بها فهل اذا ظهر رجل
 وطلب أن يستاجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الاولى من الوصي لا يكون له أن
 تؤجره السنة المذكورة الا بعد فراغ مدته لاسيما وهذا زيادة تعنت (أجاب) اذا وقعت
 الاجارة بأجرة المثل صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون
 وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجارتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر من امرأة ملتزمة أرضاً للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم
 واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة مشمولة بتجتمها وبين سنة من المسلمين ثم
 بعد مضي بعض تلك المدة أرادت فسخ الاجارة فهل لا تجاب لذلك والماضى لا ينقض
 (أجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبالعين وترك
 يدين كان شاغلاً لهما بسكناه وامتعة وعياله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا امرأة
 بالغة من اولاد مسكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل اذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة
 مثل نصيبهما مدة سكناهم لا تجاب لذلك حيث كان الكل مملوكاً لهم وتمنع من طلب
 الاجارة بدون عقد اجارة (أجاب) ليس للمرأة البالبة المذكورة مطالبة باقي الشركاء بمثل
 أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستاجر لحدة عند آخر فوات المستاجر له
 عن ورثة ثم بقي الاجير المذكور مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها فالحكم في
 أجرته بعد موت المستاجر (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقلها بنفسه فان وجد
 استبقا من الورثة للاجير المذکور بعد موت مورثه م على ما كان عليه قبل موته
 لزمتهم أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة استاجرها رجل مدة
 خمس سنين وشرط في صلب العقد شرطاً طامناً انه اذا أخرجه المالك منها قبلاً تمام
 المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها انه اذا وجد المالك
 الارض المذكورة سوا في يعمرها ويحسب له في نظير عمارة كل ساقية سبع مائة رطل
 فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد ويطالب
 اسكل من المتعاقدين فسخها جبراً على الآخر (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط المحال
 لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الاجارة كان على كل من
 المتعاقدين فسخها دفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فوضو لي آجر مسكن غيره
 لرجل بأجرة معلومة واذن له به صرف الاجرة فيما يحتاجه له من المدة فهل يكون العقد

والاذن باطلين حيث لم يكن وكيل ولا ما ذوقنا من جهة الملاك و يضيع ما صرفه المستاجر في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يجيزوا ما صرفه (اجاب) لا رجوع للمستاجر المذکور على المالك بما انفق في المرمية والحال هذه ولا ينقذ عقد الفضولي بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الاخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك عن ورثة بلغ فاستمر ساكنه فيه ايضا من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذکور فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية ايجارها لا تخراجارة مضافة لمدة مستقبله ثم قبل بحج تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا تخرف هل لا تلزم الاجارة المضافة قبل بحج وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر من له ولاية ايجار الارض المذکورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بحج وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة مع ارضة المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذکور على الارض المذکورة وآجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حل الاجل واذا طالب الامهال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذکور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعتها الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة مسمومة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذکور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعتها وحقه ولا يكتب الا باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذکور صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بها يكون بمثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يقى والله تعالى اعلم ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة افغار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد ملك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعه فعممه له في زرعها ولم يكن ما يزرع معه ودا وذلك بغيبة شر يكيه فلما حضر امن غيبته ما لم يرض بما فعله شر يكيه ما وفسخ الاجارة وللا ان ما زرع المستاجر في الارض شيئا فاحكم هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور والحال ان المؤجر المذکور لم يكن وكيل عن شر يكيه المذکورين في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشر يكيين المذکورين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما وتنفذ في نصيبه لهما لبيان المذکور

١٢٦٧

٢٠

رمضان

١٢٦٧

٢٢

شوال

١٢٦٧

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٢

ذى القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

٤٠

١٢٦٧

١٨

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن أخاه مع أمه فيه مهر غير شرط أجرة فسكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه بأجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه أجرة من أخيه المتوفى ويكون للقاصر الأجرة من بعده موت أمه (أجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه أجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا أجر وعلى من استولى على عقار الصغير وسدنه بدون عقد اجارة أجرة المنزل ومنافع المنصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا او مال يتيم أو معدا للاستغلال كفي الدار وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية اجرتها لرجل من اهل البلد التي هي في امددة معلومة فبعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجار اثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زاد اذا انقضت يكون لها نزع أرضها منه (أجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيها امره به لا ينفذ عليه ويكون فضولي واجارة الفضيولى تموقف على اجارة المالك فان اجازها فذت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة بأجرة معلومة بحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستأجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستأجر فسخ الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستأجر على دفع الأجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعافدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية أجرها لرجل آخر مسانحة وشرط عليه بحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ أجرته وما لم يروى منها يـكون على رب الارض وحده والا تـأجرها لغيره فهل اذ لم يروى بعضها في المدة التي استأجرها فيها التي قدرها سنتان ولم يتمكن من سقيها أو اذ رتب الارض ان يطالبه بأجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره اذا صرف في مدته في مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصلح جسر وقد راعى معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (أجاب) لا على المستأجر بما لم يروى من الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المذكور دعواه وما انفسه في ما ذكره باذن المالك لا يرجع به عليه يكون له الرجوع حيث الاذن والانفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيض للنخيل استأجر حائوتا من مالكة وسكن فيهما مدة وصنع له فيها كائنا وفقرة اضرودة صنعتها بغير اذن المالك ثم مات المستأجر المذكور عن ورثة واستأجرها مبيض آخر من المالك ثم اراد ورثة المستأجر الاول ان يطالبوا المستأجر الثاني بأجرة الكائون والفقرة زاعمين انه صار لهم جدك في الحائوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستأجر الثاني على دفع أجرة

ذى الحجة سنة

١٨ ١٢٦٧

الكانون والنقرة المذكورين خصوصا وقد احدثتهما المورث بدون اذن المالك المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة لما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ايبنهم من ماله وجميع ما صرفه فيهما من ثمن طوب و اخشاب و اجرير جمع عليه به فهل اذا بنى و صرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا اخرجته منها صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيها مضي أولا (اجاب) لا لمور بالاتفاق على الوجه المذكور الرجوع بما انفق ولا تجب الاجرة له مقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدلا للاستغلال أو وقفا

محرم ١٥

١٢٦٨

اوليتيم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريكين يريد ايجار نصيبه وهناك اجني يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل للبيت بامتعة يطلب اجارة نصيب الاخر له فهل يكون الاولى والاخر الشريك باجارته أو الاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشر يكرهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر سطح وكالة مسانمة لبنى عليه بناء يكون ملكه خلو وانتفاعا ولم يبين المستاجر كونه وجد اسفل الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يجددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك خلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وليس للزوج المطالبة في تركه المستاجر باجرة ماضية بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من فاطمة مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر آجره له سنة أخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارته من شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في اثناء

١٧ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

السنة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصححان وأيد عدم اللزوم بان عليه هي ولكل فسختها قبل مجيئ أولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا فاطرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر في هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها لرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل وأراد الناظر ان يؤثرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجرة المثل يجاب الناظر وله أن يؤثرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٨

جمادى الاولى سنة

الوقف بدون اجرة المثل بالغين الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل ولنا نظر الاجارة بان
 شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في
 حرام كسب مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه الربح استاجر باقيه من الشركاء فلما
 انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجني فهل لا تصح
 هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يؤجر حصته لهم اول الاجني لا يجابون لذلك
 (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه
 لا لثريته ولا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالهما
 مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقدار الاجرة
 فالمستاجر الثاني يدعى باجر معلوم والمؤجر يدعى قدر ازا ائدا عن ذلك ولا بينة له على
 دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر
 في بدل الاجارة قبل التمكن من الاستيفاء للمنفعة تتحا القوترا وادوبعه لا والقول للمستاجر
 لانه ينسب الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تتحا القوترا وفسخ
 العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يخدم عند آخر باجرة معلومة لكل شهر مات المخدم عن ورثة بالغين فاستاجر به بعد
 موته مورثهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو في اشغالهم
 المتعلقة بهم ونجده له قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته عن استاجره (اجاب) نعم
 يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجر به بيمينته من الاجرة مدة عمله له والله تعالى اعلم
 (سئل) في وصي على فاصر من قبل الحاكم الشرعي والقاصر حصه في عقار مشترك
 بينه وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور للرجل
 مدة معلومة باجرة معلومة تنز يد عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة في نصيب القاصر اليتيم
 صحيحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا باع القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعي
 لا يجاب لذلك حيث كانت تزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصي عقار
 اليتيم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتيم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك مكانا بنى بعضه وفي اثناء بناء باقيه حضر رجل واتفق مع المالك
 المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور سنة سنوات كل سنة بمقدار معلوم
 الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحر رابذا وثيقة صورته ان في يوم الخميس
 ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه
 وحسن اغا الزمر على انما اخذنا المنزل تعلق الاغا الموصى اليه الكائن بالسكة الجديدة انجر
 مدة ست سنوات كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتي قرش وقبض الاغا المالك ايجار
 سنة ونصف وقدر عشرة آلاف قرش وثمانمائة قرش وبعد مضي هذه المدة تدفع
 سنة بسنة ويحسب علينا الايجار من ابتداء استلامنا المفاتيح لكون المنزل أنشئ ولم يتم

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٨

٩

رجب

١٢٦٨

٢٣

بناؤه وعند استلامنا المفاتيح يدرج التاريخ بهذا ويكون ابتداء مدة الاجارة المذكورة
وقى كل هذه المنقلم يكن للاغاليق المرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سنة
عليها بكل ما ذكره اذ ما ذكر في الوثيقة المضافة بختم المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا
تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
مفاتيح المنزل للمستاجر بهذه الكيفية ليكون الاجار المذكور لم يكن جاريا على منهج
الشرع القويم وأراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور مع تسليمه على
على الاجارة المسطرة صورتها أعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
على تسليمه المالك المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرعا أو تكون الاجارة على
الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المالك للمستاجر المذكور (أجاب) الاجارة
على الوجه المزبور غير صحيحة لجهالة أولها في الهندية من الباب الخامس فيما يجوز من
الاجارة سئل عن قال لا خراج لك هذه الدار بمحدودها وحقوقها بكذا درهم موصوفا
بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذ كر شرائط
الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول
من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي
اه ووقت تسليم المفاتيح في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كذا في حادثة فتاوى النسفي
وحينئذ فلامالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر بيتا وفقام من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة فقشاجر مع رجل اجني له عنده
دراهم طلبها منه فاراد ان يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك
ولا يكون للناظر فسخ عقد الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (أجاب) اذا وقعت
الاجارة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل تمام المدة بدون وجه شرعي
والله تعالى هم (سئل) في رجل جمل استوخر لحمل مبر على جماله الى برا الشام فابرزها
خارج المصر ونام بجنهم افسرق بعضها اعليه ليل الا فهل لا ضمان عليه لكونه لم يحصل
منه تعد (أجاب) في الانقروية من ضمان الاجير المشترك والحائض ولا يصير البقار تاركا
نام ما لم يغيب النود عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تاويله
او اما اذا نام مصطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق
منطجعا وبين النوم جالسا في غير السفر وسويما بينهما في السفر وقلنا
ن على كل حال فهذه اياكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر
تفريطا وقد هلك المتاع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام
صاحبيه وأفتى المتأخرون بالصلح على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أبي حنيفة
وان شرط عليه الضمان وبه يقتضى كافي عامة المعترات وبه جزم أصحاب الملة وكون فكان
هو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض مشتركة بينهم استاجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

بعض الشركاء من باقهم وصار يدفع أجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقى الشركاء أجروا
 حصصهم مشاعة لاجنبي فهل لا تصح اجارة المشاع للاجنبي (أجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في أرض أجرها
 أحدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة أجرها باقهم لشخص
 آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعده استحقاقهم فهل اذا
 ثبت انه كان متصرفا وما ذونا له من-م بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي المدة
 (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اجارة الارض المذكورة أولا من أحد الشركاء المأذون
 له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها ثانيا من غير المستاجر
 الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
 أرض جنيته سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجر ما منه قبل انقضاء الاجارة الاولى
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى
 هي اللازمة (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهييجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى
 كما في الدر المختار وعليه فلما لا يفسخها قبل مجيء وقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 حانوت متخرب استأجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليهكون ما بناه وعمره
 وأنشأ فيه من ماله ملكا وخلوا له مستحق البقاء والقرار وجعل عليه أجرة للارض مقدارا
 معلوما من الدراهم مسانعة فهل اذا بنى وعمر وأنشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا
 للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته أجرة الارض فقط (أجاب) ما بناه المستاجر
 من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذکور مملوك لبانيه يورث عنه اذا مات
 وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال
 مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصرو بالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له أجرة
 فهل اذا طلبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (أجاب) يضمن شريك
 اليتم في العقد أجرة مثل حصة اليتيم مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة أيجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكّلها في
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها وهو غائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد
 بيته مؤجر الرجل آخر ويدعي المستاجر تو كيله لزوجته في الاجارة ولم يقم بينة على د
 الو كالة فهل للزوج المذکور فسخ الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال
 (أجاب) بحيث لا بينة لمدهى الاستئجار على تو كيل المالك في الاجارة له لا
 الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة
 باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد أن يستأجره فعارضه رجل آخر في ذلك متعللا بأنه استاجر
 البيت المذکور قبله من وكيل وكيل الناظر المذکور مدة سنتين فهل اذا لم يفوض الناظر
 لو كيله في الو كالة ولم يحزم مفعله وكيل الو كيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

رجب
 سنة
 ٢٨
 ١٢٦٨

شعبان
 ٢١
 ١٢٦٨

٢١
 ١٢٦٨

رمضان
 ٥
 ١٢٦٨

شوال
 ١٧
 ١٢٦٨

ذي القعدة
 ١٩
 ١٢٦٨

للمستاجر المذکور (أجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن آمره والتفويض الى رأى الوكيل كاهل برأيتك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة أشهر وعشرون يوما فغض شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الهيجعة فاراد المالك ابطال الاجارة المذکورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يحجب المالك لنفسه الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذکورة كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا ينزع المالك المستاجر من يد مستاجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر مكانا مملوكا له من نحو سنتين وبعد مضي أيام قليلة باع المالك المستاجر لآخر في أثناء المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (أجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينقض بيع المالك المذکور الا اذا الزمه دين بعيان أو ببيان أو اقرار ولا مال له غير ذلك المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعية باجرة معلومة لكل فدان مدة خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون وجه شرعي لا يحجب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا

ملكك للمؤجر ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفدها كون مدته خمس سنين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبع مائة وعشرين قرشاً دفع لها بمبلغ من الاجرة مائتي قرش والباقي خمسمائة وعشرون قرشاً يدفعها لها على التسديد على المدة حكم الايجار الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة أرادت فسخ الايجار في باقي المدة أو ان يدفع لها باقي الاجرة للمدة الباقية حالاً قبل مضىها فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل استيفاء المنفعة لباقي المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحاً مستوفياً

محرم

مرايط الهبة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في اهرار لرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماءنا بان الاجر لا يملك بالعقد في اجارة فلا يجب تسليمه به بل بتجهيله في غير المضافة أو شرطه وللمؤجر طلب الاجر في الدار والارض كل يوم ما لم يشترط الدفع في أوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في دكان مشترك بين ثلاثة لا حصة لهم نصفها ولكل من الاخرين ربعها فاجبر من له النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وأجر أحد الاخرين نصيبه للجدار الملاصق من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما أنصافاً من

من

غير اذن اربابها وادخل كل منهما المصنف في دكانه بعد ازالة حائطيها وبنيا بينهما حائطاً وسطها فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتسكون باطلاً ويجوز ان يحل ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفاه في سبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حائطاً آجره لاجنبي مدة معلومة وعليه دين لا تحر فطالبه من بعد حلول أجل فجوز عن دفعه فاراد رب الدين أن يشترى الحائط المذكور بثمن معلوم ويدفع ما بقي بعد استخلاصه يد ينفه فهل اذا باع المالك الحائط لرب الدين ينفذ به ويمنع نفسه عن عقد الاجارة المذكورة (اجاب) تفسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقرار والحال انه لا مال له غيره لانه يجبر به فيضطر ركامي الدر وغيره فيبيع الحائط المذكور كورة للدين على الوجه المذكور نافذ وتفسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائطاً من مال كسنة باجرة معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول بامعة مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (اجاب) الراجع صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتقريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعين ويؤمر بالتقريع وابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة حجير معدة للاستقلال تعدي عليها رجل اجنبي واخذها من مال كها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون للمالك المجبر محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استيلائه عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما افتى به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية وعجل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المستأجر عمارة المثل بما يوافق رايه ويحسب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانها اذا صرف شيئاً في المثل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وعلم بنى يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بما بقي من الاجرة بعد الخراج في فادعي انه صرفه في المثل والساقية والظاهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون ما صرفه تبرع ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفق على الوجه المذكور ويجب بر على دفع ما بقي بذمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها ثم طلبها للانتقال معه الى محل خدماته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معبشته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر فغير اذنه ورضاه فامرها بالانتقال منه الى محل طاعته بمهر فابت حتى يدفع

٢٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

صفر ١ ١٢٦٩

ربيع الاول ٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

ربيع الاول
٢٧
١٢٦٩

أجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستاجرة له بغير رضاه فهل والحال هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستاجرا له (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لرب المنزل الذي استاجره الزوجة المذكورة مطالبة الزوج بأجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا تلزمه لها أجرته حيث كان خلاف سكنه الذي اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا معلومة بحدودها من ناظرها بأجرة معلومة مسانعة ثم آجرنا طرقات الارض بعضا من الارض المستاجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء سنة انعقدت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مستاجرة لا تخر مدة ثلاث سنين باعها مالكها قبل فراغ المدة المستاجرة فهل يتوقف البيع على اجازة المستاجر فاذا لم يجزه لا ينفذ وله الانتفاع بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة على اجازة المستاجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذ لم يكن لعذر دين لا وفاء له الامن العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرة لا تخر مدة اكثر من سنتين ثم بعد ذلك لزمتها دين ولا مال لها سواها فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح منها ذلك وتنسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستاجر أو يتوقف (أجاب) لما لك الحاصل المذكور بيعه وتنسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الامن ثمنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بمأمضونه ان رجلا استاجر أرضا معلومة من مالكها بقدر معلوم ثم ان المستاجر آجر الارض لاشخاص بأجرة معلومة ومات المستاجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستاجرون شيئا من الاجرة

٢٧
ربيع الثاني
١٢٦٩

١٨
١٢٦٩

جمادى الاولى

٢٤
١٢٦٩

والاول الذي آجر تلك الارض فهل يكون لمالك الارض المطالبة على المستاجرين الاجرا المذكور بأجرة المدة الباقية بعد موت المستاجر الاول أو يكون له المطالبة أجرة في تركه المتوفى (أجاب) بموت المستاجر المذكور وتنسخ الاجارة الاولى استعمل ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللمالك المطالبة في تركه المستاجر الاول ثم ان مضت حال حياته فقط وليس لواثر المستاجر الاول مطالبة المستاجرين بأجرة المدة التي بعد موت مورثه لا تنسخ الاجارة بالموت ولا يفرغ الارض لجلب أجزائها كان حصل انما في عليها بعد موت المستاجر أو للمالك والله

٢٦
١٢٦٩

جمادى الثانية

٣
١٢٦٩

المعد لذلك فهل اذا ادعى رب الحائوت على الاجير المذكور بان ما في الحائوت من البضاعة حصل فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لاضمان على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل)

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل اجنبي من ملا كهبا قدر معلوم من الدراهم نحو سنتين ثم بعد ذلك لازم ملا كهبا دين لا وفاء له الا من ثمن الارض المذ كورة فهل اذا باعها الوفاء الدين المذ كور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر (اجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما سفينة معدة لوسق الغلال اسكل واحد منهما المصف فيها استأجر أحدهما الشرى يكن نصيب شريكه سنة كاملة يبلغ معلوم من الدراهم ثمة بمضى السنة المذ كورة أجر الشريك المستأجر كامل السفينة المذ كورة نصيبه ونصيب شريكه لا جنبي به - يراد ان شريكه ثم أخبر الشريك شريكه بما فعل من ايجاره كامل السفينة للاجنبي فاجاز ذلك الشريك وتحاسبا فظهر له دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحيله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملزوما بدفع ما بقي عليه (اجاب) اذا ظهر لاحد الشرى يكن المذ كورين دين بذمة الآخر فاحاله به أو بيعه على من استأجر منه السفينة فيما يقابل حصة الخيل من الاجرة لا يحير على قبول الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذ كور للشرى الذى باشر عقد الاجارة ما لم يוכל شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر أرض زراعة مدة معلومة ثم في أثناء مدة الاجارة آجر تلك الارض لآخر مدة ابتداءها بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للآخر فسخ الاجارة في قبل حلول ابتداء مدته (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميها وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى كذا في الدر المختار وعليه الفتوى على ان الاجارة على الوجه المذ كور غير لازمة فلامؤجر فسخها والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعة مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين بمهلة ومات المستأجر قبل أن يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها بمهلة فهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجرهم من ثمنها مقابل اجرة المدة المستقبلية المهلة (اجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه كما صرح به علماؤنا وحينئذ نلورثة المستأجر والحال هذه مطابقة للملأ

اجر المدة المستقبلية حيث كانت مهلة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة آجروها لرجل سنتين كملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهو الصادرة من باقى الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا باعتهما الاجارة وأجازت لا يكون الاجارة التي عقدها باقى الشرى كاسيما والشرى كاه كانوا يؤجرونها قبل ذلك لرجل آخر وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (اجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة الصادرة من باقى الشرى كاه بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

١٢٦٩

٩

شعبان
٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٨

ذى الحجة
٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة سنة

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عدها باجرة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة مبهلة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة واراد الناظر اجارة الارض لغيره وكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجب الناظر لما اراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لموكله لانفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت يذمته وبعد خلاصها منه ومنعته عن التصرف فاجرت المحصة قهرا عنها بدون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي المحصة لرجل فذمها وقال اني اجرت المحصة سنتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الايجار منه فهل والحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والحال هذه على اجارة المالكه فان اجازتها نفذت وان ردتا بطلت وعلى من استولى على الارض المذكورة والحال ما ذكر اجرم مثلها مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث ابيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السالفة من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيها مضي عما استغله تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة يحاطلها في استئنائها حقها (اجاب) نعم على شركا المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال واجر بعض الشركا بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابد في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا آجره زوجها والرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزئه ثم باعت له رجل آخر بعد الرد فاداد المشتري قبضه فوجده مسكونا بما جبر زوجها ودفه هل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويجبر الساكن على خروجه من البيت بيمينه للشرطي (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه تكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالكه نفذت وان ردتا بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٩

جداى لاولى

١٢٧٠

٩

جادی الاولی سنة

(سئل) فی امرأة تزوجها رجل واسكنته معها فی بیت مشترك بینها و بین أخيها مدة ثم ماتت عنه وعن أخيها فطلب الاخ ان يحاسبه علی مدة سكنائه مع أخته و یاخذ منه حصته نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكنائه مع أخته ولم يجعل علیه ولا علی أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعی مقدار المد ولا قدر الاجرة فهل لا یجیب لذلك والحال هذه سیمما والبیت غیر معد للاستقلال (اجاب) لیس لانی المرأة مطالبة بزوجها بالاجرة المذکورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالی أعلم (سئل) من الضبطية فی منزل مشترك بین جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذکورة لكونه مشاعا (اجاب) الشیوخ الاصلی فی الاجارة یفسدها بان یؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غیر شریکه أو من أحد شریکیه كما صرح به علماء المذهب ومنه یعلم ان اجارة أحد الشریکین فی المسکن المذکور حصته منه شائعة لغير الشریک لا تصح والله تعالی أعلم (سئل) فی مکان متخرب محتاج لاعماره جار فی وقف اهلی وله ناظر من ذریة الوقف ولم یف ريعه بعسمارته فهل اذا آجره ناظره لاخر باجر مثله فاكثر سنة بسنة وبنی فیہ المستاجر وعمر باذن الناظر علی وجه القرار وكانت مصلحة الوقف فی ذلك ولم یکن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة علی الوجه المذکور صحيحة وما بناه المستاجر یكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذکورة والحال هذه وما بناه المستاجر لنفسه علی هذا الوجه یكون مملوكا له والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل وكل آخر لیؤجر له بینه باجرة المثل فأجره الوكيل البیت باجرة المثل بل بازيد ثم بعد ما آجر الوكيل البیت ذهب رجل آخر الی الموكل واستاجر منه البیت قبل مضی المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ویكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حیث سلط الوكيل علی ايجار البیت وآجر بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وکیل المالك صحیحة لازمة لا یكون للموكل اجارة المكان المذکور ثانیاً الا آخر قبل مضی مدة الاول بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فیها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضی مدة الاجارة تملك الارض غیر المجرى فراد مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعی فهل والحال هذه لا یجیب لذلك ویكون القرس للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ شجرته التي غرسها یدل اثبات ذلك ویؤمر بقلعها تغریغ الارض الغیر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله سکهما وغرس فیها شجرتین وصار یعمل علیهما مدة السنین فاراد الآن المؤجر أخذ الشجرتین من الغارس بدون وجه شرعی متعللا بانهما مغروسستان فی ماله فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ویكون القرس للغارس (اجاب) نعم لیس للمؤجر أخذ الشجرتین من ماله سکهما والغارس لهما بدون وجه شرعی واذا انقضت مدة الاجارة یكون للغارس قلعهما حیث لا ضرر والله تعالی أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

جادی الثانیة

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

سنة

رجب

في رجل استأجر آخر محل أقشة محزومة لجهة معلومة فأخذها المستأجر وصافرها
بهاثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفرط منه في ذلك فإذا يكون
الحكم الشرعي في الاجير المذكور (اجاب) ما ذلك في يد الاجير المذكور (سئل) اختلف
الافتاء في تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصالح على النصف حيث لم يوجد منه تفرط أو
تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا من مال كنه مدة معلومة باجرة معلومة
دفعها المستأجر سبعة للوخرج فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مدته
وترك ما يورث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستأجر يدينه على سائر الغرماء
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء
فله حسبها رهنه بالاجرة المحملة الى ان يستوفى حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استأجر مكانا متخربا من مال كنه باجرة معلومة مسانئة وأذن المالك للمستأجر بان يعمّر
المكان المذكور ليرجع بمصر ففعل عليه فصار المستأجر يدفع الاجرة سنويا ويعمّر المكان
حسب اذن المالك له فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بمصر ففعل عليه وليس
للمؤجر ان يخرج وجهه الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من
المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدر ما علمه حسب الاذن يكون له
الرجوع بمصر ففعل عليه الوجه المسطور وليس للمؤجر اخراج المستأجر قبل انتهاء المدة التي
انقضت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كنات مع الزوجة وأمها مدة
وهو ينفق عليها مامعا والآن تريد الام مطالبة زوجها بنها باجرة بيتها مدة سكناها فهل
اذا كان البيت ملكا لا تجاب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام
الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا
في اجارة نصيبه بحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء
صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجمع الحمام
لرجل اجني سنة باجرة معلومة على الوجه المذكور او لا تكون الاجارة صحيحة وليس
لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصّة منه شائعة غير الشريك من رجل آخر (اجاب) نعم
ن الاجارة المذكورة صحيحة وبه صدورها على الوجه المذكور لا يكون لاحد
من ولا لكالهم الاجارة من آخر مادامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا
باجارة المشاع من غير الشريك أو من احد الشريكين فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)
باجارة العقار اذا كانت مضانة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها خيار الفسخ
لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) تصح الاجارة
مع الاضافة الى الزمان المستقبل وفي لزومها مع الاضافة تصحيجان وايد عدم اللزوم بان

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٤

شوال

١٢٧٠

٦

١١ ١٢٧٠

ذى القعدة

٢ ١٢٧٠

٣ ١٢٧٠

ذى الحجة

١٦ ١٢٧٠

١٦ ١٢٧٠

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيه صح فسخها قبل مجيئ الوقت والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل إذا ثبت
 استغلال الشريك المذكور والمدة المذكورة يكون له أن يكون له شركائه محاسبته على ما استغله
 (اجاب) نعم يضمن الرجل المذكور حصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله
 حيث كان العقد معد للاستغلال وأجره أحد الشركاء بدون إذن الباقي على ما حره
 العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من
 آخر ثلاثة جملير كسب عايمها هو واتباعه إلى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل
 رب الحمير يررجلهم اتبعه مع المستأجر وأمره بتسليم الحمير له بعد وصوله للمكان
 المذكور فسلمها المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
 الحمير حمار فهل لا يلزم المستأجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستأجر
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معد لأصلاح السيوف
 لأربابها في حانوته بالاجرة أخذ سيفاً من صاحبه لأصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
 كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه وأصلاحه ففتح الحانوت للصوف ليأخذوا السيوف
 وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التبعي
 في تضمين الاجير المشترك العين المألكة في يده بنحو السرقة وأفتى المتأخرون بالصالح على
 نصف القيمة جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة آجرها أحدهم
 لآخر مدة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم ومباشرة عن نفسه ومضى
 من المدة المذكورة سنة وأراد الوكيل المذكور إبطال الاجارة في السنة الباقية لأجل
 ان يؤجرها لغيره متعللاً بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
 الاجارة فهل إذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستأجر بعض
 اناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تسكون الاجارة
 لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما عمل به الوكيل المذكور (اجاب) إذا صدرت اجارة
 تلك الأرض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأجرة قضاها
 ولا اجارتها الا آخر ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
 حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً
 فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة
 الشريك واستأجر الحانوت بمثل الاجرة التي استأجرها صاحب الخلو فهل الحانوت
 يكون صاحب الخلو أحق بالحانوت من المستأجر الثاني (اجاب) إذا كان الحانوت
 بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع أجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استأجر من آخر أرض زراعة مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها وقبيل مضى
 السنة آجرها المؤجر لآخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تسكون الاجارة الثانية

لازمة ولما لك الارض اجارته لمن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
المضافة تهييجان وأيد عدم الزوم بان عليه الفتوى وعليه فلامؤجر فسخها بعلم المستاجر
قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل آجر أرضه لا خرسنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضي بعض السنة الاولى آجر رب الارض تلك الارض لا خرسنتين السنتين
بعينهما فهل حيث لزمت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتهما

لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيها (اجاب) اذا
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للمؤجر فسخها قبل مضي المدة
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لا خرسن المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
فاصر من غيرها وترك لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منافع
ينازعها في السكنى نعم لم يبلغ الصبي الحلم قام بها البزوجة أبيه باجرة حصته في الدار المدة

الماضية وهو فاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
وجوب أجرة حصة اليثيم من عقار سكنه شر يكرهه بلا عقد فقل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد واتفق به المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكره في بيت

صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل أجنبي فهل اذا طلب الشريك أخذ نصيب
شريكه بالاجرة يقدم على الاجنبي بحيث كان يتضرر بسكنى الاجنبي معه (اجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يجر أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مستحقها

من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
معهودا ولم يعمم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
ما ذكر ويكون مستحق الارض المدة كورة المطالبة بفسخها (اجاب) نعم الاجارة على
الوجه المستطور فاسدة وللمؤجر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لا خرسن المثل فقبل الوكيل الوكالة
وآجر الوكيل البيت المذكور لا خرسن معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لا خرسن
باقى مدة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
تفسخ الاجارة المذكورة لا بمضى مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة والزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد منعا قديما ولا لوكيل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

شرعى قبل مضي مدتها وقد صرحوا بان للمستأجر ان يؤثر الدار التي استأجرها من آخر في مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد ان عقدها بعزل الوكيل ولا تاثير للعزل بعد اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار ما لم يؤمنه الجبال الليف المقطعة على ان يحلها او يصنعها حبالا كما كانت وجعل له في نظيره عن كل قنطار كذا من الدراهم فحل منها البعض وقبضه وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر فحصل في بيت الاجير حريق فحرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن جعله ذلك ما بقي من الجبال الليف المذ كورة وكل ذلك من غير تفریط من الاجير المذ كورة ومن غير تعدد فالحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير المشترك ما هلك في يده بغير عمله بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل بالضمان وافق المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة وما اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه كالخريق الغالب والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية هي وقف اهلى على خيرات آجرها فآجرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستأجر بان له على المؤجر دين او الحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصل فهل لا ضمان على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المؤثر شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت أحد متعاقديها اذا عقدها لنفسه فلو عقدها لغيره لا تنفسخ كذا نظر آجر عقار الوقف ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من ماله بدون كفالة شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر المستأجر مستوليا عليها او ينتفع بها مدة من الشهر ومن غير عقد اجارة من ماله كها فهل يكون للمالك محاسبة المستأجر المذ كورة على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي مدة الاجارة المذ كورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستأجر بعض بناء من ماله في القهوة المذ كورة باذن المالك وأراد قلعه لا يكون له قلعه حيث كان القلع يضر بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مضر وحاط على وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستأجر ساكنا بالاعقد جديدا يلازمه الاجر واذا بنى المستأجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المكان بعد مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يملك البناء بقيته مستحق القلع جبراً على المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصى عليه من آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغير فاحش وانتفع به المستأجر مدة سنتين فهل يكون على المستأجر اجر المثل بالغام بالمع (اجاب) الوصى لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل بغير

١٢٧١

١٥

شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٥

٢٢٧١

٢٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما لثريدين نصيب شر يملكه مدة معلومة ودفع الاجرة مجهلة وقبل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون للثريد الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واخذها من شر يملكه حيث دفعها بمجهلة (اجاب) اذا نجرب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقى من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنفسخ بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجرها لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة وقفا على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كرها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة ببيعها مال كرها لرجل اجني بثمن معلوم ولم يكن بذمة البائع دين لاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشري فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فكنت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تكن قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي اجره لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ومزاج بالانفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها شجرة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكى على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كرها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهم نزاع فحاسبه على ما صرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جع من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

٢٨

١٢٧١

محرم

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٥

١٢٧٢

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذكروا وقت المحاسبة فهل لا يجب
لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون للثوكر مطالبة بما تجمله من الاجرة واذا انكر
المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت
استئجار الرجل المذكور تلك الشريحة من ماله كما مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبة بما تقرر وعليه من الاجرة لما مضى من الاشهر
اذا لم يثبت دفعه اليه او ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
وقت المحاسبة على العمارة واستعمال المعدل للاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالغين آجر احدهما
نصيبه في الحانوت لرجل اجني في غيبة الشريك الاخر باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة
المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (اجاب) نعم لا تصح اجارة
المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوخ قارنا لا طارئا سواء كانت في قابل للقسمة او لا على
قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مملوك لامرأة آجرته باجرة مثله لآخر مدة ثلاث
سنين باجرة معلومة قبضتها من المستاجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يده المستاجر ثم
بعد ذلك اذنته بمناجعة فيه ليرجع عليه بما يصرفه فبني الرجل المذكور حكم الاذن
بذلك وكفت له سندا بما صرفه ليرجع عليه بما به بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر
من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن فيه فهل لا عبرة بتعللهما
بذلك وليس لما نسخ الاجارة المذكورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة
لازمة وتؤمر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (اجاب) اذا
وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لثوكر جرفسخها واخراج المستاجر من المكان المستاجر
قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربه
والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفا
من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع
المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة مجهول الحال هذه لا تصح هذه
الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (اجاب) اجارة على
الوقف على الوجه المسطور لا تهج ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا آجره من آخر مسانحة ادعى المستاجر انه عمر بعض

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جهادى الاولى

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

٤ ١٢٧٢

رجب

سنة

٢١

١٢٧٢

شوال

٥١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ذى الحجة

٩

١٢٧٢

البرهان في اذا حصص المستاجر الدار وفرشها بالآجر وركب فيها بابا أو غلقا وجعل
 مسما را في بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار
 ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار بجهة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختص به من عمادية
 من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جملة اطيان
 في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعقد واجد باجر معلوم له كل فدان
 اجارة صحيحة شرعا ثم ان المؤجر والمستاجر تفاخرا بالاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
 فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتزم بملك منفعة أرض أوسية آجرها من آخر
 مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضى تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعقد جديد
 سنة مستقلة باجرة مضافة الى أول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم
 صحة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون المؤجر لارض
 المستحق لها فسخها قبل مجي أول السنة المذكورة واجارتها الغير حيث كانت اجارة
 مضافة (اجاب) نعم يكون المؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذكورة في أول
 دخول العقد وقبله واذا انقضت يكون له اجارتها من آخر على المفتي به قال في تنقيح
 الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد التخصيصين وأيد بان
 عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في
 ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها
 في أول دخول العقد وقبله اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
 آجر أحدهم نصيبه منه لا جنبي ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
 نصيبه لغيره الشر كانه فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشر كما بدون اذنهم واجازتهم
 وترفع يد المستاجر الحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشر كما بدون
 اذنهم أو اجازتهم وتهيج في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشر كما
 العمدة في نصيبهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة مما ذكره في الدوحية
 لجواز اجارة المشاع باجرة الكل ثم الفسخ في البعض ثم أمر بالتأمل في ذلك من
 الشيوخ الطائري الذي لا يفسدها فليحذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر
 قطعة أرض زراعية أميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
 شجرا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع
 الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ النخل والاشجار من
 المالك المذكور بالقهر والغلبة عنه متعللا بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه
 لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار المستاجر
 لنفسه كما هو مذكور فهي له وله قلعه من الارض اذا لم يضرها القلع والالتصا بها

ذی الحجة سنة

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

١٩ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

ربيع الثاني

المستحق للارض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سـ) في ارض مشغولة بغير حق ولا اذن ولا اجارة آجرها من له ولاية اجارتها الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتفريقها وتسليمها للمستاجر (أجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم يجبر الشاغل على التفريق كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سـ) في جماعة استاجر واقطعة ارض التزام من وكيل مستحقها مسانحة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الارض المذ كورة ميلة اعطى المالكان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يعطوها أرضا عوضا عن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للارض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الارض المذ كورة (أجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمستحقة للارض رفع أيديهم عنها جبرا أو فسخاها عند آخر كل سنة ويكافون رفع ما أحدث بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ) في جماعة يعملون مكانا آجر بعض الشركاء حصصا منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطالب اجارتها فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتوثر من الشريك (أجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سـ) في مكان مشترك بين جماعة آجره ولا يخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة آجره الوكيل مع بقيمة الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولزمت في الثانية وهو يتنفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك انه آجر حصته أو حصصه موكلة لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانقضاء المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (أجاب) الاجارة المضافة من يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سـ) في رجل استاجر حجارة من مالكها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهته كذا ذهبا او يابا فاخذها المستاجر وتوجه بها الى المحل المعقود وعليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستاجر بالحجارة الى محل الاياب فاسأت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير تعدي ولا تفريط منه في ذلك فهل والحال هذه لاضمان على المستاجر المذ كور وتلك الحجارة المذ كورة على ربهاسه مما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (أجاب) اذا لم يوجد من المستاجر المذ كور

تعد ولا تقرط وماتت الدابة المذكورة في اثنا عشر طريق فلا ضمان عليه والحال
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستاجرة أمانة أجماعاً أما العين في يد الاجير
فعلى الخلاف برززية وفيه وان استاجر حماراً الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك
المحار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كما في الصحيحه شرح التنوير في الاجارة
الفاصلة ومثله في الكنز وغيره اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية ملك
مستاجرة لرجل مدة أكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلهما وعلى مالكها دين لا وفاء له
الابيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها مال كمالها لوفاء دينه يصح وتفسخ الاجارة بالبيع
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان
ثابتاً بعيان من الناس أو بينة أو اقرار والحال انه لا مال للأجير غير العين المستاجرة لانه
يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها كما في الاشياء والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتاً من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات
فأجره ناظره لا آخر بعد موته بموجب ايجار ديواني فهل للمستاجر ان ينزع من ورثة
المستاجر الاول ولا يكون لو كمل ورثة الميت منعه من أخذ ما لا ينفسخ عقد
الاجارة بالموت (اجاب) صححوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عقديها ان عقدها لنفسه
فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضاً للزراعة سنة واحدة
باجرة معلومة من الدراهم وزرعها المستاجر ثم عيرها فكتبه الدودة فتركها بالزراع مع
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه أجزتها (اجاب) لا أجر على
المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا انما يمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والهيوط وغيرهما ذكره في التنقيح جواباً عما لو
أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الأرض المستاجرة وقد صرحوا في باب
الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحق وشدة برد وجعل في البحر الغارة والدودة
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج بها كما قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخیر الرملی وأقول ان كان كثيراً ما لا يمكن دفعه بحماية
يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتيقن للصواب اهـ ثم قال في الدرر
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر أرضاً فغلب عليها الماء
أو انقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئاً فشيئاً فيجب أجر ما استوفى لا غير
فبفرق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كما في البحر عن الولوالجية قلت يمكن في اجارة
البرازية عن الهيوط القموي على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب
الاجرة الا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اهـ

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٥

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في أوض مشتركة بين جماعة ملتزمين
 آجرها الرجل أجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعده مضي نحو ستة اشهر مات بعض المؤجرين
 ثم مات المستأجر قبل مضي المدة فهل يموت المستأجر ينفسخ عقد الاجارة ولا ر باب
 الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستأجر منعهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستأجر بلا احتياج الى الفسخ
 ولا ر باب الارض ايجارها من الغير لكن لو مات في أثناء المدة والزرع بقل لم يدرك بقي
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بين صغير
 ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
 ويكون للمستأجر الا تماع بالارض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (أجاب) اذا صدرت
 الاجارة صحيحة لا تنفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجره بدون رضا
 المستأجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استأجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال من له ولاية ايجارها مدة سبع
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستأجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكورة
 استأجرها رجل أجنبي من المستأجر المذكور سنة كاملة من مدة المستأجر باجرة المثل فوضع
 المستأجر الثاني يده عليها وبعد بدو صلاح زرعها مات المستأجر الاول ويريد مؤجر
 الارض المذكور ففسخ الاجارة واخذ الارض من المستأجر المذكور مع الزرع بعد بدو
 صلاحها وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستأجر المذكور لم يررض بذلك فاذا يكون
 الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
 المستأجر الاول يفسخها فلمؤجر انتراعها من يد المستأجر الثاني والحال هذه وهذا على
 فرض صحة الاولى والافهى هنا فاسدة لما صرح حوايه ان اراضي بيت المال يسلك بها مسلك
 ارض الوقف وهي لانفسخ اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
 لا يملك المستأجر نفع العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستأجر
 ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستأجر
 الثاني وعلى المستأجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائع دراهم معلومة القدر ليصنع
 حليا فصاغها وادعى انه ردها المالكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول
 الصائع او كيف يكون الحكم الشرعي (أجاب) ذكر في التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير
 المشترك رد العين الى ربها وهو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
 ادعى الرد وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
 على الاجر لا يصدق الا بيينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من يرى يد الاجير المشترك يدضمان فاما من يرى يده يد امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من المحيط اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف مرارا تبعا للخير الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة ملك معلومة القدر استأجرها رجل من مالكيها مسانمة باجرة معلومة و وكل المستأجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغيره فوضع الوكيل يده عليها و أجزاها لانس آخر بن بغير اذن الموكل و اجازته و أخذ منه مريض الاجرة فهل لا يصح إيجاره للغير من غير اذن المستأجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستأجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جدي كافي حانوت بمحبة شرعية و الحانوت المذكور ملك لآخر و صاحب الجدي ساكن في الحانوت المذكور ويدفع اجرة الحانوت لمالكيها و هي اجرة مثلها فهل اذا أراد المالك للحانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك و ليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس لملك الحانوت التي خلوها جاري ملك الغير و موضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل و دخل بها و سكن معها في ملكها و لم تشترط عليه اجرة و لم تطالبه باجرة و مضى على ذلك مدة من السنين فهل و الحال هذه اذا ارادت ان تطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك و الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك الحانوت استأجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيت تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورتين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركة أخيه و كان كل منهما معدا للاستغلال (أجاب) لو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معدا للاستغلال ونحوه أوتاهما الوارث يلزمه الاجر والا لاوله يلزم المسمى أو أجر المثل اهر الغنية لثاني افادته في الدروحو و اشيه وجعل في تقييد الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم اجر المثل باستعمال المعدل للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة ملك فيهم مقسومة اجرا بعضهم لا جني بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون وكيل منهم وبدون اجازتهم و هلهم رفع يد المستأجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

ذی القعدة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة

محرم

نصيب باقيم بدون اذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
 أرض ابعادية مشاعة بينهم أجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة
 أجر احدهم نصيبه في الأرض المذ كورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر
 ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هـ هذه تسكون تلك
 الاجارة فاسدة لسكونها في مشاع ولما جرف نسخها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء
 بعد مضي المدة الاولى أم لا (أجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من
 المؤجر والمستاجر المطالبة بنسخها أو اذاعتها يكون للشركاء اجارة جميع الأرض من
 المستاجر الاول بعد مضي مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به
 على فرض صحتهما فلكل فسسخها قبل حلول مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك عمارة حانوت من بناء واخشاب موضوعة بحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو
 واضح يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد
 مستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزع الحانوت من يده مالك المخلو المذ كورة متعللا بأنه اما
 ان يزيد عليه الاجرة عن اجرة مثلهما خالية عما احده فيهما أو يخرج منها فهل اذا كان
 المخلو نائبا بالوجه الشرعي لا تنزع الحانوت من يده ذلك الرجل المذ كورة حيث كان يدفع
 اجرة مثل الحانوت المذ كورة خالية عما احده فيهما واذا وضع مستحق أرض الحانوت
 المذ كورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة لرجل المذ كورة يبر على تسليمها
 لما لكها ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت ملكا لذلك الرجل
 (أجاب) ليس لمستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزعها من يده صاحب العمارة
 الموضوعة بحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه نائبا بالوجه الشرعي مادام يدفع
 أجر مثلهما خالية عما احده فيهما واذا تحقق غصب رب الأرض ببعض الانقاض المملوكة
 لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤثر بردها اليه ان كانت قائمة والاضمن قيمتها يوم
 غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانحة كل سنة
 بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر ساكنيا في الحانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع
 اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانحى رجل الى احد اربابها أن المستاجر قد
 مات وطالب منه ان يؤجره له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة
 وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامتنعة تنعقد الاجارة في السنة للمستاجر
 الاول حيث لم يحصل تقاسم من المستاجر الاول وأربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد
 ملاكها (أجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقد صحيحا تنعقد في سنة
 واحدة لجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بعضها قبل التقاسم انعقدت فيها
 ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسسخها عند تمام السنة كما صرحوا به فيما لو أجر
 كل شهر بكذا فاما مضى شهران أو أكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٤

ربيع الاول

١٢٧٤

١٧

لا يكون للمالك الحائز المذ كورة ولا لاحدهم اجارتها من غير المستاجر المذ كور في
 تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته وابنة أولاد كور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من
 أولاده المذ كورين مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في
 المنزل المذ كور ومطالبتهم باجرة نصيبه مدة سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذ كور
 معدا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن وقفا ولا لينهم ولو
 معدا للاستغلال سكنى الشريك بناويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك
 حصة في بستان بطريق الارث عن أبيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم
 في كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذ كور
 في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر وثمانين سنة والآن أراد مالك الحصة المذ كورة اخذ اجرة
 حصته من الرجل المذ كور في السنة الماضية فأنكر ملكه فيها وادعاهما لنفسه فهل
 والحال هذه اذا اثبت الرجل المذ كور ملكه الحصة المذ كورة بالوجه الشرعي واستنجار
 شريكه منه الحصة المذ كورة ودفع المستاجر الاجرة للملك المذ كور في كل سنة يحكم له بها
 ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذ كور بعد ذلك (أجاب) اذا اثبت المدعي
 ملكه واستنجار شريكه منه الحصة المذ كورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعي
 ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه
 ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للباشر فلا تنفع
 دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك الذي اليسدوان كانت الاجارة المذ كورة فاسدة
 حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا
 عليهما فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملك حصة في عقار بالميراث عن
 أبيها آجرتها لرجل أجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه مجهلة وبعد مضى نحو
 ثلاث سنين من المدة تريد مطالبة بزيادة الاجرة قبل مضى المدة متعلقة بان الاجرة زادت
 فهل لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعتها حتى تنتهي مدته ولا عبرة بتعللها المذ كور
 (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون اسكل من المؤجر والمستاجر فسخها
 فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصبح وللمؤجر ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم
 (سئل) في أرض زراعية مملوكة ليست اميرية لابنين قاصر بن يمين وعليم ما وصى
 شرعي استاجر رجل أجنبي الارض المذ كورة من الوصي المذ كور مدة سبع سنين يدون
 أجرة المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذ كور يده عليها بعض المدة المذ كورة فهل
 والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذ كورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذ كور
 باجر المثل يكون للوصي فسخ الاجارة في المدة المستقبلة واجارتها لمن شاء باجر المثل (أجاب)
 اجارة عقار اليقيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغبن الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

كما يستفاد من تنقيح المحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المنزل والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خريرة من عاداتها ان تزرع من ماء النشع الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها شتويا و صيفيا بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل عن له ولاية ايسارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي ارض تلك الجزيرة بيد مستحقها فزرع مستحقو باقي تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من اعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها شتويا حتى قل النيل معتمداً منه من ذلك كتمكن من زرع باقي ارض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا في باقي تلك السنة بائرا ماء النشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها معلومة لعدم زراعتها ايام علوماً النيل لم يكن ماء النيل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال من كونه كان متمكناً من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركوب ماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتويا و صيفيا وان عدم زراعتها انما نشأ من اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكناً فيما بقي من زراعتها صيفيا لا يجاب لامتناعه ويجبر على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة يتعلق وجودها بتمتكن المستاجر من الانتفاع المفقود عليه بالعين المستأجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استاجر دارا للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناها فلم يسكن حتى مضت المدة فيجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجرا المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكناً من الانتفاع بالارض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما هو مذكور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطة بما مضمونه ان مستاجر ارض لم يشترط مع مالكة الارض المؤجرة له دفع عشرة ما يتعلق به من الخراج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فدفع المستاجر عشرة تلك الارض من قبله لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من اصل الاجرة ولا يطالبه بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستاجر كسعره في محاي وبقولها نأخذ كما في الدر من باب العشر وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزأئها من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح درر البصار فبناء على قوله ما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجر كما هو مذكور لا يكون له المطالبة به عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة جميع الحرم الذي بالبحرين ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بمنافعها ومنذرة أرضية وطاحونة وحاصل ارضي بالحوش على يسار الداخل ومطبخ ارضي وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

رجب

١٦

المتزل تعلق المال المذكور مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور
صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستاجرة لغيره التي هي
من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستاجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث
وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستاجر الثاني (اجاب) ليس للمستاجر الثاني الانتفاع
بالمستاجر الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجهه رعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة خالية من البناء اذنوا
لاخر بعمارتها وبنائها معصرة للزيت فبناها ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
وآجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعض الاخر من اصل العماراة في كل شهر
يمضي من حين عقد الاجارة والآن يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة
متعللين بان العقار لا يثابروا اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك
ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدرت
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للوجوه من فسخها قبل مضي
المدة ولا تنصرف زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار
اليتيم وارضى بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن
المستاجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجازة المستاجر
الى انقضاء مدته وله السكى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث
دفعها أولا (اجاب) نعم البيع المذكور والحال هذه موقوف في حق المستاجر الى
انقضاء مدة اجارته وليس للمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بعضها وقف وبعضها ملك
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف
على المحصة الموقوفة عليه واحدا انظار وكيل عن باقي الناظر وأصحاب الملك في القبض
والصرف والاجارة فآجروا شخص نجسة حواصل مشاهرة فبني المستاجر بناء ودخل
فيه قطعة من أرضها امام المحواص بدون اذن شرعي من الناظر ولان الوكيل ثم باعه
الباني لاخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفعه جبرا عليه حيث كان البناء بدون اذن
شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه الناظر وأصحاب الملك بقيمته مستحق للقلع
حيث لم يثبت اذن شرعي للحدث باحداث ذلك ولم يوجد سند شرعي يدل على ذلك (اجاب)
اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن من له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه
مستحق القلع فيتملكه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر فقلعه بما يكون لمن له الولاية
عليها ان يتملكه جهة ولايته مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل استاجر قطعة ارض زراعة من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستاجر

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذى القعدة

١٢٧٤

١١

يده عليهما وزرعها تلك السنة فاد مستحقا الارض المذكورة ورفع يده المستاجر المذكور
عن الارض المذكورة بعد انتهاء تلك السنة فادعي المستاجر انه استاجرها سنتين فانكر
المستحقان دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبينة الشرعية
لا عبرة بها ويؤثر برفع يده عن الارض المذكورة ودفعها المستحقا (اجاب) لا يقضى
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يستحق قطعة أرض معدة للاستغلال وضع رجل اجنبي يده عليها بدون عقد
اجارة وفي اثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الارض دراهم لجهة الميرى المسماة عندهم
بالاعانة وذلك بدون اذن رب الارض ثم بعد اتمام مدة الزرع طلب رب الارض من
الزارع اجر مثل أرضه فاتفق معه على أن يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
في زيادة على ما كان دفعه لجهة الميرى بدون اذن رب الارض بشرط أن لا رجوع للزارع
على رب الارض بشئ مما دفعه من الاعانة لجهة الميرى وتراضيه على ذلك مع أن أجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد مدة أراد الزارع أن يرجع على رب الارض
بماد دفعه لجهة الميرى على هذا الوجه المسطور فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بماد دفعه (اجاب) نعم لا رجوع له بماد دفعه عن الارض بدون اذن مستحقها
عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
استاجرا حانوتين من مالهما باجرة معلومة دفعها المستاجر لهما جرمدة أربع سنين
وتسعة اشهر ثم في اثناء المدة مات المؤجر فهل تنفسخ الاجارة بموته وللمستاجر ان يرجع
بما في الاجرة التي عملها من تركه المؤجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقديهما
لنفسه فاذا مات المؤجر العاقد لنفسه انفسخت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبلية من الاجرة التي عملها للمؤجر طالع وورثته بها
من تركه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اب عادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالها المذكور ولينفتح بزرعها فانحسر النهر عنها ولم يمكنه ردها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك وكان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجرة للمؤجر
المذكور فاداد الآن الرجوع عليه بماد دفعه من الاجرة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (اجاب) اذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الارض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا أجر عليه لانه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة
محدودة بمقدودها الاربع لجهة وقف من ناظرها من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبمحوار
الارض المذكور كورة أرض أخرى لا تصلح للزراعة اصلحها المستاجر المذكور وصيرها صالحة
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزرعها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المدة المذكورة
فأجر ناظر الوقف الآن الارض التي للوقف وما اصلحها المستاجر من الارض لرجل آخر

١٢٧٤

١٤

١٢٧٥

محرم
١٢

١٢٧٥

ربيع الاول
٥

١٢٧٥

جمادى الثانية
٨

جاءى الثانية
٢٦ ١٢٧٥

رجب

٩ ١٢٧٥

شعبان

١٦ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

٢٩ ١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف موقوفة على اجازة المستحق لها ان اجازها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تسكن من جملة حقوقها ولا حق فيها لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذکور وكان الحق فيها لنا بغيره بطريق شرعى تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وتترد برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر تر كيمة كهرمان سليمة لا كسر بها الاجل ان يصنع لها زوانة وتر كها عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة لياخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لاى شئ كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرخة من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة لها فهل اذا اثبت صاحبها بالبيننة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشريح فيها يكون الشبكشى ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان الاجير المشترك المذکور قبض التركيمة المذکورة سليمة وانما انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون مكانا استأجره منهم رجل بازيد من اجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليه يكون له خلوا بحق البقاء والقرار فبنى وعمر حسب الاذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الا تير يدون ابطال ذلك الخلو واجارة المكان لغيره ويزيدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو لنا بما عترفهم واطلاعهم واخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يوافقونه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة وواضح اليه فاقم بدفع اجر مثل ذلك المكان بقطع النظر عما احدثه فيه لا يكون للمالكى المكان المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعى ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجراه لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذکورة عن أخيه وأمه فهل ينفسخ عقد الاجارة في نصيب الذى مات منهما (اجاب) نعم ينفسخ الاجارة بموت أحد العاقدین لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر نصفها مهلة ملاكها واستلمها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة الاجارة باعها ملاكها من آخر فراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى تمضي مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجها منها ولا فنسخ الاجارة اذا كان البائع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة اجارة صحيحة

في حق مستاجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للشري اخراجه من الدار المستاجرة قبل
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
واقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتهما بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة حصل بينهما
وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي اقامها معها في منزلها فهل
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث الحال ما ذكر سيما والمثل المذكور ملكها خاصة
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعد لسكنائها من زوجها بمجرد
سكنائها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوان استاجرا مكانا وقف
من ناظرهما مسانحة باجرة معلومة لكل سنة ودفعها مبلغا اجرة مجهلة لذلك واذنهما الناظر
بالبناء والعمارة على ان ما بنياه يكون ملكا لهما او كتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد
المستاجرين في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفسخ الاجارة في نصيب الميت المذكور
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث الحال ما ذكر (اجاب)
نعم لم يرجع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث انفسخت الاجارة وكانت صحيحة
بان آجرها منهنما واجل وقال آجره المكان مسكنا بلا تفصيل فانها تجوز وفا كما في رد المختار
عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على
مكان وقف أهلى آجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستاجرة
فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظرة وللمستاجر الانتفاع بالمكان المذكور الى تمام السنة
المستاجرة (اجاب) لا تنفسخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر أحدهما الشريكين فصيبه
من ذلك لرجل أجري غير الشريك الآخر فهل لا ينفسخ هذه الاجارة الا للشريك بالجر المثل
والحال هذه (اجاب) تنفسخ الاجارة بالشيوع الاصل فيما يحتمل القسمة وما
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المعول الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم
(سئل) في سمسار معدل يبيع الخيل باجرة تفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه
بمبلغ معين وله في نظيره بهذا المبلغ كذا من الدراهم فباعه السمسار المذكور بهذا
المبلغ وزيادة وسلم الثمن للمالك الحصان المذكور وطلب منهما كفايتهما فاقبى عليه
من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الآخر على دفع الاجر لهذا السمسار وهل
يلزمه المسمى أم أجرة المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشباه ما نصه في الولوالجية اجرة
السمسار والمناذى والمجسم وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق
بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة للناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البزازة اجرة المثل اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك حائوتا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضياها بنحو خمسة
اشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسخ المالك

١٢٧٥

٦٦

١٢٧٦

محرم
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

صفر
٧

١٢٧٦

بيع الاول
٩

١٢٧٦

١٢

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ جبراً على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للسالك المذکور اجارتها ممن يرغب (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيجان وأيد عدم اللزوم بان عليه القنوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في أول دخول العقد وقبله فاذا تم فسخها يكون للسالك الاجارة ممن شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وتركت ما يورث عنها شرعاً ومن جلته مكان معدل الاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذکور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركته مورثته

محرم

فانكر الحاضر المذکور ورثته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له أخذ نصيبه من ريع المكان المذکور حيث كان معدل الاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (أجاب) أفادني تنفيج الحامدية ان أحد الشركاء اذا أجر المعدل للاستغلال بدون اذن باقي الشركاء وقبض أجرته يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف ما توسكنه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض التزامية معدلة للاستغلال أجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستاجر واضعاً يده على الأرض

ربيع الاول

المذكورة بدون اجارة ممن استحقها بعد الميث المذکور مدة خمس سنوات وهو يزوعها والمستحق يطالبه بتقدير اجرتها بحسب اجرة مثلها فيعده بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذکور ملزوماً باجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدلة للاستغلال كما ذكر (أجاب) نعم يلزمه أجر مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضائها سلمها لمستحقها غير ان المستاجر زرع من الأرض المذكورة بعد المدة فداناً وبعض فدان بدون عقد اجارة فآراد المستحق للأرض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع أجره مثل الأرض المذكورة (أجاب) نعم ليس لمستحق الأرض أخذ ما زرع الزارع لنفسه

١٢٧٧

٢٤

انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وقفاً أو ليعيم أو معدلة للاستغلال الا ان يجري العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت لجماعة لا أحدهم فيها أربعة قراريط ونصف ملكاً ولا خربسة قراريط وقفاً وباقها ملك لا آخر أجر أحدهم حصته لاجني غير شرعيه مشايعة فهل تكون اجارته لغير شرعيه فاسدة في المشاع ولا تصح الانلشر يكره (أجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أو لا تحتملها الا ان يؤثر أحد الشرعيين نصيبه من الشريك فيجوز وهذا في الشيوع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم

١٢٧٧

١٥

الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يؤثرها جميع الشرعاء من

ربيع الثاني

حتم لم يسبق حكم من القاضي بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى
وابطالا لما قبل الحكم به فلا يبول عليهما واذا كان الامر كذلك تكون الوصي المذكورة
ملزومة باتمام اجرة مثل تلك الارض باعتبار زمن استعماها لها اذا ثبت بالوجه الشرعي
ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجر المثل وتعين اجر المثل في شهادة الشهود والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المالقة بما مضمونه اذا كان أحد تحت يده
أطيان خراجية يزرعها ويؤدى اموالها ليرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا
وتخلوا بعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا
اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار وفي ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل
تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ما الحكم نردم التكرم بالافادة (اجاب)
بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغروس
فيها من قبله عن ملكه وله بعد الترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان
يقلع شجره وتخلها منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقية باجر مثل الارض الحاملة له
لم يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في
جماعة يستحقون ارض زراعية التزاما واحدهم قاصرو له وصى آجر نصيب القاصر مع
باقي المستحقين لا خمسة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشراكه
نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصي لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة
مضافة لما به المدة الاولى وهي مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة
الثانية المضافة غير لازمة ولا كل منهم فسحها قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما
ولم يجز الوصي اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة
على فرض صحته لا لازمة على المفتى به فلا كل فسحها قبل حلول مبدئها وهي باطلة في
نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه ورضاها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكل رجلا في شراء ارض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة
لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة
معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة
لا تنفذ وتكون موفوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم
يكن الوكيل المذكور وكيل في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون
توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكره موقوفا فان اجازها المالك نفذ
وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا مدة معلومة من شخص
معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهي
سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلها وهيها للزراعة
بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض ارضه مدعيان

جمادى الاولى

رمضان

١٥

١٢٧٨

١٢٧٨

١٢٧٨

عليه وينافه والحق هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد حثت الارض وأصلحها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وبيع رب الارض أرضه للدين الذي ركب به رجع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته سنة ولم تمض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا مضت الاجارة في أثناء المدة ورفعت يد المستاجر بعد تمكينه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع جميع الاجر محجلا لا يكون له الرجوع بنقسط ما بقي من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها أحدهم بغير اذن شريكه لا جنبي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبي أيضا لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحد الشركاء من شخص انعقدت الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد العقد نفذت ولزمت والابطال في نصيب غير المؤجر من الشركاء ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة فجعل ذلك من الشيوخ الطائري ولا تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو آجر من أجنبي أو من أحد شركاء يكره لا تصح لتحقيق الشيوخ الاصلى والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من بيت مال مصر مضمونها ان اطيافا جارفيا المراد ولم ينته مرادها للغاية الا ان فهل اذا أوجرت ثم انتهت مرادها يكون للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللمشتري منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر يذرفها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للمشتري وجه يمتنع به عن قبول البيع تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعي على المالك لا وفاق له الا من ثمن ثلاثا العين يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة وليس للمشتري انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع فان رضى به فتمسك وادالم تنفسخ الاجارة يكون للمشتري خيار فسخ البيع سواء علم بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين شرعي على المالك لا وفاق له الا من ثمن العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لم تكن الاجرة المجهولة قدر قيمة العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجارا صحيحا شرعيا وبعدان استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة منع المالك آجرها بدون قيمتها فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له المحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقة لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للآخر فسخ عقد الاجارة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة واللزوم بدون وجه شرعي والحق هذه بل مجرد كونها بغبن فاحش لا يوجب تمسك المالك المذكور من فسخها بدون وجه

١٢٧٨

١٦

محرم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٠

شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لآخر خمس سنوات
 فى عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضى سنتين من المدة المذكورة
 ولم يوصى شرعى يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من
 مالهم لكونهم فادرين على زراعتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ
 الاجارة بموت المستاجر وبعدم مضى السنة التى اذن له بها المالك ترفع يد الوصى عنها وتسلم
 المالكها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها بعد ذلك للقصر ولا للوصى بدون
 تجديد عقد اجارة من المالك فى المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر
 لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التى كانت مستاجرة من يد الورثة
 أو وصيهم ما لم يتراضيا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدأة
 فاذا حصل التراضى على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد
 بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر طينا مملوكة له
 لآخرين مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضى أول سنة وانتقل الحق
 لورثته فهل يموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقلها
 لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد
 الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقائها فى يده الى
 تمام المدة بالاجر فتعقد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده والمستاجر فيها زرع
 يكون له ابقاؤها فى يده بالمسمى الى انتهاء الزرع اذا كان فى المدة وان كان بعده مضيها فله
 الا بقاء بالجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل قاجر استعمل رجلا آخر فى اشغال
 تجارته مدة سنين ولم يسم له أجره معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا
 باجرة فهل يقضى له باخذ أجره مثله فى المدة التى استعمله فيها على الوجه المذكور واذا
 استوفى الرجل المذكور من المستعمل له فى المدة المذكورة شيئا من المال الذى كان بيده
 وصره على نفسه بحسب عاينه من أصل أجره مثله التى يطالب بها المستعمل له المذكور
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا باجر وقيام حاله بذلك يكون له
 أجر مثل عمله المذكور حيث كان معروفا بتعاطى هذا العمل بالاجر وبحسب عليه من
 ذلك ما استوفاه من العمل فى هذه المدة قال زاد أجره مثله على ذلك فله اخذ الباقي والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر لآخر مكانا مة معلومة بقدر معلوم وصرى المستاجر
 على عمارة المكان المذكور وقد رام معلوما من الاجرة باذن مالك المسكن ولم يستوف
 منفعة المسكن بما صر به المستاجر حيث ان المؤجر توفى فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة
 المذكورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة فى دفع الزائد على ما استوفى المستاجر من منفعة
 ويؤخر منه لغير المستاجر المذكور وفى تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة
 المكان المذكور الا ان يرضى المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقلها

١٢٩٠

٧

١٢٨٠

١٠

محرم

١١٨١

١٩

ربيع الاول

١٢٨١

٤

ربيع الثاني سنة

١٢٨١

٢٩

جادی الثانية

١٢٨١

١

صفر

٢٨٢١

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انفسخت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حينئذ دفع ما عجل في مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت وللمستاجر حصص العين الى استيفائه والله تعالى علم (سئل) في رجل استاجر أرضاً شريفة للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر فيما قبل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه انفسه فتفسخ بموت المؤجر المالك بموت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة له لانه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كوكيل بالاستئجار متى كان المؤجر المذكو رعا قد انفسه وليس وكيل ولا ناظر او لا وصيا تنفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم اذا المستاجر أحق بالعين من سائر الغرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر بيتا مدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المكان المذكور لآخر ثم ان المستعير اشترى ماله منه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكور ولا يكون نافذا وله اخراج المعير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) يبيع المستاجر موسر في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع لعذر دين لا وفاق له الا منه وكان العقد صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مملوكة لرجل ووالدته بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكور فاجرت امه جميع القطعة المذكورة لرجل آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذكور وبدون اجازة منه حال غيبته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكور لا تنفسخ تلك الاجارة الا في نصيب الام وموتها وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (اجاب) الاجارة المذكورة منقذة ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقلة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الآن والحال ما ذكر من منفسخة في الجميع والله تعالى أعلم (سئل) باقادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة أرض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء من سنة ١٢٨١ وغايتهما سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مهلا واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١ مهلا

مجهلا وبجول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يده المستاجر المذکور (اجاب) للزوج طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تهيئتها ايضا في الاجارة الصحيحة المنجزة بحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤمر المستاجر بسبقه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة أربع سنوات ابتداء من سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذکور ولثو حرمجه لا يعمر به الدار المذكورة حيث كانت خربة حين ذلك ثم سافر المستاجر المذکور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذکور لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذکور في الاقطار الحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر وللزوج منع تسليم الدار لورثة المستاجر وما قبضه من مورتهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقديه حيث عقدها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللمالك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصير عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المجعولة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالكة سنة كاملة اجارة مضافة ابتداء من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وابعاهما من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وكون الاجارة المذكورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الجاهل بين فداكل منهما ففسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه وللزوج بيع العين المستأجرة قبل مجي وقتها وتبطل به الاجارة على المفتي به كما صرح به في الخانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له ديونا من أشخاص في غير البلدة المقيمة فيمارب الدين فقبض من شخص من المدينين عشرة جنيهات وحققها في حزم مثلها وفي اثناء الطريق هلك منه من غير تقرير منه ولا يدرى أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو يعمل به المعتاد بدون تعدد منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ويقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشر بن فدان عسورية آجرها لآخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٣٠

رجب

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٩

و جند نصفها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابر لدفن الاموات وعشش منخربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والمستأجر ردها لما ملكها
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فلا كل من اثار جروا المستأجر فسخها
قبل مجي أول المدة وتفسخ أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفتقر النفع به كما
لو استقرت الارض للزراعة وو جند نصفها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارز له الى بلدة أخرى
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه
وضع القدر المذكور في مركبه المعلومه عندهما بالاجرة المعلومه عندهما أيضا فاجابه التاجر
لذلك وأذنه بأنه اذا وجدته مشتريا للارز أو شئ منه في الطريق بجن عينه اليه يبيعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون مخيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات
التاجر ان وجدته فيها أو لو كيله الذي عينه له أيضا و بعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع
بعضه في بعض البعوض الاخر في مركب آخر لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع
فيها ففصل لها غرق في الطريق وضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى على وجهه ما ذكر (اجاب)
ذكر في فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كراسا ودفع النساج الى آخر لينسجه
فسرق من بيت الاخران كان الاخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
أجيرا الاول وكان أجنيا ضمنه بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أي حنيقة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى أجني بغير اذن مالكها عندهما صاحب
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القهستاني ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له أن يستعمل غيره اعلا يضمن اذا كان الاخر أجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل
اما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر أجيرا مادية
من ضمان النساج وبمثله أتت العلامة الخير الرملي أفاده في تنقيح الحامدية وفيها أيضا
وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الردم من الحفظ وله ان يحفظ بيد من في عياله فكان له الردم من في عياله
كالمودع فاذا هلك في حالة الردفان كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي
حنيقة وعندهما ان هلك بامر يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة
الردوان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده
في حالة الرد وشرط ان يكون الراعي كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يتدر على
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

شعبان

سنة

عيا له لانه اذا لم يكن في عياله كان الرديده ويبدأ جني سوا وليس له الرديده اجنبي
فكذا بيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين اه ومنه
يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من
دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لا خربا عتبار آجرة
القدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتها باعها وصار وضع يد المشتري عليها
لكونها صارت ملكه وبناظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر
المؤجر وجدت تساوي آجرة القدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل
تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصور الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
بثلثمائة آجرة لكل فدان حسب ما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون
عذر دين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل
يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة موقفا ولا ملكا لغيره وليس للمشتري تزاع الارض
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفساد البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
تستحقها مائة مائة ووضع يدها بها وانتفع بزراعتها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لمجموعة آخر من بدون
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجر من غير اذن المستحقة
لزمهم آجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
نعم تبطل الاجارة المذكورة برد المستحقة عقدتها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
اذنها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه آجرة مثلها مدة
انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
حسام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح اليد عليه ينتفع به كابيه
واسلافه من قبله باستجاره حصة الوقف والآن اراد ان يزرع الوقف اجارة حصة الوقف
لغير مالك النصف الاخر سنة تلي السنة التي استجارها المالك المذكور باجرة زائدة
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها لمشاعة الشريك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
ولو لم يقبل القسمة من غير الشريك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشريك لكن
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهاية لولم يتفق على الاجارة من
احدهما او من غيرهما حيث كان غير قبال القسمة الا فراز والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٨٣

١٤

ذى الحجة

١٢٨٣

١

١٢٨٣

١٨

١٢٨٤

٣٠

رجب

١٢٨٤

٥

ذى الحجة

١٢٨٤

١٦

فاظهر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنفسخ الاجارة المذ كورة ويكون للناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر اوله يرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة المذ كورة يموت المستاجر لنفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوقف ممن شاء باجرة المثل حيث لم تعقد مع الورثة بعد موت المؤجر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذ كورة من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعليه ديون لانس وصار المستاجر الثاني واضعا يده عليه ساقبل يموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذ كورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للداقنين مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية كحصص حوايه وللمالك ان نزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مده الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد بقي الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبلية بعد الانفساخ اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها احد فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا اجر حديث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غضب أو ما يدل على انقضائها ثانيا افيدوا الجواب (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة باجازة المستاجر بالبيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل الحادى والثلاثين افاده في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذ كورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في أرض محتكرة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراده مستاجرها في اثناء السنة ان يسقط حقها فيها الشخص اجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرنا لما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة تحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

جمادى الاولى سنة

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف في نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيع للوقف شيء بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما ياخذ من الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو العرس على ان ما يحدنه يكون له ملكا على وجه القراء واستتجاره اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القراء ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينبذ لاجابة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعد مداهولا الى استتجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القراء للشترى ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة في مقابلة مال ياخذ من المسقط له غاية الامر ان له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في ابتداءها ولم تزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من غيره الى تمام السنة مثلا ما بعد المدة فللناظر ان يوجرها من غيره ولو قبل الزيادة لم يكن له فيها حق القراء هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال ياخذه ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يوجر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القراء لانه مالك للنفقة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر ابعادية للزراعة عن له ولاية لتيجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبله فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيها زرع يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطبة التي لانهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلة فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافاداة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

١٢٨٥

٣

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرسواري با كير أعا المتوفى بالآلة لم من ابراهيم أغا في خصوص ابعادية المرحوم التي
كان مستاجرها المذ كور من المتوفى وا كونه توفى عن و رثة بلخ وقصر غائبين وحاضرين
سبقي مكاتبه مديرية الغربية تكرار ابعاده اعتماد و رقة الاجارة المرتكن عليها الاغا
المذ كور ومحاسبته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذ كور متوقفا فهل
الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما اللازم شرعا على المستاجر في المدة
التي استقولاها بعد الموت المؤجر وهل اذا لم يمثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية يجبر
على ذلك وتنزع منه الاضيان انفسخ الاجارة أم كيف (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد
عاقدين انفسه كوت المؤجر المالك للارض مع بقاء مدتها ولو كمل الورثة مطالبة
المستاجر بتسليمها الا أن يتفق على بقاءها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة
بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غش فلا ينفذ على الموكنين لاسيما في حق
القصر فان طوالب المستاجر باجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم
الارض يلزم المستاجر ما طرأ به من الاجر ما لم يكن له زرع في الارض وقت الموت
مع بقائه المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
سمى ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانيا ان لم يسلم
الارض وزرعها فن صرح بعدم قبولها بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل في العقار المعد
للاستغلال لاصيرورته فاصبا وعلى كل فلا تمسك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطالنها بموت
المالك ما لم يتراض عنهما مع اورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة
الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن النية مت أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى
حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر
وكلة باجرة عينة مدة سنة طالة كونها صالحة له كني وبعد ان استلمها انهدمت
محلاته حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استيجاره وطلب من
المؤجر عمارته مرافا لم يعمرها ولمامضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة
بالكمال فقل له مداد ان الوكلة انهدمت ولم تعمرها فقد اجمعت الاجارة انفسخ ولست ملزوما
بمبلغه ولم يكن لك عندى سوى اجرة التجرة لدى انتفعت به منها فهل والحال هذه
للمستاجر ذلك وعقد الاجرة منفسخ بسبب انهدم وعدم التعمير أم لا (أجاب) وفي الصغرى
اذا سقطت أو انهدمت أو انفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيبه الاجرة خلاصة
وبرزنية نهدم البيت انه جرد له الخرج وفسخ الاجارة خائفة أقول فان لم يفسخ يرفع
عن من لا جرحه ولا يزم احد من مابنه كى ياتي قريبا عن الذخيرة أفاده في تنقيح
الحمدية ومعه يعلم جواب الحمدية والله تعالى أعلم (سئل) في مكان معد للاستغلال
سكن فيه رجب بزوجته بغير اذن مالكه مدة ولم يكن شريكه فيه فهل اذا طلب منه
سلكه ومن يقوم مقدسه اجرة مثله المدة المذ كورة يجاب لذلك ويؤمر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

ربيع الاول سنة

١٢٨٨

٢٣

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٣

ذى القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبارة بتعاليه انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده
 (اجاب) اذا سكن شخص مكانا معلوما للاستغلال بلا اذن مالكه فعليه اجرة مثله مدة
 سكناه فيه ما لم يكن شريكا فيه او مرهونا تحت يده على المفتى به كفى الوقف وعقار اليتيم
 والله تعالى اعلم (سئل) في أرض معدة للزراعة تجارية في وقف لم يبين واقفها مدة
 اجارتها آجرها فانظر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فأجرها
 فانظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد بها كثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل
 فاكثروا لم يكن للاستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض
 المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد
 المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليس استاجرها لنفسه
 متعللا بأنه أولى مدعيًا انه اصلى أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك
 فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فاكثروا بعد مضي مدة الاول لا يكون
 للمستاجر الاول فسخها ولا عبارة بمجرد تعمله المذكورة تبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
 وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها الى الثانية
 والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة باجر المثل فاكثروا ولا عبارة
 بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر قطعة أرض معلومة محدودة بمحدود
 معلومة لا آجر باجرة معلومة ايضا مدة ثلاث سنين وكل سنة بمبلغ معلوم بموجب سند
 مستوف للشروط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكورة مدة سنة واحدة ثم ان رب
 الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
 المشتري فطلب رب الارض مبلغ اجرة السنة التي مضت واستعملها المستاجر المذكورة
 فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبارة بتعاليه
 بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذكورة وتسليمه له ويجوز على دفع الاجرة للمدة التي وضع
 يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المذكورة بدفع اجرة السنة التي استعملها ومضت مدتها
 بحيث لا مانع ولا عبارة بتعاليه المذكورة حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا فبنى فيها بئرًا ويذابا ذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
 واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك اراد ان ياخذ المالك
 ما في الارض من اشجار وغيرها قهرًا عن الغراس فهل لا يكون له الاخذ بكون الاشجار
 وغيرها لغراسها (اجاب) المصرح به انه اذا استاجر شخص أرضا من مالكها للبناء
 والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما
 وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها الان يحرم المؤجر له قيمتهما
 مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان أضر يتماثل لهما المؤجر على
 هذا الوجه جبرًا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

١٩ ١٢٨٩

شعبان

٢٦ ١٢٩٠

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٩١

أو بدونه فيكون البناء والقرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان
عشورية مملوكة آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مدة معلومة مدتها ثلاث سنين
تقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس له وهوب له نزع ذلك البعض من
يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقي في يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة
لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذ لا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شيئا فمما يقبل القسمة وتسليمه وعقد
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستاجرة في أثناء مدة الاجارة بدون
لزوم دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة يكون البيع موقوفا ولا يفسخ
الاجارة بذلك وفي رد المختار لو وهب طفله دارا سكن فيها قوم بغير أجر جازو يصير
قبضا لابنه لا لو كان باجر كما نقل عن الحانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة
لثلاثة مشتركة يدينهم على الشيوخ آجر احدهم نصيبه لاحد الشرىكين الاخرين فهل
تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بينهم قبل
(أجاب) اجارة احدنا شرعا نصيبه خاصة شائعا من أحد شرى بكيه فاسدة شرعا على ظاهر
الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار
لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهراجرة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته
وقبل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون
موقوف على مضي المدة في حق المستاجر واذا أعلن أحد بان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعلاه
اذا كان ذلك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله الاصلية يفي بماله من
اين ولذا يادة معاه غير مشغول بحق الغير (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحرا
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستاجرة بدون رضاه الى تمام ما كان
البيع له بدون لزوم المؤجر لا وفاء له الا من ثمنه كما صرحوا به فلو لم يفي الدين غيرهما
والحل مذكور بالسؤال لا يكون عسرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راعي
جاموس لاهل بلدة أخذ جاموسه رجل منهم ايرعاه له باجر معلوم مع جاموس أهل البلدة
فخذها يوما وذهب بها الى المرحى فمتر كها في الحلا ورجع بجواميس غيره فضاع
بتر كها في تحلا وبعض الناس أخبروا وابور نسكة تحديدا تلفها بعدتر كها
حيث فرط الراعي المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة
ضاعت وتلفت بلوا بور المذكور بعدتر كها في الحلا لا يكون لراعي المذكور

١٢٩١

١٨

لقيمتهما حيث صارتهما بما يتقربطه في حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراعى المذكور بتقربطه في الجاموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتهما إليها يوم تلفت إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة لجماعة وكأوار جلا في اجارتها من شخصين فأجرها منهما اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفشت الاجارة في الجميع من المشتري والمستاجرين وأجاز من لم يبيع ففختها ورضى به ثم أجر المشتري نصيبه شائعاً من الارض للمستاجرين المذكورين فأسنوليا على جميع الارض وزرعها بدون عقد من الشريك الذي لم يبيع ثم تقابل الثمر يلك الذي لم يبيع ولم يؤثر نصيبه معهما وتسكلم معهما في شأن أجرة نصيبه مثل ما أجر به شريكه المشتري فرضى احد المستاجرين بحسبان أجرته شائعاً مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر ويريد محاسبته على الاجرة الاولى التي فشت اجارتها والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فالحكم في هذه المحاماة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعاً بعد فسخ الاولى فاسدة للشروع وكذا ما حصل عن لم يبيع في نصيبه مع المستاجرين بالنسبة لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما ابداً اصلاً وحيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين اللذين زرعها والحال هذه أجر مثلها المسالكهما المذكورين لا يجاوز ما رضى به المسالك المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه ان يرسل اليه البضاعة وغبرها من البلدان من التجار وغيرهم ليدفعها بالتوكيل عن امره أو يرسلها الى محل آخر أو يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك أجرة معلومة من النقود قد تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار غرض البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من المباشر لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله رجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتريه له واستمر الامر على ذلك مدة ثم ان التاجر طاب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث ان توفي الرجل لرحمة الله تعالى عن ورثة فبهم صغار نهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر مدعاه على الوصي أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة الميت بالمعارف أم كيف

شوال

١٢٩١

١٩

الحال (أجاب) اذا قدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فبالباعين فبالمال أجره مثل عمله لا يجاوز الشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشاور طاً وكان هذا العامل معروفاً بهذه الصنعة وقيام حاله بالاجر المعروف كالمشروط كما صرحوا به وحينئذ يكون للعامل أجر مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعد موته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمه الافراز وبسطة هو أثبت

١٢٩١

١٦

ذى الحجة

سنة

١٤

١٢٩١

ذى القعدة

٨

١٢٩٣

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغين استأجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي
الورثة لنفسه مسانعة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سكنى
واجارة مدة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون
الباقى شركائه مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد
الاجارة الهيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي
شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المزمة بدون اذن منهم
وكان المكان المذكور قابلا لتقسمة الافراز (اجاب) نعم شركاء المستأجر المذكور
مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار الذي استأجره منهم على هذا الوجه من تركته
مورثهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في
مزمة المكان المشترك القابل للتقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استأجر أحد الشركاء فيه نصيب الباقين
منه مدة معلومة ثم أجرة جميعه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استئجاره وشرط المستأجر
المذكور على المؤجر المذكور تعمير ما يحدث فيه من المحلل في تلك المدة ثم باع المؤجر
المذكور نصيبه لاحد شركائه في العقار المذكور ثم حصل فيه تدهم يفوت به بعض
الاتفاق بالعقار المذكور فقبل انقضاء مدة المستأجر وطالب المستأجر المذكور مؤجره
بتعمير المتهدم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعمير فهل
والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر
واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا نه لا يملك رقبه العقار وأما المشتري
فلان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبقرص صحة الاجارة يثبت للمستأجر خيار
فسخها بفوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك ويسقط عنه من
الاحرصة ما تحرب من العين المسانعة وزالت منفعتها وان لم يفسخ عقد الاجارة والله
تعالى أعلم (سئل) في أما كن مدة للاستغلال نصفها ملك بطريق الشيوع لجملة
اشخاص وانصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة أشخاص أجر بعض الشركاء في
المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم
جميع الا ما كن المذكور مدة من الوقف والمالك بعدد واحد بدون أجره المثل باضعاف
وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم يحز الاجارة المذكور مدة من له ولا يتاحت مات
المستأجر المذكور ثم عين مولانا الحاكم الشري ارشدا المستحقين في الوقف الذي هو أحد
الشركاء في المالك فاطر اشريعيا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط
الوقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد
فالارشاد من ذريته ومنها أن لا يجوز وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا
يؤجر عقار متوايتة ولا يدخل على عقد أعلى عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

شوال

سنة

ذلك من النفاذ كان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذ كوروا كثر
الشركاء نصيبهم في الملك الى الناظر المذ كور بعتضى حج شرعية بيده فطلب الناظر
المذ كور نزع جميع الاماكن المذ كورة من يد ورثة المستاجر المذ كور وتسليمها اليه
بعتضى نظره على الوقف وما كوتو كيله عن باقي الشركاء في الملك فهل يجاب لذلك
وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل اجرة حصة الوقف والملك فيماعد الاجرة حصة
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليها القصاد ما فعله المؤجر المذ كور ولموت المستاجر
المذ كور (اجاب) نعم يجاب الناظر المذ كور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك
الاماكن من يدورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسبتهم على اجر المثل فيما ذكرا بالسؤال
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذا تحقق ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مملوك آجره ملا كه من رجل اجارة صححة لستعمله مصبغة
وأذنوه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على أن ما يحمدته في
ذلك المكان يكون له ملكا وجدا على هذا الوجه فمهر المكان المذ كور ووضع فيه
الخوابي وصار ينتفع به مدة يدفع أجره ملا كه ثم باع خلوه وجدا كه المذ كور لشخص
آخر واستمر المشتري المذ كور ينتفع بذلك المكان ويدفع أجر مثله ملا كه ثم ان المشتري
المذ كور لم يستعمله الا آن للصباغة بل أعده لصناعة البقاين مع بقاء الخلو الذي اشتراه
وهي الخوابي في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع
اجر المثل للمكان المذ كور الى ملا كه فهل مع بقاء الخلو الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع أجر
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله
لصناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع أجر مثله موجب التمكين للملاك
من نزعها من يده ادا كان خلو المذ كور ثابتا بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح
الشرعي ممن يملك الخلو المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو
والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملا كه بحق القرار لمستاجر اجارة صححة ثم انتقل
الخلو والجدك المذ كور بالشراء لمن اشتراه ممن يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر ببقاء
الخلو على حاله وقيام المشتري بدفع أجر مثله في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان
من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه
الشرعي جانبا من الاطيان العشور به بجهة الصعيد آجره لحل معلوم باجرة معينة مدة
سنتين وتحمرت بينهما ورقة بالاجارة المذ كور لم يجر نسجها ثم استولى المستاجر على
تلك الأرض سنة من السنتين المذ كورتين ثم مات المؤجر عن أولاده الذكور البالغ فارادوا
وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متعللا
بعدم الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

١٢٩٤

١٦

جادی الثانية

١٢٩٥

١٠

١٢٩٦

٢٠

يجاب المستاجر لبقائها في يده مدة الاجارة ولو رثه المؤجر التصرف الشرعي فيها بما شاؤا
 حيث طلبوا عدم بقائها في يد المؤجر المذكور السنة الثمانية بعد موت مورثهم قبل مضي
 السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما المحكم المسمى (اجاب) تنسخ الاجارة
 بلا احتياج الى فسخها بموت احد عاقديهما ان عاقدها لنفسه بان كان مالكا أصيلا في
 العقد ما لم ترص الورقة ببقاء الارض بيد المستاجر الى عام مدة الاجارة مع رضاه بذلك
 فتنسخه دون ان يمازك رأم مع طلبهم عدم بقاء الارض في يد المستاجر عقب موت
 مورثهم فلا يلزم نزعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيها زرع لم
 يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعقود عليها باقية
 لبقاء الاجارة حكما وبجر المثل ان كان الانقضاء بعد تمامها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر دارا مدة خمس عشرة سنة لا تنقاعه بالسكنى فيها وهي عامرة ثم في أثناء
 مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمه
 فورا حذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون
 للمستاجر فسخ الاجارة أو يلزم المستاجر بتعميرها من ماله (اجاب) اذا حدث عيب في
 العين استجرة يؤثر في المنفعة كالدرا اذا انهدم بعضها مما هو مقصود الانتفاع يثبت
 به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالمعقود عليه الا أن الفسخ حيث يتوقف على حضور
 المؤجر ورضاه أو القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المنفعة كأنه دأب حائط لا ينتفع به في سكنها
 فلا يثبت الخيار لان المعقود على المنفعة دون العين فلا يزال العيب الانتفاع بالكلية
 كأنه دأب جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل ينسخ العقد بمجرد
 فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا قال به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر حال صحته ما ونفاذ تصرفاته ما مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع - الى انه
 أجره لجانب أطميان من جهة أطميان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وسدس وثمان فدان
 غير معينة ولا معلومة الحد والمستاجر عقد الاجارة بينهما مدة معلومة من السنين لتبقى
 تلك الاطميان في يد صاحبها تلك المدة ليزرعها على سبيل الشركة بينه وبين المستاجر ثم
 مات مالك الاطميان المذكور بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر
 ماذا فعل مالك الاطميان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت مع كونها فاسدة
 للجهالة وبني المبلغ المدفوع بدمه ملك الارض الى الآن متعلقا بتركته وأقرب ورثته
 جميعا وهم بالغون بعد موت مورثهم ببقائه بدمه الى حين موته وذلك حين سؤلهم
 عما يتعلق بتركته مورثهم بحضور الضبط فلما أراد رب الدين مطالبته به جرده فهل
 اذا ثبت ما ذكر عليهم - في موجهتهم بالامينة العامة ليطرق الشرعي يقضى له عليهم
 بدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استبقائه ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشهقة يما يكون بطريق الارث الشرعي عن

ذي القعدة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

جادی الاولى سنة

موردتهم اطمينا واما كن ومخلاره واثي وغير ذلك فاجر الاخ المذكور جميع ما ذكر من
وجل اجني وحرره بذلك سند بدون اذن له من اخته الشر يكتن فيما ذكره ولا
تو كيل وبدون اجارة منهم الما فعله فهل اذا كان المالك في ذلك بابتاهم او هما بافتان
عاقلتان لا تنفذ الاجارة المذكورة في حصتهم ما في جميع ما ذكر شرعا ولا يجوز اعتبارها
ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعا (اجاب) نعم لا تنفذ هذه
الاجارة في نصيب الاختين المذكورتين ولا تعتبر شرعا اذا كان الواقع ما هو مستطرد
بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعا في التحلل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو روده على
استملاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على غلبك المنافع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل غاب غيبة بعيدة طويلا لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقاته وله
حصصة من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالاموال المستحقة لبنت المال ولم يكن له وكيل
لتعاهدها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للباضي المفوض
اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بماذونه حيث خيف عليها
ما ذكره الرهذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصصة شريك او شركاء الى جميع باقي
الشركاء اذا صدرت من ملك ذلك سواء كان المالك بنفسه او من له ولاية ذلك كوكيل
وقاض ومستاجر في مدته وما الحكم ايضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى
اجني ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها
وفسخوها في انصياهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشر لها فقط وتنفسخ في الباقي بر
من ظهر استحقاقه ويعد دامن قبيل الشيوع الطارئ (اجاب) للقاضي المفوض اليه
ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة
صححة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومرونة
كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلا بحيث لا يرجع سنين في ما يستفاد من
جامع الفصولين حيث نقل في اواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الا بقا اذا
ظفر به ولا يؤثر لانه تعرض له على الاباق بخلاف الضال فانه يؤثر هو ان للقاضي بيع
مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد قال وكذا لو عظم
حياته لكانه لا يرجع من سنين ثم قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على عدة لا ينبغي
لاحد ان يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي ان يؤثره لو خيف ان يخرب ليرحمه
أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع من سنين والمفقود
في جوار بيع ما يخشى فسادده وبين البيع والاجارة لانه من باب الحفظ حيث بذل به
أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصيب ناظر المصالح العاجزين عن
التصرف في شؤونهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جهة بلا تفصيل وبأن
الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة فلو آجر بعض الشركاء الى الباقي ولو تعدد ما بقي من

١٢٩٨

١٧

جادی الثانية

١٢٩٨

٧

العقار به مدحصة المستأجرين جلة بعدد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف مالو آجر
 ابعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوى في
 الاجارة القاسمة ارض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيله من جميعهم
 جاز ولو من أحدهم لم يجز كمالو باشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
 في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجاعا كمالو آجر كاهاتم
 تقاسمها في نصفها او مات أحدهما أو استحق بعضها يمتنع في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر
 رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه لشركاؤه المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنسخ الاجارة فيما عدا نصيب المؤجر ويكون هذا من
 قبيل الشيوع الطارئ فلو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تصح
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منفعتهامدة بلا اجارة ولا اجرة قامت
 هند تطالبه باجرة منلها عن المدة المذ كورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا
 كان وضع اليد والاتعاغ بتلك الارض بطريق الغصب بلا اذن مالكها المذ كورة
 وتحقق كون الارض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفه ثلاث سنين من ناظرها فضى منها سنتان وفي
 آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنسخ الاجارة بوفته واذا كان كذلك
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيها على ابقائها تحت يدورته السنة الثالثة وله أن يؤجرها
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والمفساخ (أجاب) نعم تنسخ
 هذه الاجارة بوفته مستأجرها المذ كورة ولا يجبر المتولى على ابقاء الارض في يد الورثة
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يؤجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بمقدار معلوم وفي
 انشاء هذه المدة آجره له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
 الآن رب الارض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذ كورة وعلمه
 بالفسخ ليؤجرها لمن شاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمته اجارتها بالاجرة اللائقة ويريد
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة في الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 (أجاب) صرح علماء نابان في لزوم الاجارة المضافة تعميمين وأيد عدم اللزوم بان عليه
 الفتوى وبناء عليه فلا كل من عاقدى الاجارة الثانية المضافة المذ كورة فسخها بحضرة
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الارض غير الاولى حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 * (كتاب الاكراه) *

١٢٩٩

٢١

جاءى الثانية

١٢٩٩

٩

جاءى الاولى

١٣٠٠

(سئل) في امرأة قتلت جارية لآخرى وثبت عليها ذلك ببينة شرعية على اقرارها الذي
 قاض منها قبلت الحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

سنة

محرم

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بمضهون
 القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بحجة
 مضهونها وبعد ذلك عدة النجات القاتلة الى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضاع منه
 فاسترد لها من ربة الجارية ثمانمائة قرش بالا كراه والجبر وبهذان زال الا كراه طلبت
 منها ما كانت استردته بجبر المحاكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية
 فهل اذا زال الا كراه وثبت على القاتلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها
 واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته بجبرها المحاكم كم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق
 شرعي ان القاتلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
 الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها المحاكم كم على طلاقها ويعطيه مبالغ
 من الدراهم فعند ذلك قهرها بطلب المحاكم والده لياقيه بالرجل المذكور فبحث
 عليه والده فاجده فعند ذلك ضربه المحاكم كم ضرر باشد يد او اخذ منه مؤخر صدق زوجته
 ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق عن اخذ منه
 وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صداقها الا من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف
 تجهيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)
 للوالد استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم كم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف
 تجهيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حاجتها
 حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له ارض زراعية اكرهها المحاكم كم سابقا بالمحسوس المديد على ان يبادل
 شخصا آخر بارضه فبادلها واخذ ارضا عوض ارضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط
 حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض
 المذكور رفع يده الا عن ارضه خصوصا وقد طال به برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده
 وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه
 بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 عليه بسرقة فانكر وقال لهم افيما على يمينه فاخذ المذعون ووضعوه في السجن وضر به
 ضرر باشد يد او اقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
 عليه وقهروه وواكرهوه اكرها شرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
 قهر اعنه بذلك ثم اطلقوا له ولده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
 متمسكين بالحجة فقال لهم لا ادفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجب لذلك ولا يلزمه دفع شيء
 (اجاب) ليس للادعين المذكورين مطالبة والد المذعي عليه السرقة بناء على التزامه
 المكتوب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

١١

(سئل) من طرف مجلس الحقاينة في رجل كان مجننه لما كم السياسي بخصوص
 دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعته من رقيق ومواشي وخلافه وجرى بيعها
 بالخص وصاحبها مسجون ولما نظم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وتحقت دعواه
 فوجد مذكورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعته وفساد البيع بمقتضى اعلام
 مستوفى حكمه الشرائط الشرعية بحضور شيخ الجام الازهر ومفتى السادة الحنفية
 وقتها وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا متعة هذا الرجل بالخص
 يؤدون فرق الثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او ترد امتعته عينها سواء
 كان رقيقا أو مواشى أو غيره وهو يعطيهم الاثمان التى دفعوها وقت الشراء فيعد صدور
 الامر حصل توقف من المشتري ومن جملة دعواه عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه
 لو فرض الوجود فيمناسية ما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا
 واستولد منه نساك والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهو كذلك من
 المحظورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم
 الشرعى (أجاب) قد صرح علماء نابا البائع اذا كان مكرها كراه شرعيا يترتب
 عليه اتمكن من التمسك وفساد البيع واذا مضى المشتري المبيع طوعا وهلك في يده يكون
 مصعرا عليه بقيمة اتبضه قبض بملك باختياره بعقد فاسد وبان زواجا المبيع
 بالا كراه كالولد ونحوه مضموه على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري اما ان
 يمضى البائع البيع فيه أو يفسخه وما هلك بأيديهم مصعون عليهم بقيمة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل سعى بائنا بخرى ما كم فغرم الحما كم المسمى به مائة بارى الاكراه
 الشرعى فهل اذا أقرانه ائمه ظلمما يگوس ضمان ما غرم على الساعى أم لا (أجاب)
 نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علماء المتأخرين حسم الفساد
 قال في البرازيه قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الخيبرى وفي منح
 الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسمى اليه قد
 غرم أولا يغرم أو يغرم ألبته أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يستحق طينا فيه نخل أكرهه الحما كم بالحس والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين
 والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري مدة من السنين وهو يأكل
 ثمرة النخل سم مات البائع فهل يكره لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين ومحاسبته
 على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة حيث كان الاكراه تابعا بالوجه الشرعى (أجاب)
 اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو جسر أو فساد مديد حتى باع أو اشتري أو
 أقر أو أجاز ففسد أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة
 المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدي كذا أفاده في الدرر وحاشيه ومنه يعلم جواب
 السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الحبس ثمن معلوم ولم يدفع له شيئاً منه فهل إذا كان الأكراه على البيع ثانياً بالبنية الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الأبراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للمكره بعد زوال الأكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى وترك متاعاً وورثة ودينوناً عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعد مدة تزبد على ثمان سنين من حين الشراء وبعد نصف المشتري فيها يبيع نتاجها ادعى البائع أن البيع بالأكراه فطلب منه بينة على الأكراه فلم يجد له بينة فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الأكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه وينع من معارضة المشتري البقرة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أفرس يملكون ساقية وأشجاراً وأطيان زراعة فمجن شيخ البلد واحد منهم في غيبة الباقيين وأكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكروا فباعه بالأكراه لرجل بثمان معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المذكور لنفسه فهل إذا كان الأكراه المذكور ثانياً بالبنية الشرعية على البيع لا ينفذ في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة أكراه شرعي حيث لم يثبت الإذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الأكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً معلوم القدر أكرهه ذو شوكته على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة أكرهه ذو الشوكته المذكور بالحبس المديد أيضاً على بيع نصف بستانه فباعه مكرهاً لرجل أجنبي بثمان أقل من ثمن مثله فهل إذا كان الأكراه على البيع المذكور أولاً وثانياً بالبنية الشرعية يفسخ البيع ويكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ المشتري قدر ما معلوماً من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طوعاً ولا يبطل حق الفسخ مع الأكراه موت أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمرة وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الحماكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب فباعها وبيع الثمن مكرهاً من الحماكم فهل إذا ثبت الأكراه بالبنية الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذکور (أجاب) إن كان الأكراه شرعياً ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

رمضان

١٥

١٧

شوال

٢٦

ذی الحجة

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٧ ١٢٦٦

الا كراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذو شوكة على بيع منزله لا تخرقها
وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض ثمنه فهل اذا توفى البائع والمشتري قبل التمكن من
رد البيع ويمكن منه ورثة البائع لهم رده حيث ثبت الا كراه ولم يظهر منهم ولا من مورثهم
ما يدل على امضائه (اجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري ولا بموت البائع ولو ارث
المكره فسخ البيع حيث تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
أخوين أحدهما قاصر والاخر بالغ مات أبوهما وله تركة من جهتهما عقار وعليه دين
فأقام القاضي البائع من الاخوين وصيا شرعيا على اخيه القاصر فدفع ذلك الرضى ما كان
على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي فلما بلغ القاصر طالب أحاه بما يخصه من
تركة والده فاجبره بانه دفع ذلك في دين أبيه فمدقه في ذلك واستعان عليه بما كم
سياسي في أخذه لا كه بدل حصته فخير ذلك الحما كم الرضى على بيع أملا كه لاختيه
وحبس على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلهما ولم يحاسبه على ما دفعه
من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله أن يلزمه بمقدار
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع
يكون للمكره بعد زوال الا كراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسب
له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كان من ذى الشوكة الا جرع على مال النسب
المذكور وأرسل احضره وطلب منه أن يضمن نسبه بالدين الذي له عليه فامتنع فوضع
عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه سند بضمان الدين على نسبه فهل
لا يلزم الضامن دين نسبه حيث كان ضمانه بالقهر والغلبة وهناك بيئة تشهد بذلك
(اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على المكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة
الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على رجل بدين فأفكر
المدعى عليه دعواه ولا يئنه للدهي فئنه ندبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فأقر له به
مكرها وكتب عايه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا
ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف
أو حبس أو قيد مديدين حتى أقرا لا يصح اقراؤه افتقد الرضى وهو شرط لصحته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك جانب طواحين
ويبتاع المعد اللاستهلال فادعى رجل صاحب شو كه على بعض الورثة البالغين بان له ديننا
على أبيهم الميت بدون اثباتوا كرههم بالحبس على بيع الطواحين والبيت فباعوا
جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترون ايديهم على المبيع وصاروا مؤجرونه
ويستغلون أجرته مدة من الا سهور فهل اذا ثبت الا كراه بالبيئة الشرعية يكون البيع
فاسدا ويكون لوصي القصر محاسبتهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لا سيما

ولم يتأتمتع نفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرع كان
 للبائع فسخه حيث لم يوجد له منه ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة وعلى من اسهوى على
 حصة الصغار أجرة مثلها مدة استلثه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 أطيان اكرهه الحما كم بالحبس والضرب بالكر باج على بيعها ودفع ثمنها في دين على
 ولده والمحال ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت
 ا كراهه بالبيعة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقية على استحقاقه (اجاب) اذا
 ا كره شخص يقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديدين حتى باع أو اشترى أو أقر
 أو أجر فسخ مائة أو ماضى ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري فاذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع أو اسقاط الحق من ادنى الزراعة لا يكون البيع
 والاسقاط نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه على احضار زيدا وضمانه
 في غيبته من جهة كره السياسة فضمن المذكور خوفاً من الحبس المديد ضمان
 حضور حين الطلب مكرهاً على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان
 من جهة التحاكم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الكفالة لا تكون صحيحة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فذهب
 المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطالبه بدينه فحبسه المدين وضر به الحبس المديد
 والاضرب الشديد على ان يقربانه اخذ دينه منه فاقدم مكرهاً بذلك فهل اذا ثبت الا كراه
 بالوجه الشرعي على الاقرار باخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام
 المكره بيعة على الاقرار لا عبرة بها حيث لم يشهد بانه اقر طائفاً مختاراً (اجاب) لا يصح
 الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه وبيئته الا كراه على اقراره أولى من بيئته الطوع ان ادخا
 واتخذ نار يخهما فان اختلفا ولم يؤثر خاف بيئته الطوع أولى والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة لها حصة في دار ولبناتها بالدار اكرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لخادم شيخ
 البلد في نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعي ويكون تصرف
 الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة بنتها المذكور بدون اذنها غير
 نافذ مطاقاً وتصرفها بما ذكر في نصيبها غير نافذ ايضاً حيث تحقق الا كراه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلع وقاصرو ترك ما يورث عنه
 شرعاً فادعى جماعة فمليون بار لهم علم الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقه
 ا يصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقه وخوفه بالاضرب
 والحبس وقفل حانوته وعدم نعاطيه البيع والشراء في حانوته لاجل ان يصدق لهم على
 دينهم فصدق الابن المذكور على ديني المذكورين خائفاً من حصول ما هدده به شيخ حرقه
 فهل اذا تحقق ما ذكره وكان شيخ حرقه قادراً على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق
 من الابن المذكور مطالب من المذعبين اثبات دينهم الذي يدعونه بالوجه الشرعي واذا

صفر

١٢٦٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٨

جمادى الاولى

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

٢٩ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٧

٢ ١٢٦٧

١ ١٢٦٨

قلتم بان هذا لا يعد كراهاً وبهجة تصديق الابن المذكور اياً يكون في نصيبه خاصة دون
 باقى الورثة (اجاب) اذا ثبت كراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو
 الحبس المديد من قادر عليه وخاف المسكره لولم يقر وقوع ذلك به يكون اقراره غير نافذ
 وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقراطاً يلزمه جميع ما اقر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم
 باقى الورثة شئ حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر عن المقر
 والله تعالى اعلم (سئل) في شخص صغير اتهم في رضى صغير آخر في ثمن ان وارث المرمى
 رفع امر اتهم مع ابيه الى المحاكم فحبسهما واطال سجنهما ما ثمهما داحسا كم الشخص
 اتهم بالضرب الشديد المبرح فاقرب بالرمى في هذه الحالة ثمن ان المحاكم سال اياه فاقرب
 اقربه ابنه من نسبة الرمى لابنه خوفاً من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب
 عاجز مكره على ما اقربه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق
 الا كراه الشرعى على الاقرار لا يكون الاقرار معتبر ابل اقرار الصغير على نفسه ولو مع
 الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
 بنين وبنيتين وترك دارا بعد مدة من السنين جاء رجل ذو شوكه واكره اثنين من البنين
 وحبس احدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرهاً بدون اذن باقى الشركاء وبدون
 اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب
 باقى الشركاء حيث لم يجبروا للبيع ويجبر المشتري على رد الدار لمالكها (اجاب) اذا
 تحقق الا كراه الشرعى على البيع المذكور يكون لمالك الدار المذكور فسخ البيع
 وابطاله حيث لم يوافقهم ما يدل على الرضا به وان لم يتحقق لا ينفذ في نصيب من لم يبيع
 الا باذن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخى مبلغاً من الدراهم
 ثم بعد مدة طالب المودع بالوديعة فجحدها وترافع اللحاكم الشرعى فهل اذا أقام
 المدعى بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعى عليه ويقضى عليه بمبلغ الوديعة
 التى تشهد به البيعة واذا تعلل بأنه جرى بينه ما صلح وان المدعى اسقط جانباً من مبلغ
 الوديعة وكتبت به وثيقة بختم المودع وكان الصلح المذكور والختم بالا كراه من المدعى
 عليه للمدعى وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعى عليه بالصلح المذكور ويؤمر
 بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد
 نبوتها عليه بالوجه الشرعى مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من الصلح المذكور حيث
 تحقق الا كراه الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أكرهه ذو الشوكه
 والقوة فى يده على انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد والا أتلفه وعامه بالضرب حتى
 يبيعهها وعلم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه
 يكون البيع فاسداً لاسيما وأخذ له للثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب)
 اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار قهره على بيعها رجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى أن صاحب الدار عليه دين له وأخذته في نظير دينه الذي ادعاه وذلك بعد أن حبسه وضر به فهل إذا لم يثبت الدين وزال الأكراه وطلب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع يدواضع اليد عليها حيث ثبت البيع بالأكراه بالحبس والضرب (أجاب) إذا ثبت الأكراه الشرعي على البيع لا يكون نافذاً فلا يسامع المذكور والمحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق ملك لثني ادعى عليه رجل أجنبي بمائتين وستين قرشاً فأنكر دعواه ولا يئنه ولا يئنه على ما يدعى به فأخذته منزله وكنقه وسجنه مدة سبعة أيام على أنه يقر بما يدعى به عليه فاقترمه كره من شدة الخوف فهل لا يصح إقراره المذكور ولا يكون له مطالبته بما أقر به مكرهاً إذا ثبت بالبينينة الشرعية أنه كره على الإقرار المذكور وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أقر عبد طائعا لم يغير مولا به في حق نفسه فقط فيؤخر إلى عتقه فليس للمقر له مطالبة سيد العبد بما أقر به وله مطالبة العبد به بعد عتقه وإقرار المذكور بحال حر كان أو عبداً كما هنا لا يؤاخذ به المقر إذا ثبت الأكراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً كرهه ذو شوكة على بيعه له بالحبس الشديد فباعه له وهو في السجن بالأكراه بثمن معلوم ووقعه على ضريح ولي فهل إذا ثبت ما ذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه إذا لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون باقياً على ملك صاحبه (أجاب) صرحوا بأن البيع بالأكراه يخالف البيع الفاسد في مسائل منها أنه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وإن تدأوا تسهلا يدي فإذا ثبت الأكراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في البيع بطلب المذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحضر الحاكم رجلاً أو كرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل إذا كانت الكفالة المذكورة بالأكراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة إذا تحقق الأكراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تعدى عليه وأكرهه بالضرب الشديد والحبس الشديد على بيع ماله فباعه له بالأكراه مع الغرور والغبن القاحش ثم مات الأخ البائع فأخذ المذكر ولد المذكر للنظام فسكت مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل إذا ثبت ذلك بالبينينة الشرعية يكون البيع باطلاً ولولد أخذ ملك والده بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أكره شخص على بيع بضرب شديد أو حبس شديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الأكراه ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ويقوم وارث المذكر مقامه في الفسخ كما في الدر

١٢٦٨

٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولى

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

وحواشيه وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده نذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم
 بطريق الاكراه الشرعى في حال غيبة الباقي والبعض فاصر بدون ولاية شرعية فهل
 لا يكون البيع في نصيب الفاسر والغائب والمباشر للبيع بالا كراهه فاذا حيث كان
 الا كراهه على البيع بما يعدم الرضا تابا بشهادة المينة الشرعية واذا عارضت بينة
 الطوع والا كراهه تقدم بينة الا كراهه (اجاب) اذا تحقق الا كراهه الشرعى على البيع
 يكون لا كراهه باطله في نفسه بغيره بعد زواله اهـ حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
 كقبضه الثمن طائعا وبقه لم يبدى الا كراهه على بيعه الطوع والبيع في نصيب
 الغائبين يدور اذ منهم موقوف على اجازتهم وهـ نذوان ردوه بطل ولا يصح بيع
 الاجنبى مال القصر بدون ولاية شرعية ويدون مسوخ في بيع العقار والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل جبره ذوشوكته بالضرر بالشديد والحبس الشديد وأمره ان يبيع
 داره الى آخر فاني فهدده عليه تهديدات شديدة باعها له بجملة دون القيمة ولم يقبض شيئا
 من ثمنه او لم يكن ذلك القدر محتملا جازا له لتسديد ما جبره على البيع لاحله ولم يمنع من اداء
 ما طاب منه فهل اذا كان الا كراهه كره وحضر أبواب الخبيرة وعانوا الدار المذكورة
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الا كراهه عنه ولا ينفذ
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الا كراهه الشرعى على البيع بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
 مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكره ما يقيده رضاه بالبيع صريحا أو دلالة يكون
 له فسخ البيع بعد زوال الا كراهه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 قليوب بما مضمونه ادعى أحمد بنونى على ابراهيم عبد الله ساعى باشا بانه يملك دارا مضمونة
 بمحدود أربعة وانه باع نصفها للادعى عليه بجملة معلوم من الدراهم وباع نصفها لرجل آخر
 والاخر باعه للادعى عليه بجملة معلوم وادعى انه باع ذلك بالا كراهه بواسطة ان عليه دين
 فا كرهه على دفعه من شيخ الابد ولم يد كرهه بالبيع فباع لاجل دفع الطالب عنه بعد يوم من
 اتارىح الا كراهه وانه لم يصل له من ثمنه شئ فما الحكم في ذلك (اجاب) ليس لاحمد
 بنونى المذكور فسخ البيع بدهواه الا كراهه على الوجه المפורر له المطالبة بالثمن اذا لم
 يثبت قبضه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا كرهه ذو
 شوكته على بيعه بالحبس الشديد فباعه وهو مسجون بثمان معلوم فهل اذا كان الا كراهه
 تابا لا ينفذ بيعه واذا أخذ منه نقاضا باعها بثمان معلوم من الدراهم يكون لرب المنزل
 تضمينه بثلث ما باعه حيث تـ نذر دونه بعد مضمونه بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ثبت
 الا كراهه الشرعى على البيع يكون لا كراهه باطله في نفسه بغيره بعد زوال الا كراهه حيث لم يوجد منه
 ما يقيده الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا كانه تضمينه بدل الاتعاض
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضمونه ادعى رجل على آخر

ذى القعدة

٢٤

١٢٦٩

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٩

محرم

٢٦

١٢٧٠

بأنه أكرهه بالحبس والضرب على إسقاط حقه له من منسقة زراعة قدان طين اميرى
محدود محدوداً ربعه بمبلغ معلوم من الدراهم وبين أن الاكراه بالحبس خمسة عشر يوماً
والضرب على الاستقاط المذكور فأنكر المدعى عليه الاكراه وادعى أنه بالطوع وأقام
بينة شهدت أنه أسقطه له طوعاً بالمبلغ المعلوم وأحضر المدعى رجلين وقرر كل منهما بأنه
في سنة ١٢١٥ حبس المدعى عليه المدعى المذكور ثمانية أيام في المحاصل وضر به
في المدة المذكورة على أن يعطيه القندان المذكور وقد بلغتهما من الناس أنه أعطاه ذلك
ولم يكونا حاضرين وقت الإعطاء والاستقاط في القندان المذكور وبعد ذلك فرهار بامن
الناحية المذكورة فما الحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعى على الوجه المسموع
كون الاستقاط بالاكراه فليس له إبطال الاستقاط والحال هذه الا إذا أثبتته بالوجه
الشرعي ببينة عاملة تشهد طبق دعواه لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك نخلاً بالميراث عن أبيه أكرهه ذو شوكه على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعه وهو سجون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل إذا كان الاكراه ثابتاً بالبينة الشرعية
لا ينقضي به وهو يكون للمكره منه بغير زوال الاكراه واسترداده من يد المشتري إذا تحقق
مآذ كره (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على ما يبيع يكون للبائع فسخه إذا لم
يوجد منه ما يفيد الرضا صرحاً أو دلالة بقبضه الثمن طناً والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة لهم قطعة أرض زراعية أمير به مشتركة بينهم أكرهه ذو شوكه بعضهم المتعدد
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا حقهم في نصف الأرض المذكورة له
فأسقطوا الحق له في نصفها والحال أنه لم يكن عليهم من ولا مطالبة وهم قادرون على
زراعتها ودفع خراجها فهل إذا كان الاكراه ثابتاً بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
واستردادها من هي تحت يده ولا يسهل حقهم من الأكره إذا تحقق مآذ كره (أجاب)
إذا ثبت الاكراه الشرعي على الاستقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون الاستقاط
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه الميرج من مائة لدرضاه صرحاً أو دلالة حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية عن البناء وكل أبه
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها ونامها
وعمرها وصار يصرف فيها مائة تسعين مع اطلاع الأب ثم مات البائع عن ورثة فأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم قالوا إنكاراً عن فروا بالبائع وادعوا أن البيع وقع
بالاكراه فأنكر المشتري فدعواهم الاكراه فهل إذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية
لا يجاوزون لذلك ولا عبره بدعواهم الاكراه الباردة من الأثبات ويكون البيع صحيحاً
نافذاً حيث كان ثابتاً (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي مدعى بمجرد دعواه بدون
اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالميراث عن
أبيهم يباعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بمرجبة شرعية وبه مدعى نحو سنتين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٥

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمانية عشرة سنة والآن مات البائع فادعى ورثته أن مورثهم باعه بالاكراه فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الاكراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع اكراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية مسروقة على أبيه تلقاها عنه فأكراهه شيخ بلده على اسقاط حقه فيها لرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا لغيره فوضع أيديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الاكراه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه أو بدل طائعا لا ينفذ اسقاطه ويؤثر واصله اليد برفع أيديهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالاسقاط مكرها كراهها شرعا بدون وجه شرعي يوجب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من النخل وباقيه لأخويه وأخواته القصر بالارث عن أبيه فادعى شيخ البلاد بدين له على أبيهم بعد وفاته ثم أكراهه هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالاكراه ثم ما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيهم فهل يجابون لذلك وإن ثبت الدين حيث لم يكن إلا خوصصا بقضاء الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وإن تداولته الأيدي لانه أكراهه بغير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخالفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين لشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لو فاء الدين الشرعي والأفلا ولا يصح بيع أحد الأخوة مع الاكراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب أخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يقيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقطه وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالبات لجهة الديوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدراهم لها وقع فهل إذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الاكراه والغبن الفاحش ولم يثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من الرجوع في الاسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للسقط رفع يد المسقط لانه بدون اثبات دعواه الاكراه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في عقار عن مورثه أكراهه فوشوكة على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

اغيره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعدد وال
 الاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس المديد والضرر الشديد
 يكون للبائع بعدد والله فسخ البيع اذ لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة
 كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان
 له حصة فيها فانكر المدعي عليه دعواه فاخذها كما هو حقه فاقدم مكرها بالحبس المديد
 فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك
 في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الاقرار مكرها كراه شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعية اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس
 المديد والضرر الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق
 له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور في الارض المذكورة ويكون
 لاربابها انزعها من المسقط له حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب) لا ينفذ اسقاط
 الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنتهم أو اجازتهم وفي نصيب المسقط ثبت له
 حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرر الشديد أو الحبس المديد على الاسقاط ولم
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى يطلب منه فجهز عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله اشترى باقل من ثمن المثل فامتنع
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختباره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين عدل يدعي بان الضامن جبره واكرهه على
 البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الاكراه بالبيئة الشرعية على البيع
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه
 شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة أكرهه ذو شوكة على بيع قيراطين منها بالحبس
 المديد والضرر الشديد فباعهما لآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى
 ولا اغيره ثم تسحب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قراريط الباقية في غيبته من
 غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا كون البيع في القيراطين المذكورين
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا واذا حضر من غيبته ولم يحزه يكون له فسخه حيث
 كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعدد والاكراه فسخ البيع اذ لم يوجد منه ما يفيد
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ويوقف بيع ملك الغير بدون اذن المالك
 على اجازته فان اجازته صريحا أو دلالة فهو ان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٥

١٢٧١

شوال

٨

١٢٧١

ذى القعدة

٨

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

صفر

٩

١٢٧٢

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذو شوكة على اسقاط حقهما فيها
 بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبت
 الا كراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها والمحال هذه (اجاب)
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الا ميربة بالا اسقاط مع الا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من
 الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحاً أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما
 انقضاءهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخو بن في معيشة
 واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما سوية وأضيفت عليهما
 من أصل زمام بلدهما ومضت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن
 فاكه شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الأرض
 المذكورة بالحبس والضرب فاسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل اذا ثبت الا كراه بالبينة
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالا اسقاط والتكليف اختياراً فان ثبت
 الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم
 يوكل به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتاً لم يوجد ما يبطله والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أولاً يدعي على واضع اليد انه كان باع
 الدار المذكورة بطريق الا كراه والمحال ان المدي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء وتصرف بائعه المدة المذكورة ولم يمنع من الدعوى مانع
 شرعي ولم يدع ولم ينارع تلك المدة فهل المحال هذه لا تسمع دعواه الا كراه ويمنع من
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى
 لا تسمع بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا كان
 البائع المذكور متمكناً من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر يدين واشترى منه أشجاراً
 وزرعاً بمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلد وأمره
 بكتابة وثيقة بذلك البيع من الا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الفاحش
 والا كراه على ذلك بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع ابطال البيع بعذر والاكراه
 لاسيما وان ثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبت
 الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحاً أو دلالة يكون
 للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية
 بالميرات عن اصولهم وجانب أضيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

بيع الثاني

١٢٧٣

٢٨

الشديد على أن يهبوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لا في مقابلة شيء من دين أو غيره
فهو إذا كان الأكراه ثابتا لا يصح تلك المبة ويكون لارباب الساقية والاطيان
نزعها من واضع اليد عليهم ما يدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم يكون لارباب الساقية والارض المذكورة تين استردادهما من الموهوب له ان كان
الواقع ما هو مسمى طووف السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية في نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر
وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجر معلوم في الارض المذكورة بثمن معلوم بخضرة
بينة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات المسقط البائع المذكور وعن
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورة دون الآن
يدعون على واضع اليد المسقط له المشتري المذكور بان ما وقع من موثرهم من البيع
والاسقاط كان بالاكره والغبن الفاحش فانه كراهم المديعي عليه دعواهم فهل اذا لم
يثبتوا الاكره بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الجس المديد لا عبرة بدعواهم
سيماع مشاهدة موثرهم قبر موته التصرف في الارض المذكورة المدة المذكورة وهم
كذلك (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الا لراء في البيع والاسقاط الصادرين
من موثرهم وان حال ما ذكر يدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك حصه في ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصادروا يتصرفون
فيها ويستمعونها مدة تزيد عن خمس عشر سنة بموجب حجة شرعية بيد ورثة المشتري
ثابتة المضمون وان نريد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشتري وإبطال البيع
متعللين بان البيع صدر من موثرهم بالاكره فانه كروثة المشتري دعواهم فهل اذا لم
يثبتوا دعواهم كراهه ببيعة السرية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات ويععون من منازعة ورثة المشتري فيها يدون وجه شرعي (اجاب) نعم
لا يجابون لذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
لم يخل باعه بغبن فاحش وبالاكره الشرعي فهل اذا تحقق الاكره الشرعي على البيع
المذكور يحكم ببطائه فهو يكون للبائع أو وارثه رفع يده المشتري عن النخل المذكور
(اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكره وثبته الا كراهه الشرعي عن
البيع ولا يوجد من البائع ما فيه فلو لم يصح محاوالة كقبضه الثمن طائعا يكون
للمشتري أو وارثه فسخه وانما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة
مقدار من الماعز القناطير المحمودة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتبر فيه ودفع له شيخ
بالمدة الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ ويحبه كذا من الدراهم لنفسه
خاصة ثم باع ذلك الرجل المحمودة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل
رأس المال لشيخ بالمدة فعدى على الرجل شيخا بالبدوا كراهه على بيعه جانب نخل له

١٨

١٢٧٢

جمادى الثانية

٢٢

١٢٧٢

رجب

١٩

١٢٧٢

شعبان

٦

١٢٧٢

سنة

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٣

في نظير الربح الذي جعله عليه بالمحبس والضرب فباعه له مكرها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الا كراه بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك
 حيث لم يحصل له ربح أصلا وصدق في دعواه عدم الربح بيمينه (أجاب) اذا ثبت
 الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الا كراه فسخره حيث لا مانع
 ولا يلزم العامل شئ من الربح لمز دفع الثمن له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه
 فخل فاكره الحما كم ابن الميت المذكور على بيع النخل المذكور نصيبه ونصيب أمه
 واخته بالمحبس المديد والضرب الشديد فباع له مكرها نصيبه ونصيب أمه واخته بالمحبس
 المديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكيلًا عنهم في ذلك فهل والحال
 هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسخ البيع المذكور واسترداد
 نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجزأخته ولا أمه البيع المذكور لا ينفذ
 و يكون موقوفا على اجازتهما ان اجازاه نقد وان رداه بطل حيث لم يكن عليه مطالب
 لجهة الديوان ولا غيره ويكون لهما محاسبته على الثمرة المعلقة المقدرة المستغلة مدة وضع
 يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخته وأمه حيث لم يكن وكيلًا عنهما ولا
 وليا شرعيا و يكون البيع في نصيبهما والحال هذه موقوفا على اجازتهما ولو عن طوع
 واذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للمكره فسخره بعد زواله اذا لم يوجد ما يدل على
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طاعة أو ذلك في نصيبه من المبيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب فخل توفي عن أولاد ذكور واثلاث فوضع أحدهم المذكور
 يده على جميع النخل بدون وجه شرعي ثم باعه مكرها من شيخ البلد بالمحبس المديد
 والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا
 ثبت الا كراه بالينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالباقين الفاحش واذا أفام
 واضع اليد بالينة البائع بالرضا يكون البيع نافذ في نصيب البائع دون باقي الورثة
 حيث لم يحضر والبيع ولم يميزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفا بالملك
 لا في الورثة تسمح دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم النخل لباقي
 الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بينة مدعى البيع كرها
 أولى من بينة مدعيه ضوفا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث احدى التار يخفاذا
 ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخره اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به
 صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طاعة أو ذلك في نصيب البائع أما بيعه نصيب غيره بلا إذن
 ولا ولاية شرعية فموقوف على اجازة المسالك ومحل عدم سماع الدعوى بعدمضي المدة
 التي تمنع من سماعها اذا كان الخصم منكرا لا اذا كان مقرا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة بالهدم والعمارة وهي

مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند نائب الشرع ان الدار تحت يده بطريق الرهنية
وطال النزاع بينهما ما ثم اقرت واعترفت بانها باعته الواضع اليه بسبب دين كان على
والدها جهة الديوان بالجبر عنها ووافقه اباها على ذلك في حكم النائب المذكور وبهجة
البيع لعدم اثباتها الا كراه الموجب لفساد البيع ثم الا ان ارادت نقض الحكم واخذ
الدار فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها الجبر اذا لم تثبت به بالضرب الشديد او الحبس
المديد او التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكورة وتمنع من معارضة الواضع اليه
بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض امير يثا كرهه شيخ بلده بالحبس
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه من الرجل قريب لشيخ البلد انذ كور ثم بعد
ذلك رفع الامر لقاضي ناحيته ثم وثبت الا كراه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي
وحكم برد الارض المستحقها وتسليمها له فوضع المستحق يده عليه او صار يزرعها مدة
ثلاث سنين وبعد ذلك اكره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه من الرجل
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزعها من الرجل
المذكور جبراً واذا تعارضت بينة الا كراه والطوع فمن المقدمة منهما (اجاب) نعم اذا
تحقق الا كراه على الاسقاط المذكور ثانياً بالوجه الشرعي لا يسقط حقه مستحقها فيها وله
انتراعها من يد المسقط له على هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراه
في البيع والاقرار وانما هذان الاسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا بدين آخر على مبلغ من الدراهم في سنة ٦٤ ثم مات
الراهن عن ابن فطلب ان يفتلها ويدفع دين الرهن له فادعى المرتهن بعد الاعتراف
بالارض له بها ان اياه اسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فان ذكر الابن دعواه وادعى الابن
ان اياه اسقط حقه منها بالا كراه بالحبس والضرب الشديد للمرتهن في التاريخ المذكور
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والحال ان الراهن لم يكن عليه دين للبري ولا لغيره فهل
تقدم بينة مدعي الا كراه او بينة مدعي الطوع (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه ولا حق ابنه من تلك الارض
لا يسقط حقه ما فيها والا فلا وبينه الا كراه اولى من بينة الطوع حيث اتحد التاريخ
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئراً ونخلاً مع ارضه فباع ماد كره لرجل
اجنبي ثم معلوم بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون فوضع المشتري يده عليه
نحو خمس سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليه نحو وعشرين سنين بعد ابيه والا ان يريد
البائع ابطال البيع وفسخه متعللاً بانه في وقت البيع كان مسجوناً على خراج مطلوب منه
لا يرى فان ذكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

جمادى الثانية

رجب

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٨

ولا عبرة بتعليقه المذکور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع
المذکور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الاكراه الشرعي عليه المحوز له الفسخ بوجه
شرعي لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له داراً كرهه المحاكم على بيعها من آخر بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعها مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسداً ويكون للبائع
استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك في مقابلة دين عليه
(أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع المذکور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً تركها وفرها بامن ببلد
وبعد ذلك قابله شيخ ببلده وضر به ضرراً شديداً وجب عليه حبساً مديداً على أن يهب له الدار
المذكورة فوهبها له بالاكراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الواهب المذکور عن وارث فهل
اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون لوارث الممكره أخذ الدار عن هي تحت يده
(أجاب) اذا ثبت الاكراه المذکور على الهبة يكون للواهب بعد زوال الاكراه فسخها
اذا لم يوجد منه ما يقيده الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يقطع حق الفسخ عقد الممكره حتى
يقوم وارثه في ذلك مقامه في نحو البيع والجاراة والاقرار أي من كل عقد لا يصح مع
الاكراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه الخماكم
شياخة في بلده وبعد مدة حصل منه وبين شيخ البلد الكبير لذي هو عهدة البلد خاصمة
ومشاجرة فعزله من الشياخة وادعى عليه بأشياء لنفسه وتحرز عليه أهل البلد فادعوا
عليه بأشياء كذلك لا أنفسهم فاندعواهم فاكراههم فاكراههم فاكراههم فاكراههم فاكراههم
الشديد على الاقرار بما ادعوا به عليه فاقروا مكرها فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يعمل
به حيث كان الاكراه ثابتاً واذا اراد شيخ البلد العهدة أن يشهد عليه ببينة من اتباعه
الذين له عليهم الولاية والامروا النهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
(أجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعي عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد بدعوى
على غيره وأقام عليها بينة من فلاحيه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم له والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي
بالدين غير الحصّة المذكورة فباعها وقبض منها طوطوا ودفعه الدائن فهل يصح هذا البيع
واذا ادعى البائع الاكراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا مختاراً لا نسع
منه دعوى الاكراه (أجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا ينفذ البيع على فرض
صدور البيع مع الاكراه اذ قبضه بهذه الحال دليل الرضا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له جثة من الخل وعليه بقايا من الديون بجهة لم يرى فامر شيخ البلد بما عليه
ولم يعين له بيع الخل فباع الخل وقبض ثمنه طائعا مختاراً بحضور غاي الماحية فهل اذا
لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع الخل لا يكون اكراهاً خصوصاً وقد قبض الثمن

٢٢٧٢

٤

طائعا (أجاب) إذا صدر البيع المذكور من الرجل البائع وقبض الثمن طائعا مختارا ولم يعين له شيخ البلد في أمره ببيع النخل لا يكون ماذ كراهه على البيع والحال ماذ كراهه الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة كرم فخلأ كرهها ذو شوكة على بيع ذلك بالحبس المديد والضرر الشديد لشريريكها فباعته له في هذه الحالة وأخذ ذو شوكة الثمن وصر فيه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لجهة الديوان ولا غيره فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذكور فسخ البيع واسترداده من يد شريريكها المشتري بعد زوال ألا كراهه إذا تحقق ماذ كراهه بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون له مذهب البيع إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد منها ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون دارا بها نخل عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر وعن الأخوين المذكورين ثم أكره شيخ البلد أحد العمين المذكورين بالحبس المديد والضرر الشديد على بيع جميع الدار المذكور ذرة لرجل أجنبي فباعها له والحال أنه لم يكن عليه ولا على شريكه دين لجهة الديوان ولا غيره ثم بعد مده مات لهم البائع المذكور وبلغ الابن وأراد أخذ ما يخصه عن والده فهل يكون له ذلك لربيع العلم المذكور كما يكون للباقى مستحق تلك الدار الفسخ في انصباهم حيث ثبت ألا كراهه الشرعي على بيعها (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال يكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا فسخ البيع المذكور في نصيبه واسترداده كما يكون لباقى الشر كالفسخ والحال ماذ كراهه لم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشركتين بين أخوين غاب أحدهما في الجهادية فوق مساهمة القصر مدّة من السنين فأكره ذو شوكة الحاضر منهما على بيعها بالحبس المديد والضرر الشديد فباعها له بثمن قليل بغير إذن الأخ الغائب وأجازته والحال أن البائع لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل إذا كان ألا كراهه ثابتا لا ينفذ بيعه ويكون للبائع فيه هو وأداه حصر الأخ الغائب يكون له فسخه في نصيبه أيضا واسترداد الدار المذكور ذرة من المشتري إذا تحقق ماذ كراهه (أجاب) البيع الصادر من الأخ في نصيب أحدهما بدو. إذن المالك وأجازته يكون موقوفا على إجازته بعد علمه فإن إجازته فسخ وان رده بطل والبيع في نصيب البائع أن تحقق ألا كراهه الشرعي عليه بالضرر الشديد أو الحبس المديد يكون للبائع فسخه إذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا به صريحا أو دلالة لقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بطريق الأربعين عليه وهو واضح بده عليه ويصرف فيه لنفسه خاصة بأنواع التصرفات الشرعية مدّة من السنين ولم ينازع فيه أحد ثم بعد ذلك تعدى عليه ذو شوكة بالسجن وأدام حبسه مدّة من الأيام وأكرهه فيه على أن يقر بأن العقار المذكور وقف على جهة كذا فاقمر مكرها وهو في الحبس فهل إذا ثبت ألا كراهه الشرعي يكون إقراره باطلا

سؤال

٢١

٢٢٧٣

ذی الحجة

٧

١٢٧٣

٢٦

٢٧٣

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول
١٠

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٦

ربيع الثاني

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الاقرار المذكور يكون لاغيا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه ذو شوكه وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه له في ارض الزراعة الاميرية فباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالاكره ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والاستقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المديد أو الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعي يكون للمكره ابطالهما اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا أو دلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر خريتم معلوم على بدفاضي بلدهم وكتب بذلك حجة شرعية وبعدهمضي نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان مطالبوا به منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن يبعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور أو كراهه شرعا وصدور بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفه ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دار وباعه مخفية وباعه حصة شائعة من طاحونة أيضا وبعدهمضي نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في أملاكها مع اطلاع البائع ومشاهاة بر يد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بأنه باع ما ذكر بالاكره فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الا كراهه بالحبس المديد أو الضرب الشديد لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات وينع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يقضى له الرجوع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اختين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيما احدهما غائبة فاكراه حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب اختها الغائبة له فباعته في تلك الحال جميع الدار ولم تدن وكيلها عن اختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقوف على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطل (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالضرب الشديد أو الحبس الشديد أو التهميد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعد ذلك والا كراه اذا لم يوجد منها ما يفيد الرضا

جمادى الاولى سنة

به صريحاً ودلالة كقبضها الثمن طائفة واذالم تكن ماذونة بالبيع في نصيب أختها
 يكون البيع فيه وإن كان عن طوع ومو قوعاً على اجازتها فيرتد بردها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حائناً ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثه فأنكر رب
 الحائنوت دعوا ولم تثبت بوجه ثم طالب به لذي شوكة فاقـ ربه بالضرب الشديد على
 ان يبيع الحائنوت لذلك المدعى فن خوفه باعه له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه
 دين للبري وا غيرته فهل اذا كراه الاكراه على البيع ثابتاً بالبيعة الشرعية لا ينقض
 ويكرن لرب الحائنوت فسخر به مدز وال لا كراه ولا عبرة بدعواه بالدين المحرذ عن
 الاثبات الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالضرب الشديد
 او الحبس الشديد بالبيعة الماداة ولم يغيب المكره عن بصر المكره وقت البيع ولم
 يكن البيع لافادين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع به ذلك ما يفيد الرضا
 بالبيع صريحاً ودلالة يكون البائع فسخر به مدز وال الاكراه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له دين متعلق بتركة والده رجل ذي شوكة فطالب رب الدين دينه من
 ذي الشوكة لياخذ منه تركة المدين فسجن ذوالشوكة رب الدين المذكوروا كرهه
 بالحبس الشديد على ان يقر بان لم يكن له على والذي الشوكة شئ وان القدر الذي
 يطالب به دين في ذمته لوالذي الشوكة فقرأ بذلك مكرها فهل اذا ثبت الاكراه
 الشرعي ومات ذوالشوكة وطلب ورثته الدين المذكور لا يجابون لا ك حيث ثبت
 الاكراه الشرعي (اجاب) الاقرا مع الاكراه الشرعي لاغ والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى من جماعة نخلاً ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري
 يده على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة ولم ينزعه احد في ذلك تلك المدة ثم مات المشتري عن ورثة ووضع الورثة أيديهم على
 ذلك مدة من السنين والآن ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا النخل
 ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فأنكرت الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
 الجبر في بيع النخل ونصف الساقية بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم
 المحرذة عن الاثبات الشرعي ويمنعون من منازعة واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه اول خراجية وله اول لاخبره الحسا كم على بيعها لوفاء الاموال
 فهل هذا بعد اكراد اولاً (اجاب) صرح علماء ائمة المذاهب ان اذا كرهه الحسا كم
 على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون اكراهاً شرعاً لان قضاء
 الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبر الحسا كم دفعاً لظلمه وايضا لا يلحق المستحق ولو
 كان عقاراً غيره سكتنه اللائق به ومال الخراج الشرعي من من جملة الديور الواجبة
 ادائها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنبنة وعليه أموال خراجية باع

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

رجب ١٠

محرم

١٢٧٥

١٩ جمادى الثانية

١٢٧٥

١٤

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

١٧

١٢٦٥

١٩

صفر

سدسهالو جل بثن معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم
 باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا يجبر الحماكم له ماعل وفاة
 لا موال فهل لا يعد ذلك اكره شرعا على البيع ويكون البيع المذكور صحيحا فذا
 سيموا الحماكم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المطلوب من المال
 والمجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفي من غنمه لا يكون اكره على البيع ويكون
 صحيحا اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعوا
 أيديهم على عفا ردة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم أمرا أن أجنبيتان بأنه لهما عن
 جدتهما لهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والمجنون المديد على الاقرار بأن العقار
 المذكور لهما فاقرحالة الاكره لمدى جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن
 مسجلة بسجل فاض من القضاة المندوبين لذلك فهل اذا ثبت الاكره شرعا لا يعتبر هذا
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكرة وورثة وبينه الاكره مقدمة شرعا أم كيف الحال
 (اجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد والمجنون المديد على الاقرار المذكور فافر
 المكره في حال الاكره لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على يد الطوع ان اوافقا رجلا واحدا
 فان اختلفا ولم يوثقا فبينه الطوع أو في كافي الدر من باب القبول وعدمه والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض فيها نخل يبالدا السودان موروث ذلك
 له عن آبائه واجداده المالكين لذلك مدة نحو مائتي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه
 يستحق جزءا من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى الحماكم المدعى عليه وضر به ضربا شديدا
 بحضرة بيعة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والنخل كربع مثلا فهل
 لا يصح الصلح اذا ثبت الاكره الشرعي عليه لا سيما ولم يتكرر به حجة ولا سند بختم
 المصالح (اجاب) اذا ثبت الاكره الشرعي بالضرب الشديد على الصلح المذكور
 بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله
 سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان لم يكل واحد فيه حصته وسأ كن فيها بقدر سكنناه
 الضرورة فهو وعائلته فهل اذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم
 يكن عنده مال يوفي منه دينه لا تباع حصته المذكرة في دينه المشغولة بقدر سكنناه
 الضرورة فهو وعائلته وكذا حصته أخيه المذكرة لا تباع في دين أخيه واذا كان على
 أحدهما دين لا يلزم الاخ الاخر دفع شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاء دين أخيه
 بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا
 يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين لا ناس ضامه أحد الدائنين له قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به

لديه وكتب له اعلاما شرعيا بذلك فهل اذا حبر المدين على الدين ولم يكن له مال يوفي منه دينه سوى سفينة التي يس
لوفاء الدين حيث كانت تبقى به ور
بياع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين
بيد القاضى كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المفتى به قال في الهندية يباع
في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فلا يسر ويترك عليه دست من ثياب
يدنه وقبل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنفا بضاعة
من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة
النسامة في المبيع حسب العادة الجارية بين الناس وقد استلم العبد الآخر الثمن من
المشتري وكتب رقبته بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والاقباض
الشرعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثانيا في يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة
عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد
موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالجارة يكون تصرفه بالجارة بيعا وشرا صحيحا ولا
ينقض بدون وجه شرعي وهل لا رد الباعين الفاحش حيث لا تعير (اجاب) اذا ثبت
الاذن نفذ البيع وللاذون البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند أي حنيقة رجه الله على
ما مضى عليه مصنف التنوير وصرحوا بان المفتى به عدم الرد الباعين الفاحش بدون
تحرير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصا عليه دين لا يخرج من غرم فهل
اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الفارم منزلا لا تقامه يباع المنزل المذكور
(اجاب) لا يباع على الكفيل المذكور كما ومشغول بحاجته وضرورة سكنائه من
العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل
معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل
طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسرف هل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يجير
شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل
عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب
الشديد والحبس الشديد على بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى
فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج
اليه اضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
اشترى كوا في اشياء سفينة وتصعد بعضهم اشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في
ذمتهم باذن شركته ثم تلفت السفينة وطلب أدبَاب الديون ديونهم فامتنع بعض الشركاء
من دفع ما يخصه من كافة السفينة وعلل بانه معسرف وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل
يبيع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على
المدينون كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمرو ابو

ربيع الاول

رمضان

شوال

ذى القعدة

ذى الحجة

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١

ذى الحجة سنة

٢٨ ١٢٦٥

صفر

٣٠ ١١٦٦

ربيع الاول

٢٦ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٥ ١٢٦٦

صفر

١٤ ١٢٦٧

عوضه مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدعى العلم و يقتى الناس بقتواه الفاسدة منها به
يقتى محل المطلقة ثلاثا قبل زوج و بعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
وبعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج و يقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه و بعدم وقوع
الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا و وضعت ولدا
ذ كرا تحل لمطلقةها بوضعها لذلك الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها
طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ و حنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
لا حكم له عليه و يقتى أيضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كامة واحدة فهل لا يحل بهذه
الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقض و يجب على كل مؤمن تغيير هذا المنكر و ازالته اذا
كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المذ كور عن الافتاوى و عزز التعزير الشرعى
ولا يعمل بخلافه المذ كورة و على ولاية الامور ايد الله بهم الحق زجر هذا المخالف و الله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه رب الدين به فامتنع من دفعه و ادعى
الاعسار يدفعه حالا فهل اذا كان يملك حيا و موضوعا عند صاحب الدين يبيعه القاضى
جبرا عليه لو فاه الدين و ليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن أداء
الدين يبيع القاضى عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما يفتى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل عليه دين و هو لا فاس له و قد ارزأه عن احتياج سكنه فهل يؤثر ببيعه و ايقاع
الدين و ان امتنع ببيع عليه جبرا (اجاب) يباح في الديون العروض العقارية و بدأ
بالايسر فالأيسر و يترك عليه دس من ثياب نفسه و قبل دستان و اذا كان له ثياب يمكنه
ان يجترى بدونها يبعث و اشترى له ثوب يلبسه و يقضى الدين بالباقي و كذا اذا كان له
مسكن يمكنه الا كفاه بدونه و يباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كالحوائى الدر عن
الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أظامه القاضى و هبما على يتيم و على حفظ
ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشيدا و تحقق رشده يكون له أخذ ما تركه له والده بيد
الوصى من الاموال ولو كن آخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرحوا بان
ايماء الآخرس كالبيان باللسان فيما عدا الحد و الشهادة وله بعد بلوغ رشده أخذ ما يستحقه
من يد و صية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثياب
بالبيضة الشرعية و للدين بعض عقار ليس محتاجا لسكناء بل زائد عن السكنى يفتى بالدين
وزيادة فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية يسوغ للقاضى ان يجبره على بيع عقاره ليوفى
به الدين و اذا امتنع من ذلك يبيعه القاضى (اجاب) في الخيرية و اذا كان أى للمدين
ثياب يلبسها و يكتفى بدونها يبيع ثيابه و يقضى الدين ببعض ثمنها و يشتري بمابقى ثوبا
يلبسه لان قضاء الدين فرض عايمه و كذا أولى من الجمل فالو و على هذا اذا كان له
مسكن يمكنه ان يجترى بمادونه يبيع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض ثمنه و يشتري

بالباقي مسكننا يكفيه وعن هـ إذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
 البـ في الصيف والنطع في الشتاء اهـ ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ترتب عليها دين لم تجل من النجار قدره سبعة آلاف قرش وأربعمائة وستة
 وثلاثون قرشاً من صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك داراً تسكنها هي وأولادها
 تملكها ما كانا مآخضاً صابون غير هارها فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها
 وثيقة وسلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طالب منها المبلغ المرقوم
 وشدد عليها في ذلك الطلب فجحزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين
 المذكور على الاشهر فأنه ادفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشاً من ايجار الدار
 المذكورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشاً فكل من الايجار خمسة وعشرين قرشاً وأدفع
 له الخمسة والعشرين الباقية فلم تمنع رب الدين من قبول ذلك امتناعاً كما فافلاً انه على
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار
 المذكورة اتى كالا على رهنها عنده والحال ان الدار اذا برزت للبيع لا تساوي تسعة
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتري لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها
 بخمسة عشر ألف قرش اتضى ديني منها وأدفع لها بقية الثمن المذكور وهو سبعة آلاف
 قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشاً تقديمية حالة تحجب لذلك شرعياً وتجبر المديونة على
 بيع دارها له بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المرتب عليها له وتأخذ منه باقي
 الثمن المذكور لتشتري لها به داراً على قدر مسكنها وتكون نارقتها هذه داخلة في ما يباع
 على المفاس ولا عبرة بدعواه التقسيط الذي أودعته لانها غنية بذلك (أجاب) يباع
 على المديون ما لا يحتاج اليه في الحال وقدر مخرج الدلالة الرملة كغيره بان المديون اذا
 كان له مسكن ويمكفه ان يجتزى بما دونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويشتري بالباقي مسكن يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لا تح ولرجل المذكور عقار يفي بالدين زائد عن مسكنه فهل يجبر
 المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلاً يملكه الاستعانة ببعضه
 يباع البعض الآخر (أجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أي بيعه لو فاء
 الدين لا ما يحتاجه ضرورة مسكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
 أولاد ذكور وبناتين وزوجة وأولاد قصر وأحدهم بالغ ناصد البائع يتصرف في حال
 حياة والده وأقامه وصياً ثم مات ولدهم وترك ما يورث عنه شراً من عقار ومواشي وغير
 ذلك فقسمها البائع المنصرى بين الورثة وحرر عنه نصيب القصر فهل ذابح القصر
 وارادوا أخذ نصيبهم من أيديهم ايسر له منهم حيث كانوا بلغة يتدأ (أجاب) اذا
 بلغ اليتم رشيداً يكون له طلب ما يخصه من تركته مورثه وليس لواحد السيد على ذلك
 منعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من قاصر ووصى

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جادی الثانية

١٢٦٧

٢٥

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١٢٦٧
جمادى الثانية	
١٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذى الحجة	
٢٤	١٢٦٨

مختار على الولد المذ كور استولى على مخلفات المتوفى المذ كور ثم بلغ الولد الاخرس المذ كور
 ورشيداً محسناً للتصرف بإشارة مفهومة وصناعته الآن الفراشة ويريد الآن أخذ
 ما استولى عليه الوصى المختار من تركه أبيه الميت المذ كور فهل يجب لذلك (أجاب)
 نعم يجب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى شخص
 له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع حيا له لم يكن له غيره وعلا يدبون لأشخاص أرادوا
 بيعه لو فاه ما لهم عليه من الدين فهل لا يبيعون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع
 حيا له ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاج اليه فى الحال فلا
 يباع المنزل المذ كور لو فاه الدين إذا كان المديون محتاجاً إليه لضرورته سكنه ولا يبيع كنه
 ان يبتز عا دونه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار لا ثقة به وبعياله ساكن فيها وله
 دار فى بلدة أخرى غير ساكن فيها وعياله دين لا آخر ثابت بالوجه الشرعى فهل والحال
 هذه يترك له الدار للثقة به وبعياله وبقية الدار الثابتة لقضاء الدين الثابت عليه
 شرعاً (أجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاجه فى الحال ولا يباع داره كنه حيث
 كانت لا ثقة به ولا يملكه الا كفاها بما دونها فباع الدار الزائفة حيث لم يكن له من المنقول
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فلاح فى بلدة عليه أموال أميريه
 ونصرف فى ملكه بالبيع من غير اذن فى التصرف من شيخ ببلده فهل يكون تصرفه
 صحيحاً ولا يتوقف صحة البيع على اذن شيخه وإذا اراد شيخ البادى يفسد البيع يمنع من
 ذلك (أجاب) لئلا التصرف فى ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ ببلده فسخ البيع
 الصادر منه مستوفى شرائط الصحة والنفاد ونوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وانما ما وقيهم فاصرو ترك ما يورث عنه شرعاً فوض
 الخردية أيديهم على تركه مورتهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا ينعون فيما فهل
 إذا بلغ القاصر رشيداً يكون له مطالبة بتمتساخه من ممتلكات أبيه بالوجه الشرعى إذا لم
 يكن له وصى اخذهم قبل كماله (أجاب) لا ينعون بل يورثه رشيداً المطالبة بما يخصه فيها
 تركه والده ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى على قصر
 وعلى ما لهم لهم قضة أرض زراعية أميريه عن أبيهم ووضع الوصى يده عليها وصار يزرعها
 للقصر ويصرف على زراعتها من ما لهم الذى يبيده لهم وحصل فيها غنم والآن بلغوا رشدهم
 وطالبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسبته على غنمها هل يجب ان ذلك (أجاب) نعم
 يكون للقصر المذ كورين أخذ ما لهم من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق ما وني بالبيع والارادة اذا علم من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولزمه من اصل من تجارة له جزء وكتب على نفسه بوثيقة شرعية
 فهل اذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذى لزمه حال تجارته مطالبة به بعد
 عتقه وبساره (أجاب) كل دين وجب على الماذون بجماعة أو بآهوفى معناها كبيع

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين أو بعده وإذا تعلق وعليه يورث يكون لاربابها ما لاربابها والله تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة له مال بارأيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال هذه يحكم ببلوغه بالسن وبصحان يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقه إذا تحقق ما ذكر (اجاب) في التنوير وشرحه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال واجابية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد منه ما شئ حتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يبقى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره مالا كن فيها وإذا مضت مدة كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر بل صار ساكناً فيه مع عياله حتى مضت المدة فأراد رب الدين بيعها وأاسة فاعاد دينه قهراً على مالكها المدين نهى له ان لا يملك للمدين ما لها ولا يمكن له ما يابوه هو وعياله غيرها ولم تكن زائدة على ساكنها وعياله لا يجبر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة ساكنها حيث لم يتم رهنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً له مدين لشخص ذي شوكه فطالب رب الدين المدين بماله عليه فلم يجد له ذلك المكان فخبه على بيعه وحبس له على ما كم السياسة فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثمان قعته فهل إذا ثبت ان قيمة المكان المذكور عشرة مثلاً سمس الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلاً حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب) بكل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه من ماله ما لا يحتاج اليه لضرورة ساكنه لاجل الدين فلو اكره على بيعه اكرهها شرعاً والحال هذه يكون له فسخ البيع بعد زوال الاكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور وهم يملكون دارين عن موردتهم وضع ابن عم القصر يده على الدارين المذكورين بغير موافقة شرعية فهل اذا بلغت القصر الاثنى عشر سنة يكون لهم اخذ الدارين المذكورين من يداين جميعهم المذكور حيث كان المالك ثابتاً لهم عن موردتهم بالبيعة الشرعية (اجاب) للقصر بيع ببلوغهم بصفة الرشد المطالبة بما آل اليهم عن موردتهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مديون اذا كان عليه دين ثابت وحبس عليه ولد أمتعة وحصة في بيت كبير بحيث لو سعت نفي بالسن ويبقى من ثمنها مقدار يشتري له به مكاناً لا يتناهبه بقرض وره فله راد استحقاقه بين يدي الحاكم الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفي به دينه ببيع عايشه المحبسة من البيت ومن المذوق ويوفي دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكار لا تقي به (اجاب) يباع على المديون ما لا يحتاجه في الحال لا يفاهم عايشه من الدين الثابت شرعاً ويبدأ في البيع بالمقول ثم بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لمعتوه ظاهراً لعتبه بين الناس

١٢٦٩

٥

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

سنة
محرم

١٢٧٠ ١١

صفر
١٢٧٠ ٤

ربيع الاول
١٢٧٠ ٢٥

جاءى الاول
١٢٧٠ ٢

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثه لم كان وهب لهم النخل
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه فهل اذا كان متوفاها ظاهر القه
بين الناس لا يكون نصرفه بجهة أو غير هانفاذا أو يكون النخل مع ارضه لوثة المعتوه ولا
عبرة بدعواههم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحة ما يوجب به الشرع (أجاب)
لا تصح هبة المعتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتقه بالوجه الشرعي لا يكون
للموهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماء نابان بينة كون المتصرف
ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرا عا ومن جملة عاتره كه أشجار ونخل
فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر يدون ولا يبا شرعية مدة من السنين وهو
ما كل ثمره ويقتنع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة استيلاؤه (أجاب) نعم للبنتين بعد
بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وأنضمين من استهلك
نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طاق زوجته لسكونه
لم يقد على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسب له وفي دمه صدق المرأة المذكورة
حاله ومثوله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار ببلاد الريف وهو أولادها كثر فيها
لا تريد على سكنها وهو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للها كم الشرعي الجبر على بيعه
الخصه المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترتب بدمته دين لا تحوله مكان
كبير زائد من سكنه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
دون له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا هبة بتملكه بسكناء فيه (أجاب) يساع في
الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدل بالباقي لا يسر فاليسر ويترك على المدينون دست من
ثياب يدينه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها ببيعها واشترى له
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجترى بداره ببيع
ويصرف بعض الثمن الى الغرما ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البلد في الصيف والنطع في الشتاء والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلا تسديد بستانه بثمن معلوم في ذمته
وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بآخره وكتب برثقة بالثمن وبالضمان
ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
حصل من المشتري تمذير في أمواله فخبر عليه القاضي ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بأن المشتري لم يضعه في
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بامر المكفول ولم يجبر عليه الا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حمل كلف بسفاه عند الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فينا على قول أبي يوسف ينفع هذا البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانه بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص ماسرقتها من جماعة وهم جميع على منزلها وأولادها وأحضر واماندهم في الديوان وقد عرف المدعون بعض ماسرق منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبجث عمالة المرأة فوجدوا حصصا في منزل تلكها وقد صدر أمر الجلس بهد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة وأولادها مع الحصص التي تلكها وتقسيم ما ينصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصص المذكورة فقامت تنعت مع ان ما ثبت عليها للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصص مع ثمن الامتعة التي يراي بيعها به بل ولا بما سرق من احداهم فما الحكم في بيع الحصص المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة اخذته من ملاكة تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستورا كحديث اختار والتضمنين فتصير قيمة الاشياء المذكورة والحال هذه وينابذ متهما فيستوفى من مالها فان لم يوجد له مال من جنس ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماء ونا بأنه يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون دست من ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجتزى بدونها يبعث واشترى له ثوب يلبيه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصص المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن اضرة سكنائها ويقضى الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدة من الشهر ورول زوجته وأولاد قصر وأخ باع فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه الجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكلا عنه في حال صحته ولا قيام من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيسا على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع يده عن المال منه وحفظه الى ان يشفي ويحاسبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي (أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور رولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

١٨

صفر

١٢٧١

سنة محرم

١١ ١٢٧٠

صفر

٤ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى

٢ ١٢٧٠

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثهم كان وهب لهم النخل
 المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه ثم فهل اذا كان معتهوا ظاهرا لعمته
 بين الناس لا يكون تصرفه هبة أو غير هبة فاذا وى يكون النخل مع ارضه لورثة المعتهوه ولا
 عبارة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعى (اجاب)
 لا تصح هبة المعتهوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتهه بالوجه الشرعى لا يكون
 للوهاب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماء نابان بينة كون المتصرف
 ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أشجار ونخل
 فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو
 باكل ثمره ويتنفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
 أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة مدة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد
 بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من متراكبات أيهما وتضمن من استهلك
 نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
 لم يقد على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
 حاله ومؤجله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار يملأه الريف وهو وأولاده ساكنون فيها
 لا تزيد على سكناءه هو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للحاكم الشرعى الجبر على بيعه
 الحصة المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا آخر له مكان
 كبير زائد عن سكناءه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
 دون له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبارة بتملكه بسكناءه فيه (اجاب) يساع في
 الدين النقود ثم العروض ثم العقار يدا بالايسر فالايسر ويترك على المدينون دست من
 ثياب يذنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها بيعت واشترى له
 ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجترى بمادونه يباع
 ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
 انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبنة في الصيف والنطع في الشتاء والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلا اسم يد بستانه بثمن معلوم في ذمته
 وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بأمرة وكتب وثيقة بالثمن وبالضمان
 ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
 حصل من المشتري تمذير في أمواله فحجر عليه القاضى ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
 البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بان المشتري لم يضعه في
 أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعليل بما ذكر وإن أدى
الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بامر
المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حر مكلف بسفه عند
الامام وعند الصحابين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبنا على قول أبي
يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل وإذا أدى
الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص
ماسرقتها من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واما عندهم في الديوان وقد عرف
المدعون بعض ماسرق منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبحت عما تملكه المرأة فوجد لها حصه
في منزل تملكها وقد صدر أمر الجلس بهد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
وأولادها مع الحصه التي تملكها وتقسيم ما يتصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل
كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصه المذكورة فامتنعت مع أن ما ثبت عليها
للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصه مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق
من احدهم فما الحكم في بيع الحصه المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان
المرأة المذكورة اخذته من مالا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها
قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهلكا حيث اختار والتضمنين فتصير قيمة الاشياء
المذكورة والحال هذه ديناً بذمتهما فيستوفى من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس
ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها ومقارها الزائدة عن حاجتها الضرورية وعن
سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا
بأنه يباع في الديون النقة وشم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون
دست من ثياب يدينه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يجتري بدونها يبعث
واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء
بأقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصه المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورية سكنائها ويقضى
الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدته من
الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه
الجنون من مواشى وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكيلاً عنه في حال صحته ولا
قيما من قبل القاضي فهل إذا أقام القاضي قيسا على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومحا سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي
(أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور رولى يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

صفر

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للاخ في مال اخيه بدون تولية الحما كهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض اطيان زراعة وله أم متزوجة برجل اجنبي وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذكور حتى يفيق (اجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولي من اولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب ووصيه ما ووصي وصيه ما فللقاضي نصب وصي عليه يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كمنزول الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فابراة من مالها عليه من باقى المقدم والمؤخر فطلعتها في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعللة بانها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في مالها ويقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما صحح الابراة منه حيث لم يحجر عليها قبل الابراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفهاء يتوقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشيدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أمره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذكور (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشيدا يكره له أخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (اجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذكور معتوه لا تمييز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصارت تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غيره عليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتمكك عليه لوليه الامين وليس للجدة تسكك عليه (اجاب) الولاية في مال القاصر المذكور لا يبيح اذا كان مصلحا للجدة فان كان الاب مفسدا مبدرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الواقعات (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ مالها والحال هذه (اجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لا يبيح اذا لم يكن مبدرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصة في دار عن أبيه وله وصي أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

ربيع الاول

١٢

١٢٧١

جادي الاولى

١٤

١١٧١

شعبان

٢

١٢٧٢

صفر

١٧

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٧

١٤ ١٢٧٢

رمضان

١١ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٣

ذى القعدة

١٥ ١٢٧٣

صفر

٩ ١٢٧٤

ربيع الاول

١٦ ١٢٧٤

(أجاب) اسقاط الصغير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لابن عمه لا غير شرعاً لا يعول عليه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع البالغ الحاضر يده على التركة
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ
تصرفه في نصيب أخيه القاصرو يكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركة أمه
بالفريضة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع
الدعوى فيه بعدمضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء
على ما يخصه من تركة أمه بالفريضة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للأخ
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له إلا الحفظ وولاية التصرف إنما
تكون للأب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجد الصحيح أو وصيه أو وصى وصيه أو القاضي أو
وصيه أو وصى وصيه إذا كانت الرضاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين بمائة ثابت له بيت بقدر سكناءه وسكنى عياله وترك يد أرباب الدين
بيعه وأخذ منه في دينهم فهل إذا ثبت الدين المذكور لدى القاضي لا يباع فيه بيته
المذكور (أجاب) إذا لم يكن ذلك البيت موهوباً بالدين لا يباع على المدين إذا لم يكن
زائداً عن سكناءه مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل
له احتمال وصار لا يحسن التصرف بمالك مكاناً باععه من أحد أولاده بدون القيمة بغبن
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ورثة آخر فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله
وان يبعه الممكّن المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسداً (أجاب)
بينة كون المتصرف ذاع عقله أولى من بينة كونه مختل العقل فإذا قامت البينة على
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وولدين أحدهما قاصرو والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيما يبيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على
القاصرو ومن غير مصلحة له إلى أن بلغ القاصرو ويريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من
أخذ حقه بالفريضة الشرعية وإذا باع الولد الكبير شيئاً من التركة نفذ البيع في نصيبه
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل
من نصيبه من تركة أبيه إذا كان رشيداً حيث لا مانع وإذا لم يكن للقاصرو وصى فلا أخ
الام ولاية الحفظ ومنه بيع الموقوف وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شرعاً فهل إذا أرادت أم
القصر أن تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للجد المذكور (أجاب) الولاية
في مال القصر المذكورين لجدهم أبي أبيهم الميت حيث لم يكن مقسداً دون أمهم إلا أن

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقر لزوجه له كل منهما بقدر معلوم من الدراهم بانه قرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو يملك حصه في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصه لهما في
 دينهما بدون قيمتها والمحال ان الزوج معسر ظاهر الا صاروسا كن في الحصه المذكورة
 فهل والمحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصه لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفى ما عليه من الدين لهما ولا يغيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجه بدينهما بل له
 البيع لغيرهما ويؤثر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها له بين يدي القاضي وهي متمتعة من دفعه له
 متعلقة بانه لم يكن يبيدها دراهم والمحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنائها الضرورية
 بل تواجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ايقاع الدين الشرعي ومن بيع
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في المحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار الا يسر فاليسر ويترك على المديون دست من ثمنه وبقيل دستان
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها بيعت ويشتري له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتفا يدونه فلولم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشد بن بعد موت مورثهم ثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركته ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد دخيم ماصرفه عليهم في مصالحهم بحسب اللائق
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ادعى صرفه
 عليهم مظاهر المحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركته ابيهم بعد حسابان
 ماصرفه عليهم في مصالحهم ونفقتهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزائد عن ذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والمحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركته ابيهم
 اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما نفقه عليهم من مالهم بحسب اللائق بهم حيث
 لا وصى لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيانا اميرية بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويملكون ايضا
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون ايضا بها ثلثا لغيرهم وغيرها
 وآلات حراثة ونجاسا ونقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 قاصرين وزوجتين فقام القاضي احدا لاختوة وصيا على الابن والبنت ثم بعد مدة توفيت
 البنت عن امها وزوجها واولاد قصر منه كل ذلك قبل قسمة تركته المتوفى فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٧

١٢

جادی الثانية ستا

١٢٧٧

١١

شوال

١٢٧٧

٩

ذی القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٨١

٢٢

ربیع الاول

١٢٨٢

٢١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يجري فيه الميراث ومن الارض المغروسة تبعاً للاشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذکور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (اجاب) الولاية في مال القصر لا يبيهم اذا لم يكن مفسداً للمال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباؤه اولاده القصر مما خصهم فيما آل الى امه من تركه ابيهم من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قصر جعل القاضي امهم وصياً عليهم وللقصر المذکورين جده ام ابيهم تريد نزع مالهم من يد امهم الوصي عليهم بدون وجه شرعي متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا تجاب أم ابيهم لذلك وتسكون الولاية في مالهم لامهم الوصي عليهم حيث كانت الوصي المذکور متصرفاً في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خائفة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنا القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضي مع وجود امهم الوصي عليهم من قبل القاضي الذي له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فطأ ابيها الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عندا ومطالبة ويريد ان اقامة بينة على ذلك فهل اذا اقام البائع بينة على يسارهما يجبران على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنهما من بيت يملكه لو فاء الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي يسار كل من المدين والمكفيل بالدين يكون له مطالبه ابيهما شاء ويؤثر ان بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يبيع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ باليسر فلا يسر ولا يبيع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكنه مع عياله فيبيع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين قاصر بن منه وتركت ما لا تحت يد امين بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومرتكباً لآدم ولا تليق ويخشى منه على مال القصر ان يسدد منه دينه ويصرفه في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضي جعله تحت يد امين من قبله او يجعل عليه قيماً لحفظه وينفق عليهم ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضي بطريق شرعي ان الاب مبدور ومتلف مال ولديه المذکورين يكون له نصب وصي عليهم مع وجود الاب المفسد المبذر ليتصرف في مالهما ويحفظه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما قاصر والاخر بالغ فقام القاضي البائع وصياً له القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المحرمات وغير مصلح لاساله اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه فنفقه الاخ متعللاً بأنه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالانفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكسائه وهو

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لآحد فهل يكون العبد وما بيده اولاده المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكاثبا (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما بيده من
اكتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما بيدها وجميع ما تركته لسيدها المذكور كورة ولا شيء فيه
لاحد غيرها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المتحصرا رثه فيها ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
لاحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكا لسيدها لا بطريق الارث اذا الرقيق
لا يورث لان الميراث مبقى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولد الميت وبنته خال وخالة يطلبان من
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعهما ايدهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
الميت المذكور بنفق عليهما منه وليس للخال والحالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
شيء منه والحال هذه حيث كان امين احرا دينا غير مفسد ولا يكون عدم تحارته فيه مانعا له
من الولاية ولا جنته في حقه (أجاب) الولاية في مال اليقينين لا بينهما ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم لجد أبي الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والحالة
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون الجسد يخشى منه
اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجد المذكور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت
الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضا اذا النساء مؤتمنات
على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاجبال والانزال
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيها شيء فحقى يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة به يقضى لقصر اعمارهم زمانا واذا في مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقا بان بلغ هذا السن فقلا لا بلغنا صدق ان لم
يكذبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتلم مثله ان فسر امابه البلوغ كما في
الدروحو واشيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
لاشخاص معلومين ممن بضائع اشترأها منهم وهو قمرها وحل أجلها وضمن تلك الديون
رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور كورة
وله عقار ومملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لارباب الديون
أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تكليف المدين ببيع ذلك
العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

الدين اذ لم يوجد شيء لوفاؤها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور
لوفاء ما عليه من الدين لاربابها اول الضامن بامر به بعد ادائها الاربابها او المحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضي ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عند
ما بقي بالدين سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بما مضى منه
فعرض لحضرتهكم ان رجلا يدعي حسن بك سابقا باع ارضا عشورية لشخص آخر
يدعي الحاج محمد سكر بثمان مائة مائة قبضة البائع من مال المشتري المذكور وروى بعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيوع وبقي الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور استرداد الارض المذكورة ليدفعها الى المشتري المذكور عن ذلك وبلاستقنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبتم عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها زراعة او غيرها
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال ماله كمالا ولا عبرة بتنازل المالك لاه
عن الاطيان المذكور وهى محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضي جبراً وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وبناء على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالا جراء على وجه ما تقدم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لاسا اثر الجهات لمن يرغب ثم رسي فزادها على شخص آخر
بثمان ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور المحابس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة اخر حاله بحيث لا تزيد مقداره عن الارض المذكور كورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون والمديون بمتنوع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضي بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يز يد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون اخر ثابتة باعتراف المديون المذكور كورلا يز يد الثمن
على مجموعها وهو ممتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضي تلك الارض والحال ما ذكر على قول صاحبي المفتي
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانس وله املاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه اللائق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يمتدحه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الا كفاه باقل منه مع عياله يباع ايضا لذلك ويشترى له من ثمنه مسكن

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لاحتد فهل يكون العبد وما يبيده أو لا المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبيده من
اكتسابه ملكاً لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبيدها وجميع ما تركته لسيدها المذكور ولا شيء فيه
لاحد غيرها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المنصرار فيه او لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
لاحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكاً لملكها لا بطريق الارث اذ الرقيق
لا يرث لان الميراث ممتنع على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطالبان من
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
الميت المذكور فيفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً واحداً ينافي مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعاً له
من الولاية ولا جنة في حقه (أجاب) الولاية في مال اليتيمين لابيهم ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم للجد أبي الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والخالة
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون الجد يخشى منه
اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجد المذكور ان يتجرى في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت
الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضاً اذا النساء مؤتمنات
على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاجبال والانزال
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيه ما شئ في يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة به يفتى لقصر اعمارهم لزمانها وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقاً بان بلغ هذا السن فقل بالبلغنا صدقاً ان لم
يكدبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتمل مثله ان فسر اصابه البلوغ كافي
الدرو حواشيه ومنه يعلم حكم المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
لاشخاص معلومين من بضائع اشتراها منهم وهره قريها وحل أجلها وضمن تلك الديون
رجل آخر يامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور
وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لارباب الديون
أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تكليف المدين ببيع ذلك
العقار لوفاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لوفاء

سنة

شوال

١٢٨٢

٢٠

صفر

١٢٨٣

١٤

شعبان

١٢٨٣

٢

صفر

١٢٨٥

٨

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور
وفاء ما عليه من الديون لاربابها اولضا من بامر به سدائها الاربابها والمحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه
نعرض لحضرتهكم ان رجلا يدهى حسن بك سابقا باع ارضا عشورية لشخص آخر
يدهى الحاج محمد سكر بنين معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقي الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور استرداد الارض المذكورة ليدعو الى المشتري المذكور عن ذلك وبلاستقنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبت عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الافالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها لزراعة او غيرها
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال ماله كمالا ولا عبرة بتنازل المالك لاهله
عن الاطيان المذكورة وهى محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وينبأ على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما تقدم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لاسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي خازنها على شخص آخر
بثمن ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور الحابس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون لجماعة اخر حاله بحيث لا تزدق مدار ثمن الارض المذكور على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكورة لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور فبرغب بيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور حيث كان هناك ديون اخر ثابتة باعتراف المديون المذكور ولا يزد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المفتي
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانس وله املاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم بيع ما سوى منزله الساكن فيه للاتفاق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع ايضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

١٢٨٦

٢٩

صفر

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

٢١

لا تقي على قدر كفاية سكناء مع من تلزمه تفقته به ويده فمأزاد من ثمنه في دينه أما إذا كان لا يز يد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله املاك لا غير وامتنع من بيعها متعللاً بانها ما وصلت قيمتها أيسر من القاضى ببيعها جبراً عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمل الافادة عما ذكر (اجاب) اذا كان على شخص دين شرعي لشخص او اشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للديون ما يوفي منه الدين المذكور سوى عقاره مثلاً فإنه يؤمر ببيعها لوفاء الدين منه فان امتنع باهه القاضى بثمن مثله لوفاء دينه المذكور بثمنه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذي ليس زائداً عن سكناءه معهم فإنه لا يباع في الدين على ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر ولم يملك من حطام الدنيا الفانية سوى مكان معداً لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور أم لا وإذا لم يبيع شرعاً في الدين المذكور فما الحكم في ذلك (اجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا لا تقي به الذي لا يزيد على سكناءه مع عياله لا دماً عليه من الدين الا اذا كان المسكن مرفهنا شرعياً مسلماً الى رب الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الرهن فيه او وجود امتعته فيه فاذا تقدم رهن قام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يوده للرهن امر ببيع الرهن لادائه لربه وان لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كاذراً ولا ولا تنتظر ميسرته والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من حضرة قاضى المنصورة مضمونها وبعد ما يعرض لسيادتك هذه المحادثة وهي رجل توفي عن والدته وزوجته وولد قاصر مزوق له من الزوجة المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه اخ والدته لبيه واستخوذ الوصى المذكور على استحقاق ابن اخيه المذكور من تركه والدته ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور انه بلغ رشيداً واراد محاسبة عمه الوصى المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده بالبينة الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه نروم الافادة عما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك (اجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فمقبولة منه بقوله حيث لم يكذبها الظاهر ولا يمين عليه ان فسر ما به البلوغ كما في رد المحتار نقلاً عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشدة فلا عند الا نكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت ولبنيت المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضعها بصندوق الايتام الموجود في مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذكور معسوم فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب المذكور غير عتق لذلك لثبوت ابوته لبقته المذكور وولايته عليه اشرافاً تؤمل التفضل

عليها بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا بغير ما لم
يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذور للقاضي ان ينصب
عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله
تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من
بضاعة وامثلة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلاص نصف
مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا ثقب بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يجبر على
بيع نصف المكان المذكور المقيم فيه مع عياله حيث لم يكن مرهونا في مقابلة الدين المطلوب
منه (اجاب) نعم لا يجبر المدينون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولاد اذ كوروا انا بضعهم بالغ
وبعضهم قاصر وزوجة ام الاولاد القاصر من وقبله وثة جعل احدا اولاده البائعين وصيا
على القاصرين لعدائته وكفايته لا وصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكورة اب ير يد
ان يستولى على نصيب القصور ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعللا بانه
اولى من اخيهم فهل تكون الولاية في اموال القصر لخيرهم الوصي المختار من قبل اخيهم
حيث لم يقيم به مانع دون جدتهم ابي امهم ويمنع الجد المذكور من معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف
فيها الوصي المختار والحال ما ذكر دون جدتهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر مضمونها ورد
الشرح المسطر من سعادة ناظر الحقاينة والنجادة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه
سؤال من حضرة حسين فخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضر تكم عليه
وفيه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة
بها اراد ان زوج منعهما من التصرف في املاكها الا باذنه محتجا عليها بولاية النكاح فهل
يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة
بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنه ام كيف الحال (اجاب)
لا يترقب على مجرد تزويج رجل بامرأة بالغة رشيدة تحسن التصرف بعقد صحيح منع زوجته
من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحد ادينا او اختلفا اذ ولاية النكاح لا تفيد
ولاية المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارية ولولد
الرضيع جد من قبل امه باع جد الولد المذكور تلك الجارية بدون اذن مالكها الشخص
اجنبي زاهما ان ابا الولد المذكور لا يملك الرضيع فانكر المالك تملكها الابن مع قيام ولايته
على ابنه وعدم حصول ما ينحل بالولاية انما حصل من الجد ذلك لمكرهته وقعت بين زوج
بنه وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب ملك الجارية
المذكورة لابنه الرضيع لا ينفذ بيع جدا الصغير جارية مع وجود ابي الصغير وقيام ولايته

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجد ابى الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجد ابى
الام تلك الحاربية بدون اذن من ابى الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك ابى الطفل لظهور الامر او انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولاية ابيه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوف فان اجازة الاب نفذ وان رده بطل
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن
والدها فما يخص كلا منهم بالغرض الشرعية وما يخص القاصر ابها يحفظ عند
والده او عند والدي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكر
يكون لزوجها من تركها الربع فرضا واسكل واحد من ابها وامها السدس كذلك ولا ينها
الباقى تعصيا والولاية في مال القاصر لابيها اذ لم يكن مفسدا مبدرا فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعى فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر محفوظة في صندوق الايتام وجرى في هذه المادة
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذى كان وصيا على ورثة المرحوم
سليم باشا السكندار والمجلس المحسى وهذه القطع أصلا من تركة والده القاصر وأخيرا
صدر أمر الداخلية بالاستعانة بذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتى المجلس المحسى
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله ابو الصغير هو وليه فحيث كان الاب
في هذه الحادثة محجودا عند الناس أو مستورا الحال ليس مبدرا ولا متلفا مال ابنه الصغير
يجب ان يطلبه ولا يمتدحون بالمراد الداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتك
بذلك والتكرم باعطاء القول عن هذه المادة فلم نحريره فحضرتمكم والاوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) وردت افادة المجلس
ومامعها من الاوراق المتعاقبة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد لتسليمه الثلاث قطع
الجوهرة تعلق ولده القاصر المدعو مراد المحكى عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته
على ولده المذكور ورغوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعى في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتى المجلس وبيت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتى الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لابيها اذا كان محجودا عند الناس ليس مبدرا ولا متلفا للمال فيسلم له مال ابنه
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورته بحيث تقتضى معرفة الحكم الشرعى فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقية ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون للديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعا سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حد القيمة

شعبان

سنة

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزداد ويحصل منهم التوقف في بيعها الاداء
ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للعاكم الشرعي بيعها من قبله بملك الاثمان عن
يرغب شراءها بها أو ياذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين
الشرعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويحرج بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون
ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون اللائق بكناهه وسكنى
عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يبيع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر
ضرورة معيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا
لاجراء ما يقتضى (أجاب) نعم للعاكم الشرعي أن يبيع بنفسه أو بما ذوته حيث كان
مري ملك الانابة من عقارات هؤلاء المدينين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق ادائه
عليهم شرعا من الديون الشرعية الحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه
العقارات بدون توقف على رضا المدينين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء
على قول صاحبين المفتى به كما صرح به العلماء وللقاضي أن يحرجه شرعية بالشراء
باسم المشتري ويكرن ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون
اللائق بسكناهه وسكنى عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يبيع عليه دستان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة
ببيع الايسر فالايسر مما هو مملوك للمدينون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من ضبطية مصر مضمونها الا مل بعد المعلومية بما ورد شرع مديريه المنوقية في ٤ محرم
سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار
الراسي مزادهما على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجل التخيوى وقدره
ستمائة آلف قرش ومرغوب استفتا حضر تكم عما ذكر بمكاتبة المديرية لترد الافادة
عاهو مرغوب مع اعادة لاوراق لاختار المديرية (أجاب) وردت افادة حضر تكم
بناء على ما ورد بالضبطية من مديرية المنوقية المنبى على ما تحرر المديرية من حضرة قاضي
أفندي المديرية بشأن توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان
والدار الراسي مزادهما على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجل التخيوى
وقدره ستمائة آلف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضرة القاضي المذكور مقتضى
مذشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المدينون
وان المتراعى لحضرة القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى
التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الاكتفاء
بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكره حيث ان
الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع
من طرفه اما بيئته أو اقراره فيترتب على ذلك عند توقف المدينون الذي لا مال له من جندس

١٣

١٢٨٩

صفر

٩

١٢٨٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد ذلك الدين الحال المستحق
 اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حواججه الاصلية ان القاضى
 يبيع مماذ كرى قدر الدين المذ كور و يوفى الدين منه و يبدأ ببيع الايسر فاليسر من ماله
 المملوك له بلا انتظار رضاه و يكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول الصاحبين المقتضى به
 و يحذر بذلك الحجة للشترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكنه مع
 عياله اذا لم يمكن الاكتفاء باقل منها السكنى الجميع كالا يباع عليه دستان من ثيابه و ما
 يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بسؤال الفتوى و جوابها المذ كورة
 فينظر في شأن هذا الدين لدى حضرة القاضى فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار
 المذون او يثبت عليه بالبينه بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره يامر القاضى
 بادائه له فان امتنع و لم يكن له مال من جنسه أخره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد
 ذلك فان امتنع باع عليه ما ذكر على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنثور المذ كور والله
 تعالى أعلم (سئل) فى شخص بلغ مقعداً معتوها لا يحسن التصرف و فى بعض أوقاته
 يغيب عقله و لا ياكل و لا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله فى حق من المحقوق يقيم
 القاضى عليه قىماً لسمع الخصومة عليه و لا يصح شرعاً ان يخاصمه بنفسه كالا يصح
 التصرف فى أمواله و امتعته حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيهما (أجاب) نعم يقيم
 القاضى وصياً على المعتوه المذ كور و يخاصم عنه فى الدعاوى التى تقام عليه أوله
 و يتصرف فى أمواله بالمصلحة اذا تحقق ما ذكر بالسؤال و لا تصح مخاصمته بنفسه شرعاً
 اذ حكمه فى هذه الحالة كصغير و الله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاث نسوة أخوات لمن
 عقار و أطيان عشورية وقفن العقار و الأطيان المذ كورة على أنفسهن مدة حياتهن
 و على ذرياتهن من بعدهن أقامت احداهن اختها المشاركة لها فى الوقف و الاستحقاق
 و صياختاراعلى ولدها القاصر لتصرف له فيما يخصه فى الوقف على حسب المصلحة
 و الحال ان الولد المذ كور له و الدم مكلف رشيداً امين فهل اذا ماتت المرأة المذ كورة
 تكون الولاية فيما يؤل الى القاصر من ربيع هذا الوقف بعد قبض ناظره الشرعى لاييه
 المذ كور دون وصى الام حيث لم يكن مبدءاً مفسداً (أجاب) ولاية التصرف فى الوقف
 بالا يجار و القبض و الصرف و العمارة و نحو ذلك لناظره الشرعى دون ولى القاصر
 المستحق لريعه و استحقاق القاصر المذ كور فى ربيع اوقف بعد قبضه من جهات الوقف
 بعد رقة ناظره الشرعى ملكاً للقاصر و ولاية التصرف فيما يملكه القاصر لاييه المتصرف بما
 ذكر فى السؤال دون وصى الام فى رد التمار من الماذون بالعز و الى وكالة البحر عن خزنة
 المقتين عند قول المتن و وليه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه دون الام أو
 وصيهما مانصه و ليس لوصى الام ولاية التصرف فى تركه الام مع حضرة الاب أو وصيه أو
 وصى وصيه أو الجدوان لم يكن واحداً من ذكرنا فله الحفظ و بيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

٦

محرم

١٣٠١

٩

لثمر التجارة وما استفادها الغير من غير مال الامم طائفا اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل كان مع أبيه في المعيشة ثم مات ومن جملة ورثته ابن وبنت قاصران وأب أمين
 صالح للتعريف قادر عليه غير مفسد ولا مبدل ولم يوص الميت المذكور أحد على ولديه
 المذكورين ولولاه لا مال له فهل تكون الولاية عليهم ما لمجدهما أي أبيهما المذكورين ولم
 قمه القاضي وصيا (أجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر
 السؤال لمجدهما أي أبيهما المذكورين لم يوص أبوهما المتوفى أحدًا أو يقدم المجد
 المذكورين والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على إقامته من قبل
 القاضي وصيا والله تعالى أعلم

* (كتاب الغصب) *

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بنخلها ملك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمرة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم
 رفع أيديهم عنها ومحاسنتهم على ما استغلوه من الثمرة استيلائهم أم لا (أجاب) على
 من استولى على ثمرة نخل غيره تعدى واستلمها كما ضامنا وترفع يده عما ثبت تعديه
 عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أناس يملكون بعض عقارات بالارث
 وبعد مدة صارت بلدتهم هذه لبعض الذوات فسكنت اتباعهم العقارات المذكورة في
 صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنعون من دفع الاجرة غضبا منهم لارباب
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم
 أخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذكورين ولو طالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس
 عشرة سنة حيث كانوا يقرين بالملك للدين ولا يمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه
 (أجاب) يؤمر واضع اليد بالغصب المذكور برفع يده عن العقار وتسليمه لربه حيث
 كان الحال ما هو مפור والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث
 اثرى عن مورثهم البعض بالحق والبعض قاصر تعدى عليهم رجل اجنبي واخذها منهم
 بالغصب وسكنها وصار يذفع بها الى الآن واكره شخصان من الباقيين على كتابة وثيقة
 بالاباحة له فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبيعة الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب
 عنها وانترأعها منه ومطالبة باجرة نصيب الايتام منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لها
 اتلفه واخذها بدون طريق شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المغصوبة لملأكلها
 وعليه اجرة مثل حصص الايتام من الدار وضمان ما تلفه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
 يستحقان دارا بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبتهما
 وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهم ممن
 العصبية ولا وارث له سواهما (أجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة
 واقتضاها لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جادی الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

جمادى الثانية سنة

٨ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

يملك جانباً من العدس المدشوش موضوعاً على شاطئ بحر النيل لبيعه المعتاد فيه فجاء رجل آخر ووضع فوق العدس براً تدعيه يامنه ومن غير اذن ماله كنه فبسبب ثقل البر حصل في العدس عرق ورطوبة احرقت العدس واتفقته فهل يكون صاحب البرضامناً بالتلف من العدس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما تلفه بعد تحقق تعديه وازدافه التلف الى فعله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لثلاثة ابناء رمشاعة بينهم غرس فيها احداهم شجرة ليخ لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها فنازعه باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس ما غرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدماً عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيلاه بمحاسبته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل بقدر معلوم من المال وأنه كرا الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة للخادم وأخذها تديعاً عوضاً عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بانه صادراً بالصواب بقدر الذي ادعى به عليه وقد سجن الخادم المذكور أيضاً تدعيه يامنه فهل يجب بر الوكيل على رد ما أخذه من المواشي والامتعة تديعاً بالقهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم المذكور حيث لم يثبت ذلك لا بينة ولا باقرار من الخادم المذكور طائفاً مختاراً (اجاب) ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشي الخادم وأمتعة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف داراً واشجاراً وله بنت عم فقط لم يكن له غيرها وهي غائبة في بلادهم بعيداً فلما حضرت وجدت شيخ البلد وضع يده على الدار والاشجار فارادت نزعها من يده فقال لها لا تستحقي عندي شيئاً ولم يكن مشترى ولا له دين على الميت وفي بل واضع يده ظمناً وعدواً فهل اذا أرادت نزعها من يده لا يكون له معارضتها وتجب لذلك (اجاب) اذا كان الملك فيملاً كرهناً بالمورث المذكور بالوجه الشرعي وانتقل الى وارثته المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها بذلك يقضي لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاض بمدير به الا فاليم الوسطى بالصعيد قبضه رجل باقنها وادعى دفعه لزوجه ابداً قبل موته عنها وعن وارث آخر فهل يكون ضمنه على ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث لم يثبت اذن المرأة المذكورة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامناً لما قبضه من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قرى بين من بعضهما وله ما بمجرافه في الشارع نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والآن تعدي رجل على الحجر التي في الشارع وأزالها وبنى فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز ادخال شيء من وقف المسجد في داره وابطال الحجر ويؤمر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك منزلاً وترك أولاداً ذكوراً وانثاءً تخلف عليه انكسار بجانب الديوان من

مردة وخلافها ولو لم يضر الفلاحين فائض عما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطلبون
منهم زائد اذ ذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفائض بجزئيه باسم المتوفى الذي
عليه الانكاسا روضع يده على منزله واخذوه وكنه من ذلك بعض حكام الناحية فهل
سوغ ذلك له ويغزو بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك واذا قاتم بعدم الجواز
فهل يحاسب واضح اليد على الغلة أولا (أجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء
على منزل المتوفى والحال ما هو من يورثه ووجهه يتضح ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
في ذمي يملك قطعة أرض مجاورة لزوايه معدة للصلاة فيها جماعة المسلمين ومجاورة أيضا
نزل رجل آخر فعدى على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين في
وضعه وادخل فيها زقاقا مسلكا للدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضا حائط التجار
من الجهة الاخرى وبنها وجعل فيها طاقه لجائزة الطاحونة وذلك في غيبة الجار فهل
يؤمر الذي باعادة أرض الزاوية كما كانت واخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن
ستحيا قاله ويسوغ للجار منعه من وضع الجائزة في حائطه لكونها ملكه (أجاب) يؤمر
لذمي باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير
حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا ويجاورها قطعة أرض خربة يملوكة لهما
بالميراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان ويدهما حاجة بذلك فتعدى رجل أجنبي
في غيبة أحدهما وحدث في الخربة المذكورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق
ثابتا لهما ففيها يمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكهما ابدون وجه شرعي ويكون لهما
نزعهما من يده (أجاب) للأخوين انتزاع الأرض المذكورة من الغاصب لها بعد
تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها أكثر من قيمتها
بل يؤمر الغاصب برفعها ما لم يتم ملكه صاحب الأرض بقيمة مستحق القلع والله تعالى
اعلم (سئل) في جملة رجال كان لهم طاحونة عن آب وجد لهم فهدمتم فهدمت فضر رجال
آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم بدون اذن أصحاب الأرض فهل لأصحاب
الملك رفع ذلك للحاكم ليرفع بناء الغاصبين (أجاب) للمالك الأرض تكليف من
بني فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة عاتك حصنة في بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت
الذي فيه الحصنة المذكورة باقى الشركاء مدة سنتين فهل يكون للآيتام بعد بلوغهم
مطالبة الشركاء باجرة حصتهم مدة يتهمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة
المذكورة (أجاب) نعم للآيتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل
حصتهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها ساقية
غصنها من المتعهد بالبلد وقرس في الأرض شجرة افشكي صاحب الأرض للديوان فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

شعبان ٢٨
سنة ١٢٦٥

بردهما لصاحبهما فرددتهما له فاحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في
التنوير وشرحه ومن بني او غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة
اكثر ولما لا ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به ومنه يعلم حكم
الغرس في الارض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له نخل يدفع ماله كل عام فتعدى عليه شيخ البلد واخذ النخل قهرا وترعه من يده فهل لرب
النخل اخذه منه لكونه ترعه منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك في النخل المذكور
للرجل ولم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤثر شيخ البلد برفع يده
عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن اولاده ذكور او اناث وترك جانيا من النخل في بلدة اخرى فوضع رجل اجنبي يده
على النخل بدون مسوغ شرعي فهل اذا ثبت الحق في النخل لليت وانتقاله لاولاده يكون
لهم نزاع النخل عن هو تحت يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده
عن النخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه عنه شرعا من دار وغيرها فاستولى شيخ
البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ
ما استولى عليه شيخ البلد من تركة الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور
رد ما غصبه لانه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للباني ملك الارض بقيمة المكونة
غاصبا لها وقيمة البناء اضعاف قيمتها (أجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
الارض فلا غاصب ان يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤمر بالقلع على ما اختاره الكرخي
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذنه زاعما انه بني في ارض نفسه محتجا بوثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت
ذلك الغدير ان الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا واقام البينة على ذلك يقضى له بها
ويؤمر الباني فيها والحال هذه برفع بناءه وتسليم الارض للمدعي حيث كانت قيمة الارض
اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء الباني من انقراض كانت في الارض ملكا للمدعي
يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للباني اخذ شيء منها (أجاب) الاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاخف فاذا بني شخص او غرس في ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة
الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الارض قيمة الاقل لربه على ما جرى عليه في الدرر
وغیرها هذا اذا كان البناء بانقراض مملوكة للباني امالو كان بانتقاض رب الارض يكون
لربها اخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منتفعا به بعد الهدم
ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

رمضان

٢١
١٢٦٥

ذی القعدة

١٤
١٢٦٥

٢٣
١٢٦٥

محرم

٢٥
١٢٦٦

٣٥
١٢٦٦

فأخذ عقارهما ففخاها لنفسه قهرا عنهما واستمر مستوليا على ذلك إلى أن مات
 فاستولت ورثته من بعده إلى أن مات الشخصان المذكوران عن ورثة بالغين فأرادوا
 انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين مع تضمينهم منافع العقار المنصوب وثمار
 النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المنصوب غير مضعونة ولا تلزم أجرته
 تلك المدة وهل إذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وأدعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكروا ورثة
 رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين
 المذكورين وهل إذا كان هناك بينة تشهد بالظن والتخمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل
 (أجاب) منافع المنصوب غير مضعونة: هذا فلا أجر على الغاصب إلا أن يكون المنصوب
 وقفاً أو مال يقيم أو معد للاستغلال وعليه ضمان ما تلفه من الزوائد كالثمرة والقول
 قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المالك دعواه الزيادة بالبينة العادلة بطريق
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك جاموسة باعها لشيخ بالده في غيبته لرجل تاجر بثمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان
 وهلك والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها أو بقيمتها وهو يطلبها من الذي
 باعها له وهو المشتري الأول فهل لا يجب لذلك وإذا تحقق هلاكها يكون لرب الجاموسة
 مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولا (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
 جاموسه التي تعدى عليها وهلك وفي رد المختار من بيع الفصولي عن جامع الفصولين
 لو هلك البعير فبطل الاجزاة كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز
 بالاجازة وللك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويرى ألا تحرف لا يقدر
 على أن يضمه ثم إن ضمن المشتري بطل البيع لأن أخذ النقيمة كالحال العيزر وللشعري
 أن يرجع على البايع بثمنه لا ببعضه وان ضمن البايع فإن كان قبض البايع مضعونا عليه
 أي بان قبضه بلا إذن مالكه فذبيعه بضائعه وان كان قبضه أمانة وأصابه ضرر مضعونا
 عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضائعه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
 مدة وهو يتعهد ما يصلح ثم بعد ذلك أخذ شيخ البلد الذي هو البايع من أولاد المشتري
 وذبحها في غيبة المشتري وباع لحمها مدعي أنها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
 إذا حضر المشتري وأثبت البيع منه بشهادة البينة واقراءه بذلك حراز يحكم عليه
 بضمان قيمتها التي بيعت بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه
 بغير وجه شرعي ضمانه للمالك ببدل الشئ وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح
 والله تعالى أعلم (سئل) في أي تمام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين
 ظلما وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الإتيان بعد كمالهم
 أخذ عقارهم وبدل ما استهلكه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (أجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الأول

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة مالها وأجر المثل للعقار المذكور حيث
تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان
محل آل اليهم بطريق الارث عن مورثهم أخذوه منهم ذواشوكه واستولى عليه وتصرف فيه
بغير اذنهم وأجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشوكته فهل ادعت ذواشوكه وأثبتوا دعواهم
بالوجه الشرعي يكرون لهم نزعهم عن هو تحت يده (أجاب) يقضى على من استولى على ملك
الغصب يرفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى
(سئل) في دار لها حريم يحوارها مملوك لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب أجنبي
تعديا يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحريم من الجرن خصوصاً وبين الحريم
والجرن طريق مسلوكة واسع للمارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في
الارض المملوكة لغيره تعدياً ويمنع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد
للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضاهما استولى منافعه مدة فهل يكون
لما ملكه مطالبته بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل
العقار المغصوب حيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تسحب من بلد وتترك في داره ثوراً معد للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله
من غير اذن مدة طويلاً وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه أجرة مثله
وقيمة وقت غصبه (أجاب) اذا هلك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه
قيمه بول غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك بستاناً مات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولا به شرعية وصار يستغل ثمره
في كل سنة لنفسه وياخذ ما ينصل من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل
اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من عمه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ
شيئاً منه تصح به الدعوى حيث لم يكن العم وصياً ولا قيمياً على اليتيم مدة يقمه ولم يكن في
عائلته واذا تعلل عليه بانه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعلله
ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ حقه من عمه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور
ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بتعلله به حيث
كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولده في غيبته اتفقت
مع رجل آخر واخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكنت في بيت ذلك
الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما أخذه كل ذلك بغير اذن ولا رضا
من السيد فهل يكون ضامناً لما أتاه من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدى
الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكور وجب عليه رده لو كان
قائماً وضمان بدله لو غيب قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر
معدة للضمان وان استجار بخفياء اياه رجل ملاح واستاجر المركب المذكور من ربهما

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان
٣

١٢٦٦

شوال
٦

١٢٦٦

ذى القعدة
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذى الحجة
٢٧

باجرة معلومة ثم في أثناء المدة جاء إلى المستاجر المذکور رجل آخر تعدى عليه وغصب
 المركب المذکور منه بغير إذن ولا مشاورة من ربهامدة طويلة متعللاً بذلك الغاصب
 المذکور بان لزوجه مبلغ من الدراهم على رب المركب المذکور فهل اذا ثبت تعديه
 وغصبه للمركب المذکور بدون إذن من ربه او تلف شيئاً من امداد الغصب يكون
 ملزوماً بضمان ما تلفه وأيضاً يلزمه أجرة مثلها حيث كانت المركب معدة للضمان
 والاستعجار ولا عبرة بتعلله المذکور (أجاب) على الغاصب ضمان ما تلف بيده من
 المقتضوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المقتضوب وقفاً أو مالاً يتيم أو معدداً
 للاستغلال فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعي عن أمها استولى عليه رجل بدون إذنها
 ومن غير ولاية شرعية ودعى غائبة ثم ماتت في غيبتها المذکور فحضر وارثها وطلب منه
 المقدار المذکور فادعى انه دفعه لمقابل موتها فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم
 يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها
 (أجاب) ان كان الواقع ما حو مسطور بالسؤال واستولى الرجل المذکور على مال
 المرأة تعدى بالا يقبل قوله بيمينه في الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشداً
 اخذ ما خصه من العقار والمساكنة على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ
 ما خصه من غيره من الدواب وغيرها وذا تصرف الاخ في نصيب باقي الورثة بدون
 اذنهم واجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافذة عليهم (أجاب) للقاصر بعد بلوغه
 رشداً اخذ ما خصه من تركته وورثته ودعى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره
 واستعمله أجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما أقر به العلامة الرمي والتمرناشي
 المحال المال اليتيم الوقف وتصرف الاخ المذکور في نصيب باقي الورثة بدون ولاية شرعية
 غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكر في بيته وله قطعة من بيته المذکور كور
 واضع فيها التبن وحوار بهيت لرجل آخر فأتى هذا الرجل الآخر عن البيت المذکور كور
 وليس له وارث أهلاً فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان
 هذه القطعة من بيت الميت المذکور كور من غير بينة تشهد بذلك فهل لا تسمع دعواه
 والمحل هذه (أجاب) اذا مات شخص لأعن وارث فجميع ما تر كه يوضع في بيت
 المال فترفع يد الرجل المذکور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره الحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها حق واشجار له من صنط
 وبوت رائل وغير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من
 اساقية والاشجار فهدم الساقية وباع بعض الاشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

الاخر صنع منه فرا كبا وغيرها وبعده مدة تسع سنين غرس الشيخ المذ كور بها اشجارا
وتخلابغ غير اذن المالك والمالك قطعة ارض اخرى بنى فيها برج حمام وغرس فيها اشجارا
بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة
حضر المالك وأراد أن يضمه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها ووردها فأتى
الشيخ المذ كور بعض الشجر وأقر بالبعض الاخر فهل اذا افام بينة تشهد له بما ادعاه من
جميع الاشجار وان قصر فيه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والعصب يضمن
الشيخ المذ كور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها ووردها يوم التعدي وهل يجب برعى
قلع الاشجار والتخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
على الغاصب ضمان ما تلفه وتقرير في الارض لماله كما هدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها
حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل سكن دارا عملو كة لغائب بغير اذن المالك وبغير عقد اجارة وتسمية اجرة ثم بعد
مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له ذلك وهل اذا
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجب له ذلك واذا قلتم بعدم اجابته هل له
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استرفاها وعطائها غير مضمونة الا في ثلاث
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المصوب وفعا للسكنى او الاستغلال او
مال يتيم او ممد الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلاع والرد لقيمة الساحة كثر وللمالك ان يضمن له قيمة بناءه واشجاره
بقلعه اى مستحق القلاع ان نقصت الارض بالقلاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنة القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها
رجل وصار يزرعها مدة وقد تلف بعض الاشجار وتلف الساقية باستعماله وغرس
في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمان ما تلفه مما
ذكر واعترف له بانها حق ابيه واخبرانه وضح يده عليها بامر شيخ القرية ودفع عليها مغرام
ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شيء من ذلك ونزع يده المستولى عنها
ويغرم قيمة ما تعدى عليه والتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع غراسه (اجاب)
على المتعدى ضمان ما تلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وعن اولاد
قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من المواشي وغيرها فاخذ صهره بقرة للانتقاء
بليتها وحصاناً وكوبه بدموته فهل يكون للورثة من البتة بهما ان كانا غائبين وبقيت
اب كانا هالكين واذا ادعى هو أو غيره على انيت يدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت
على يد الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذ كور

١١٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

١٠

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٩

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده مستحقة ان كان قائما ويبدله
ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه ديناعلى الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلد على تلك
الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر اتزور ولدها ولها
دار تحسها فيها بعض غلال لها وامتعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ ما فيها من الغلال
والامتعة وهناك بينه تشهد بذلك كانه فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثهم من شيخ
البلد ومن أسكنه فيها ويكون انتزاع المرأه انتزاع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع
بجميع ما أخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (أجاب) للورثة انتزاع دار
مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حيث تعدى عليها وأخذها بطريق الغصب
ويؤمر ايضا بردها استولى عليه من امتعة الزوجة الخاصة به او دارها المملوكة لها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا تعدى عليه رجل آخر ذو شوكه وغصبه منه
واستولى عليه ووضع يده على المكان جبرا على المسالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
(أجاب) نعم على العاصب المذكور ضمان ما أتلفه أو تلف ما غصبه من الاعيان المذكورة
بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من
مسجد وبني فيها طاحونة ليطحن عليها المائتة فقط ومات عن وارث فاشتري وارثه قطعة
أرض يجانباها وبناها يبتا وجعل سقفة مركبا على الطاحونة منفصلا من الأبنى ومتصلا
بالأبنى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه ولم يكن صالحا
للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور أجر الطاحونة
لناس وأعدها للاستغلال والآن عليه الأبنى لا ونهرا فبسبب ذلك حصل للبيت المذكور
تخلخل وانشقاق وتصدع في الأبنى وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد
الضرر بسبب إدارة الطاحونة ليلانها وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل
يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت وانما ضرر المسجد برفع الطاحونة
الموضوعة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (أجاب) ترفع يد وارث العاصب لأرض
المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت
المال بما مضى منه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدفعية سابقا كان مستخدما بطرفه
وكيلا على نواحي عهدة حسين أفندي وبعد وفاته دعي وكيل دائرة أولاد المتوفى على
وكيل عهده بانه كبس أقطانه في دولا ب تعلق المرحوم مدة حياته وطالبه باجرة ذلك
الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم به مشافهة راشهدا بطر الشون تعلق
المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجواب أولاد المتوفى
أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم قائلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

رمضان

١٢٦٧

١٩

شوال

١٢٦٧

١١

۱۲۱۷

۲۰

۱۲۶۷

۱

۱۲۶۷

۱۹

۱۲۶۸

۴

کبس القطن بدون اجرة وحيث ان التركة مستغرقة الديون فمقتضى الافادة عن الحكم الشرعي في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف قلزم تحرير هذا قول الافادة ليجري اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذکور باجرة ما كبسه من القطن في دولاب موكله ولو بدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال هو ما بناه صاحبه لذلك أو اشتراه لذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على الولاء ولا يصير معداً باعـداد الـ بائع بالنسبة للشترى ويشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية مرفوعة يسد امرأته على مبلغ من الدراهم وجدها الرهن في سنة من السنين بعد نزول الماء شرقي وخالية من الزرع والري فزروها وزرعها لنفسه بيزروها بعدد صلاحه تعدت عليه تلك المرأة وأخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما أخذته حيث أخذت قد رأت صحبه الدعوى ويكون الزرع لزراعته وإذا تعالت بان الأرض تحت يدها بالرهن لا عبرة بتعاليها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التسدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة وحانوت وربع مشتمل على مسابكن مشتركة بين جماعة اثلاثاً على الشيوخ في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشراء فاتفقوا على ان يختص كل جماعة منهم بشئ من ذلك العقار مهاياة على سبيل التعديل في تغيير حصته فاخص الجماعة الواثقون بالربع وتساووا على ذلك وهضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا بالربع مهاياة قروا واعترفوا بالرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فاد ذلك الغاصب نقض المهاياة ومحاسبة باقي الشر كاه على اجرة ما بأيديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم عمر واما بأيديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى للعقار المشترك حيث صار الحق له الا ان يقرر من كان واضع ايده على نصيبه بالمهاياة (اجاب) ليس للغاصب المذکور مطالبة باقي الشر كاه باجرة ما استعملوه من المشترك في مضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خالية من البناء غصمها منه آخر وبنائها داراً لنفسه من مدة عشر سنين وزياة والآدير يدرب الارض نزعها من الباقي واخذها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره الطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض ليهما وماذا يكون الحكم (اجاب) اذا غصب أرضاً وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب قيمة الارض على قول الكرخي فان في النهاية وهو أوفق لمساكن الباب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية فزروها فبعدد الزرع وصلاحه حصل له زرع نخرج من البلسد فوضع شيخ البلد يده على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص من جميع المطالبات من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد البلد ثانياً يكون

ربيع اول سنة

١٢٦٨

١٤

جادی الاولی

١٢٦٨

٢١

له مطالبة شيخ البلد المذکور بماله الشرقي لكونه مثلياً حيث اخذ قدر اتضح به الدعوى اذا تحقق ما ذكر بالشرقي الشرقي (أجاب) على شيخ البلد المذکور دفع بدل ما ثبت استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جليين معدين للاستغلال للعمل عليهما بالاجرة فغصبهما رجل واستعملهما تعدياً مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجليين محاسبية المستولي عليهما بالاجرة المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (أجاب) نعم يكون لرب الجليين المذکورين المطالبة بالاجرة مثلها حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لشغل القصب موضوعه بمحانوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليه ممدعيان له ينال على الميت ثم مات الشيخ المذکور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه الشيخ الطائفة بفتح المحانوت المذکور وتسايمها خالية للناظر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة بمجلين آخرين من جملة اكن الوقف فلما بلغ القصر المذکورون ووجدوا المحانوت التي كان ساكناً فيها والدهم مفتوحة سالوا الشيخ الطائفة عن عدة والدهم وطالبوا تسليمها اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطالب اجرة المجليين المذکورين منها فاندكرت جرياً بالعدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنها من جهة الحماكم الشرعي ادعى الناظر المذکور عن رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل القصب تلقاها هو واخوته عن ابيهم وبانها موضوعه بمجلين من جملة الموتوف عليه مدة سنين وان اجرة تلك المدة تلزمهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعه في المجليين المذکورين المدة المذكورة فهل لا يحكم بوجوب اجرة مثل المجليين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال هذه خصوصاً وقد اقر الناظر المذکور بين يدي الحماكم الشرعي بانه لا يحل من الواضع لتلك العدة المذكورة بالمجلين المذکورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاؤه ورثة الميت المذکور على تلك الاماكن بعد موته مورثهم لا يكرن للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة وتوقع يد المستولي على العدة الموروثة فهم ومما ابلغ الناظر بالاجرة مثل على من ادعى على الوقف واستعمله بدون عدا اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تدمت ابنتها فاستولى عليها جاره غصباً ودخلها في بنته وحفر أرضه فهل يجب على الغاصب نقض ابنته حيث لم تكن قيمة البناءا كثيراً يلزمه تسوية ما حفره منها (أجاب) على الغاصب رد المغصوب فيؤمر الغاصب المذکور بتسايم تلك الدار لما سكنها والحال هذه حيث لا مانع وصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

جادی الثانية

١٢٦٨

٢

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

سؤال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ذى القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذى الحجة

١٨ ١٢٦٨

المغصوب بعماله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وشراس فيها وساقية غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد الغاصب قد طح الأشجار والغراس وباعها وأستهلك ثمنها وأتجار الأشجار في مصالح نفسه يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفه بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعدياً وأضاقه لزعره فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصب به لربه ويلزمه رده للمغصوب منه (أجاب) يؤمر الغاصب برد ما غصبه من مال كره ويجبر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق الارث عن أبيه تعدى عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها بالقهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يجبر المتعدى على تسليم ما أخذه من الأخشاب والأبواب للمالك المذکور قهره عنه (أجاب) على الغاصب رد ما غصبه إن كان فاعلاً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل وعقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيداً يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذکور ورده محاسبته الشيخ المذکور على ما استغله من الثمرة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذکور فور بعد بلوغه رشيداً أخذ النخل والعقار الآيل إليه بالارث ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون متركه الميت لابنه خاتمة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا نصرفت البنت في بيع بعض الاحشاب وغيرها من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبته على ثمن ما باعته من تركة أبيه (أجاب) لابن الميت في المذکور كور مطالبته بنت أخيه بما استولت عليه من تركة أبيه وعالمها ضمان ما استهلكته من الاختصاصه بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك اجاراً وانقضاء اشتراها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصباً وتعدياً ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها إليه أو دفع قيمتها وادعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب إن كان فاعلاً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً مهدوماً ثابتاً

ذى القعدة سنة

ماله له فناء آخر وهدم جدرانها التي كانت باقية فيه وبناه بغير اذنه ورضاه وقدم منه
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل تم بناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت
 تعدي الباقي وثبت انه باق على ملك مالكه يكون له الزام الباقي بنقض بنائه وتسوية
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليه او مادده الغاصب من بناء المالك عليه
 ضمانه فان اعاده مثل الاول أو أوجد منه برئ كما في رد المختار من النصب فيكون للمالك
 أخذ ما بناه الغاصب من المجدران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب
 نقضه ما لم يملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 بنى بيتا مشيدا ويجواره أرض تزرع عموما لو كثر لشخص آخر فادعى مالك الأرض على
 صاحب البيت بأنه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبنى فيها
 فهل على فرض ثبوت ذلك يملك صاحب البيت تلك القطعة من مال السكها بقيمة
 بعرفة أهل الخبرة ولا يؤثر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرداى
 وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بفتح الغفار هذا اذا كانت قيمة
 الساحة أكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة
 الساحة ويأخذها ذكراه في النهاية اه وهذا التفصيل ذكراه الكرخي في بعض كتبه
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع
 اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت
 قيمتها أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدر المختار وقال حافظ
 الدين في الكنز ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت اى قلع البناء والغرس وردت
 الأرض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب أن يضمن له قيمة الساحة فيأخذها
 ذكراه في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الاثمة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في
 أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذکور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة
 الأرض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر ليقنع ببناء فيها لا يخبر فامتنع من ذلك فاحضره
 ذو شوكة بالبلدوا كرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد
 الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيها هو مملوك
 له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك
 عارية وللعير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطيانا
 ومنزلا وله أولاد دعم عصبية فوضع يده على ما ذكر رجلا اجني ذو قوة وأحب

١٢٦٨

١٨

ذى الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٣

مهرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

صفر

١٨ ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢ ١٢٦٩

أولادهم أن يأخذوه فنتعهم الرجل المذکور ولم يرض أن يعطيهم ما تركه ابن عمهم
والحال أنه لم يكن له وارث غيره هم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لأولاد
العم ماتر كه ابن عمهم (أجاب) لا بناء العم العصبية أخذ ما تركه مورثهم من التخل
والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للمتوفى وارث سواهم والحق في
الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحسا كم منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة عنه وعن عاصب ثم ماتت
الاخت المذكورة عن أولادها المذكورة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في
غيبية الورثة واخذ منها سبعا واخشا با بغير إذنهم فهل يكون له رفع يده عنها وتضمينه
ما اخذ وما اتلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب)
يؤمر الغاصب برفع يده عن المغصوب اقامهم وعليه ضمان ما اتلفه منه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على حجة
مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المذكورة جعل لها حجة وضمنها حدودا
لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة ولجهل المشتري المذكور بالحدود
تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والملك وادخل منها اثني عشر فدانا في الحجة من
ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد انان من الوقف وأربعة من المثلث وضع
يده عليها فاحكم الله في هذه الحادثة فهل شرؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما
الحكم في البناء والشجر الذين احدهما فيها المشتري المذكور (أجاب) بفسد البيع
لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدى ويؤمر بتسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
الموقوفة لناظرها الشرعي ويقلع ما احدهما فيها من البناء والشجر بغير حق اذا لم يضر
رفعهما بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مزروعة محدودة
بحجة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة
بحجة شرعية مسجلة بهذه الحكمة ايضا جار عليه وغصب منه قطعة أراد ان يدخلها
في أرضه بزم انهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المغصوبة بان هذا القطعة
من ضمن حجة لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية لحاكم
شرعي يفصل بينهما في الحدود بموجب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي ان
يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل أحد حقه بمقتضى حدود حجه
ولا يكون للقاضي ان يطلب البينة المذكورة في الحجج لان الدعوى من كل في شان
الحدود فقط وهي موضحة بالحجج فاذا الحاجة لمحضور الشهود (أجاب) يؤمر الغاصب
بردم غصبه لما ذكره بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد
على الصكوك والسكر واغذولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بالشرع الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي واخذها منه

ربيع الثاني

سنة

١٢٦٩

١١

بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيما ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب
الدار أخذها وأخذ الأمتعة حيث كانت موجودة ويجبر الوارث على تسليمها لربها حيث
كان الحق ثابتا له فيها بالبيننة الشرعية (أجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين
المغصوبة إليها بعد تحقق العصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فأزال ما فيها من البناء وحط عليها بالبناء ومنع
صاحبها منها ظالما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الأمهال
والآن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
تلك الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطلب بقيمة البناء الذي تعدى

١٢٦٩

٢٢

بأزالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (أجاب)
على المتعدي ضمان ما تلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالأكراه
وبناها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزاعها منه
أكونه ذا شوكة فهل إذا زال الأكرام يموت المالك يكون لمالك الدار أخذها واستردادها
من ورثة المالك حيث ثبت الملك له فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها

١٢٦٩

٢٣

(أجاب) إذا غصب شخص أرضا وبنى فيها وثبت ذلك شرعا ينظر فإن كانت قيمة الأرض
أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة
البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربها على ما أفتى به المتأخرون والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجده من قديم الزمان تعدى
عليه شيخ البلد وأخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان الملك
ثابتا لرب الأرض فيها بالبيننة الشرعية يكون له نزاعها من وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
البيننة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها بأصل الملك لربها

١٢٦٩

٣٠

(أجاب) إذا ثبت الملك في تلك الأرض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه
عنها يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكلف
الشاهد ببيان تاريخ التعدى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية
أميرية غرس فيها أشجارا وبنى أما كن وسواقي وغير ذلك ومكث مدة مدية وسنين عديدة

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الأموال لجهة الميرى بخاء رجل ووضع يده على
الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وأتلف السواقي بالهدم
والردم وأخذ ألاتها وكل ذلك فعلة بدون إذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس
ويدون أطلاعهم ورضاهم فهل يلزمه قيمة ما أتلفه وإذا مات تؤخذ من تركته (أجاب) على
المتعدي ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك
دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

سنة

شعبان

أخو بعض الشركاء على حصة أحدهم وباعها الرجلين بدون إذن المالك وإجازته
 فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عدتها وأورد المالك البيع وحكم برد المبيع لربه
 فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفهما عدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين
 تضمين المتعدي لما أتلفه من عدة المذكورة بطريق التعدي (اجاب) نعم يكون
 للإلالة تضمين المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومساح لرجل بثمن معلوم
 وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذا شوكه وأخذ
 قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليهما
 ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالک المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من واضع
 اليد ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (اجاب) يؤمر المتعدي برد ما استولى عليه
 لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على
 قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبني فوق ذلك بناء
 لنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار والمالك لذلك فلما حضر باع المكان المذکور
 لرجل بثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره
 بالمانعة مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وامتنل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدي
 الجار المذکور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (اجاب) يؤمر المتعدي
 المذکور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوجها أمها بغير وجه شرعي
 ولا عقد جارية مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجره المثل من زوجها أمها المذکور فهل
 لها طلب أجره المثل (اجاب) على من استولى على عقار اليتيم وسكنه أجر مثله مدة اسقيائه
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم من روع في أرضه بداد صلاحه وأراد قلعه
 فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الإعانة في انراجه وأن يدفع لهم أجره عملهم
 فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون تملكه فهل إذا لم يتركه ولم
 يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمه لهم أجره والحال هذه (اجاب) لرب السهم
 المذکور نزع منه هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه ووجد من قديم
 الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته
 بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك فيه بالوجه الشرعي يكون له نزع
 ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت
 الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المغصوبة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعي شسته أخذ أم وأش وأمتعة ما كان

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

رمضان
٩

١٢٦٩

١٦

ذی الحجة

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

١٤

محرم

١٢٧٠

٢١

لايم - ما وانفردا به - ما في معيشة وخدمتهما تعديا فصار الاب يطالبهما بما اخذ في حال
حياته تعديا الى ان مات الاب عنهما وعن ورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان اخذ
المواشي وغيرها من الاعيان التي اخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم
ع - الى جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بهادون باقي الورثة يدون
مخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه
عن المتوفى المذكورين وورثته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدى رجل اجبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث
في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينارعه في
شانه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا كليا فهل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن
أبيه بالبينة الشرعية يكون له نزع من واضع اليد عليه يدون وجه شرعي (اجاب) نعم
اذا أثبت الوارث دعواه الملك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل سكن بيتا معدا للايجار مدة من غير استئجار من أربابه فهل له ضم
مطالبتة باجرة المثل (اجاب) منافع المقصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد
للاستعلال فعلى الساكن الاجابي اجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ بالمدغص دار من آخر بالفهر والغلبة عنه ثم بعدت
سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون
للقاصر بعد بلوغه اخذ الدار من ذى الشوكة القاصب لها حيث ثبت الملك له فيها عن
أبيه (اجاب) تزال يد العدوان وترد الدار لما لكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو وأخته وزوجة
أبيه من خالص ماله بموسسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها
لاخته وهو صرف ثمنه على نفسه ثم بعد موته تغلب عم الميت على المراتين واخذ منهما
الحماموسسة مدعيان بانها شركة له مع أخيه ابي الميت المذكور فطلبتا مرارا لدى طاكم
شرعي فامتنع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الحماموسسة لاجني
واقبضه اياها فهلكت عنده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت للعم فيها استحقاق
بالبينة تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين
بالحماموسسة بالوجه الشرعي وباع نصفها المذكور لا تحر تعديا يدون اذنها وسلمها اليه
وهلكت عند المشتري يكون لهما تضمين البائع قيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في
حل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بمحضرة بينة ثم بعد ذلك تعدى رجل على
الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبينة الشرعية
من البائع وثبت التعدى من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه
ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤثر التعدى برفع يده عن ملك

جادی الاولی

٢٣ ١٢٧٠

٧ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جادی الثانیة

٨ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشرا من البائع
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأبنتين وبنتين وترك دارا
 وبعض مواش فأخذ أحدا لابنتين نصيبه من ذلك وبقي نصيب البننتين والزوجة تحت يد
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه إلى أن مات عن ورثة فأرادت البنتان أخذ نصيبهما من
 تركتهما فمخضهم الورثة متعللين بأن ما كان من تركتهما والدتهما قد استهلكه مورثهم
 وجد دغيره فهل للبننتين المذكورتين أخذ نصيبهما من تركتهما أبيهما بعد تحقق المترك
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان مات تركتهما الميت الثاني أصله مات تركتهما
 الميت الأول (أجاب) للبننتين المذكورتين أخذ ما يخصهما من تركتهما أبيهما من هو
 واضح يده عليه إذا كان فائضا أو قيمته إذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض وبني فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصاروا ضعايدة عليها مدة من السنين
 وأراد مالك الأرض الآن تكليفه برفع بنائه ونزعها منه فهل إذا كانت قيمة البناء أكثر
 من قيمة الأرض وتحقق ما ذكره بطريق الشرعي لا يجاب رب الأرض لذلك وعلى الباقي
 دفع قيمة الأرض لربها (أجاب) من بني في أرض غيره بغير أمره فإن كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالأرض وإن أضر فلرب
 الأرض أن يملك البناء بقيمته مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فالباني أن
 يملك الأرض بقيمتها جبراً على صاحب الأرض إذا أضرراً لا شد بزال بالأخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قبالة مات عن ولده فأنحلت الوظيفة فقرر لها كم الشرعي رجلاً آخر في الوظيفة وللميت
 فيها عدة قبالة فأراد الرجل المقر أخذ عدة القبالة زعمانه أن ذلك من جملة ما قرر فيه
 والحال أن العدة المذكورة ملك المتوفي تلقاها بالميراث عن أبيه فهل إذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك
 (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن العدة المذكورة ملك للمتوفي المذكور يكون
 لورثته أخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار بطريق الشراء أخذها منه شيخ
 بالده بطريق العصب بالهرو والغلبة وحجزه في محل حكومته فلم يتخلص منه إلا بدفع
 حج الدار له وأخذ الثمن الذي فيها وأخذها منه غصباً من غير صيغة بيع ولا إسقاط فهل
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهر أعنه حيث ثبت الغصب بالبيئة الشرعية
 (أجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك
 لواقع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أولاد ذكور وبنات ونزك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره وبعض العقار

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان
٣

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

رمضان
١٠

معدلا لاستغلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوضع احد المذكور يده على نصيب اخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستغلال من العقار مدة من السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الآن وطالبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤثر الاخ المذكور بتسليم حصه اخته من العقار المعد للاستغلال حيث استولى عليها واخرجها بدون اذنها ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجره آخر على حمل بضاعة وتوصيلها لشركا في بلد مخصوص وجاعة آخرون استأجروهم اناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها لشركا في تلك البلد ثم بهد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان تكون اجرة كل حمل من مجموع الاجمال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون جميع ما فاض من الاجرة اربعة ارباع للرجل المذكور ويكون بضاعته التي استؤجر لها خمسة اجمال والثلاثة ارباع للجماعة الا آخرين يكون البضاعة التي استؤجروا لها خمسة عشر جملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق سرق رجل من جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاجمال الا آخرين فهل يكون الضمان على الرجل الاول خاصة لكونه اجير ام مشترك اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به ولا شيء على الجماعة الا آخرين لكونهم لم يكونوا الاجراء لارباب هذا المال الهالك ولا يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك لمالك البضاعة المذكور واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى الملاك بل يكون لهم مطالبة الاخذ اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اتفق المتأخرون فيما بينهم في يد الاجير المشترك بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق المذكور على الوجه المستطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببذل بعض نحاس وفراس لها متعلقة بانها استعملت النحاس في بيته وانما باعت بعض الفراش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على عصمة بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها والحال ماذ كروا ببذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذى القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والتلبس ظلموا وعدوانا أهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما أخذه من الدراهم والامتعة له بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد المتصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعى البصر بملك جلا اراد بيعه في ماله السيد وربطه في القلاس مع بعض جال من يده فتعدى عليه رجلان فاخذه من غير إذن المالك ومن غير اجازته على ان يحمله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جملة وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات خنقا فانه واقرا بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يكون الضمان عليهما سويا او يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) للمالك الجمل تضمنه ما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخر ثانيا يكون للغاصب تضمن غاصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك في يده والوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم (سئل) في ضريح ولي من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائر من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها ذريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه وجلسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها معدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور أخذ ما ليس بموكله وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان واثبنا ملك ابيه ما في الدار المذكورة بالبينه الشرعية يحكم لها اياهما وترفع يد المستولى عليهما (أجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما الأخذ ما من واضع اليد عليهما بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرا ومن جملة متروكة كانت قنعة ارض زراعية اميرية اثر له عن ابيه موهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم اقتسكها ابنه من يد المرتن ودفع له دراهم الرهن و وضع يده على الارض المذكورة وصار يزدها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم
٢٠

١٢٧١

٢٩

منازع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراه ودفعها للرجل
آخر لم تكن أثره ولا مسوحة عليه فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون له اخذها
ولا يسقط حقه منها بالا كراه (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان شيخ البلد أخذ الارض
المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعها لغيره تعدى يادون وجهه شرعي ولم يثبت على
صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها كتر كراه باختياريه يؤثر واضع اليد الا ان يردّها
لمالك منفعتهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية
وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه بدون اذن واقفها المحي الموجود الا ان فهل اذا
ثبت تعديه على ذلك ورفع الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضى
وشهدت عليه البيعة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك
وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه به بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيرة بما مضى منه منه ادعى
رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة المحدثين بانها كانت
جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنهم وصارت لمن يزرعها بموتهم ما فرض على ايديهم عليها
مشايخ البلدة حين ذلك غير هؤلاء وزرعوها ثم كوها للمدعى باختياريه فصار يزرعها
ويدفع خراجها للجهة بيت المال نحووا ثلثي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعوها المدعى برسيم
فتعدى المدعى عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه باكل مواشهم
ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي ويطالبهم برفع ايديهم عن تلك الارض
وبقيمة البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعى عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت
في زراعة المشايخ الاول بعد انحلالها ثم ان المدعى تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك
الارض بالجبر عنهم وتر كوها لجبرا واستمر واضعا يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها
المدة المذكورة وانهم الا ان مشايخ القرية عوضوا عن الاول فوضعوا ايديهم على تلك
الارض لكونهم أولى بها منه وان البرسيم المذكور هم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر
وان قيمته حين ذلك ما عينها المدعى وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانه انما نزل كها هو
وباقهم له بالجبر من المدعى ولم يوجد من الزارعين الاصلين من خصامة للمدعى ولا طلب
في الحكم في هذه المادة (أجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الارض المذكورة
كانت تحت يد المدعى يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع ما لها للجهة الديوان نحووا ثلثي عشرة
سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعى فلاحق لهم فيها في مرون بتسليمها
لمن أقروا به بوضع اليد عليهم المدة المذكورة وليسوا اخصا ما عن صاحب الحق الاصل
فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشياخا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق
غيرهم قبل ذلك واذا أثبت المدعى المذكور سبب المالك للبرسيم الذي استولى عليه المدعى
عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم بدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

٢٩

١٢٧١

صفر

١٤

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

ذى الحجة
٢ سنة ١٢٧١

٢٨ ١٢٧١

صفر
٥ ١٢٧٢

١٦ ١٢٧٢

ربيع الأول
٢ ١٢٧٢

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهم ما ولا منعهم ما عن حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان المالك في الجزئين المذكورين ثابتا له من المراتين ولم يثبت استبدالهما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضتهما ولا منعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في فاصر يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله فاصهاره لاجني وبني فيها وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ واراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا بانه بنى فيها فهل اذا بنى بغیر اذن المالك يكون لرب الارض ملك المدة بقيمة مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بنى او غرس في ارض غيره بغیر اذنه امر بالقلع والرد ولو قيمة الساحة اكثر وللمالك ان يضمن له قيمة بنائه او شجره مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبر على الباقي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة مصرية كرها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضعا يده على الدار المذكورة وبني بها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا ثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينات الشرعية بجبر واضح اليه على تسليم الدار له ويكون الباقي اخذ بقيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة واثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضح اليه بتسليمها اليه وللمالك الارض ان يملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع برضا مالكه ان لم يضر رفعه بالارض وان اضربها لا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في فحل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت فاصرة من غيرها وترك مواشي وفتوة ودام معلومة وغير ذلك من المحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعت بعض مواشي واستلمت كسفا منها مع الفتوة والمحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والمحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبينات الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين حصة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه ومورثتهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استلمت كسفا في شؤون نفسها من تركه زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليهم وانما باقى الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجني يده عليها ووضعه الدار وبنائها دارا لنفسه من غير اذن بهامد عشرين سنة مع وجود رب الدار وسكوته والاخرى يدرب الدار اخذها ونزعها من الباقي وانما ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباقي بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

ربيع الاول

سنة

به ان من بني في أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الأرض أكثر أمر بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء أكثر فللباني ان يملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف والله تعالى أعلم (سئل) في يثيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصة لجدة أم أبيه واليقيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا يشتري بصيدها ولا يشتري المذكو روضع يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليقيم وقدر جمع الآن الى بلداه فهل يكون له مطالبة الشريك باجرة حصة من البيت مدة يقيمها اوله أخذها بالشفعة اوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليقيم ولو بدون اجارة اجرة من له مدة كونه فاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ وبعضهم قصر واحدا المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثاني سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بم باجرة حصة القصر في المكان المذكور في تلك المدة اسكنناهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المنتهي به كما في الدرر وحواشيه فتلزم الشر كالمذكورين اجرة حصة القصر مدة سكنناهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجه من اذهم المستعملون للملكهم ولا شيء على القصر من اجرة حصة شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض بجوار دارهم بالميراث عن ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليها في حال يتيهم والآن بلغوا وطلبوا احقهم منه ورفع يده فانكر حقه وجدده جدا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتها من فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يد المتعدى عليها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مسوقا شرعي وصار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) على من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله المستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وله أرض زراعية ملث ثور هذه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والآن

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٨

ادعى بعضهم على بعض بانه وضع يده على أكثر من نصيبه والمضى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد محاسبته على الزائد عن نصيبه وياخذه في نظير ما نقص من نصيبه واطلب منه أجره الرائد فيما مضى متعللاً بانه لا يستغلل فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانفع به فيما مضى بتأويل المالك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجاره لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصرح به ان منافع العصب استوفاهما او عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال واستثنى من المعدل الاستغلال ما اذا سكن بتأويل مالك أو عقد كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لما قيمهم أن يأخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في أيتام قصر مع أمهم بمكة كون دارا بطريق الارشع عن أبيهم فوضع رجل أجني يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمة أقل من قيمة الأرض بكثير ويريد أن يتملك الأرض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير يكرن لوصي القصر ان يتملك البناء للقصر بقيمة مطروحا على الأرض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالأرض ويكون للوصي محاسبية العاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر يكون لصاحب الأرض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر بقضه بالأرض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق العصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا معدلا للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المالك المذكور فامتنع متعللاً بان المالك المذكور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجاره فهل اذا كان المالك المذكور معدلا للاستغلال بان بناءه مالكة لذلك وكان الرجل المذكور مقرا بسكنه المالك المذكور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع العصب استوفاهما أو عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المغصوب ونفلا لا سكني أو للاستغلال أو مال يقيم أو معدلا للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولا على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذكور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدلا للاستغلال مدة سكناه فيه اذ لم يسكن فيه بتأويل مالك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعدل للاستغلال أو بتأويل عقد كيدت الرهن اذا سكنه المرتهن بنم بان للغير معدلا للأجرة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب وعلم المستعمل بكونه معدلا للاستغلال كما في الدرر وفي رد المحتار فيبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبني على

سنة
جمادى الاولى

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقة اما على ما اقي به المتأخرون من
ضمه ان المصلحة للاستغلال ومنع الوذف والقيم فالأجل لازم ادعى الغصب أولا عرف به
أولا تأمل اه والمعد للاستغلال هو المعد للاجارة بالافرق بين الدور والحوانيت وأرض
الزراعة فلا تكون الارض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها ما لم يؤثرها
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدور وحواشيه من كتاب الغصب
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذلك كان العرف فيها انها تدفع
بالحصص والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سئل مات عن ابنين و بنت قاصر بن وعن
زوجة وترك لهم دارا فباعت الزوجة المذكورة وهي أم القصر الدار المذكورة
لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فبعد بلوغ القصر
فسخوا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن فثبت لهم الدار فهل اذا كان
المشتري أخذ من ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذ منها ان كان موجودا تحت يده
وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعي
أخذ شي من تلك الدار بغير وجه شرعي يؤمر برد نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد
قيمتهم ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك مصاغا ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاسر بها لنفسها يريد زوجها
أخذ ما بيدها مما ربحته وهي متمتع من ذلك فهل لا تجبر الزوجة على دفع شيء من مالها
الخاص بها الزوجا حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره ربحته من تجارتها الخاصة
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعي يجبر الزوج
على دفعه لزوجته (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة على دفع شيء مما ملكه لزوجها بدون
وجه شرعي واذا أثبتت عليه أخذ شيء مما ذكر يجبر على رده عليها حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه في بعض قضاياه
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل للجماعة وأخذ
عوضا عنهم من أطيانهم وأعطاه جماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن
منه ولم يعلم بذلك والاطيان المذكورة زرعها للجماعة والبذور المصاريف من
الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم
ياخذون أرضهم من المستأجرين مزروعة ويدفع البذور المصاريف من طرف الملاك الى
المستأجرين (أجاب) الزرع للزارع وتسترد الارض لربها حيث لم تقع المبادلة منه
أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن
وترك ما يورث عنه شبرا ومن جملة ما تركه حصص في دار وطاحونة معدة للاستغلال
فوضع أولادهم أيديهم على التركة وحصص الدار والطاحونة بدون ولاية شرعية على
القاصر بن واستعملواهما فهل والحال هذه يكون للقاصر بن بعد بلوغهما أخذ التركة

٢٤ ١٢٧٢

رجب

٢٨ ١١٧٢

شعبان

١٢ ١٢٧٢

مر أولاد العلم ومحاسبتهم على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحد الأخوين الآخر
 وغاب وثبتت وكالة يكون للآخر الحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة
 (اجاب) على من استولى على عقار الفاضل من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
 اجرة مثله له ما مدة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشد اخذ ما خصهما في تركه
 ابينهما من هي تحت يده حيث لا مانع ولا حرجهما التوكيل بذلك والحال هو ذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد مدرجلا واضعا يده على الدار
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء باقتراض منها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية بحجج وبرواضع اليد على
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
 ترفع يد الغائب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور من رجل منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنازع الرجل المذكور في تلك المدة
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي ونزعتهما
 من يده ووضع يدها على ما وسكنها ثم بعد ذلك تنازع الرجل المذكور المرأة المذكورة
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها امتعلا لانه كان واضعا يده عليها مدة
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكورة من يد الرجل المذكور وتدفع
 للمرأة المذكورة كونه حيث كان الملك ثابتا لها فبها بالوجه الشرعي ولا عبرة بعمل الرجل
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالشرعي
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بحجج ودفع اليد بعد
 ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
 خربة من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعهما للرجل ثم باع باقيها لامرأة ثم ارادت
 المرأة التي اشترت باقيها بعد البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائوتين المذكورين فهل
 للرجل المذكور الذي اشترى اهما معهما من البناء فوقهما حيث لم يكن لها حق التعلل
 عليهم ما ولا (اجاب) نعم تمنع ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن فاضل وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
 ومن جملته ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتيمه فهل اذا بلغ ذلك
 الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
 كان الحق ثابتا له فيما ذكره عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) للابن المذكور بعد

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

شوال
١٣

١٢٧٢

٢٠
ذى القعدة

١٢٧٢

٢٠

ذی القعدة سنة

بالوجه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كة والده له من هو تحت يده حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
حياتهم وتصر فهم فتعدي عليهم رجل اجنبي ووضع يده عليهم ابدون وجهه شرعي سنة
واحدة و بنى فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من
العمارة فلم يمنع و بنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذ ارضهم يدون وجهه
شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب
برفع يده عنها وتسليمها لالا كها و رفع ما احده يدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر
من قيمة ما احده فيم على الوجه المسطور والاغلاك الباسي الارض بقيمتها على ما اختاره
بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه
جماعة غصبا و بنوا فيه بناء وقيمة الارض أكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض
تلك البناء بقيمتها واذا مات مالك الارض يقوم ورثته بمقامه في ذلك (اجاب) اذا
كانت قيمة الارض أكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن
بالقلع والردان لم يضر بالارض والاغلاك رب الارض البناء بقيمتها مستحق القلع والوارث
في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
فخيل مشترك مائة ورثوه عن ابيهم وهو اربع نخلات مات أحدهم عن بنت وعن
أخويه فباعت البنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحماكم في دين علي ابيهم خاصة
وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم بها بالبيع قبل مضي نحو سنة منه جاءه ورثاه
ولم يجيزاه بالنسبة لنصيبهما وصارا يتنازعان مع المشتري الى أن طلباه لدى القاضي
فحكم لهما بدم نفوذ البيع في نصيبهما وأنه باق على ملكهما فاعتل على المشتري
ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لهما نزع من يد المشتري
قهر او محاسبة على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز
العمارة البيع في نصيبهما وحكم القاضي بنسخه في نصيبهما حكما صحيحا يكون لهما
الاستيلاء على نصيبهما من هو تحت يده ومحاسبة بنته على ما خصهما من ثمره حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد
على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهم من غير منازع ولا
معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شر كة انها ملكه عن ابيه ونزعهما
من يده قهرا عنه بطريق النصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي و بنى فيها
بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واصل اليد الاصلى أنها ملكه وأنه استولى عليها ذو
الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بناءه أقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده
عنها ويتملك واصل اليد الاصلى البناء بقيمتها مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

١٢٧٢

٢٠

ذی الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الفعالة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يملك بناء الغاصب لداره بقيمته مستحق القلع إذا كان دفعه يضر بالدار والالتوقف عليه له على رضا الغاصب فإذا لم يرض به كلف فعله إذا تحقق ما هو مستطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارتق وهي معدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أحني يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقضاء بقدر معلوم من الدراهم فهل إذا رجع المالك المذكور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكور واضعا يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤثر الغاصب برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقضاء المذكور ويحجر على دفع أجرة مثلها مدة وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤثر برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعها حيث لا مانع وعليه ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً عن آبائهم واجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبني فيه زريبة لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتاً للجماعة المذكورين وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤثر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها وتسليمها للملاك (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد رفع ما أحدث فيها إلا إذا تحقق ما هو مستطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخيل بالشرع من ماله ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض المذكورة قهراً عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق المذكور نزع الأرض وما بها من النخل من يداين أخى البائع المذكور ويحجب لذلك ويؤمر بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع حق فيما ذكر وثبت المالك فيها لم يدعى الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقفاً لاهل الجفاء رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل للناظر نزع الأرض منه قهراً ويؤمر بقطع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتاً بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون لولي القاصر إخراجها منه ومطالبته بأجرته مدة وضع يده عليه ومطالبته ببطل ما أتلفه

صفر
١سنة
١٢٧٣

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المقصوب لا تضمن الا في
 الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما اتلفه
 بقيمة حيث كان قيميا فلأولى مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبي واحد فيها بناء لنفسه في غيبته
 بغير اذنها ورضاهما من مائة وعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة تزعمها من الباقي
 والاستيلاء على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض
 منها بقيمتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجح
 بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بقيمته يوم غصبه دفعا
 للضرر والاشد بالخف ورجح الاخر اعراس الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب
 الارض البناء بقيمته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقف
 بجواب الكتاب اقباسا لما شيخنا اى من انه يؤثر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل
 الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق
 الارث عن والده والرجل المذکور فائب عن بلد ثم مات الرجل المذکور في غيبته عن
 ورثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار
 مورثهم يؤثر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن
 مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذکورين في تلك الدار بطريق الارث
 عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقاليها عن ملكهم بنافل شرعي يؤثر واضع اليد
 بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر
 وعن اخ وترك حصة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر
 وصار يستغل ثمر النخيل ويستهلكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته
 على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم ان قدر (اجاب) لا ولد المذکور بعد بلوغه
 تضمن العبد ما استهلكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرج منها ذبوشوكه ووضع يده عليها
 وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فذا يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا
 يكون الحكم في سكناه في تلك المدة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث
 وما اتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او أجود يربأه
 من ضمان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكاف قلعه ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان
 اضر يملكه ماله الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال
 غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واد اقلع لا يضر بما تحته
 فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذه الآن يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

ربيع الأول سنة
١٢٧٣ ٦

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب هدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن يتراضىا على تلك رب البيت ما بناه الغاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد ابن عمه كور وإنث غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وفخيل وغير ذلك فتدعى شيخ البلد ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذكور من العقار والنخل مدة من السنين فهل إذا حضر جميع الورثة وأبى وأما ذكره يكون لهم أخذ جميع ما تركه مورثهم من شيخ البلد وقسمته بالقرينة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وترك عندها ما يورثه ودعة فوضع رجل يده على البهائم المذكورة واستولى عليها بطريق الغصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملها في شؤونها حتى هلك بعضها فهل والحال هذه إذا حضر مالكها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذكور قيمة ما استهلكه من البهائم المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للثالث ذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة أرض أنها كانت داراً لآبيه وأنه الوارث لها وادعى غيبته عن بلدته مدة سنين لاخذه بوجاهة الجهادية والآن قد حضر فوجد بناء آبيه قد هدم وبعض الناس وضعوا أيديهم عليها وبنوا في جزء من الأرض المذكورة فستلوا عن ذلك فأجابوا بأنهم لما رأوا الأرض خالية وأنه لا مالك لها مع طول قديمها وطلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا ووضعوا أيديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بيته ثبت المالك فيها لآبيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فايها زاد يحكم لمالكه وتدفع قيمة الأرض أو قيمة البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد الأجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور وأثبت ملكه بطريق الارث لما يبدو واضع اليد من تلك الأرض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما أحدثه واضع اليد في أرضه من البناء بدون إذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فلرب الأرض تسكينهم بالقلع إلا أن يتملك البناء بقيمته مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فلهم تمام تلك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث منها المعدل الاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً غص بها رجل ووضع يده عليها في غيبة مالكها وبني فيها بناء لنفسه من ماله بغير إذن مالكها قيمته أقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه في الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه للرجل المذكور ومطروحاً على وجه الأرض (أجاب) نعم للمالك دفع يد الغاصب لداره

ربيع الثاني
١٢٧٣ ٤

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٩

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما بنائه ان غاصب بقيمة مستحق القلع جبرا
على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان نفعه يضر بالارض والا
توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعه - والله تعالى أعلم (س- ثل) في يتم قاصر
يملك دارا آلت له بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية
شرعية في غيبة القاصر حضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر
شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا ثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان
الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك يؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث
كان المالك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها نخلة بالميراث عن أبيه تسحب من بلده مع عياله
وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات
ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وامن غيبته يمكن ان يكون لهم نزعه من ارضه
عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عن ذر شرعي
تسمع معه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا
للمورث المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر
انقراهما من ارضه اليدهن احيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقدم الزمان
والغيبه مسافة القصر - وذروا الله تعالى أعلم (س- ثل) في جماعة لهم ارض زراعية
بنخيلها واشجارها وسواها عن اصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبته فوجدوا
اناسا اجانب واضعوا ايديهم عليها فطلبوا رفع ايديهم عنها فاعتروا لهم بها وادعوا اليهم
وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لجهة الديوان فهل يؤمرون
برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها الاسيما وهي محسوبة باسم ابيهم وجدهم ولا عبرة بما
تعلوا به من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من
بلدهم بالا كراهه ولم يكن منهم ترك لها اختيارا (اجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى
مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا تمليك لما فيها من
الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (س- ثل) في رجل
واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل
فوشوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجارا ونخلا والمالك
ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا
كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار وتنزع الدار من
يده (اجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب
في المنصوب بدون اذن المالك يكره للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان يأخذها المالك
بقيمتها مستحقة القلع ولو جبر ان اضر قلعها بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٣

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

قبة الشجر والتخيل والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وحصه
في تخيل كذلك مغروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والشر يك الثلثان
تدعيوا من بلدهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة اقصر مدة نحو خمس وعشرين سنة
فوضع أناس أجنب أيديهم على الدار ولم يزل التخيل بيد الشر يك فهل اذا حضر الورثة
المذكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واصلع اليدوا أخذ حصتهم في التخيل
حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الآباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من
ملكهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون
ملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة
السفر عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا وطاحونة وبعض
مراش وغير ذلك مات عن ابنين وبنيتين فوضع اجنبي يده على جميع ما تر كه الميت
لكون بعض الورثة قصر او الحال ان الرجل الذي وضع يده على النركة لم يكن قريبا للميت
ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاضي ولا من قبل الميت فهل اذا بلغت القصر وارادوا
أخذ ما تر كه والدم من يده واصلع اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ما تر كه الميت بين الورثة
بالقرينة الشرعية واذا ارادوا وضع اليدان يصالحهم على قدر من الدراهم ولم ترض
الورثة بالصالح لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موروث عن الميت
المذكور يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية حيث لم يتعاقب به حق للغير كدين او
وصية وللقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد اخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية اميرية تلقاها من اصوله من قديم الزمان ورثها
بغيره منذ اربع سنين على مبلغ من الدراهم غارقة والا آن طلب ان يفتكها ويدفع
الدين لربه فانكر وجحد حق رب الارض فيها متعللا بوضع يده عليها تلك المدة فهل اذا أقام
رب الارض بينة بانها حقه وانما امرهونة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره
ولا بتعلله واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتمسك ذلك الرجل بسبب انه شيخ بلد
وهدمه وأخذ انقاضه واخشا به يكتون عليه ضمان ما اقلعه ومطالبة بقيمة اذا ثبت
ما ذكر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمنفعة بما بالوجه الشرعي ولم يوجد منه
ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المدهي عليه حيث لا مانع وعليه دفع
ما يذمت منه من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما اقلعه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تلقاها عن أبيه عن جده ثم غاب عن بلد ومكث في غيبته ثلاث سنين
ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على
مالك الدار دين لا لغيري ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانكر حقه
وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة
وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

رجب
١٢

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٥

إذا ثبت الرجل المذكور ملكه لثلاث الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد بالغصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ميراثه داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين من ذعشرين سنة فحضرت الورثة الى بلدهم وطلبوا اخذ الدارين من يد ذي الشوكة فأنعمهم منها متعللا بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة يئنة بثبوت الدارين لهم ولم يكونوا شاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لم ينعوا من حقهم ويؤثروا واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة أيام ولياها عن بلاد الخصم فاذا كانت غيبة المدعين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصير كان ما ذكره راشر عيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم المالك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضع يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد الى المحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار موكليه من واضع اليد فجحد فطلب من وكيل المرأتين اثبات المالك فقام يئنة على ذلك وادعى واضع اليد ان والده اشتراها منهما فطلب المحاكم الشرعي من واضع اليد يئنة تثبت دعواه الشراء فجهز عن الاثبات وحلف المرأتان يميننا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين والباقي اخذ بقيمة بناءه أو قلعه (اجاب) حيث ثبت المالك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فليرب الارض ان يكلف الباقي قلع بناءه وتسليم الدار أو يملك البناء بقيمة مستحق القلع ولو بالارض الباقي ان اضربه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة بيدها ثابتة المضمون وملك المرأة أخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واحدث في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١٢٧٣

رمضان

١٢٧٣

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

ذى القعدة

٢

١٢٧٣

٥

معدة للاستغلال والآن مات عن ورتة فطلبت الاخت اخذ الدار فنعها ورتة الاخ متعلين بنناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورتة الاخ ولا يكون لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة مثله او ليس للورثة الاقيمة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة ملوكة لتلك المرأة بالوجه الشرعي يكون لها الاستيلاء عليها من ورتة اخيها وتسكف الورثة قلع ما أحدثه مورثهم من البناء باعلاها بدون اذن المالك اذا كانت قيمته اقل مما أحدثه عليه اذ لم يضر قلعها بالدار والاعتلاص به بقيمته مستحق القلع ومنافع المتعصب لا تضمن الا في ثلاث عقار اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرائل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم يسكن المعد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهاد فوضع شيخ البلد يده على داره في غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع يده عنها فنعته من اخذها منه كالحق ففعل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك وارث لعمه سواه يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يؤمر بوضع اليد عليها الغاصب بتسليمها للمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ارض داوخرية في غيبة مالكها وبنى المستولى عليها فيها بلبن في ووضعه يده عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور مستوليا على الدار المذكورة ثم انهم ادم البناء الذي بناه المستولى المذكور فادار أن يعيده فنعته مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يدواضع اليد عليها حيث كان مقر او معتق بالمسكة لها (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وز ياد وهو يتصرف فيه ويتفقد به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك النخلات ثابتا للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض ملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

ذی القعدة سنة

من ملا كهامة من السنين وغرس في بعض اطرافها بعض اشجار يدون اذنهم ثم بعد ذلك استأجرهم جميعها من وكيل بعض ملا كهامة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذکور بالغرس فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ماله كاله وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء فانتهت امددة الاجارة مات المستأجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن وريثة وعن ارضى له فيها حق الانتفاع بمجاورة لتلك الارض المشتري كفة فباع وريثة المستأجر كور حقه منهم من الارض الاخرى فقط لرجل اجنبي فوضع يده عليها وعلى الارض شتر كة المذکور وغرس فيها اشجارا متنوعة يدون اذن واجازة من ملا كهامة والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الارض بل قيمة الارض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذکور برفع اشجاره وتسليم الارض لاربابها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذکور بقلع ما غرسه في تلك الارض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة ارض ملك الجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبنى فيها بناء يدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الارض اكثر من قيمة ما احده الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للجماعة المذکورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذکور بالوجه الشرعى وبنى فيها بناء يدون اذن ملا كهامة وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو مذکور يكون لاربابها رفع يد الغاصب عنها وتسكينه قلع ما احده فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فغصبها ابن الزوجة من غير الميث بالتعدي ووضع يده على جميع التركة يدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذکور و يقسم جميع ما ثبت انه مسترولك عن الميت المذکور بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجة من ذلك الثمن فرضا ولامه السدس كذلك والباقي لابنه تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى وعمر في ارض زوجته ببناء انفسه بغير اذن مات عنها وعن وريثة اخر فهل يكون البناء المذکور ميراثا عنه وتغرر الزوجة المذكورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عمر دار امراته فمات وتركها وابنا فلو عمرها بابنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرر حصه الابن ولو عمرها النفقة بلا اذن فالعمارة ميراث عنه وتغرر قيمة نصيبه من العمارة وتميركلها لها ولو عمرها بلا اذن قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١١

١٢٧٤

محرم ١٣

١٢٧٤

٢٢

كرم امرأته وسائر املاكها اقتضى من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
 المتقامين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه ولي الامر بقطعة ارض اميرية
 وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا
 فوجد المشتري اربع عيش في بعض مواضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى
 والحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فاراد المشتري الارض المزبورة
 رفع بنائهم المذ كور فنازعه منهم واحد بانه تلقى هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
 له ولمورثه في الارض المذ كورة وانما الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لا حجة بيده شرعية
 ولا بينة تثبت له ولا لمورثه حق القرار في الارض المذ كورة غايته انه يدعى تلقى هذا
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الآخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز زعمي
 هذا المعارض يحوز علينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم تلك الارض
 ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوي قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتمتعهم جميعا
 ويؤمنون برفع البناء عن تلك الارض واذا ألزموا برفع بنائهم اذ لم يضر بالارض فهل
 لا يلزم المشتري شيء من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك
 العيش في الارض المذ كورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
 التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بنائهم منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة
 بميزة استولى عليها ذو شوكة وأجرها لغيره ايبنى ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
 فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع من ذلك وانكر ملكه فيها ولم يحدنا
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معهم الى الحسا كم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضى المالك ببيعها للمستولى المذ كور ليدفع بها فامتنع
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذ كور ويكون له استردادها من يده في يده والحال
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غصب حصة في عقار وبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
 واضع عايد عايد عليها ثم بعد ذلك طلب المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤثر الغاصب برفع ما أحدثه في ارض
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض والا
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنى هم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اصولهم لكل
 واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذ كور الثلث فآخذ الابن
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عمه فوجد رجلا أجنبيا واضع عايد على الحصة
 المذ كورة فطلب امانته فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان الملك ثابتا

١٢٧٤

٣٥

صفر

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

للابن المذکور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته يجاب لذلك ولا يسقط حقه بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سقر فتسمع الدعوى ولو بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف فيها لنفسه خاصة بدون شريك فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث سواه فوضع يده على الدار المذكورة رجل اجنبي يتمكن شيخ البسلطة فيها ولم يكن على الميت دين للسيرة ولا غيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك فهل اذا كان الملك تابنا للوارث عن مورثه في الدار المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة بطريق الارث للرجل المذکور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آبائهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في غيبة باقي الورثة وقلم الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون لهم تضمينه فيما ينقصهم من الاشجار بقيته (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك المستهلك المذکور قيمة انصباهم مما استهلكه من الاشجار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذو شوكة يده على الدار المذكورة بالقبض والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فادكر الغاصب دعواه الملك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذكورة فيجب للغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز فبني احد الورثة في القطعة المذكورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها وبناه فيها لنفسه وصاروا ضعايده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان الباقي بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم كصريحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في مكان آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصاة المذكورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٩

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذکور رفع يده واضع اليد المذکور
 الحصة المذکورة فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذکور ملكه للحصة
 المذکورة عن مورثه بالوجه الشرعي يقضي له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذکور
 ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذکور حيث كان المالك ثابتاً له
 عن مورثه (اجاب) إذا أثبت المالك المذکور ملكه للحصة المذکورة بالوجه الشرعي
 يقضي له بها ويؤمر واضع اليد بالغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والإفلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتي ابن قصر وابن
 فوضعوا أيديهم على الدار المذکورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصب
 مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذکورة أحد الظلمة من ورثة الغاصب
 الأول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الأول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها
 منه ورفع يده عن ورثة الغاصب المذکور فاعترفوا جميعاً لهم بالمالك عن مورثهم وادعوا
 شراءها من ابن أخي الميت المذکور حين وضع يدهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك
 فأبرز ورقة تدل على شرائها من ابن الأخ المذکور وهي مقطوعة الثبوت وليست بحرر
 من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلي مضمونها ولم يدكر بها أن ابن الأخ وكبير
 عن باقي الشركاء فيها فهل والحال ماذ كرا لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
 الإثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها إلى ابن أخي
 حيث اعترفوا بأصل المالك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بمناقش شرعي ولم يحدثوا
 فيها بناءً يوجب تلك الأصل بقيمتها من مالا كره (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
 الغاصب المجردة عن الإثبات والحال هذه ويؤمر ورثة الغاصب بالدفع إلى ابن أخي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً في زمن صحته وسلامته وبعد
 خروجه من عدته بعدة مات ذلك الرجل عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر بكثير وترك
 ما يورث عنه شرعاً من التخييل فوضعت تلك المرأة يدها على التخييل المذکور وصارت
 تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة الميذکورين مدة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم
 يكون لهم رفع يدها عن تخييل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتاً لهم فيه عن أبيهم وتحقق ماذ كره بالوجه الشرعي (اجاب)
 نعم لهم ذلك إذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلاً بالميراث عن أبيه تعدى رجل من العربان ذؤشوكه وأخذ منه
 بالغصب وصار يتنفع به مدة مع المنازعة ولا يقدّر على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن
 ورثة فطلبوا أخذه فلم يقدروا أيضاً واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
 أيضاً فطلب ورثة رب النخل أخذه من ورثة الغاصب فمعه هم متعللين بطول المسدة
 والحال أنه لا سند بأيديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

١٢٧٤

٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٧

للأجل اخذوه رفع يدو رثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن أبيهم ولا عبرة
 بطولهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى الحاکم الشرعی اذا ثبت ما ذكر (أجاب)
 بعكس الدعوى لدى القاضی خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعی مانع من سماع
 الزموى التارك واذا تحقق انه لم يوجد الترك للدعوى لدى القاضی ثلاث المدة وادعى
 فيوارث على واضع اليد بغصب مورثهم لذلك من مورث المدعين واثبتوا دعواهم بالوجه
 سوا شرعی يقضى لهم بدعاهم والا فلا فقه دصر ح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند
 المسافی مرارا ولم يفصل القاضی الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه
 صدق عليه أنه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضی اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جسيمة ميت وكتابه دار
 او ساقية فوضع خال القصر يده عليها وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف
 بعلومهم بدون ولاية شرعية ثم مات الخال المذکور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار
 أو الساقية بعد موت أبيهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون
 للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها
 للقصر بالوجه الشرعی (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من
 عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل أجنبي يده على ماتر كه المیت بدون مسوغ شرعی ثم
 بعد مدة تزید على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وأرادوا اخذ ماتر كه
 مورثهم من واضع اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بأنه وضع يده على ذلك مدة خمس
 عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر
 ويجبر واضع اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه
 الشرعی (أجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعی لا يمتنع معه سماع الدعوى
 بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 ذى شوكة غصب دار رجل وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على
 منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون
 للمالك الارض نزعا من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع أو يؤثر الباني
 بقلع بنائه (أجاب) اذا تحقق أن البناء في أرض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض
 اكثر يكون للمالك تكليف الباني قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة
 بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضر بشرط وضام المالك البناء باخذ قيمته على
 هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخر وبنى
 في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثة فما زعمهم ماله كذا واثبت ماله فيه بالوجه
 الشرعی وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر أو تعبر بقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

رجب

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

سنة رجب

١٢٧٤ ١١

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمتها وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون لمالك الارض ان يتملك البناء بقيمته (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباقي قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على ارضه مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما اسكنها يتملك البناء بقيمته على هذا الوجه جبراً على مالكه وان كانت قيمة البناء اكثر من الارض فكذلك الجواب على ما اُفتي به الاشياخ وافتى بعض المتأخرين بان لمالك البناء ان يتملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الا شد بالاعنف وهو قول السرخسي والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل يملك نخيلاً غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة تسحب من بلده وترك نخيله ومكث خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهادية فارسل له ووكاه على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العلم يده عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فتمنع منكر اوجابا حدا الحقه فهل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبيئنة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عليه بانه كاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكور بالنخيل على ابن عمه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك ابناً فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبة ويريد أخذ الدار من واصلع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الدار المذكرة

١٢٧٤ ١١

شعبان

١٢٧٤ ٨

للابن عن ابيه بالبيئنة الشرعية يجبر واصلع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض عملوا كة لأمراة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكه الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض أن تكلف الباقي قلع بنائه وتمنع من الارض فابى واراد أن يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع البناء لا يضر بالارض فهل لا عبية بمعلله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك ثابتاً لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناقل شرعي (اجاب) نعم لمالكه الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته أقل من قيمة الارض المحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلاً بالميراث عن أبيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم ثم نحو خمس عشرة سنة والا ن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فتمنعهم من أخذه متعللاً بطول المدة المذكورة فهل اذا

رمضان

١٢٧٤ ١٩

سنة ذى القعدة

١٢٧٤

١١

أبنتوا أن الحق لا يبيسهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة
بتعاليه المذ كوروة تكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
الغيبية مسافة القصر عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من
مغائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا ابتدوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما
دعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاكث
مكنا بالشراء الشرعي معد للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة
من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذ كور اجرة مثل المالك
المذ كور مدة غيبته فامتنع من تسليم اجرة متعللا بان اجرة المدة المذ كورة لا تلزمه
لما كونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والمحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي ان المالك
المذ كور معد للاستغلال يلزم الساكن فيه اجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعاليه

١٢٧٤

١٩

المذ كور حيث الامر ما هو مسطور (اجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفائها أو
عطائها الا في ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في
ابن قاهر يستحق حصه في مكان بالارث عن أبيه استوات عليها امرأة أجنبية وسكنت
في جميع المسكان المذ كور من غير عقد اجارة لخصه القاصر مدة من الشهور فهل والمحال
هذه يلزم المرأة المذ كورة اجرة المثل لخصه القاصر المذ كور مدة سكناها فيها (اجاب)
نعم تلزم المرأة المذ كورة بأجرة مثل حصه القاصر المذ كور مدة سكناها واستعمالها
لتلك الحصه بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة
أرض أصلها دار خربة لغيره بدون اذن وبني فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به
بانقراض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضح يده على ذلك
مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذ كورة تكليف الباني قلع بنائه وأخذ

١٢٧٤

١٩

ذى الحجة

١٢٧٤

٣

أرضه منه فهل لمالك البناء ان يتملك الأرض بقيمتهما حيث كانت قيمة البناء أكثر
من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباني قلع بنائه (اجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
العلماء فافقوا الاشياخ بتكليف الغاصب قلع بنائه وأفتى بعض المتأخرين بان له أن
يتملك الأرض بقيمتهما والمحال هذه دفعا للضرر والاشد بالآخف والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عاكث نخيلا بالميراث عن أبيه تسحب من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة
القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلدة يده عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن
حضر ربه وطلب رفع يده عنه فخنعه متعللا بطول المدة المذ كورة فقط فهل لا يجاب لذلك
شراعا ويكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعاليه
المذ كور سيما مع اعترافه (اجاب) إذا كان ملك الرجل المذ كور في تلك النخيل ثابتا
بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب ووضعه اليده عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد الغزلة منه دارا

رجب

٢٠

[١٢٧٥]

١٢٧٥

في الحجة

١٢٧٥

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت إحدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعم ان أمه كانت تسحق بما اشتراه خاله لنفسه بما له الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزعمه ولا يكون له الا ما استحققه أمه في مخلفات والدها بالفرصة الشرعية واذ ابني الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤثر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤثر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذكورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخيه بدون اذنه واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤثر الباني برفع بنائه وتسليم الارض لمالكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان لمالك البناء ان يتملك الارض بغيره فقهرا على ما لمالكها دفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معماريا محدودة بمحدود أربعة عيينها وضع رجل يده على الارض المذكورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا ليبنى له فيها دارا فبناها الرجل المذکور بطوبى ابن بغير اذن المالك لتلك الارض فطلب المذمعي رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذكورة للمرأة المذكورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المذمعي عليه في أرض تلك المرأة المملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كلف الباني قلع بنائه بطلب مالك الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادية اتباعا لجواب الكتاب وهو الذي المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مقي الروم اخذ من فتاوى والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الارض وهو صاحب البناء الارض بغيره فقهرا دفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحطها بالكرس منها اربعة وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد اخذ واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة البناء فحطها واجرته نقل الاثر حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر مما حطها به واحده فيه

المالك ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لكها وما الحكم
 (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب في أرضه بدون اذنه والحال ما ذكر
 لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض
 لما لكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه واربعة
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى انه اشتراها من الميت قبل موته
 وطلب منه اثبات دعواه فحضر عنه كليا ورفعت يده عنها والآن اراد شيخ البلدان يضع
 يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من
 البناء والتصرف فيها بدون اذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
 دارا بطريق الارث عن أبيهم غابوا الى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكة وابها مدة
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا الى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا
 جنيبا واضعا يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
 بطوب لبن بغير اذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى انه اشتراها من أحدهم وأنه كان
 كمالا منهم في بيعها له فأنكروا دعواه والحال ان مدعى الشراء المذكور لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المذكورة
 المحررة عن الاثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة
 للاكها المذكورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار
 المذكورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه
 المذكورة بدون اثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار للاكها إذا لم يكن هناك مانع
 وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي ان لم يضر قلعها وان أنلف شيئا
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض استولى
 عليها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء بغير اذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض
 المذكورة أو يكون للباني رفع بنائه من الأرض حيث لم يضر رفعه بالأرض (أجاب)
 دفع البناء بالأرض يكون الباني والحال ما ذكر خيرا بين أخذ قيمة بنائه مستحق
 القصر من الأرض وبين قلعها وان اضر بالأرض فالحيار بين تكليف الغاصب
 دفع تلك البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الأرض اذا تحقق ما هو مستطور
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضعه ان حسن بك
 المذكور بالوجه اليم الكوسطى سابقا حال حياته عمل شروطا مع حسين أفندي ناهق على بناء
 وما يقيمه من القهاوى والد كا كين في أرض مكان مملوكك لملك المذكور
 (سئل) على ذلك يكون على البك المذكور ثلاثة ارباعه وعلى حسين أفندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب

١٢٧٦

١٠

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور أعطى حسين افندي في نظير خدمته ومباشرة للبناء وتتميمه ربيع الارض وبيع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندي وأفاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوي والدكاكين وأفاد ان له مبالغاز يادة عمارة في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فتحرر منه اعلام شرعي يتضمن ثبوت بيع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والاآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام بلغ تسكاليغها كذا وان تجد ذلك برأى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشروط انفسخ حكمها بموت البك أم لا واذا انفسخ حكمها إذا حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباني وحيث ان الارض هي حق الميت فالحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى وملك الافندي المذكور الربع في أرض المسكان السكاكين بناحية بني سويف المطل على بحر النيل الجاور لا مكنة بيد أربابهم تعين تلك الايام كن الاآيل الى البك المذكور بالتملك الشرعي من قبل معتقه وقيل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في أرض المسكان حماما وقفا ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينه وبين المتوفى ثلاثة أرباعه وللافندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وأنه بفي في أرض المسكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباني خاصة كذا وما هو من مال المتوفى بمعاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكيا وعدلا بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أخي الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بصغر المنصوب وصما على تركة الميت والمأذون له بالخصوصة والمقر بوضع يده موكلة على مغلقات

كلام من الوكلاء المذكورين بان المحق في ربيع بناء الحمام المرتعوم وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى الشرعي وحكمه سنا بذلك فتخرجوا الافادة عن طلب المديرية (أجاب) يبطل بموت الاآن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوي بعد موت الابن المبني فيها ما ذكره كالليت كما يستفاد من السؤال المهر لهذا الطرف ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذي القعدة هو منصب على بناء ربيع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارة حيث وعرفنا كلام من الوكلاء المذكورين بان المحق في ربيع بناء الحمام المر

نامق المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركه المتوفى المذكور
بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب بها بوجه
معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناه الشخص في
أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناه لرب الارض وان بناه لنفسه في أرض غيره
بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤمر بقلع ما بناه الا ان يتملك الرب الارض
البناء بقيمتها مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان
بالعكس فلا يباين ان يتملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارثا عن أبيه ووضع يده عليها ستين سنة وحاوها
أبوه قبله السنين العديدة فباع رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبنائها وبني في
القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فضر ومنعه
منها واتفق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرض
بمخروجه مما بناه وقيمة الارض الموروثة تريد على قيمة البناء والارض المذكورة ثابتة
للوارث بالبنية الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والمحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث
كانت قيمة الارض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق
القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة و بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث
عنه شرعا من مواش ودار وطاقونة وساقية ودرهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على
التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلل وغير ذلك
بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنفقت ثمن ذلك في شؤون نفسها
والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنات محاسبتهما بعد بلوغها رشيدا على نصيبهما فيما
باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلك
في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنات ودفعت صداقها
في المذكورة تضمنين أمها قيمة نصيبهما استهلكته في شؤون نفسها من
قيمة البناء فهل اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فاخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء
القصر فباعها له هذا الرجل ليشترى بها مائة الف درهم هذا الرجل لما اكملها
مخبره بمعلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكّل رجلا في بيعها من ساومها
شرعا ولائها لما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منه من ذلك وكيل المساوم لما وادعى
المذكور كانه وشحنها وكيل المساوم من طرفه وارسلها للجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل
بالوجه الشرعي كوز ففرقت بينهما فيكون ملزوما بضمها بالمساوم أو وكيله (اجاب)
(سئل) ومن تعدي على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه يوجب

١٢٧٧

١٠

١٢٧٧

٢٠

رمضان

١٢٧٨

محرم

١٢

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٧٨

جمادى الثانية

١ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٨

رجب

٢٢ ١٢٧٨

شعبان

٩ ١٢٧٨

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض
 خر به وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يريد على قيمة تلك
 الأرض باضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون
 لمالك الأرض الاقبتها حالة كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض
 غيره بدون إذن مالكها تعدى وكان قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية أنه لا فرق بين هذه
 الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قلع ما أحدثه على هذا الوجه حيث
 لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للباني في هذه الصورة ان يملك الأرض
 بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا مدة
 من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن اولاد داخلهم وضعوا ايديهم
 عليهم اثم التزم رجل بناحيهم الملح من الميرى ووضع في الأرض المذكورة عشر سنوات
 والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذکور فامتنع من ذلك متعللا بانهم املكه فهل اذا
 اثبت اولاد الاخ المذکورون ملكيتهم المورثتهم وانه مات وتركها ميراثا لهم يؤمر واضع
 اليد عليهم الغاصب بتسليمها لهم قهرا (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع
 دعوى اولاد الاخ المذکورين بملك الأرض على واضع اليد عليهم الا ان المدعى
 ملكيتهم بالنفسه وثبتت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمر واضع
 اليد الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم
 مال مشترك جدد احدهم وهو الاكبر اتمعه ومواشي بالشراء لنفسه ودفع ثمن ذلك من
 المال المشترك بينهما وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامنا
 لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون
 ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن بنتين احدهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى
 يده على تركه الميت المذکور من غير وصاية شرعية لامن ابيهما ولا من القاضى وقد بلغت
 البنت الاخرى وطلبت تركه ابيهما من الرجل واضع اليد عليهم اقامت من تسليمها لهما
 متعللا بانه لو سلمها لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذکور مقرا
 بتركه ابى البنتين المذكورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعلق به اذا ثبت رتد هما
 (أجاب) اذا كان رتد البنتين ثابتا يكون لهما الاستيلاء على تركه ابيهما حيث
 لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال
 غيبته ووضع يده عليها فعلم به سائل فنازعه واراد تعديده فعمل الباني المذکور بان
 فلانا امره بالبناء فيها والحال أن فلانا لم يكن وكما لعن صاحبها ولا رسولا من قبله في الاذن
 فهل يكون لرب الأرض المذكورة طلبها من واضع اليد المذکور ويجبر على رفع بناءه فيها
 حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذكورة

تسكيف الباني فيما يدون اذنه رفع ما احدثه فيها على هذا الوجه وانتزاعها من يده والحال
ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع
مثلا فيكون البناء مع الارض لما سلكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من
قاضي ناحيتهم سيده وبيدة شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدي عليه
عمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشائها وسقعتها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
الاخشاب والانقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدور من الانقاض والاخشاب
معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدي
عليه واخذ من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه
الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها وقيمتها
الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبتين
فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعه احدى البنتين وطالبت
حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار ابيها او طالب أن يعطيها حصة يد لها من دار
الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار ابي فاعتسأ منها وقال لها هذه
حصتك من دار ابيك وانت لك عنده بالميراث ولاكني وضعت يدي عليها مدة طويلة
تزيد عن عشرين سنة ويريد منسحبها بطول المدة والحال انها كانت قاصرة فهل
اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن ابيها يؤمر بتسليمها لها ولاعبرة بتعلاه بطول
المدة لاسيما انها كانت قاصرة وغائبة عن بلد هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد
تعلاه بما ذكر مع اعترافه بملكها تلك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال
هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارض يده على أرض ملك
بالشرا من مدة مديدة بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعللا
بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها واظهر حجج
ملكه ونجح بانها من جملة أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة
بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد ملكها ولاعبرة بتعلاه المذكور (اجاب) اذا
ثبت للمالك قيمه بالرجل الاول بالطريق الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبتين وزوجة وترك دارا ثم بعد
موته قسموها بينهن بالقرينة الشرعية واخذ كل منهن نصيبه ووضع يده عليه مدة من
السنين وهو يتصرف فيه والا أن تعدي أحدا ولا على أخيه واخذ جانبا من نصيبه
وبني فيه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاخ المذكور برفع
بنائه عن الجانب المذكور حيث بني فيه بغير اذن أخيه له وكان مقرابائه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

شعبان

أخيه لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤثر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة به بدون إذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع وورسا المزداد على رجل والمالك لم يصدر منه سمح بالبيع والراسى عليه المزداد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن المالك بالبناء فما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك تؤمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباني الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقطعا لابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها وأخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبنى فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والأخشاب حيث تعدى بأخذ ما ليس له أخذه شرعا ويلزم لباني قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها المالكها إن كانت قائمة وقيمتها إن كانت هالكة كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤثر واضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه وجدته سافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستولى على الدار المذكورة وبنى فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذكور معترف ومقرب إلى الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك القيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجب شيخ البلد على إزالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الأصلي وتسليم الدار لمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تسليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا ودع مقفلا عنها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دأثر سطح البيت وأخذ طوبى به وبني به أودعة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب إخراجه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكره من المعلوم من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سنة

سؤال

١٢٨٥

١٢

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بنى ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذكورة
 بغير إذن مالكها (اجاب) اذا بنى رجل في دار غيره بدون اذنه بانقاض مالك الدار فهو
 متبرع بما انفق في الاجرة ومن لا يتبقى عينه بعد النقص ولو للباني أنقاض مملوكة له وقد
 بنى لنفسه فهي له و يكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار
 بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
 اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لمدايع الميرى بجهة مصر القديمة احدى قطعهما
 شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار احواله بتحقيق ذلك على
 معاون مصر القديمة فاجرى التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة
 فاطمة القهوجية من مدة سنين و باعت اثنتين منها واقسمت ثمنها بينها وبين رجل آخر
 يدعى سالم زغلول الذى هو صاحب الارض قبل أخذ الميرى لهذه الارض للغارسة
 اثنتان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير العرس في أرضه وشهد بذلك اثنا عشر
 متعهدون بمقتضى هذا كره المحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا كره تحقيق هذه القضية
 تسليمها ان الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم
 زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذكورة باقية على ملكها الى الآن وانها هي
 وصاحب الارض باع الشجرتين منها واقسمتا ثمنهما بينهما اثنا عشر متعهدا فخذ سالم
 زغلول اثنتى نظير أجر أرضه وأخذت المالكات اثنتين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال
 الشجرات المذكورة أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميرى بناقل شرعى كبيع
 لا يكون لجهة الميرى معارضة في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء ووضع يده عليها لمدة من
 السنين والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار
 المذكورة من يد الغاصب المذکور فامتنع من ذلك متعللا ببنائه لها فهل والحال هذه
 يكون للمالكى الارض ان يتملكها او البناء بقيمته مطر وحاصل وجه الارض (اجاب)
 اذا بنى فى أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
 على الباني ان اضر دفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو
 مذکور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعها بالارض والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل له نخيل آل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع
 ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا يتبعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يد
 ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبة هما
 بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)
 نعم له مطالبة هما بضمان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحقيقه شرعا حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بطيخا تعدى عليه رجل أجنبي وباعه لرجل

١٢٨٥

٢٧

محرم

١٢٨١

٢٣

شعبان

١٢٨١

٢٤

آخر بمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكلا عنسه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمة فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك الباطح المذكور (اجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ترب في مقبرة عن أبيه وجد وأبيه وعلى الترب شجرة مملوكة له فتعرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم الترب متعللا بأنها ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضرمشاهدة تصرف واضح اليد وأبيه وجد من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتعدي ضامنا لها (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامنا لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر ويحاورها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبني فيها المشتري للارض الاولى بناء لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الارض تكليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالارض وان أضرم يكون للمالك الارض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع (اجاب) نعم يكون للمالك الارض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالارض فله ان يتملك البناء بقيمة مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة آلت لهم دار متهدمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنفذهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءهم والاستيلاء عليهم بدون وجه شرعي وهم يتنعمون من غنائه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (اجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين للملك الدار بانه لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدهم واضعبي أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهما من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهما تعديا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينسكرون دعواه ولا يئنه له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتا ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجبر على دفع قيمة ما هدمه تعديا (اجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال مذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيدا عن المزراع جذا فافلت

١٢ ١٢٨٢

رجب ٢

١٢٨٢

شوال ٢٦

١٢٨٢

جادی الثانية

١٢٨٣

١٧

رجب ٢٦

١٢٨٣

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٣

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا وانفلتت الزرع فحصل لاضمان على أحد من مال كهاو الراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظالما لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من أجرته المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لاضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البزازية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أو نهارا فافسدت زرع غيره لاضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العيون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما افسدته وان لم يسقها لاضمان عليه وكذا الثور والجمار عمادية من الفصل الثاني والثلاثين وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترحى فأتلقت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شاءت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلقت فانه يلزم الراعي ضمان ما تلقت قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كذا كفى السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظالما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجرته لان المظلوم ليس له أن يرجع بما اخذ منه ظلما على غير من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجردوا منها اوله جاري يريد انشاء بناء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا ونراضي اعلى ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستقوى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وعند البناء جاز على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تريد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بناءه بغير اذنه فطلب صاحب الارض أرضه فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة واشدوا من منكر ذلك وصاحب الارض يريد اخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليقين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الارض أرضه حيث أخذت منه خصما بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقة المعتبر كلف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها لمالكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الا أن يتفقا على اخذ البناء لصاحب الارض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعه يضر بالارض فيمتنع عن غلظ رب الارض البناء بما ذكره لم يضر باضرار أرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الارض فالذى اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغصاب أن يملك الارض بقيمة اجبر على ربهما دفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

ذى القعدة

١٢٨٣

٨

في رجل يستحق منقعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة وبنوا في الأرض المذ كورة قابوتين بدون اذن صاحب الاثر المذكور
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذ كورة واستمر ينازعهم في ذلك ويمنعهم الادارة حتى مضى سنتان فترافع
معه إلى الحكومة الآن فهل اذا تحقق احدا منهم ذلك بدون اذنه واجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الادارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها أكثر مما
أحدث فيها الا ان يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم تؤمر الجماعة المذ كورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
اذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع الآن يتفق على تسليم البناء للمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر
غيبه بعيدة واستقر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فاقاموا في محل وفاته والدمهم مدة تزيد
أربعين سنة ثم حضر وابلده والدمهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزعها منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضح يده عليه خمسين
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع اقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدمهم
ولم يحضر وابعده وفاته الا الآن لا يكون وضع يده الرجل المذ كور ماتا عن استيلائهم على
ملكهم و يكون لهم نزعها من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقر أنه لوالدمهم وأنه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به ووضح اليد المذ كور (أجاب) نعم لا يكون وضع يده الرجل
المذ كور على المالك مورثهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على
ما ورثوه عن مورثهم بل لو انكر وثبت ملكهم إياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه اليهم
اذا الغيبة مسافة القصر عذر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة اذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حانوتان أخذتا منه لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم
وفتح في الحائط المذ كورة بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف
في وسط دكان الحجار المذ كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه للجهة ووقفه المذ كور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي و يؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض
أنت له بالارث عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف المالك
في املاكهم وغاب عن بلدته وصار أهلها يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذ كورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٣

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٥

ثم حضر واضح اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من
 الغراس المذكورة حقه وملكه خاصة وان الغراس لا تثنى له فيها ماعدا الذى غرسه فهل
 يكاف الغراس المذكور قلع ما غرسه تعدى بحيث كان لا يضر قلعها بالارض وان كان
 يضر بملكه واضح اليد المذكور بقيمة مستحق القلع (اجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
 الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان اضر تلك المالك الارض النخل بقيمة مستحق
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام زوجته وصيا على اولاده في حال حياته ثم توفى
 عنهم وعن ابن قاصر منها وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعية
 خراجية في بلدة من بلاد الري فتمتدى على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة
 المذكورة وبني فيها وابور للخدمة لنفسه وعظماء على القيمة وامه مدونة من الشهور وبغير
 وجه شرعى فهل اذا طال بته الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المنزل في المدة التى استعملها فيها حيث انها مال لیتيم ومعدة
 للاستغلال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن
 البناء (اجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه في تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق
 الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيها بدون اذن وتسليم
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة
 استعماله لها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جنيته محدودة بمحدود
 أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزءا منها وبني فيه في غيبة المالك ومضى
 على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جاره متعديا على
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا وأثبت المالك تعديه يسوغ
 للحاكم الشرعى أن يأمره برفع يده عن الجزء المذكور وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا
 كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الجزء
 الذى بني فيه الجار المذكور ملك للمالك الجنيته المذكورة وانه بني فيه تعديا بدون اذن
 مالكه وان قيمة الجزء الذى بني فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بنائه
 من ارض الغير وتسليمها للمالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
 للمالكه من قبل رب الارض اما اذا اضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض على ملكه بقيمة
 مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في منزل
 كبير موقوف من قبل مالكه على ذريته المذكورة وقفا مستوفيا شرائط الجهة غاب ناظره
 عن بلدته فتمتدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا منه فلو ما من أرضه وبني فيه وأدخله
 في منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف لناظره الشرعى ويكلف رفع ما بناه حيث
 لا يضر رفعه بارض الوقف (اجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

ذی الحجة

٤

١٢٨٤

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٦

١٢٨٦

الشري بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لناظرها والحال
 ماذا كره بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك غصبها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فاشترى النخل وتراضى رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
 أراد الآن صاحب الأرض تكليف الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل بملكه مالك الأرض
 بقيمة مقلوعها (أجاب) لما لك رغبة الأرض تكليف الغاصب بقلع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لكها أن يملكه بقيمة مستحق القلع والحال ماذا كره حيث
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات قاصران وترك لهم تركه استولى عليها
 بعض البالغ واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون إذنهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا غير تكون
 تركته بينهم تعصيبا لا كمثل حظ الأنثيين وما يتحقق استهلاكه من التركة من قبل
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولدان كبيران سأكنا معه خراجا عن أبيهما المذكور ويريدان التصرف في
 أملاكهما بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلا
 قادرا على التصرف في أملاكهما ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنه وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على إجازة أبيهما المذكور فإن رده يبطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمتها لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون إذنه يكون موقوفا على إجازته فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعى ملكه لها يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيتها
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت
 الملك في الأرض المذكورة للمدعى بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون إذنه يؤمر الباني
 بقلع ما بناه فيها وتسليمها للمالكها فارغة حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر فلا بأس أن

١٢٨٧

١٦

ذی القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

يملك الارض بقيتها دفعا للضرر والاشد بالاخف و بقوله أفقي بعض المتأخرين والاول هو
المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والمخالصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى
الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجيوب شركة
ملكهم احدىهم الآخر من التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية
المشترك المذكور بغير اذن شريكهما او قبضتهما سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
ثمن ما بيع منهما ومات المشتري ايضا وهلك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب
تضمن الحى من شريكه نصف بدل حصته من المبيع وتضمن ورثة الشريك الثاني بدل
نصف حصته الا آخر فامتل الحى منهما لذلك أى لضمان ما خصه الى شريكه وامتنع ورثة
الميت من اداء ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت
ما ذكر كرجيعه بالوجه الشرعى تجبر الورثة على اداء نصف بدل ما تصرف فيه الشريك كان
على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بعملهم بموته ويجبر الشريك الحى على الدفع
ايضا اذا امتنع بعد الامتثال المذكور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر كرجيعه بالوجه الشرعى
يكون للشريك المذكور تضمين أحد شريكيه الحى وورثة الشريك الميت من تركته
ما تعدى ما يبيعه في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم الى المشتري في القمى ودفع
المثل في المثل ومن امتنع عن اداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في مسجد له أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدى الشخص
المذكور باحداث بناء فوق حائط المسجد وحائط الا ما كن الموقوفة المذكور قديون
اذن من ناظره ويدون حق شرعى وفتح في العلو المذكور شبايك ومناور مطلية على
المسجد والاما كن الهيكى عنها ثم باع ورثة الشخص المذكور تلك الوكالة لشخص آخر
فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبايك والمناور على حائط
المسجد وأما كن الوقف حادثا يدون حق ولا وجه شرعى يلزم المالك بازالته ويمنع من
البناء فوقه أم لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذكور فوق حائط المسجد ووقفه
تعدى يدون حق بالوجه الشرعى يؤثر ما لكة بازالته ويمنع من البناء فوقه ما ذكره الحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى عن ارض ذات نخيل وعن اولاد فاستولى
أكبرهم عليهم ونقل الى ناحية منها نخلا صغيرا من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن
من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبروا ثم قهل حينئذ يخضع به هو ودونهم وعليه
لهم قعة ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (اجاب) اذا نقل الاكبر
المذكور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة
بدون اذن باقى الورثة انفسه كان غاصبا نصيب الشراك منه كما لو اخذ بذرا مشتركا بدون
اذن وزرعه لنفسه واذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقى الشراك ماله كما خبيثاله
وان غرسه باذن الباقي للجميع أو اطلق فهو مشترك بينهم وان عين الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

بيع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التخصيص في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا
اختص الغراس بهذا الغرس وطابت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل المغروس
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصياؤه الشر كما منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
غيره فعليه قلعه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد شر يكي المالك كالأجنبي في
نصيب الآخر وان من قلع ثالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض
في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة الثالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب
بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن
مقلوعة كما في الهندية من النصب عن الكبري والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الخانية وننقيح الحامدية من النصب
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) من المسالية بافادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام
من حضر تكمن عن حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته فاصر أو غائب هل يجب على ولاية المحكومة
الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتعيينها حال المحفظ نصيب
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوب ولو لم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الإسلامية أو في مال غيره مع
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعاً وجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتيب هذا الضمان قضاء ولو لم يفعل ذلك
أولاً شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلم يتركه لغيره لاسعادته ثم ثوماً الافادة عن
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع
تركة ميت مات وفي ورثته فاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتعيينها حال المع وجود وصي
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلو لم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الإسلامية أو في مال غيره شرعاً في مذهب من
المذاهب الأربعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
موروثه له عن أبيه وأبوه مالك لم يقتض حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصراً فلما بلغ
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلاً غاصباً لبعض هذه الأرض وبانيها
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرراً بالملك
في تلك الأرض لما لكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء
الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الأرض لما لكها المذكور حيث كان أحداث البناء
بطريق النصب ولو مضى على ذلك مدة لم تبلغ أربع عشرة سنة مع اقراره بملك الأرض
اصحابها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الأرض لما لكها
حيث كان مقرراً بما ذكر وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
والله تعالى اعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

* (كتاب الشفعة) *

(سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما وكل رجل في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسم الوكيل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويحجب المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس عليه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقه وثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ربيع منزل الرجل ليس بشريك ولا جارك فلما أطلع الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب للقاضي بلمده فطلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا من بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ فالجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أحرر القاضي الحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار باعتها الرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً عليه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويحجب المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصورة مجهول ما فيها وأعترف البائع باستهلاكها فقام جارك لاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أولاً منه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور واثنا عشر بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبعدراً ثمن أخذ بالشفعة بحضرة بينة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصّة المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة قبيل بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين ويد

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٥

محرم
٢٠

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشر كاه الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد تصرف المشتري فيها ويعلم بالبيع وبقدرا الثمن فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بعلمه بالبيع وبقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني له قهوة مقابلة للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يمكنه من الاخذ بالشفعة فتم على المشتري على الشفيع بان له ايضا حق في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضي للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفير شرطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضي للجار الملاحق بالشفعة بعد توفير شرطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشتري الثاني بيعة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليهم مدة من الشهور فبعد تلك المدة اراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلدهم مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعلمون كون دارا مشتركة بينهم يبيع أحدهم نصيبه منها لبعض الشر كاه في غيبة الباقى ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم وأشهدوا على ذلك عند العار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاحدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بيعة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يقضى له بالشفعة جبراً على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم لها حيث لم يكن المشتري شريكاً في الحقوق والافهوه مقدم على الجار ما لم

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

يكن الجار المذکور شرى كما أيضا في حق المبيع ولا اشتركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه حكم معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل اذا صح البيع وأراد الجار الاخذ بالشفعة فهو الايجاب لذلك ويسلم المبيع للاجنبي (اجاب) لاشفعة في البناء فاد التحق ان أرض البيت المذکور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في دار وقال له بنى الثمانية قراريط بالف وخمسائة قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له بعتك بما ذكر وفرت الصرة بالجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشرى الاخذ بالشفعة على هذا الوجه (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم

١٢٦٥

١٢

مجهولة القدر مشار اليها واستهلك تلك الدراهم بعد القبض في المحاس ولم يعلم قدرها لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه من الرجل آخر بثمن معلوم بحضرة بيعة شرعية واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشرى كما أراد أحد الشرى كما أخذ المبيع من الساقية بالشفعة فهل لاشفعة في السواقي المفقورة في الاراضى الاميرية (اجاب) لاشفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلاتها في الأرض المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار سألها شرى يملكها عن الحصة فقالت بعتها لفلان بكذا ولم تخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر انه اشترى بها معلوم وصرة مجهولة واستهلك بالمحاس والثمن جميعه مقبوض فهل لاشفعة للشرى ولا يعتبر اخبار المرأة الصادر منها بعد قبض الثمن في حق المشتري ويعتبر اخبار المشتري (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فاذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بها دراهم مجهولة المقدار مشار اليها بالجلس لا يكون للشرى شفعة على ما ذكره أبو ياب المتون وصرحوا بأنه اذا ادعى المشتري ثمنه ادعى بائعه أقل منه بلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة لها في دار بثمن معلوم فبين بلغ الشرى بذلك طلب الموائمة وذهب الى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشتري ان الشرى يملك أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذکور اعترف له بمقدار الثمن وان الحصة بيعت له وحدها من غير شئ معهما من المنقولات أو خلافتها فاعطاه الشرى يملك الاخذ بالثمن وسلم له

١٢٦٥

١٣

المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده الى الاخذ متعللا بان الشفعة غير صحيحة لان الحصة بيعت مع غيرها من الثمن ولم يعلم ما يخص الحصة منه فهل اذا برهن الاخذ عليه بأنه اشترى الحصة فقط وأنه صار اعترافه بشرائها وحدها بالثمن الذي علمه الاخذ وأقر به المشتري لا يكون تعاله وعوده الى هذه الدعوى معه ولا سيما وقد رضى المشتري عنه واخذ الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (اجاب) تستقر الشفعة بالشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع للعقار في يده ومالك بالاخذ بالتراضى أو بقضاء القاضى

١٢٦٥

رجب
٤

١٢٦٥

٥

المشتري مطلقا وعلى البائع للعقار في يده ومالك بالاخذ بالتراضى أو بقضاء القاضى

فإذا رضى المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بمقداره صح ووضم
المنقول الى تلك الحصة في المبيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا
الثمن فيقسم على قيمتها وفيه الميقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من
أن الثمن المسمى الذي اخذه منه هو ثمن الحصة وحدها بذكر الثمن لها مع المنقول
لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يرده الشفيع
لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد
أحدهم المبيع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالمبيع وبقدار الثمن اخذ بالشفعة في وجه
المشتري بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ
الحصة من المشتري جبراً عليه حيث لا ولى له حال صفه (أجاب) في شرح الدرر
شفيع لا ولى له لا تبطل شفيعته اهـ أى فله أن يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذکور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
وثلاث دارات ائت اليه بالميراث عن والده وقد كان غائباً في الجهادية منذ ثمان وعشرين
سنة وقد حضر فبلغه ان أخته باعت ما تملكه في الدار المذكورة بثمن كذا لامرأة أخرى
فاخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي
فطلب القاضي وكيل المشتري فأنكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا انه ليس
شرى يكتفى بالعقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان أخته باعت حصتها بعد
موت أبيه وانه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وانه كان مالكا للدار وأقام بينة على
طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه
لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع
لا يعتبر حرم المشتري او وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا ولزوجة عليه مؤخر
صدقا فطلبته من التركة المذكورة فاذن الاخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار
فباعتها بحضرة كل من الاخ والبنت ورضيا بالمبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة
ادعت البنت انها كانت فاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
بالمبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقتها واذ
صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالمبيع وتصرف المشتري فيها
يمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم ياخذ ثم راد الا ان الاخذ بها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا
راهمت البنت باذن باخ سناتس سنين واقربت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما اذا بلغت
واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في صاثر احكامها كالبالغة فلا يقبل جودها
البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب المواتية فور علمه بالمبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها الرجل اجنبي بئنه
 معلوم وللدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه
 البائع واشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بما جبر
 على المشتري (اجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه واشهد على ذلك عند
 العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة ~~فحكم له~~ بتلك العقار بالشفعة جبراً على
 المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة يبيع بعضهم
 نصيبه فيم الرجل آخر ثم يبيعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليه مدة من
 السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت
 مدة من الزمان ولم يطالب الاخذ بالشفعة فهل اذا طالب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع
 وسكوته لا يحجب لذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ
 بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طلب المواتية أو الاشهاد عند عقار أو عند
 أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة يبيع بعض
 الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بئنه معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن اخذ
 أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار واشهد على ذلك بينة شرعية
 فهل اذا ثبت ما ذكر بالامينة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ
 الحصة المتباعدة (جاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت
 شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها باب في طريق
 غير نافذ بئنه معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى على ذلك سبعة اشهر ثم
 بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق
 المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المدير فاحالهما المدير على نائب
 القاضى ففتح نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم ياخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم
 يشهد على ذلك الاشهاد الشرعي الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون للرجل المذكور
 حق في طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة
 للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 حصة في بيتين ولا مرأتين حصة اخرى في ذين البيتين فباعتهما حصتهما لرجل اجنبي
 بئنه معلوم وصرة فلما بلغ الشريك بيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه واشهد على
 ذلك فهل اذا هرق قدر تلك الصرة للشريك يكون أخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا
 (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن يحكم له بالشفعة حيث
 توفرت شروطها وانت متوئعها ولا يكون سكوته لجهله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ
 بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارب بين جماعة ويجوز تلك
 الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكيها الشخص بئنه معلوم ثم يبيع بعض الشركاء في الدار

٢١

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

رمضان

٢٧

١٢٦٥

ذى القعدة

٢٣

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

ذی القعدة سنة

المذكورة حصة لهم لشخص آخر بثمن معلوم وبعض الشركا الذي لم يبيع كان غائبا وقت البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المذكورة والحصة في الدار المشتركة والثمن أخذ بالشفعة في الخربة وفي الحصة المذكورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين وبحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضا فلم يحكم النائب بالشفعة المذكورة ثم قال للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للمشتريين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا للقاض آخروا خبره الشفيع بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبيعة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبيعة تشهد به أيضا فهل يحكم له بالشفعة حيث كان الأمر على الوجه المذكور ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة الشهود أيضا (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المترون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على التفرد وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصريح بان عليه افتوى فاذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانفتحت موانعها على الخلاف المذكور وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الفورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في مراد عمالك مكانا في باب عطفة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو اضا حركب على باب العطفة المذكورة بقنطرة وجميع المارين يمرون من تحتها ففصل ببيع في مكان من داخل العطفة المذكورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطفة المذكورة وباقي اهل العطفة المذكورة ليس لهم غرض في شراء المكان المبتاع المذكور وما عدا المرأة المذكورة فلما بلغها ببيع المكان المذكور حال اذنت بالشفعة واشهدت بيعة شرعية فور علمها بذلك فهل لها الاخذ بالشفعة لان كان المذكور (أجاب) نعم للمرأة المذكورة الشفعة حيث كان باب المنزل المبتاع من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فمكل اهل شفعاء ولو مقابلا كما قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتقاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثلث دارا مشاعا بثمن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المذكورة وحضور البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفعته في نظير شيء واخذه ثم حضر الغائب وعلم بالبيع والثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع سنين ومات المشتري وصار وارثه يعني في الشقص بعد العمة فهل اذا قام الشركا أو ورثتهم على وارث المشتري المذكور فارادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفيع وتوكله الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث والشفعة من المحرق المجردة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلها

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المختار لانها السيد
 بحق مقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى أعلم
 (سئل) في حاراشترى حصه في عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد
 من الفلوس فرقت على الفقراء بالهلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر حار آخر غير ملاصق
 لمبيع بمجذوع ولا بغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)
 لا شفعة للجار المذكور والمحال هذه وانما تشبهت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم
 (سئل) في شر يكتن في منزل صار بينهما قسمة وتخير نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر
 حبيبه لاجني فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل
 وكيله لا بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب
 من المشتري أخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب
 لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (اجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة
 والمحال ما ذكر اذا كان شر يكافي حق المبيع أو جاراً ملاصقاً ان لم يوجد ما يسقطها
 والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلي وقصر فباع أحد البليغ نصيبه فيها فحين باع
 الشريك الآخر البالغ فلما طلب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند
 العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور
 بالشفعة والمحال هذه ولا يوقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولي
 وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضاً بالشفعة يقضى له بها أيضاً وهي على عدد
 الرؤس وفي الدار المختار لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا
 حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الأول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه وفي رد
 المختار عن الهداية وان قضى الحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث
 قبيلت ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة
 أيرية مشتركة بين رجلين حفر فيها ساقية ثم بعد مدة باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي
 من مدة سنين فأراد الشريك الآخر الاخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالمبيع فهل لا يجب
 لذلك ولا شفعة له وتكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت
 لبنت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة
 اشترها الجار الملاصق لها وبخلفها جارا آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ
 بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ
 بالشفعة فوراً عليه لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجهه
 شرعي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا حقت شرائطها الشرعية التي
 من جملتها الاخذ فوراً فور العلم بالمبيع وقدر الثمن وهما لم يوجد والله تعالى أعلم (سئل)
 في أختين يملكان داراً مناصفة بينهما فباعت أحدهما حصتها الغير شر يكتن فعملت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٣

جمادى الاولى

١٢٦٦

١

الشرىكة بالبيع والتمن ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
 أن ابنها ليس شريكاً ولا جاراً فهل يكون حق الأخذ بالشفعة للجار الملاحق وإذا طلب
 الجار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد عليه ساعد الدار مع علمه بالتمن يكون الحق
 للجار المذكور ولا يكون لابن الشرىكة حق فيها ولا عبرة بأسقاط الشرىكة بالشفعة له
 (أجاب) حيث أسقط الشرىك حقه في الشفعة قبل القضاء سقط حقه وبتنقل الحق
 فيها للجار الملاحق حيث لم يوجد من يقدم عليه فإذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله
 الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي على القاصر إذا باع من عقاره حصّة شائعة
 في طاحونة كبيرة منخرية بهر بمنزلة الباقي فيها القاصر المذكور وكان هناك جاراً أخذ
 الحصّة المبيعة بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الأخذ بالشفعة وانتفت موانعها أصبح
 البيع ويحكم به للجار (أجاب) إذا تحقق وجوده وسوغ من مسوغات بيع الوصي عقار
 القيم ومنها تخريجه يكون البيع المذكور صحيحاً فإذا صح البيع يقضى للشفيع المذكور
 بالشفعة بعد توفّر شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين
 وخلف من جملة خلفاته خمسة وعشرين فدانا بعبادية انعاماً واجب تقسيم من الرزاق
 وكل عام يتقسمان موجود لزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحدهما
 الولد من مخصصه في الابعادية المذكورة على الشبوع فيهما من غير إذن على أن يكون
 المشتري شريكاً لأخيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير إذن أخيه فاسد وإذا قلتم إن البيع
 صحيح وحضر الشرىك وتراخى في طلب الأخذ بالشفعة وبعد ذلك رجوع وطلب الأخذ
 بالشفعة يجب لذلك أو ليس له الأخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والتمن
 (أجاب) البيع صحيح حيث كانت الأرض مملوكة ولا شفعة للشرىك والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترتوا مكاناً من ملاكة بمن مع لوم ووصرة
 مجهولة استهلكوا بها لم يعلم قدرها فأراد جيران الممكان المبيع أخذ بالشفعة
 فهل يكون عدم علمهم بعرفة القدر الذي في الصرة مانعاً لهم من الأخذ بالشفعة لاسيما أنهم
 علموا بالبيع وأخروا الأخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (أجاب) لا شفعة للجيران
 المذكورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر التمن حتى لو فرض العلم به بعد
 ذلك فأخذوا بالشفعة ور لم بذلك يقضى لهم بها حيث لا مانع ولا فلاح والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل باع لأخيه داره فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فوراً ودفع للمشتري
 التمن فخذ منه برضاه بحضور بينة فيعده مدة أنكر المشتري الأخذ بالشفعة فقام عليه بينة
 بالأخذ بالشفعة فرد المشتري البينة ويقول هم أخذوا مني والحال أنه لم يرد التمن للجار فهل
 يجب الجار للأخذ بالشفعة وتزعم الدار من المشتري قهراً (أجاب) إذا ثبت أخذ الشفيع
 الدار المذكور بالشفعة برضا المشتري كان الحق في الشفيع وشهادة العدو على عدوه
 مقبولة إن كانت العداوة أخروية لأن كانت ذموية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة

١٢٦٦

٥

جمادى الثانية

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٢

يملكون دارا وهبوا لابن عمهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحازها
وقبضها حيازة وقبضها شرعيين فهل اذا كان للدار جاركان حاضرا وقت الهبة في مجلسها
ثم طلب أن يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة بعمله انه ساهبه في
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب المواتبة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه
ولم يطلبها فورا (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو في بور والهبة بعوض
لا يترب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هار لا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته في الدار من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم
كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والخرق الخاصين ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت
لجار الملاصق بابه في سكة أخرى وظهر داره لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما
يكون لكل من الخليط في الخقوق والجدار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالببيع والتمن حتى لو أخذ كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون لكل منهما
الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما ثبت للجار
ان طلبها حين سمع الببيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في الزهارة وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركان بين رجل وامرأة فباع المرأة نصيبها للجار بتمن
معلوم ثم بعد عقد الببيع وقبض الثمن علم الشريك بالببيع فأخذ بالشفعة فورا العلم بالببيع
والثمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي في ما اشتريته
منك في نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له تريد بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة
من المرأة المذكورة بعد انتقال المالك عنها بالببيع لا يشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة
جبراً على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد اسقيفاء
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المسطور والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فمضروا وطلب أخذ
حصته من الدار فوضع بعض الشركاء بدلا عن حصته دراهم معلومة القدر فهل يثبت
لباقى الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم له بها (اجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بتمن معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
نائب الشرع بالناحية فنعته شيخ القرية من الاعطاء له وأمر ببيعها للغير قهرا عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكنت بعد البيع لمنعهم اياه من الاعطاء تثبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجرد ارادة الشفيع الاخذ بها الا يقوم مقام الطلب اما لو اخذ حين علم فذعن ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في حوش باعها لامرأة اجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والمجيرين بالبيع وبقدار الثمن والا تتريد امرأه من المجيرين الاخذ بالشفعة متعلقة بأنها لا تعلم بالبيع فأنكرت المشتريه ودعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوتهها ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لآبيه الواضع يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بيعة شرعية فهل يثبت لما في الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعا فتجربى فيه الشفعة ويحكم اطالها بها عند توفير شروطها لما في الدر من الصلح من أن الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فتجربى فيه احكامه كالشفعة والرد بعيب وخيار رد فية وشروط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ويجوارده حائوت ملاصق لجدار بيتها داخل في دهيته اشتريه من مالكه بثمن معلوم من مدة ثلاثة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاورة بالاعا أهل الحارة ومن جملتهم رجل له دكوب على الحائوت المذكور يريد أن الاخذ بالشفعة عند ادعاء علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا مشتملا على بعض قيعان وعليه حكر لجهة وقته فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الارض المتسكة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الارض المتسكة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قبراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك بمائة وخمسين ريبالا دصرة مجهولة فلما بلغ البيع مالكا باقي الدار بادر واخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبالا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد اسقيفاء شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في داره مشتركة بينها وبين جماعة

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محرم
٢

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٦

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

فباع الجماعة نصيبهم في الدار لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة
 بالمبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم تطلب الأخذ بالشفعة فور علمها بالمبيع
 والثمن فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها الأخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط
 شفعتها وليس لها معارضة المشتري في المبيع (أجاب) لا شفعة للمرأة المذكورة إن كان
 الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا حوا نيت على شاطئ البحر
 للمبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بثمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة
 فهل لا شفعة له في البناء حيث كانت الأرض أميرية ولم تكن مملوكة لأحد (أجاب)
 لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة أكياس أربعة قراريط وكسور من
 ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك
 الشفعة فيمنا فنفذ فيه المبيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري أنه
 اشترى بثلاثة أكياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقر قبل دعواه بذلك لدى بيينة
 أنه اشترى بثلاثة أكياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن
 الذي أقر به المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الإقرار أن الشراء بثلاثة أكياس وصرة
 مجهولة ويعامل باقراره السابق (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 الشرعية بالثمن الذي وقع المبيع به ويعامل المشتري باقراره بمجموع الثمن والله تعالى
 أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولدا صغيرا ولم يكن له
 وصي ثم إن عم المقل باع نصيب نفسه لأجنبي فهل للولد إذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه
 بالشفعة وهل إذا كان المشتري ساكنا في نصيب الولد مدة صغره يطالب بالجرعة المثل في
 تلك المدة وهل إذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك
 مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاستيلاء على الأخذ بالشفعة
 (أجاب) في الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وإن نصب القاضي قضا
 طلبها جازاه وعلى شريك اليمين أجره مثل حصة اليمين مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد
 ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التملك والحصرمة على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد
 بن أخيه شهر بالاعذر بطلت دفع الضرر واعتمد الافتاء به وكذا في تنقيح الحامدية وهذا
 حيث وجد طلب المواثبة في مجلس العلم بالمبيع بلغ في فهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه
 وطلب التفرير وهو الشاهد على البائع لو العاقر في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان
 شترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا وينقص
 للشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى أعلم (سئل)
 إن رجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بثمن معلوم وصرة بداخلها دراهم مجهولة القدر
 والعدد وخرج للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

المذكورين من معلوم فأراد الجار أخذ النصف الثاني المبتاع ثانياً بالشفعة من الشريك المذكور بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار المذكور الأخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور رسيماً مع علمه بالبيع من وقته (أجاب) لا شفعة للجار المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أحوين يملك داراً ربة عن أبيهما معها أحدهما الرجل أجنبي بئس معلوم في غيبة أخيه بدون أدنى خفض من الآخر ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن مودتهم باع بعضهم حصته منها لأجنبي بئس معلوم في علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها الباقي الشركاء (أجاب) نعم يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤوس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في عقار ادعى عند القاضي بعد طالب المواقبة والأشهاد على رجل أجنبي غير شريك أنه اشترى بعض العقار المذكور فافترس المشتري الشراء فهل إذا ثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها فال في الدر من الشفعة وإذا طالب الشفيع سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقروا بها أي بملكية ما يشفع به أو تكلف عن الخلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشترى أم لا فإن أقربه أو نكل عن العين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة الجوار خلاف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل حصة معلومة من دار خربة تقبل القيمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة مشار إليها فهل إذا طالب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتسكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطلبه الشفيع ولا سيما أن المشتري المذكور داره ملاصقة للحصة المذكورة (أجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة الثمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتن التي عليها المعول والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على حائطه مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر وللبيت المذكور جنيته مشترك بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر مع نصف الجنيته مشاعاً ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيته الباقي والآخرون يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

٢٨
١٢٦٧
جادی الاولی

١
١٢٦٧

٢
١٢٦٧
جادی الثانية

٤
١٢٦٧

١٣
١٢٦٧

سنة	رجب	
١٢٦٧	٢٢	شراءه من مشتريه باكثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذکور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيعت باعه ماله لرجل اجني ثمن معلوم وللجان جارحين علم بالبيع وبقدر الثمن اخذها بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت البيع بشهادته البيضة الشرعية وتوفرت شروط اخذها بالشفعة وانتفت موانعها الذي احسبكم الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (اجاب) نعم يحكم للشفيع المذکور بالشفعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه في الرجل آخر ثمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والآخر فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والآخر وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان منزليين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما واحد المنزليين محكور والاخر غير محكور وشما من احد الشر يكثر باع نصيبه في رجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك اخذها بالشفعة فهل والحال هذه تندت له الشفعة فيما لم يكن حصة كراوياخذ بحصته من الثمن (اجاب) للشريك اخذ الحصة المبيعة في المنزل المملوك ارضا وبناء بالشفعة بما يقابل من الثمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع احدهم نصيبه فهل يكون للشركا اخذها بالشفعة (اجاب) لا شفعة في الوقف ولاله ولا يجواره كما في الدرفاذ باع احد الشركاء في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشركاء المالكين اخذها بالشفعة ولا شفعة لتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجهتين فباع احدهما لجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن واخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (اجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى او اشترى له فاذا طلب الجار المذکور كل الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من ماله لهما ثمن معلوم اراد رجل ان يأخذها بالشفعة لكونه رالها واسأل لمشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقف لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا يجارده فاذا بيعت دار بمجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدرر الهندي ولا شفعة لناظر الوقف في الحائوت المذكرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصحة المجهولة واستلمت في المجلس ولم تعلم فهل اذا اراد الجار ان يأخذها بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب)
١٢٦٧	٨	شعبان
١٢٦٧	٥	شوال
١٢٦٧	١٠	ذي القعدة
١٢٦٧	١٧	
١٢٦٧	٦	ذي الحجة
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٧	٢٦	

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل الشفعة لامرأة نصفه والباقي
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب له كاتب صك الهبة
وكتب بذلك حجة وقومت الحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم
القاضي فهل اذا أراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لايجاب لذلك ولا
يكون تقويم الحصة بذلك مسوقا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصدا الا في
عقار ملك بعوض فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط كما في الدرر وغيره فلا
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما ما نصيب الرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار
الملاصق للدار وباعت الثانية حصة من نصيبها للمشتري المذكور في غيبة الجار كذلك
بثمن معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر
الثمن بحصره بينة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بما اجبر على المشتري اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد
الاعراض عن الاخذ بها لا يكون هذا القول مسقطا لها (اجاب) للجار المذكور اخذ
الحصة المتباعدة أولا بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ثانيا لكون المشتري شريكا
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كما في الدرر وحاشيه فيقضى للجار
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بأن الثمن زائد عن ثمن المثل بعد
أخذه بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه دار وضع يده على قطعة منها
رجل اجنبي وجعلها محلا للثمن ولما لث الغائب جار يملك محلا باعه لرجل آخر بثمن معلوم
فباع واضع اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر
الغائب وأثبت أن القطعة المذكورة ملك له - - - ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ
وله نزعها من المشتري وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن في المحل الذي باعه الجار
(اجاب) يبيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بها بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
فلما علم الجار قال أخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا أخذ بالشفعة
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
شرائطها وبأخذ الشفيع بالثمن وقيمة الغرس مستحق القلع لغرس المشتري أو كلف
الشفيع المشتري قطع ما غرسه اذ لم تنتص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر أخذه بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

١٢٦٧

٢٧

محرم

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
 فهل يكون له الاخذ بالشفعة ولو كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار
 المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشراء بالقيمي بالقيمة يوم
 الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلاً من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار تسمى بدوار باعها مالها مع غيرهما من الاراضي ثمن معلوم فهل حيث
 كانت الدار مملوكة أرضاً أو بناءً يكون لجارها أخذها بالشفعة جبراً على المشتري حيث
 لم يكن جاراً للارضى وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه
 واشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوار مملوكاً أرضاً أو بناءً لم يأنه
 تثبت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفرق الصفقة
 للضرر وذلك لأن الصفقة وإن اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فكأنكم
 بها فيما تثبت فيه اداء الحق العبد كذا في رد المختار عن درر البحار وشرح المجموع والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
 فيها رجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
 الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
 المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها ويجبر المثلث على رد المبيع للشريك الشفيع
 (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم فاصراً فاشترى أحد الشركاء البائع حصتين
 بعقدين من شركائين ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم قاضي بلدهم وعلم أحد
 الشركاء البائعين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
 بالشفعة وراد الشريك القاصر بعد بلوغه أن يأخذ أيضاً بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب
 بلوغه بل استمر ساكناً مستعيناً مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبثمن الثمن أيضاً فهل لا يمكن
 كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا تعلق مؤخر الشفعة بجهة باشتراط الفورية
 لا يعتبر تعلم المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس أخبر فيه
 بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية
 في ذلك فلا شفعة للشريك المذكور من حيث كان الاًمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً باع حصته منها لرجل أجنبي بشر معلوم وله جار ملاصق غائب
 فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبثمن الثمن وأشهد
 عند العقار يجاب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكره اذا منعه من شترى متعللاً بان البيع
 حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلاله ولا يكون مانعاً له (أجاب) يحكم للجار المذكور
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما تعلق به المشتري حيث تحقق طلب المواثبة فوراً
 في مجلس العلم بالبيع والتمن وطلب الاشهاد بلا تراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري
لداروسا ثم انكح وخسر سنين وبنى فيها وبعده مضى المدة المذكورة علم الجار ان الغائب
بالبيع فاخذ بالشفعة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار واشهد بالاخذ
بالشفعة عنده فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهرام من المشتري (اجاب) يقضى للجار
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضى تلك المدة قبل العلم
بالبيع والثلث ولا شقيق تكافى المشتري بهدم ما بناه أو تملكه به بقيته مستحق القلع
برضاها ما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره
حوش ملاصق لها ملك لجماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل اجني ولم يأخذ
احد منهم بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بالشفعة الجوار فور
علمها بالبيع والثلث يقضى لهاها والحال هذه (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة
بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
مكانا بجواره قهوة وأصحابها اتى بينهم امر تركه الانتفاع بين المكان والقهوة فملك
للقهوة باعها لرجل نصراني فاراد صاحب المكان ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجب
لذلك (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لآخر وجبرائه وقبض منه الثلث وكتب له حجة من
نائب القاضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طلب الجار الآخر ان يأخذ بالشفعة
فهل اذا كن موجودا بالحل تلك المدة وعالمها بالبيع وبقدر الثلث ولا مانع له من الاخذ
بالشفعة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكوته تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدر
الثلث وعدم المانع مستطافا لشفعته وتكون جميع الدار للجار المشتري (اجاب) لا شفعة
للجار المذكور اذا تحقق هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين امتلك كل منهما دارا
بدل كل منهما الآخر بداره ووزاء أحدهما دارهما للآخر وصار كل منهما يتصرف في دار
الآخر سنة ثم حضر جارا لآخر المتبادلين وعلم بالبادلة وسكت من غير طلب مدة تزيد على
اثني عشر يوما ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة أراد الاخذ بالشفعة فهل لا يجب لذلك
حيث علم وسكت (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وقدر
الثلث بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة آتاهم بالارث عن مورثهم
فباع أحد الشركاء حصة فيها شائعة لاجني في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع
على حضور باقي الشركاء فلمهم ابطاله بعد حضورهم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا
ولباقي الشركاء أخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) بيع أحد
الشركاء نصيبه المعلوم من البقار المشترك صحيح لا يتوقف فإذ على حضور باقي الشركاء
حيث صدر صحيحا لازما ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ثم معلوم عليه سادكر لجهة الميخيد فهل

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جب

١٢٦٨

١

إذا أراد المزارع أن يأخذها بالشفعة لا يجب لذلك حيث كان عليها حكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع حين بليته الخبر قال أخذت بالشفعة في مجلس العلم بالمبيع وأشهد على ذلك فهل إذا شهد له البيعة بالأخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الأخذ بها وانتفت موانع يحكم له بها ولا يلزم الشفيع يمين بعد شهادة البيعة بذلك (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقد أو البائع أو العسا في يده والمشتري من غير تراخ وانتفت موانع الأخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في قرن مشترك بين ورثة باع أحدهما كاه نصيبه منه لأمراه أجنبية بثمن معلوم فعند علم الشريك بالمبيع وبقدرة الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العا وبخضرة بينة شرعية فهل إذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري إذا تحقق ما ذكره الطريق الشرعي (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن أراد الأخذ بالشفعة مع علمه وتأخيرته فهل والمحال هذه تسقط شفيعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع والثمن سكت عن طلب الموائمة أترك طلب الشهادة مع القدرة على ذلك بطلت شفيعته وليس له بعد ذلك الأخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في دار شريكة ملك باع أحدهما جميع الدار للمشتري بغير إذن الآخر فهل ينفذ المبيع في نصيب البائع خاصة وإذا قلتم بذلك فهل للشريك الذي لم يبيع الأخذ بالشفعة (أجاب) كل من شريكي الملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظ شريكه دون ذنبه وأجازته وإذا رد المبيع في نصيبه يرتد ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باع نصفها لآخر من مائة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه وبناه داراً لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبائع بأن له حصصاً في الدار المذكورة ويريد الأخذ بالشفعة فهل إذا علم بالمبيع وبقدرة الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك إذا ثبت ما ذكره ويمنع من معارضة المشتري فيما اشترى بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرع من ثبوت شريكه في المبيع بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه في مجلس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها وإذا ادعى

١٣

١٢٦٨

شعبان

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

رمضان

٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

المشتري ان الدار محتكرة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا ببينة شرعية ولا بحجة بيده أنها محتكرة وأقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار أرضا وبناءا لا عبرة بدعوى المشتري شرعا ويجب بر على تسليم المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) اذا باع أحد الشريكين في الدار نصيبه منها لاجنبي يكون لشر يكره الشفعة فيقضى له بها بعد توفر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفافان كانت الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع أحدهم نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبيع كان غائبا وقت البيع دون مسافة القصر فكث النصيب المباع تحت يد المشتري مدة عشر سنين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة أرض ملاصقة لمالك لغيره وليس عليه ما ذكر فباعها ما لهما لرجل آخر غير جارفه هل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهرا عن المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (أجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واستلم سكت المجلس بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بذلك فمعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويحبر المشتري على رد المبيع للجار الشفيع المذکور (أجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا اراد الاثن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثن عند حضوره من غيبته وسكت عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذي يد كما هو مصرح

١٢٦٨

٢٢

ذی الحجة

١٢٦٨

•

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٣

محرم

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

سنة

محرم

به فليس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبعادية باع نخسين قد انما منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة أشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا أراد الجار المذكور الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة له وينعم من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في أمكنة مقربة باعها مالكة الرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للبيوع أشهد في مجلسه على الطالب بالشفعة وعند البيوع قور علمه بذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانقضاء مواعيدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعده حضر المالك ورد البيوع وباعها الرجل أجنبي غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة قور علمه بالبيع وقدر الثمن ويقضى له بها جبرا على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في أرض محتكرة باع المالك نصفهما شائعا للرجل بثمن معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جميع من المسلمين والآن يدعى من هو ساكن باحد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع شائعا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيوع لكل من المشتري الثانى والاوّل واذا تعلل مدعى الشراء أولا بان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع او لا اجل ابطال البيوع الثانى لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور يقضى لكل منهما بالنصف شائعا المكون المالك واحد او لا شفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت الارض محتكرة (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورين على فرض تصورهما وليس لمدعى الشراء او لا معارضة مشتري النصف حيث كان الاخر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة شائعة في دار غير قابلة للقسمة بثمن معلوم وصرة مجهولة استلمها بالجلس ووجب البائع باقى الدار لمشتري المذكور وقبل منه ذلك ووضع المشتري يده عليها مدة والاّ ن يريد الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وينعم من معارضة المشتري فيما يشتريه وجه شرعى (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان لاحدهما مضور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها الرجل أجنبي في غيبة الجار الملاصق واستقر المشتري واضعها يده عليها مدة من السنين منكر الشراء فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة قور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

صفر ٢٩
سنة ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

٤

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما نعامن الاخذ بالشفعة (أجاب) ثبت للجار الملاصق
حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضى له بها بعد اقامة بيعة على المشتري بشرائه
واستيفاء شرائطها وهضى المدة قبل العلم بالبيع لا يسقطها والله تعالى أعلم (سئل) في
مكان مشترك بين رجلين أحدهما يملك ربعه والآخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه
لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاصر بن قبساع
البا لغون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فبين علم بالبيع الاول
وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يقضى له بها (أجاب)
يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت
المشتري ولا موت البائع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشتري أو وارثه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار
ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع
أنه وهب منها ذراعا للمشتري بملاصقة ملك الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) يقضى للجار بالشفعة اذا لم يثبت
ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عمالية
عشر ذراعا من دار بالارث ويحيط به دار باعها مالكاها بثمن معلوم من الدراهم ولدار جار
آخر من جهة أخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثن فهل والحال هذه
يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (أجاب) ثبت الشفعة للجار
الملاصق فيقضى لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه
بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد أن يأخذ بالشفعة والحال
هذه لا يحجب لذلك (أجاب) قال في التنوير وشرحه وثبتت يعني الشفعة لمن اشترى
اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفقدته انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
وللدار شريك آخر فلهم مال الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
اه وبهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدارين بينهما وبين
ولد صغير فباع أحد الاخوين حصته لأخيه ثم باع الاخ حصته وحصته ابن أخيه
الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع
والثن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته من الشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن
زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (أجاب)
يقضى للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدراهم التي سعى شفعه لا ولي له
لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قضايا بطلها جازله والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع
و بقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن عند العقار وأشهد
على ذلك بيئته شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر
المختار صي شفيح لا ولي له لا تبطل شفعة قال في حواشيه قوله أن يطلبها بعد بلوغه اه
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصرو باقيها بالبايعين اشترى
رجل نصيب البايعين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة
وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل إذا لم يعلم قدر الثمن لا يجاب
لذلك (أجاب) لا شفعة فيما بيع على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتوكت ما يورث عنها شرعاً من دار وغيرها فطلب احد
البنين قصعة التركة فادعى أحدهم أنه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشركة فهل
إذا كان المشتري جاراً ملاصقاً لهذه الدار وللدار المذكورة جاراً ملاصقاً من جهة أخرى
وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن يقضى لكل منهم بالشفعة مناصفة بعد
ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالغريضة
الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركته المرأة بين ورثتها بالغريضة الشرعية
و يقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم
(سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من
الدرهم فهل يكون البايعين الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع و بقدر الثمن ويكون لكل
منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء البايعين
ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصاف
لوتفاسوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد ذكور
و ثلث البعوض بالغ والبعوض قاصر فأقام القاضي رجلاً اجنبياً وصياً على القصر بسبب أنه
متزوج ببنت من بنات المتوفى فوضع الوصى يده على ماتر كه المتوفى من بيت وطاحونة
دايرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل الطاحونة بأدارتها على بهائمه
كالحار وال حال ان عم القصر أخذهم عنده في بلد ور باهم من ماله تبرعاً منه حتى
بلغوا رشدهم ولما تنفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل إذا طلب الأولاد بعد بلوغهم أجرة
ما يحصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتهموا إذا باع أحدهم جزءاً من نصيبه
للوصى المذكور بثمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر بالبيئته الشرعية (أجاب) لا يتم بعد بلوغه
رشدها طالبة من استولى على عقار بلا عقد اجارة واستعمله بأجرة المثل مدة استيلائه
و يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٦

يملك عقاراً يباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم يباعه المشتري لرجل آخر أيضاً بثمن معلوم وهو كل منهما فيه بعض عسرة وللعقار المبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالمبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتمتد جميع تصرفات المشتري حتى الوقف ويأخذ الشفعين بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعه ولا يجب المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القلع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكر والباقي أنثى فتمتصها نصفين فأخذ أحدهما مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حجازاً بين القسمين وطريق القسمين الخاص بهما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات المذكورات ما حصن في نصف الدار في غيبة هذين البنين ففرض أحدهما وأخذ نصف ما باعته الآن حضر أخوه الذي كان غائباً ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته الأخوات المذكورات أو لا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحداً وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جاراً بالمبيع (أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فيها باعتها الأخوات حيث طلب نصف ذلك إذ شرط صحتهما طلب الكل فلو طالب الشفعين البعض بناء على أنه يستحق فقط بطالت شفعتهم كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركا وعلم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون لكل منهما الأخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشركيين في العقار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤوس عندنا لا على قدر الأنصباء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً يباعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك والحال هذه ويمنع من الترخيص بدوز وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفعين قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في ربيع يباعه لآخر بثمن معلوم بمصر فبذرة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة جنبية جارة منازعة بسبب أنها كتبت تريد شراءه وزادت في ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا يجب لذلك إذا كان عقد البيع ثابتاً ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٤

باليبيع وبقدرا الثمن وتر كها الاخذ بها لا تجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
نعم لا تجاب المرأة المذ كورة لذلك ويسقط حق الشفعة بترك طلبها فور العلم بالبيع وقدر
الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه لا تحقق بالعقار
بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا من مالها بثمن معلوم فاخذها جارا لدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري
ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر
شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكاك بدون اثبات شرعي

١٢٦٩

٨

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل
ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شر وطها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي بثمن معلوم
ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة وبجوار البيت المذ كور
جار ملاصق لا يعلم البيع فعند علمه وبه وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيته عند

شعبان

١٢٦٩

١

العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المتباعدة
من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد
انتفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطئها موت المشتري
لبقاء المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا منها سبعة عشر قيراطا على
أرض مملوكة وسبعة قيراط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار
بالبيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند

١٢٦٩

٧

توفر شر وطها وانتفاء موانعها جبراً على المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة
فيما يبيع بجواره من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصح
تقرير الصفقة على المشتري هنا اذا تحقق العبد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ابتاع بيتا له ولولا دأخيه القصر بما يخصه ويخصه من المال ورسم ذلك باسمه في
الصلح مع كون الابتاع المذ كور ثابتا لكل منهما بالينة الشرعية فهل اذا باع حصته في
البيت المذ كور بعد بلوغ أحدهم واجازته شرائعه له يكون لاحد الاولاد المذ كور

١٢٦٩

٧

أخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ بالشفعة
ويقضى له بذلك بعد انتفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا أرضها محتكرة ومكثت في مالها سبع سنين ثم أعادها لآخر مدة ثلاث سنين
وبجوار هذه الدار وكالة مملوكة لا خير بعد هذه المدة ولا ربح وكيل مالها وكالة على تعدد
بيع الدار المذ كور أراد وكيل مالها ان يشتردها به وبالشفعة فهل لا شفعة به

١٢٦٩

١٦

سيما أن الأرض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك المذ كور في الدار المبنية على
الأرض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحد الاخوين الشقيقين قبل فسخهما عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لايه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لايه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابن وبنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون إذنهم ورضاهم لاجنبي فهل لا ينقض بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فهو رعلمه بالمبيع وبقدرا الثمن (اجاب) ببيع مالك الغير بدون إذن المالك موقوف على الاجازة فان أجاز المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتقامه وانها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالمبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالمبيع وقدر الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل أن له حق الشفعة فهل يمنع من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى آجر لرجل مكانا منه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والمحق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضى وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شئ بنائه وعمره يكون ملكا للمستأجر مستحق البقاء على الدوام والى المكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بائع والبعض قاصر باع بعض البايعين نصيبه من الرجل اجنبي فهل اذا منع البعض القاصر منهم وعلم بالمبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأشهد بینه عند العقار بحساب لذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعى (اجاب) نعم اذا باع الشريك القاصر وطالب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائط الحديث الاولى له قال في الدرر صبي شفع لاولى له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضى قسما يطالبهم اجاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلا لا يملك لا يملك مؤبدا لا يرجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما للآخر وسكوته مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المنزل ما لملكه فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا اولى بالشراء من غيره ولم يكن له حق الجوار لا يجب لذلك (اجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا بالمبيع ولا في حقه ولا جارا او كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركا في أرض ملوكة لهم ببلاد السودان بها نخيل

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

دى الحجة
١٤

١٢٦٩

١٧

- وأشجار باع بعض الشركاء حصته منها لأحد الشركاء بثمن معلوم فهل إذا طلب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فوراً لم يقضى له بها ~~الم~~ ونه شريكه في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يقضى لباقي الشركاء في تلك الأرض بالشفعة حيث كانت عمالوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في ولى عـم يملك بيتاً بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بثمن معلوم من الدراهم على يد نائب قاضى بلدهما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ المبيع من الشريك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب الجار لذلك وليس له معارضة الشريك المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) تثبت الشفعة لمن شري أصالة أو وكالة أرى شري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية تلقاها بالاسقاط الشرعى من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبره أن له فيها ملكاً ولا يئنه له بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعى (أجاب) لا شفعة في الأرض التي آلت لبيت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين ورثة ولا يتم فيه حصص فباع البالغ نصيبه وباع وصى الإيتام نصيبهم لآخر بثمن المثل لمصلحة شرعية لا يتم على يد القاضي وبصرة مجهولة استهلك بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور وإذا أراد الجار الأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك إذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعى (أجاب) لا يصح بيع الوصى عقار الإيتام بدون مسوغ شرعى فإذا وجد مسوغ شرعى وصح البيع في نصيب الإيتام وغيرهم لا يكون الجار الأخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشركاء نصيبه لجار ملاصق فأخذ الشريك الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولاحق للجار فيها (أجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شروطها وانتفت موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سئل) في مرتين تملكان نصفين ونصف الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحدى شريكتين بثمن معلوم في مدة الشريكة الأخرى ولما حضرت الشريكة الأخرى من غيبته وعلمت بأن البيع قد را ثمن أخذت بالشفعة فوراً عليها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالأخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن

ذى الحجة

سنة

٢٢

٢٢٦٩

محرم

١٦

١٢٧٠

صفر

٤

١٢٧٥

١٦

١٢٧٥

ربيع الأول

٤

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

شري أو شري له وقد ثبته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شري وكان له دار شريك آخر
فلهما الشفعة وهي بقدر روكس الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر حصّة في بئر ساقية مع ما يقبضها من الأرض الأميرية وما فيها من الأشجار والخيول
بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها اثنتان سنين وبعد ذلك باعها الرجل آخر
بقدر معلوم من الدراهم وصورة مجهولة استهلك بالجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني
اثنتي عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع للمشتري الأول وعلم بقدر
الثلث وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط
شفعته بعدم أخذه بالشفعة فور عامه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن
يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور
والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطلب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيما يبيع
من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في
دار بثلث معلوم من الدراهم وصورة مجهولة استهلك بالجلس فأراد بعض الشركاء الأخذ
بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا ادعى الشركاء أن البيع فيه غيب لا تسمع
دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع
الجهل بقدر الثلث ولا تسمع الدعوى إلا من المالك أو من نائب عنه على أنه لا يقضخ البيع
بجرد الغيب بدور غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته
ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أجنبي بثلث معلوم
في غيبة الشريك فعند علمه بالبيع وبقدر الثلث أخذ الحصّة المبتاعة بالشفعة فوق
العلم ثم ذهب إلى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلة عنه وكالة مفوضة في الأخذ
بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الداور فور
الدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا
توفرت شرائطها (أجاب) ينقض للوكل بالشفعة في الحصّة المذكورة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً
بطن يقي الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن
زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت بجميع
البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الأخ الشريك ثم علم الشريك بالبيع وقدر
الثلث ولم يحجزه وطلب أخذه نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثلث
وأشهد على ذلك بينة شرعية من المبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة
في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال
غير بدون إذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى
للمبيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٠

٢٤

جمادى الأولى

١٢٧٠

١٢

جمادى الثانية

١٢٧٠

١٨

رجب

١٢٧٠

٨

سنة	رمضان	٣٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧٠	٣٠	١٢٧٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧٠	٩	١٢٧٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧٠	٢٦	١٢٧٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧٠	٢٨	١٢٧٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧٠	٢٥	١٢٧٠	١٢٧٠	١٢٧٠
١٢٧١	٢٠	١٢٧١	١٢٧١	١٢٧١

رجل يملك حصة في ساقية في أرض اميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد احد الشركاء ان يأخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم بالشفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهر لم يعلم قدر ما فيها واستلمت بمجلس البيع وبعد ذلك بخمسة أشهر ادعى رجل شيخ قريه له بيت في عطقة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيدة وبابها باشارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فورا لطلب موافقة ولا تقرير اصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الاخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالبيع والثمن وترأخى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه ان كور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخرا الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول اذا كان في سفر ولم يشهد بطلات شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموائمة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة من أيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل اذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الشركاء أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجاب لذلك لا سيما ان الشفع قد طلب من المشتري انه يشتره منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أخذه بالشفعة وأجر العالين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل اذا حضر الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن يكون له الاخذ بالشفعة فور العلم ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة البيع بالمجلس وسكت عن الاخذ بالشفعة فور العلم ثم في اليوم الثالث طلب الاخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الاخذ بالشفعة اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لا خرفي مقابلة مبلغ من

الدرهم اخذه منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والا تترك يد الجار اخذه من المسقط له بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة المسقط له في ما يدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضربا بينهما جدارا ثم بعد موت أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لاجنبي غيره المجاور له فهل له الملاصق المجاور له الاخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتهت مواعيد الحكم للجدار المذكور بالشفعة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شر يكرهه بتمن معلوم فطالب الشريك الثالث من المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بتمن أز يدعما اشتري به المشتري فامتنع من البيع له فبعد ذلك أراد الاخذ بالشفعة فهل طالب بعض المبيع من المشتري على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالتمن يكون مانعاً له من الاخذ بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة للشريك الثالث ان تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل اجنبي منذ عشر بن سنة في غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت تلك المرأة عن ابنيها فطالب أحدهما اخذ ما بيع بالشفعة متعللاً بان أمه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الام ولا يجب الابن لذلك (أجاب) نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الاخذ بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لاجنبي بتمن معلوم من الدرهم مع قدره كيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن مع القدر المذكور المعلوم من القمح واخذ بالشفعة فوور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع وترافع مع المشتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) اذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع على الشفيع في ذلك بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتهما فخللا معينا خصلهما بالقمحة من ميراث أبيهما مع ما خصلهما أياضاً من ساقية ونخل مفروس في أرض أميرية لابن أخيهما بتمن معلوم وهناك ابن أخ آخرهما ومضى على ذلك أربع وعشرون سنة فتحرر ابن الاخ الآخر بيدا الاخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الاخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر اذا لا شفعة في البناء والنخل ولا في الارض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشغلت

عليه من ساقية وبعض اشجار باع ذلك لامة بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلكته بعد البيع في محاسنه فهل اذا وضعت يد هاعلى ذلك وانتفعت به مدة وكان للبيوع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جميعه بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضى الاميرية وان علم الثمن اذهى ليست بعمله كة الرقبة لمن هى في يده والله تعالى أعلم (سئل) فلو اشتري كة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم بحضور الشريك وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مدة والآن أراد الشريك المذكور أن يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث ثبت علمهم بالمبيع وقت الشراء وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان الواقع ما هو مسطور به لسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في تخيل مشترك بين جماعة مغروس في أرض ثمانية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون إذن باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في المبيع (أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بفساد البيع لو كان البيع في خصوص المحصة من الثقل لاحد الشركاء بلا إذن باقيهم بدون فراغ حقه من الأرض لحصول الضرر بالقل أو بعبثته اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها لعدمه على ما حره في التنقيح اذا لا شفعة في الشجر والبناء الاتبع الارض ولا في أرض بنت المال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه وبين اخوته له قصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلما بالبيع وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيهيم البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علما بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل ادالم يثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكرن لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ نصيب الاخ بالشفعة قورا العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوغ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشريك المذكورين أخذ نصيب أخيهيم البائع بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالمبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفت مرانها والا فلا والمفتي به لان بطلانها بتأخير طالب التملك عند القاضى بلا عذر شهرافا كثر وهو قول مجدد فيهم مردد لاجازار الشفيع لوقال عمت أمس اى مثلا وطلبت فانكر المشتري طالبة فالقول للمشتري بيمينه وعليه وقطاب البينة من الشفيع على الطالب حين العلم أما لو قال طالبت حين علمت والقول للشفيع بيمينه كقدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لهم ولى حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعه أميرية

١٢٧١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

جمادى الاولى

١٢٧١

٥

جادی الاولی سة

١٢٧١ ٥٤

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها لهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الأميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لزراعتها بل له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤنتها البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة

أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية واستولت المرأة على الحصصة وصارت تنصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقي الشر كأمدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لاختيهما لبيانها لطلبها متعللا بأنه لم يكن يدها حاجة من المحاكم الشرعية بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المالك للحصصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل الشريك بذلك (أجاب) حيث كان يبيع الحصصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لأحد الشركاء أخذ ذلك الحصصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا

١٢٧١ ٢٧

بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلقه المذكور بالحال ماذ كروا الله تعالى اعلم (سئل) في داوم مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فلما بلغها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كذلك كذا لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب علمها بالبيع المذكور وبمجة دار الثمن تجاب لذلك ويكفر لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البنت المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالقرش شديدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبه إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لأحدهم النصف ولكل من الآخرين لربع فباع أحدهم أربعه لامرأة أخرى بثمن معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني بالشفعة وخذ مالك النصف الربع المبتاع بالشفعة فوعد علمه بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل)

جادی الثانية

١٢٧١ ٢٥

في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتقباضا ولا خيار لأحدهما على صاحبه فهو يبيع بثمن وكتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا فال الجار أنا أخذ بالشفعة لا يجب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع جهله بمقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم وللدار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبعدهم كذا غائبانم حضر الغائب وعلم بالبيع وبقدرا الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

رجب

١٢٧١ ٩

ثلاث

١٢٧١ ٩

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١١

١٢٧

١٢

شعبان

شوال

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللاً بأنه كان غائباً وقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا لآخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون
بالببيع وبقدرا ثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار يباعها الرجل أجني بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشتري يده عليها مدة من السنين مع علم بقيّة الشر كاه بالببيع وبقدرا ثمن ولم
يأخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصّة المبيعة بالشفعة فهل
والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدرا ثمن ولم يأخذ بالشفعة فور
علمه اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالببيع
وقدرا ثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم اراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفّعته والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنان نصيبهما مشاعا لرجل أجني بثلث معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
اذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المتباعتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدرا ثمن يقضى
لهم ما شرعا (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفّعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة
طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر ما يخصه سقطت
شفّعته كما صرحوا به يقضى للشفّعة اربعة دراهم لا عند المالك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع ثلث الدار جميعها لآخر من غير
أن تاذن له أخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفاً على
اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل واذا ردت بطل البيع في حصتها وأرادت أن تأخذ
بالشفّعة بعد علمها بالببيع وبقدرا ثمن وسكونها مدة طويلة من غير أخذ بالشفّعة متعللة
بأنهم اتجهل أن الشفّعة على الفور لا تجب للشفّعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الآخر
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفاً فان اجازته نفذ وان ردت بطل
وسكوت الشفيع عن الأخذ بالشفّعة بعد علمه بالببيع وبقدرا ثمن مدة طويلة يبطل لشفّعته
ولو كان جاهلاً بشرط الفورية فلا يعذره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان
داراً بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلث شائعين أيضاً فاشترى الجار ثلث لذي
للرأة بثلث معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك بع ما لث الثمانين ما يملكه فآخرها ما ملك
الثلث بالشفّعة بعد بيعهما من المالك الاصب لاخيه فهل والحال هذه يجب لداك
ويقتضى له بالشفّعة واذا أراد رجل له دار مجاورة لدار يملك في زقاق غير لرفاق الذي
فيه الدار المأخوذة بالشفّعة لا يمكن من ذلك (جاء) ثبتت اشفّعة لشر يملك في نفس
المبيع ثم لشر يملك في حقوقه ثم للجار الملاصق فذا أخذ شر يملك المذكور الحصّة
المبتاعة بالشفّعة وتوفرت شرائطها وانتهت مواعيدها يقضى له بها فان سقطت حقّه في الشفّعة

المذكورة بسقط شرعي كان للجار المذكور الأخذ بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد
 الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فورد عليه وفي مجلسه وأشهد على ذلك
 وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري
 حيث الحال ما ذكر (جواب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة به - واستيفاء شرائطها
 وانتفاء موانعها والآن والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم
 على الشيوخ لأحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني فباع مالك النصف نصيبه لرجل
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
 فاشتراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد مالك الربع الثاني أن يأخذ
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤوسهم (أجاب) المصريح به أن الشفعة تثبت لمن شري
 أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
 ولدا لشريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤوس الشفعاء
 لا الملك عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف
 باع أحدهم داره لذي أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ولدا المبيعة جاز ذي علم بالبيع
 وبقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
 وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة له لأن من شرطها الفورية (أجاب) نعم
 لا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا خربة بالميراث
 عن أبيهما باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والآن يريد
 رجل من أقاربهما أخذها بالشفعة متعللا بقرايته لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال
 أنه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجب لذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله
 المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما يبدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة بمجرد القرابة
 بدون شركة في نفس المبيع أو في حققة أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين رجل وأولاد أخيه الباقين فباع الم نصيبه منها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة
 أولاد أخيه المذكورين فهل إذا حضروا من غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن وأخذوا
 الحصة التي باعها الم بالشفعة معافوا العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند
 العقار يجابون لذلك ويقضى لهم ما إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يقضى
 للشركاء المذكورين بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطية بما مضى منه في رجل اشترى حصة في بناء على أرض وقف
 مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه
 الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا شفعة في البناء (أجاب) لا شفعة
 في البناء الكائن على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧١

١٩

ربيع الاول

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢٨

جادي الثانية

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

١٢

بأموال الرجل أجنبي بمن معلوم ويجوز أن يراد بالرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري
 لم يطلب من وكيل المشتري أن يسكنه في ما وسكنه بمدة أيام والآن يريد أخذها بالشفعة
 فهل إذا كان علمه بالبيع وقدر الثمن ثابت وأخر لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسقط
 بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال
 ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لأحدهم اثنا عشر قيراطا
 ولا خمسة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الأربعة نصيبه لصاحب
 القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فأراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع
 بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرأس
 لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشتري وهي بقدر رأس الشفعة لا الملك
 وإذا أسقط بعض الشركاء حقه فيما قبل القضاء بما قبله في أخذ الكل لزوال المزاوجة
 ويشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الأخذ بها أخذ كل المبيع بالشفعة
 حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفعة إذا علمت ذلك
 فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف
 الشريك إلا أن أنصافا لكل منهما قيراطان من الأربعة المبيعة إذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتري دارا من مال كها بقدر معلوم
 من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع
 المشتري يده عليها مدة والآن أراد الجزار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال
 هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر
 (أجاب) من شروط الشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله
 تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين أخوين مات أحدهما عن أولاده
 وباع عم الأولاد ما يخصه في المكان لأجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل إذا بلغوا وشدهم
 يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصاً وقد انتقلوا إلى
 بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع إلا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) إذا لم يكن
 للقصر وصي دلهم بعد البلوغ أخذ الحصص المبيعة من العقار المترك بالشفعة إذ توفرت
 شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة منهم دار باع
 بعضهم نصيبه من الأجنبي بمن معلوم في غيبة بعض شركاء ومضى بحد المبيع كرهن
 خمس عشرة سنة ومات الغائب بن غيبته عن وارث وأخذ المبيع بالشفعة بعد موت
 موته الذي هو الشفيع والحال أن المبيع قبل موته خلت الشفعة بنفسه ولا بناء عليه
 حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فيجب إدارته لأجل الشفعة وتبطل
 بموت الشفيع وإذا استولى على الدار أو أضاف بعض بناتها كونه ضامنا لثلاثة من
 حصص باقي الشركاء (أجاب) موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبل تبطل الشفعة

١٢٧٢

١٥

شوال

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٨٣

١٢٧٢

٣٠

في القعدة

١٢٧٢

٢٥

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث
وما ألقاه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بيتا وطاقونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قراطا ونصفا وسدسا وثمنا
اشتري من أحد الشركاء ثلاثة قراريط الاسدسا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك
عرض المبيع على بقية الشركاء وأعلمهم بالبيع وبقدر الثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا
لأننا أخذنا بالشفعة وامتنعوا من الأخذ بها بحضرة يدينه من المسلمين وبعدهم مضي خمسة
وأربعين يوما رجع أحد الشركاء يريد الأخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب
لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع وبقدر الثمن ويمنع من معارضة المشتري إذا
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربح فوقها ثمن معلوم ورجل حانوت في وسط
الحوانيت المذكورة طالب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض
محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكركه لاسيما أن المشتري هدم وبنى في المبيع
من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء
على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها ثمن معلوم وبنى فيها بعض بناء ولدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم
بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل
والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشتري على
تسليم الدار للجار بالشفعة المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والأفلاوي بأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب
فباع الحاضرون ما يخصهم من الرجل أجنبي ثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع
المشتري يده على جميع الدار وبنائها ما كان مقلية وعلموا به منذ سبع سنين والآن حضر
الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة
أو يتملك نصيب الغائب بقيمة من الأرض (أجاب) إذا قضى للشفيع الشريك بالشفعة
ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فان الشفيع بأخذ المبيع بالثمن وقيمة
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللراة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل
فقط لافي الأرض لرجلين ثمن معلوم من الدراهم فأرادت تلك المرأة أن تأخذ النخل
بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون
الأرض لاسيما أن تلك المرأة لم تطالب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن إلا بعد
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكورة والحال

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

محرم

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

ما ذكره على فرض صحة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء فغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها لآخر شائعوا بني المشتري جميع الأرض المذكورة بناء بقيته تزيد على قيمة الأرض فهل إذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويتكاث البناء بقيته جبراً على المشتري (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وإذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن و بقيمة البناء الذي أحده المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً بثلث مائة درهم بمال له بقدر معلوم من الدراهم وبيناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين وبجوار البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع و بقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع وبقدر الثمن فوكل رجلاً بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرين يوماً عن طلب الأخذ بالشفعة مع تمكنه من الأخذ بها والحال أن الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا شهادة على الأخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأخر الوكيل طلب الأخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لحل العقار المذكور وهو صاسا كت فهل لا شفعة للوكيل ولا لموكله ولا للجار الآخر حيث علم كل بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (أجاب) إذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب الموانبة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا يفيد التوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب الموانبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنا منهم ما يخصهم في ذلك المكان لا جنوبي فباع ذلك الاجنبي لاجنبي آخر ففرض الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الأخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحداً لشركاء حصته لاجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المشتركة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوهم داراً في بلده وكبر الولد في بلد غير بلده وأبيه والآن توجه إلى بلده وطلب دار أبيه ليحضرها ويقوم بها فادعى رجل من أهل البلد أنه اشتراها من أحدى أختيه مع اعتراف مدعي الشراء أنها دار مورثة فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوته الأفيما يخصها ويكون لأخيها أخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في نصيبه والشريك الأخذ بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وهذا إذا لم تكن البائعة ماذونة بالبيع من باقي الشركاء ولم يجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٣

٢٠

ربيع الأول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

فی مکان مش ترک بین بالغ وقاصر غاب القاصر غیبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المکان المذکور حال غیبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصة المذکورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل یحکم له بها اذا توفرت شروطها وانتفعت موانعها (أجاب) صغیر شفیع لاولی له فهو علی شفעתه اذا بلغ فیه قضی له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقد رالتن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفیر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان کان له ولی حال صغره وقد علم بالبيع وقد رالتن ولم یأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلافاً للحمید کما فی تنقیح الحامدية نقلاً عن أحكام الصغار للاستروشی والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تملك داراً ولها جار ملاصق بملک قاعة فباع الرجل المذکور القاعة المذکورة لرجل اجنبی بمن معلوم من الدراهم فهل للجار المذکور الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع وبقدر التین ویقضى لها بها شرعاً (أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة ارضاً وبناء ملاصقة لدار تلك المرأة یقضى لها فیها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفعت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى داراً وتلك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وقد رالتن سکت زیادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا انتفعت شرائطها ووجدت موانعها نسقط شفעתه (أجاب) یستتر فی الشفعة ان یطلبها الشفیع فی مجلس علمه بالبيع وقد رالتن وان امتد المجلس وفی جواهر الفتاوی انه علی الفور وعلیه الفتوی قال فی الشر نیلایة وهو ظاهر الرواية حتی لو سکت هنیئة بغير عذر ولم یطلب أو تکلم بکلام لغو بطلت شفעתه کما فی الحانية والزیلعی وشرح المجمع اه وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور بالشفعة فور علمه بما ذکرنا سکت بلا عذر بطلت شفעתه والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك داراً باعها لامرأة بمن معلوم من الدراهم ووضعت یدها علیها وصارت تتصرف فیها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذکور ان یأخذ الدار المذکورة بالشفعة متعللاً بأنه اولی منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار المذکورة التي قد بیعته فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذکور الدار المذکورة بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکورة کذا من الدراهم لا شفعة له مادام جاهلاً بثن الدار المذکورة حتی یعلم بثمنها ویأخذها بالشفعة بالثن الذی بیعته به (أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة کذا فی الدرر وغیره وفی رد المحتار عن الحانية أخبر بها فسکت قالوا لا تبطل ما لم یعلم المشتري والثن کالبکر اذا استثمرت ثم علمت ان الای زوجها من فلان صح ردّها اه وحينئذ یكون للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثن وان طالت المدة قبل العلم

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادی الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

وما لم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا حضر الورثة وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع ويقدر الثمن وأشهدوا بينة عند العقار بها يجابون لذلك ويقضى بها لهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة أميرية مغروس بها نخل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك لمدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن أراد أخو البائع المذكور المحاور لتلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (اجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقول والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والآخر عشرين قراريط فباع من يملك الاربعه نصيبه من آخر أجنبي أولاً بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والحال هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قراريط المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القسمة ينسبه وبين شريكه يجاب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (اجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل ويقدم المال المشترك بين الشريكين ان امتنع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ويجبر الآتي عليها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدعى عدم بيع نصيبها ونزى بدأخذ ما باعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالعلم بالبيع والتمن وتصرف المشتري فيها بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علمها بالبيع والتمن ولا شفعة لها فيما باعه باقي الشركاء وتمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا شفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور بالتمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها الشفعة أو لا شفعة لها (اجاب) لا يجري الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها الآخر

٢٤

١٢٧٣

رمضان

٢١

١٢٧٣

شوال

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

بثمن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضر قينة شرعية والآتي يرد بين البائع الذي
 معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللاً بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
 كان البيع من أبيه ثابتاً لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور ولا شفعة له حيث لم
 يكن شريراً يكاو لا جاراو يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
 لابن البائع حيث لم يكن شريراً يكاو لا جاراو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة
 استهلكها في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع
 المذکور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من
 الدراهم فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شروط الأخذ بالشفعة
 العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كالأبوعضاء والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الأرض عن أبيهم ببيعها بعضهم لرجل آخر
 بثمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير أن يسموا ومن غير إجازتهم ثم
 حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن وأجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة
 ذهبت المرأة إلى قاض هناك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة
 المذكورة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا عبرة بطلبها بالشفعة عند القاضي حيث علمت
 بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد الطرفين
 لا شفعة له وطلب الموائمة فوري يبطل بالسكوت بلا عذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
 بحيث لم تأخذ المرأة المذکور والحال هذه بالشفعة إلا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
 من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وأربع
 بنات منها وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وفحل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها
 وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم ماتت إحدى البنات عن أخيه وأخواته الأشقاء
 وأمهم ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار
 شائعاً لغير ورث بثمن معلوم بغير إذن الشرع وعلمهم قبل القسمة فهل إذا علموا
 بالبيع وبقدرة الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً العلم بما يوجبون لذلك ويقضى بها
 لهم إذا ثبت ما ذكره الوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) يقضى
 لشرع البائع المذکور بالشفعة بعد توفير شرائطها وانتفاء موانعها والأفلاو بموت
 الرجل المذکور أولاً عن زوجته وعن ابنتين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
 تركته الثمن فرضاً والباقى بين أولاده المذکورين تعصيباً للمذکورين مثل حظ الأنثيين
 وبموت إحدى البنات الأربع ثانياً عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
 لأمها فيما يخصها السدس فرضاً والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيباً للمذكورين
 مثل حظ الأنثيين وبموت أحد البنين ثالثاً عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمهم لا غير يكون

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

٥

ذى الحجة

٧

١٢٧٣

محرم

٤

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

سنة

صفر

لامه السدس فيما يخصه فرضا والباقي لاختيه وأخواته المذكورين تعصيا للذكر مثل
 حظ الانثيين وبموت الابن الثاني رايعا عن ابنيه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه
 السدس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولا شيء لاختواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني عنهم في غيبة بعض الشركاء بثمن معلوم ولما حضر
 الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن سكوت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعد نحو يومين
 طالب الأخذ بالشفعة فهل إذا تحقق سكوته بعد علمه بالمبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ
 بالشفعة فور علمه لا يكون له شفعة بعد ذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك إن كان الواقع كذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصي القاصر حصّة
 منه من أحدهما مال القاصر المذكور فأراد الآخر أخذا بالشفعة فهل على فرض ثبوت
 الشفعة تكون الحصّة بينهما مناصفة على قدر رؤوسهما (أجاب) تثبت الشفعة لمن
 اشترى أو اشترى له فتقسم الحصّة المشترية بين الشريكتين القاصر الذي اشترى له والشريك
 الأخذ بالشفعة على عدد الرؤوس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض مملوكة وفيها فخل من مالها بقدرة معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
 على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
 مجاور لملك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الأخذ بالشفعة فيها ثم
 مات قبل الأخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة
 من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك وتبطل الشفعة
 بموت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
 في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبته ما فوجدا الشريكتين المقيمتين باع القطعة
 المذكورة كلها الآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما
 وعلموا بذلك وبقدرا الثمن لم يجيزاه في نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنها أخذت بالشفعة
 وأشهدت ببنه على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء
 المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل يمكن من الأخذ بالشفعة ولا عسيرة بالتعلل
 المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع
 من الأخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
 وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرحوا به والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
 الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرفه بمجهولة من الدراهم بحجها المذكور وقبض الوكيل
 من المشتري المبلغ المعلوم والهمزة الجهولة بحضرة ثم هو عدول فهل والحال هذه ينفذ البيع
 ويكون صحيحا وليس للجار الآخر أخذا لدار المذكورة بالشفعة (أجاب) شرط الأخذ

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فاذا كان بعضه مجهول القدر مشار اليه في عقد البيع لا يمكن الشفيع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من ما تملكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فاراد أحد الجماعة المذكورين ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة كورة التي هو شريك فيها وقفا هليا عليه وعلى شركائه واذا حكم نائب بلدهم بشفعة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ نضائوه (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون أرضا خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاعما انه وكيل عن الباقيين حال غيبتهم وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصة الباقي بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الاخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم في البناء الذي أحدثه المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (اجاب) صرح علماؤنا بانه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كف المشتري قلعها وأخذ الأرض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك الا اذا كان في قلعها نقصان الأرض فان لم تنقص الأرض بذلك فلا يشتري قلعها وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها الا ان يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل اذا تحقق انه طالب الطالبين المواتية والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء الطالب لها (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل اذا امتنع الشريك من الاخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بيعة عند العقار يقضى له بها اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد وبيع المأخضون نصيبهم فيها بالرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضع عايدهما علم امدته تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللا بانه لا يعلم قدر الثمن والحال انه كان يتردد في البلد و يعلم بالبيع المذكور وبعد و هو لم يأخذها فور علمه فهل اذا ثبت علمه بها في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك وتسقط شفيعته (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن ابيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البناتان المذكورتان نصيبهما للرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل اذا

١٢٧٤

٢١

مضان

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٥

١٥

سنة رمضان

١٢٧٥

١٦

حضر الشريك وعلم بالبيع ويقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري
 يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذكور بالشفعة إذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة
 قراريط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذكورة أراد أحداً اشترى كاه أخذ
 الأربعة قراريط بالشفعة والمحال أن يريد الأخذ بالشفعة قاسم المشتري في إدارة الساقية
 وتكليفها المدة المذكورة ويعلم بشراء الرجل للأربعة قراريط وبعثها في وقت الشراء
 فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك لا سيما أن أرض الساقية المذكورة خراجية (أجاب) لا شفعة
 للشريك المذكور في بناء الساقية المذكورة والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد
 الشركاء ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على ثلثي عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته
 وطلب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد إلى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع
 المذكور ولم يأخذ بالشفعة وأخرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري مجلس
 فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة فقال يمكن أن
 يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفتحة
 على ذلك بقصد الله ما يريدون وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من
 ثمن المثل فلم يساومه منه أجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل
 تسقط شفعة ومته المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفعة
 بعد ذلك وقد در الثمن ولا فرق في ذلك بين المساومة ببيعاً أو أجارة في الإبطال وأيهما
 وجب في إسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
 بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذكور شريك في كفة غائبة ولها وكيل على
 حصتها حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغت البيع للعقار المذكور بذلك الثمن
 في حال غيبته ولم يطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت إلى البلد التي فيها العقار
 وسكنت في العقار المذكور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت قسمة العقار المذكور
 وترافعوا لدى قاض وأقر لكل منهم حصة وبعد مضي أربعة أشهر من ذلك طلبت
 الشريكة المذكورة الأخذ بالشفعة في الحصة المبتاعة بحجة بانها تجهل الشفعة فهل
 والمحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) إذا علمت الشريكة بالبيع وقد در الثمن ولم تطلب
 الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها وقت سقطت شفعتها بسكوها
 وأعرضها المذكور ولا تعذر بالجهل في دار الإسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 مشتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بغير إذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث
 سنين فلما علمت بالبيع باخبرها فلما أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وشهدت على
 ذلك فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة يكون لها الأخذ بنصيب أخيها بالشفعة بقسطه

شوال

١٢٧٦

٨

ذي القعدة

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

ربيع الثاني سنة
٢٢٧٧

جادی الاولی

١٢٧٧

جادی الثانية

١٢٧٧

رمضان

١٢٧٧

محرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصه من هذه الدار ولم يتحقق إذن الأخيها
ببيع نصيبها أو أجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بردها فيه وإذا
توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها يحكم لها باخذ حصه شريكها بالشفعة
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
من الايام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طالب من المشتري أن يبيعه الحصه
المبتاعه فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطالب الشفعة بعد المساومه فهل
والحال هذه تسقط شفيعته (أجاب) لاشفعة للشريك المذکور اذا كان الواقع ما هو
مستطورا بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملك نصف وكالة بما فيها من حوانيت
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال بعمدة عن الوكالة المذكورة بينهما طريق
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبيع الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في
الساحة المحاورة للملكه المبيعة الا ذراع من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضا لعدم
بيعه (أجاب) نعم لاشفعة للجار المذکور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلائي باع
رجل عقارا الا ذراعامثلا في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعا
مثلا أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كافي
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فوراً فهل اذا توفرت شروطها وانتفت
موانعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) اذا كان المبيع هو بيت الرحي لا
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في دار ولرجل آخر
حصه فيها فاشترى الرجل المذکور أولاً حصه شريكه شراء مقايضة في مقابلة حصه له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الاولى المشتري منها الحصه جاره لاصق لها أراد
أخذ الحصه المبيعة للشريك المذکور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) تثبت
الشفعة من المشتري أصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء
شريكاً والدار جارة فلا شفعة للجار مع وجوده كفي حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

الشريك بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يحكم للشريك بالأخذ بالشفعة حيث توفرت
شرائطها الشرعية ويجوز الجواز على تسايم المبيع للشريك المذكور (أجاب) يقضى
لشريك المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشريك وعلمها بالبيع
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريك المذكرة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل إذا
أثبت المشتري علم الشريك بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها تمنع من معارضة
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طالب بالشفعة في مجلس علمها لا يكون له
شفعة إذا بطلت الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
تسب ترك بين رجلين وأمهاتهما الثمن فيه والباقي لهما من صفقة باع أحدهما الرجلين
المذكورين نصيبه لأجنبي بثمن معلوم فعلم الأخ الشريك بذلك البيع والثمن فأخذ المبيع
بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ
الشريك الحصة المبيعة بالشفعة وتقابلا المبيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة باع أحدهم نصيبه من دار
جديدة في حق الشفيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آل لهم بالارث عن
أبيهم باع أحدهم نصيبه من دار واحدة بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر
الغائب وعلم بالبيع وبقره الدار الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة
حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والأفلا وتثبت لمن اشترى أيضا حيث كان شريكا في المبيع أيضا
فيقسم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤس والله تعالى أعلم
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته منه لأجنبي فلما علم الشركاء
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا
توفرت شروطها قهر على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في حوش غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها ولدار جار له لاصق طريق داره في
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شريكا في حق المبيع وهو الطريق الغير
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكم بثمن معلوم مصره مجهولة وكتب بذلك حجة
شرعية وتصرف فيه المشتري بالهرم والبناء ولا يبيع جار أراد أن يأخذ بالشفعة بعد مضي

مدة أربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور مدة (أجاب)
 من معارضة المشتري حيث الحال ماذكر (أجاب) جهالة الثمن مانعة من الاستدراك الاخر
 فاذا كان بعضه صرة جهل مقداره الا يتأتى الاخذ بها والله تعالى أعلم (سئل)
 عما مره مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم
 الغائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وأرسل كتابا يطلب الاشهاد ثم لما تم كان
 من السفرة سافر لتهتم الاخذ بها فهل اذا أخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له
 بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك أيضا ويقسم المبيع على
 عددهم (أجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
 موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة
 للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع
 المشترين الشركاء اذا لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب
 وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المحتار من باب ما ثبتت هي فيه وتقسيم على
 عدد الرؤس عند استتقرارها لجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباعهم
 ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة يديها وبين
 بلدة الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر رشدهم ورجعوا الى بلادهم ولم يعلموا
 بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (أجاب) يقضى
 للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى
 حال صغرهم والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
 منه لاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ
 بالمبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها
 قبل البيع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا
 فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك بيتا معلوما محدودا بحدود أربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم
 ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي
 فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة
 حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يعلم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ
 بالشفعة طالب موثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ماذكر يكون له
 الاخذ بالشفعة جبراً عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي
 حيث كان الجزء الآخر الملاصق للمبيع باقيا في ملك الولد المذكور (أجاب) يقضى

ذى الحجة	سنة
٦	١٢٧٩
محرم	
٢٥	١٢٨٠
ربيع الاول	
٢١	١٢٨٠
ذى القعدة	
١٤	١٢٨٠
محرم	
٢٣	١٢٨١

الاخذ بالمدكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم
وانخال في رجل ادعى على آخر أنه يستحق الدار التي اشتراها من مال كها بالشفعة وترافعا
شاهداً فطالب منه بينه تيمت دعواه الاخذ بالشفعة فثبتها بين يديه ولم يحكم له بها
وطالب الشفيع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تسكر منه
الطالب المذكور لدى القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر
الشفيع طلب الموائبة والاشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد اقامة الدعوى والبيئة لم
يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي يعده بالانتهاء حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل
شفعته حتى على قول محمد وللقاضي الحكم له بها بعد طلبها وترك كية الشهود حيث كان
التأخير لعذر (أجاب) نعم لا تبطل شفعته والحال ما ذكره وقضى له بها بعد التزكية
واسْتِيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه
البلوغ وترك ما يورث عنه شراً عامن عقار وغيروه ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن
زوجه وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنيتين أحدهما بالغة والاخرى قاصرة ولم
تقسم التركة أيضاً ثم ماتت إحدى بنتي الميت الاقل عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها
الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها
حال غيبه أولاد أخيها الاجنبي والحال ان البلوغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت
البيع ولم يكن لهم وصي ثم حضر البلوغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا
الشفعة أيضاً بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الاجنبي المذكور فهل يجابون لذلك
إذا كان البيع صحيحاً أو ما تحكمكم والحال ما ذكره وإذا باع ما اشتراه لاجنبي وامتنع من
التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (أجاب) يقضى للشر كاه المذكورين
بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ومن جعله شراً وطالب بالبلغ
الشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن واشهادهم على ذلك بلا تراخ وطلب القصر فور
بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في المبيع بعد
الحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً باع أحدهم نصيبه منه
لرجل أجني بمن مملو من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء
بالبيع وقدر الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع
مشتري الحصة المذكورة كورة حصته لرجل أجني بمن أزيد مما اشترى به أولاً فأراد الشركاء
أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولاً فهل لا يجابون لذلك وتسقط
شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقدر الثمن وإذا كان أحدهم قاصراً وقت الشراء
الاول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقدر الثمن وأراد أن يأخذها الآن
بالشفعة بالثمن الذي قديعت به أولاً تسقط شفعته ولا يكون له الاخذ بها (أجاب)
سكوت الشفعاء عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الاخذ بها اذ شرطها القورية فاذا كان الواقع ما هو مذ كور بالسؤال لا يحكم لاحدهم
 بالشفعة في البيع الاقل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظه مصر
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني مزار ارسال الاربع عشرة ورقة المرفوعة معه بالافادة
 المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قراريط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المنية لشخص
 يسمى محمد مصطفى من الهروسة وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد
 الجلفي من المنية وأن قاضي المديرية افاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه أوضحه
 بالاوراق وانه محرم من المديرية محضرة المفتي بالمنية بحالة النظر فيما أوضحه القاضي
 فأعطيت افادته بانه اذا كان الامر كما ذكره القاضي فهو موافق لهرميج نصوص الشريعة
 من مذهب الامام الاعظم وبتهفيم المرأة المذ كورة ذلك للاقتناع اجابت بأنها لازالت
 طالبة الشفعة في نصيب أختها ولا تقتنع بما أوضحه القاضي والعلماء اليك ونههم نسائب
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تكم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له ورغبت
 المديرية احالة النظر في ذلك بطرف حضر تكم وما يترامى ترد به الافادة لافادة المديرية
 (اجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهودا أصلا فقط
 كما افاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شروط
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبرة لما وقع لدى
 القاضي لاغيره اذ من الشروط طلب الموائمة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع لو العقار في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في
 دعواها عند القاضي بناء على ما افاده الا ان طلب الموائمة اذا حصل عند أحد الثلاثة
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بحضور الشهود وانما هو وخفاة الجحود
 لا لكونه شرط لان المشتري لو أقر بالطلبين أو بطلب الموائمة عند أحد الثلاثة يحكم
 بالتوقيع بها فال في رد المتهار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
 لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالاثن الاشهاد
 شرط بل يمكنها ثبات الطلب عند جحود الخصم انتهى ومثله في منقيح الحامدية وقال
 بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان احدهما قاصرة
 والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللا امرأة المذ كورة وبنتها ادم مشركة يدين بالارث
 عن مورثهن فباعت أمهما حصتها في الدار المذ كورة لاختها بثمن معلوم وبيع أخوها
 ما اشتراه منها لاجنبي وذلك حال غيبة ابه الغة وعدم علمها بالبيع المذ كورة فلما حضرت
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة
 شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي أخذ البنت ابه الغة المذ كورة الحصة
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها به

١٢٨١	٢٢	شعبان	<p>شرعا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك مايورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك دار مع لمومة وترك ولدين وبنتا بالشفعة واحدا الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الاخر البال حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ والدورته المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة اخرى وعنها ايضا وترك مايورث عنه شرعا دارا فباع احدا الابنتين نصيبه من الدار لامة بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة ايام من وقت البيع علم الابن الاخر بالبيع واثنان وفور علمه بالجلاس اخذ بالشفعة واشهد شاهدان وتوجه الى الدار وفور ذلك واخذ بالشفعة واشهد أيضا فهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتريه فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها تنبت الشفعة أيضا للمشتريه حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط شفعتها وبين المشتريه حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ما عدا الياثع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرايته لثالث الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة ماذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفيع ببقية قيمته مستحق القلع أو يكاف المشتري قيمته كما في القصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في درب غير نافذ مملوك بمجاعة مخصوصين فهل يكون اسكل واحد من أهل الدرب المذكور الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي بابه للدرب المذكور شريكا في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واداس لم هذا الرجل شفعتها قبل القضاء له بها ليكون لمن بقي أخذ الكل (اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيقضى للشرىكة في الطريق الذي لا ينزله جميعهم بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للبيع مقدما على باقيهم والحكم مذكور لم يكن شريكا في نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء به اليه يقضى به لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم بالبيع واثنان وعند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب المواثبة أو الاشهاد بطلت شفعتها على ما في رد المختار من كتاب الشفعة والله</p>
١٢٨١	١٣	شعبان	
١٢٨٢	١٨	ربيع الثاني	
١٢٨٢	٦	شعبان	
١٢٨٢	٨		

تعالى أعلم (سئل) في دار ملاصقة لآخرى وممرها من ابيع مال كها نصفها من اجني
 بمن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والثن أخذ الحصة المذ كورة بالشفعة
 فور علمه واشهد عند العقار ايضا فهل حيث الحال ماذ كر يحكم له باخذ الحصة المذ كورة
 بالشفعة (اجاب) يقضى للرجل المذ كورة بالشفعة لكونه شر يكافى الحقوق وجارا اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية عشورية
 شركة بين ايتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعت امهم بعض
 نصيبها لاشاء الرجل آخر غير شريك فيها بمن معلوم فهل اذا كان لا يتام وصى شرعى
 يكره له الاخذ بالشفعة لا يتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل
 في الطلب بين يدي القاضى اجزءه عن الخصومة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر
 المذ كور (اجاب) نعم لا وصى المذ كور الاخذ بالشفعة لا يتام اذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصومة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الارث من والدها فغابت مدة ثم
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذ كورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بغير علمها
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها لجاناب
 الذى اشتروه من الدار المذ كورة فهل يكون لها الاخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذ كورة بالثن الذى اشتروه به واذا علمت من أخيها الذى
 يبيع شراء نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها وأخذت
 بالشفعة أيضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (اجاب) نعم يقضى
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذ كر اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها اثنان
 لم يكن لهما في العقار المذ كور ملك فلما علم هذا المالك للحصة المذ كورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب موابقة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور أيضا واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين
 المذ كورين بحضور البائع المذ كور وصحح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليه ما قل مجيبا بشئ
 حتى مات أحدهما المشتريين المذ كورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى
 المذ كورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذ كور تسليم للشفعة ولم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصة المذ كورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك
 والا تيريد الشفيع الزام المشتري الحى وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التاخير الذى حصل به هذا الطلب عند القاضى لاسيما أن التاخير

١٢٨٣

٥

رجب

١٢٨٣

١٢

عند القاضی بسبب تعنت المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (أجاب) نعم لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضی على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال ويقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وولدي أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضي بيت المال لكل واحد فيها الثلث شأنا فاسقط أحدا لاخوين نصيبه منها لا جنبي اسقاطا صحيحا فإذا فهل إذا طلب باقي الشركاء في الأرض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق الشفعة والحال هذه (أجاب) لا تثبت الشفعة الا في عقار ملك بعوض فلا تثبت في اسقاط منفعة الاطيان التي آتت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له في عينها وانعدام التملك في العين اصل ابل المالك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا بعدم جريان الشفعة في الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال عند تصرف المزارعين فيها والله تعالى أعلم (سئل) في دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الاخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسور ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور ليكن المالك المذکور يدعي أن له شركاء في القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من المشتري الثاني قيراطين بالشرابا لثمن الاصل وان لم يسلم له في ذلك يسلط شركاءه على اخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو أربع سنوات فهل والحال هذه لا شفعة للمشتري الاول ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط أن له شركاء المهردة عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء في القراريط وكانوا في البسطة المذكورة يعلمون البيع والثن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (أجاب) نعم لا شفعة للمشتري الاول فيما بيع ثانيا ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال لسقوط شفعتهم بالترك ولا عبرة بدعوى المالك أن له شركاء فيما يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعي واذا ثبت ملكهم فلا شفعة لهم أيضا حيث تركوا اخذها مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا وبناء ملاصق لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنيانه يفتح في أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناهما من رجل لم يكن له ملك في تلك الجهة فلما علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثن وهو واقف في الارض المبيعة عندي بناءها قال فو ر عليه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة فاصدأ بذلك طلبها وأشهدهم عليها فهل يقوم هذا الطلب مقام طلي الموانبة والاشهاد ويكون له اخذها عند القاضی قبل خوات أوانه والحال ما ذكر (أجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة الرقبة المالكها ليست سلطانية وباعها وحين علم الشفيع بالبيع وقد رآه والثن وهو واقف فيها أخذها

سؤال

١٢٨٣

٢٢

بالشفعة قورا وأشهاد الحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة اذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والاشهاد عند القار في طلب الموائبة يقوم
مقام طلب الموائبة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا
من مالكتها بثمن معلوم ووضع المشتري يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فابى الشراء وعرض عليه أيضا بعد الشراء
بحضور عدول من المسلمين مع بيان المشتري والتمن ولم يطلب الجار المذكورة بالشفعة
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتري الدار المذكورة وبنتها والا تيريد
الجار المذكورة أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ماذكر
ويمنع من معا رضة المشتري المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذكورة ذلك والحال
ما ذكر وتبطل شفعتها بالسكوت بعد العلم المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشاركة بين ثلاثة كل ثلثها اشترى أحدهم دارا ملاصقة لها بحضور أحد الشريكين
الآخرين وعلمه بالتمن ثم بعد ذلك أراد حاضرا البيع المذكورة أخذ الدار المبتاعة بالشفعة
فهل حيث كان حاضر المجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه
بالتمن يوما أو يومين بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذكور اذا كان
الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة شتر كين في منزل آل لهم بالارث
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وثمانية اجزاء وتسعة اشباع من جزء
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر التمن طلب الشفعة حالا
فور علمه وأشهد على ذلك شهودا فهل والحال هذه يجب له ذلك ويمنع الاجنبي من
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) اذا
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع معهما والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكالت رجلا في طلب ذلك بالشفعة
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمها بذلك وبالتمن وسكوتها
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائبة
أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر التمن والمشتري مسقط شفعته بلا خلاف عندنا
أما لو جهل التمن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد المختار من باب طلب الشفعة
عن المخانة اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتمن كالذكر اذا استؤمرت ثم
علمت أن الأب زوجهما من فلان صغر ردها وبه أفتى التمر تاشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه
المرأة والحال هذه قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشاركة بين رجلين
ملاصقة لدارين احدهما مملوك لرجل أجنبي والاخرى مملوكة لامرأة أجنبية باع أحدهم
شريك الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيها من الجار الملاصق من
أحدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها للدار المبيعة منها تلك الحصة

٢٠ ١٢٨٥

ذى القعدة

٥ ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري والتمن

بالباع والتمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة لدى القاضي وطلبت الشفعة طلب خصومة لكونه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصرف من مجلس القاضي لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا لدى القاضي فارغ وحاول واستمر يحاول تارة ويسافر أخرى ويهرب الى أن مضى على ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتر جارا أيضا لها لا شريك فيها ولا في حقوقها ولم ياخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد الخصومة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم ياخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لان المشتري جارا أيضا فهو شافع والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالبيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها لرجل اجني بمن معلوم من الدارهم فلما سلم جارها بالبيع والتمن وهو جارم ملاصق لها وظهر داره ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما ما أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن وأشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت شروطها واذا تعال المشتري على الشافع بان دار الشافع لها باب من عطفة أخرى لا عبرة بتعلله حيث كان زهردار الشافع ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين الشافع والمشتري (أجاب) نعم يقضى للشافع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بتعلل المشتري بان دار الشافع لها باب من عطفة أخرى اذا يخرج عن كونه جار مع وجود الملاصقة من احدى الجوانب على انه اذا كانت الشر كة بينهما في تلك الحائط مع ارضها على الشيوع يكون شر كاً يضاف الحائط وارضها بخلاف الشر كة في البناء فقط فيكون جار لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة وغير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع بعضهم نصيبه منه لاجني عن الزركاء بمن معلوم بدون علم بعض الشر كاء فلما علم بالبيع وبقدرا لتمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٢٨٨

١٦

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طندا بافادة
مضمونها ان شفعا يملك قطعتي ارض عشورية قدرهما ثلاثمائة فدان في بلدين باعهما
صفقة واحدة من آخر بتمن قدره مائة اجنبيه يذنتو ويجوار احدى القطعتين المذكورتين
ارض عشورية مملوكة لشخص آخر اخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعي فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تفريق الصفقة
كما يفهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار غرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (اجاب)
لا خلاف في الحكم لهذا الشفيع عندنا باخذ بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تفريق الصفقة على
المشترى لان الصفقة وان تحددت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليس فيه فحكم
بما فيها تثبت فيه اداء الحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة ارض زراعة عشورية مملوكة القدر نحو اربعة أفدنة بمش معلوم فيها
ساقية بالانها بعد صدور امر من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حجة مشحولة بحكم
القاضي ومضى على ذلك نحو عشرين يوما والا آن يدهي الجار ان له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وه شاهد بالبيع ولم يمنعه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للمشتري المذکور (اجاب) لا شفعة للجار المذکور في تلك
الارض حيث انما الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للمشتري المذکور وقدر الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ارضا عشورية باع اثنان من
الشر كانه نصيبهم افيها لرجل اجنبي غير احد الشر كانه من غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة
بعد ذلك بمدة من الشهر وحضر احد الشر كانه من غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة
فور علمه بالبيع وبالثمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشريك المبيع المذکور الا بعد
حضوره من غيبته (اجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان عشورية
وبجوارها اطميان عشورية مجاورة لها جوار ملاصقة لرجل آخر قباعها لاجنبي بتمن
معلوم فبلغ الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فور او اشد على البائع الاشهاد للالزم
اكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطميان المبيعة والاطميان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطميان فوجد قاضي الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩

١

مطالب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفعيا في باقيه

جمادى الثانية

١٢٨٩

١٤

شعبان

١٢٨٩

٢١

الاطيان المذكورة ولم يقدّم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالاختبار للقاضي بعد طالب الموائمة فورا والاشهاد على البائع الذي كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير لطالب الخصومة شهرا بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيع اخبر القاضي قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفي الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقد (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا ومجرد اخبار القاضي بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بثمن معلوم ويجوار الدار داره مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الأخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخر بالبيع المذكور طالب الشفعة في الدار المبيعة فورد علمه بالبيع وقدر الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور حق الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طالب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور أخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا أخذها جميعها بالشفعة عند توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بها من شئت فاشترها رجل أجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقتي بحضور جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالا بل بعد مضي مدة تنزف عن أربعين يوما طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري ومقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مسطور بالحوال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون سبتين فدانا أطيانا عشورية فيها أشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس بغير فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بثمن معلوم قبضه منه بمحض شهود من جيرانهم وصلى على قاصره له نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كن مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا لانه صر ولا عبرة بما يزعم وادان توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه يكون له كل المبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضرا يعلم البيع من أحد الشركاوة دار ثمن ولم يأخذ بالشفعة له جواره المذكور الذي هو أحد الشركاوة حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

٢٦

جمادى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهران لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يستقط حق القاصر من
الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافاً لمحمد لم يصحهم
بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كخلاف في التسليم أما اذا لم يوجد
ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فإنه يقضى للقاصر بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانسقت
موانعها وكذا يقضى للمشتري بالشفعة لكونه شريكاً كالأصغر ان لم يسلم للتشريك في الكل
والا فالمشتري اصاله اذا كان شقيقاً لا يحتاج الى الطلب كما في الخاتبة افاده في رد المختار
من آخر باب ما ثبتت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافاً
لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفائية
مضمونها وردت افادة من حضرة قاضي افندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان
العشورية المبيعة من حضرة محمد صدق بك لا تخرو حصل العرض من شخص يسمى محمداً
سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لاراضيه الخراجية وحضرة قاضي
المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لان الاطيان الخراجية ليست
مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك
فالامل الافادة مما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة لاجابة القاضي عما يرغبه
(اجاب) وردت افادة سعادتكم ومعها مكاتبة حضرة قاضي افندي المنصورة بقصد
الافادة مما يقتضيه المحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز
الشفعة لصاحب منفعة الارض الخراجية المصرية بما فيما يبيع من الارض العشورية
المملوكة المجاورة للارض الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة
فقط والذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك هو كما افاده حضرة القاضي الموصى اليه بنساء
على أن اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من
قديم الزمان فلا شفعة فيها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفائية
حاصلها بناء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت مكاتبة فضيلتكم بانه لا تجوز الشفعة
لصاحب الارض الخراجية المصرية بما فيما يبيع من الارض العشورية المملوكة
المجاورة للارض الاولى لانها ليست ملكاً لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه
المحكم الشرعي بنساء على ان اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية
وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة فيها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة
اصلاحات المسالية المدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمر عال انه يجوز لارباب
الاراضي الخراجية التصرف فيها بالمعينة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف
بعد الاستئذان وصدر أمر عال بذلك فنؤمل أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة
المذكورة وتة مدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكور دفع مقابلتها يكرم
بالافادة مما اذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لصاحبها أم لا (اجاب) وردت

مكتوبة سعادتك وما بها صار معلوما والافادة بحماية قضيه الحكم الشرعي في هذه
المادة قد سبقت مكتوبة سعادتك عنه في ١٠ الجاري وقيدت في كتاب الشفعة من هذه
افتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما اشير عنه الا ان من طرف سعادتك لا يترتب
عليه تغيير الحكم الشرعي اذا المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك
رقبة الارض لمن هي في يده ونحو جهات عن كونه ابيات المال ويجرد دفع المقابلة
المحكى عنها بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربيعة
ارض مجاورة لارض يملكه رقبته رجل آخر من جهاتها الثلاث اراد مالك الارض
الاولى بيعها من رجل آخر اجني ليس جار لها ولا شر يكافيها ولا في حقوقها فهل اذا
حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى يملكه المشتري يكون للجار المذکور أخذها
بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبراً على المشتري اذا توفرت شرائط
الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (أجاب) نعم للجار المذکور أخذ الارض
المجاورة له التي يبيع بارض أخرى يملكه المشتري بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت
ثمناً وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضى له بذلك جبراً على المشتري
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران
ذميان اشترى كوا في طاحونة هو ولكل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته
لاخرين مسلمين بما تبي بينت وصره فيها داراهم بجهولة الصنف والعدد وحرت حجة شرعية
بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكه فامتنع عن
الشراء وقال له بعها لم تحب فباعها للذين اشتريين وشريكه يعلم ان ذلك وبعدها يبيع
وتحريم حجة توجه المشتري ان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثن فطلب الشريكان
منهما أن يشتريا حصتهما أيضاً باربع مائة بينت وفاني المشتري ان لعدم قدرتهما على ذلك ثم
بعد مضي أيام اراد الشريك ان ياخذ الحصة المبتاعة بالشفعة وادعي ان ثمنها مائة
بينت وان ما في الصرة المجهولة عشر ون قرشاً من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن
وتركهما الاخذ بالشفعة وقتئذ منع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضاً
يسقط الاخذ بالشفعة (أجاب) اعلم الشفعة بالبيع وقدرا الثمن بعد تمامه وتركه
الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين
للشريكين مقدار ما في الصرة كما أنه لا يتبقى الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة
بجهولة القدر ومشار اليها على فرض بقاء جهاتها ولا يتبقى القضاء بالشفعة للشريكين
المذكورين والحال ما ذكره دون استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من مدير الجيزة صموها لمرجوع من فضيلته بعد الاطلاع على السؤال
المسطر باعلى هذه الشفقة افادة الحكم الشرعي وصوره السؤال المذکور ما قولكم في مالک
للمنفعة اطمأن خراجية اميرية بموجب حجة بيده من احدي الهاكم الشرعية وهذا المالك

١٢٩٦

٢٥

جادی الثانيه

١٢٩٨

المذكور اسقط حق منفعة في الاطيان المذكورة لا آخر في نظير مبلغ معلوم وحري
التقاضي بينهما وتحررت بذلك حصة المسقط له من احدى الحاكم الشرعية وتلك الاطيان
مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان المجاورة
بريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة المجاورة لاطيان بالشفعة فهل تجرى
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها او لا (اجاب) لا شفعة شرعا
في اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي لبيت المال فليس لمن له ارض
يجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت
منفعتها غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في درب غير نافذ ولها جاران
متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مالكة لهما لاجل الجارين المذكورين
بثمن معلوم فلما علم الجاران الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع
المذكور طلب موثبة واشهاد فهل والحال هذه يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا
الجار الشريل في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث أخذ بالشفعة في كلها
واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشري ايضا حيث كان مساويا
لمن أخذ بالشفعة في الشركة في الطريق المذكور والجوار (اجاب) نعم يقضى للشريل في
الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها
والا فلا كما ثبتت الشفعة في نصفها الآخر للشري حيث كان شفعيها أيضا مساويا
للشريل الجار المذكور ولم يسلم للآخر والله تعالى أعلم

(كتاب القسمة)

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك أشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجنس بغيطان
متعددة فاقسموا التركة وقوه والزروع بثمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد
ببعض بقيته التي قوم بها بمعرفة ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعدة
أيام طلب بعض الورثة نقض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانيا فهل
لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد
(اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي
كغير فاحش والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الآخر ابطال القسمة فهل حيث وقعت القسمة
صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها واذا تعلل مريدا لابطال بان ما وقع فيه القسمة
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صرح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب أحد المتقاسمين لنقض القسمة ولا تسمع دعواه
بذلك كما أفاده الحنبري الرمي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمة

سنة	ذى الحجة	
١٢٦٤	٢١	ونصفه الآخر لرجل آخر وكل منهما ينتفع بنصفه بعد القسمة أكثر مما كان ينتفع به قبلها فهل إذا طلب أحد الشريرين قسمة المذکور يجب أن يفتقر لذلك فهرأع شرير يكره الآخر (أجاب) نعم يقسم المشترك بطلب أحد الشريرين كما أن انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لكل منهم فيه حصة معلومة ولا يسع سكني جميعهم فهل إذا طلب أحد الشريرين قسمة بلهاياة بالزمان يجاب لذلك (أجاب) الأصح أن القاضى يهاين بين الشريرين كما جبراً بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أعمى والفلاح يزرع جانب أوصية من الملتزم بالايحار ففات الملتزم وصار الفلاح يزرع الأرض ومكنه المحار كم منها لا يحسبها عن الملتزم وأخوه الأعمى في مديشة وحده ولم يزرع من الأرض شيئاً ثم مات الأعمى وترك ابناً ومات الفلاح عن أولاد فتنزع ابن الأعمى أولاد الفلاح مريد ما قسمتهم في الأرض المذكورة فهل لا يجاب لذلك لاسيما أن الأعمى لم يضع يده على شيء من الأرض المذكورة ولا أولاده لا بأنفسهم ولا بوكلائهم بوجه من الوجوه الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب ابن الأخ الأعمى لمقامه الأرض المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك داراً سكنوها بعده من غير قسمة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل إذا أراد المحاضر ون القسمة بغير إذن الغائب وتوكله لا يسوغ له ذلك وإذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصته من تلك الدار في داره لا يسوغ له ذلك ويجب برعى ردها حتى تقسم (أجاب) إذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضى أن يقسم العقار حيث كان في أيدي المحاضرين وينصب قابضاً لنصيب الغائب وليس لأحد الورثة أخذ شيء من العقار المشترك وأدخله في داره الخاصة به قبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سوياً كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها أحدهما فقام أحد الشريرين مدعياً صدور القسمة بينهما في الدارين معا وأنه قد استوفى شرير يكره جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعى به جلة بنسأه علو وسفل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تقض هذه القسمة لعدم وجود المعادلة فيها (أجاب) إذا وقعت القسمة في العقار المذکور بالقضاء وظهر فيه أغبن فحش لا يدخل تحت التقويم بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضى تبطل في الأصح وسمع الدعوى بذلك أن لم يقرب بالاستيفاء والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تبطل القسمة وكل من الشريرين يدعى مصادرة شرير يكره فهل إذا طلب بعض الشريرين المهاداة وسكنهاها بالاشهر على حسب الملك يجاب لذلك شرعاً (أجاب) يجاب طالبا المهاداة من الشريرين في الدار المذكورة ويجب برهما منع منهما على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دارين أحدهما ثلثاها وقف والباقي ملك للناظر على الوقف المذکور والآخر فيها أحد
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٩	
١٢٦٥	٢٦	صغر

١٢٦٥

٢٢

وعشرون قيراطا وبقا والباقي ملك للناظر المذكور أيضا ويريد الناظر القسمة وتمييز الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصه في عقار كله يكون
للقاضي مع الواقف افرارا للملك من الوقف وتمييزه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذلا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شرعيين في
طين ودار ومواش وسواق وغير ذلك فاقسم جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لأحدهما يسر
ورواج فهل اذا أراد أخوه أن يرجع وينقض القسمه ويشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمه السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد
الأخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لأحدهما نقض القسمه
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربيع منزل ونصف قيراط في ناحية
طنس فادفقت القسمه بينه وبين شركائه وأخذ أقل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة المحاكم الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القسمه ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذكور بقول
أهل الخبرة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحشر في القسمه وهو لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولو وقعت بالتراضي تبطل
أيضا في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معد لصب الماء فطالب أحدهما من الآخر أن
يكثر منه حصته أو يكره أو يهاياه فاني الا القسمه والحال أن الصهر يبيع تمكن قسمته من
غير ضرر وقسم مثله في البلدة فهل يجبر الممتنع على الشراء أو الاستكراه أو المهاداة أو يجاب
للقسمه حيث كان ينتفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يبيع كبير اقبالا للقسمه بحيث يكون منتفعا به بعد القسمه من جنس الانتفاع الذي
كان قبلها فقسم بين الشرعيين بطاب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاهما
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعل لهما في قسمهما مرافق وبابا يخرجان منه والاثنان الآخران
أخذوا النصف الآخر فاقسموا بينهما سووية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الأخوين المذكورين لا يكون لأحدهما منع الآخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين
عن ورثة قبل قسم ما قاراد ورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالقرينة الشرعية وبأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢٢

جمادى الثانية

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

جادی الثانية سنة

الامر ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع ما فيها من الابراج بالتراضي بينهم فهل اذا ظهر ان احدة الاخوة مغلوب في نصيبه ومغبون غيبا فاحشا لا تصح هذه القسمة ويكون للمغبون غيبا فاحشا فسخها وابطالها واذا ادعى احد الاخوة ان اباها باع له برج حمام في حياته وانه اعترف بقبض الثمن وكان البيع والاقرار في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار وكون البيع موقوفا على اجازة باقى الورثة وكذا الاقرار موقوفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض موته (اجاب) اذا ظهر في القسمة غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضي في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقى الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكور وبنيتين ثم توفي احد الله كور عن ثلاث بنات احداهن فاصرة وعن ولد فاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذكورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين قاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما ايضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم اتلاف فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمة وما اتلف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة شرعا لا يجاب احد الشر كانه ليقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد اشترى يكثر بخلاف اراد اشترى يكثر الاخر ان يشاركه في هذا القتل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علماؤنا بأن احد اشترى يكثر اذا بنى في الارض المشتركة وطلب القسمة او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم بناءه واخذ انقاضه التي بناها لانهم املكه ولا يخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شر يكثر وشاغل لا ملكه فليؤمر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالخل المذكور لمن غرسه وليس لشر يكثر في الارض مشاركتة فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما فاقسمهما بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناده من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما نقض القسمة لمذ كورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدأ احدهما وثيقة شرعية بالقسمة والتراضي والتخاوص بينهما (اجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض القسمة بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الذكور قبله واولا كتمسبوا منفردين عن ابيهم في الكسب المذكور والاعمال واشتروا بكمسبهم عقارات واطيانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

٢٦

١٢٦٥

رجب

٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

أحدهم القسمه يحاب لذلك ولادخل لايبهم في ذلك وانما له خلفته (اجاب) ما اشتراه
الاولاد لا نفهم والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه عن أخوته يحاب
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا
واناثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستمر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالقرينة الشرعية وصار كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوه مترك
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاعمام وبين أيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما ير يدون مشاركتهم له فيه بالبينه الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركه
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الاخوة مقر ومترف بذلك
وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالبينه الشرعية يكون لاولاده مطالبتهم به (اجاب)
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمه الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بيوتين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأخذهم الى بيت منهم ما جبر على الشركاء فهل
لا يحاب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمه حيث كان لا يقبلان القسمه
(اجاب) نعم لا يحاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
والده مما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية بينهم
وليس لاحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه شرعا يدون مخصص شرعي وفي رد
المهتار من فصل في الحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم
فاتفقوا عليه وتكملا واقضاه دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فالوصي
ببعه الدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لا حد الورثة استخلاص العين من
التركة لاداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيها عنه عليه دين غير مستغرق
فللحاضر من ورثته بيع حصته لخصته من الدين لا بيع حصته لغيره للدين لانها ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لاحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيراً تكن قسمته
افرازا ويكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمه وطالب أحدهما القسمه بالمهاياة بالزمان

شعبان
٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٥

سنة	رمضان	بان يسكن في جميع المكان على قدر ما يخصه من الاشهر يجب ان لا يحجب اذا طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول بحجبه القاضي لذلك ويجبر الممتنع (اجاب) يقسم المال المشترك بطالب أحد الشركاء ان انتفع كل حصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجب ان لا يحجب طالب المأية بالزمان أو المكان ان لم تطالب قسمة الافراز فيما يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصته في مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع سكني الجميع فارد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمأية بالزمان كل خمسة أيام يسكن السادس او كل خمس جميع يسكن السادسة فهل يجب لذلك (اجاب) يجب أحد الشركاء للمأية بالزمان او المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين لاحدهما عشرون قيراطا وللآخر أربعة قيراط وهو قابل للقسمة بالافراز فطالب صاحب العشرين قيراطا قسمة فهل يجب لذلك جبراً على صاحب الاقل (اجاب) يقسم المكان المذکور بطالب صاحب الكثير جبراً حيث انتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الاخر اقله حصته على ما عليه المأول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقسموا ما تركه أصولهم لهم اثلاثاً من فحل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعاً من نحو ثمانين سنة وزيادة وصار كل منهم يتصرف فيما يخصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن ورثة من مدة سنين مضت فارد ورثة أحدهم الا أن نقض القسمة التي صدرت من الاصول من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعاً ولا تسمع دعواهم الغبن مع الانكار بعدهم في هذه المدة (اجاب) اذا اقسام الورثة التركة لا يجب أحدهم ولا وارثه لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعدهم من مضى هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت مملوكة لرجلين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث اراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يجب طالب القسمة في الوكالة حيث كانت يمكن قسمتها ولا يجب في الحوانيت حيث لم تكن قسمتها بالافراز و يتهايان فيها واذا وكل أحدهما وكيل في محاسبة شريكه والتداعي معه وكان بالغاً رشيداً ممن يحسن الدعوى وأي شريكه يجب لذلك وليس له تركه بدون رضاه (اجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان قابلاً للقسمة بطالب ذي الكثير ويعتبر قبول القسمة في الحوانيت كدورة بالنظر لجمعها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس واحد فهي كالموت من دار واحدة ول في الواقعات الذوكين من غير رضا الخصم والموتل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقهاء أبو الليث كان يفتي بقرعة ولما قال نسب الاغنة للموتى في ادب القاضي لم يفتي بخير في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي حنيفة وار شاء أفتى بقولهما قل رحمه الله تعالى ونحن نفتي أن الرأي الى القاضي اه
١٢٦٥	٢٩	ذی القعدة
١٢٦٥	٥	ذی الحجة
١٢٦٥	٩	ذی الحجة
١٢٦٥	٢٠	ذی الحجة
١٢٦٦	٩	محرم

معزى بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية
 جلد أحدهم في أرض خربة منه حجارة حسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباني تسكييف
 ورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء
 ولا يدفعان شيئاً مدفعه أخوهما في العمارة فهل لأبجانبان لذلك وما الحكم في بناء
 أحد الشرى كافي الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن
 الشرى ملك إذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشرى كاه وطلبت القسمة يقسم فإذا
 وقع بناؤه في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى بأجار وآلات هي له ولا يجبر وارث الباني على
 إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يكره يدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين وببده وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيضة
 الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شرى يكره في الدار المذكورة وكانت
 ثمة بسل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشرى يكره منعه منها يدون وجه شرعى (أجاب)
 يقسم المال المشترك يطلب أحد الشرى كاه أن انتفع كل بحصته بعد القسمة وليس لأحد
 الشرى كاه منع شرى يكره من الانتفاع بحصته يدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب
 الثلث القسمة بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيلا يقوم مقامه في ذلك مع
 شرى يكره فهل إذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان
 ويقوم وكيله مقامه في ذلك وللحكم الشرعى إجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن
 المكان قابلاً للقسمة الإفراز أو كان ولم يطلبها من يجاب لها وطلب أحد الشرى يكره
 المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعى عن أصولهما الكل منهما نصفها
 مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآن أراد ابن العم المذكور الذي كان في النظام
 قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فنعوه ورثته ابن عمه متعللين بأنها قسمت سابقاً فأنكر
 دعواه فهل إذا لم يثبت ودعواه القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبته بم
 بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد
 الشرى كاه أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة متوفية شرائطها
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار اقتسموها قسمة إفراز من مدة
 ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعده ضي هذه المدة ادعى
 أحد الشرى كاه أنه غيب في القسمة غيباً فاحشاً فهل تسمع دعواه الغيب الفاحش بعدمضى
 هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغيب الفاحش بالبيضة تنقض
 القسمة المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غيب فاحش في القسمة بطلت ولو
 وقعت بالتراضي في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقربه لا اه

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستروا سوا كنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وبنات فأراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكورة بينهم فامتنع بعضهم لكونه سوا كني في دارا كبير من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى أن هذه الدار التي هي أكبر وأكبر منه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يثبت له على القسمة ولا الشراء والدور قابلة للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقسيم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يثبت معه لاعتباره بدعواه وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحققت القسمة وانتفع كل محتصه بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا يثبت ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فاقسمه وأما تركه والده - بم بالوجه الشرعي واخذ كل نصيبه واستقل به وترك البنات حقهما للآخرين برضاهما بالحضرة الحاكمة الشرعي وكتب بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية مشمولة بختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنين عن ورثة ومات البنات أيضا فأراد العلم الآن بنقض القسمة وإبطالها لعل لأبائه كراهة عليهم أنكر أولاد أخيه دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبرة بتعلله ومنع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراهة عليهم بدون إثباته ومنع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجاب بعض الورثة لجعله ميراثا بدون وجه شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بني بأجار أو آلات هي له وإن بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا يمتد لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على البناء وإن بناء من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن ختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين إذهبهم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دال اثنين لاحدهما فيها الربع وللآخر الباقي فطالب صاحب الربع القسمة بالزمان أو المكان فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) الأصح أن القاضي يبايئ بين الشرعيين فيجب إبطال أحدهما إن لم تطلب قسمة الأقرار

١٢٦٦

١٢

جداى الاولى

١٢٦٦

جداى الثانية

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

١٣

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات مخرجة وموصى له بثلث ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يورث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمة بالنظر للبنات والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمة ولكل من زوجة المتوفى وبناته أخذ ما يخصهما من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد أربعة في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعا من نخل وغلة ونقود وغيرها فبات احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاعمام فيما يخص والده في التركة ونماؤها حيث لم تقسم التركة فهو - ل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمة كان نصيبه منها لوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات أحدهم قبل قسمة التركة عن اولاد قصر فاستمر واعم عمهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وقت بسبب سعي العمين واولاد اخير ما فهل اذا أرادوا القسمة الا ان تقسم مع نواها بين العمين واولاد اخير - ما بالقرينة الشرعية ولا يكون لاحد العمين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركة الميت الاول ونماؤها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمة بينهم والحال - هذه باقامة رجل قيم وظهر فيها حيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمة التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم - ما بقضائها (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه ثم ظهر في القسمة حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعا اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الخلف باي اولم يقيم جدارا ولا بناء فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيما بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا على السوية فاقسماهما مناصفة ورضي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما نقض القسمة بلامسوخ لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب أحدهما اشريكين لنقض القسمة بدون وجه شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة بملاكة لرجلين من ثلاثة فهل اذا طلب أحدهما المهايأة فيها بالزمان كشهرين وشهرين يجب لذلك قهرا عن الممتنع (اجاب) نعم يجب أحدهما الشر يكتفي لطلب المهايأة وللقاضى جبر الشر يكتفي

رجب	سنة
٢٨	١٢٦٦
شعبان ٢٨	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦
ذى القعدة ١٤	١٢٦٦
ذى الحجة ٢٣	١٢٦٦
محرم ١	١٢٦٧
١٢	١٢٦٧

عليها ان أبي مالم يطلب القسمة فيما يسمي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين ثلاثة ان لا يقبل القسمة بالافراز استأجره أحدهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه أيا ما فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل للقسمة بالافراز واطالب شر يكاه القسمة والمهاياة بالزمان لينتفع كل بشهر أو بسنة يجاب ان لذلك ويجبر بشر يكاه ما على ذلك (أجاب) اذا انتفع كل من الشراكاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطالب أحدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطالب ذي النفع لا بطالب الآخر وهو الاصح كما في الملتقى وغيره واذا كان البيت المذکور غير قابل للقسمة بالافراز يجاب طالب المهاياة له اجبر على الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لكل منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد اخذ نصيبه من الدار المذكورة المشتركة ليضعه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشراكاء على القسمة حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطالب أحد الشراكاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويطالب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر اقله حصته وان تضر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجتيه وترك أبعادية اقسم منها يدين قسمة افراز بالفرصة الشرعية وأقامت كل منهن وكيلًا شرعيًا عن وقت القسمة وخرج لكل منهن تقسيط ديواني بذلك وأقر كل منهن باستيفاء حقه وبعدهم مضى أربع سنين تريد إحدى الزوجتين نقض القسمة واعادتها نيا متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث وقعت القسمة المذكورة بين الوكيلين كلاهما دون غيب وحيف (أجاب) اذا قسم المال المشترك بين الشراكاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد منهم بعد ذلك كما في واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم بيت يسكنه سكني الجميع و يقبل القسمة افراز بالمهاياة مكانا وزمانا طلب بعضهم القسمة وامتنع الآخر منها عنادًا واغاظه لها بها فهل اذا كان ينتفع كل من الشراكاء بنصيبه بعد القسمة وكان المكان يقبلها بالافراز والمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالب القسمة ولا عبرة بامتناع آيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة افراز بطالب أحد الشراكاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويجبر الآخري عنها عليها والحال هذه ويهاين في القاضى بينهم ان لم يطلب قسمة لافراز مع حتمها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دورا ويستحقون منفعة أرض اقتسموها كلامن الدور والادوى بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمة واستولى عليه مدة ثلاث سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة الأرض فيما خرج للاخر بالقسمة فهل اذا أراد أحدهم ابطال القسمة فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي واعادتها نيا لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني
سنة ١٢٦٧

جادی الاولی

٩ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

جادی الثانية

٤ ١٢٦٧

رمضان

٢٨ ١٢٦٧

حيث وقعت بتراضيهم وما ولم يظهر فيها غبن فاحش (أجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحد منهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيما أسقط حقه في منفعة من أرض الزراعة الاميرية بشرط ان يكون اسقاطا مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعة اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجدد القسمة ثانيا ويأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة بهذه القسمة (أجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أي ويرجع في نصيب شر يملكه وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تفسخ جبر ابل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شر يملكه ان شاء أو نقض القسمة دفعا لضرر التقاضي كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصرو بعضهم بالغ وعلى القصر وصي من قبل القاضي فأراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصي ذلك ليعتص كل نصيبه فهل يكون للوصي مقاسمة البالغ وجميع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصا اذا عرفت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكانهم حضور تجوز قسمة الوصي ويأخذ حصص الصغار جملة واحدة كما في أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذي الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أي حنيقة مطلقة وعند صاحبها يكون الرأي للقاضي اذا كانت الدور في مصر واحدا وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار ليست قابلة لقسمة الافراز فأراد أحدهما الشر يكتين ان يقسم مع شر يملكه مهاياة لكل منهما مشهرا فهل يصح ذلك ويجبر بالشر يملك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابله لقسمة الافراز (أجاب) يجاب الشر يملك اطلب المهاياة ويجبر الا في عليهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسموا وبنى احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة غبن فاحشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ماذا يكون الحكم في ذلك لاسيما أن الأرض المذكورة مملوكة الرقبة غير أميرية (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لأن تصرف القاضي مقيدا بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضا في الاصح ان لم يقر بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض على ما أفاده في الدر المختار

الختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وعن زوجها وعن ابن قاصر
منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما
يورث عنها فوضع زوج بنتها يد على خلفاتها قبل القسمه في غيبة الزوج فهل إذا حضر
الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت أنه تركه عنها بين جميع الورثة
بالأقرضة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركها بدون وجه شرعي
(أجاب) نعم تقسم تركه الميعة المذكورة بين جميع ورثتها بالأقرضة وليس لأحدهم
الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالهروسة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش
وغير ذلك ومن جملة ما تركه أطيان زراعة فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة
أخوته في جميع ما تركه والدهم بل وجه الشرعي ولا تضر أفاضته بالهروسة (أجاب) للابن
المذكور أخذ ما يخصه في تركه والدهم من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث
لا مانع وليس لباقي الورثة منه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قبرا طما
ونصفه في مكان مشاعا ولم يتفق على بيعه وطالب قسمته بالمهاياة من شهر أو سنتين فهل
يجب طالب المهاياة لها وإذا امتنع شر يكفه منها يجبر عليها (أجاب) يجب طالب المهاياة
ويجبر الآخر عنها عليها حيث لا قسمة بالأقر أو والله تعالى أعلم (سئل) في معصرة لا يمكن
جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل
لأحدهما طالب القسمه حيث لم يتفق كل من الشر يكين بعد القسمه من جنس الانتفاع
الأول أو كيف الحال (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمه والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه وبعض الآخر غير ساكن
طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمة المكان المذكور بالمهاياة ويريد بحاسبة الشركاء
بالمهاياة فيهما مضي من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا
المهاياة فيهما مضي وتكون المهاياة في المستقبل (أجاب) يجب أحد الشركاء طالب
المهاياة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لافي الماضي والله تعالى أعلم (سئل) في دار
لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وأراد بعض الورثة
الحاضر ين ومن هي في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض
الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نأثم (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال
هذه إلا أن يرفع الحاضر ون من الورثة الأمر إلى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب
منهمو يقيم عنه وكلا يحفظ نصيبه بعد اجراء ما يلزم شرعا حيث كانت الشركة بالارث
والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبنى وغيره من الأبعاديات
أراد ذلك المستحق قسمة ما ذكره فهل إذا كان كل من العقار والأبعاديات قابلا
للقسمه وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعدا قسمة يقسم ذلك جبرا على شريكه (أجاب)

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذي الكثر ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
 في هقار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حدهم فيه نصف سدس قيراط فقط
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وانتفع اصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعدها ويكون متعنتا حيث طلبها
 (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلان ذي القليل والحال هذه لتعنته
 كما في التنوير وغيره وعليه الحمل والله تعالى أعلم (سئل) في دار لجماعة اقتسموها
 بالامكنة افرأوا كل اختص بمكان وجهة وضربت المعالم والمجدرينهم وفتح كل منهم بابا فيما
 خصه بالقسمة وبعدمه أراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع
 حصته له أو يترجها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعي ولا ما طلبه من
 البيع والايحار بدون رضا الباقي (اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة
 لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعي كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في دور مشترك بين جماعة ورثوها وهي في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا تعلل بأنه يمكن
 التعديل بزيادة دراهم عليه أو على أحد الشركاء لاعتباره بتعاليه بذلك ولا تدخل الدراهم
 في القسمة الا برضاهم أيضا (اجاب) في الدراهم تارة ودور مشتركة أو دار وضعية أو دار
 وحقوق قسم كل واحد منهما منفردة مطلقا ولو متلازمة أو في محلتين أو في مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعفارة ومنقول الا برضاهم اه والله تعالى أعلم
 (سئل) في اخوة كانوا في معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وأرادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض في جميع أملاكهم وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه اذا أراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك
 (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض
 الصلح الشرعي بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة أشخاص من
 أهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به أربعة منازل وأربعة
 حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المنخربة وللمسلم في كامل العمارات
 المذكورة النصف اثناعشر قيراطا ولا أحد الذميين في ذلك ستة قيراط ولا آخر ثلاثة
 قيراط من ذلك والثلاثة قيراطا الباقي للذمي مات فطلب الذمي الذي له ستة قيراط بطلان
 قسمة الا ما كان المذكورة من يد ابطال التعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الا ما كان

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٢

سنة

صفر

المذكورة بطلب صاحب القليل لخصوص ما مع تضرر كل من الشركاء بالقسمة ولا يقسم
العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلف الجنس بان
كان دارا ورعا وفرنا وحوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل
الغرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حدة أولا وهل اذا طلب احدهم
تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (أجاب)
يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثير ان انتفع بعدها ولم ينتفع الاخر لقله حصته
لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل
الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والغرس كل على حده
سواء كانت في محله أو محلتين أو موهصر أو موهصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس
على حده والله تعالى أعلم (سئل) في داره شتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة
قراريط وللايتام الباقي وهو السبعة عشر والآثر يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل
أن يضمه الى داره الجاور لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للايتام وصي من قبل
الحاكم الشرعي يجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور
حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المال المشترك
بطلب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعدها القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الاخر
لقلة حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات
الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجته وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن
رشيدا ثم قسمت التركة الاولى على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي
وأعطى قاضي الدار حصة كل ذي حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن واستمر وأعلى ذلك
سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجاب لذلك
(أجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدورها من جملة الشرائط
حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك
ما يورث عنه ثم مات فخر نائب بالده وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان في القسمة
غيبا فاحسب البض لورثة ولم يرخص المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وعاد
بين الورثة ثانيا حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلا بذلك لاسيما انه لم يكن
هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة المرروثة عن
الماتوفي وظهر في القسمة غير فاحس تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أزواجه وأمه وأولاده المذكورين ثانيا بعضهما والبعض قصرو عليه دين ثابت وترك
ما يورث عنه شرعا فاقم الحاكم الشرعي حدا خوده ما عين فيما على القصر وعلى منهم
الاخوة صالحا لوصاية ولحفدة المال وخص بخت التركة في سجل قضى وقسمت بالوجه
الشرعي على جميع الورثة بانقرضة بعدد الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني سنة

٨ ١٢٦٨

شرعية من المحاكم الشرعية ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القصر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحيحة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له من أبيه الميت أولاد ثم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجانب منه ثم حضر به ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن العاشر فهل يكون له ايضا نقضها وأخذ جميع ما خصه عن أبيه بالغريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه واجازته وله اخذ ما باعه به بعض الشركاء من نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعتمدة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقار ونقود وأمتعة بينهم بتراضهم ثم بعد ذلك القسمة ظهر وتحقيق ان فيها جورا وغبنا فاحشا وتصرر بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة الهيئة الشرعية تنتقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين رجلين لا أحد منهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الاكثر بانقاض المملوكة له مكانا في جزء منها لنفسه لا يبالغ مقداره بربع نصيبه فهل يكون ما بناه مملوكا له وليس لشريكه الاخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكافه برفع بناءه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشريكين لنفسه يكون مملوكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشريك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته ارض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للاناث وامه من مقاسمة الاخوة الذكور في المزروع الذي زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا فاصدا بذلك اضرا شريكه وامتنع مر ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بمحصلة به لا تقسمه وبطلب ذي الكثير ان انتفع بمحصلة ولم ينتفع الاخر لقله

جاءى الثانية

١٤ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

رجب

١٢ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

حصته لا يطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم
 حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم
 وبين الغائبين بغير اذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء
 منها وبني أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا ان فيها
 ضررا وطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا واذا قلتم بالاجابة واقتسموها ثانيا
 وخص الجزء الذي بنى فيه بعد القسمة الاولى غير الباقي من الشراكاهل يجبر على رفع
 بنائه (اجاب) القسمه على الوجه المذكور غير نافذة واذا بنى أحد الشراكاه في العقار
 المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والامر برفعها والله تعالى اعلم
 (سئل) في مكان بعضهم وقف بآية ملك لرجلين لكل منهما حصه معلومة بموجب حجة
 شرعية بعده فآراد أحد الشر يكتسب قسمة المكان المذكور واقرارا حصه الملك واذا خالها
 بمكانه المأور للمكان المذكور فهل اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمه يجب طالبا
 لذلك (اجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشراكاه ان نتفع كل
 بخصته بعد القسمة فلا أحد الرجلين المذكورين المقاسمة واخذ نصيبه ويجب لذلك ان
 انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمه أراد أحدهما اتسمة بالافراز فامتنع
 الآخر فكيف هل اذا تحقق ذلك لا يجبر بشر يكتسب قسمة بالافراز بن يقسم بالمهاجرة
 (اجاب) يجب أحد الشر يكتسب المأية اذا لم يكن لبيت المذكور قابلا للقسمه
 الافراز والله تعالى اعلم (سئل) في ورقة قيمه كون دارين لا يرب عن صومعه لأحدهم
 الربيع في التركة والباقي لبق الورقة والآخر من إحدى الدارين مبنية ومشيئة والثانية
 خربة خالية من البناء فقسمة ومهم قسمة تعديلا فمن به الربيع الدار الخربة وبناها
 دارا لنفسه من ماله من مدة سنتين بموجب حجة شرعية باقصة فهل اذا اراد الاخر الباقي
 الورقة نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجب لذلك حيث لم يرد حيف ولا غبن فحش
 عندا القسمة واذا فعلوا وباتوا لم تقوم بدراهم لا عبرة بتعللهم حيث وقعت القسمة عن
 تراض (اجاب) اذا كانت القسمة صحيحة لا يجب أحد المتعاضدين نقضها بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بمصر انه موجود منزل
 كائن بخان ابي عقيبة النصف منه ملك لشيخ غائب لم يزل يملك النصف الثاني ملك
 على اغا تشنخي باشا ويريد على اغا المذكور قسمة المنزل المذكور على النصف الذي
 يملكه ليخص بسكاهة فقسمة على النصف الذي يملكه باشا فقسمة على النصف الذي يملكه
 وتخصيل اجرة لجانبه وتركه وتقسيمه على النصف الذي يملكه باشا فقسمة على النصف الذي
 المذكور كور كور غيب الشريك وورث صاحب المنزل في غائب (اجاب) حيث كان
 المنزل مشتركا بغير الارث وغائب أحد الشر يكتسب لا يقسم بدون حضور لشر يك الغائب

۱۸

۱۲۶۸

۲۷

۱۲۶۸

شعبان

۱۰

۱۲۶۸

۱۰

۱۲۶۸

۲۷

۱۲۶۸

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقسموا تركته بالفريضة الشرعية على يدنايب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد اقراره فهل اذا اراد احد الاخوين نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة صحيحة لا يجاب احد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بعض الشركاء في بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشر كونه منسوبا لها يابا بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احد الشركاء لها يابا بالزمان او المكان ويجبر الا في عاينها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط ونصفا في بيت طاب قسمة اضرا او تعنتا لشر يكره صاحب الكثرة يورل يرضى بها فهل لا يجاب صاحب القليل لما طلب (اجاب) يتقسم المال المشترك بطاب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذى الكثرة عند انتفاعه وان لم ينتفع الاخر اقله حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن اربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتمت ذى الابنات واقسموا التركة بينهم ما دون الاناث فهل لا تصح هذه القسمة وتقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية فله زوجة الثمن والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف للانثى وليس لاحد الورثة اخذ شئ زائدا عما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ما تركه والده بعد موته بغير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركة ابيهم بالفريضة الشرعية وقسمه مما يحتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لايهم منهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا قصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركة مورثهم وقسمته بهد تحقيق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تقرز تكون الهبة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرزا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح الهبة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها افرزا والاختصاص بنصيبه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكالة ورعا وسنة حوانيت لاحدهما في خمسة عشر قيراطا ونصف وللآخر

١٢٦٨

٢٧

رمضان

١٢٦٨

١٨

شوال

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

ذى القعدة

١٢٦٨

٥

الثمانية قراريط ونصف الباقي وطالب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القسمه فيما
ذكر بالاقرار فهل يجب لذلك حيث كان قابلا للقسمه أولا (أجاب) يقسم العقار
المشترك القابل للقسمه بطالب ذى الكثير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ورثه وترك نفيه لا ودارا فبنى بعض الورثة الدار بنصيبه الباقي ثم حضرت الورثة جميعا
وأرادوا قسمه النخيل والدار بينهم بالفقر يرضه الشرعية فعارض الباني للدار من الورثة
الباقى منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيها بنصيبه الباقي فهل لا يمكن الباني للدار
من الاختصاص بها وقسم الدار كالنخيل بين الجميع بالفقر يرضه الشرعية لاسيما أن
الشريك بنى الدار بالانقراض القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثة في الدار
المشتركة لا يوجب تملكه لباقي الدار وماتر كذا المتوفى من النخيل ونحوه القابل للقسمه مما
يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفقر يرضه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين رجلين على الشيوخ فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص
بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبتت
الشركة والشيوخ وعدم ادّعاء في البناء يكون له الزام الباني بنقض بنائه ويمكن من اخذ
نصيبه منها (أجاب) اذا بنى أحد الشريكين في الارض المشتركة تقسم الارض بين
الشريكين فان وقع البناء في نصيب الباني فيها والا أمر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار
ونخيل وقسمت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذى حق حقه بالفقر يرضه الشرعية ثم بعد
مدة مات ابن ابن الم الوارث المذکور عن ورثة فأراد ورثة الميت الاول منارعة ورثته
واعادة القسمه ثانيا فهل لا يجب بول لذلك لاسيما اذا لم يحصل فيه احيف ولا غرور ولا غبن
فاحش (أجاب) بعد صدور القسمه بين الشريكين صححة لازمة لا يكون لاحده ولا لوارثه
نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فقيم بعض
قصر وأمه وصى عليهم وعلى ما لهم ولا لكل واحد فيها حصه فطالب صاحب الاكثر قسمه
الدار وأخذ نصيبه وأفرازه في جانب بمحضرة وكيل الامنوصى على بعض أولادها القصر
مع باقي الشريكة فهل يجب طالب القسمه صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلا للقسمه
وينتفع كل بنصيبه بعدها (أجاب) نعم يجب ذوالكثير للقسمه وان كان هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في جنيته مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بضر يق الميراث عن أبيهم وأدوا
تخصيصها بواحد منهم بعد تقويمها بثمن وان تجرى القرعة فيها وتكون من خرجت على
اسمها فوكل كل منهم وكيل لا وقومها الوكيل المذکورون وجروا القرعة فيها كما ذكر
فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها من قومه لو كلاً وكان في ذلك
غبن فاحش ولم يرض باقي الشريكة بما فسر الوكيل لا عبرة بقومهم ولا بما فعلوا من
القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القسمه فان كانت

محرم

صفر

٩

١٥

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

ربيع الثاني
١١

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

جادی الاولی
٣

١٢٦٩

جادی الثانيه

١٣

١٢٦٩

رجب
٤

١٢٦٩

بعضه بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فهل اذا كان للقاصرون يكون للبالغ التداخي معه وقسمه التركة بالفريضة الشرعية ولا يكون للوصي منع المبلغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمه ما يقبل القسمة منه بالافراز وليس للوصي منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذوق وشوكة والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذوق الشوكة يعطي أخاه نصيبه من التركة بقين فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالافراز كراهة ثم مات الأخوان وخلف كل منهما ولدا فإراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذوق الشوكة ومعه بينة تشهد بالافراز كراهة والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يقيدها لرضاها الا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حصة من نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي وورثة الميت وكذا الأرض المشتراة ثم اراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى انه اشتراها لنفسه خاصة وابرز الحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمتهما عن جهل واذا اتهم في ذلك بخلاف (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لا يدون لاحد المتقاسمين نقضها وابطالها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى احدا من قاسمين الاختصاص بالمقسوم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة رجال استأجروا كالة من مستحقينها على الشيوع بينهم فبنوا واصلحوا ما يلزم ليجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثتهم المستأجرين الو كالة بغير حضور الرابع وجعلوا لآخرهم قسما في الو كالة ولاثنين منهم قسما وللغائب قسما آخر فهل اذا لم يرض الشريك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الو كالة المذكورة على الوجه المزبور نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصي ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الاولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل اذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة واعادتها ثانيا (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكره في قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر انا اقسم وانك تتخاف فعمل كما قال بحضور أهل الخبرة واخذ الشريك المشروط له الخيار فبنيه وشرع في البناء فيه فهل اذا اراد شريكه القاسم الرجوع في القسمة او طلب مبلغة ام لو ما من الدراهم من شر يكره به - هذا القسمة لا يجب له ذلك حيث لم يكر في القسمة جور ولا عين (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

سنة

وجبت

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملكه خاصة ويجاوره محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وأدخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل إذا كان قابلا للقسمة وكان صاحب الملك الخاص بجواره من جميع الجهات بحيث أن القسمة إذا خرجت وخصته له حصته في أي جهة من الجهات تكون بجوار أم لا كما ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والمحال هذه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء أن تنفع كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والاقسم بطلب ذي الأكثر لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعه يئنة تشهد له بذلك فما حكم هذا البناء المستحدث (أجاب) اجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه إذا بني بغير إذن الشركاء وصليت القسمة يقسم فأذ وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بني بجاروا لا تهي له وإن بني بغيره مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لافقدها وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما تنفق على العمارة وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الثاني فيه بعينه والبدنة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد المحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تريد عن خمس وأربعين سنة فأتى بعضهم عن أولاده وبقي بعضهم خبر بعد ذلك أنكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانيا فهل والمحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبدنة الشرعية لا يجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (أجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بلغ ملكهم بيتا كبيرا اقتسموه بينهم قسمة افراز فهدس ذلك حصل لأحد منهم جور في القسمة وغرور ظاهر فيما يكون له نقض القسمة وإعادة ثانيا إذا ثبت ما ذكر بالبدنة الشرعية (أجاب) إذا ظهر غش فاحس في القسمة من كانت بقضاء لم تنفذ ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فقتسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها وتصرف فيه مدة من السنين فهل رد أحدهم نقض القسمة وعدمه (أجاب) لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في قسمة غرور ولا غش (أجاب) إذا صدرت القسمة مسترفية شرطا للصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابله للقسمة ففراز مشترك بين رجلين أحدهما له خمسة قراريط

١٢٦٩

٨

سؤال

١٢٦٩

١٣

ذی الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

جادی الاولی

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٧

والآخر له تسعة عشر قيراطا فإراد من له الأقل قسمتها قسمة افراز أو دفع القيمة لمن له
 الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على
 اخذ قسمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة المذكورة والحال هذه بطلب أحد
 الشرىكين ولم يكل منهما طلب المهايأة فيم ا على قدر ملكهما والله تعالى أعلم (سئل)
 في مكان مشترك بين جماعة بنى فيه أحد الشركاء محلا لنفسه من ماله بدون اذن باقي
 الشركاء ومن غير اجازتهم فهل اذا اراد ان يطالب باقي الشركاء بما يقابل نصيبهم مما
 صرفه من ماله في ذلك بدون اذنهم و اجازتهم يجب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى
 أحد الشرىكين في عقار مشترك لنفسه بدون اذن الاخر وطلبت القسمة قسم فان وقع
 البناء في نصيب الباقي فيها ونهت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة
 نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة بثروا حانوت أرادناظر الوقف ومالك
 النصف قسمتها قسمة شرعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غنبن فاحش لاحد
 الشرىكين تنقض القسمة وما الحكم في الثروة الحانوت اذا لم تكرر قابله للقسمة (اجاب)
 لو ظهر غنبن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت بقضاء بطلت
 اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل أيضا في
 الاصح لان شرط جواز المدعى المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلاني والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصل لكسبهما أموالا من عقار ومواش
 وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ قسم أخوات الميراث المال المشترك بكسبهما مع بعض
 ورثة الميت المذکور في غيبة البعض الاخر بحضور نائب قاضى ناحيته بم بالعدل في
 المواشى وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غنبن فاحش ولم يكن بعض الورثة
 وكيل عن الغائب لا تنفذ القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص
 به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثه عقار خاص به أيضا لم يكن من المال
 المكتسب ونبت ذلك بالوجه الشرعى لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشاركهم فيه عهدهم
 أحوال الميت المذکور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغائبون
 المصالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص
 بمال مورثه الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ادعوا بدين على مورثه وتنازعوا
 مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقي
 واقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقق على مورثه دين محيط بتركته فهل
 يبطل الصلح والقسمة ويوفى دينه ما تركه واذا كان له دين وانبتوه في وجه خصم
 شرعى يكون اسوة للغير ما (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعى
 بتركته وحيث كانت التركة قسمة فترقبها تقسم بين الغرماة بقدر دينهم وليس

لاحدہم أخذ شیء زائد عما يخصه بحسب القسمه واذا أخذ زائدا يكون لباقي الغرماء المطالبه باسترداده وتبطل قسمه الورثه التي تركه ما لم يوفوا الدين من مالهم أو يرى الغرماء ذمهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخیل وغير ذلك مما يورث فاقسمه وافر كتبه بالغرماء بصفة الشرعية على يد القاضی وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزياده ثم مات بعض الورثه من ورثه فهل اذا اراد ورثه من مات منهم نقض القسمه متعللين بان آباءهم هم الذين غرسوا الخيل وورثه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمه صحیحه ولم يظهر فيها حیف ولا غبن فاحش ولا عسر ولا عسر بتعاللهم المذكور (أجاب) اذا صدرت القسمه صحیحه لازمه لا يكون لورثه بعض المتقاعين من نقضها بمجرد تعاللهم بما ذكر بدون وجه شرعی والاقدام على القسمه من المورثين اقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى الورثه الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وبناتان الجميع معہ في معيشة واحدة وبيده أموال من درر ومواس وبنوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمه ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لاجل عدم المنازعة بعد موته فهل يجاب لذلك ويكون له قسمه باسوية بينه وبينهم واذا أراد كبر البنين منعه من ماله بان لمسل من كسبه والحال انه لا مال له خاص ومنه من ورثه عن ماله لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون ان كسب جميع الأولاد لا يجزئهم حيث كانوا معہ في المعيشة ولا يكره لاحد منهم الاحتصاص بشئ من ماله في بدون شخص شرعی (أجاب) اذا كان الولد في معيشة بنيه وعائلته ومعيناه في اكتساب يكون جميع ما تحصل لايه وليس لابنه شئ من ذلك بدون وجه شرعی وللاولاد ان يتصرف في ماله كما يشاء حيث كان مكفرا غير محجور عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ضاحوة قديمة دائره وفرا بجوارها باع من ذلك نحو اثنين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع مدة رات ان له باع قسمه العقار المذكور وان يختص بقدر حصته في أحد المکانين لما ذكرين فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما ان المکانين المذكورين لا يقبلان القسمه لشرعية (أجاب) لا يجاب الشريك البائع لمطالبه على لوجه المسطور جبراً على شريكه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بني فيه أحد الشركاء كمكة باعوا من اشترى من ماله نصيبه وصرف في ذلك مبلغا من ماله بكونه من ماله المکان وبقي الشركاء شئ قليل من ذلك فرفع يده وصحب ماله المعطيه قسمته وشي بعض الشركاء لا تحبذ ذلك في المسألة وتوجب بنيه فيه بدور ان باقي الشركاء (أجاب) بنى أحد الشركاء بغير إذن باقي الشركاء فله ان يبيع ما في حوزته بغير إذن باقي الشركاء (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنين

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٢٠

رجب

١٢٧٠

٢٠

شعبان

١٢٧٠

١

أحدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين
بالفرصة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل إذا بلغ القاصر
رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ
المذكور منه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للأخ المذكور بعد بلوغه رشيدا
أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة طلب أحد الشركاء قسمتها بالأفراز فهل
يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمة بالأفراز وينفع الشريك بنصيبه بعد القسمة من
جنس الانتفاع الأول (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وورثها بنت بالغة من غير متروكة من رجل أجنبي
اعتراه عته وخبل في عقلها فاقام القاضي زوجها في ما عليها وعلى حفظ ماله بموجب حجة
شرعية بذلك ثابتة المضمون فاقسم زوج البنت مع زوج أمها مات تركته أمها بالفرصة
الشرعية فهل تصح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون
للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (اجاب) اذا وقعت القسمة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة والزوج كانت نافذة لا سبيل الى نقضها بدون وجه شرعي
ووصى المجهنون كوصى الصغار في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها من
المواشي وغيرها ذلك فاقسموا التركة بالفرصة الشرعية على يد نائب الشرع بحضرة
جمع من المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الایهام إعادة القسمة فحضر قاضي
الولاية واقتسموا التركة ثانياً بالفرصة الشرعية بعد تراضهم على نقض الاولى
وإعادة المقسوم الى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون وأخذ كل ذي
حق حقه من العقار وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل اذا طلب الایهام إعادة القسمة
بعد وقوعها بالتراضي لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعة أولاد الاخ فيما تركه له
مورثهم لاسيما اذا لم يكن في القسمة حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا
وقعت القسمة صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه
شرعي حيث لم يتراض الجميع على إعادة المقسوم الى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل)
في دار صغيرة غير قابلة للقسمة بين اثنين لاحدهما فيها تسعة عشر قيراطا وللآخر خمسة
قراريط طلب صاحب القليل أن يقسم الدار المذكورة قسمة افراز وان يختص
بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجيب صاحب الكثير على
قسمة الدار المذكورة ولا يجاب صاحب القليل لما طلبه بل يكون لكل منهما ان
يقسمها ما يراه مع صاحبه (اجاب) اذا طلب أحد الثمريين قسمة العقار فان انتفع
كل بحصته بعد القسمة بالأفراز يجاب صاحب القسمة لها وان لم ينتفع كل بحصته بعد

١٢٧٠

١٠

صفر

١٢٧١

١٣

ربيع الثاني

١٢٧١

١٠

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٩

القسمه وطلب ذوالقليل القسمه لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب المهايأة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من البنتين قبل قسمتهما عن أولاد كور واثاث قسمتهما قبل قسمتهما أيضا ولم نزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتهما فادعى ورثة الابن بان الدار خاصة ما بينهم فانكر ورثة البنتين دعواهم ولا يئنه ولا سند بأيديهم يشهد لهم بذلك فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجرده عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين أخذ ما يخص أمه بالفريضة الشرعية من الدار وقسمتهما افرازا حيث كانت قابلهما (اجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهى بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص بهادون ورقة بذنيه والحال ما ذكر بدون اثبات مخصص شرعى ولهم قسمتهما افرازا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمه مشترك بين رجلين اقتسماه بينهما قسمه افراز ورضى كل منهما بذلك ووضع كل منهما ما يده على نصيبه بعد افراز وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشرين شهرا فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع فى القسمه على الآخر بعد وقوعها صحيحة لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمه بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية ولم يضر غيب فاحش فيها لا يجاب أحدهما لانتقضها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان زريبة معدة للواشى أحدهما يملك فيها الثلث والاخر الثلثين وفيها بقر مشترك بينهما معدة لئسى المواشى المذكورة فقسماهما بينهما وأخذ كل نصيبه فيها وجعله زريبة على حدة وبعيت البقر مشتركة بينهما في نصيب مائة الثلثين فهن مائة الثلث بحجرا له تصرف انما الى منكه لئسى مواشيه حسبما شرط ذات فى القسمه واستمر على ذلك مدة تزيد على اثنتين وخمسين سنة فزاد لثان مائة الثلثين منع مائة الثلث عن السقى من البئر المذكورة فهن والحال هذه اذا ثبت للمالك لصاحب الثلث فى البئر المذكورة بالبينة الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من السقى منها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بقاء الاشتراك لا يكون لاحد الشرى يكره منع الآخر من الانتفاع به على مقتضى شركة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة أجنبية للرجل ثلاثة أرباعه وللأمرأة ربعه فهل اذا طلب من به ثلاثة أرباعه قسمته بالنهاية يجاب لذلك شرعا وقسمه على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان لبيت المذكور غير قابل للقسمه يكون لكل من شريكه نصيبا منها ففيه كل بقدر نصيبه ويجبر الا ترى عليهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وبنى عم له وقسمت تركته بالهرضة الشرعية وكل ذى حق أخذ حقه وجب وثائق شرعية ثم ظهر ابنات حجة بوقفية العتاردين والحال ان تلك الحجة مقبوضة اثبت لم يوجد من يشهد بضمونها

١٢٧١

٢٥

جادى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

فهل والحال هذه لا يعمل بملك الحجة وتكون القسمه ماضية (أجاب) لا يعول على الحجة
المدكورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
ورثا عن أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على الله حصة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا
فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمه مناصفة يجابون لها ولو طال المدة (أجاب) يقسم
المال المملوك للأخوين المدكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمه في أخذ ورثة
كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمه لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشرع الشرعي سوية طالب
أحدهما قسمه فاذن لشر يكره في القسمه فقسماها بمانته في غيبة شر يكره فهل اذا
تبين بقول أهل الخبرة أن في القسمه حيفا وغبن فاحشا وثبت ما ذكر يكون للشر يك
المدكور أن يباقي نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في
القسمه على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء
تفسخ اتفاقا لان تصرف القاضي مقيدا بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تفسخ أيضا
في الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل)
في بستان نخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طالب أحدهما قسمته
فأبى الآخر مع الادلان له في كل نخلة حقه فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمه
ولأخبره بهذا العمل (أجاب) حيث كان النخل قابلا للقسمه وينتفع كل من الشر يكره
بنصيبه بعد ما والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل بحجاب طالب القسمه لها والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين شر يكره يقسماهما اقتنيا بينهما قسمه التراضي والاختيار واشهد
كل منهما أنه استوفى استحقاقه وأمر أصحابه بالإبراء العام فهل والحال هذه اذا أراد
أحدهما انقض هذه القسمه مع الادلان بالغلط فيحجب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن
فاحش في القسمه فان كانت بقضاء بطالت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في
الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد سمع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر
بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن لا تناقض كذا في الدرر في حواشيه
للسيد الطحاوي قوله لا تسمع دعوى الغلط أي لا يبينه وقد قدم انها تسمع فيه بها
وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الحانية الخ مائة قل ثم قال
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن انتهى فانظره وحل بعضهم السماع في دعوى
الغلط على ما إذا باشرها القاسم وعده على ما إذا باشرها بنفسه لا عتاده في الأول
على فملى خبره فيعتذر والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه
بطريق الارتعاش مورثهم لكل واحد منهم سهم معلوم استأجره أحد الورثة مدة من
الذين فلما مضت أمدته طالب من المستأجرين أن يذهبوا له أجرته أو يتركوا له سهمه بالربح
بان يحتمل كل منهما بأنهم قد ربحوا وهوذا خبره بعض الشر كذا ما يقع فيه من التعطيل

١٢٧٢

٢٢

في بعض الايام واتلاف لبعض آ لانه فهل اذا طلبوا أجرة المثل عن يستاجرهم يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (أجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة أنصباهم من اشرك بك بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمة ويجبر الا في عليها وفي الدردار أو حانوت بين اثنين لا يمكن قسمة اشجار فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الاخر أكرى بذلك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التهاوي في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبة أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الحائية وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمة مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها غير اذن شريكه والآخر يريد شريكه أن يكلفه رفع بنائه الذي أحدهم من غير اذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمة وكان كل منهما يمتنع بنصيبه بعدما طلبت القسمة ويجاب طالبا لها اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة وبالحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدمه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها احد وعشرين قيراطا والثاني يملك ثلاثة قيراطين فارد صاحب الاقل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز وبالحال انهما لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل وبالحال هذه لا يجبر الا في عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمة قسمة افراز ويكون له قسمتها مهايأة (أجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمة الافراز في غير القابل للقسمة وله المهايأة وبالحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمة قسمة افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي لآخر فارد أحدهما أن يقسمها قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمة المذكورة واذ أراد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (أجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمة بالافراز لا يجبر الا في عليها ولو بكل منهما المهايأة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض بخلها من غير أراضى مصر بحجاز غير اميريه مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له نجسان واكمل واحد من الآخر من خمس طلب صاحب النجسين القسمة وافراز بنصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمة وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة وامكنت المعادلة ولم تقبل المنفعة وطالب أحدهم القسمة يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مقتربة قابلية للقسمة بين زيد ووجهة وقف لجهة

رجب
٢

١٢٧٢

شعبان
١٨

١٢٧٢

رمضان
١٠

١٢٧٢

شوال
٨

١٢٧٢

الوقف ثلثها ولزيد باقيها بنى زيد جميع الدار بالآلات من عنده متقومة بعد الإزالة لنفسه
بغير إذن من ناظر الوقف المذكور والآتي يريد ناظر الوقف قسمه حصه الوقف واقرارها
من حصه الملك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه
و ينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب
الوقف بغير إذن الناظر المذكور (أجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمه
فما وقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم
يضر بأرض الوقف والاعتماد الناظر بقيمته مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم
(سئل) في ايتام وامهم على كون عشرة بن قيراطا في قرن غير قابل للقسمه بالاقرار و باقيه
لامرأة أجنبية ارادت تلك المرأة قسمه القرن قسمه اقرا زجيرا على الايتام وامهم والحال
أن في القسمه ضرر ايدينا على الكل فهل لا تجاب لذلك واذا احدثت أم الايتام بقر في القرن
المذكور بغير إذن من المرأة يكون ماصر فته في حصتها متبرعه به (أجاب) نعم لا تجاب
لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخته من تملك كان دارا بطريق الارث عن
مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفه الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم و بقي
النصف الثاني على ملك أخته المذكورة فاداد الشر يك المشتري ان يفي وهي غائبة فبني
جميع الدار و ادعى انه اشترى من وكيل الشريكة النصف الثاني فحضرت الشر يكة من
غيبته ما و ذ كرت انه لم يحصل منها توكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها
و يؤمر الباقي بقلع بنائه واخذ قيمته مستحق القلع (أجاب) اذا انكرت المالكه
التوكيل يبيع نصيبها من الشر يك المذكور يؤمر مدعيه باثبات ما أنكرته فان أثبتته
قطر يق شرعي وتحقق البيع الشرعي منه فلا معارضة لها معه والا فنصيبها باق على
ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها لياها واذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
وطلبت القسمه قسمت ان احتملتها فوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع
في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقيمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمه مدة ثم مات
احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمه
فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية و ياخذ كل من الورثة
المذكورين ما يخص اياه لو كان حيا (أجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالفريضة الشرعية ان كانت
الدار قابلة للقسمه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حيث كان
الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المسموع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت لرجل ر بعه
ولامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طالب احد الشركاء قسمته اقرارا يجاب لذلك اذا قبلها
ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر لعله الحظ يقسم بطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٣

صفر
٤

١٢٧٣

٧

في الكبير (اجاب) حيث قبل البيت المذکور لقسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمه من جسر المتفاع "ول يجب كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع
ذوا الشئ دون الخا لانه نصيبه يجب الانتفع ان طلبها دون الاخر ان امتنع شريكه
لانتعت الصاب حيث على الراجح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كامله
وثاني دار اخرى شركة اخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثم ماتت احدى
البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذکر ان على أن ينضم مع اصغرهما
نصيب الزوجه وبناتها الاحياء في دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثه اخته
في الدار الاخرى وقومها بنات الدارين وضربا قرعة بينهما على ان من تظهر قرعته على
الصغيرة يستوفي تمام ماله ومن معه في جبهه معينة من الكبير كل ذلك بغير اذن الزوجه
و بناتها فهل اذا ضابطا القرعة كذا وبقيت الزوجه وبناتها بالمانع يجب ان الى ذلك وللصغير
من الابنين المنع ايضا لعدم تمام القسمه لفقده الذرع وهو ركن من اركانها وعدم تعيين
نصيبه وعدم حكمه كما بذلك وعدم رضا باقي الشركاء (اجاب) لا عبرة بهذه القسمه
على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وثلثاها
ثلاثا غير قابل القسمه الا فر ذليل اذا اراد احدى القسمه بالملها ياتيه يجب لذلك ويجوز
الممتنع من ملها ياتيه حيث كانت لا تقبل القسمه افراد (اجاب) نعم يجب لذلك
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثه ذكور وبنات قسمها
القاضي بينهم على حسب افر يرضى الشرعيه مع حضورهم جميعا فاستعمل كل منهم
بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه وبنه صرى ثلاثة أشهر ادعى أحدهم انه
كار غائب ولم يحضر هذه القسمه ويريد بذلك نقضا فهل اذا كان هناك يدينه تشهد عليه
بحضوره ومقامه ليس له نقضا (اجاب) نعم اذا ثبت على ارجس المذکور انه كان
حاضرا ومباشرا للقسمه لا يكون نقضا بعد صدورها صحيحة لا رمة بدون موجب
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع الد كور يدهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمه
التركة ثم مات أحد الد كور عن أو دنهر وبلغ فاقام القاضي عمه القصر وصيا عليهم
فهل اذا اراد الرعي المذ كور قسمه لتركه وأخذ له نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه
الشرعي وحده ب القسمه ضابطه ببطر يقوصا ليه علمه يجب لذلك (اجاب)
نعم للوصي ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على
الشيوع بطريق الارث عن أبيهما خضع أحدهما يادلى لدارا مشتركة وبنى فيها بغير
اذن أخيه وسكن فيها مدة ملوثة بعض المذ كور في غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره
والآخر يريد الاخذ أن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمه افراد
مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب مريد القسمه فاذا يكون المحكم

الشرعی فی ذلك (أجاب) قال فی الدرد بنی أحدهما أی أحد الشر یکن بنیرا ذن الآخر
فی عقار مشترك بينهما فطلب شر یکره رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء فی نصیب
البانی فیهما ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضاه يدفع قیمته کما فی الهندیة عن محیط
المرخسی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولاده الذکور وترك ما یورث
عنه شر عامن عقار ومواس وغير ذلك ومن جملة ماتر که أرض زراعتة الامیریة فاستقر
الجميع فی معیسة واحدة من غیر قسمة وحازوا أطمینان من کسبهم وهم فی المعیسة معاً
والآن طلب أحدهم القسمة وأخذ نصیبه فادعی أكبرهم بان علیه دینا ولم یسئل له
سبب او یرید أن یجعله علیه علی التركة فهـ ل لا یجیب لذلك ویقسم جمیع ما کان بايديهم وما
کان مشتركاً بينهم بالسویة ولا یكون لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة
عن غیره بدون مخصص شرعی حیث لم یکن لأحدهم مال خاص به ولا یمنزح حده
(أجاب) لیس لأحدهم شركاء المالك الزام الباقین بما علی نفسه خاصة من الدین بدون
وجه شرعی ویقسم المال المشترك المملوک لهم القابل للقسمة بينهم علی قدر انصابتهم ولیس
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص شرعی والله تعالی
أعلم (سئل) فی عقارات مشتركة قابلة للقسمة بین جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة افراروا اختصاصه بنصیبه فهل یجیب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمة یجبر
عليه حیث انتفع كل بنصیبه بهذه القسمة (أجاب) اذا كان كل فرد من تلك
العقارات المتقاوتة علی انفراده قابلاً للقسمة بان ینتفع كل من الشركاء بنصیبه من
كل فرد من افسر اد تلك العقارات بهذه القسمة من جنس الانتفاع الاول یكون لكل
واحد من الشركاء طلب القسمة فی ذلك ویجبر الممتنع علیها والا فلا والله تعالی أعلم
(سئل) فی دار بین بنی أخوین قسمة ما یراضی بهما واستولی كل علی نصیبه فادعی
أحدهما علی الآخر ان القسمة وقعت بالغبین الفاحش فهل اذا تحقق ذلك بالوجه
الشرعی وأراد نقضها یجیب الی ذلك حیث لم یقر المدعی باستیفاء حقه والابراء ولم تسکن
بینة تشهد علیه بذلك وعاد القسمة بعد نقضها لان شرطها العدالة ولم توجد (أجاب)
فعم تقض القسمة المذكورة حیث وقعت بالغبین الفاحش والحال ما ذکر بالسؤال والله
تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات منه خمس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن یتیمین
وترك ما یورث عنه شر عامن عقار وغيره فقسمت تر کته بالقریضة الشرعیة لیدی نائب
شرعی بالبلدواخذ الزوجات حقهن بالقریضة وأعطی الیتیمان الباقي فراضا وراد بسبب
عدم العاصب فهل هذه القسمة صحیحة شرعیة واذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الاول وابطال حکمه متعللاً بان الیتیمین الدائنین ویوقف الباقي لا یجیب لذلك ولا
عبارة بعمله حیث لم یکن هنالك عاصب أصلاً ولا من یدعی العصبوبة اذا تحقق ما ذکر
(أجاب) اذا وقعت القسمة فی النقیل الموروث القابل لها وفي العقار المدعی انه میراث

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

رجب

٥

١٢٧٣

١٢

بعد البرهان على موت المورث وعدد دورته بالنظر لقسمة العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع
حضور الزوجات والبنين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضاوا البنتان الباقي فرضاوا داوود ولم
يحصل في القسمة عين فاحسب تكون صحبة وأبصر لاحد فضاها يدون وجهه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك ما يورث عنه شرعاً وبعض الورثة
حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
حصصته في غيبته هل إذا حضر الغائب ولم يرخص بالقسمة وطالب قسمة التركة ثانياً
بالقرينة الشرعية يجب لذلك (أجاب) نعم يجب لذلك إذا لم يسبق منه توكيل
بالقسمة ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط
الهيئة وفي المتخير الحائز إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
صغير أركان أو شريك للبيت لا تصح إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي
بعد البلوغ وإجازة القاضي قبل ذلك اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
مشتريين في ربيع مشغل على محلات متعددة غير قابلة للقسمة إلا فراقهم هل إذا طلبت
الشريكة قسمة المبيع المذكور بالمهاياة تجب لذلك وإذا امتنع الشريك من قسمة
المهاياة في المبيع المذكور يجبر عليها (أجاب) نعم تجب لذلك حيث لا قبول للقسمة
الإفراز ويجبر القاضي الممتنع عليها في الأصح والمنازل المتلازمة تقسم قسمة واحدة كما
صرحوا به وفي رد المحتار ولو اختلفا في التماثل أو من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها
يأمر القاضي بأن ينفذ لأنه في المكان أعدل لا تتفاد كل في زمان واحد وفي الزمان أعدل
لا تتفاد كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اهـ والله تعالى اعلم
(سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
وللأمرأة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساندة سوى طائل من البيت أبقاه
فما كمنته الشريك مدة والآن يريد أخذ حصته منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
أو يقسم بالمهاياة فهل يجب لذلك شرعاً (أجاب) لا يجبر أحد الشريكين على إجازة نصيبه
من الآخر أو استئجار نصيب الآخر لنفسه وإذا لم يتفاد على شيء من ذلك فلا حدهما طالب
المهاياة في غير التقابل للقسمة ويجبر الآتي عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
للقسمة مشترك بين رجل واحدة البانقة الرشيدة للأخ عشرة وبن قيراط ونصف وللأخت
الباقى والآن يريد الأخ قسمة لاجل بنائه وانتفاعه بنصيبه فهل يجب لذلك شرعاً
ولا يكون للأخت منه من ذلك وتجب على القسمة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان
المذكور المذكور قابلاً للقسمة بأن يتفق كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع
الأول وطالب أحد الشريكين القسمة وممنع الآخر يجبر الآتي عليها والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة هم أرض زراعية مشتركة بينهم على الشيوخ أجروها الرجلين مدة
معلومة ثم أراد أحدهما جرحين أذن لأحد المستأجرين أن يقسم نصيبه في الأرض المذكورة

١٥٧٣

١٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٦

٢٥

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

ذی القعدة

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

قسمة مع المستاجر فقسمة المستاجر مع المستاجر الثاني في غيبة المستحقين للارض
 المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الارض المذكورة
 غيب فاحش لا تصح وتسكون باطلا ويكون لكل من مستحق الارض المذكورة فسخها
 (اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستاجرين مع الآخر حال غيبة اربابها في حقهم يدون
 اذنهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا وثمان
 قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمة بان ينتفع كل واحد من الشر يكتفي بنصيبه
 بعدها اراد الرجل المذكورة قسمة ذلك البيت وياخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
 على حسب ما يخصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما للباقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
 المذكورة في جهة معاملة بغير رضا شر يكتفي لا يجب لذلك (اجاب) اذا طاب احد
 الشر يكتفي القسمة وأي الآخر وكان العقار قابلا للهابان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة
 من جنس الانتفاع الاول اجبر الممتنع عليهم او يعدل القاسم الانصباو يقرع بينهما
 وليست القرعة بواجبة وانما هي لتطبيب الانفس وسكون القلب ولتفي بحمة الميل حتى
 ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جاز لان في معنى القضاء فيلزم
 كما في الجوهرة افاده في الدروحة واشيه واما اخذ احد الشر يكتفي بنصيبه في جهة معينة يدون
 رضا شر يكتفي ولا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء بل به ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
 فوضع ابن العم يده عليهم امددة من غير قسمة والله ان طاب الورثة المذكورة ورون قسمتها
 بالفريضة الشرعية فغنعم ابن العم منكرها واحدا لحقهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
 فيها عن الاب لا يكون لابن العم مدعة ومقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا عبرة
 بانكاره اذا ثبت المالك فيها للمورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
 للقسمة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون تلك الدار مملوكة لمورث الورثة
 المذكورين وانما آلت اليهم بضر يق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منعه من اخذ
 نصيبهم فيها بالفريضة الشرعية من ردة حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية قسمة ارض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
 حقه في الارض المذكورة لاحد بنديه دون النخيل وابني النخيل على ملكه ثم مات الرجل
 المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين
 والحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وسحق ثمر النخيل طلبت الورثة الاقسام في
 ثمرها بينهم بالفريضة الشرعية فتعمل عليهم لمقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
 بعمل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل ترمي لمورثهم وقسم ثمر النخيل بينهم
 بالفريضة الشرعية (اجاب) ان كان ثلثي النخيل لم يملكه المورث الى ان مات ولم ينقل
 عن ملكه بنقل شرعي فجرد اسقاط الارض لاحد البنين من استقام النخيل وابقائها

على ملك المسقط لا يوجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الخيل ويكون
 لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين
 بالغين وترك مايورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسموا ذلك بينهم بالتراضي ثم
 ظهر في نصيب احدهما غبن فاحش ويريد نقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن
 الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تنقض القسمة ويحجب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء
 ولودخل فيما ادراهم (اجاب) نعم يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت كبير له بابان يقبل القسمة بعض ملاك يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر
 يملك ثلثه وطالب صاحب الاكثر قسمة بالاقرار فلهل يحجب لذلك حيث كان يقبل
 القسمة (اجاب) اذا انتقم كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع
 الاول يحجب كل من الشركاء لما وجب الا في عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك مايورث عنه شرعا ومن جملته فخل باراض متفرقة
 قسم الورثة المذكورون تركتهم ورثتهم بينهم بالفريضة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية
 وجعلوا للزوجة ما خصها من الفخل المذكور في جهة معينة رديئة والحال انها وقت
 القسمة لم تكن عالمة بردانها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الفخل المذكور بالغبن
 الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلية ويكون
 لها اعادتها نائبا لمعرفة أهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن
 فاحش يكون له نقضها في الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار مقبل
 قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوع اراد صاحب
 الاقل منها ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل
 والحال هذه يحجب لذلك وليس للشريك الا ان يمنع من القسمة بدون وجه شرعي
 حيث كان كل من الشر يكتفي ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 (اجاب) حيث كان كل من الشر يكتفي ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول يحجب طالب القسمة لما وجب الا في عليهما والله تعالى اعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل
 قسمة بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع
 صاحب الاكثر من قسمة فهل لا يحجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها
 (اجاب) اجاب عن نظير هذه الحادثة في تنقيح الحامدية بقوله نعم لانه امتنعت في طلب
 القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما صرحوا به اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 يملكون عقارا اقسموه بينهم بالسوية قسمة افراز واقر كل واحد منهم باستيفاء ما يحصيه من
 ذلك ووضع يده عليه ثم مات احدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركته مورثه وصار
 يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيد على خمس

٤٢

١٢

١٩

١٤

١٩

ذی الحجة

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

٢٧٣

٢٧٣

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمه وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث وقعت القسمه بينهم با تراضي ولم يكن فيما غلب فاحش وكان أقرب كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمه بين الشركاء المذكورين با تراضي ولا غلب فيهما أو استوفيت شرائط العهدة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يغفل القسمه فهل اذا طلبوا قسمته يجب ان يكون لذلك وينصب القاضي وكيله من الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة وعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم وينصب وكيل اية قبض حصة الغائب كما مر حقه به المتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواك مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسمها من ذنوس اثنين وأخذ كل نصيبه بحضور جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمه وهدم بناءه ثم يكره بناءه منه فهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمه حيف ولا غلب فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمه المذكورة مستوفية شرائط العهدة والالزوم لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمه أراد أحد الشركاء قسمته فإفراز ما تمنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجب طالب القسمه لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمه في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمه وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معاً في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمه ولم تزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمه الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص اياه أن لو كان حياً حيث كانت قابلة للقسمه وكان المحق ثابتاً لهم فيها واذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللاً بأنه شيخ بل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب انصاف ما بينهم من اطر يق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً لا تقبل قسمه الا فإفراز أحدهم يملك فيها ايراطين أفضل نصيباً من باقي الشركاء فادام مالك ايراطين أن يتهم نصيبه قسمه فإفراز وان يدخلها في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمه لم يحصل الضرر بالبين من القسمه

وعدم انتفاعهم فهل والحال هذه لا يجاب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم
لا يجاب طالب القسمه لما فيها لا يقبلها حيث امتنع باقي الشر كما منها والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون عقارا ونخلًا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك
بينهم قسمه الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة
ثمان سنين ولم يحصل في القسمه عين ولا غرور والآن أراد أحدهم نقض القسمه
المذكورة واعادتها ثانياً متعللاً بان فيه اغنيا ولا يئذنه على ذلك فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك
بدون وجه شرعي (اجاب) لا تقتض القسمه بعد وقوعها مستوفية شرائط الصحة بمجرد
دعوى أحد المقتسمين الغبن فيه ما بدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمه مشتركة بين جماعة أفرار بالميراث عن أصولهم
وهي بأيديهم جميعاً لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
الفريضة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابلة للقسمه ولا يكون لاحدهم الاختصاص
بشيء منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كانت الحق ثابتة لهم فيها (اجاب)
يقسم العقار المشترك بين الشر كما اذا كان قابلاً للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضرة
الباقى حيث لا مانع وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون
مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دكة كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين
أحد أحدهما ابتاع في جهة منها بغير اذن شر يملكه والاخر يريده شر يملكه أن يكافئه ورفع
بنائه الذي أحدثه من غير اذنه أو أخذه منه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل
القسمه وكان كل منهما ينفق بنصيبه بعد ما يجاب طالبا أو يكون له نقض بنائه
(اجاب) اذا بنى أحد الشر يكتفي في الدار المشترك بكتبة بناء لنفسه بدون اذن شر يملكه وطلب
شر يملكه دفعه قسمته حيث كانت قابلة لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت
والا هدم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوخ أحدهما
ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمه قسمه افراز بريرة الشر يملك
الثاني ان يؤجر نصيبه شر يملكه الساكن أو يخرج منه من البيت المذكور فله في هذه
لا يجبر الساكن على استئجار نصيبه شر يملكه ولا يجبر على الخروج منه كقوله أن
يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلاً للقسمه افراز (اجاب) لا يجبر أحد
الشر يكتفي على أن يستأجر نصيبه شر يملكه وعلى اجارة نصيبه منه واذا كان المسكن
المذكور قابلاً للقسمه افرازاً لم ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جند لا انتفاع
الاول وطلب أحدهما القسمه يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يملك قابلاً
لها يتأياها بالزمان أو المكان والله تعالى أعلم (سئل) في ورقة بلع وقصر يملكه
عقار بالميراث عن أبيهم وللصهر وهي من قبيل المحاكم الشرعية والآن يريد البايع من

الورثة قسمه العقار بحضرة الوصى والحال ان العقار المذكور وبعضه يقبل القسمه وبعضه لا يقبلها الصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمه بالافراز ويقسم مالا يقبلها بالمهاياة بطلب الشر كما لا سيما اذا كان في ذلك مصلحة للعصر (اجاب) ما كان قابلا لقسمه الافراز بحيث يفتق كل من الشركاء بنصيبه بعد ان تقسمه من جنس الانتفاع الاول يقسم على حدة بطلب أحدهم ومالا يقبلها تحري المهاياة فيه بطلب أحدهم أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوع أحدهم قاصر وباقيهم بالغ فيني أحد البائعين في الدار المذ كورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمه الدار المذ كورة قسمه افراز وكانت تقبل قسمه الافراز فاذا يكون الحكم في بناء أحد الورثة المذ كور (اجاب) اذا بنى أحد الشركاء في العقار المذ كور بناء لنفسه بانقاصه المملوكة له بغدير اذ باقيهم وكان قابلا للقسمه فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها وبعث والاهدم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبأيديهم اموال مشتركة بينهم مر ابل وغيره افاقتموهوا الابل المذ كورة بانسويه قسمه افراز وتعديل بالتقويم بحضرة بيته شرعية الا ان يريد أحدهم الرجوع وابطال القسمه واعادتها ثانيا في الابل المذ كورة متعللا بان ما أخذه اخوته اعظم مما أخذه فهل اذا لم يثبت أن في القسمه حيف ولا غبن فاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذ كور ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لنقض القسمه بعد صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن مخالية عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في عقار ارادوا القسمه فحضر القاضي وقسمه بينهم واختص كل انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان لهما ملكا فيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمه لا تكون القسمه صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه ومنازعة واضي اليه عليه حيث لم يحضر اولم يشهدا القسمه (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذ كور ان استحقاقهم ما جزم شائع من كل المقسوم حال غيبتهما ما يالوجه الشرعي ولا نائب عنهما تنقض القسمه اتفاقا ولا يكون لهما اخذه نصيبا منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في عقار لا يقبلان قسمه الافراز استأجر أحد الشر يكي نصيب الاخر منهما باجرة معلومة لكل شهر وصادر دفعها للشر يك مدة من السنين ثم اراد الشر يك المؤجر المالك للنصف زيادة الاجرة على شر يكيه المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش او اخبره من ذلك وان يؤاجر اذ ذلك معام اجنبي فاني الشر يك المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذ كورة ومن اجارة نصيبه مع شر يكيه من اجنبي ومن قسمه الحسام فهل لا يجبر الشر يك المذ كور على ان يستأجر نصيب شر يكيه بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٦

شعبان

٧

٢٧

١٢٧٤

٧

منه او من اجنبي مع الثمر يك حسب ما طلب شر يكره واذا امتنع شر يكره ايضا من ان
يؤاجر له نصيبه باجر المثل فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الثمر يكره
المذكورين على جرة نهيه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبي وذا لم ينفق على شيء
يامر اثم ضي باهها يا ياتم ما على قدر نصيبهم ما ولكن منهم ما لا تنفع بالجمامين
المذكورين في نوبته بالاسم استعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بعلقها كما هو حكم مالا
يقبل فسمه الا فراروا لله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسمة موتركة مورثهم من عقارات
ومنفولات بخضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بجهة مع الاقرار واقركل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكر له به مداك حق ولا دعوى ولا شيء مما تسمع فيه الدعوى وحصل بينهم
النخالص والابراء له ام فهل اذا اراد احدهم به القسمة والتصرف في نصيبه والاقرار

١٢٧٤

١٣

بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمة لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة
فان كانت بقضاء فسخا فاولو وقعت بالتراضي فسخا ايضا في الاصح ويسمع ذلك
اى ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا تسمع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة ابيه وعن ابن ابن آخر فاصرو ترك
لما قطعة ارض ملوكة له ملك رقبته ولم يكن له وارث سواه ما وللناصر وصى شرعى
يتصرف عليه دعه ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمة الاقرار
واراد الرضى قسمة الارض المذكورة تقسم بينهم ما نصه في حيث كانت تقبل قسمة

١٢٧٤

٢١

الافراز واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشيء ذاهبا حصه فيها بدون تخصص
شرعى عند القسمة لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابن
نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاحتصاص بشيء زائد عن نصيبه بدون تخصص
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبرى فابله للقسمة مشتركة بين ورثة
بالميراث عن اصددهم وهى بايديهم جميعا طالب احدهم قسمة واخذ كل منهم نصيبه
فمنعه بعضهم متعلا بالان الدار وقف واطهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت غير محفوفة
بسجل القاضى فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة
بالقرينة ويكون لكل منهم اخذ حصص ورثته ذاتها تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى

١٢٧٤

٢٤

(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا
تثبت وقفه بمجرد دعوى احدهم ذلك بدون ثبات شرعى ويعامل المقر بكونها
وقف بموجب اقراره في حق نفسه اذا اقرار رجعة قاصرة على المقر ونكحل الاستيفاء على
نصيبه منها بقسمة بما بالوجه الشرعى وله التصرف فيه نصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
واحدة وكسب واحد وبايديهما أموال مشتركة بينهما بكسبهما وسعيهما معا

سنة ذى القعدة

١٢٧٤

١١

ماتت في حياته وترك مخيلا وعقارا واطيانا ملوك فادعى أحد الاولاد من زوجته الميتة قبله بان له نصف الخيل خاصة ويذكر ان اياه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر الخيل ويذكره بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته ليكونه كالأب كبر اولاده ونزعم أنه ملك نصف الخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكر دعواه ويذكرون أنه ملك أبيهم وموروث لهم عنه ويطلبون قسمته وأخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمه بعد تحقق انه ميراث عن أبيهم ولا عبرة بنزعه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع وجب رد اعطاء الاب ابنه المذكور نصف ثمر الخيل الذي كان تحت يده لينفقه على الوجه المستور لا يوجب تحقق الملك للابن في نصف الخيل المحقق ملك الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا متناصفة بنى فيها أحدهما بغيرا ذن شريكه لنفسه من مال الخاص به في غيبة شريكه إلا آخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وهي تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك وإذا وقع بعض ما يشاء الشرع في نصيب الغائب وكان البناء بطوبى في فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى أحد الشرعيين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمه

١٢٧٤

٢٦

وطلب أحد الشرعيين قسمة فانهما تقسم فان وقع البناء في نصيب الباني فهو له رالا قلعه والله تعالى اعلم (سئل) رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث البنات والبعض بالغ والبعض فاصرو وترك ما يورث عنه شرعا وواقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ ما لهم فاقتسموا وتركه بعد موته بالغرض الشرعية واحذ كل نصيبه بحضرة الوصي وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثبوت المضمون من عشرين وزيادة

فى الحجة

١٢٧٤

٨

والا تزيير ببعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها لاني لا اجل مضادة غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحسن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحد منهما ربة والآخر ثلاثة ارباعها وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزيد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمة الا فراز لانها لو قسمت افراز لا يتفزع كل من اشريكي بنصيبه فطالب صاحب الربع السكنى باحدهما مع كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع لها يأه بان يسكن كل منهما في الدار بتمامها بفردة زمنا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطالبه جبر على صاحب الربع ولا يجاب صاحب

١٢٧٤

١٤

الربع حيث دخلتها الداراهم ويجبر على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه الادرازة تقسم نفسها بطالب أحدهما والآخر طالب المأه لها ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في اتقص من نصيبه اذ
يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط أو زما ما بقدره والمهاياة
بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في التهاؤوس حيث
الزمان والمكان في محل محتملها ما يأمر القاضي بان يتقلا لانه في المكان اعدل لانه فاع كل
في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانه فاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق
فان اختاراه من حيث الزمان يقرر على البعداءه نقيضاً للثمة عدليه كذا في ردالمحتار من
القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة كور و بنت و برك منزل متسعا
فمكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة و ارادت الاث قسمه المنزل واخذ
ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان مات تحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل
المذكور وهي تذكر ذلك فهل لا بد من قسمه المنزل المذكور واخذ استحقاقها ام لا (اجاب)
تجيب طالبة القسم المذكور لها اذا كان المنزل المذكور فابلا لها ولم يثبت عليها
ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتم قسمه مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية ثلوثا الرقبة لهما ومواشي ومهمات كائنة
بالارض قاقسما ما بينهما ما بالتراضي بلا ترسط اهل الجيرة واختص كل منهما بحزبه من
ذلك ولم يقر احدهما الاخر بالاسقية ولم يتبارآ ثم ظهر في القسمه المذكور غبن فاحش
فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكرن للعبون طاب فمخها حيث لا مانع (اجاب) لو
ظهر غبن فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقرر المقومين فان كانت بقضاء تمسخ
اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تمسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذكور فابل
للقسمه بالاقرار فهل لباقي الورثة اداترا فعدوا لدى القاضي وثبت الموت وعددا الورثة
وطلبت قسمته قسمه البيت المذكور وللقاضي أن ينصب عن الغائبين من يقبض
نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنين فاكثر من الورثة على موت المورث وعددا
ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبأيدي الحاضرين عقار موروث عنه
قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم والقاضي فابض النصب الغائب الى ان يحضر
عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما عقار
مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل
القسمه ثم مات الابن المذكور عن ثلاثة بنين ومات كل من لاربعة بنين ايضا عن
اولاد كور و امان ولم يرل العقار المذكور بأيدي جميع الورثة الى الآن هل اذا ثبت
ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة باة يرضه الشرع ويأخذ كل منهم ما كان يخص
مورثه ان لو كان حيا حيث كان العقار المذكور فابلا بالقسمه ولا يقسم على عدد
الرؤس كغيرهم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذكور فابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

١٩

١٢٧٥

ربيع الاول
٣

١٢٧٥

٩

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالقرينة
الشرعية لا على عدد رؤوسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الا يل إليه بطريق الارث عن
مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث
تهدمت وصارت براحفتها احدهما الرجلين في غيبة الاخر ولما حضر اراد قسمتها
فما يكون الحكم الشرعي فيها بناءا احدهما الشركاء المذكور (أجاب) تقسم الدار المذكورة
اذا كانت قابله للقسمة ثم ينظر الى البناء فما وقع في نصب الباقي منه فهو له وما وقع في
نصيب شركيه يؤخره - دمه حيث بنى بلاذنه والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة
لا تقبل قسمة الافراز مشتركة بين شخصين احدهما يملك فيها قيراطين ونصفا وباقيا
للشريك الاخر وهو واحد وعشرون قيراطا ونصفا فاراد مالك الاكثر ان يقسم الدار
المذكورة بالمهاياة لينتفع بنصيبه بعد هافه - ليجاب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك
و يكون لكل منهما ما لا يتفاد بقدر مده (أجاب) حيث كانت الدار المذكورة غير
قابله لقسمة الافراز وطيب احد الشرعيين قسمتها بالمهاياة ليجاب لذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في دار مشتركة بطريق المالكين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضي
ثم طهر غبن فاحس في نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت
الشرعي ولم يقر بالاستيقا والابراء فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة عملوكة لهم عن
مورثهم وهي قابله لقسمة الافراز وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهاياة بينهم
في الاراضي واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمة الاراضي المذكورة
والمواشي قسمة افراز وهي قابله لذلك فهل يجاب لمطالبهم ويقسم بينهم قسمة افراز
والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (أجاب) نعم يجاب
لذلك فيما هو قابل لقسمة الافراز ويجبر الممتنع عليها وتبطل المهاياة بذلك كما صرحوا
به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن أبيهم طلب
أحد الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمة الدور المذكورة قسمة افراز وهي تقبلها فهل
يجاب طالب القسمة لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع
الاول ولم يكن فيها ضرر (أجاب) العقار المشترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه
بعد القسمة من جنس الانتفاع الاو يقسم بطاب أحدهم جبرا على الممتنع وطلب
ذي الكثير ان لا ينتفع الاخر لقلة حصته واد كان دار اربعة دورا يقسم كل منها
على حدة عند الاسم ولا ان راعى القاضي ان قسمة الجميع في اعدل قسمها كذلك
وهذا في مصر وروى أكبر يقسم كل منها على حدة تقارولا تدخل الدارهم فيها الا
برضا الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كدور واث ورك دارا
فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة لقصر ووضع الورثة الحاضرون

١٢٧٥

٢١

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٢

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في انصباهم ولم يبقوا له نصيبا
 حال غيبته وهم مقرون بوراثة ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر
 الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقص القسمة (اجاب) نعم
 له ذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها
 تسعة فراد يط في كل واحد من ثلاثة حوانيد واشترى يكلها الباقي فهل إذا كانت تلك
 الحوانيد قابله للقسمة الافراز يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبر على
 شريكها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وإذا فرض عدم
 جريان الجبر على قسمة الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبرا
 على الشريك (اجاب) نعم تجاب المرأة لما طلبت من قسمة الافراز ان احتملت أو
 المهاياة ان تعذرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفرد
 اثنان من الأبناء في حياته في معيشة واحدة وواحد من الأبناء أخذهم من ستة أفدنة من طين
 أبيهم ما فاستمر الأخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادته فزار الأخوان
 المذكوران في تلك المدة أموالا كثيرة من طين ومواس وعمار وغير ذلك من كسبهما
 وسعيهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة والآخر يربد
 أحدهما القسمة فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان
 مشتركا بينهما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
 محض شرعي إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم المال المشترك المملوك
 للأخوين القابل للقسمة المتخصص لمن كسبه ما عاينته ما بالسوية وليس لأحدهما
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم فسمته وأدخل الدراهم فيها بان يخصص
 بعضهم خزان المكار المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذه نظير
 ما يخص به البعض الآخر فأتبع من يرادهم الدراهم له من ذلك فهل يجوز على القسمة
 بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمة في هذا المكار بلا إدخال
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديله بين الشركاء بلا إدخال دراهم فيها ولا يجبر
 الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمة بهذا الوجه (اجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
 القسمة الا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فآرادوا قسمتها وفي أحد
 الجانبين فضل بناء فآراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
 يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه الاخر ان يرد عليه بازا البناء من الدراهم الا اذا تعذر خفيته ذلك للقاضي ذلك لان
 القسمة من حقوق الملك المشترك والشركاء بينهم في الله اراد في الدراهم فلا يجوز قسمة
 ما ليس بمشترك درره من القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمة مشترك

بين اثنين لاحدهما ربعه والباقي للآخر طالبا ذوا القليل الذي لا يفي منتفعاً بحصته
 بعد القسمة قسمة حصته قسمة قرار فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمة (اجاب) نعم ايجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه يقسم العقار المشترك
 بطلب أحدهما الشريك ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب ذى الكثير ان لم ينتفع
 الاخر لقله حصته لا بطلب ذى القليل وفي الحانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن
 المتون على الاول فعلم الموعول كفى الدروحو واشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين و بنتين وزوجة وترك عقاراً وأمته و مراثى وغيره وصار الكل في عائلة
 واحدة على ما كان عليه والدم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير
 الاولاده والمصروف عليهم بعد والدم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
 قسمة ماتر كه مورثه وأخذ نصيبه وانعزاله من باقى الورثة يجاب لذلك وكذلك غناه
 التركة يقسم بينهم و يأخذ كل واحد نصيبه منه (أجاب) تقسم التركة وفقاً ما بين
 جميع الورثة بالغرىضة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في وكالات مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قرار يط أراد قسمة الوكالة
 المذكورة قسمة افراز جبراً على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة
 قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب للمهاياة
 بالزمان أو المكان واذا تخرب بعض أما كن من الو كالة المذكورة تكون عمارتها على
 الشريك بقدر حصصهم (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الافراز بان
 ينتفع كل من الشريك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة
 لها ويجبر الممتنع عليها والا يهاى القاضى بينهم و عمارة المشترك قبل قسمته على الشريك
 بقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عمن وابنى أخيه ما يملكون داراً كبيرة
 قابلة للقسمة الافراز ابناء الأخ قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان
 من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز وينتفع كل منهم
 بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجابان لذلك ويجبر العمان على قسمتها
 (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب
 القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وقف أراءه مالاً النصف المذكور قسمته قسمة
 افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمة (أجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك
 وجهة الوقف قابلاً للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قارئ الهداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني ٢٣

١٢٧٦

ذى القعدة

١٢٧٦

٤

ذى الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

يجوز القسمه واقرار الوقف من الملك والحكم بحسبها والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والاخر ساكن فيها ويدفع أجرة
 نصيب المعتوه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
 الآخر فهل لا يصح الشرع بذلك الاخر على ذلك واذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد
 الشرع بذلك الاخر ما يأتى في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه بحاجب لذلك جبر على القيم
 (اجاب) لا يجبر الشرع على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل اذا كانت غير قابلة
 للقسمه الاقرار وطلبت المهايأة فيها بحاجب طالعها لذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار مورثهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
 نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقر
 بالاستيفاء ولم يكتب بذلك حجة من الحماكم الشرعي فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة قدرها ثمانية
 قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمه الاقرار ولا يراد الرجل المذكور اجارة حصته
 المذكورة لاحد الشرعيين ولا لخلقهما ويريد سكناه المكان المذكور لنفسه أو للمحسوبين
 عليه في معيشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (اجاب) لا يجبر أحد الشرع
 على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شرعيه أو لغيره ما لم يقبل له قسمته
 بالمهايأة مع شرعيه حيث كان غير قابل لقسمه الاقرار ثم هو بالخيار في نوبته في زمن
 المهايأة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
 أغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
 ومستأجر نصيب شرعيه وقدره قيراطان ونصيب الشرع الاخر وقدره أربعة
 قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعه قراريط من شرعيه بعد مضي مدة
 السنة المنقودة فيها الاجارة ان يجر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشرع
 المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهايأة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه
 الاقرار فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويحجب لقسمه المكان المذكور بالمهايأة (اجاب)
 نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويحجب طالب المهايأة لما حجب لا يقبل
 قسمه الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا وموانئ
 وأعيانا مملوكة اقتسموا عقار مورثهم بالتراضي وقبل اخراج حصة بذلك من قاضي بلدهم
 ادعى بعض الورثة أن في القسمة غيبا فاحشا ويريد بطلانها فهل اذا أثبت دعواه الغيب
 الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمة حيث لم يقر بالاستيفاء (اجاب) اذا ثبت
 بالوجه الشرعي الغيب الفاحش في قسمه العقار المورث بينهم تنقض القسمة ولو وقعت
 بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
 بنين وترك لهم دارا لكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك واضع بين أيديهم عليها

١٢٧٧

رجب

١٢٧٨

شوال

١٢٧٨

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لأحد أخوته وهو الربيع
 مشاع في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد فأراد الولد
 المذكور قسمة الدار بينه وبين باقي المستحقين وهي قابلية القسمة إلا فرأى بحيث ينتفع
 كل منهم بنصيبه بعد القسمة فامتنع العلم من قسمتها وادعى أنه اشترى نصيب أبيه في
 الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فأنكر الولد دعواه فهل إذا لم يثبت العلم المذكور ودعواه
 الشراء بالوجه الشرعي لا عبرة بما حديث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه وينزع العلم
 من معارضة الولد المذكور وتقسيم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب
 حصصهم حيث كان صاحب المال أكثرطالبا للقسمه (اجاب) نعم من المعلوم أنه لا يقضي
 المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضي المدعى الشراء بمجرد دعواه
 والحال ما ذكر بالسؤال وإذا طلب أحد الشركاء قسمة الأفراس الدار قابلية لها بحساب
 طالبها ويحجر الممتنع عليه بحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأولاد كوروات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة المورث عنه قطعة أرض فطلب
 أحد الورثة بناء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من البناء فتعدى وأنشأ في الأرض
 المشتركة قبل القسمة حوائط وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هدم بنائه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة
 ما يخصهم في الأرض إن كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
 به أنه إذا بنى أحد الشركاء في الأرض المشتركة بدون إذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بنائه
 فإنها تقسم بينهم فإن وقع البناء في نصيب الباقي فهو له ولا هدم والله تعالى أعلم (سئل)
 في ورثة ميت أقسموا تركه مورثهم من عقار ونفقة ومثقال قسمة شرعية بالتراضي
 وأقر كل منهم بأستيفاء حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
 خصه بالقسمة من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي
 بناحيتهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والآن أراد أحد الورثة نقض القسمة
 والرجوع فيما تمعلا لأن في نصيبه غمنا فهل بعد ثبوت الإبراء بينهم وإقرار كل واحد منهم
 باستيفاء حقه لا يجاب لذلك ولا قسمة دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة خربة قابلية للقسمه شتركة بين اثنين لأحدهما فيها ثمانية
 عشر قيراطا وللآخر ستة عشر قيراطا والواحد عشر قيراطا ودور مجاورة
 للطاحونة المذكورة تريد قسمة الطاحونة وأخذ نصيب منها ووضعه إلى داره ليجعله من جملة
 منافع داره المذكورة وصاحب القرار يطالب السنة لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر
 نصيبه من العمارة ويطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا أعادتها معه كما كانت أولا
 فهل لا يجاب لذلك ويجاب طالب القسمة ذوالكثير إذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
 المصريح به أن الطاحونة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا يتبناها إذا انهدم أن يجبر

ذی القعدة

٢٩

١٢٧٩

صفر

١٨

١٢٨٠

ربيع الاول

٢٦

١٢٨٠

المتنع عن العماره عليها واذا امتنع عنها يقال لشر يكره من قبل القاضي أنفق على همارته
ثم ارجع على شر يكاث بحصته من النفقة ولا تخرج الطاحونة من غير القابل للقصة الا
اذا تهدمت ولم يبق فيها شيء وصارت صحراء فانها حينئذ تكون قابله للقصة ولا يجبر الا تي
من الشر يكره على همارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتر كين
في دوو فاقسم الجميع الدور قسمه افرار بمحض من المسلمين ووضع كل يده على ما حصه
بالقصة وتصرف بالبناء والمهدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم
فسخ القصة مدعيا بأنها ليست على يد فاض فهل والحال هذه تكون القصة صحيحة
وليس للمدعي طالب الفسخ التعكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القصة بين الشركاء
المكافين كونها على يد القاضي بل لو ودعت بينهم بالتراضي مستوفية شرائط الصحة
لا يكون لأحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي يوجب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القصة لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور
وباقه لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون إذن شر يكره فدرت الاجارة وتطلب
قسمته بالمهاجرة بالزمان فهل تجار لذلك وليس للشر يك منعها من ذلك ولا من السكى
(أجاب) نعم تجاب تلك المرأة لقصة هذا البيت بالمهاجرة بالزمان أو المكان حيث
تعذر قسمته افرارا ولا مانع ولا تنفذ اجارة شر يكره في نصيبها بدون إذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق نسعة
قراريط وثلاث أقسام ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقصة شرعا وليس لأحدهم معارضته في ذلك ومنعه بدون
وجه شرعي واذا كان في بقية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعي لا يكون له المنع عن
قصة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا
لقصة الا فرار باا ينتفع كل بنصيبه بعد القصة من جنس الانتفاع الاول وطالب أحد
الشركاء قسمته واخذ نصيبه منه يجاب له ذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركاء قاصر له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض
مملوكة يسلمهم مشتركة بينهم بدريق الارث عن مورثهم طلبوا من القاضي قسمتها
بينهم قسمه افرار و برهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهي قابله للقصة بحكم ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم بينهم وللوصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة
الرقبة لهم والحال ما ذكر وللوصى قبض نصيبه بحججه وشايع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة
ثلاثة بنات وأحد قاصر ورك ما يورث عنه شرعا من غنار ودور ومواش ودراهم
ونخس وعبره وبقى ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور فاص ثم

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٠

١١٢

محرم

١٢٨١

صفر

سنة

أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فسات أ كبر الاولاد المذكور عن اولاده واقسم التركة للاخوان الحاضرين بينهم ما و بين اولاد الاخ الميت بدون معرفة فاض ايضا حتى باعوا الدور المذكور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو بالغ طلب حقه من التركة المذكورة فاداد اخوا ما ان يصالحاه على حقه المذكور بشئ معلوم من الدراهم فاني فهل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ المذكور أخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدور المذكور حيث لم يحزه ولم يكن له وصي (أجاب) نعم يكون للاخ المذكور اخذ نصيبه من تركة ابيه بالقرينة الشرعية ولا ينفذ القسم والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حق دار فابل للقسمه مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم م يفي بعضهم وهو ذوا الحصة الكثرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبيى البعض الاخر منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوا الكثير المذكور قسمه حصته فهل يحسب لذلك ولا يجاب الفريق الاخر (أجاب) يقسم العقار المشترك المذكور بين ابناء ابيهم ان اتفق كل بحصته بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وعليه المتون والمعول لا يطلب الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان احتص احداهما في مقابله نصيبه منها ما بواحدة وجعل اشر يكره فطير حصته الاخرى وارسل اشر يكره ما خصته بالقسمه والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد ما مورده بذلك ولما وصلا اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضي به واخصص بما اختص به واستلمه واستلم المأمور ما اختص به اشر يك الاول لامر بالقسمه والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل ما خصته وفرسالة لمن كان شر يكره فيها تعذر المرعي عنده وبعد ثلاثة اشهر ارسل اليه ابنه فاخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكره ثم بعد ان مكثت عنده ونج منها تاج ومات هذا التاج بالدم وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة ماتت هي وما بقي من نساجهما بالدم ايضا وباع الجميع وتصرف اشر يك الاخر فيما خصته بالهبة لبيته القاصرة يدعي الا ان أنه باق على حقه في الاخرى متعللا بعدم تقويم كل بالدراهم فهل لا عبرة بما فعل به بعد حصول القسمه والمبادلة على الوجه الشرعي ولا تقف صحته على التقويم بالدراهم اذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالطريق الشرعي صدور القسمه والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرعا فلا العبرة لا يكره لاحدهما معارضة الاخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة بتعلله بعدم التقويم بالدراهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة شركاء في بيت كبير يقبل القسمه ويسع سكنى الجميع فطلب أحد الشركاء من الباقي اشر ادا صبيهم او الاجارة او الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا يبيع ولا استأجر ولا

٢٢

١٢٨١

جداى الثانية

٢٩

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

١٢٨١

٩

رمضان

١٢٨١

٢١

محرم

١٢٨٢

١٩

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكني فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً أو يسع سكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يجبر أحد الآخر كما على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافرازان قبلها العتق أو بطلب أحدهم أو على المهايأة إن لم يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في خانوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمة بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا لم تجر قسمة الافراز في تلك الخانوت لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل للقسمة الافراز فامتنع فأنظر الوقف من ذلك محتجاً بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف إلى ما يطلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر أحد أن يمنع من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يحتج به فأنظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف القسمة نصيبه وأفرازه من حصص الوقف إذا كان المكان قابلاً للقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمة في هذه الدار إلى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الأول عن بنتين فأخذها تان البنستان ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمتهما بالوجه الشرعي مع تصديق الورثة وهم مكافون بشهادة مينة من المسلمين ثم حصل تشاجر فرفعت دعواهما إلى نائب الشرع الشريف فأبطل تلك القسمة المحاصلة وأخذ نصيبهما منهن ما أسلمه إلى ورثة الابن زاعماً ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فإذا كان من بيده الدار مقرابانها مورد ورثة عن الرجل المذكور وبنسب البننتين المذكورتين إلى المالك يؤمر بوضع اليد لأن تسليم نصيب أمهما إليهما بالقرينة الشرعية وتمضي القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهوراً كثيراً كرحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعاً فافرادوا قسمة متروكات مودتهم ووكل الغائب وكيلاً عوضاً عنه في قسمة وخياراً ما يخصه وحصل تقويم وقسمة التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما يخصه شرعاً وأنصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر لقااضي الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الأولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي أيضاً ولم

يرضى بنقص القسمه والتقويم الاول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقص القسمه الاولى
 حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمه الاقرار بين الورثة والوكيل بوجه
 المعادلة مستوفية شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقصها بدون رضا الباقي أو من
 ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غيب فيها لانها تصبح وتلزم بالقضاء وبالرضا على
 وجه المعادلة بل هي بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في
 خربة قابله للقسمه مشتركة بين رجل وزوجته بالشرع الشرعي لكل منهما النصف مات
 الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثه آخر بعضهم غائب فوق مسافة القصر
 فارادت الزوجه المذكورة قسمه الخربة قسمه اقرارا واختصاصها بنصيبها منها فامتنع
 الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمه حيث
 كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمه مع
 غيبة بعض الشرع كما حيث كان أصل الشرع كما بالشراء ثم مات أحد الشرع يكتن عن ورثته
 اذا العبرة بالشرع الاول قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أي الشرع الميراث فري فيها
 الشراء بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شرع الميراث لقيام المشتري مقام البائع
 ولو كان أصلها الشراء فري فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شرع الشراء
 لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في اللول الجية والخانية انتهى والله
 تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من
 ثلثها وللاخر باقيا فطلب صاحب الاكثر اقرارا بنصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الاقل
 فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمه حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمه
 ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في الملتقى
 واذا انتفع كل من الشرع كما بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرد
 الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع
 لا بطلب الاخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحامدية
 والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة بين اثنين في مكان كبير فابيل للقسمه وفيهم قاصر
 لا وصي له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصي على القاصر المذكور
 ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمه يقسمه القاضي بينهم وللوصي حفظ
 نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي
 المذكور اقامة وصي شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لا وصي له ويقسم
 نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين
 بلوغه رشيدا قبل القسمه وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في عدة مشتركة بين
 شخصين مناصفة اقسما قسمه بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشرع يكتن ان في القسمه
 غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمه حيث ان البعض الذي

اختص به الشر يك الآخر خنزير يذبحه على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه
الذي اختص به جار في أرض محسنة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الآخر
أرضه مملوكة فلما ظهر اشر يكة انه تمتنع من التصديق على ما جرى بينهما حلف انه لا يسلمه
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهما من القسمة فلا يضطراره
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اثباته والوصول اليه أشهد
على ما جرى بينهما من القسمة وكتب بمسند على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمة
غبنافا فاشان نقصان قيمة نصيبه عن قيمة نصيب شر يكة نقصانافا فاشا يكون له فسخ
هذه القسمة وابطالها شرعا بسبب الغبن الفاحش ولا تكون كتابة السند بالقسمة
ما نعة اشر يكة المذكور من نقضها حيث لا مانع وفي بعضها بسبب الغبن الفاحش (اجاب)
اذا ظهر غبن فاحش في القسمة وكانت بائنا رضاي بين الشر يكين فالاصح انها تفسخ لان
شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء والبراءة ولو
حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركه أبيهما وأمه في معيشة واحدة وكسبهما واحد
واستقرا على ذلك مدة من السنين ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون تخصص شرعي (اجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي يوجب اختصاصه به زيادة عن
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاط الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع
الشر كة فوضع ورثته يدهم عليهم الذين هم أولاده فطالب الاخوة قسمة النقود
المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها والاهم ولا يعارضنا فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته
اذا لم يثبت ورثة الميت انها لمورثهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت
يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس
لورثته ذي اليد والمحال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول لهم بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن وأخت وأم وترك ما يورث
عنه شرعا فوضعت الام والاخت واحدى الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن
عمل التركة والزوجة الاخرى تريد اخدمها من زوجها بالقرينة الشرعية فهل

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢٤

١٢٨٢

٢٥

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدي حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن
 و يكون للقاضي قسمتها بين الورثة بغيرية الاخ المذكور بالفرض الشرعية (اجاب)
 نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركه زوجها من واضعات اليد
 عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي وللقاضي والحال هذه قسمة التركة بين الورثة
 وينصب وكيل عن الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ومن غيرها ذكورا واناثا
 وفيهم مبالغ وقصر واحد الاولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير
 وصاية شرعية على القصر ومن غير وكيل واذن من المبلغ فهل يجعل القاضي وصيا على
 القصر خيرا ينادي بامان الورثة او غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب
 الزوجة وبعض الورثة المبلغ الى طلب القسمه فيما يقبلها واخذ انصباهم بالفرض
 الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين الامتناع
 من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصيا أهلا للوصاية على القصر
 ليتصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ الميراث لهم وصي شرعي ويكون
 للبالغين من الورثة طلب القسمه فيما هو موروث لهم وقابل للقسمه واخذ انصباهم
 من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكور وعن أربع بنات
 وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت أبيهم ومعظمهم يطلب قسمة التركة ومن
 كان بالغ قبل موت أبيه يمتنع من القسمه فهل يجاب طالب القسمه لما كان قابلا لها
 ويحبره الحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت (اجاب)
 نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة التركة المذكورة تكون بين الاولاد المذكورين
 ونصيب المذكور مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
 بافاده وارده من ديوان الحافظة مضمونها انه قد سدد لهذا الطرف عرض من مصطفى افندي
 وهي ينهي به انه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللتين آلتا لهما من العقار الخلف
 عن والدهما المرحوم أحمد باشا طاهر تجاه ديوان المرور القديم بالموسى بمقتضى شروط
 واقبضتهما الثمن وصار يستغل ايرادهما وللآن ما صار اخراج حصة له ويلتمس صدور
 المكاتبة الى المحكمة بفرز الحصتين بحسب ما يخصه ولما حصلت الخابرة مع بيت المال
 لما سميته معلومية الديوان بسبق تداع من المرحوم خالد باشا في بعض العقارات ان
 ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيعه منها الحصتان المرقومتان انفرز وحده وأنه
 سبق لافراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك ظهر
 عليه ديون الى عتقاء المرحوم سلحدار اغا ولعدم وفاء المستحق له ولورثته بيت المال
 سئل من ورثته عما يكون منه الوفاء فاجابوا ببيع العقار الخلف عنه ولعدم معلومية

الثمن ان كان يوفى ما هو باق مما ظهر طارفه أم لا ويرى بما يعود التحصيل من الورثة قد أوما
بيت المال عن عدم إمكانه التصريح الآن به يرغبه مصطفى أفندي وهى المذكور
وحيث انه لما صار تفهيم مصطفى أفندي الهيكى عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد
تصفية تركته المرحوم يحيى بك اذا أصاب المحصص التى اشتراها عن تقدم ذكره مما شئ
فمما اذا كانت التركة لم توف ما عليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحصص المرقومة
وبذلك يروم استحصاله على حجة التملك وفرز تلك المحصص ولهذا كتب من هنا الى بيت
المال لأجراء اللازم بمعرفة حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطة به فالأفندي
المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه ان اتبقى شئ وصار الزام الورثة به فى مقابلة
ما استولوه من تركته يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم فينبذ يكون ملزوما بسداد ما يلتزم به
حين يك وجهد بك البائس لرد حصصهما به تصفية الحساب واقناعهما والزامهما
وايضاح تعرض التحصيل منهما ولما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
أفيد منها بأن المحصتين المرقومتين من جملة ما وقع فيه التداخى من المرحوم خالدي باشا ولم
يتم فى ذلك حكم شرعى الى الآن وانه بتفهم مصطفى أفندي وهى المذكور أوضح بأنه لما
حضر وكيل المدعى فى حياته ووكيل لورثته بعد وفاته لم يجدوا دليل الثبوت دعواهم
فى هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء فى شئ لم يثبت ولذلك ضرورة أصول يتبع الحكم
فيها فقد استفتى حضر تكم واعطى الجواب اليه شفاها بعدم جواز توقيف البيع وبنائه
على ذلك بيت المال أرسل الاوراق للمحكمة بافادة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة
٨٤ غرة ١ لأجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشتري منهما
وأعطيت لهما أيلولათهما من مدة وان تدعى خالدي باشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع
ما صار فرزه اليه بالجهة التى منها هاتان المحصتان فقد كتب الى المحكمة من هذا
الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٣١ الجارى غرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة
المرقومة كان من جملة العقار الذى ادعى المرحوم خالدي باشا أنه مخلف عن المرحوم محمد
طاهر باشا اوليس ملك ولده أحمدي باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن
بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وأما باقى ما صدرت به دعواه مثل العقار
الذى أمام ديوان المرور المحكى عنده وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفى انما من كون
المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور
مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالدي باشا فخرى فرز حصصهم وتخصص له
حصصه بمقابلة ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصدقهم وبناء على ذلك
اقضى تحريره محضر تكم وطيه الاوراق ونؤمل به معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
تلك المسألة ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) الحكم الشرعى أنه لا يلزم
من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصصه معهم فى عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

من مورثهم ويدهم حج ايلولات بمقدار انصباثهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعا منع
 ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد
 القسمة مع باقى الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلا لها ومع ذلك
 فاذا حضر المستحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقض البيع
 والقسمة الصادرة لتبين عدم الحق بطلب المستحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما تحرير حجة بذلك ومراعاة أمور تقع أو نظامات للحكومة فلا مدخل للفتوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في حمامة يكونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بأهله بأية الزمان فهل يجب لذلك ويحبر الممتنع من القسمة والحال هذه أفيستدوا الجواب
 (أجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الا فرارز فلا حد الشركاء طلب قسمته
 مهاياة ويحبر الا تبي عليهم او الحال هذه حيث كان عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة بالغ وقهر ولا قصر وصى من قبل القاضى فحصل فيه خلل وأراد بعض الورثة
 مع الوصى ترميمه وابقائه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة
 المكان قسمة افرارز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمة ولا
 يحبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمة (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمة الا فرارز بحيث ينتفع كل من
 المالك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجب
 لذلك ويحبر الممتنع عليهم ولا يحبر على العمارة والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين بالغين أقام أكبرهما قبل موته وصيا
 عليهم ما ترك ما يورث عنه شرعا واستقر الورثة في معيشة واحدة ثم قبل بلوغ البنيتين أراد
 الاخ الثانى العزلة ليقعد في معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق
 المناصفة متعللا بأنه يضم نصيب إحدى البنيتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أخيه لا يكون اطالب القسمة نزع حصته أحدهما من يد الوصى
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (أجاب) ليس للاخ
 المذكور نزع حصته إحدى القاصرتين من يد أخيهما الثانى الوصى عليهما بالقسمة بدون
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصيهما المختار واذ اقسم وجعل نصيب القاصرتين مع
 نصيب وصيهما شاقا صححت القسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك الثلثين في وكالة وحائوت ملاصق للوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب
 الثلثين في الوكالة والحائوت المذكورين قسمتهما قسمة افرارز فامتنع شر يكره المذكور
 من القسمة ولم يجب لها والحال ان الوكالة والحائوت قابلان للقسمة فهل يحبر الممتنع من
 القسمة عليهما (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمة الا فرارز بحيث ينتفع كل
 من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

مهرم

وامتنع الآخر يجبر الممتنع عليهم او يجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة
 يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل للقسمه الاقرار بحيث ينقسم كل نصيبه بعد
 القسمه من جنس الانتفاع الاول بالتبادل المنفعة والمعادلة في القسمه مكنة فهل اذا
 طالب أحدهم قسمه نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمه يجبر عليها
 والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمه لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليها والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه كانه بالسوية وتركاه
 للولدين المذكورين ثم عاش الولدان بمعاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
 بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقيم الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على
 ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمه بينهما في الدار غير ان كلا منهما سكن
 في جانب منها ثم ان أحدهما الاخوين طالب من الآخر قسمه الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
 حصل له مرض فأخر الطالب للقسمه القسمه حتى شفي اخوه فتوفي الاخ عن أولاد ولم
 تصر قسمه وكان ذلك في سنة ١٢٨٤ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين أولاد
 الاخ المتوفي وعههم فاقسموا بطالب عههم المذكور القسمه بينهم ليه أخذ حقه منهم
 فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشد دون فأخذ حقه منهم وخرجه بحضور
 عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر أولاد الاخ المتوفي فارادهم الاولاد أن
 يبني سوراييب يخصه على حقه فذعه أولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على
 بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون للهم المذكور أخذ حقه بكامله
 ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للهم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
 حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمه الشرعية مستوفية
 شرائط القسمه بالتراضي لا يكون لأحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
 في عصارة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة
 لأشخاص طالب أحدهم قسمتها لقسمه اقرار فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
 (اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمه ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انهدم كله وصار
 صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمه في العصارة
 المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
 طاحونة كاملة الآلة ومستهعدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
 نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطالبوا منه أجره رائدة عن أجر
 المثل فأراد ان يقسمها لقسمه مهاياة بالزمان حيث لم تقبل القسمه بالاقرار فهل يجاب
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوخ أراد أحدهما
 قسمتها فامتنع الآخر منه الا بان الدار المذكورة فيها صهر يبيع ويترما ملح ويحصل ضرر

١٢٨٥

١١

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

جادي الثانية

١٢٨٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٥

٢٦

بقسمتها فهل اذا اطلع عليها هل الخبرة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة
 اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يكن يجب طالب القسمة حيث كان
 كل من الشرى يكن ينتفع بخصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
 الدار قابلة لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشرى يكن بنصيبه بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول وطالب احدهما قسمتها او امتنع الاخر يجب طالب القسمة لها ويجبر
 الامتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا عقاره على
 يد يئنة بالتراضى واخذ كل منهم حصته بلا غبن على احد منهم في تلك القسمة وتصرف
 كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعد مضي المدة المذكورة والتراضى الواقع بينهم على
 يد اليئنة وما ذون الشرع انكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة
 مستوفية شرائط الهبة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذكور
 بين الورثة بالتراضى قسمة افراز بالوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار
 من انكره منهم مع الاثبات وليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلاثا
 اقتسموها بينهم بالتراضى قسمة افراز بحضور قاضى بلدتهم فخص الرجل وابنه دار
 معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا اراد الرجل المذكور نقض القسمة
 لا يجب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
 لاحد المتقاسمين قسمة افراز نقض القسمة بعد صدور مستوفية شرائط الهبة والنفذ
 بدون رضا الباقى سواء وقعت بالتراضى او بقضاء القاضى بدون وجه شرعى يوجب
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى
 لكل منهما فيها حصص معلومة فبني احدهما في بعض ارض الدارين مع ما له من ماله
 لنفسه خاصة واراد الا ان قسمة الدار المذكورة بينهم بالوجه الشرعى فهل والحال هذه
 تقسم الدار المذكورة بينهم ما فان خرج الباقى في نصيب الباقي كان له وان لم يخرج في
 نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال ما ذكر
 بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامراته لكل واحد فيه النصف
 اقتسما قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بمجهته منه واقر كل منهما بانه استوفى
 نصيبه منه فبعد مضي مدة من القسمة ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمة فيه حصص
 لغيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعى بذلك وان امرته هذه مسرفة ومبذرة
 في مالها ولا يدان برفعها الى القاضى ويجبر عليها في ما لا يريد بذلك تخويفها لاجل
 التوصل لابطال القسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراره
 بالاستيفاء لا يجب انقض القسمة ولا عبرة بما نعلل به عليه ولا بقوله ان لفلان حصص
 في نصيبه الذى خصه بالقسمة بمجرد قوله من غير اثبات شرعى من يدعى بذلك (اجاب)

١٦

١٢٨٦

ذى الحجة

٤

١٢٨٦

شعبان

٧

١٢٨٧

ذى القعدة

٣٠

١٢٨٧

ربيع الثانى

٤

١٢٨٨

إذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط الهبة والنزوم لا يكون لاحد الشر يكتن
 نقضها بمجرد تدعائه المذکور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل
 لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طلب أحدهم القسمة والحال انه يحصل
 بقسمة الافراز ضرر على جميع الشر كالفهل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز
 لذلك ولا يجبر الا في على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذکور الا برضا الجميع
 حيث الحال ماذكر (أجاب) اذا كان المنزل المذکور لا يقبل قسمة الافراز بان
 لا ينتفع أحد من الشر كما فيه بنصيبه بهـ والقسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب
 أحدهم قسمة وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم
 المهاياة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين لاحدهما خمسة
 عشر قيراطا وللأخرى تسعة قيراط فارت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار
 المذكورة مع شريكها قسمة افراز دفعا للضرر الشر كالفهل اذا كانت الدار المذكورة
 قابلة لقسمة الافراز بحيث تنتفع كل من الشر يكتن بنصيبها بهـ والقسمة من جنس
 الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابلة لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر
 تحاب الشريكة المذكورة للقسمة بدون رضا الأخرى واذا امتنعت تجبر عليها والحال هذه
 (أجاب) نعم تجاب الشريكة الطالبة لقسمة الافراز اليها وتجبر الأخرى الممتنعة عنها
 عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم عقار قسمه
 لهم القاضي فسمه افراز فادعى أحدهم أن في نصيبه غبنا فاحشاو يقيم البرهان عليه
 فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منه اقرار
 بانه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت التعين الفاحش وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين في قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعي تنقض اجماعا حيث
 كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان غير قابل لقسمة الافراز
 مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطلب
 أحدهم المهاياة مع باقي الشر كما بأن يسكن فيه مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة
 ويسكن باقي الشر كما كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشر كما عن القسمة
 بالمهاياة بالزمان والمسكان بدون وجه شرعي فهل ينهايئون فيها على الوجه المذکور
 ويجبر الا في من الشر كما عليها والحال هذه (أجاب) يجبر الا في عن المهاياة عليها حيث
 كان المسكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشر كما على اجارته من اجني أو اجارة
 بعض الشر كما نصيبه لباقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة
 بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لخص معلوم
 بين معلوم والباقي منها البنتين معلومتين احدهما غائبة في جهة معلومة فوق مسافة
 القصر والأخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

شعبان
٥

١٢٨٨

رمضان
٣

١٢٨٨

شوال
١٢

الشرعي حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
 بأيدي الحاضرين ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضاً للغائبة
 المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة قسمه افراز بوجهها
 الشرعي بين البنين والمشتري المذكورين ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة
 وينصب القاضى قابضاً للغائبة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده القاهر وزوجته ولولده القاصر
 وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالقرينة
 الشرعية متعللاً بان على المتوفى ديناً غير مستغرق للتركة وان بعض الخلافات لو أخرجه
 الى وقت غير هذا لازدادت أسعاده فهل تجاب الزوجة في طلب حقها ويجبر الوصى على
 ذلك حيث انها تريد جز قدر ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب)
 اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتاً بالوجه الشرعي يؤمر الوصى بأدائه من التركة
 ان وجد فيها ما يساثل الدين والافيوثر ببيع أعيانها بثلث المثل بقدر الدين لو فاته وما
 بقي خالياً عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب
 القرينة وليس له تأخير البيع الى أن يأتي وقت تزاد فيه أسعاده الأعيان المذكورة
 اذا لم يرخص أصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يكن الدين ثابتاً بالوجه الشرعي بل ظهوره
 بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حينئذ منع الزوجة المذكورة من أخذ نصيبها من
 تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوماً إلا أن الغريم غائب ومطالب الورثة القسمه
 من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي
 يجابون لذلك استحساناً قال في التنقيح من القسمه رجل مات وترك ميراثاً فطلب ورثته
 من القاضى القسمه وأقاموا المينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
 لغائب فإن القاضى لا يقسم شيئاً من أجnas التركة وأن كان الدين أقل من التركة
 وسألوهم القاضى أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسّن وقال بان القاضى يفعل ذلك فإن فعلوا ذلك
 واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمه إلا أن يقضوا الدين
 من حصصهم وكذلك لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمه ثم طهر بعد القسمه كانت
 القسمه مردودة إلا أن يقضوا الدين وكذا لو طهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من
 أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حانية من فصل فيما يدخل في القسمه والمسئلة
 مبسوطة في قسمه المنداه وكذا في قسمه الاشياء وحواشيها وفي فتاوى الانقروى أيضاً
 أقول كتب في رد المختار مانعه تقه أجازا لريم قسمه الورثة قبل قضاء الدين له
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة
 الميت لانها تصير حواله فينقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحيلة لقسمه

١٢٨٨

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٨

١٧

تركة فيها دين كما بسط في البرازية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
أرض احدهما لا يبناء فيها أو الأخرى في بعضها يبناء وهما مشتركتان بين جماعة أراد
بعضهم قسمتهما إلى أخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم
الشرعي فعين بعضهم أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضروا جميعا وحصلت
القسمة بحضورهم قسمة أفرز بدون غبن في القسمة على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم
على القسمة المذكورة واستلم كل ما يخصه مستقلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
خصه بأنواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة
الشركاء واقرارهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء عن ورثة وبقي كل واحد على ما خصه مدة من الشهور والآل أن أراد بعض
الشركاء نقض القسمة وجعل تلك الأرض روكا كما كانت طمعا فيما أحدثه بعض
الشركاء من البناء فيما يخصه متعللا بأنه لم يتقرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد
بما خصه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عيرة بتعلله حيث وقعت القسمة عن تراض
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)
كما تصح القسمة بالأفراز بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليهم إذا وقعت مستوفية
شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحد منهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
يتوقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلق به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المستطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمة
مشترك بين اخوة ثلاثة وأمههم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن
ورثة بعضهم ببلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وهي شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين
قسمة المسكوك المذكور وافراز نصيبه منه على حدة فهل والحال هذه يجب طالب
القسمة لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انما عا مثل الانتفاع الاول بعد القسمة
المذكورة (أجاب) اذا كان العاقد المسد كور قابلا للقسمة الأفراز بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته
يجاب لذلك ويجب الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من
مديرية الجيزة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمر في أخيه عيود الزمر في
شأن ما يخصه في المنزل الخلف عن والده وان أخاه عيود اوضح يده على ما يخصه فيه
بأقرضة الشرعية وباحالة رقية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضح لحضرته
ما أبداه عيود من المصاريف التي يدعي صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة ورد
شرح حضرته أخيرا في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ غرة ١٢٩٩ بنشأ على فتوى أبرزها حسن
المدعي من حضرة العلامة الشيخ عبد الباقى رافعى مفتى ديوان عموم الأوقاف بان الدار
المذكورة اذا كانت قابلة للقسمة تقسم بين الورثة وما صرّفه الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

بأبى الوردية حيث لم يكن مأذوناً به والحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية ومقتضاها أن لا تتوقف القسمة على رؤية تدعى عبود المذكور بما صرفه في البناء إذا كان بدون إذن وبما أنه صار احضار عبود المذكور واستجوابه عما نص بشرح حضرة القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما به ارض الافتاء وما أوضحه حضرة القاضي وأنه غير ممثل لما حكم به ورام احالة رؤية هذه المسألة بطرف حضرته كما لا يخفى فيه او صدور الحكم الشرعي فيها عليه اقتضى ترقية لفصيلته كما للاطلاع على أوراق تلك المسألة وافادة الحكم الشرعي (أجاب) ما اراد الاطلاع على افادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المسألة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذي أحدثه في العقار المشترك المذكور كان باذن شرعي وأنه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد محاسبة اخيه شرعي كما الشيخ حسن حسن الزمرى على ما خصه في مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى ان ذلك البناء كان للشركاء لانفس الباني خاصة وحينئذ فالحكم الشرعي في ذلك ان العقار المذكور اذا كان قابلاً للقسمة الا فراراً وطلب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فانه يقدم ويكون له كل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباني من الصرف على العمارة باذن شرعي كما ان أنكره خصمه يكافأ بانه فان أثبت بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيها يخصه من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا تتوقف القسمة على اثبات الاذن الذي ادعاه الباني وأنكره خصمه غاية الامر ان أثبت الباني الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباني مطالبة شرعية بما يخصه من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة مملوكة لجماعة ومثرت كيديهم وقابلوا للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراد قسمة افراراً لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فهل اذا طلب أحدهم قسمة تم افراراً ليختص كل بنصيبه بحاج لذلك واذا كان أحد الشركاء واخذ ما يده على ذلك العقار ومتصرفاً فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقى الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصباهم من تلك الاجرة في تلك المدة التي استولاهم من المستأجرين وقبضها واذا صرف شيئاً في حرمه بعض الاما كن المشتركة بدون إذن باقى الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الا فراراً كما هو مذكور يكون لكل من الشركاء قسمة جبراً على الباقي كما يكون لباقى الشركاء محاسبة الشريك المخرج على انصباهم من الاجرة التي استغلها من ذلك العقار باذنهم واذا صرف شيئاً في حرمته بدون وكيل منهم له في ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قابلاً للقسمة الا فراراً طلب أحدهم القسمة فاجيب لذلك فقسمت بينهم بالقرعة الشرعية واخذت كل واحد منهم بنصيبه المهدود والمعلوم واستروا على

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

٢٠

ذلك نحو الثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحدا لشركا أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم المذ كورو يمنع صاحبه من اعادته كما صله فهل حيث
كان المذ كورو موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب
الشريك المسالك له المذ كورو بمقتضى قسمة الافراز الشرعية لا يمنع من اعادته اذا هدمه
لأنه باقيا للقديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع
مالك المذ كورو القديم الذي اصابه بالقسمة من اعادته كما كان و يبقى القديم على قدمه
والحال ما ذكره في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمة واذا وقع الحائط
لاحد في القسمة وعليه جذوع الاخر أو أراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط
ليس له ذلك الآن يكرهنا شرطا في القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما شرطا في الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من
التجريد وكذلك درج أو درجة أو اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب
العلوم شرعا في نصيب الاخر لم يكن لصاحب السفلى أن يقطع الروشن الا أن يشترطوا
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالافراز مشترك بين جماعة فهل اذا أراد أحد الشركا أن ينتفع بنصيبه بالمهاياة زمانا
أو كانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على اجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وان امتنع البعض
فلا يتقاضى يجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل في سبعة عشر قيراطا ولاخته المذ كورة سبعة قيراط يط فبني الرجل المذ كورة
فوق الدار المذ كورة اما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذ كورة
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها يدون عتدا اجارة فهل اذا طلبت الاخت
المذ كورة اجرة لمصرتها من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيها فيم الاتجاب لذلك
حيث لم تكن وقفا والاخت بالغة واذا طلبت الاخت المذ كورة قسمة نصيبها من الدار
وكانت قابلة للقسمة فما الحكم في البناء الذي أحدثه اخوها لنفسه في الدار المذ كورة
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناه بلاذن (أجاب)
نعم لا تستحق الاخت المذ كورة اجرة لمصرتها من الدار المشتركة على أخيها بسكناء فيها
لما مضى يدون عتدا اجارة والحال هذه وما بناه الاخ المذ كورو من الاما كن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلاذن أخته يكون له فاذا قدمت الدار ووقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة من
الحافظة بناء على ما ورد اليه من مديرية اسميوط بطلب الجواب عن السؤال المهر من

١٢٩٠

٢٦

ذي القعدة

١٢٩٠

٤

شعبان

١٢٩١

١٠

رمضان

سنة

نائب محكمة المديرية الآتي ومضمونه ما قولا كفي أخوين لهما منزل مشترك بينهما
مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدها ولها سلم يرتقي الى سطحها وباب يستطرق منه اليها
ولها باب آخر في الطريق العام قد تقاسمها المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض
فوقع في قسم أحدهما بابها الذي به وسلم سطحها فصار يرتقي الى سطحها وينتفع به وحده
بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم إمكان بناء سلم لها آخر أصلا
فتضرر من ذلك وطالب أخاه ما بسد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية
تطول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتسكينه من الدخول اليها من الباب الذي في
قسمه والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو يأخذ متاعه ووقوده الى سطحها حتى ينتفع
بها مثله فهل له ذلك كسأله فخيّل رجل احتاجت للتأبير وهي في أرض غيره أم كيف
الحال (أجاب) حيث اقسما المنزل المذكور بالتراضي على أن لأحدهما الجزء
الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة
مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لا يكون للآخر أن يحجب
صاحبه على الممر ورفق ماله الخصاص به بالقسمة والصعود على السلم الذي اختص به
كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يفتقر قياس الانتفاع بوضع
الامتعة على السطح المشترك على اصلاح الملك الذي لا يتوصل اليه الا بالممر ورفق أرض
الغير والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر
وصى وتلك الدار لا تقبل القسمة بالاقرار حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ولو كان نصيبه أكثر فهل اذا طلب وصي بعض
القصر وبعض البالغين قسمتها والحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم
لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجة وخمس بنات وترك لمن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة
فأرادت الزوجة وبناتها قسمة الدار وقسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب
القسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (أجاب) نعم اذا
كانت تلك الدار قابلة للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الأول فطلب أحد الشركاء قسمتها يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من محافضة مصر بناء على افادة من محافضة رشيد بطلب الافادة عما يرغبه قاضيها
الموضح فيما تحرر منه وصورة افادة القاضي ان مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
الى المحافضة في شهر رمضان سنة ٩١ بان له املاكا مشتركة بينه وبين اشقيقته
وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعي وشرح عليه من المحافضة للحكمة وأعطيت

١٢٩١

٢٦

ذى القعدة

١٢٩١

٢٢

ذى الحجة

١٢٩١

٨

الافادة من المحكمة الى الهاوظة شر حالي العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة
لمقدمه ولا ان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي
تخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وارضيا بهما وقف ومحتكر للجهة
المساجد فلم شرحه لمضرتكم تؤمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والسقة المرفوقة
مع هذا المضرة الاستاذ العلامة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
حضرتكم عن جواز القسمه في البناء والتخيل المذكور حيث كان بعض الارض وقفا أم لا
وان كانت غير جائزة يجوز الزهني في الحصص المشاعة في البناء والتخيل المذكور كورة مع أن
بعض الارض وقف كما ذكرنا ولا يجوز زالهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود
الفتوى حينئذ يتبع الاجراء بمقتضاها (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في
قسمه المشترك بين الشر كاه بطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذي يراد
قسمته محتكرا لها بان يتنفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول في
العقار وفي التخيل والشجر والبناء ولا تفوت المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن
المعادلة ولا تقبل المنفعة فان القاضي يجيب طالبها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث
لا مانع وكذا يجاب طالبها ان كان ذاك الكثير مع انتفاعه وان لم يتنفع صاحب القليل
والافلا وأما حكم زهني تلك الحصص مع الشيوخ وكون بعض أرض ما ذكره محتملة
فلا يصح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يخالف عن ميت بعضه حصص
والبعض كامل مشتمل على طواحين وأقرا ودوروه هذا العقار مشترك بين ورثة
بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمه العقار المذكور كور قسمه افراز
وكان كل من ورثة الميت لا يتنفع بنصيبه بعد القسمه ولا الوارث الطالب للقسمه أيضا
لا يجاب لذلك جبراً على الا في منهم أم كيف الحال (أجاب) مالا يحتمل قسمه الافراز
من هذا العقار بحيث لا يتنفع كل من الشر كاه المذكورين بنصيبه منه بعد القسمه من
جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطلب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان
صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في أرض جنيته مملوكة الرقبة لا يابها مغروسة بالاشجار ومشتركة بين جماعة
بالتفاضل بينهم تمسك قسمتها بالافراز والتعديل بحيث يتنفع كل منهم بنصيبه بعد
كانت قاعه قبلها ويمكن فيها المعادلة طلب بعض الشر كاه افراز نصيبه بالقسمه والتعديل
فهل يجاب لذلك ويجبر له بقية الشر كاه على ذلك (أجاب) نعم يجاب طالب القسمه لما يجبر
الممتنع عليها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور
وحوانيت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات
قابل لقسمه الافراز بحيث يتنفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٣

٥

صفر

١٩

٢٦

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لها بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم
 القابل لمسا بطلب بعضهم ويجبر الآتي عليهم أو جميع الاما كن الغير القابلة للقسمه
 المذ كورة يقسم بالمهاياة بالزمان أو المكن (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمه على
 هذا الوجه بطلب أحد الشر كاه ويجبر الآتي عليها والحال هذه وما لا يقبلها منه تجرى
 فيه المهاياة اما زمانا أو مكنانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة قابله للقسمه بين ثلاثة رجال أولاد أعمام من الثلاثة ورثوها عن آبائهم ولم تحصل
 فيها قسمه بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم أهلها وبقي الآخر مقيما فيها ثم
 بعدمدة رجوع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنهما بناء يستغرق زيادة
 عن ثلث أرضها فطلب اقسمتها ثلاثا فنعهم الا جل بنائه فهل يجابان للقسمه الأرض
 مثلثة ولا عبرة ببنائه (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابله للقسمه الا فراز وقد بنى فيها
 أحد الشر كاه بناء لنفسه غير اذن فانها تقسم بطلب أحدهم فليقع من البناء المذ كور في
 نصيب الباني فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كاه يورث برفعه الا أن يتفقوا على أخذه
 بقيمة يستحق القاع أو بما يراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
 وجهة وقف لزيد ربعها وجهة الوقف باقية على جهة الوقف ناظر شرعي يريد قيد
 قسمتها وفراز نصيبه فيها والحال ان الدار المذ كورة قابله للقسمه وينتفع كل بنصيبه
 بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل والحال هذه يجاب زيد لذلك حيث يجوز افراز
 الوقف من الملك اذا استوفت القسمه شر ائذها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك
 حصه في طاحونة ودار فاخذ كل نصيبه من الحصه في الطاحونة بالمهاياة وبقيت الدار
 بالقسمه في أيدي الورثة حتى مات كل من المذ كورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث
 البنت المذ كورة افراز نصيبه ليعتفع به على الا نفراد مع قبول الدار للقسمه بلا قوت
 للامعة وكل من الورثة معترف بالملك كنه على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذ كور
 أعطى ابنته المذ كورة حال حياته وصحته قطعة أرض مملوكة له وملاكها لها ثم ادخلتها
 في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمه عليها ولا بحسب ما أعطاه الجسد لها على فرض
 ثبوت الاعطاء من التركة ولا يورثهم أحد بديل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
 عن ابائها (اجاب) اذا طلب أحد شر كاه الملك القسمه في الدار المتركه كانت
 قابله لها بار كذا ينتفع كل بنصيبه بعدها من جسد الانتفاع الا ويرى بحسب ما يعبر
 الممتنع عليها فيجاب وارث البنت المذ كورة لذلك والحال ماد كره حيث لا مانع ومجرد
 تملك المورث هذه البنت حال صحته قد عارض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه
 القسمه ولا بحسب عليها من نصيبها في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٥

١٨

ذى الحجة

١٢٩٥

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

٦ ١٣٠٠

للقسمة افرازا وكل من الشر يكتن ينفع بحصته بعد القسمة المذ كورة كانت فاعه الاول
فهل اذا اراد مالك الثلثين قسمته اقسمة افرازا واد مالك الثلث قسمته اقسمة افرازا
مالك الثلثين ويجوز مالك الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان
العقار المذ كورة بالقسمة الافراز بحيث ينفع كل من الشر يكتن بنصيبه بعد القسمة
من جنس الانتفاع الاول كما هو مذ كور يجاب طالبا لها ويجوز الممتنع عليها حيث لا مانع
دون طالب المهاياة والله تعالى اعلم

صفر

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

١٢ ١٢٦٥

(سئل) عن حكم حادثة تعلق بتركة حسن بك مفتش الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية
وقفها على عتقائه وزرعت بعد موته من ابدار من تركة هـ في الحكم في ذلك (اجاب)
اذا كان بذرا الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر للوقف وأجرة العلة على من
استأجرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض بيضا خالية من
الاشجار وانفق على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى أن الحراج على صاحب
الارض والخدمة على صاحب الشجر والآخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده
(اجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذا لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط
الاشترائك في الارض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسها الا آخر شجران ماله و يكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والحراج
على واضح اليد عليه ليكون ما يغرسه الا آخر قيمته مشتركا بينهما مناصفة ولم يعينا مدة
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم اراد الانفصال فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمار لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرضا بيضا مدة معلومة ليغرس
وتسكون الارض والشجر بينهما لا تصح اه فال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما فافقط صح ثم تصرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرمي ان
الغراس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية
من ملا كها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجرة زرعها وقبض بدو صلاح الزرع ادعى
المؤجر في اثناء السنة أنهم أجروها بالا كراهوا والجـهروا ثبتوا ذلك بين يدي المحاكم

محرم

١٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٤

١٢٦٩

١١

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

وارادوا أن يثقلوا منه الأرض بزروعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع لمن زرعه (اجاب) الزرع لملوك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الأرض الى حصاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام بخدمة من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخاها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد المساقاة صحيحة لا زما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسخاها قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف ثمرتها وعيناهم عشرين سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وعقداهما ثانيا بزيادة في المدة وشرط الأول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير الخدمة وتعهده الشجرة وتترك الخراج وعيناه المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخرا عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء من الخراج (اجاب) اذا صدر عقد المساقاة صحيحة بعد فسخا العقد الاول لا يكون لاحد المتعاقدين فسخا بدون وجه شرعي وقد صرح حوايانا بشرط رفع الخراج الموظف في عقد المزارعة وقسمه الباقي بنفسه لانه قد يؤدي الى قطع الثمرة في الخراج والمساقاة كالزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميريه اثر عن ابيه وجده دفعها لجماعة يزرعونها بموجب وثيقة وياخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الأرض نزعها من يد المزارعين ودفعها لجماعة اخرى فهل يجب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم ويؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن في تلك الأرض المذكورة له ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيها وانقضت مدة المزارعة (اجاب) نعم يجب رب الأرض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبها نخيل دفعها ثلاثة منهم للرابع يزرعها شتوي او نيلي او صيفيا به بذر وهو يصرف عليها من ماله الخاص به ما تحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع الشتوي والنيلي يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الأرض وما خرج من محصول الصيف يكون خاصا بالزارع وكذا ثمر النخيل خاص به في مقابلة خراج الاطيان ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم اقتسموا الأرض بعد زراعتها وقسمه شتويها ونيليها ودفع مصاريفها وخارجها من الزارع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصيف وثمر النخيل وارادوا قسمه محصول الصيف وثمر النخيل ايضا ولم يسلموا

في ذلك للعامل والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما فصفين لا يجوز لان من لا يذرمه يكون قائلاً لا لا خرازرع ارضك ببذرك على ان يكون الخراج كله لك وازرع ارضي ببذرك على ان يكون الخراج كله لي فيمكن العقد في حقه مزارعة بجميع الخراج فلا يجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة في بينهما ما نفعان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه ارضه اشرطان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز كذا في التاثيرات خاتمة ومنه يعلم لم يصادق المزارعة في حادثة السؤال لانقطاع الشراكة في بعض الخارج واذا فسدت المزارعة يكون الخارج جميعه من شتوي ونيلي وصيفي لرب البذر وعليه الباقي الشراكة أجر مثل انصبأثمهم من الارض لا يجاوز الشروط خلافاً لعمدو يحسب منه ما دفعه من خراج انصبأثمهم بامرهم وثمر التخييل المشترك بينهما جميعاً على حسب الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة بينهم وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنتين بجزء معلوم مما يخرج من زرعها ووهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض مالكها لرجل بثمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة و، تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين يحجز عن وفائه الا من ثمنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون بذرك قبل مضي السنتين المعقودة فيهما وبيع الارض في أثناء المدة بدون بذركين لا وفاء له الا من ثمن الارض لا يوجب فسخها ويكون البيع موقوفاً حتى العام لى الى مضي المدة كالمستأجر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض ملك عن أصولهم اتفقوا مع رجل أن يغرسها فغرس بعضها من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والنخل ولهم النصف فغرس بعضها من ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقى باقي الارض بدون غرس فيها وصادر أرباب الارض يؤجرون الباقي منها من غير غراس و يأخذون أجره لانفسهم مدة ثم ان الذي غرسه الشريك فيها اتمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به منه لانه ثمر غراسه وانكر عقد الشراكة معهم فهل اذا ثبت عقد الشراكة والمغارسه بينهما وبينهم على ان له النصف فيه نظير غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة يينة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الا يخرجوا ما لم يحصل فيه غرس

سؤال

١٢٨٠

٦

سنة
١٢٨٤
رمضان
٩

جادی الثانية
١٤

١٢٨٧

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك ارباب الارض لاحق فيه للشريك
المذكور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره مدة الشركة والحال هذه (اجاب)
اذا دفع الجماعة المذكورة للارض للعامل مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه
فيها غراسا على ان ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما افاده في الخانية
ومثله في كتب من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم
نصف قيمة الشجرة وعلها وان شاء قلعهما انتهى كما افاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم
انه اذا ثبت عقد المزارعة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس
الاختصاص بالشجرة وثمره بل يكون بينهما ما على ما شرطوا بعد المدة يخير مالك الارض
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجرة للغراس و يكون الشجر جميعه للمالك الارض ولا عبرة
بالانكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي ارضهم المذكورة والحال
ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ارضا
ليغرس فيها اشجارا تكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما وضرر بذلك
مدة من السنين قد مضت ومات رب الارض الدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد
نضج الثمر او قبل بل هو زهوي يكون لورثة الدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه
الحالة اذا امتنع من اخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المزارعة المذكورة
والحال هذه ولورثة رب الارض اخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة او تكليفه قلعه
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب
سؤال عن المزارعة اقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت
المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعهما انتهى
والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده من ضريبة مصر حاصلها طلب الافادة هما
يرغبه قاضي مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب
من القاضي المذكور اليهما من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط مع أبي زيد بن يوسف بن همار من معصرة حجاج مشعبة ومحل نزاع طويل
فالحال يستدعي الاستفتاء في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها
انهما توافقا على ان الارض الفلانية الخراجية التي تبلغ كذا فدانا اثر الشيخ سالم تزرع
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ نظر اليكون المعتاد في الارض المذكورة
ان احدي السنتين يخرج محصولها جيد بحيث يحجز محصولها محصول الاخرى لان
عادة الارض المذكورة ان لا تزرع اكثرها في احدي السنتين الاحلبة كما هو في سنة
٨٣ التي زرعاها معا على الوجه الاتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى
وذلك التوافق على ان يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل
فدان من الارض المذكورة كيتبتين أي اربعا وثلاثين من الصنف المتزرع فيها بالكيل

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزروع فيما شعير ايدفع عنه ز كبتين شعيرا
والمزروع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخلا على ان المدفوع من عين ما يخرج من
الارض بل انما اقتصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منها
بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من ابي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا
الارض المذكورة معا على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يكن الا^٢ خرمها لكونه ماطله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة
التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاهدة هل هي صحيحة أولا وما
الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر^٣
على الارض وعدم تمكن الا^٢ خرمها للعلية المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لابي زيد
معه وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولا في زيده كلام في هذا
الشأن ايضا الامل الاستغناء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لاجراء الامر على طبق
ما ترد به القموي (اجاب) المصرح به ان عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قدي يؤدي الى قطع
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاهدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل
قدان منها ز كبتين من صنف ما يزرع فيها في كل سنة قدي يؤدي الى ذلك فهو كاف في
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل أمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا
يزاد الاجر على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلخ وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فسخه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جراه المقتضى تحرر رواله تعالى أعلم (سئل) يا فادة واردة من
ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء عما أوضه عنه قاضي
أفتدى المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ ر سنة ١٩ غرة ١٧٢ طاب الله الفادة عنه
نهي اعزكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط المذكور فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخراجية أقر يته مع خصمه أبي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منها بالسوية وان ما يستدعيه الحرث
واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معا على هذا
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
وأمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس في كتابته حكم
ماذا كان البذر منها كما صدرت به كتابة المحكمة فالمقصود الاطاعة بالحكم الذي يترتب

١٢٩١

٢٢

سنة جمادى الاولى

على كون البذر من ماله هو كون المحارح بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل
حكم ذلك يؤخذ مما قالوه عند قول التنوير دفع أرضه إلى آخره على أن يزرعها بنفسه
وبقره والبذر بينهما ما نصقن المحنؤمل مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من
حضرة ليحري العمل بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع
الأول سنة ٩١ المقيدي كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. هذا التأويل من أن حكم
صور الفساد المحارح لب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون
البذر من أحدهما أو من ماله معافا المحارح تابع للبذر فن كان ماله كاللبذر يكون
ماله كاللخارج سواء كان رب الأرض أو غيره أو هما معافا إذا كان البذر من ماله ابتداء
يكون المحارح بينهما ما وعلى غير صاحب الأرض اجزئ نصف الأرض له بها نصيب
صته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجره على عمله في
المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

* (كتاب المحظروالاباحة والصيدوالذباح) *

ذى القعدة

(سئل) في رجل كان سبق له بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس
على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك
عن شيخه ولم يكن له معرفة بما يعمم لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل
لولاية الامور ضاعف الله لفسام الاجور منعه من ذلك كله خصوصا الافتاء على مذهب
الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور
بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب منح
الغفار عن رجل يحبس لتفسير القرآن ونقل احاديث سيد ولد عدنان وهو جاهل
بالعربية لا يعلم انه اخذ العلم عن احدهم المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على
السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمنع شرعا على الرجل المذكور
ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسطو وفان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط
جسيم من الاثم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور
لامأجور فالواجب على ولي الامر زجره وصفه ورغبه وقعه ودفعه ليكون ذلك زجره
ولامثاله عن ارتكاب مثل قبائح اقواله وفظائع خصاله وشنييع أفعاله ومنه يعلم حكم
ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة
الائمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم وينسج
ذلك لمن يبنى بيوتاً وأما كن تارة وقارة يبنى بذلك قبوراً ويبيعها الاناس وكذلك ياخذ
حجارة المساجد المتهورة بالقرافة ويبنى بها مساكن أو يبيعها فهل يمنع من ذلك وعلى
الحاكم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد ينش مقابر
المسلمين ولا هشم عظام الموتى ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بني داراً

سؤال

١٢٦٥

٧

سؤال	سنة
٨	١٢٦٥
وجوب	
٢٥	١٢٦٧
رمضان	
٢٥	١٢٦٨
ربيع الاول	
٢٧	١٢٦٩
جادی الاولی	
١٣	١٢٦٩
ربيع الثاني	
٥	١٢٧٠

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في أرض مملوكة للغير بدون اذن مالكها تعديا منه وغصبا لأرض الغير (أجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في أرض مملوكة للغير بغير اذن مالكها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب خانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفتحها فعورض في جواز ذلك بأنه يترتب عليه المرور على المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الا من بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤاله الى حضرته تمك على خلاف صورة الواقعة فقد توصلت لحضرتكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من بعد اطلاع حضرته تمك عليه بتحرير الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طرية (أجاب) لا ينبغي أن يجعل المقبرة طرية بقايتها تصل منه الى باب خانوته حتى قال علماءنا اذ لم يصل الى زيارة قبره الابوة قبره و موضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة ففتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في بفت بكرة بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وسقاة أم تريد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنتها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجددة المدة كورة جبرها على ذلك لاسيما اذ لم يكن لها محرم يسافر معها (أجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنتها بالغة على السفر معها بدون رضاها ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستأجر خانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك الخانوت قدر معلوم من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل عدم اخراجه من الخانوت فهل اذا أراد ملاك الخانوت اخراجه منها يكون للمستأجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (أجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقاء والده أراد أن يدفع لهم في كل شهر جزاء معلوما من أصل زكاة ماله وزكاة حرته لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (أجاب) يجوز للرجل دفع زكاة عتقاء والده حيث كانوا مضر فالحاوي شاب على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما مضى منه انه بسبب الاقتضاء لزم الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجوز شرعا أن يكون من الاوجه المغايرة المنهي عنها شرعا مثل التكسب من بيع البوظة وعملها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك واداء رمنع أحد من التعيش من تلك الاوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (أجاب) المخبر نجسة نجاسة مغلظة وهي غير

ربيع الثاني سنة

متقومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكره
 مستعملها ويجوز ديار بها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما أفق به
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم أكل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناوله وأفتوا باحراقه مع حظر قيمته وأمر باعتا ديب
 بانه والتشديد على أكله فلا أن فتوى المذهبين على حرمة حرقه حتى قال علماءنا من قال
 بحل أكله فهو زنديق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرية يحرم أكل بنج وحشيشة
 وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كالأكل لا يحل بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
 مسكر من الأشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد
 قليلها وكثيرها وبه يفتي لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
 قصد بشر بها التلهي أو سكر منها فهي محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر
 العلامة الزيلعي والعيني ان الذميين يمنعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس
 خارج الكنيسة في المصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان
 كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع
 فيه شعائرهم وفي الجوهرية وليس لهم أن يبيعوا الخمر والمخترير بعضهم على بعض في
 دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا
 ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه نهي عن المنكر أو ما يؤدي اليه
 والنهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
 خاتمه بما مضونه ان أمين الضابطة له منزل بدرب سعادة ويجوز له ناس فقراء لهم أما كن
 مملوك لهم ويريد أمين الضابطة هدم حيطان جيرانه الفقراء وأن يبيعهم لهم من عنده
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من طرفه
 تبرع الملاك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عبدا بالانعا عتاق منه سيده بسبب دخوله على الحریم فباعه فاشتريته الزوجة
 من اشتراه اغاظه لزوجها وتريد أن يكون معها في بيته فهل للزوج منعه عنها ولا يكون
 لها كشف وجهها عليه واذا أرادت أن تمتنع من طاعة زوجها وتسكت نفسها بالاشرة
 فهر اعنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما تعرف به عليه وتجبر على طاعته حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية ويكون له أن يسكنها في مكان شرعي خال عن أهلها وأهلها بحسب رأيه
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم
 يدخل عليها بلا ذنبا اجاعا فان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها في النظر
 مقيد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فنحن من الشابة ولو من غير
 شهوة وتجب النفقة لحادم الروجة المملوك لها مملوكا تاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
 جاءها بحادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها من بيته قال في النهروين يفتي أن

١٢٧٠

٢٦

رجب

١٢٧٠

١٨

يقدم بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يختلس من ثمن ما يشتره كما هو
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على
 رضاها اه وتؤمر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقرب على النشور وهو الخروج عن طاعته
 بغير حق حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليه أن
 يسكنها مسكنا مشريا خاليا عن أهله وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عظيم
 وقع في بئر فأراد صاحبه إخراجها من البئر فلم يمكن فقصد ذبحه فلم يقدر على ذبحه في
 رقبته حسب الجاري بداعي ضيق البئر فخرجه في نخله وسال منه الدم فهل يكون ذلك
 حلالا ويجوز أن كل محبة (أجاب) اذا وقع به يرمي ثلاثا في بئر فلم يقدر على إخراجها ولم يقدر
 على ذبحه أو أخرجه في المذبح فانه يذكي بذكاة الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه بذكاة الاضطرار كما هو مذکور بالسؤال
 حل أكله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن عمر سنتان ونصف أراد منعهما من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
 بذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
 عند الامام وحولان فقط عنددهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به لغة يضر ورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكروا
 الفقهستانى عن المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعددهما الى نصف ولا تأثم
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاعدى انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
 حولين وجائز الى حولين ونصف اه ومن ذلك بعدد حرمه الارضاع بعد حولين
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم
 للضابطية طبع كتاب يقال له الصلوات والعيون ونشر بالبلدة ابيعه للعامة وحيث لم يفهم
 ان كان الكتاب المحكى عنه مخلا للديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم ترقية المحضر تسكم
 تؤمل ورود الافادة عما يترأى في ذلك للعلمانية (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائده
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما
 هو مسموع وللعلمانية تحريم هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من المحافظة
 مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للموفى على ذمته وهو بسبب ان الكتاب
 المذکور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
 الازهر وحضر تسكم ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضره شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
 المحكى عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢٧٢

١٢

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٨٣

٢١

روحاني ولا مانع من طبعه فلزم اخبار حضرته بكم اتردا الافادة من حضرته بكم أيضا لاجل
اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على ابواب من علم
الحرف والسميا والكيميا واستعمالات لاهلاك من يراد اهلاكه أو هدم داره أو
عقد لسانه أو حصول السكرامة بينه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
اهانة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتبغى بماء هري الخزام وهذا كله
من المهرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي لكثرته انتشاره والاستغفال به فلا يخلو اما ان يترقب
عليه اضاعة المال بلا فائدة او اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائغ شرعا والله تعالى
أعلم (سئل) بافادة واردة من محافضة مصر مضمونها ان يوسف ودمتري شاشاني عرضا
بواسطة قنسلا لاق جنرال دولة فرانسبا لتسكي في حق الشخص المسمى حنا مارون بكونه
بعد وفاة عمهما قنر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني وبرومان منعه من ذلك وحنا المرقوم
أوري بان هذا اللقب مسمى به من صغره لامن عهده وفاة عم المرقومين وانه في غير امكانه
تغيير شهرته منعا من مضرته وانه لا بأس من تحرير حجة ابراهيم ابيهم وحيث ان
الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين ما زال مبادرا باوجه الشكوى وليس مكتملا
بذلك ومعهما على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه
المنهج الشرعي في هذا القبيح ل اقتضى الحال لخبرة حضرته بكم الامل بالاحاطة ترد
الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للمعلومية واجراء اللازم

حاشية انه كان حصلت التورية من هنا الى الفريقةين انه لمنع النزاع فالخواجه حنا
يستعمل في امضائه حنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بمارون الذي هو لقبه
الاصلي فهل مع ذلك وتحرير الحجة التي اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك
كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا الهكي عنه
كان مربى بطرف عم الخواجه شاشاني المذكور (اجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه
دمتري شاشاني منع الشخص المسمى حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض
ان ذلك لم يكن لقبه من قديم قبل وفاة عم المذكورين والتعريف الشرعي اذا كان
لشخص حاضر فالتمتع به في الاشارة وان كان لغائب أو ميت فبذكر اسمه واسم أبيه
وجده ان لم يتم يزاقل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التي لا يشاؤك فيها أحد
في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافضة مصر
مضمونها ان مؤمل من بعد احاطة حضرته بكم بما ينهيه الخواجه يوسف من ان في رغبته
طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع بكم بالافادة (اجاب) فيما
سبق طلبت المحافظة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف
الكبرى فافدنا بانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا كذا طبع كتاب شمس المعارف

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجموع الجمل لوليتية وكتاب ابي معشر فما لا ينبغي
 طبعهما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول
 ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي
 لا ينبغي الاشتغال بهما و يترتب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع
 المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكري فلما منع من طبعهما والله لوليتية تحرر وقد
 تصادف ورود عرضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمة ونهاية الان
 حاصل اهانة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهود والنصارى في بيعها وشراؤها
 وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشتملة على احاديث وآيات قرآنية واسماء
 معظمة من غير اكرام منهم بها بالقائها في الطرقات والدخول بها في الحمامات وخلافها
 وهذا امر يخجل بحسن الشريعة الاسلامية ويقتضي عدم الترخيص لافراد هؤلاء
 الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع
 من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترقب عليه ما لا يسوغ شرعا
 ما لم يحصل من عدم التحفظ وعدم وقوع المهورات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا
 لاجراء مقتضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضابطية مصر مضمونها تؤمل من
 بعد مطالعة سيادتك ما ينهيه محمد أبو زيد أفندي الخوجه بالمدارس من رغبته طبع
 الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي لمضرتكم عدم المانع لطبعها بكم
 بالافادة (اجاب) متن خليل في فقه الامام مالك ودلائل الخيرات ومتن الالعية في علم
 العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف
 ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضرتهكم ما ينهيه حسن أحمد
 الطونجي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة بيانها بكم متى تراهي عدم المانع لطبعها
 بكم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزء عم ومجموع الاوراد ومتن
 الشفاء للقاضي عياض المستول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة
 عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله
 تؤمل من بعد مطالعة سيادتك ما ينهيه صالح وهي أفندي المطبجي من رغبته طبع
 الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لمضرتكم عدم المانع لطبعها بكم بالافادة (اجاب)
 دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي
 والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أبي شجاع في فقه الامام الشافعي والحقفة
 المرضية ومناقب السيد البدوي وحاشية الشيخ البكري على السبط وحاشية الشيخ
 النجاري على الكفر اوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان أمور الدين
 وجزء تبارك وجزء عم المذكورة المستول عنها لا مانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع
 المهورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩

جمادى الثانية سنة

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة
 حضر تكم ما ينهيه الشيخ حسن أجد الطونخي المطبجي الراغب فيه طبع الكتب الموضح
 عنها بمذاق ترى عدم المسافع لطبعها يكرم بالأفادة (أجاب) تاريخ الكامل لابن الأثير
 والملل والفحل للشهرستاني وخزانة الأدب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبيدون لابن بدرون
 المستول عن طبعها الأمانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الإهانة والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض حاصله من بعدم مطالعة حضر تكم ما ينهيه صالح
 أفندي وهي الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها أعلاه متى ترى عدم المسافع
 لطبعها يكرم بالأفادة (أجاب) حاشية الشيخ الشرفاوي على الهدى في التوحيد
 وتقرير الشيخ الأنباري على الأزهري في النحو والمستول عن طبعها الأمانع منه شرعا مع
 ملاحظة عدم الإهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض
 حاصله تؤمل من بعدم مطالعة حضر تكم بما أنهما مقدمة مصطفى أفندي وهي المطبجي
 الراغب طبع الكتب الموضحة بمذاق وافق طبعها يكرم بالأفادة (أجاب) شرح
 المنهوي العربي للشيخ يوسف في التصوف وحاشية أبي النجاشي على شرح الشيخ خالد وحاشية
 العطار على الأزهري وشرح الأجرومية في علم النحو وحاشية الصفدي على ابن ترمكي في فقه
 الإمام مالك المستول عن طبعها الأمانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الإهانة كما سبق والله
 تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض حاصله من بعدم مطالعة
 حضر تكم علم ما ينهيه مقدمه منصور أفندي محمد المطبجي فان لم يكن هناك موانع
 ولا محذورات في طبع الكتب المذكورة ترد الأفادة عنها من حضر تكم لأجراً اللازم
 اتباعاً لأصول (أجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وبخز تبارك
 وعم والنحو يطين والسبع سور من القرآن العظيم المحكي عنها الأمانع منه مع ملاحظة
 عدم المحظورات كوقوع إهانة شيء من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من
 ضابطية مصر شرعا على عرض مقدم من مصطفى أفندي وهي رئيس المطابع مضممة
 الاستفهام عن طبع الكتب الآتية في بيانها (أجاب) طبع حاشية البقري على السبط
 في علم الفرائض وحاشية الأمير على الشذور في النحو وحاشية العدوي على الزدقاني في
 فقه الإمام مالك المحكي عنها الأمانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله الاستفهام عن
 جواز طبع أربعة كتب أحدها حاشية الصفتي والثاني حاشية البرماوي والثالث
 ترغيب المشتاق ورابعها ابن ترمكي (أجاب) طبع حاشية الصفتي في فقه الإمام
 مالك وحاشية البرماوي في فقه الإمام الشافعي وترغيب المشتاق في أحكام الطلاق في
 فقه الإمام المذکور وابن ترمكي في فقه الإمام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الإهانة
 وعدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض

١٢٨٨

٢١

١٢٨٨

رجب
١٨

١٢٨٨

١٨

١٢٨٨

شعبان
٢٤

رمضان

١٢٨٨

١٥

شوال

١٢٨٨

١٢

بما حاصله الامل من بعد الاطلاع على ما ينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هناك ولا محذور لا جازا طبعها يفاد شرعا على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوي اذا وافق الهمة ومجموع المتون ومجموع
الاوراد وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن فاسم في فقه
الامام الشافعي المذكورة لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط يسه مصر بافاده وارادة بالاستفهام عن طبع المسئلة
الهيفاء ومجموع الاوراد وترجمان تركي وعربي وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط
وقصة غيم الداري وقصة دليمة الهتالة وقصة مشرف من حكاية أبي زيد وقصة سعد
اليتيم وقصة مسرور والتاج وقصة معاذ بن جبل وديوان ابن عروس وقصة الجمال
وقصة القط والافاد الموضحة نشقة لصق الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالديانة أم لا
(اجاب) المترافي في هذه المسئلة انه لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الاوراد
والترجمان التركي والعربي وديوان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط يسه مصر شرعا على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طلب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ
الشرقاوى أو عدمها الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى
لا مانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافاده
واردة من الضبطية شرعا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة حليلة وتنقل
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشر يف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء
تبارك وكتاب الهجائية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الاوراد وقصائل
اليسعة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)
بافاده وارادة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيادتك ما ينهى به مصطفى
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتابين الموضحين بعرضه متى تراءى لخصركم
عدم المسافع لطبعهما يكرم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجوري
على السمرقندية لا مانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافاده
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبي زيد يرغب التصريح به بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

سنة

صفر

حاشية السجاني على القطور وشرح الشذور في علم العرب وشرح ابن قاسم في فقه الامام الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لابن باس به مع ملاحظة عدم المظهورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سـ مثل) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من احمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب الف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الانبياء وطلبت الافادة عن الجواز من عدمه (أجاب) طبع ل من دلائل الخيرات ومجموع المتون ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الانبياء فقط من ضمن الكتب الموضحة عنها مقدمه لا مانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمظهورات والله تعالى اعلم (سـ مثل) من محافظة مصر بافادته ضمنها بناء على تشكي الحاج عبد الرسل الى قنسلا لا تودولة الانكايز في شان الثلاثة ناديق التي داخلها المصاحف الحاصل التوقيف من كرك السويس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة عموم الكمارك المصرية فوردت منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصول التحرير الى كرك السويس بارسال مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف حضر تسكم لنظره حتى اذا روى لحضر تسكم عدم المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السويس بالاخراج عنها وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السويس ومعهما مصحف مختوم عليه بالشمع الاحمر لزم تحريره لحضرته كما وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادته ما يترامى لحضرته (أجاب) قد علم ما يخص باب سعادته ولم يفهم مما توخى به اسباب منع دخول المصاحف طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخلل الفاحش فيها ليس الا فينظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف الهيكلي عنه بخضاب سعادته لم يتضح به خلل فاحش يوجب منع التعامل به ونشره واداء كان المنع لمحظور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله تعالى اعلم (سـ مثل) بافادته من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور افندي المطبجي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة المعراج (أجاب) لا مانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلمية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المظهورات والله تعالى اعلم (سـ مثل) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الا ن
 بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في احيائها فلم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام
 استحب باب طائفة من أعيان التابعين تكاليف معدان ولقمان بن عامر احياءها بمجموعة في
 المسجد ووافقه على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في امداد الفتاح للعلامة الشرنبلالي
 ورفع الاصوات بالدكر والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملي فقال
 ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالأمر أفضل حيث خيف الرياء أو
 ناذى المصلين أو النيام والجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه أكثر عملا لتعدي فائدته
 الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافاده
 من قاضي المنصورة عن حكم الافادة الواردة له من حضرة رئيس مجلس المنصورة
 التي صورتها في بعض القضايا الجنائية التي يقتضي الحال نظر هاشم عابدهم وحضر تكلم
 بالجلس ينظر لئانه في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلتكم هم
 وشهودهم للتحكيم الشرعية يجري سؤالهم بمعرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونكم
 جالسين متعاطين شرب الدخان في السفارة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض المجالسين
 لحضر تكلم في هذه الاجراءات واعلمنا ان شرب الدخان في اثناء المرافعات الشرعية غير جائز
 لما نقلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عابدين وخلافه من
 السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمت الشرعية الغراء أردنا نصيحة بعض
 اخواننا المجرى من ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر جائز فلا جواز له لما كان يحصل
 من حضرة مولانا قاضي أفندي المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الامر
 وكلنا ركن على مذهبه الذي يعبد الله عليه لها فظننا على اعتبار ديانتنا الغراء رفعنا
 هذا الامر الى فضيلتكم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحاذية للعهد فالامل الافادة بما
 يوافق الشرع الشرع الشريف لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
 الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لاجل الاقتناع وورد المتعدي عن
 انتهاك الحرمت المرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم
 الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا
 محظور شرعي هو الاباحه بناء على القول بان الاصل في الاشياء التي لم يرد في شأنها نص
 شرعي ولا ضرر في استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدي علي الاجهوري
 المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردی للعلامة
 القناوي الشافعي ونقل في الشرح المذکور فتوى عن علماء من المذاهب الاربعه جعل
 شر به لذاته والحال ما ذكره بقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا بالنسبة
 لاصل شر به وأما شر به في اثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مشايخنا من يكون

سنة

دى القعدة

جاء في ذلك المجلس كالتأقي فهو استعمال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
 فاذا لم يتحقق منه اهانة لحرمة الشرع الغراف فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير
 ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الاربعية حيث لا موجب والاف هو حرام قطعاً اذا
 لا قائل يجوز اهانة الشرع الغراف بل ربما كان كفراً والعياذ بالله تعالى لكن هذا غير
 حاصل فلا يترتب هذا المظنون قال الاستاذ الشيخ الطحطاوى والظاهر ان حكم
 تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من ان
 الاصل في الاشياء الاباحه نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الحنفية
 والشافعية كما صرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الاصول والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضح في افادة شيخ خدامته مسجد حضرة سيدنا
 الحسين ان مجلس ذكر السعدية المجارى عمله بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب بازطبل
 فيه وانه صار التنبيه منه مراراً يمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة وليسكون الزوار
 وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبازا المذكور قائلين انه حرام فيرغب
 شيخ خدامته المسجد المشار اليه من منع ذلك وحيث ان النظر في مثل هذا هو مما يتعلق
 بسيادته لم نزل في تحريمه مؤمل افادة الحكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بافادة سعادتكم صار
 معلوماً وحيث ان اجراء ضرب طبل الباز في المساجد مما لا يسوغ شرعاً من طرف الديوان
 يجري التنبيه على من يلزم منعه ومحل ذلك اذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو
 اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهو حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت
 بالذكر في المسجد اذا قرب عليه التشويش على المصلين والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
 من حضرة الشيخ محمد الانبائي المولى مشيخة الجامع الازهر خطاباً لهذا الطرف صورتها
 وردت لهذا الطرف افادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة الباشا ناظر
 الجهادية والبحرية أشار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافياً عن النظر في مسألة
 هدم وحرق الصنم الموضوع بالازبكية بمكان مأذنة مسجد الازبكية مع كسر رؤس
 الصور الموجودة في فتحي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الاخطار اللازمة لسعادتكم
 باعدام الصنم المذكور لاجل أن يطمئن على تأدية الفرائض المحافظة لنظام الامة وقلوبها
 بما ان دين الاسلام يحرم علينا وضع الاصنام التي كسرتها الهابة عند دخولهم مكة
 المشرفة قياماً باجبات الدين وتنويعاً بذلك التلغراف ان المصائب ما نزلت على بلادنا
 الا من عهد نصب صغى مصر واسكندرية ويرام اعطاء الافادة الواضحة بما يقتضيه نص
 الشرع الشريف في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه الى آخر ما فيه وحيث انه من اللزوم افادة
 سعادتكم بالحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره لسيادته ليعيدوا
 الحكم فيه على هذهب الامام الاعظم والامل سرعة الافادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً
 استجبال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماءنا بأن اقتناء صورة ذى الروح الكبيرة التي

١٢٩٧

٢٠

شوال

١٢٩٩

١٦

تبدول الناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعيش بدونها مكره فحرم ما يقرب
 ازالته شاعرا ونقل في ردالمحتار على الدرر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
 حوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا
 أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خالبا عن انتهى
 ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فحتي كبرى قصر
 النيل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة
 كل منكر في بلادهم كالتمثيل بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالذكراخانات والمجارات
 وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عباد الله تعالى المخالفة للشرع الشريف ومنع الظلم
 والحكم بغير ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الداخلية
 من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد اهزيلا صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة
 سيدي محمد بن زين التحرير ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محرري الوقائع
 لاعطاء القول بقبضهم حوز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض
 توقف بدعوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضه اعل فصيلته لكم للاطلاع
 عليها واعطاء الافادة بما يترامى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريرها لسيادتهكم
 بذلك ومعها القصيدة (أجاب) لمانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة
 لسيدي محمد بن زين التحرير اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث
 ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة ناظر قلم
 الوقائع بالاستفهام عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنايلسي
 وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
 جواز ما يخيل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدي
 عبد الغني النابلسي المؤلف كل منها في تعبير المناومات لا يرى في محرره اخلال بالدين
 وغيره حيث روي في ذلك عدم المخطوطة الشرعية كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
 لاسيما ووثقوها من كبار علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدي عبد الغني
 النابلسي وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
 والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من المندبة قصد الاستفتاء عنها (الاول)
 ما تقول علماء الاسلام فيما لو زكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح
 مجوسية هل يجوز أولا واذا فاتم بالجواز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق
 الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كالأزواج مسلمة (أجاب)
 نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
 نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تنزيها مؤمنة
 بنبي مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح الجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يبطأ المشرقة والجوسية بملك الهن انتهى ولقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم والمشرقات أعم الكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عذري ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب كما في البيضاوى وهى من سورة المائدة ولم ينسخ منها شيئاً كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضاً ويجوز للمسلم نكاح الكتابية المحرّبة والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسى والاولى ان لا يفعل ولا يأكّل ذبيحتهم الا اضرة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوّج المسلم الكتابية فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اتخذ المخرف من منزله كذا في النهر الفائق ولا يجبرها على الغسل من دم الخيض والنفاس والجناية كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناً سماوياً وله كتاب منزل كعصف ابراهيم عليه السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فتجوز منّا نكحتهم وأكل ذبائحهم كذا في التبئين انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابياً والآخر مجوسياً كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوّج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه وانسخ نكاحها وان تزوّج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت عندنا حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لامتوائهما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفيها من الباب الحادى عشر في القسم ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها للعجبة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والعبد كالمحرّ في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين الجديدة والقديمة والبكر والثيب والصحيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبئين وكذا بين المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضاً من الفصل الاول من الباب السابع عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيراً لا يقدر على الوطء أو فقيراً ولو مسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للأزواج على أزواجهن وبالعكس

ما عدا الميراث واللعان وحدث الغذف لما رواه البخاري في كتاب الفرائض ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولما في المصابيح لا يتوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وعلى انه لا حد الا بقذف المسئلة ولان شرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بائنة عاقله كما في رد المحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما أمكنكم إيمانكم من فتياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة يداخ بها نكاح الحرة فليكن كمن أمة ونكاح الأمة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاقا مع التقييد به وقال ابن عباس ومما وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وان كان موسرا وفيه دليل لنا في مسألة الطول وقال أنس بن مالك نكح عثمان نصرانية ونكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبوح المحلال على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكورة كاه شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحريمه ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكورة كاه شرعية لان غيرها لا يختص حله بآية دون أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوح الا ترى ان ذبيحة الجحوش والوثى لا تحمل بخلاف ذبيحة الكتابية فهذه نكحة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لان سائر الاطعمة لا يختص حلها بالله وطعامكم حل لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما سأل أطعمتموهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى لتخصيصها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي وغيره وانما تختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة دل على ان المراد بطعامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أهدتها اليهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين هدتها الى عترتها وزينب بنتها ثم هدتها الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعته فاكل منها وأكل كل رهط من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية المحرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم
 وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشهرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيما كل
 ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة
 الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك
 أولا وفي هذا عموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد
 دكن ولا يهتدون من كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة
 بزواج آخر أو في عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي
 فقط أولا يدمن التراضي والاعلان وما معني الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به
 عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء المحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح
 ولا في شبهته أما الاول فلان ركته الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما
 الثاني فلعدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركته
 فلايجاب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يملق به من أي جانب كان والقبول
 جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح
 وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال
 كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح
 والاعارة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل
 الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ قاصدا به النكاح
 مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون
 زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب
 الحدود ولو استأجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان
 استأجرها للخدمة فزني بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد
 والذي لا يوجب به ولا حد بالزنا بالمتأجرة له أي للزنا والحقوق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة
 فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من
 ردالمحتار أول كتاب الحدود عند قول الشرح والزنا الموجب للحدوط مكلف ناطق
 طائع في قبل مشتهة خال عن ملك وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة
 والشرع معني واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم
 الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا
 ولا يحسد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكتفي به
 الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح
 منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها
 بحضور الشهود وشرط السكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدي نفعا في هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لا ينعقد بلفظ الاجارة ولو ذكر معه
 المال قال في الشرح الكبير العلامة الدرديري على متن الشيخ خليل من كتب السادة
 المالكية وصيغته أي النكاح أن تكنت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التقويض
 وصح بتسميته صداقا وهبت لك ابنتي مثلا أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا
 لم ينعقد وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعبت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو
 ملكتك أياها أو أحلت وأعطيت ومنحك أياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا
 فينعقد به النكاح أولا ينعقد ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالحبس
 والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود
 واكتفى فيه بالإعلان اللاحق لا يتقرر صحته ولا ترتب ثمرته إلا بعد الاشهاد قال
 العلامة الدرديري في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف إذ كثير
 من الأئمة لا يرى صحته إلا باشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا في نفسه وإن لم تحصل
 الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا يتقرر صحته ولا ترتب ثمرته من حل التمتع إلا
 بخصوص ما قبل البناء اه إذا علمت ذلك فحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه
 بقوله ولا تقر بوالزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقر بوالزنا انه
 كان فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أي بش طريقا يقطر بقره وهو ان
 تعصب امرأة غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذي شرعه الله
 تعالى قيل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفاسد منها المعصية وإيجاب الحد على نفسه ومنها
 اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بترتيبه وذلك يوجب ضياع
 الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم
 لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء
 ذلك فأولئك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر المحل في الأزواج أو
 ما ملكت أي الممن والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم
 بيع المحررات اللاتي باعهن أحد من أقاربهن أو بن أو وهبن أنفسهن في أيام القمط
 خوفا الموت من الجوع أو حصل ذلك في غير أيام القمط فهل هذا البيع صحيح أولا
 وهل وطؤهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الوطء أو
 هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع
 بآية فاما ما بعد ادوا ما فداءه اذ لا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته
 للأول (أجاب) حكم بيعهن وهبتن للغير سواء كان البيع أو الهبة صادرا من غيرهن
 أو ممن أنه باطل فلا يملك بكمال من الأحوال لأنهن لسن بمال أصلا فلا يدخلن في
 ملك أحد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحوالحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه مملوكا لاغير لانه غير قابل للملوكة قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحمر والبيع به ذك ذلك في باب البيع الفاسد وكيفية ايضا ان الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والمهبة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال ففي الهندية في ذك شروط الهبة الراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحمر والميتة والدم وصيد الحرم والحنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمسكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالحجر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به الحاجة لعدم شيء يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يجي مهجته بما قدر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يجوز عن الخروج والطلب اه وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الاولاد لانه لم يوجد في ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ أمة ابنه مثلا واما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول اللذين ينعقد بهما النكاح لعدم ارادته فيما ذكر واما الرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ معتدته مثلا فصا ووطئهن على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لغروجهن حافضون الاعلى أزواجهن او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء فرأى الرجل آخر بنكاح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعا هرا كجروا الجماعة الا ابادا ودوق لفظ البخاري صاحب الفرائض (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما منابه واما فداء اذ لا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته للأول أن هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية فاما منابه واما فداء ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء المصلحة له وحينئذ لا تغيد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فشدوا الوثاق احرار شادتم قال تعالى فاما منابه واما فداء فيه مسائل الاول اما وانما للحصروا حلهم بعد الاسر غير مختصر في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء نقول هذا ارشاد قد كرا الامراء العثم في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسرى العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذكر الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المثخن الا زمان ولان القتل ذك به قوله فضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

مشركي العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولا يتركون احرادا
بضرب الجزية عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيهم اظهر من غيرهم لان الآية وان
ذلت على جواز المن والفداء الا ان اماننا الاعظم ايا حنيقة في المشهور عنه يقول بنسخ
ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل
مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اى كاملة فتكون ناسخة لآية
المن والفداء في الدر من المنة ما نصه وقتل الاسارى ان شاء الله لم يسلموا واسترقهم
او تركهم احرار اذمة لنا لا مشركى العرب والمرتين كما سيجي وحرم منهم اى اطلاقهم
بجنايتهم لو لم يهدد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوز الشافعي بقوله تعالى فاما مننا
بعدوا ما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم
فداؤهم بعد تمام الحرب ما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصدرا الشريعة اه وكون
سورة براءة آخر سورة نزلت عزاء في رد المختار الى فتح القديروز كره في حواشي الجلالين في
آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعدما نزلت سورة النصر عاش عاما
ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد المختار قوله
الامشركى العرب والمرتين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او
السيف اه وكون آية المن والفداء منسوخة عند ابي حنيفة منقولة في كثير من
التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة
كآية كفارة اليقين والقتل واظهار آية حل الاستمتاع بملك اليقين وكذا الاحاديث
والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر فبعله عليه الصلاة والسلام في
مواطن كثيرة وخرج البغوى في مصابيح السنة عن ابي سعيد الخدرى قال لما نزلت بنو
قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه فجاه على حمار
فلما دنا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فجاه فجلس فقال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء منزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقاتلة
وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فلو انقطع باب الرق
والعبودية لما امكن شئ من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمانى
والجوسى وعبدة الاصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أو لا وإذا
قام بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالجنب
وهل سؤر شارب الخمر أو كل لحم الخنزير مسلما كان أو كافرا نجس أولا (اجاب) سؤر
الادى ولو جنبا أو كافرا أو امرأة ولو حائضا أو نفسا طاهرا لا سؤر شارب الخمر أو كل
لحم الخنزير مثلا ان شرب احدهما من الماء هل يورث ذلك فلو ابلع وبقه ثلاث مرات بعد
لحس شفقيه بلسانه وزال اثر نجاسته ثم شرب لا يكون سؤره نجسا الا اذا كان شارب
طويلا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشئ مما تقدم ويكون سؤره نجسا اذا

اصاب الكافر ماء او مائعا لا ينجسه كذا يؤخذ من الدور والهايتار والمراد من قوله تعالى
انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كذا نقله في ودالهايتار عن البحر وقيل غير ذلك كما
ذكره آئمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من
اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
اليهود والنصارى والنجس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشئ الخبيث
والمراد بهذه النجاسة نجاسة المحكم لان نجاسة العين معها نجاسة على الذم لان الفقهاء اتفقوا
على طهارة ابدانهم وقيل هم النجاس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح
من مس متركاً فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال
قدهم وهو النجاس لانهم ينجسون ولا يغتسلون ويحذرون فلا يتوضئون وقال النسفي في
تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا تنهم لا يطهرون
ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فهي ملازمة لهم او جعلوا كائهم النجاسة بعينها
مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) ما معنى حديث من
تشبهه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبيه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبيه
بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبيه في خصوص مانص الشارع على تحريمه
او هو شامل الى تشبهه كان ولو في المباح او المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا
حرمة وهل بين الشارع للباس هيئة مخصوصة لا يجوز العادول عنها او هي من جملة
الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئة ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين
دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتسككة المعبر عنها في مصر بالسنة والمنطلون
والجزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى اولا وما معنى لفظ منهم هل معناه من
تشبهه بالكفار فهو واحد من جملة كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
أن يكون كافرا وهل من جملة التشبيه الممنوع كل الطعام على السرير وقطع الخبز
واللحم بالسككين وغيرها اولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من
الادلة الاربعية واَقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزيزي قال المناوي أي تزييا
في ظاهره من زيهم وقال العلامة أي في لبسهم وبعض أفعالهم فهو منهم قال العلامة
أي من تشبه بالصالحين يكرم كما يكرمون ومن تشبه بالفاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة
الشركاء اكرم وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجبان بالحيات المؤذيات
وظهر لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفرية والزرقاء
اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن عمر والطبراني في الاوسط عن حذيفة
قال العلامة بجانبه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالسكافا رقد يكون صوريا بان يفعل كفعلمهم من غير قصد تشبيههم - ثم وقد يكون
 حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبيه بهم وعلى كل اما ان يشبههم - ثم في محرم او لا فان في
 الاول فهو ثم مطلقا قصدا ولم يقصدوا ان الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما
 ذكره في شرح الدر من باب مقصدات الصلاة ونصه وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن
 مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا يفسد الا بآية واسعة تظهره
 الحلي وجوزته الشافعي بلا كراهة وهم ما به التشبيه باهل الكتاب اى ان قصده لان التشبيه
 بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصده التشبيه كما في البحر اه وكتب عليه في
 رد المحتار قوله لان التشبيه بهم لا يكره في كل شئ فانما أكل وشرب كما يفعلون بحر عن شرح
 الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التحريم قال هشام رأيت على
 أبي يوسف نعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سفيان وثور
 ابن يزيد كرها ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
 النعال التي لها شعروا نهان لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
 صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه
 وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبيه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم
 يبين الشارع لبس هيئة مخصوصة فبحر وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبيه قال في رد
 المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة
 لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
 ثياب اهل الذمة الا السر او يل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراه اطلق جواز
 لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشياء لمية الله افندى البعل
 من كتاب السير وكذا يكفر لو تزين بزنا نيرا اليهود والنصارى وهو زنا من صوف او شعر
 يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين
 والشمال برجندي وفي معين المفتي كل من تشبه بالكفار - هذا وتزين بزنا نيرا النصارى او
 تزين بزنا نيرا النصارى او تقانس بقلنسوة الجوس او دخل بيعة أو كنيسة لزيارتها والتبرك
 بها أو تبرك ببعض كبار الكفار لتمكنه بزيادات عبادتهم أو شئ من خواص دينهم يكفر اه
 وتقيده بالعمدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة كخوف برد أو فعل ذلك خديعة في
 الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها أو استهزأ بهم - ثم لا يكفر
 والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة أو لم يدخل تعميم في التشبيه يعني ان قصد التشبه
 بهم ككفر ولا يلزم أن يكون مع ذلك دخول الكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال
 المتر بزنا نراهم أو اللابس لمسا هو من شعارهم كنت مستهزأ بهم ولا أهتقد دينهم صدق
 ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتي وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق
 ايضا في القضاء فليتامل اه وروى البخارى عن المغيرة قال فافترغت عليه الاداة

صفر

سنة

وغسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن جرير ما نصه باب الصلاة في الجبة الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك دار كثر وقدة تقدم في باب المسخ على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم اه ولا يداود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق السكينة دليلاً على ان هيتها كلبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم على هيتها عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم فيما هو كافر كأن يوم عيدهم تجلبأ الدينهم أو لبس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصداً بذلك التشبه بهم استخفافاً بالاسلام كما قديمه أبو السعود والحوى على الاشياء والا فهو مثلهم في الاتم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا يوجب كراهة التحريم ما لم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يوصل به ما نصه قال علاء الدين الترمذاني يكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدر قبيل فصل البيع ما نصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرهه فان الله كرمه وفي رد المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي من الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انتم شوهتموها قال الصغاني موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب أحياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة أرض لأملاك لاحد عليها أحياء هارجل باذن نائب الامام وصارت صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهي بذلك وله البناء والغراس فيها وله وقفها على مصالح مسجده ولقاضي الجهة اخراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا أحياء مسلم أو ذمى أرضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى الامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية منه على قول محمد المفتي به مملوكة لها ان أذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض لأملاك لاحد عليها ولا تقع بها اهل القرية التي عليها أحياء هارجل باذن الامام فهل تكون للمحمي ويملكها بذلك الأحياء وله التصرف فيها باسماء (أجاب) اذا أحياء مسلم أو ذمى أرضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى الامر لا يسمع بها صوته مملوكة لها عند أبي يوسف وهو المختار واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يقتضي والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئرهم - دووم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فيناه وأحياه بأرضه باذن الحاكيم ثم بعد ذلك أراد رجل
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع
اليه حيث أحياه باذن الحاكيم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين بجوار أرض
بور حريم البلد أصح من أخذه شيئا من الارض المذكورة وجعل فيها جرنالوضع الزرع
المصود فهل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصلحه من الارض
المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
لاهلها وليس لاحد منهم منسحق غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة بأيديهم تحاويرا بالأجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد
السمك تكون ماء البحر يملوها من زيادة و ينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك
فيها فيتناوله من هي بيده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره فام عليهم ام لا ان جماعة
يدهون ان تلك التحاوير يستحقون فيها نصيبا مع ما لوما عن أصولهم ويريدون رفع
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضعوا ليد
عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقرار المذكورين فهل التحجير المذكور بشاطئ النيل
لا يفيد الملكية فيما حجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احبائه باذن الامام او قلنا بأنه من
حريم النهر لان مجرد التحجير لا يبيد احياءه واذا قلنا بان ذلك ليس باحياء شرعي فاذا وقع
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرعا (أجاب) المصريح به ان الانهار
الغضام كالنيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها سبق
دوايه واراضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى ارضه بشرط ان لا
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التحاوير المذكورة على شاطئه لصيد السمك
فلمنع العامة المذكورين ذلك حيث لا يضر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار
الموضوعة للتحاوير المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجرى فيها الخصومات
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من
الاراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الامر ولما أصح بعضهما ضرب عليه
الخراج ثم فيما بعد ظهر انه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جزه من زرع وبخره لا زال
مواتا فادوى الامر نزاع الارض المذكورة من الرجل المذكور والضرب الخراج عليها
واصلاح الجزه الباقي فيها مواتا فادوى الرجل انه يملك الارض المذكورة عن والده
بموجب وقفية وانها آلت الى والده من هريان اولاده الى كان أنعم عليهم بها في سنة
١٢٢٥ بامرولى الامر وقتها بشرط انهم يصلحونها ويزرعونها ولم يجروا بها شيئا من
التصليح والزراعة فضلا عن كون الحادود المذكورة بصورة الحجة هي باملاء فقط لا من
واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرنانه التي هي محل سبيل قيد

الاقطاعات بالاوامر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لا حدود ولا بحث أيضا عن الامر
المرتكن عليه المدعى فما وجدنا الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر نزاع الارض
المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من
الارض الاميرية خراجية كانت أو مواتا بدون اقطاع من ولي الامر تجوز وقفه ويكون
معه ولا بها أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مقيتقرا سكتة درية حالا بقوله اعلم انه
يشترط في ثبوت ملك أولاد على الارض المذكورة ثبوت انعام ولي بها لهم وتعيينهم
باسمائهم والا كان تملكها كجهول وتعيين الحدود واصلحهم لها وزراعتها واذا فقد شرط
من هذه الشرط ولا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تملكهم للواقف واذا لم
يصح التملك لم يصح فيها الوقف فلولي الامر اخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق
بالارض المنسوبة بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فنقول اذا
وقف رجل ارضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا
اذا كانت مواتا أو ملكا للسلطان فالعلامة قاسم بن قطلوبغا ان من أقطعه السلطان
أرضا من بيت المال ملكا المنفعة وله اجازتها وتبطل بموته أو اخرجته من الاقطاع لان
للسلطان ان يخرجها منها اه هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات
فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو أحيائها بدون اذنه لا يملكها واذا لم
يملكها لا يصح وقفها والله أعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البناء المحنفي مقيتقرا سكتة درية
(أجاب) صرح علمنا وبأنه اذا أحياء لم يؤذى أرض موات بان جعلها صالحة لاغناء
الزرع ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه أبواب
المتون وقال لا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلم أو ذميا بشرط الاذن اتفاقا فاذا اعترف
واضع اليه بمان تلك الارض من أرض الموات وان ولي الامر أذن للعربان باحيائها ولم
يحصل منهم احياء لمباحي انتقلت الى أبيه الواقف لها وقفها عليه تبين عدم صحة
انتقالها اليه بخير يسع على فرض ثبوت الاذن من ولي الامر للعربان في أرض معينة
معلومة وعلم المأذون له بعدم ملكهم اياها بعدم الاحياء اذ الملك مرتب عليه لا على مجرد
الاذن من ولي الامر فلا يصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن
من ولي الامر لا يوجب ملكا الهي لها على هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح
الوقف منه والحال ما ذكر اذ الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها
ووقفها فهي مستحقة لمجهة بيت المال فلولي الامر التصرف فيها باسمه والانتفاع لعامة
المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى موته ان من ضمن
ارباب الابداعات شخص يدعى يوسف أنا نعم عليه من ولي الامر باعبادية قدرها مائة
فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد أن الخمسة
والعشر بن فدانا عالية عن المياه فزرع عوضها من المعمور والامر الى تحصيل مال

المعروف منه وقد كان أنعم على السيد محمود مصطفى بخمسين فدانا ابعادية أيضا وجرى
تحديد لها اليه بما فيها العلو الذي تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلاحها مصاريق ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغا فخلفه زوجته
خمس وعشرون فدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون فدانا باعتبار المائة فدان وعند
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى الشخصين وكان رؤى
يديوان المسالية ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود السابق لتحديدها الى
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بدلها بما يوجد من تركته وقوف في تسليم ذلك محتجا
بصدور الامر وحصول تحديدها له واخراج التقسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاريق حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولي الامر فصدر اذنه
مضمونه حيث ان يوسف أغا لم يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا
فهى التي تكون حق تركته وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع
الابعادية فلنكون مرجحة على النعم تقتضى مراعاة ضعفاء الجانب المثلها فيعطى لها
الخمس والعشرون فدانا نصيبها في الكامل ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة ايصال حق بيت
المال بما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التي
تكررت تحديدها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريق في
اصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين تخصص هي اى الخمسة
والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربعها ثمانية عشر فدانا ونصف وربع
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فدانا وربع وبهذا تتم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة في اجراء العمل كمنطوقها الشرعيتين ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية المذكورة
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخلف عنهما من ابعادية وغيرها والوصى هو
المطالب الا ان باخراج التقسيط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للآلية ومنها المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء للملومية المحكم الشرع في ما فيها من ابعادية عليه لزم تحريره ثم مل الافادة
(اجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك فجاءه توصية
زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدان ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها الخمسة وعشرين فدانا من اصل المائة
تكون داخله في الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرع في اصل هذه الحادثة
وما تعرض منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا ولجميع ما اراد به وهو المائة
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا

المذكورة بالا حياء ولا زرع ولا تصليح واستمر قار كالمناخ واربع عشرة سنة الى ان مات
في سنة ٦٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمر احياءها باذن ولي الامر
بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجة انما هو لربيع فدان شائع في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
ثمانية عشر فداناً ونصف وربع فدان شائع في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
زوجه او بايضا منها جميع تركتها للخيرات التي ذكرتها يكون هذا القدر اخلافاً في الوصية
المذكورة بصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكاً للوصي الذي اقامته على صرف ذلك
انما ولاية البيع والصرف وما اشبهه للوصي المذكور لا غيره وأما الخمسة والعشرون فداناً
المحكي عنها فهي مملوكة لمن احياءها خاصة لا يشاركه فيها بيت المال ولا وصية الزوجة
المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صار تحديدها
ومساحتها بموجب تقسيم ديواني من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المذكورة صار تحديدها في التقسيم
بحدود اربعة ثلاثة منها تنتهي الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
بمحيط ان ارض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والمحد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما
ان ذلك محدد في التقسيم الديواني ووضع المثلث يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
الارض المذكورة واهياها وأصلحها حسب الامر وصار يزعمها مدة سنين ثم بعد ذلك
كاه اسقط الجار المذكور ومنفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض المذكورة لرجل آخر
بموجب حجة بيد المسقط له منه ذكره القاضي فيها ان المحد الرابع من المحدود ينتهي الى
الجسر المذكور بحيث يتضح من التحديد المذكور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
المذكورة من جملة المسقط للرجل الآخر من الجار المذكور فهل يكون المثلث في القطعة
الارض المذكورة للذي وضع يده عليها وتلك كهابا بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها
بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المذكور من الجار ومن قبل أن يملك
الجار ومنفعة ارضه التي أسقطها للمسقط له ويكون المعول عليه هو التقسيم ووضع اليد
السابق على تملك هؤلاء الاشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كذا كحيث لم يثبت للمسقط للرجل
الآخر ملك في هذه القطعة وللاذين كانوا قبله الاية عنهم ارضه المذكورة بل وجملة
اناس من الالهالي يشهدون بان القطعة الارض المذكورة ابعادية وخارجة عن الزمام
من زمن المساحة الى أن أخذها المعطى له المذكور بالامر ولا عبرة بتعلل المسقط له
الاخير بان ارضه ناقصة عن القدر الذي يدفع عليه المال حيث ان الاراضي منها ما هو
كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (اجاب) المعبر هو وضع اليد فتبقى
تلك القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر
ولا تنزع من يده بمجرد تقرر بالحجة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

بجادی الاولى سنة

١٢٨١

١٥

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المقتنين بالديار المصرية الحافظين للشرعية
 المهدية فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضى بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب القمار الملاصق لها أم كيف أفيدونا عن ذلك (أجاب) مجرد
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن
 الاراضى التى يتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للعساكم
 حتى لو لم تكن منتفعين بها تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احيائها
 بالاذن الشرعى من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو أشخاص يملكون اراضى بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر
 الملح المقابلة لأملاكهم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضى المذکورة لا يكون
 لأرباب الاملاك المذکورة من حق الاستيلاء عليها وتسكون تلك السواحل حق العامة
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بالمصلحة الحكومية أو
 كان محتاجا اليها للطريق أو اخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتسكون الولاية عليها لولى الامر ومما قد دارتلك السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضى من ضمن الاراضى
 الموات التى هي غير محتاج اليها لمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لأحد الاستيلاء عليها
 ولا احيائها بنحو زرع أو بناء الا باذن من ولى الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولى الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للغير احيائها باذن ولى الامر مالم يصدر اذن جديد منه للأذن له الاول
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للأشخاص المذکورين الاستيلاء على شاطئ البحر
 المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملاكهم ولا لما انحسر ماء
 البحر عنه اذا كان ماذ كرمعد الانتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصالحهم المذکورة
 وتسكون الولاية والتصرف فيما ذکروا لولى الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة
 وتلك السواحل مقدرها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تسكون
 خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصالح العامة ولا ملكا لأحد ولا
 حقا خاصا له لا يسوغ لأحد تملكها والاستيلاء عليها و احيائها الا باذن من ولى الامر وهو
 المختار والمأخوذ به هذا اذا كان الهوى مسلما فلو ذميا فشرطه الاذن اتفاقا ولو مستامنا
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولى الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء يكون لولى الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التججير لعدم الملك فيما للأذن له
 الاول والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فانه قال ليس
 لتجبر بعد ثلاث سنين حق والتجبر يكون بوضع علامة من حجر أو بحصاد ما فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

شعبان

سنة

الحشيش والشوك وتنقيتها عشبا وجعله حولها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره
وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى به أفلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فلا ينبغي
لاحد أن يحجي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم
فإذا أحياها غيره قبل مضيها بشه طه ملكها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة
أحدوا ساقية على سبيل الشربة بينهم يسقى كل منهم ارضه المختصة به من تلك الساقية
وجعلوا لها قنطرة بين أراضيتهم لمرور الماء فيها وسقى تلك الاراضى ثم إن احدهم أحدث
قنطرة أخرى في وسط ارضه اسقى ارضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه ان يسقى ارض
الطالب من تلك القنطرة المختصة بالملوك منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة
ولم يكن للطالب حق في السقى من تلك القنطرة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب
القنطرة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القنطرة والارض من سقى جاره من ارضه
وقناته بسبب كثرة الماء ونزول الارض وادأمنعه من ذلك وقال له اسقى ارضك من
القنطرة الاصلية القديمة التي بين الاراضى فلم يمثل لقوله ويريد الزام صاحب الارض
بالسقى من قناته التي في ارضه خاصة فهل له منه من السقى من ارضه وقناته الخاصة به
والرجوع في عارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل الا
اجراء الماء في نوبته من القنطرة الاصلية القديمة (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور اجراء
الماء من ارض شريكه في الساقية اذا لم يكن له حق اجراء الماء في تلك الارض من قديم
الزمان ولصاحب الارض الخاصة به الرجوع في عارته المذكورة والحال ما ذكر للرجل
السقى من القنطرة المعددة لذلك من القديم والله تعالى اعلم (سئل) هما ورد من محكمة
أسيوط بإفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ٨٩ ومضمونه ان مدة
المرحوم سليم باشا السلحدار مدير عموم قبلى كان باسيوط أزيلت الكيمان وصدر
الاذن منه شفاها لمرحوم على أعاطجى باشا باعطائه محلا من الكيمان باسيوط من
جهتها الشرقية بالقرب منها يعرف بالحضيرة بنى فيه وكالة وبيوتاً ثم تقدم منه عرض
لإعادة أحد باشا ارشد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتاً يقتضى الاذن المذكور والآن
صدر أمر كريم بن المماثل لذلك بحجته شرعية بالملك فلزم العرض صدور الامر
بذلك فصدر الشرح عليه للقاضى بانه اذا تضح ان المحل المذكور ليس له مالك
ومقدمه اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر المكتفى فى الصادر فى ٢٣ ربيع الاول
سنة ٦٦ حرروا له الحجة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كنفه فى
باعطاء حجج تملك لمن يأخذ ارضاً من محل السكوم الذى صارت ازالته ومقدمه أحد قطعة
واجرى فيها البناء فتحرر له حجة تملك فخر له فاضى الجهة حجة كرفها ان جميع ما أحدثه
من البناء فيها يكون ملكاً له ثم مات الباقي عن ورثة ذكر وورثات اقتسموا لك بينهم
والآن أراد احدهم وقف نصيبه الذى خسه بالميراث والذى تعوضه من بقيمة ورثة والده

ربيع الثاني سنة

٢٠ ١٢٨٩

أرضاً وبناها فحصل لنا وقفة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ما ذكره ررنا هذا
 ناطقاً بصورة الواقعة ثروم عرضه على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والافاده عما يقتضيه
 الحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما
 مماثل ذلك (أجاب) اذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جلة الكيمان
 من ضمن الأرض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمسالح أهل البلدة ولا يضر
 كونها قريبة منها على المربح المقتضى به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبناها
 مسلم أو ذي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالأحياء المذكورة ويجري فيها التوارث
 وتصرفها التصرفات الشرعية التي من جلتها الوقف واذا لم تكن مواتاً وكانت من
 حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الأمر أو أفونه في ذلك اذ لم تكن محتاجة
 لمصالح العامة وكان المعطى له من مصادف بيت المال كاستخدامي الحكومة والافلا
 فيجري تحقيق هذه المسألة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

* (باب القرض) *

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٥

(سـئـل) في رجل أخذ من آخر قدراً من الفرائس والمهايب ودفع له قطعة أرض زراعية
 وهذا عليها فهل اذا زاد سعرها أو اردب الأرض ان يفتكها يلزمه مثل الفرائس
 والمهايب ولا ينظر لزيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
 ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل اقترض من آخر
 نحو مائة قرش وبعد مدة طالبها منه فأدعى بأن له عليه أكثر منها فانكر دعواه فهل اذا لم
 يقم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبة بما اقترضه منه حيث كان
 مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرأولم
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل له قطعة أرض زراعية
 وهذا عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقد مر معلوم من الذهب المعين فهل
 اذا اردب الأرض ان يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلها واذا اردب الأرض ان يحاسب
 المرتهن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصاً اذا اباح له الانتفاع بالأرض
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
 مطالبة المرتهن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل اقترض من آخر قدراً
 معلوماً من الدراهم ليشترى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على ان يحاسب له
 في كل قنطار قرشاً فحسب عليه مبلغاً جسيماً يز يد عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه
 به فهل اذا لم يعقد الشراكة يكون ما حاسب به ريفاً لا يكون له مطالبة به بل يلزمه دفع ما
 اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله
 تعالى أعلم (سـئـل) في رجل له مبلغ أربع وعشرون ريالاً فرائس بطاقة قرضاً ورهن
 تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد ان يدفع له

رمضان

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٥	١	دراهم بمبدل الفرائس بقدر قيمة الفرائس وقت القرض ليكون سعرها زاد عن وقت القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب) على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا ينظر لنفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية عند آخر وأخذ منه مبلغا من الفرائس غارقة ورهنها ثم مات الراهن والمرتهن عن ورثة وبعد مدة من السنين طلب ورثة الراهن رفع أيدي ورثة المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع ورثة المرتهن وطلبوا أخذ منه له عينا فرائسه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن فهل إذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم ورثة الراهن دفع المثل عينا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتهن منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقدي وقيمة القرض بقوله عشرة ريالات بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بتسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقرض ان يقضى الدين و يأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه ان يقضى عن كل ريال رiales بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا تعلل رب المال بأنه لا عصر له عبرة بتعلله (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء الدين بذمته حرام ولذا دفعه حسب ما نهى عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مائة قرش ليتجر فيهما وجعل له في كل شهر عشرة قروش وبأدفع الاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا رايالا بعشرين قرشا من أصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المذكور وإذا طلبت امرأه أن تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون اذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسب ما دفعه على الوجه المستطوع مما عليه رب المال وإذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من يسده المال بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا التيسيط ويكون باطلا ويكون لها مطالبة بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها نسك في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا يخرج معتمد ربحي وباشئ لو حرة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل الحدة سواء كان مملوكا للزوج أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فصالحه به فاستجهله فلم يرض
١٢٦٥	١٤	
١٢٦٥	٢٣	
	صفر	
١٢٦٦	١١	
	ربيع الثاني	
١٢٦٦	٢٩	
	جادی الاولی	
١٢٦٦	١١	

وطلب منه في نظير صبره أن يزرع له قد انما من طين أبيه به برسيم وان يعطيه ثمن البذر وشرط عليه أنه اذا امنعه أحد عن زرع القدان المذكور يرجع بيمين فدان برسيم فرضي فهل اذا امنعه أبوه عن زرع القدان لمكونه لا استحقاق له في الطين ولا يمكنه من زرعه لا يكون صاحب الدين الرجوع على المدين الا بعد دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق ولا يكون له الرجوع بيمين فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ مال قاصر ليتجرفه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطى ان يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده واذا نقص شئ يكون ملزوما به الاخذ فهل يكون ذلك ربا ولا التزام باطلا ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضي ينقض حكمه (أجاب) لا يحبر الرجل المذكور وعلى دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم وصار المقرض يدفع للمقرض كل شهر قدر معلوم من الدراهم في مقابلة صبره بمائة ثم مات المقرض عن ورثة قصر فاراد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقرض ربا يحسب من أصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فللمدين أو وراثته بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الاخذة قدر ما يخصها من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها ثم صارت الاخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطته وجعلته عليها في نظير بقائه في ذمتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسب ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدر معلوم من الدراهم وجعله عليه نجوما يدفع له كل شهر قدر معلوم ما كتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجب لذلك ويحبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض الا في مسائل ليس ما ذكر منها فرب القرض المذكور أخذها حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من القرائن غاروقة على قطعة أرض زراعية أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل اذا أراد رب الأرض ان يفتسكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائنسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدر من الدراهم ليتجرفه لنفسه في التبن وجعل عليه قدر معلوم في كل يوم بالمسمى عندهم بالربح وتحمده عليه بسبب ذلك مبلغا واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المحمدا

٢٤ ١٢٦٦

رجب ١٥ ١٢٦٦

صفر ٢١ ١٢٦٧

ربيع الثاني ٢٢ ١٢٦٧

شعبان ٩ ١٢٦٧

شوال ٢٥ ١٢٦٧

فهو اعلى المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجملد ربا
 (أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيرة فطلبت من زوجها مقام ولديها معها في بيته
 ينفق عليهما وجعلت له في نظير ذلك أربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف
 قرش وشرطت عليه في كل شهر أربعين قرشاً وتكون الاربعون قرشاً في نظير نفقة
 على ولديها وأسس ما لها بحاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذکور ألف
 قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون
 قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
 للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولله المستقرض حسب ما به من القرض وإذا ثبت أمر
 الزوجة لزوجها بالانفاق على ولديها المذکورين وانفاقه ما عينته له ايرجع عليه أيكون
 له الرجوع عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقرض آخر دراهم معلومة إلى
 أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر
 على رد القرض له (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فلم يه المطالبة بمثله قبل حلول
 الاجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزأ معيناً
 من الدراهم يدفعه لولي التيم كل شهر في مقابلة الربح فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى
 زاد ما دفعه على الاصل وبعد بلوغ التيم اعترف بحضرة بيعة انه وصل اليه المشروط
 الذي زاد على اصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذکور من أصل المال لانه
 ربا ولا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الاخذ اذا كان الواقع ما هو مذکور
 (أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى موردتهم مثل ما كان بيد القابض
 لمال التيم على الوجه المذکور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل أقرض من امرأة قدرا من الدراهم وأقر بذلك بحضرة بيعة وكتب لها
 بذلك سند بخطه وختمه ولما طلب منه القدر المذکور أنكر الاستلام وقال ابني
 هو الذي استلم منها في غيبيتي لكونه هو المتصرف عني وأنا غائب وكتبت واعترفت
 بنما على اخبار ابني والولد ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك وأقررت
 به فهل يلزم القدر الرجل المذکور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد
 على أبيه (أجاب) يعامل المقرض باقراره اذا اقرار رجعة على المقرض ادعى المقرض كاذب
 في اقراره يحلف المقرض ان المقرض يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يقبل شهادة
 الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر
 ولله المستقرض عمل أطيان زراعة أميرية لها حجج مكتوبة باسم المذکور فاحذ المستقرض
 تلك الحجج بدون اذن صاحبه صاحب المنفعة في تلك الأطيان ورضها عند المقرض على دين
 القرض بدون رضا مالك المنفعة ثم مات الراهن المذکور لاعتق وفاء مع بقائه دين القرض

٨

١٢٦٨

شعبان

١٩

١٢٦٨

رمضان

١٤

١٢٦٨

ذي القعدة

٣٠

١٢٦٨

١٨

١٢٧٠

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مـ سطور لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حجبها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة به - هذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع براضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم بحضوره بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فانكره فرفعت له لدى قاضي جهتهم - ثم فثبتت بعض القرض الذي بذمه زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها ياخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها ياخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أجنبي قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبرأت ذمته منه في حال صحته وسلامته بحضور بينة شرعية وأوصت له بثلاث ماله وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها ما جرت به العادة من الجمع والسج ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فغزها الوصي وفعل لها ما أمرته به من الثلاث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يصح ابرؤها له من الدين وتنفيذ الوصية في ثلاث ماله ما جبر اعلى ورثتها (أجاب) اذا ثبت الا برأه من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامته عقلها ورشد هانف ذلك من جميع المال وتنفيذ الوصية بثلاث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبر اعلى الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه اقترض من مورثه قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه يست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت بذلك فانكر المدعي عليه دعواه والحال أن مورث المدعي كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مطالبة المدعي عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي بمنعه عن الطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فالكثير مع حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فجهر عن دفعه فقسطه عليه وكتب بالتقسيم سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مطالبة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٢٧٥

١٤

جادی الثانية

١٢٧١

١٦

شعبان

١٢٧١

٩

ذی القعدة

١٢٧١

٢٨

إذا أيسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيع فندق لي ثم توفي عنها وعن ورثة غير هاهل يسوع المرأة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور حيث كان ثابتاً بالبينة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين ورثته (أجاب) إذا ثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور من تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً بذلك وكتب في السند قدر معلوم من الدراهم ربحاً في نظير صبره عليه بالدراهم فهل والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور بالالزام لاخذ دفعه وإذا طلب منه ربح الدراهم بعد أخذ الدراهم الأصلية لا يجب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها دين قرض له عليها ويده وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي يقضى له بأخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي بالقرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعي بين الاستظهار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهما الرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصاد يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الأرض المذكورة جماعة من الموهوبين له فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض المذكورة كان اقترض من أبيهم قدر معلوم من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم المذكورة من الموهوب له الأرض المذكور والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل المذكور فهل والحال هذه لا يجب أن لذلك حيث لم يكن كقيل لأن الرجل الواهب (أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطالبة غير مدين والذهب يدون كفاية شرعية أو وجهه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة طلبه من المدين فأنكر ذلك فترافع إلى القاضي فطالب من رب الدين اثبات دعواه الدين فأحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين حلياً أمانة عنده وأحضر شرطاً واحداً شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشرط يدون شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر الحكم بذلك القرض مستوفياً شرائط الصحة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا عبرة بشرعاً بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقداراً من المعاملة

ربيع الاول

١

٩

شعبان

٦

سؤال

٢٨

ربيع الاول سنة

٢٤

١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٣

١٢٧٣

شوال

٢٢

١٢٧٣

محرم

١٩

١٢٧٤

سلفا قد دفع له اثني عشر دينتموذهما من غير سند وذلك بحضرة بينة من أهل بلد المقرض
وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طالب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار يعده وأخرا
انكر أخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا
طعن المستقرض في شهادتهم بأنهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعا وكذا
لا عبرة بطعنه بان أحدا الشهود داخلوا المقرض وتقبل شهادته لأخيه حيث كان معزولا
من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شركة في شيء من المال أصلا (أجاب)
إذا أقام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من
قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا
يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أخطأه حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدر ما علم من الذهب والفضة في
حال صحته وسلامته وذلك بحضرة بينة شرعية وكتب لها سنداً شرعياً بذلك ثم بعد
ذلك بعدة سافر الزوج المذكور إلى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال
هذه إذا أثبت الزوجية المذكورة ديناً المذكور في واجبه خصم شرعي وحلفت اليمين
الشرعية يقضي لها به (أجاب) نعم يقضي لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق
شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل برأى أجل معلوم
وكتب عليه سنداً فمالأه الأجل رده إليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد
مضى ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جولة
الأوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رده مثله إلى المقرض فمكذوبه فهل إذا
كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه لمقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود
(أجاب) إذا أثبت المقرض المذكور رد مثله القرض لربه حال حياته بالوجه
الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبة به بذلك والأفلهم المطالبة به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض
الشرعي أجله عليه إلى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه
منه حال قبل سفره إليه فهل يجب لذلك ولا يلزم هذا الأجل على فرض كونه أجلاً معلوماً
ويؤثر المدين بدفعه إليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه
به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللاً بأنهما كانا تراضياً على تأجيله فهل والحال هذه
يلزمه دفع القرض حال حيث كان الأجل في القرض باطلاً سيما وذلك المبلغ ثابت
على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله
تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات كل منهما عن ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورث عنه
شرعاً وعليهما دين لأخيهما الثالث قرضاً وجب تمسكات بيده ثابتة المضمون فطلب رب

زيج الاول سنة

الدين دينه من ورثتهما فانكروه وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين
والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يمس على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت
الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركة كل منهما بعد
تموتهم شرعا ولا عبرة بانكار ورثتهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورثة
المدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعي يقضى للدائن بذلك ويستوفى
الدين المذكور من تركة المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قد راعها ما من الدراهم ثم بعد مدة ماتت
المقرضة عن وارث طلب من المقرضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها ووعده
بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها
ودفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها تؤاخذ باقرارها
وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (اجاب) نعم تؤاخذ باقرارها المذكور حيث كان
عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
دراهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالبلغ المذكور سنداً شرعياً وقسطة عليه فيه
لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون
التاجيل في دين القرض لازماً ولو كتب بذلك سنداً (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين
القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند
شرعي انه سلف الله قرضه حسنة دفع بعضه ويريد ان يدفع باقيه مقسطاً ومثلاً عن كل
شهر قد راعها ما من الدراهم ولا يرضى بذلك فهل اذا كان موثراً به وقادر على دفعه حالا
يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التاجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من اخيه دراهم من صنف الجنيه الا فردي قدر ما معلوما
ومن الجهدية الذهب قدر ما معلوما من الريال السنية كقوة دراهم معلوماً أيضاً ومن القروش
البيضاء قدر ما معلوماً من مدة نحو عشر سنين مضت واراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا
والحال ان الصنف الذي دفعه لها من قبل يأخذه بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت
الذي اقترضته منه فيه (اجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيهما
من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف اجل المقرض دفعها
لربها على ثلاثة مواسم ووربها يريد اخذها حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون الاجل في
دراهم القرض لازماً (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له جانب اطيان زراعة توافق مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطناً
سنة كذا وعليه جميع المئون من بذور وحراث وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه
في نظير اقرضهما ما ياهما حتى جنبه بينة وفهل والحال هذه اذا زرع رب الارض ارضه

شعبان

٦

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

ذي القعدة

١٠

١٢٧٥

١٥

١٢٧٥

جداى الاولى

٢٦

١٢٧٦

جادی الثانية سنة

١٢٨٢

١٧

وأخرجت شيئاً من القطن المذکور يكون له ولا يستحق الرجلان في ذلك الخراج شيئاً لعدم إيجاب شيء نظير القرض كونه دبا ولا يصح الشرط المذکور وليس لهما عنده سوى المبلغ الذي اقترضه إياه (أجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب الأرض المستقرض شيئاً سوى مثل قرضهما شراً أو حالاً ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر ما علموا من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه فادعى المستدين الأعيان عن أداء الدين فقصه على نفسه وكتب لرب الدين سنداً بذلك ثم مات ولم يدفع من التقييط شيئاً وترك زوجته وأولاده القصر ولم يوجد له تركه إلا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل إذا أثبت رب الدين دينه تجبر الزوجة ومن ينصب وصياً على القصر على بيع هذا المنزل أو بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذکور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة بالتقييط المذکور بالسند (أجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون دين القرض المذکور حالاً ولو أجل ولو فرض صحة الأجل فإن الدين يهل بدوت من عليه الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعاً يقدم على الميراث فيجب على البالغ من الورثة ووصي القصر بيع ما ترك من العقار ولو فاء الدين بقدره أن لم يوجد جديلت غيره يوفى منه دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة وأجل الدراهم المذكورة لأجل معلوم فهل للقرض أن يأخذ دراهمه حالاً ولا عبرة بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعاً ولا قرض المطالبة به قبل حلول الأجل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضاً أجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانباً منها والآخر طلب المقرض أخذ دراهمه من المقرض حالاً فهل يكون له ذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازماً لاسيما والمقرض مؤسر بدفعها كذلك (أجاب) نعم لرب الدين أخذه حالاً من المدين حيث كان قرضاً ولم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه إلا وجهه شرعي زاعماً أنهما كانا تراضيا على دفعه بعد مدة معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالاً ولا عبرة بزمعه ولا يكون الأجل لازماً أو الحال هذه (أجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغاً معلوماً من صنف البينيت والذهب واستلمه منه من ماله واستلمه المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سنداً بالقدر المذکور وأجله لأجل معلوم وصحى نحو نصف الأجل طراً للقرض أن يسافر إلى أداء فريضة الحج الشرع يفوز بإعادة سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل حلول الأجل وليس للمستقرض الامتناع عن أدائه لربه متعللاً ببقاء مدة الأجل المذکور

ربيع الثاني

١٢٨٤

١٥

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٤

جادی الاولى

١٢٨٥

١٢

محرم

١٢٨٦

٢٧

لا يكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين
المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
اذا تأجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغـ يرها وفرز
ما وهبه لكل واحد منهم في مجلس الهبة وحازها لهم ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين
وسلم ما وهبه لكل واحد منهم لاوصى المذكور على سبيل الامانة بحفظه لهم ثم بعد مدة
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لا مريضيهما
وطلباهما من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذاك مال فطلباه منه ان يقرضهما ذلك
من مال القصر الموهوب لمهم فرضى بذلك واقترضهما ذلك واذن الوصى المذكور بدفع
ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيعة
شرعية فاستهلك الولدان البالغان المال المذكور في شؤونهما في حياة والدهما ثم مات
الاب واستقرت الوصاية لاوصى المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض المذكور وقبضه منهما المحفظه تحت يده وصرقه في شؤون القصر التي
تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم لاوصى مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض وقبضه منهم لا تصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
من ماله وقبضته واستهلكته في مصالحها وكتبت به سند اثر عيا ثم اجتمعت
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقى منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض
الاصلي كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبته اسندا بما قبضه منها في نظير معظم
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها
بالنظر لغية السند الذي اعلمها فوقعت بذلك المقاصة بقدا رما دفع ثانيا من المستقرضة
للقرض الاول وبقى للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باقى دين قرضه فهل اذا ملكت
المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وأحالت به قبضه عن هو عليه
في نظير دين آخر اعلمها للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من
قبض منها المبلغ الاخير المساوي لتقديره مما كان عليها للقرض الاول ويكون له المطالبة
بباقى دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
ما اعلمها من دين القرض لربها جنسا وصفة تقع المقاصة بقدا ذلك وكتابة سند بالدفع
آخر المقرض بانه قرض لاوجه المذكور باسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الدينون تقضى
بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب
٢١

١٢٨٧

ذى الحجة

٤

١٢٩٦

للاآخ فلا يصح لهذه المرأة والحال ما ذكر تعليقك ماوجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليطه على قبضه منه لوقوع براءة الاستيفاء بمقداره على ما علمت من رضاها الاول وله مطالبته بما يثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

(كتاب المدائيات)

(سئل) في زوجة وضعت وخرجت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ما ذكره ولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها أبوها وهي في منزل ولم يامر الزوج بذلك (أجاب) لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد زوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه تمسك به فسات المدين عن وراثته فطالبه رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي منه إلا بان التمسك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث معترفا بالدين ومقرابه لا عبرة بتعلاه ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه في تركته المدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر مفسط على شهود معلومة فسات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حالا فهل يبقى الدين على تاجيله وتقسيمه ولا يحمل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل ولا يصح للوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التاجيل صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تمسك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة مائة مائة من تاريخه سبعة وثلاثين قرشا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تاجيلا صحيحا ولرب الدين عليه حالا سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها اقساء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تاجيلا قال في شرح التنوير له ألف من عن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه وفي رد المختار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل قائل اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فابراؤه منه على ان يخدمها مادامت بصرفا تمتنع من خدمتها فطالبته بمحقها فدفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما سبق لان الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما سبق لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان الابراء عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذا لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى التعليك كما يستفاد من رد المختار في ما يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

صفر

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

وخلقه أدنوار جلا بشر اجانب بضائع لهم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها
فاشترى من تلك الجهة جانبا من البضائع لاجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض من البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن
ومن تركه أخويه واذا لم يكن لهم الايت يباع في سداده حيث كانوا اشركا (أجاب)
يباع عقارا لأخوين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مسطور
وكذا عقار الاخ الحي فيما عليه اذا لم يكن مشغولا بمحاكمة الاصلية الضرورية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل متعود على آخر اشترى منه ثوبا كاو يدفع له الثمن فاشترى منه
بعد ذلك مقدار معلوما من التبدل ثمن معلوم في ذمته الى أجل معلوم فوشى ناس للبائع
وقالوا له بما أنه يقاس بالثمن وأغروا على دفعه لذي شوكة ليقهروه على تسليم الثمن قبل
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفعه لذي شوكة وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه
التبدل وصله للبائع قهرا على المشتري من غير توافيق على فسخ المبيع وإبطاله ومات
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقيا على
ملك المشتري ولا يجبر على دفع ثمن الثمن الا بعد مضي الاجل (أجاب) ليس لو ارث
البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعا
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاته الدين يقسم على الورثة
بالقرينة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعا على الميراث
وما بقي بعد وفاته يقسم بين جميع الورثة الهنق أو ثمنهم بالقرينة الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلما ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباعته
البنت الحلى من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها
هنا وعن ابنه فاردت ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلى زيادة عما استحققه من
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يمكن البتة
المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركته أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه
وأمره والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانبا من
الدراهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه
مادفعه من الدراهم نظير حصته منها وحسب عليه له كل مائة قرش ثلاثة قرش وشربحما
فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط
دون الزائد (أجاب) اذا باع أحد الشر يكتفي نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدراهم
صح وليس للبائع مطالبة المشتري بزائد عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ما صرفه
البائع في حصته ثم ألزم المشتري نظير بقائه الثمن عليه وتأجيله بما جعله عليه رجحا اما
لو كان البيع بمجموع ما صرفه البائع ومازاده رجحا او توافقا على ان ما جعله رجحا زيادة

١٢٦٥

٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في الثمن فانه يصح ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداق معلوما في والدها وطلب زيادة مما
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما نزاع فحضر عم الزوج وعقد العقد على ما رغبه أبو
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير اذن لايجاب لذلك (أجاب) لا رجوع للم بصادق
أو والده بصادق من ماله من غير اذن لايجاب لذلك (سئل) في رجل توفي الى
من المهر عن ابن أخيه المذکور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلاف جانب عقار وعلى المتوفى دين
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعا (أجاب) نعم يباع عقار
المتوفى المذکور لو فاء الدين الثابت عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها مائة وثلاثة وربع للمنة والنفقة وبقى
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل للورثة أخذ ما عليه من الدين
ويجبر على الدفع (أجاب) لو ارث الزوجة مطالبة الزوج المذکور بما في ذمته من مؤخر
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذکور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لورثة ذلك
الرجل (أجاب) على المدينون دفع الدين لورثة الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويسأله في البعض الآخر
ووقف رب الدين المسامحة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسأله في البعض الآخر لا عبرة
بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهرا عنه (أجاب) يجبر المدين على
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقع فيه فتلف منها
عضو فحضر عليها زوج بنتها أجرة للعقيم وعن المعالجة مبلغا فهل والحال هذه لا يلزم الزوج
دفع ما صرفه زوجها بنتها عليها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفق زوج البنت حيث كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته تفي
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بمثل ما اشترى من
فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين بحسبة الوارث بمثل ما اشترى من
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بمثل

١٢٦٥ ٤

جمادى الثانية

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

وجب
٨

١٢٦٥

شوال
١٤

١٢٦٥

ذى القعدة
١٣

١٢٦٥

ذى القعدة سنة

ما اشتراه مما لا لدينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على عمه ثابت بالبينّة الشرعية ثم مات العم من وراثته وترك تركته تفي بالدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فاراد رب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته تفي بالدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (أجاب) لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين بعد موته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عما حصله ان شخصا توفي يسمى بايزيد كاشف فيبعث تركته فاشترى منها شخص اشياء بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فبيعت تركته ايضا وهي لا تفي بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كبقية الديون في قسمة التركة او يؤخذ من رأس التركة بتمامه (أجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون الثابتة على

١٢٦٥

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٥

٧

تركة المشتري فاذا لم تفي التركة بجميع قسمة غرماؤها فالحق المطالب لرب التركة بايزيد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب وعليه دين لرجل أجنبي ولما دين ابن وبنت يملكان فخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من أبيهما قبل موتها بمدة من السنين فاراد رب الدين ان ياخذ الخيل في نظير الدين الذي على أبيهما ما الغائب فهل لا يجب لذلك وليس لرب الدين مطالبة أولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لابيهم المدين مال تحت أيديهم ما (أجاب) لا مطالبة على أولاد المدين بما على الأب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لها شيئا فادعى رجل بالدين على الميت ويطلب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف تركته ورثته فقراء لا يلزمهم دفع شيء منه (أجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديناً واستهلكه في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين أخيه ولا بعضه حيث لم يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل كان كل واحد منهم في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (أجاب) ليس

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

١٢

للدائن مطالبة انهي المدين المذكور بدينه ان كان الامراه ومسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته واو لا قسرها وبالعين فوضع يده احداً بالعين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونماؤها ويجدد اشياء من التركة ونماؤها والقصر تحت يده فتوفي واضح اليد عن ورثة فطالب اخوته قسمة التركة مع أولاد واضح اليد فادعى ورثة واضح اليد ان على أبيهم ديناً بسندات يريدون اداءها من تركته الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا وطلبهم ذلك وأرادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركته والدمهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

ولا يخصهم من الديون شيء (اجاب) جميع ما تركه المتوفى أو لا يقسم بين ورثته وليس
اغرماء المتوفى ثانياً مطالبة ورثة الاول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه ديون لا فاس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا
بلغ ذلك ارباب الديون وطلبوا ان ياخذوا من الاخر ما دفعه له المدين ويقتسموه بينهم
قصة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه جرم من المحاكم الشرعية ويفوز بالقدر
الذي اخذه من المدين لاسيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
ايفائه الدين مريضاً (اجاب) نعم لا يجابون للمشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاراد

شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال اميرية فقبل له ان عليه ديناً فقال اذا كان عليه
شيء أدفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالباً به (اجاب) اذا لم يثبت
دب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعاً لا يكون له مطالبة به وفي رد الهتار
من المكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا ادفعه اليك انا سلمه انا
اقبضه لا يكون كفيلاً ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه الالفاظ فنجزا
لا يصير كفيلاً ولو معلقاً كقوله لو لم يؤد فانا اؤدى فانا دفع يصير كفيلاً انتهى وقد صرحوا
ايضاً بعدم صحة المكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشركة ومات
المباشر لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي
الشركاء فدفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فيه عد ذلك اراد الشركاء المصدقون له على
الثمن المذكور الرجوع عليه واخذوه منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت
يطلب منه الثمن لا يكون المباشر للشراء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم

ذلك والحال هذه (اجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليه هم وعلى
شريكهم المباشر لم يعد الشراء لا يكون لهم استرداد من البائع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين على آخر فسيحبه هنده على دينه فباعه رجل آخر وقال له اني على المدين
المذكور ديناً فلا تطلعه حتى استوفي منه ديني ثم فر الرجل المدين هارباً من السجن فحضر
رب الدين الاخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي
كان مسجوناً عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم
للدائن الثاني المذكور او حضوره الى جمل المذكور له (اجاب) لا يلزم الدائن الاول
احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعة عشر فدائياً ما معلومة بالحدود
والجهة ابد لها بنحو واربعة فدائين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية له بكل
فيما صار له وشرط صاحب الاربعة عشر فدائياً على نفسه ان يدفع بدلاً عن الرجل

١٢٦٦

٥

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢٧

رجب

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٨

الاخر خارج تلك الاطيان اعني الاربع عشرة قد اتاها تبرعاً منه ثم بعد مضي مدة مات الرجل
 الشرط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاة بهذا
 الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعاً عن الغير وان التزم المورث ذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضامناً به فغاب المدين
 وطلب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه
 فوجدته فقير أفادعي على آخراضه ضامن للابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
 دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامناً لابيّه ولا متسكفاً لابيّه واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
 الابن شيء ولا يكون دين الابن على ابيه بل يطلب دين الابن من الضامن الاجنبي
 (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة له على ابن المدين
 بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له ارض زراعية وعليه دين لجهة الديوان فوهن الارض عند آخروامر به بدفع
 ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض لجهة الديوان يكون
 للرجوع من الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفاً به وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام
 عن غيره بواجب امره رجوع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فاذا
 ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنه
 بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئاً باعه لرجل آخر بقدر معلوم بعضه
 مجهول وبعضه مؤجل الى وقت محدد والمجهول صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في
 سند شرعي وذكرفيه الاجل المحدود وذكرفيه ايضاً ان في ظرف المدة كل ما تحصل
 به يقره ويخصم من أصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود
 وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بمحذور ما ذون القاضي فهل اذا أراد
 البائع تحصيل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بأنه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع
 الى حلول الاجل واذا كان مسافراً يقيم وكيلاً عنه في تحصيل المبلغ المؤجل (اجاب)
 لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تاجيلاً لازماً قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
 رب الدين بالسفر وانما الهمزة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات
 بالغات كل منهن في معيشة زوجها وعن ابن قاصر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك
 داراً فوضع البالغ يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع هم البنات والابن القاصر يده
 على الدار ومات قبل القسمة ايضاً ثم وضع ابن العم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل
 من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركته ابيه فغضبهم ابن العم متعللاً بان اخاهم مات
 وعليه دين له ويريد اخذ ما يخصهم في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركة الاب
 دين ولم يكن الاخ وصياً ولا قايماً يكون دينه متعلقاً بنصيبه ولكل من البنات والابن اخذ
 ما يخصه بالفريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم اي فناء ما على اخيه من الدين لا بن المذكور على
فرض ثبوته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين
ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فاذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء شيء
منها وليس لرب الدين مطالبة بهم بها والمحال هذه (اجاب) يتعلق الدين بتركه الميت فثبت
لا تركه له لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشيء منه والمحال هذه بدون كفاؤه صحيحة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منعه عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين سنة
وزيادة غاب عن بلده فادعى أناس تجار بان لهم عليه ديناً ويريدون مطالبة الاخ بمحض
اخيته او باداء دينه فهل اذا لم يكن الاخ ضامناً ولا كفيلًا لاخيه لا يجابون لذلك ويمنعون
من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متصرف على اخوته مدة ثم اقتسموا وادعى انه تدين ديوناً وصره في
مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون على الجميع ولا يذنب له على ما ادعاه فهل لا عبرة
بدعواه والمحال هذه (اجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة الاخوة بما استدانه الاخ
المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعي بدون اثبات
ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته وبنتين
ولم يترك تركه اصلاً فارادت الزوجة ان تأخذ من الابم مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك
حيث لم يترك شيئاً ولا يلزم الاب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (اجاب)
لا يلزم الاب بدفع دين ابنه بدون كفاؤه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
جاموسة اشتراها منه شيخ بلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بحضرة
بينة شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم في ذمته أيضاً بحضرة
بينة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فاراد البائع مطالبة الابن بالثمن فادعى بان
والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل اذا تحقق ذلك يكون
للبيع الرجوع بما بقي ثمن مبيعة في تركه المشتري حيث كان هناك بينة تشهد بذلك بعد
حلفه اليمين الشرعية ان كان ما دفعه عنه بامر والافلا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه
بما دفعه المورث عن البائع بدون امره (اجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له
من ثمن المبيع ان كان ما دفعه عنه بامر لوقوع المقاصة بقدره والا طالب بكله ولا رجوع
لوارث بما دفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
دين على آخر فضعفه رجل آخر فهرب المدين فطالب صاحب الدين الضامن بما على
المدين على حكم الضمان فاراد الضامن ان يلزم الدين لولد المدين فوجهه معه من افادعي
على رجل آخر انه ضامن لاولد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شيء عن والده حيث
لم يكن ضامناً له ولا متكفلاً به وادان كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شيء ويطلب الدين
من ضامن المدين او منه ان حضر (اجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

النساء من الدين - بث لم يثبت انه كفيلا به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على كفيلا بشئ مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرعا واخذ والده جميع ماله كمال ميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركة الميت وفي قلب الدين بعد الاثبات الشرعي أخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب أخشاب بثمن معلوم حال وصار الباقي يطالب المشتري بالثمن الحال فساطله سنة ثم كتب المشتري على نفسه وثيقة بشرط فيها وقت يسير معاش لي ادفع الثمن فهل هذا التأجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول ويكون باطلا ويطالب المشتري بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذكور غير لازم لتفاحش الجهالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام ولها بصداق معلوم وصار يقدمان دراهم من رجل ويصرقها فيما احتاجه الفرح فبعد عامه اراد الزوج ان يلزمه بنصف ما تداينه وهو صرقه في فرجه لكونه كان مع عمه في معيشة واحدة فهل لا يجب له ذلك حيث لم ياذن له العم فيما تداينه وهل اذا تداين العم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرقها فيما احتاج اليه من كل وشرب يكون على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تداينا معا بالدين الشرعية (اجاب) نعم لا يجب الرجل المذكور الا انهما بماتداينه على الوجه المسطور ولرب الدين مطالبة كل منهما بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوتها بتركة فاذ لم يكن له تركة لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذكور قصر مات والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليهم ارجل شيخ بالذ وشوكة مدة طويلة قبل بلوغهم وبعد ولما زالت الشوك منه طالبوا منه نزع يده عن نصف الساقية المذكورة فافى متعللا بأنه دفع عنهم الى الديوان ألف قرش وقال لا أرفع يدي حتى يدفعوا الى القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير اذنهم وترفع يده عن نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل تلزمه اجرة المثل واذا تألف عدتها أو شيئا منها بالادارة فهل يلزمه قيمة ما تألفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذكور معترفا باصل الملك في نصف الساقية للادعين يؤمر برفع يده عنها وما ادعى دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليهم اذ لم يثبت ان الدفع كان باذنهم بعدا بلوغا واذن من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمان ما تألفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من غيرها فادعى الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير عدد ادانها اخذتها من التركة خفية يدون حقير يبدل لثمنها من ارض أبيه وقد طالب منها ومن والدها الدراهم

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

١

فان ذكر اثم به - فذاث - ضم الرلدو لدها ايحبرها - الى فوات - حقها من الميراث في نظير
 الدراهم المدعي بها قابت وخالفت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة
 ا كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها عن
 زوجته فادعت زوجة ابيها بان والدها دفع منها الاربعة الا كياس وتريد بذلك منعها
 من ميراث ابيها وتقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابيها ولا
 شي من الدراهم المدعي بها عليها (اجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابيها
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها عنها بدون اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عقار ببلده انتقل منه الى بلدة اخرى وباع ذلك العقار لرجل من
 اهل البلدة ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البايع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعي شيخ ببلدة ان عليه ديناً للديوان دفعه عنه ويريد
 نقض البيع واستيلاءه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يحجب
 المدعي لنقض البيع وهل اذالم يثبت اذنه له في دفع الدين عنه يكون مقبوعاً (اجاب)
 ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شراً من دار وفخيل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغرقت الديون التركة
 وزادت واراد ان باب الدين مطابقاً لورثة يانز ان لا يحيايون لذلك بل يتعاق الدين بعين
 التركة (اجاب) يتعاق الدين الثابت بتركة المدين ولا يحجب الوارث على ايفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 احدهما عن ابيه وزوجته ولم يترك تركه اصلاً فتزوج الابن الاخر زوجة اخيه الميت
 فمات معها مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الاخر فارادت زوجة الابن الميت ان تلزم
 زوجها الابن الاخر بصداقها الذي كان بذمة اخيه الميت فهل لا تجب لذلك وليس
 لها مطالبة بشي من دين اخيه المذكور حيث لم يترك تركه اصلاً (اجاب) لا يحجب الاخ على
 دفع مهر زوجته اخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضا فدفع جانياً عليه
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل
 المسدود ورب الدين يقول انه من المحسنة ولا يدينه لواحد بذلك فهل يكون القول في
 ذلك للمدين بيمينه لانه اعرف بقصده (اجاب) القول قول الدافع بيمينه لانه المالك
 وهو ادري بجهة التملك كما في تنقيح المحامدية عن الاشباه وفيه قال يبري زاده القول
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في
 العمادية الا فيما اذا كان عليه المثل من متاع والى كفالة فخا بالى يؤديه عن كفالة
 واجي الطالب الاخذ الا عنهما فالتطالب بذلك يقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

ربيع الاول

٢

ربيع الثاني

١٩

فالمؤدى ان يجعل المقبوض عن ابيه ما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه
تحصيل الفائدة كذا في شرح الزيارات ولم يمتعه عرض لما فيه القول للمدين قال في شرح
الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين او في صفته او
في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستاجر
دفعته عن الدين وقال الاخر من الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهته الدفع اه
وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانص به فرضت النفقة عليه وعليه
مهر فاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون
وادى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المالك فكان ادرى بجهته التملك
اه واجاب قارى الهداية بانه اذا عين المدين احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان
كان احدهم ابرهن او بكفيل والاخر لا او احدهما قرض والاخر من مبيع صح
التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
أخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى
اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركها
وعليه رد الرهن لو ارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بموت المديونة المطالبة يدينه
من تركها وتسلم الرهن لو ارثها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال مما ضمنه
أن المرحوم محمد انما خلفا خلف تركه وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من
الديوان فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديوان او يقدم اهل الدين اوية سم
عليه ما قسمه القرماء (اجاب) فتعلق الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفى ويقدم
دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه والافسيان فتوزع تركه المتوفى المذكور
على جميع غرمائه حيث لم تفتركه بها وكانت كلها متساوية ولا يقدّم دين
الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهنت أشياء معلومة عند امرأة
أخرى على مبلغ خمسة مائة وأربعة وستين قرشا او اربعة مائة على دفع قدر معلوم من الدراهم
وبالحال ذلك ثم بعد مدة دفعت الراهنه لها ٥٠٠ قرشا في نظير الربح وأرادت بعد ذلك
أخذ الأشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصل فادعت المرتهنة ان بعض الأشياء ضاع فهل
لا يلزم الراهنه المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك ربما يكون الذي هلك
من الأشياء المرهونة مضاعفا للقمة (اجاب) مادفع من الربح في نظير الدين بحسب
من أصل الدين ولو انتقص الرهن عند المرتهن قدرا او وصفا يسقط من الدين بقدره والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل زوّج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته
من مال نفسه ايضا ثم توفى الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يملك شيئا سوى ملبوسه فهل
لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته اذا طأ ابنته به ويحتجب اداء ما عليه بهن ملبوسه فقط
(اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلا به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الريالات أبي طاعة في زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

شعبان

٢٤

رمضان

١٢٦٧

٢

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعدمدة من السنين مات كل من الراهن والمرتهن عن وادث فأراد وادث الراهن أخذ الأرض وان يدفع الوادث المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أبي طاعة بأقل من التسعة قروش زمن اقتراضه فهل لا يجب لذلك ويجبر وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من الريالات أبي طاعة بعينها ولو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه هامنه مورثه (أجاب) الواجب دفع مثل الدين فلو ادث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا وعليه ديون فهل والحال هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد أن يورثها بالدينون مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركة والده بالفرضية الشرعية بعد وفاة الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركته الميثة ولا يجبر الوارث على دفعه من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالاً لمعاملة فترافعا لدى نائب الشرع بالناحية ومطالبة بالمبلغ المذكور فباعها خمسة قراريط أرضا بانه بجارها مع قيراط في ساقية فاشتريت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبعد الشراء واستقلاها على المبيع باعتها لرجل آخر بمبلغ قدره تسعمائة قرش وتريدان مطالب مطلقها يباقي الثمن الذي اشترت به منه ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتمنع من مطالبتها شرعا (أجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام فذهب ورأه فأتى في غربة ثم خلاص الابن من النظام ورجع إلى بلده فوجد امرأة واضعة يدها على فخذ أبيه مدعية أن شيخ قريته الذي مات كان أخذ منها ستة آلاف فضة وأمرها بوضع يدها على فخذ أبيه فنجح الغائب المذكور الذي هو الأب الميثة وتريد أخذ ذلك من ابنه المذكور فهل إذا لم يثبت لها على الميثة دين بوجه شرعي لا يلزم الابن وفاؤه وله محاسبة المرأة المذكرة على ما استغلتها من الثمن بغير وجه شرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكرة بتسليم الفخذ لو ادث ما أسكه حيث اعترفت بالملك للوارث ولا يجبر الوارث على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور وللوارث محاسبة أهلها على ما استهلكته من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عند أحد آخر كل شهر بخمسة وأربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبالغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرشا فطلب الاجير المبلغ المذكور فدعى المستاجر على الاجير أن ابنه اهلك له حجارة وامتنع من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حجارة المستاجر لا يكون الضمان على الأب ولا يقطع من بدل الاجارة وإنما يكون الضمان في مال الولدان كان له مال ولا ينتظر إلى الميسرة وللاجير أخذ ما عند المستاجر قاما يؤمر بدفعه إليه

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شوال
٥

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٤٦

١٢٦٧

١٠

(اجاب) لا لاجير المطالبة باجره وليس للثوبج منه من ذلك بما جعل به على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له ابن حضر للبحر وسعة ومعه تجارة لنفسه فادعى رجل على الابن المذكور بان له على ابيه ديناً ويريد ان يأخذه منه سعة من التجارة التي بيده لايه فانس ذلك الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن

١٢٦٧

١٥

بدين ابيه ولا هبة بتعاليه المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصصة في بيت قد ورثها الثلث باعها صاحب الثلثين بيها بتاوتع التراضي بينهما في مجلس البيع على ان المشتري يدفع للبائع الثمن بعد مضي مدة مائة لومة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن بعد مضي الاجل واراد البائع فسخ البيع متعللاً بعدم دفع الثمن لا هبة بتعاليه ولا يمكن

١٢٦٧

١٨

من ذلك ويؤثر المشتري بدفع الثمن (اجاب) على المشتري المذكور دفع ما بذمته من الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت من نحو عشرين سنة عن ابنين فاصرين ولم تترك شيئاً يورث منها الا ان يدعى رجل بان لايه عليهم ادين بواجب وثيقة ويريد مطالبة الابنين بدينه فهل

١٢٦٧

٢٤

لا يجاب لذلك شرعاً ولا يلزم الابن بدين امة حيث لم تترك شيئاً (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الكنتخداي بما مضى عنه ان المواسم حرمت المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب من دين نحو المائة كيس والديانة طالبون حقه والحريمات مات ما من حق بالتركة بل الذي له حق اولادها القصر لما ان الحريمات المذكورات لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصي افا ديانته اذا لم تصدر ارادة سنية او اهل لام شرعي بتسديد الديون المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى ولما صار رؤية ذلك بالهاتم الشرعي اجاب حضرة ملافة هدى بان ذلك يصرف من مال الايتام لكنه بضامن غارم وسندورهن بقدر المطلوب منهن بطاق ونصف وحيث لم يوجد لهن ضامن ولا بطرفهن رهن وغيره مقتدرات على السداد واصحاب الديون طالبون حقه من الميرى ليس له تعاو في ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يسوغ لوصي الايتام قضاء الديون التي على امهات الايتام من مال الايتام لانه لا يبرهن ولا بضامن ولا رباب

١٢٦٧

١

ذى الحجة

الديون المطالبة بدينهم عن هو عليه فعلى المواسم المذكور ان يدفع ما بذمته من الديون لاربابهم من هاتن ان كان لهن مال والا فظرة الى الميمنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك مائة متغرة بدينه اراد ان يابها سنية ما زاد عن قيمة التركة من الوارث المذكور فهل ليس لهم ذلك (اجاب) تتعلق الديون بتركة الميت بحيث لا تركة تبقى بها الا يكون للفرما مطالبة الوارث بما ثبت لهم من الدين زائداً عنها حيث لم يكن كفيلة به كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حماماً وقفاً من وكيل الناظر عليه مائة سنة بتدريج معلوم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغاً

١٢٦٧

١٨

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

ربيع الثاني

جادي الاول

معلوم اقراضا فيه مدة طلبه هذه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحجام المذكور فهل يكون للمستاجر مطالبة به واخذ منه
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقرار الوكيل بأنه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)
على الوكيل المذكور رد ما اخذ من المستاجر قرضا أو رشوة على تمكنه من الاستجار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى كبر في بضاعة لكل منهما النصف مات
احدهما عن ورثة فباع ورثته ما يحسنه من المال المشترك للشريك بثمن معلوم
مراحمته بحضرة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر واراد
الورثة اخذ شيئا زائدا عن الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم اخذ شيئا زائدا عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
انهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيئا زائدا عن
الثمن ويمنعون من معارضة متعللين بذلك هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من ابن عمه نخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على
البائع الغائب دين او يريد رفع يده على المشتري واضع اليد على النخيل حتى ياخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدعى عليه بدينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري
بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة
ملكها ففر عنها عند رب الدين وامرأه من اجرتها الذي بيعة تشهد بذلك بعد ان اجراها
المرتبة باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأ عنه
مورثهم من اصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا ثلث الامكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والابرا من الاجرة التي قبضها المرتبة حصل من الراهن
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتبة لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما ابرأ عنه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذ
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته
شرعا مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبر على الوارث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
تحت يديه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه لغرماء الميت بالدين بعد موته
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان الميت تركه تحت يدي الاثب والاخ المتكفلين
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركه لاربابه (اجاب) يتعلق

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطالب به الوارث الذي ييسره التركة وان لم يكن كفيلا به كما يطالب الكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة امرت رجلا ببيع ماله كان لها وامرته بدفع ثمنه في دين زوجها الميت منها فباعه ودفع الثمن لغرماء زوجها حكم امرها فهل اذا انسكت بعد ذلك وادانت الرجوع على ماله وروها بما دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بقتضى سندوا وشهاد شرعي عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لغرماء زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه على عليك فامتنع فأمره حاكم سياسي بدفعه قهرا عنه مؤجلا عن كل شيء قدر معلوم من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا بما له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما نذاله من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا ويقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار والبينة على شخص آخر مكتوب له به عليه وثيقة وهبه وبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة له فخص آخر غير المدين وسلطه على قبضه فهل اذا كان رغب الدين بالنا عاقلا صحح ما تصرفه بنفسه على نفسه وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقته وسلطه على قبضه بمحضه بدينه وقبله الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) عليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في مسائل منها اذا سلطه على قبضه فقبضه كما في التنوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صحح وتمت الهبة والا فلا قال السائحاني وحينئذ يصير وكيفا في القبض عن الآخر ثم اصيل في القبض انفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنا من صح لانه صار الحق للموهوب له فذلك الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة اجزاء كما في الاشياء افاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما ضمنه اذا كان شخص يضبط تركته شخص آخر متوفى والتركة لا تبقى بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو الملزوم بتادية باقي الديون في ضبط التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى ولا رباها المطالبة بها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي فان وفت بالديون فيها والاتف بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايفاء شيء من الدين ولا يلزم بشيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي مستقرة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

سنتين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذ كوربدينه فهل لايجب لذلك شرعا
ويكون له المخاصمة بدينه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى (اجاب) تنقض
القسمة بين الغرما بظهور دين وليس للغيريم تضمين الاخ حيث دفع الدين لاربابه بعد
ثبوته وامر القاضى له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك يديتا غير قابل للقسمة
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدراهم اقتطعه من دين لها عليه في ذمته ووهب في
صحته لابتنته منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن
ملكه وجب حجة شرعية مشهورة بختتم قاضى القضاة بمصر المحروسة بمحكمات قضائها
شرعا ووضعت الزوجة المذ كورة يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني
بطريق الوصاية لابتنتها بعد موت ابائها فهل اذا ظهر ديون بعد ذلك على المتوفى واراد
اصحاب الديون بيع البيت المذ كور لاسقية فاه دينهم لايجابون لذلك (اجاب) تتعلق
الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفى فليس للغرما معارضة الزوجة المذ كورة حيث
ثبت البيع والهبة على وجه الصحة والزوج بالوجه الشرعى والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قطعة ارض اسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكه وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجة له
فاحضر ذوا الشوكه المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والآن تطالبه
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضى وحكمه به بيمينه فهل بعد ثبوت صحة
ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما اكره على دفعه
له بحيث كان بغير وجه شرعى ويجب برها القاضى على رد ما اخذته (اجاب) لا مطالبة
لزوجة المسقط المذ كور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت
الاول دين لرجل ثابت بالبينة الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترفت له به
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر
ولم تقسم تركته للميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضى على القاصر وصيا يكون لرب
الدين طلب دينه واخذه من تركته للميت او لا بعد ثبوته بالوجه الشرعى (اجاب) لرب
الدين المطالبة بدينه من تركته مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعى ويقضى له به حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية واحد
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدراهم
من اصل دينه بحضرة بيعة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين
المدينين فانكر احدهما الباقي للباقي المبيع وادعى انهما تحت يد رب الدين امانة فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي الباعين من اخوان المالك لهما بالبينة الشرعية
يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره المبيع بدون وجه شرعى ويجبر كل من الاخوين

١٦ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

المذكورين على دفع باقي الدين له به (أجاب) يجبر كل من الاخوان المذكورين على دفع ما عليه من الدين له به بعد ثبوته عليهم ما بالوجه الشرعي وحيث ثبت البيع بالبينة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر متزلا في حال نشده واطلاق تصرفه وقبض من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صلت ببيع بامضاء وختم الحاكم الشرعي صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفر الشروط والاركان واعتراف البائع بقبض الثمن نقدا من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد ان يعارض المشتري بشبهة ان البائع عاياه ديون وانه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفي به ديننا كان للمشتري على شخص آخر مقاصة ولو فرض ذلك لاطلاق تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض به عدم الحجر على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء الدين المذكور نقض تصرفاته الصحيحة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علماءنا بان الصحيح ايتار بعض غرمائه بابقاء دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين محيط بماله وله اولاد فامر أحد بقرضه ان يقضى ما عليه من الدين وياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارقاء ملك للاب فقضى الابن المذكور بعض دين أبيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدهم المأمور بقضاء الدين وقد استعرفت تركته دينه فاخذ ابنه جارية من التركة في مقابلة ما دفعه عن أبيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان علمها بالطريق الشرعي ثم مات ابن آخر وعليه دين فاراد غرماءؤه اخذ ما يخصه في ثمن الجارية من الميراث بان ابن الميت له حصته فيها بالميراث ويريدون اخذ ما يخصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركته الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاول فيما اخذه في مقابلة دينه الثابت شرعا وما لم يكن في ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور لا يكون لغريم احد الورثة المتوفى بعد وفاء مورثه المطالبة بشئ من دينه في تركته مورثه ودينه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر معلوم القدر فرضا طلبه منه فانكره وبعده جحدا كليا وادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة اشهر وعاد ثانيا فهل اذا ثبت رب الدين دعواه الدين بالبينة الشرعية يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعي ويكون له مطالبة به بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) للدائن مطالبة مدينه ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لا وارث لها سواها وتحت يدها قطعة ارض زراعية موهونة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تسكون دراهم الرهن من جملة

سنة	شعبان
١٢٦٨	٣
١٢٦٨	٦
١٢٦٨	٦
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	٢٩
١٢٦٨	رمضان ١٠
١٢٦٨	٢٥

التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها من هي في ذمته حيث لا وارث سواه
 (أجاب) للعاصب المذكور المطالبة بما مورثته من الدين ويقضى له باخذه بعد ثبوته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
 الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجنبي عنه
 فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدائن فامتنع من الاخذة لئلا
 يانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يحجب لذلك ولا تسكف الورثة بيع الدار ويحسب على
 اخذ دينه والمحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى وحق رب الدين في
 ما لهما وللوارث استيقاها التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يحجب رب الدين والمحال هذه
 ابيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بالغ وعليها دين لا آخر
 وترك تركة تفي بالدين وزيادة فهل والمحال هذه اذا ثبت الدين بالبيضة الشرعية يهيب
 الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق
 الدين بتركة المتوفاة المذكورة فلرب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ
 معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال ابي طاقة مائة وخمسون ريالا وكتب بذلك
 وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليها من الريالات
 المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها بعيها ولو زادت الآن عن زمن الرهن (أجاب) نعم
 يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين لربه زادت قيمة الريالات اولا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ائتمته في وجهه بعض الورثة لدى الحاكم
 بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركة عقار الاقاضي يبيع ما يفي بدينه وان كان بعض
 الورثة قاصرا الا وهى له حيث امتنع المبلغ من وفاء الدين (أجاب) يباع العقار لا يفاء
 ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاراد ارباب الديون
 مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يحجب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس
 لارباب الديون مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب
 الديون مطالبة ابن المدين بما ترتب عليه بدون كفاية شرعية بذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك
 شيئا الا كثيرا ولا قليلا وبعد وفاته ظهر عليه دين للمصلحة التي كان مستخدما بها فهل مع
 عدم ملك المتوفى شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب)
 لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلا به ولرب الدين المطالبة بدينه
 في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 بنته وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ديون دفعها الناس

سنة	شوال	٨	١٢٦٨
ذى القعدة	٥	١٢٦٨	١٢٦٨
١٢٦٨	١٠	١٢٦٨	١٢٦٨
فى الحجة	٧	١٢٦٨	١٢٦٨

فأروقة على أطياف زراعة أم يرية فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية ولا يكون للاخ منق الاناث منه (أجاب) نعم لا يكون للاخ المذكور منع باق ورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى أناس يديون على تركته وأثبتوها بالبيينة الشرعية والحال أن التركة لا تقي بالدين فهل إذا ادعى بعد ذلك رجل يدين أثبتته بالبيينة الشرعية يكون له المضاربة بدينه مع أرباب الديون في تركة الميت المذكور (أجاب) إذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة بميسر الديون فخاصص الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتاً مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة شريكها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة بيينة شرعية واستدانت من الشريك قدر ما معلوم من الدراهم قرضاً على أن تبسج له حصته فهل إذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون اشريكها المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوت البيينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (أجاب) للشريك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسبية وضعه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان المضمن اشترى من بائعه هذا بضاعة نسبية أيضاً بديون ضمان من الضامن المذكور ثم ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسبية بديون ضمان وزاد دراهم حسبت له من ثمن البضاعة المضمنون فيها فهل إذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من القدر الذي ضمنه فيه وأنه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا والقول للبائع في ان الذي قبضه من الدين الغير المضمن فيه (أجاب) إذا كان على شخص دينان وبأحدهما كميل ودفع المدين قدر ما من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يعين يكون القول بقوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وزوجته وله دين عند نصراني بمو جب سند وبينة ترقب له ذلك في ذمته قبل وفاته بنحو أربعة أشهر ثم مات النصراني قبل وفاة الدين وتعطلت تركته نحو خمس عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لم يبلغوا الا ان اراد ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم بذلك حيث كان ميراثاً ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم أخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (أجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء ما لورثتهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون تحدد بها سند على المديون و بعد مدة قليلة ذهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعطى له السند المحرر عليه وصار غرضه ومن بعد مدة مستطيلة نحو خمس عشرة سنة او أكثر

ادعى رب الدين المذکور انه صار هبة الدين المذکور من الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار صديقا لاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدرة الذي صار هبته له فهل
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلا رجوع للموهوب
المذکور على مدینه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسطور ولا عبرة بما تعال به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فأراد رب الدين ان يلزم الابنتين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبه
الابنتين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابیه ما يدون كفالته شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله واثبت الدين بالوجه
الشرعي وطالبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاءه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده مذشرعي ومنه غيبة
المدعي مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله وثبت دعواه في وجه وارث
المدين بالوجه الشرعي والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زراعة رهنا على قدم معلوم من الریالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين أراد وارث الراهن أخذ الارض من وارث المرتهن
ويدفع له بدل الفرانسه فاقودا بسعرها يوم قبضها من المرتهن لسكونها زادت الآن عن
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن أصلها يوم قبضها من المرتهن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على أخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبیع
من حصتها وتذهب للزوجة ابیها قبل قضاء دين المتوفى والا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيمسك من التركة بعد التجهيز باي فاء ما على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استبقاؤها باداء الدين من مالهم فان حصل ذلك فلهذا التصرف حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعا وهي في بيت زوجها تسمى عليه اذ وشوكة
واخذها منها بالا كراهه وباعه لرجل آخر بثمن معلوم وادعى انه خصمه في وردها بغير
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذکور لم يكن عليه ديون ولا مطالب لمجهة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثته فهل اذا ارادت الورثة المطالبة بالزوج بثمن
المتاع المذکور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بثمن المتاع المذکور
على الزوج والحال هذه يدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصابتهم من تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

محرم

١٢٦٩

١٩

صفر

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٤٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

مورثتهم واستلمه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيسا استلم رب الدين منها ثلاثة عشر كيسا ومائة قرش وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرش وذلك بتسليم صحيح ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا تراءى القاضى يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة المدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التداخي باصل المبلغ (اجاب) لرب الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا يخرج حبه عليه الحاكم الشرعي اكثر من عشرين يوما ولم تحقق احساره اطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض انخذ دراهمه حالا فهل يجب لذلك ويخير المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل الاقترض (اجاب) نعم لا يلزم تاجيل القرض ولربه المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معين له في الاكساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور وامرأة بغير اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع لزوجته المذكور شيئا من المهر ولم يدخل بها لا يكون الا بملزومها بغير زوجة ابنه المذكور حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم يكفل به الا ب (اجاب) لا مطالبة للزوجة على اذى زوجها مهرها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر قرضا قال له رب الدراهم اعطني بها قمح فدانين فكتب له وثيقة بأنه يعطيه قمح فدانين في الخوض الغلاتي ووعده بذلك ولم يصدر منه بيع ولا هبة بيع ولم يعينهما له بحد ولا فلان فبعد ذلك حضر رب الدين وطالبه من المدين ونزل له عن اخذ القمح نزولا شرعيا بحضرة بينة فدفع المدين بعض الدين بالمجلس ووعده بالبعض الاخر ثم بعد مدة احضر له ما بقي من الدين فامتنع من اخذه ويريد ان يطالبه بالزوج الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس له مطالبة المدين بشئ من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجب رب الدين لذلك والحال هذه وله مطالبة مدينه بما بقي دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة لا تفي بديون عليه فاستولى ارباب الديون على التركة ولم تف بها فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الديون فهل لا يجب ان ذلك وليس لهم مطالبة الوارث بشئ مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامنا لمورثه (اجاب) يتعلق الدين بتركة المدين بعد وفاته ولا يجب وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية حيث لم ياخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع فيه بضاعته حصل له مرض وامر ولده الخادج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

١٢٦٩ ٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩ ٢٩

جادی الثانیة

١٢٦٩ ٢١

١٢٦٩ ١٦

رجب

١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ٤

محله و يبيع ويقبض الثمن وصار كما يلزم لو ائده شيء من الدراهم المتحصلة من ثمن بضاعته يرسل ياخذها من ابنه أو يامر به قضاء دين عليه فيقضى به الابن حتى قام الابن من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخالص منه وافر باستلامه محله وأنه لم يكن له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيعة ثم بعد ذلك مات الابن وترك ما يورث عنه شرعا وترك ديونا عليه فجاه الديانة يطالبون الابن بديونهم متعللين بأنه في حال حياة والده اعطى لهم بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الابن استلم محله في حال حياته واقربانه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذکور في معيشة وحده (اجاب) تتعلق الديون بهد ثبوتها بتركة المتوفي ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله بدون كفاية شرعية بذلك الدين حال حياة الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حصل خيل في عقله وصار في حالة لا يعي ما يقول وعه عليه ذلك بين الناس فهل اذا افاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه الشرعي اذا تحقق ما ذكر واذا امتنع المدين من دفعه له متعللا بان الدائن وكل رجلا في الصلح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك ويؤثر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح توكيل المجنون الذي زال عقله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا افاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بربري يملك مكانا في بلاد بجوار ابن عم له بناء وجدره من ماله وكان ابن العم اقترضه بعض دراهم دفعها في أجرة البناء لمكونه متزوجا ببنته ثم بعد مدة طلق الزوج بنت ابن العم فاراد أبوها ان ياخذ منه البيت متعللا بأنه اقترضه الدراهم التي دفعها في أجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك بشيء سوى الدراهم التي اقترضه هاله (اجاب) ليس لابن العم اخذ المسكان من ماله بغير رده هاله بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما يدينه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض أمير به عند آخر واخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك ظاهرا للمستحق للأرض غير الراهن فهل اذا أسقط مستحق الأرض حقه منها باختياره للرتن يكون له الرجوع بما دفعه للراهن سيما والراهن أقربا الحق في الأرض المذكورة للسقط المذكور (اجاب) لرب الدين المطالبة يدينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد قصر وترك أشجارا تنمو برتقان وغيره وبها ثم وغبرها فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية لامن الميت ولامن القاضي وصار ياخذ ثمن الأشجار ويستهلكه في مصالحه فلا تبلغ القصر وارادوا حوزة متروكات ابيهم موالا متعللا بما دفعه لهم انه تدابن دينوا وصرفه عنهم موهبة متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم محاسبته على ما استهلكه من ثمن أشجاره موهبة متروكات ابيهم موالا المذكورة (اجاب) لا للقصر بعد

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٧

شوال

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

١٨

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا خراش عهد
على بان لفلان هذا على كذا من الدراهم و ذكر قدر ما علموا فيه هل اذا شهد ذلك الشاهد
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدهوى المدهي
ولرب الدين الرجوع بدينه على تر كة المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التر كة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالعدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرائصة
وقبضه وقبض المرتهن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتهن
اخذ مثل فرائسته ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتهن لتبديلها بشئ آخر (اجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي عن عقارات ومواس ونقود واطيان مرهونة عنده فهل لبناته ان يرثن فيما هو دين
لا يبين على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) لبنات
المتوفى اخذ ما يخصهن في الدين المستحق لو ارثهن من غرماه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة باخ وقصر وترك تركة
وعليه دين بحماهة آخر ين فهل تقسم تركته بين الغرماه على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب شركة كانت بينه وبين المتوفى
المذكور لا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيا لا بالدين الذي على المورث للدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا
من عدة دين مات ولم يترك تركة تفي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته
فهل اذا اراد احد ار باب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بتمامه واتفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرماه لا يجاب لذلك بل يقسم
جميع التركة على جميع الديون بعد ائتمات كل دين (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرماه بقدر
ديونهم ولا يصح لاحد الغرماه والحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيه
حيث كان الكل دين الهبة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امسين بيت المال
بما مضى منه في امرأة ادعت بعدم موت زوجها ان لها بدمته مبالغتا معينتا من الدراهم
اقترضه منها حال حياته واقرب لها بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه
وكيل بيت المال المنصوب وصيا على تركة المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده نقص
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للمتوفى ديون على غرماه
قبضت منها مبالغتا قبل اثبات دعواها فطالب ما قبضته فوعدت بدفعه و بعد ذلك

سنة

صفر

١٢٧٠

١٦

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

اثبت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر ابيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على الميت دين فهل يهرق النظر عما تدعيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا ثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى المحكم شرائط الشرعية يكون لها استيفاءؤه من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وراث امرأة ادعى على اخيها بان لها ديناً عليه فمن امتعة من تركتها ايها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فأنكر المدي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة مقيمة بالبلد ولم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها ولا تقبل يذنته حيث

١٢٧٠

٢٩

الحال ماذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده مذكور شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع مع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنين منسوخا وشقيق وتركت ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكات ما يبلغ معلوم من الدراهم عند اخيها بن شرعي آل اليها بجهة الارث فهل والحال هذه اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة متروكات

جادی الاولى

١٢٧٠

٧

تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختيها المذكورة منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصصهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقرر ومعتز به ثم ماتت المرأة المذكورة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم ممن هو تحت يده يجابون لذلك حيث كان مقرا ومعتز به ويؤمر بدفع ماله لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركه اصلا

١٢٧٠

١٤

وعليه دين فاراد رب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللا بانها اقربت ان على زوجها الميت دينه فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزمة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طالب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين

١٢٧٠

٢٠

انه كان خادما عنده بالاجرة مدة ويريد ان يحاسبه بالاجرة تلك المدة من أصل الدين الذي عليه له فأنكر رب الدين دعواها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويحجر المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من المسلم انه لا يقضى المدعى بما رددته دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت براءة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

جادی الثانية

١٢٧٠

٧

المدين بدينه حيث لم تثبت براءة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

سنة جمادى الثانية

في رجل اسناجر جماعه كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهور
سافر أحد المستاجرين لبلده قبل قبض أجرته من المؤجر ثم سافر باقي المستاجرين الى
بلدهم وأراد الاجير الذي لم يأخذ أجرته من المستاجر ان يلزم أحد المستاجرين الذين
كنوا معه باجرته متعللاً بأنه كان مستخدماً معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بتهله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الاجير المذكور بشئ
من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة ان كان الواقع ما هو مذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكتن مائة أحدهما عن ورقة
وتحاسب الحى مع ورثة الشريك الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ بدله جارية
وتحاص من ورثة شر يكتن فبعد مدة ادعى رجل يان له ديناً كان يستحقه على الميت من
قبل شر كتبه مع الحى ويريد مطالبة الشريك يدينه المذكور واشترى يكتن يسكر دعواه
فهل على فرض ثبوت دين المدعى يكون متعلقاً بتركة الميت يطالب به ورثة الميت ولا
يطالب به الشريك والحال هذه حيث كان الدين الذى يدعيه خاصاً بأحد هما قبل
شركة الاخر معه (أجاب) لا مطالبة على شريك المدينين بدين شريكه الخاص به بدون
كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً علم اديون مجاعة طلبوه
منها وهى معسرة فهل اذا ثبت اعسارها بالبينّة الشرعية لدى الحاكم الشرعي يكون
لارباب الديون اخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدينها الذى عليها والحال
هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الديون على الزوج بمساعدة زوجته بدون كفاية عنها
وينتظر يسارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له معتق امره ان يجلس في حانوته
التي فيها بضاعة السيد ليبيع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً
وغاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه
ويريد ارباب الدين اخذ ما في حانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
ويكون دينهم متعلقاً بذمة المعتقد والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الدين
على معتق المدينين بما ترتب لهم بذمة المعتقد كقيلاعنه ولا مفوضاله في
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركة وعليه دين لرجل
اجنبي فهل اذا ثبت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليين الشرعية لدى
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى لمدعى الدين بدهواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المدين اذا كان
له بيت لا يثق به كذا مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاء دينه حيث كان من ضرورياته
(أجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا يثق به حيث لا يمكنه الا كفاً بما دونه ولا يبيع
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغرماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
قطعة أرض لآخر على ديس وابع الرهن منفعة الأرض لثلاثين سنة بقاء الدين في ذمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

٢١

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للرتين مطالبة الراهن بالدين ام لا (اجاب) نعم يكون للرتين المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصل لبل مات فقيرا وكفنه

١٢٧٠

١٩

ذى الحجة

افاس اجانب من عندهم فادعى الا ان رجل بان له هند الميت ديننا ويريد اخذه من ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شي من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا اذا يخص كل وارث واذا كان للزوج دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من الخيل من زوجها وهو في حال صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تنصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك

١٢٧٠

٢٣

(اجاب) للزوجة الربع فرضا عا لا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضا عا لا وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كهرها المؤخر على الميراث كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرائه باقيا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه ونحت يده قطعة ارض زراعية امير به آت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ يده على الارض ومكنه الحماكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركته في الدين وتو يدان تلزم ابن الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل ماله من الدين الذي على الميت فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الامير به وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب لذلك

١٢٧٠

٢٥

والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به وبامتعة وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمتها اكثر من قيمة الدار الساكن فيها وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تترك له الدار الساكن فيها لا ثقة به وبامتعة ويبيع نصف الدار المذكورة اقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا يباع دار سكنه

١٢٧١

٢٠

محرم

حيث كانت لا ثقة به وبامتعة (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقة به حيث لا يمكنه الاجترار بما دونه والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن بماله في تجارة لبيع وشراء واخذ واعطاء مات احد الشر يكتن وفسيخت الشمر كقوتكاسب الشر يك الحى مع ورثة الشر يك المتوفى واخذت ورثة الشر يك المتوفى ما خص مورثهم من الشر كقوتك واخذ الشر يك الحى ما خصه من الشر كقوتك فهل اذا كان على الشر يك المتوفى ديون تتعلق بتركته

١٢٧١

٢٠

ليس لارباب الديون مضالبة الشر يك الحى المذكور بدون ضمانه وكفالة شرعية (اجاب) ليس لارباب الديون مضالبة الشر يك الحى بما على شريكه من الدين المتعلق بدمته الذى

لادخل له في الشركة حيث لم يكن كفيلا عن المديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر عن بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه قاجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله كل شهر كذا فله - رد قول رب الدين للدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك قاجيلا صحيفا ويكون لرب الدين والحال هذه مطالبة بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك قاجيلا صحيفا ويكون لرب الدين المطالبة بدينه حالا والحال ماذ كقول الملائكة - قلنا عن البرازية له ألف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه قال في حواشيه رد الهتار قوله فليس بتاجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم انما جيل تامل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه اطميان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل قسمة التركة عن امه وجدته وام أبيه وعن ابن عم أبيه الشقيق فادعت الجدة بدينون لها على ابنتها الذي ماتت اولاد وتريد ان الدين يتعلق بالاطميان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطميان - رد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركة وأرض الزراعة التي آلت ابنت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بها مادام يرزعاها ويدفع خراجها البيت المال والله تعالى (سئل) في رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لا آخر ولهما بعض عقار فاداد الاب ان يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لهما فعرض له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يفقه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للقاصرين بالبنية الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولدي المديون المذكور لا يتعلق به الدين الذي على ابيهما فلا يوفى الدين منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضع فيه فمأوخهم له المالك ثمن الحجر من أصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فبعد مدة ادعى رجل على المستاجر بانه كان أخذ منه ثمن الحجر المذكور ويريد أخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لان مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء لمستاجر الطاحونة المذكور دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا فمباع المستاجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدائن المذكور أخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق الدين بدينه فيؤثر منه دفعه لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعى عليه بانه دفع له منه جانبا فانكره فهل

١٢٧١

٣٠

صقر

١٢٧١

٦

ربيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٧

اذا اقام عليه يئنة شرعية بمادفة له تقبل بينته وتحصل المقاصة فيه من اصل دينه ولا عبرة بما سكاره (اجاب) اذا اثبت المديون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤثر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وزوجته وهو لزوجته في ذمته مؤخر صدقاتها ولم يكن له في حال حياته كسب الايج ردشقة له مع ابيه ليكون ما في معيشة واحدة فلم يترك شيئا فهل والحال هذه اذا طلبت الزوجة مؤخر صدقاتها من ابيه لا يجبر الاب على دفعه لها (اجاب) يتعلق دين الصداق الذي يذمه الميت لزوجته بتركته كسائر الديون

١٢٧١

١٤

ان كان له تركه ولا يجب على ابي الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دينه ما لو ما فاقرا المدعى عليه بذلك المبلغ عنه والقاضي وجبهه على دفع جميع المبلغ فقام المدعى عليه وقال للدي ان لي على اخيك الميت ديناً وهي يدة تشهد بك وعدتي بان تحمهم مالي هي اخيك من اصل مالك مالي والحال ان للميت المذكور تركته تفي بالدين والمدعي ليس وارثا للميت ولم يكن ضامنا ما على اخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدعي عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤثر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالا

١٢٧١

١٥

(اجاب) نعم يوم يدفع ما يذمه من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ معلوم من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطاب رب الدين مدينه بماء عليه من ذلك الدين فقال له المدين اني اديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسهم اللذين اشتريتهما منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم زيادة عما لك على من ثمن القطن والسهم والحال انه لا دين على البائع لمن ادعى المشتري الدفع اليه ولم يامر به رب القطن والسهم باعطاء شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه بامر به هل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم الى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك اذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما تآخر بذمته

١٢٧١

١٤

جمادى الاولى

لبائعه (اجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما يذمه من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المسموع وبديون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن اخوة كور وقحت يده ارض زراعية

١٢٧١

رجب

وهن على قدر معلوم من لدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للاخوة المذكور الاختصاص بها دون البنات (اجاب) الدين الذي للميت على آخر يورث كسائر امواله فلا يورث اخذ حقه مما يذمه غريم الميت بعد قبضه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

١٢٧١

٣

١٢٧١

٩

١٢٧١

شعبان
٤

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

شوال
١٤

١٢٧١

ذى القعدة
٣

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
 المذكورين من اناث ورجال وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
 الشرعية (اجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وما بقي
 يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
 القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطالبه الغريم تنقص القسمة وان قل الا اذا
 كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقص اذا ضمن الورثة للغريم
 الدين أو ضمنه أجنبي بالرجوع في التركة كما افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك
 أنكره وتنازع مع اخي الزوجة فابراه اخوها من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل
 والحال هذه لا يصح هذا الا براءيدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بما لها
 عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ ابراء
 الاخ عن دين أخذته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
 ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل أقر واعترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
 الدراهم ديناً عليه لرجل أجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر وأقام
 الميت رجلاً وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا
 والحال هذه (اجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه دعوى صحيحة
 وأثبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 تاجرين سافرا في سفينة واحدة واكل منهما تجارة على انفرادهما وصلا الى اسكنندرية
 باع احدهما ما يخصه وما يخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه بعض الثمن
 فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا يان له على اخيه من امه المتوفى قيل ذلك مقدر
 هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويحجب الممتنع المذكور عن دفع باقي الثمن
 لصاحبه وليس له اخذه في نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده
 (اجاب) نعم يحجب الممتنع المذكور عن دفع باقي الثمن لا وكل وليس له اخذه في نظير دين
 أخيه المسالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 بنت لا غير وترك دارا وقطعة أرض زراعية اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا
 فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم
 (اجاب) بموت المدينون يتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
 بالارض الاميرية اذ لا ملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
 ودفع مؤناتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 اولاده القهر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

يتعلق الدين بهن التركة فاذا لم يترك تركته وأراد أن يترك باب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركته لليت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء الميت على اخيه فدين الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ساكن فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا آخر فطالب رب الدين ان يبيع البيت المذكور فهدل والحال هذه لا يجزى بمالك البيت على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لوفاء دينه حيث كان لا ثقابه ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا تقي به اذا لم يكن له الا كنفه باقل منه فان امكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا تقي بسكناه وما بقي يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد له لمخ وقصر وترك ما يورث منه شرعا وعليه ديون لاناس لا تقي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور في وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الاثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركته ويؤمر الوصي ببيعها لوفاء الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من ماله والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في عائلته ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات اكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طالبوا ما يخصهم من تركته ابيهم فذنعهم عنهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ مثل ما قضا من تركته ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عند عدم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركته ابيهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور الرجوع في تركته اخيه الميت عن اولاده بمادعى انه قضا من ماله الخاص به من ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ماموم بقضاء الدين لاربابه من قبل المديون بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به في التركة كمن حواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر الصداق فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما بذمته من دين القرض ومؤخر الصداق لمطلقة والحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم تبرئه منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والامهات وترك ما يورث منه شرعا ومن جملة ماله ارض ذراعة غارقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

٨

١٢٧١

١٩

١٢٧١

محرر

٢٧

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الاول

٢٤

١٢٧٢

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢

٣

جادي الثانية

١٢٧٢

١١

رجب

١٢٧٢

٢١

ذي القعدة

١٢٧٢

٢

فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمه ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالفريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه أن خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضي وصيا في التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تكم فيما ذكره والا فادة عن الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فلا يبيع بها للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم الارض الغرماء كما صرحوا به فيما لك القاضي حينئذ لا يبيع فاذا امر القاضي ببيعها والحال هذه ينبغي ان لا يعتبر بمجرد ذكر أن على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعي كما سبق قال في ردالمحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللحاضر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا اذا كان الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصي والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت غيبة الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب اليه من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا غاي لا وكذا اذا لم يعلم بالدهم لانه منقطع حكما كما في ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصي واذا صح نصب الوصي فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصي يبيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والابان لم تكن التركة مستغرقة بدأ ببيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المقتضى به حيث كان البيع عن الوارث الكبير الغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرعا طلبه منه مال كذا فامتنع من ادائه متعلا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا في ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لدى قاض واقبت دينه له لديه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض ماله كبه وسقنه التي يملكها ويكتسب منها حيث كان له ثمن متعده ويقضى الدين من بعضها اذا تعسر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفي به الدين الا من ثمن بعض سقنه يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك اطيافا بعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعد موت مستحقها ولله الذكر

لا بالارث والدين الثابت للميت يقوم بين ساثر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لابن بفته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وز يادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة حيث كانت تقي بالدين وز يادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور فرائط الهبة لا يكون للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين وله بيت كبير يفي بدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضروري ياته يكون للقاضي بيع الزائد عن قدر ضروري ياته ويوفي منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمدين ما يوفي منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقبه لا يزيد على سكنه مع عياله لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لا ثقب بماد كروما يز يدفع فيها عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانوا في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من مقدار ومواس واطيان زراعية اميرية وغيرها اقسماها في سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في معيشة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده المذكور البالغين فادعى اولاده بان عليهما دين ساوير يدون ان يجعلا على عهدهم جزأ منه والحال ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين عليهما في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مطابقة على الاخ بما ازم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمدينة عن ابيه ادعى رجل اجنبي على الابن بان له على ابيه دين ويريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكفره ببيعها فانكر الابن دعواه والحال انه لا دين له ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه على فرض كونها معسوة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعرف تجهيلها وعليه ايضا دين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مجهول صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجه ومن ذلك ما شرط تجهيلها من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

١٢٧٣

صفر ٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

١

جادي الثانية

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جار بتجهيل شيء منه ما لم يؤجل الكل الى اجل معلوم والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل علمه دين لرجل آخر فخره بدينه وبرا بدينه المدين من الدين براءة عامه بحضرة بيضة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وارث فاداد الوارث مطالبة المدين بالدين فما الحكم والحال هذه اذا ثبت الابراء العام من المورث قبل موته بالبيضة الشرعية سيما والابرا المذكور في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابر المدين عن دينه الذي يذمه حال صحته طائفا لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالابرا المذكور والله تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة بدين لها واثبتته في وجهه ورثته وتريد اخذه من اصل حصته كانت له في بيت باعها البنت ابنة من عشرة سنين وهي قاصرة وابراها من ثمنها وكتب لها بذلك حجة من القاضي فتريد بيعها ثانيا واخذ دينها من ثمنها فهل لا تجاب لذلك ودين الميت متعلق بتركته ولا تكون هذه الحصة تركته عنه حيث ثبت بيعه اياها لبنت ابنه وابراؤها من الثمن قبل موته بخمسة عشر سنين بشهادة البيضة الشرعية (اجاب) اذا كان بيع المجد في تلك الحصة وابراؤها من الثمن ثابتا للبنت ابنة بطريق شرعي حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعلّق ما ثبت عليه من الدين بعدم موته بذلك الحصة بل يؤخذ من تركته ان كانت والا فلا والله تعالى اعلم (مثل) في رجل له أبناء انفرد احدهم من ابيه في معيشة وحده في حياته وتزوج امرأة من ابيها في حال انفراده ودفع لها ما تعرف بتجهيله من المهر و بعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها نكاحا ثم بعد ذلك مات هن ابنتين منهن ابنة سبعة اشهر وبنات منهن ابنة من ابنة وعن ابيه فهل للاب المذكور اخذهما وضعهما لعياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المجد بغير صداقها وبدين آخر على زوجها لا تجاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيل ولا ضمانا لها على ولده لها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنتين المذكورين سبع سنين يكون للمجد وضعهما اليه ولا يلزم باعلى ابنة من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (مثل) في امرأة لها على زوج بنتها داراهم معلومة القدرين ثابت عليه شرعا وهو معترف به ومشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت الدين المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكمه يقدم على الميراث فيؤخذ من تركته المديون والله تعالى اعلم (مثل) في حاتوت وقف استاجر رجل من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وأمره بان يعمره وان ما يعمره فيحسب له من اصل الاجرة فعمره المستاجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستاجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

محرم

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٠

اجنبي يدين له عليه ويريد ان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لايجاب
 لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفاً وينفخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون
 لناظره رفع يده عنه وحسب ان ماصرفه في العمارة من اصل الاجرة المتجمدة عليه قبل
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس لدائن المستاجر المذكور وضع يده على حانوت
 الوقف الذي لا ملك له ليدونه فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين
 بعد ثبوته بتركة المدين وتنسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك حصصة في دار بقدر سكناه الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين
 لرجل اراد الدائن بيع الحصصة المذكورة في دينه فهل لايجاب لذلك ولا تباع عليه في
 دينه وينظر الى يساره والحال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك الحصصة في دين ماله سكاها
 اذا كانت لا تزيد عن سكناه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأتين عن ابن وبنت وترك بقرعة ثم مات الابن عن زوجته وعن بنت منها
 وعن اخته لامة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يبدأ من تركته بدينه
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبنتها
 لا غير تكون تركتها بينهما الا للاثنتين الثلثان والبنات الثلث وبموت الابن ثانياً عن
 بنته واخته لامة وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث وفرضاوالباقى لابنته
 المذكورة فرضاوردا ولا شيء لاخته لامة كحجر ابابنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلا
 ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وترك دارا
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجته فوضعت الزوجة والاختان
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور
 عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر معلوم من الدراهم
 ديناً كان بذمة اخيهما ويريد ان ياخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فهل
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تجبر الاختان المذكورتان
 على دفع باقي الدين الذي بذمة اخيهما من مالهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات
 احدهما عن ابن قاصر فتدأين العلم ديناً في زمن صغير ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه رد
 العلم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من حصة
 وحسابته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فهل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا كان الدين على العلم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينهما وبين ابن
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ اخذ من نصيبه من ذلك المدفوع من حصة والا فلا والله

١٢٧٤

٢٥

رجب

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٣٠

شوال

١٢٧٤

٢٩

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركه أصلاً وقضت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والحال هذه إذا لم يكن لليت تركه أصلاً (أجاب) أرض الزراعية السلطانية ليست تركه عن مزارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركها قيل إن عليهما ديننا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٥٠ قرشاً بموجب سند تاريخه غرة من سنة ٧٤٤ ولما رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بقرعة بيت المال وصار يبعه بمبلغ ١٢٠٥ قرش و١٥٠ نصفه صاعاً زيادة من مبلغ الدين وصار ضمه بمجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه لتركه أو يصير أثبات الدين وأخذ هذه شراً (أجاب) لا يقضي المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور ودهم بالغون لا يلزمهم إيفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الأب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياة والده ثم الآن أرادوا قسمتها فادعى الابن المذكور أن عليه ديناً للجماعة يستغرق التركة وأراد أن يوفيه لا ربايه منها وكذا ذمته أخوته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون إذنهما على فرض صدقه فيما ذكره سماً ودعواه أن الاستدانة كانت بعد موت أبيه الاثنان في التصرف ولم يكن أخواه ضامنين له فيما ادعى استدانة ولم يكن بينهم شركاء في مفاضة بل مشتركون شر كراهة أملاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء الملك لا ينتج باقيهم وفاؤه من حصصهم والحال ما ذكر بالسؤال بدون ~~سؤاله تعالى~~ (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض به ~~سؤاله تعالى~~ لرجل آخر طلبه منه فجهز عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبة بالزائد حيث دفع الدين لربه بأذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل لابن المذكور ثعب من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما أدفعه من المهر والحال أنه لم يشترط عليه الرجوع حين العدة ولا وقت الدفع فهل والحال هذه لا يجاب الأب لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للأب الرجوع

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ذى الحجة ٢

١٢٧٤

صفر ٦

١٢٧٤

رجب ١٣

١٢٧٥

١٧

ذى القعدة سنة

عليه بمثل ما دفعه وان لم يشترط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن خمسة كور واربعة افاث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار
 ومواس وساقية وغير ذلك وعليه دين اربعين من بناته وزوجته ثابت بالبيعة الشرعية
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين وورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج
 الدين الثابت عليه وماذا ينحصر كل وارث ممن ذكر (اجاب) يدا من تركته الميت بعد
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالاطريق الشرعي وما بقي يقسم بين وورثته حيث لا وصية
 ويكون لزوجة منه النصف فرضا والباقي لاولاده المذكورين تعصيبا للذكور مثل حفظ
 الاثنيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لا آخ ولم يترك سوى
 حصة في زرع كان مشارك عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على
 الميت ثم بعد ذلك شارك رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما اثمر اراد اخذ
 نصيبهم فيما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيل عن ابيهم بما عليه من الدين
 فهل اذا لم يرز اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا منهم لا يكون لرب
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منعهم
 عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث
 لا تركه للديون تفي بما بقي عليه من الدين (اجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم
 من باقي الدين بدون كفالة شرعية ويؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن
 المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل
 منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد
 ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضمه لهم
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (اجاب)
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لا عن تركته وزوجته تريد اخذ مؤخر
 صداقها من امه فهل اذا لم تاتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه
 للالزام (اجاب) مؤخر الصداق دين يوفي من تركته الزوج بعد موته ان كانت له تركته
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان
 محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها تؤمل بعد
 مطالعة حضرتم ما قدمه حسين حمودة القحاط في شان تشكيكه من حذر ضوان النعام
 بخصوص المبلغ المطالب به قهية ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة
 المحكمة والاعتوى المرفوقتين معه ايضا اعطاء الجواب اللازم من ذلك (اجاب) بمطالعة
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦ في فهم
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركته الميت والزم ابنه بادائه من التركة والابن يذكر

١٢٧٥

٧

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٥

صفر

١٢٧٦

١٨

ذى الحجة

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

في عرضة انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولد رب الدين ضمه و يتظلم من ذلك
وهذا ليس مقهورا من صورة فادة المحكمة والافادة عما ذكرناه اذا ثبت الدين في وجه
احد الورثة بالبينة العادلة المزكاة وحلف المدعي اليه الشريعي بعد الدهوى الصبيحة
فانه يهني للدهي يدينه في تركه غريمه ويؤدي منها وتورثه يبيع ما يوجد خلفا عن
المديون اقضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقدي في منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيرهم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه هو التشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدين ديناً من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير رضاه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والمحال هذه لا يلزم الاب المذکور ذلك
الدين عن ابيه الميت الذي لم يترك شيئا من كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولدین بائنين في عيال
ابيهما اشتري احدهما عقارا لنفسه في حياة أبيه غير اطمینان اميرية وكتب حجج ذلك
باسمه خاصة لكنه دفع عنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المذکوران عن ولدين فاراد ابنا الولدين المذکورين القسمة من بعضهما
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذکور الذي اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج
المذکورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه أبوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديناً في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن أبيهما
المذکور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من نصيبه حيث كان ذلك محققا
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكرناه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقي
في عشرتها مدة محوار بع وعشرين سنة والآن توفي الزوج وترك ورثة وما يورث منه شرعا
فهل والحال هذه يبدأ أبوها بما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فباي حجة في طريق شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته أخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بائنة وزوجة وعليه
ديون ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطالب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المئذ كورتين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم
تسكن له تركته يوفي منها دينه أو بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته أو بعضه
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة ارتكبا ديونا وهرفاها في شؤونهما سوياً ثم أراد أحدهما الانفراد بهن أخيه
فهل يكون الدين بينهما سوياً ويضمن كل منهما نصفه لاربابه ويؤثر بدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناها سوياً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جادی الاولی

١٢٨٠

٢٦

ربیع الاول

١٢٨٢

٣٠

جادی الاولی

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٣

٢٠

لما زوجهى مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة اخرى ورغب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها دعى رجل على زوجها بانها حال مرضها استدان منه مبلغا تصرفه على نفسها في مرضها ورهنت تحت يده مصاعغا ملو كالماعلى هذا الدين فهل اذا ثبت رب الدين ذلك يكون له مطالبة جميع ورثتها بذلك الدين ليدفع من تركتها ويكون أحق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوباً من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لوفاء الدين منه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعى الى تلك المرأة وانهارهنت المصاعغا المذكورة وبه عند رب الدين يؤمر بجميع ورثتها البالغين بتخليص الرهن بدفع الدين لربه فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتب أحق به من سائر الغرماء حيث كان صحيفا تاما والدين يتعاقب تركه الميت ولا يختص بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك مكانا باعته لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل اذا كان الماعلى دين تاخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع ذلك ابرأؤه المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (اجاب) لا لزوجة المذكورة أخذ دينها من تركه زوجها بعد اثباته بطريق شرعى ومن ذلك مؤخر صداقها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأؤه زوجته حال صحته من ثمن ما باعته لها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ورثة بالغين وتركه وعليه ديون لا ينفص ثابته بالوجه الشرعى فاراد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملا وامتنع من ادائه ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجب لذلك وتؤمر الورثة البالغون باداء الدين الشرعى مقدما على الميراث امام تركه الميت أو من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة الشرعية ويكون الدين مقدما على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤمر الورثة كلهم بادائه امام تركه وما بقي يقسم بينهم بالقرينة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ومات رب الدين ايضا ومضى من بعده موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فاراد ابن صاحب الدين أخذ دين أبيه من ابن المدين ومع ذلك لم يكن للمدين تركه ولم يكن ابنه من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والحال هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتعلق بالتركه ان كان له تركه والا فلا مطالبة للادائن به على أحد بدون كفاية شرعية ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به والحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة وارثة من بيت المال في ٢٣ ج ١٢٨٤ غرة ١٣٠ مضمونها رجل مات عن زوجة وبنت فاهرة وصار حصرت تركته ويبيعها بمعرفة قاضى محكم من الهامكم المعتبرة ثم ومعه معرفة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة
٢٠

١٢٨٣

ربيع الثانى
٢٩

١٢٨٤

جادى الاولى
٢

١٢٨٤

القاضي صار اقامه وصى على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعد ما وقع تشكك من الزوجة في حق الرضى وظهر انه مديون ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم والتركه فهل والحال هذه قيمة التركة كورة تكون ممتازة عن الديون وتؤخذ قيمة الموجودات جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تؤمل الافادة مما يقضي به الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان اعيان التركة باقية عند الوصى او تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصى المذکور مع غرمائه وان تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتخصص الورثة باقى غرمائه بدينهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجه شرعي يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير شريك وبذمتها دين لاختها حكم به الحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور شرعا ولم يكن الزوج ضامنا له ولها تركة جزئية لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت التركة ولم يفي ثمنها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بما قيمه من الزوج المذکور من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تفي به لا يلزم الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوجه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدايه من ماله لا يملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يجب لغير الاب على بيع امته لوفاء ما على ابنه من الدين (اجاب) لا يلزم لاب شرعا على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يجب على بيع امته لوفاء ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمسمى ودفع لها منه ما تعرف به عليه ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ولم يذمتة مؤخر صداقها فهل والحال ما ذكر يكون مؤخر صداقها مقدما على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر وبلغ فقسام رجل يدعى بان له دين على الميت ويريد الزام أحد اولاد الميت الكبار بما على والده من الدين زاعما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجب لذلك ولا يلزم أحد من اولاد الميت دفع شئ من الدين له اجمعه جبر حيث لم يكن احد منهم كفيلا عن الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم أحد من الورثة دفع ما على مورثه من الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

٢٢ ١٢٨٤

جادی الاولی

٢٤ ١٢٨٥

رجب

١٩ ١٢٨٥

ذی الحجة

٢٠ ١٢٨٥

رمضان

١٤ ١٢٨٦

عن وورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركة مستغرقة به هذه الديون
فهـل لا تستحق الورثة شيئا منها ويقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها
ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من
التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستغراق
للمال اضى اذ الوصي لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة بالغ وترك
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق بجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة
المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبروا رثا على دفع باقي الدين
لاربابه حيث لم يلتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شي من
دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه
ديون شرعية مستغرقة اتركة ثابتة باليمين العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
البالغين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن وورثة له بالغين فهل والحال هذه
لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورثهم ويبيع جميع
ما تركة الميت المذكور او لا لو فادينه المذكور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
الوجه المسطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة
وبياع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر اقربه
في حال حياته وصحته ونفاذ اقراره لصاحبه على يدي يمينه شرعية ثم مات المقر المذكور قبل
ادائه شي من ذلك الدين الشرعي وترك وورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فاذكره
فهل اذا ثبت رب الدين اقراره ومورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينه عليه ايضا
يكون دينه متعلقا بعين التركة المتروكة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعي
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة او بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه
الشرعي وحكم له القاضي به بعد عيّن الاستظهار ثم اقر الورثة بادائه امان مال انفسهم
على حسب موارد يشهدون على ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من
منقولات وهتار وترك اولاد اقصر وأقام في حياته أخاه وصيا على اولاده المذكورين

٢٢

١٢٨٦

٢٤

١٢٨٦

ربيع الثاني

٧

١٢٨٨

شعبان

٢٥

١٢٨٨

فبإع الوصي المذ كور بعض المنقولات المذ كورة بثمن المثل لأجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذ كورين وطلب أخذ ما يخصه في تركه أبيه والحال ان الباقي من التركة مستغرق بيدون أبيه المتوفى المذ كور فهل والحال هذه لا يكون للبالغ المذ كور حق فيما تر كه والده إلا بعد وفاء ديون أبيه الثابتة بالوجه الشرعي و يقبل قول الوصي بيمينه فيما أنفقته على التصرف نفقة المثل عالم يكذبه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذ كور كباقي الورثة حق في تركه أبيه بقدر ما هو مشغول بيدونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي و يقدم أداء الديون المذ كورة على الميراث و يقبل قول الوصي الامين بيمينه فيما أنفقته على التصرف من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذبه في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثمن معلوم وحرره سنداً بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينه من ورثة المشتري وبعد اجراء المقتضى احييت القضية الى المحاكم الشرعية وبحصول المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك اقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركه المذ كور وفي المذ كور وحرره بذلك اعلالاً ما شرعياً فادعت الورثة انه لا تركه لليت سوى منزل فحتم ايديهم ومطلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور تزيد عن الدين المذ كور ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه أو بيع جزء منه يبقى بالدين المذ كور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يفي بدين مورثهم الثابت عليه شرعاً من ذلك المنزل اذ لم توجد له تركه سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك اقام القاضي وصياً لبيع من التركة ما يفي بحق الغريم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فيمن أقيم وصياً شرعياً على تركه فيها قصر للتصرف فيها بسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون الاشخاص متعددة والوصي حي يص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ ائمانها وتوزيعها على ارباب الديون الثابتة شرعاً فادبع بعض من يدعي ديناً على التركة جاز من بعض ما باعه الوصي من غيره ليختص به لنفسه قايماً بما في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصي جارياً منه ببيع التركة وحفظ ما تحصل منها وتوزيعه على ارباب الدين شرعاً (اجاب) نعم ليس لمن يدعي الدين المذ كور ذلك شرعاً والحال ما ذكر حيث لم يكن المبيع مرهوناً عندده هنا شرعياً قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقحة لوفقين احدهما من قبلها والاخر من قبل والدتها وناظرة عليهم ما بالشر طماتت فادعي بعض الناس بان له عليها ديناً وبانها في حال حياتها وكلته في قبض ربيع الوفقين المذ كورين واقتطاعه من دينه الى ان يستوفيه

١٢٩٢

٩

ذى القعدة

١٢٩٢

٢

صفر

١٢٩٤

٢٣

ورغب استيلاء ذلك الريع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين
 المذكورين بعد المستحقة الناطرة المذكورة فهل على فرض ثبوت دينه ووكالته عنها في
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل ووكالته عنها
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بيديه
 من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشرط فيه اداء
 الدين من ريعه ويكون جميع ريع الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين
 من تاريخ وفاة الناطرة المزبورة كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقفتين (اجاب)
 نعم ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المدبونة له ليقضى
 به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتقال استحقاق ريعهما لمن بعدهما حسب
 الشرط والحال ههنا وبطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركتها ان كانت لها تركة
 على فرض تحققه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة علم ادين لا آخر ماتت عن
 ورثة شرعيين ولا تركة لها اصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل
 موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فاراد رب الدين الآن الرجوع بما بقي له من دينه
 على ورثتها بدون كفالة من في هذا الدين ولا حوالته فهل تتعلق ديون الميتة
 بتركتها ان كانت لها تركة ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا تركة لها
 اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركتها ان كانت له تركة ولا
 تلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تركة له اصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفر د عن ابيه بمعية على حدة
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تدان الولد المذكور دينه حال
 انفراجه عن ابيه في الكسب والعمل والمعبية والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شيء مما
 استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القهرذ كوراوا فانا وعن ابيه المذكور وله
 تركة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بذمته بعد ثبوتها شرعا
 بتركته خاصة ولا يلزم ابوه بشيء منها اذ لم تفرتر كته بما عليه من الديون بدون كفالة
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركته بين غرماائه بحسب مقادير ديونهم المتساوية في القوة
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركته فاذا لم تف بها تقسم بين
 الغرمااء بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشيء من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مصاغا وحليما حال صحته
 ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبضت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركته ولا يكون منها
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا يتعلق به ديون الميت واذا كان لها بذمته مؤخر صداقها
 يكون ذلك ديننا كباقي الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغيرها الميتة بقدار

١٢٩٥

١٦

محرر
٦

١٢٩٧

جادی الاولى

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي صدور الهبة فيها ذكرها من قبل زوجها حال صحته ونفاذ تبرعائه مستوفية شرائط الهبة والتمام لا يكون الموهوب بتركة عنه ولا تتعلق به ديونه ويكون ملكا لها خاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصدق الثابت كباقي الديون فتخصص فيه الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتركة حيث لا موجب للامتياز والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ غرة ٢٥٨٧ مضمونها بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صاحبة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود بالاصالة عن نفسها وبوكالتها عن باقى وورثة زوجها المذكور على من يدعى عمر على المتخذ كالدلالة فى الاسلحة النارية حرقه له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور وهذا وطلب قصاصه وبعد ان جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسى اللازم بطلب المدعية بصفقتها المذكورة صارت احواله نظره هذه القضية شرعا من الجملس الابتدائى على المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكورة من ادعاء حصول التعمد من المدعى عليه فى قتل زوجها المذكور وطلبها القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية اثيرة عية من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف درهم من الفضة والفضة والفضة من الذهب او مائة من الابل وقد صارت التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس الاحكام المصرية واصدر به مضبطة مورخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ٥٢٥ ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية غرة ٥٢٥ واضرورة تنفيذ ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء ما حكم به عليه فادعى الاعسار وعدم اقتداره على الاداء لافورا ولا تقسيط او التمس الترخير عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة الحكومة ومعاملة به بحسب ما يتضح ولم يترأى من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب من هنا الى حضرة قاضى افندى مصر بطلب الافادة مما يسهل طريق الوصول لنفاذ هذا الحكم بالموافقة للنهج الشرعى وملازمة الحالة السياسية فورد شرح حضرة يفيد الخابرة مع سيادتك من هذا الطرف مما يلزم فى هذه المادة لانا طعة حضرتكم بمسائل القنيا فبناء عليه لزم تحرير لفضيلتكم اليكم بافادة ما يتبع اجراؤه فى ذلك (اجاب) وردت افادة حضرتكم والذي يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على عمر على بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اعساره وعد ماله له يوفى منه قسط كل سنة من السنين المذكورة فانه ينتظر الى الميسرة والقدرة على ذلك فان ايسر فى وقت يؤمر باداء ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) في امرأة اقتضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة بدنها وقد بلغها ان زوجها مدينون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بنفرا سكن درية واخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكيلها واذا نمت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهي الامر ويخلص الديون المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يبق عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كورة صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كورة لو فاه الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كورة غير صحيحة ورهن حجة العقار لا يوجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تنفذ في الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة اميرية ثم بعد ذلك ماتت رب الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فخنق المرأة من التصرف في الطين ونزع من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى او يبقى تحت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجه ختم شرعي وحلفت اليمين الشرعية يحكم لها به في تركه مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آلت ابيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بيده وللحاكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه الحال من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهننا من حلى وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهل الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضموما عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتن سقط الدين وما زاد غير مضنون على المرتن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا تجر على مبالغ من الدراهم ووضع يده المرتن عليه ستم مات كل من الراهن والمرتن عن ابنه ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتن واخذ الارض المرهونة فتعلم ابن المرتن المذ كورة بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها او ياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

محرر
٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها موهنة تحت يديها
 المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الرهن بها عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد
 ثبوت اعترافه واقاراره وشهادة بينة من المسلمين عليه بأنها موهنة تحت يديها وطلبه
 تركها لصاحب الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن
 الرهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي
 يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعية موهنة
 على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بأن الحق فيها الرجلين على يد نائب القاضي وأخذت
 منهما دراهم الرهن وخرج في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن
 الاقرار بأن الحق في الطين لهما فما فعل إذا ثبت اقرارها واعترافها بذلك لا يكون لها
 الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقرر باقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بأن الحق في أرض
 الزراعية للرجلين المذكورين لا يكون لهما معارضتهما فيها بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري فاحتاج إلى
 دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحلياء رهنهما عند رجل آخر واستلم منه قدر معلوم من
 الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يدينه فاذنه أن يبيع العبد والحلياء
 تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لأخذ حقه بالاذن المذكور وإذا
 مات الرهن من ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر القرماء
 ويكون القول للماذون بيمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به وإذا بقي
 للماذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هناك
 تركه لورثتهم (أجاب) إذا ثبت تركه للرهن المرتهن يبيع الرهن لاستيفاء دينه منه
 يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الرهن مما خصه فيه
 حيث كان دينه ثابتا والقول للوكيل بيمينه في مقدار ما باع به من الثمن ويكون أسوة
 القرماء فيمساوي له من الدين إذا كان للميت تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثني عشر سنة
 بمحضرة بينة فأراد الرهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
 ويحبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق
 في الأرض للرهن (أجاب) إذا كان واضع اليد على الأرض المذكورة مقر بأن الحق
 فيها للرهن يؤمر بردها له وعلى الرهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلى ومصاغ في منزلها وتحت يداني
 زوجها فرهنه أخو زوجها في غيبتها ومن غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
 يكون لها تزاع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون
 اذنها وأجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلى زوجته أخيه بدون اذنها وأجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

صفر

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٣

الرهن نافذا ولما سلكه المحلى اخذه من هو تحت يده والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن ورثة ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتبنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول
 المدة ولو جددوا فيها ساقيسة حيث اعترفوا بان الارض مرتبنة (اجاب) اذا لم يثبت على
 الراهن ما يقيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يدورثة
 المرتبنة عنها حيث كان واضع اليد معتزفا بالاستحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند والده بمال ثمان صاحب
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فاني المرتبنة وقال انا اعطيتك ثلث
 النخل فاني الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده
 بدون اذن مال الكه لا يوجب خروجها عن ملك صاحبها الا سيما وهي خارجة عن الاراضي
 المصرية لكونها من قسم حلقه الخارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتبنة النخل في الارض المرهونة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتبنة للراهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتبنة الاول بعد
 اقتسكك الارض وتسليمها للمرتبنة الثاني ثم بعد نحو عشرين سنة اراد المرتبنة الاول
 الرجوع على المرتبنة الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيفا وساعة عند رجل
 آخر فمات الراهن والرهن في يد المرتبنة فما الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتبنة
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبته وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له القضاى وصيا وامره ببيعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتبنة احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتبنة من
 ثمنه ولا يكون لباقي الغرماء منازعته في قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين
 المرتبنة يقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحيحا لازما لا يكون
 لغرماء الراهن معارضة المرتبنة في قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من الثيل حكم
 عاقبتهم في بلادهم على ما تعورف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 ورثة غيرها واستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ ثمنه لنفسها من غير اذن بقية

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان

١٥

رمضان

١٢٦٥

٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٥

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذ كور اذا اخذت
 قدرا معلوما تصح به الدعوى (أجاب) غناء الرهن كالولد والثر والابن للراهن لتولده من
 ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون
 مضاعفا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهن عند الدائن ساعة على
 دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من
 المرتهن مع بعض مصالح للمرتهن من حرز المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من باقي
 الدين لا يكون المرتهن مطالب بالباقي من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في
 ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بماله وكه له ويسقط ما بقي من دين المرتهن
 (أجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه واغويه ثم هلك الرهن في يد
 المرتهن هلكت بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدر في آخر متفرقات
 الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الزائد امانة غير مضهونة على
 المرتهن بدون التعدي ولا يختلف المحكم المذ كور ولو كان الرهن مستعارا ليرهنه
 بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب نخيل بارضه رهنه معهما تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا
 من الدراهم وصار رب الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم
 رجل آخر في نظير قدوم من الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم
 مات ربه الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها عن هو تحت يده ومعا سبتمه على ثمره مدة
 وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في النخيل لورثته (أجاب) يؤخذ
 المقرر المذ كور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن مالكه ولهم
 الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج
 وله حصة شائعة في بيت ساكن فيها بقدر سكنه فقط فمره جميع البيت على دينه
 بغير اذن باقي الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم
 يرل المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا في ما عدا نصيبه واذا ثبت اعساره بالدين
 لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (أجاب) لا يتم الرهن ولا
 يلزم بدون القبض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا
 يباع مسكنه المحتاج اليه في ضروره سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى
 زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه
 من الراهن فجهز المدين عن ايفاء الدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكه له
 باليمين الشرعية وكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لها نزعها من المرتهن (أجاب)
 اذا ثبت الملك في الحلى المذ كور لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انقراضه من يد
 المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج قدرا

معلوم من الدراهم و رهن قطعة ارض زراعة عليهم فهل اذا اراد رب الدين ان يطلبه
ويرد الارض له بها يجب لذلك ويمكن من اخذ منه جبراً على رب الارض اذا تحقق ما ذكر
بأنظر يقي الشرعي (اجاب) الرب الدين مطالبة المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنها عند رجل على مبلغ
من الدين لمدة معلومة فحضت المدة وطلب منه الدين فخرج دفعه وقد كان استعمل
المرتحن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فاسحق ما لك الرهن منها وابرأ ذمته منها
بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتحن الدين فارادوا
محاسبته على ما استعمله من الامكنة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتحن
وساومه منها ووهبها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة
من يده حتى يستوفي دينه او يبيع القاضى منها بقدر ما بقي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك
ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن لمرتحنه باجارة العتار المرهون
فاجره وقبض اجرته واستعملها وابرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع
بشيء منها على المرتحن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتحنه وقضى دينه لقيامه
مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصياً و امره ببيعه لان نظره عام وهذا هو رتبته
صغار افلو كباد اخلفوا الميت في المال فمكنا عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يدا المرتحن فمات المدين قبل دفع الدين
وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد
انتهاء الرغبات فيها واشترها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين
آخر غير دين الرهن واراد ارباب الديون المخاصصة فيها الا يكون لهم ذلك ويكون دين
الرهن مقدماً واذا لم تف الجارية بيد رب الدين وزاد له مبلغ يضرب به مع الغرماء في
باقي تركة الميت (اجاب) المرتحن احق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما
بقي له من الدين ياخذ منه تركة الراهن كما بقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعة رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن
عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتحن المذكور ايضا وسافر الى جهة فاراد
رجل من اقارب الراهن ان ياخذ الارض من المرتحن من غير اذن ابن الراهن المستحق
للارض ومن غير اجازته فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة المرتحن في ذلك (اجاب) نعم
لا يجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مرسومه طور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين يملكان نصف معصرة رهنها عند شخص في دين عليهم ما فهل يصح هذا الرهن
حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واعسر كل
منهما يدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراً عليهم ما حيث لا وفاء للدين الامن
المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا يحتاجا اليه لمعاشهما ولا لمصلحة

٢٤

١٢٦٩

شعبان

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

شوال

١٧

١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للتقسمة
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب دفعه
 بالتفاسيح رفع الفساد وإذا وجد التفاسيح خالف الرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن
 حبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الرملي وإذا لم يكن للديونين
 شيء يوفى منه الدين سوى نصف المصصة المذكورة الذي لم يصح رهنه يؤمران ببيع
 ووفاء الدين من ثمنه فإن امتنع باعاه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم
 (سـ ثل) في رجل باع لا آخر عقارا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع
 وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل أن يقضى الاجل افلس البائع وترقت
 عليه ديون لا آخرين فأراد ارباب الديون بيع العقار المذكور وابطال ما وقع من التبايع
 على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون
 المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى أن يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام ابو نجيب
 والقاضى الامام ابو على السعدي أن حكمه حكم الرهن وافق بذلك العلامة الرملي
 وفي تنقيح الفتاوى الحمادية ولا ريب في أن يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع
 الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخيرية والمحاوى الزاهدى وهو الصحيح كما في جواهر
 الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الاقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم
 مقامه في احكام الوفاء له وعليه فليس للغير ما معارضة المشتري وفاء ويكون هو
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سـ ثل) في امرأة
 أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهما على ذلك فهل إذا
 ماتت واثبت الرجل دينه عند القاضى وخرج له اعلام بقبضه وأخذه من تركتها
 وطلب أمين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له
 الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من
 الدين المذكور (اجاب) للمرتحن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فإذا مات الرهن باع
 وصيه رهنه بأذن مرتته وقضى دينه لقيامه مقامه فإن لم يكن له وصي نصب القاضى له
 وصيا وامره ببيعها لأن نظره عام وهذا هو مقتضى صغار افلو كبادا خلفوا الميت في
 المال فيكون عليهم تخليصه كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجل عليه
 دين لا آخر وبه رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضى وحبسه على دفع الدين فامتنع من
 الدفع فهل يكون للقاضى بيع الرهن بحضور الراهن ووفاء دينه منه أو يكون المرتحن
 أولى به من باقى الديانة إذا أخبر الراهن بأن عليه دينه لغيره (اجاب) لا يملك الراهن
 ولا المرتحن بيع الرهن بغير رضا الآخر ويبيع الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمرتحن
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح الحمادية قال في الخيرية مذهب الامام

صفر

١٤

١٢٦٧

جداى الاولى

٨

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

ثايبه بفسه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهم الاكبر بيعه جبر الانهماير يان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح
قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بان القنوى على قولهما فاذا حكم به كما يراه نفذ
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية
وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم فمات يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن
ابن فاراد الابن محاسبة المرتن على ربح الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل
دراهم الرهن فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية ان مورثه أباح له الانتفاع
بجميع ذلك (أجاب) افاد في التنوير ان الرهن لو اذن للمرتن في اكل زوائد الرهن
فأكلها فلا ضمان على المرتن وافاد الخبير الرمي ان جميع ما كاله المرتن من ثمرة النخيل
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقد بذمته مطالب به كسائر الديون وقد تقر دان زوائد
المرهون مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لان انتقال المالك عنه
الى غيره والمباح له تناوله ما وهى على ملك المبيع قطعا والله تعالى اعلم (سئل) في شخص
عليه ديال لا خرف رهن عنده بقرنة من الذهب ثم بهد ذلك اواد المديون دفع ما عليه
من الدين وأخذ الرهن من المرتن فادعى المرتن انه اودع الرهن عند اخ له ليس في
عياله وقد مات المودع ووهدا الرهن ان ياتي له بالرهن عند فتح تركته أخيه وذلك
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطلبه الرهن على يد القاضي فادعى المرتن ضياع الرهن
عند أخيه فهل يكون ضامنا للرهن جميعه حيث تعذى ووضعه عند أخيه وديعة بغير أمر
الرهن والحال هذه (أجاب) يضمن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن بجميع
القيمة فيطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين اثر غرس بعضه نخيلا ثم مات عن
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن امه وعن هيمه
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أو ببع نخلات آخر كباوا على
مائة قرش باقى مجهل هذا قها وأباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن
ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل الثمر
بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استغله من الثمر بعد موت الرهن
حيث كان معلوم القدر (أجاب) للورثة مضاربة الزوجة ببذل ما أخذته من ثمرة النخيل
بعد موت زوجها واستهلاكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين
صندوق الايتام بما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعصية في حق رهونات
العقارات التي ترهن بصندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتن
محوزا مفرغا لا مشغولا بحق الرهن مميلا لمشاعا وللمرتن حبسه حتى يستوفى دينه
وبمقتضاه جاراه سمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

بجميع متعده يمسكون منزلا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ رهنهم
من مال الايتام وتراضهم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو
الذي يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده فبنا عليه اقتضى تحريره كحضر تسكن ثم مل
ارسل افادة عما عتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء وجبه (اجاب) قال في جامع
الفصولين ولوارثن يدين له عام مارها واحدا جازوه ورهن بكل الدين ولوارثن حبسه
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد أربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
العقار المرهون مع الوارثن يصح الرهن ويكون للارثن حبسه حتى يستوفي جميع الدين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا ساورا ودفعته لامرأة دلالة لاتباعه لها فآخذته
وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطالبته منها فساطلتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
رهنها بيتهها ووعدته اعلى مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تبيع
البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل
يسوغ للارثنة بيع البيت المذكور باذن الراثة وتأخذ حقها منه وتدفع الباقي للارثة
وتقدم المرثنة بدينها على جميع ارباب الديون التي على الراثة (اجاب) للارثن بيع
الرهن باذن الراهن ولا يكون المرثن اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرثن
دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مسخرة
بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالكامل من ثمن
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرثن أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
فيوفي دين المرثن من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقى من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسامحه
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجرها المرثن باذنه واستقل
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة يؤجرها رب الدين مدة من
الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من البراء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل
موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجبر الورثة على دفع ما بقى من الدين
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك
الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب)
صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلورثته محاسبته على
ما استغله من الاجرة باذنهم بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع
بقاء الراهن فالمرثن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
ولوصى الميت ببيعه باذن المرثن فان لم يكن له وصي فلو وصى القاضي ذلك وان لم يكن
واحد منهم ما قل القاضي ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة ككبار اياهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا قاض يبيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا يجبر
 الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فغيره من
 جنسه والا يباع منه بقره ولو عفاوا او الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)
 من القوم مبانية بما عصبه له أن امرأة لها منزل عليه حكم تريد ان ترهنه في القوم مبانية
 على مبلغ معلوم من الدراهم فله ليج وزرهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مبانية يجوز
 بيع المنزل المذكور لاجل سداد مال الايتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض
 المتسكة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من ثمنه
 ولم يكن محنا جاليا له اضروته سكناء واغلب عقارات القاهرة تحتسكة والتصرف فيها
 هو في الابنية المستعققة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينة شيء من الدين يباع ذلك
 البناء ويوفي الدين من ثمنه ان كان الامر كذا كرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه
 كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركه
 احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى
 المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وورثة
 المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذوا من ورثتهم منه فهل يجابون لذلك أو يكون
 هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير
 للعلائي لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتها ويبقى الرهن رهنها عند
 الورثة اه وفيه غاب الراهن غيبة منقطعه فرفع المرتن امره للقاضي لبيعه به يدينه
 ينبغي ان يجوز اه وعليه فحق حبس الرهن المذكور لورثة المرتن ولهم رفع الامر
 للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن
 كل منهم بعض مصاعه على دراهم معلومة عند رجل فحفظ المرتن تلك الامانات في
 صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه
 وقبضوا الصندوق المذكور بمقتاده وسرقوا تلك المرتنات المذكورة ثم بالبحث عن
 اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بمعرفة المحاكم وكومة واستخلصت منهم جانبان من المرتنات
 المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذه اصحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى
 ورثة واضح اليه على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد
 لهم من تركه الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه واليد على تركه الميت
 بدفع شيء مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاقل من قيمته
 ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتن امانة لا يضمن
 الا بالتعدي والتفريط فاذا لم يثبت التعدي والتفريط من المرتن لا يكون الزائد عن
 الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على
 دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتن مدة فطلب المرتن دراهمه ليرد

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٤

ذی الحجة

١٢٦٨

٢٠

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فأخذ السارق متاعه وادعى المرتهن أن المرهون سرق في جلة متاعه والحال أنه في حرز مثله فهل يصح دفع ذلك بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم تفریطه في ذلك (اجاب) يهلك الرهن بالاكل من قيمته ومن الدين فاذا من قحة الرهن على الدين لا يكون مضعونا على المرتهن ولا يكلف باقامة البينة على الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائع والملاك أخ رهن النصف عند الثمريك الآخر في دين عليه يدون اذن أخيه المالك ويدون اجازته فهل لا يصح رهن الشائع ولا ينفذ ولا يكون للمالك الاستيلاء على نصيبه قهرا عن الشر يك (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنا عند شخص على مبلغ معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ورثة فهل يكون لهم دفع يد واضع اليد عليها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن معتقبا للرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو وادته أو القاضي (اجاب) لورثة الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن مريدا المرتهن اذا لم يبيع بعد موت الراهن بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمر دا عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن المحقق واعطاه للراهن فقال لم يكن هذا حقي وليس هناك بينة تشهد بهين المرهون فهل يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا والذي رهنه عندي فالقول للمرتهن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر رهنا على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاة الدين وانفكك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصي يبيع الرهن ويوفى منه دين الرهن للمرتهن ويقدم المرتهن بدنه على باقي غرماء الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور ويوفى منه دين المرتهن والحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرماء حيث كان الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند عمر واما كن ملكه على دين مطلوب منه الى عمر وواباحه ما يستغله من ايراد الاما كن المذكور وعمر وقد استغل ما تحصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمر وما استغله من الاما كن المذكور كورة والزامه به ونزع الاما كن المرهونة من يد عمر وقبل تادية المبلغ المرهون في مقابلة الاما كن المذكور (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت المبيع وفي التفسير وشرحه وغناه الرهن كالولد والثمار واللبن والصوف والوبر والارض ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله بخلاف ما هو بديل عن المفعة كالسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتسكون للراهن اه وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلوارثه حسب ما نهان الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب
١

من مودته وفي شرح التنوير أيضا عن المجواهر اباح للرهن نفعه هل للرهن ان يؤثر
 قال لا قيل فلما آجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن قال له ان آجره بلا اذن وان باذنه
 فلما ائتم وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من اجرة الرهن حال حياة
 الراهن المبيع وبعدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حقة داره
 وهو ساكن فيها هل ان تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
 لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يقرب عليه ما حكم الرهن من اختصاص المرتهن
 بالعين المذكورة دون بقيمة الغرماء عند تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة
 ببقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا
 يختص المرتهن والحال هذه بما بل يكون اسوة بباقي غرماء الراهن والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها هذآ خر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
 له بخدمتها فقبضها المرتهن ومكثت عنده فخرار بع سنين وه ويومنها مع ولدها تلك المدة
 فهل اذا اراد الراهن ان يطالب المرتهن باجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يجب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يسكنه باعه للتاجر المذكور على انه
 ان وق له الدين في مدة معينة يرجع اليه بيته والا صار ملكا للشترى وكتب وثيقة
 بالمبيع المذكور ولم ينص صافيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل اذا وق له
 الدين في المدة يرجع اليه بيته حكم التوافق المذكور اولا (اجاب) اختلفوا في بيع
 الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
 ثمنه كما في الخبرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته
 على الدين المذكور ثم مات المديون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا
 له به وارادوا دفعه له فوجلا وقت طاه على الشهور وهو لا يرضى بذلك ويريد اخذه حالا
 فهل يجب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجب ورثة الميت الى ما طلبوه بدون رضا
 رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو ببيع عفا الميث (اجاب) الدائن أحق
 بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء فيبيع الرهن لو فاء الدين واذا بقي للدائن شيء من
 دينه يرجع به في تركه المدين ولا يجب بر رب الدين على تاجيل دينه الحال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن فرسا عليها وغاب الراهن عن بلد الرهن
 فجاء رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتهن بغير اذن
 واجرة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
 الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشيء
 حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتهن تملك الرهن بدون اذن الراهن
 ولا الراهن المطالبة باخذه رهنه بعد برائة ذمته من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

١٢٦٩

٤

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

محرم

١٢٧٠

٨

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين
للاقتراض احضروا حجابا مالا كهم فوجدوا انهم املاكهم امراضا خفية مشعونة بالارتبة
مستتره بتمن معلوم قليل بحسب تخر بها و باجراء الكشف يتفح انها عامرة ولما يحصل
تأمينها بحسب ما هي عليه الا ان يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم حجابا
بقدر ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي
بتلك الحجج الاصلية ولوان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يترضونه الا ان بناء
على تميز ريس الدلائل على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الا ان ام يطلب منهم
حجج بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع
تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج ببيع البيع ام لا (اجاب) ان
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروضا غير
مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا لم يثبت في الشرع حيث كان العقار
مملوكا للراهن وواضعا عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتهن على
الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحة بيع
العقار عدم وجود حجة لمالكه مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مدينة على اثنين منهم دين لا يخرج رهن
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الراهن عن
قصر فادرب الدين ببيع العقار في دينه زاعما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين رهن حجة عقاره وقسط
الدين عليه فدفع المديون قسيطة سنة ثم مات عن ورثة فخص شخص ودفع ما عليه من
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد ان يخلص
المذكور استغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للدين لا يجوز له ذلك (اجاب)
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقاره غيره قبل ان يملكه والحال هذه يدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض برأح خالية البناء والغراس
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفروسة ميرة وللمرتن حبسها حتى يقبض دينه او
يرثه وليس للراهن ولا للمرتن الانتفاع بها ما لم يلقا بغراس ولا ببناء ولا بغيرهما ولا
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

شعبان
٨

١٢٧٠

شوال
٧

١٢٧٠

دى القعدة
١٠

عليه دين لا يخرجوه من عنده قطعة أرض زراعية وأباح الرهن للرهن الاتقاع
 بزراعها - هذه وضع يده عليها ويدفع المرتهن ما عليها من الخراج - هل إذا دفع المدين
 ما عليه من الدين للرهن وأراد أخذ الأرض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل
 المرتهن بأباحة الرهن يكون الزرع مملوكا للمرتهن الزارع له على الوجه المذكور (أجاب)
 نعم يكون الزرع مملوكا للزارع المرتهن والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ
 من آخر خمسة مائة قرش ورهن عنده بنديقة ممتلئة فضاع عند المرتهن فزادها وقيمتها تساوي
 ثلثي الدين فهل يكون الرناده مضمونا على المرتهن (أجاب) لو هلك بعض الرهن يتقسم
 الدين على المسالك والموجود مثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالف فخربت في يده قسم ألف
 على قيمة البناء والعرصة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العرصة بقي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية عام يريدها ويبيعها آخر على مبلغ من
 الدراهم واشترط أن الأرض تكون في يد المرتهن سنتين فبعدها مضي نحو سنة طالب رب
 الأرض اقتضا كما ورد الدين لربه فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للرهن
 المذكور أخذ هذه الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على
 الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحب بيعه في نظير دينه مركبين
 يبيع وفاء إلى أجل مملوم ولم يسألهما الرب الدين بل كذب له سنداً على أنه لم يوف
 بالدين عند حلول أجل المذكور تكون المركبان ملكاً له وصار ماله كلهما يتصرف
 فيهما إلى مضي الأجل المذكور فأرد رب الدين ثلث المركبين بما وقع بينهما وبين
 المدينين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين ثلث المركبين حيث الحال ماذا كر
 ويكون له طلب دينه فقط (أجاب) نعم ليس له ثلث المركبين المذكورين حيث الحال
 ماذا كر في السؤال لأن الجور ينال على أن يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من
 التسليم مفرغاً من زعمنا لما صرحوا به - على القول بالرهنية من أنه لا فرق بينهما وبين
 الرهن في حكم من الأحكام وبارك حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام وقد افتى به كثير من
 علمائنا وافتى به الخبير الرمي والشيخ ابن عابد بن تقيجة وصاحب فتاوى الرحمة فقد
 أجاب عن مديون باع داره من دائنه يبيع وفاء وهي مشغولة بعياله ومناعه ولم يسلمها
 له هل يصح بيعه - هل يجوز الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يسلم به - اذ يبيع الوفاء رهن
 على أصح الأقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومناعه ولم يسلم له ولو جري على القول
 الجامع وهو أنه يبيع فاسد في بعض الأحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها
 كل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه ولم يملك
 قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين به لا - وانقسم الثمن أن دخله نقصان كما في
 الرهن وافتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقله وينبغي أن لا يعدل في الافتاء
 عن القول الجامع - اه - فلا نقول بأن المشتري يملك ما ذكر جبراً على المسالك إذ لا لئال أن

١٦

١٢٧٨

جمادى الاولى

١٨

١٢٧١

سؤال

١٢

١٢٧١

ذى الحجة

٢٨

١٢٧١

يتمخذه ولا تشتري المطالبة بدينه من دائنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
على آخر بارض ذراعة مملوكة لايه مرهونة فحتم يده آت له بالارث وطلب رفع يده ههنا
فسلم له فيها بعد نزاع طويل وقت الرهن باداه الدين وصدق له على انها حقه وارض ابيه
فوضع يده عليها والآن اراد المرتهن نزعهما من يد وارث الراهن واعادتها اليه ثانيا
فهل بعد ثبوت اعترافه لواورث الراهن بانها حقه وارث ابيه وسلمها له طالما تم اختيارا بعد
اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة ابينة الشريعة يكون الحق فيها الواضع اليده عليها
ولا حق فيها للمرتهن ولا اولاده (اجاب) اذا كان المالك والحق في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الآن واعترف من كانت بيده باعته حقه له وسلمها له طالما تم اختيارا
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته
فيما بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يديت المال بما مضمونه ان
شخصا مات وحضر تركته فوجد عنده رهن لامرأة نظير دين مطلوب منها لئلا يترك
وولد الميت يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالده من المرأة المذكورة والمحال ان
المرأة ثابتة لم يبيع لم يمسك فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيبتها
(اجاب) اذا غابت الرهنة غيبة منقطعة ورفع المرتهن امره للاضحية لبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العيون ومنه يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للبري ففصلت له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنيبة قدرها تسعة افدنة بما فيها من
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري ان يبيع في البيع بانه عند
حضور المبلغ ويجهاده يده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والمحال ان قيمتهما تبلغ اثني عشر ألف قرش والآن بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لشخص آخر فله ما علم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط ببينة شرعية
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه يبيع وفاء حيث كان يبيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداد المبيع ببيع وفاء اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده حج املاكه وهي
همارة جديدة ومنزل صغير كلاهما اخال عن السكني ومنزل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة ومائتين الف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولمسك يمكنه تسديد المبلغ
نقد اذن يبيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين لاشراء اصاب المدين بمرض
حل به فصار ملازما لاقر اشولما تمت المزايدة واحتج الى ايقاع المباينة وجد المدينون
قد ازداد مرضه وصار في حال التخرق فبموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

بيع الثاني

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٢٧٢

جادی الثانیة سنة
١٢٧٢ ٣

لا یبی ما یقول والدائن الآن مطالب بحقه فما حکم الشرعی فی ذلك (أجاب) أما رهن
الحج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مره ونة عند رب الدين بمجرد رهن
حجها حتی يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبیل الرهن کما فی الغرماء فی المخاصة
فی تلك الاملاك ولا یختص بها وأما البیوع لایفاء الدين مع كون المدينون الآن صار
مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فیرفع الامر فی ذلك للقاضي وهو ینصب عن
المدينون المذکور قیما ویؤمر القیم المذکور بإداء الدين من مال المدينون ویبدأ بیع
الایسر فلا یسر من املاکة الی وفاء الدين الثابت شرعا ولا یباع علی المدينون مسکته اذا
كان لا تقا به بل یباع کل ما لا یجتمه اجمه فی الحال والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دين
هنا آخر رهون به عقار تحت ید المرتهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكك
الرهن فهل اذا كان علی الراهن ديون یمکن ان یكون المرتهن احق بالرهن وحیثه الی ان تصل
الیه دراهمه وليس لغرماء المیت منازعته ومعارضته فیه حیث قبض المرتهن المسکن
ووضع یده علیه فارغا غیر مشغول بامتنعة الراهن ولا غیرها (أجاب) نعم یمکن المرتهن
احق بالرهن من بین سائر غرماء الراهن حیث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعبرة شرعا
والا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم
واستلمه منه ورهن هذه علی ذلك أرض زراعة معلومة ومملوكة له تباع وتشتري رهنا
شرعيا مسلما لید المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ربابها ولم یترك
سوی الارض المرهونة فهل لا یبطل الرهن بموت المرتهن ویكون احق بالرهن من بقية
الغرماء حتی یستوفی دين الرهن لاسیما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين
الرهن (أجاب) نعم یمکن المرتهن احق بدين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن
مستوفيا شرائط الهبة والزوم والا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك جانیبا
من النخل تجده علیه قدر من الدراهم فطلبها ربابها من شیخ بلده فاخذ النخل شیخ البلد
من الرجل المذکور جبرا بالضرب الشدید والمجدس المدید وأعطاه رهنا لرجل تحت یده
علی الدراهم المذکورة ودفعها لاربابها وصار یتصرف المرتهن فی النخل مدة فهل اذا
دفع رب النخل القدر المذکور للمرتهن یمکن له أخذ النخل منه ویجبر واضع الید علی تسليم
النخل المذکور له حیث كان استیلاؤه علی ذلك النخل علی سبیل الرهن بدون تلك
شرعی (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حیث لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی
رجل یملك نخلة بالمیراث عن أصوله رهنا بید آخر علی مبلغ من الدراهم منذ عشر سنین ثم
مات الراهن عن ابنه والآن یرید الابن المذکور وافتكا کما من المرتهن ودفع الدين لربه
فهل یجوز لذلك حیث كان الحق ثابتا له فیها بالبیعة الشرعیة لاسیما والمرتهن معترف
ومقر بالرهن اذا تحقیق ما ذکره بالوجه الشرعی (أجاب) اذا كان الحق فی تلك النخلة
ثابتا لابن المذکور عن ابيه بالوجه الشرعی یمکن له افتكا کما ودفع دين ابيه حیث

سؤال

١٤

١٢٧٢

محرم

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٣

جادی الاولى

١٧

١٢٧٣

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنه على الله بن المذكور
 الى ستين يوما ولم يزل ساكنا فيه بامتعة وينتفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للراهن مفرغا
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه ولا رهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عقارا باعاه من آخر بيع وفاء بثمن معلوم وصاحبه له على ان البائع اذا حضر
 الثمن للمشتري اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من السنين مات البائع المذكور عن اولاد
 بلغ وقصر فصار احدهما البالغ وصيا على القصر وكذا يلاعن البالغ ويبيع العقار المذكور من
 المشتري واضع اليد عليه بيعا بائنا بثمن مثله الموافق للدين بطريق اصابته ووصايته على
 القصر وكالتة عن البالغ ثم مات الوصي المذكور عن اخوته البالغ والقصر المذكورين
 وجعل للقصر وصيا آخر فافترس البائع البات الاصادر من الوصي الميت المذكور للعقار
 المذكور فهل اذا ثبتت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا فاذا وليس
 للوصي المذكور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقدر حواياه اذ مات الراهن باع وصيه رهنه
 باذن مرتنه وقضى دينه اقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا واره
 ببيعه فاذا ثبتت المشتري شراؤه من وصي الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذكور
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانه كاد الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شراياه بائنا
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولادهم ثلاثة لهم قطعة
 ارض زراعية ملوكة بنخيل وساقية نحو تسعة قراريط ميراثا عن جدهم رهنا اثنتان من
 اولادهم اثلاثة ايضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولادهم غائبا
 ولم يحضر اراد هو واولاده فملك الارض من المرتنين بعد رضاه به فاجاب اثنتان منهم
 لذلك واقربا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالبينة
 الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولادهم ميراثا عن جدهم رهوة تحت يده ولاه
 الثلاثة فلم يرض الممتنع من التسليم بتلك الحكومة والبينة متعللا بوضع اليد هذه المدة
 ودفع المال لديوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بقلعه ويجبر على تسليم الارض
 لمستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من معارضة دعوى اولادهم واثبتوا استحقاقهم
 لتلك الارض على واضع اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء المساعن ملكهم
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذكور وقدر حواياه ان الرهن ههنا ثنين اي مثلا يصح
 وكاهن من كل منهما ولو غير شرعيين ويشترط قبولهما قبل قبل احدهما دون الآخر
 لا يصح كما لو قال رهنك النصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنين
 لا يصح لان موجبها موت المالك والشئ الواحد لا يكون كله مال لكل واحد من رجلين
 على السكال في زمان واحد فدخلكه الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

رجب ٣

العين الواحدة بمحبوسة بحق كل منهما على الكمال كما في الدروحو واشيه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا تح باع المديون داره لرب الدين ببيع وفاء وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كنافعها مع
 قباله وبعده مدة دفع نصف الدين لربه والا تداردان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذته من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية
 والحال ان رب الدين لم يكن بيده حجة ولا بينة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه بيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما يملكه من الدين لربه واذا تعارضت البيئتان تقدم بينة بيع الوفاء والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا تح رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
 مات عن تركة مستغرقة بديون لا ناس آخر فادار ارباب الديون رد المرهون للتركة وقسمته
 مع التركة قسمة الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في عين
 الرهن بعد بيعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مستوفيا بشرائط الاهة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك فخلارهنه عند رجل على قدر معلوم من الدراهم وابع له ثمره ووضع
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة الفخل المذكور من
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فاة ذكر المرتهن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث
 عن مورثهم المذكور فثبتت الورثة المذكورون ملك مورثهم فيه وانه ياق على ملكه
 الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم
 الحاكم الشرعي لورثة الراهن بالفخل المذكور وسلم المرتهن الفخل لورثة الراهن واخذ
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على الفخل المذكور مسدة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والا تادعي المرتهن على
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى الفخل المذكور من مورثهم قبل موته فانكرت
 الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بينة تشهد له بذلك فاذا يكون الحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للدعي بمجرد دعواه
 على فرض صحته بديون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في نظير ذلك رهنا وهو اثنتي عشرة
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الراهن والمرتهن في مهر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيرات المذكورات ملكها وانها اعطت الزوجها يدها وهي طائفة مختارة
 عاملة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يمسك الرهن حتى يخلص
 بحقه (اجاب) يصح استمارة شيء لرهنه في رهن عا شاء اذا اطلق ولم يقيده بشئ وان قيده

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدر اوجنس او مرتين او بلد تقيد به واذا صح الرهن في المستعار يكون للرهن جنس
 الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المبيع على قضاء الدين ولا على بيع الدين وكذلك
 للرهن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستعيره
 مفلسا مدينون فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المبيع لانه ملكه كما في التنوير وشرحه
 وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسودرة ذهب على قدر معلوم من الدراهم
 ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسودرة من المرتهن المذكور فادعى انها
 سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتهن يهلك بالدين
 حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا
 على المرتهن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد
 امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر
 قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة
 الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدرا معلوما من الدراهم
 ورهنت عنده حلياء فوضعه في بيته في خروجه ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي
 المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلى المرأة عند صانع فاخذ المرتهن
 بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له فهل لا تجاب
 لذلك ويكون لرب الدين مطالبتها ورد ما ظهر من الحلى لها ويضيق باقي الحلى عليها
 ويصدق المرتهن بمينته في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقص عينه قسم
 الدين على قيمة جميع الرهن فانقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي
 يقتسكه الراهن بباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
 رهنه به دارا ساكنة اقيم الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتهن بل استمر الراهن ساكنة فيها
 فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق بحق
 المرتهن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرهون عندها اسودرة
 على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعدول لا تقر يط ثم بعد مدة ادعت
 بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسودرة
 مشاركة المرتهنة فيها اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا
 يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتهنة بقيمة ما رهنته مورثتهم حيث كان المرهون
 قائما (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتهن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتهن
 بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت
 اكثر فاقل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من
 الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب
 وارد من مصلحة بيت المال بمروسة مصر مخصصة في مرهون تحت يد المرتهن على قدر
 معلوم من المرتهن وبيع الرهن بدون اذن الراهنه باقل مما هو في ذمتها للمرتهن ثم

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

١٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

حضرت ودفعت المرهون عليه الذى هو فى ذمتها وطلبت الرهن فهل والحال هذه
 لورثة المرتهن عين الدين المرهون عليه أو قبضة المرهون التى يبيع بها وما المحكم فى
 الباقي من الدين (أجاب) يبيع الرهن بعدموت المرتهن بدون اذن الراهن لا ينفذ بدون
 وجه شرعى فإذا ردت الراهنه البيع يكون لها أخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة
 المرتهن وإن أجازته نفذ البيع والتمن تأخذ الورثة قبضة من الدين بقدره وتلزم
 الراهنه بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع طاحونة
 لا آخر بماله عليه من الدين ببيع وفاء مستوفيا للشرائط وسلمه الطاحونة المذكورة
 فسلمها منه وأجرها رجل آخر بدون اذن المالك الاصل واستغل أجرها مدة واستهلك
 ما استغله فى شؤون نفسه فهل إذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين
 واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد
 (أجاب) المصرح به ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن فى جميع الاحكام عند الاكثر وهو
 الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فلو أجرها كذلك
 فالاجرة له يتصدق بها ولا يحمل له الانتفاع بها والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة دفعت
 لزوجها عينا مملوكة لها وأذنته بان يضعها رهنًا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها
 ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهته من الدين فأخذها رب الدين
 وحفظها عنده ثم بعد ذلك برز من تريد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره
 على ذلك حيث سلمها الزوجها طاعة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص
 بماله من الدين على الذى سلمه العين حين سلمته زوجته اياها ليرهنها على ما عليه
 (أجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة أخذ العين من يد المرتهن جبرًا حيث استعارها
 زوجها منها ليرهنها بدينه المذكور لجهة الرهن ولزومه والحال هذه الا اذا دفعت الدين
 له من قبلها أو قضاه المديون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استدان دينًا من آخر
 مبالغه معلومة من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصه معاومة شائعة له فى عقار
 معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتحن وضع يده
 عليه حتى يستوفى دينه ويكون مقدم ما يدينه على سائر غرماء الراهن لو يبيع المرهون
 على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (أجاب) إذا كان الرهن سابقا على الدين ثم
 استدان وكان الرهن فاسدًا للشيوع مثلاً وقبضه المرتحن ثم تناقضا يكون حكمه حكم
 الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفى المرتحن دينه لا يكون المرتحن أولى به من
 سائر الغرماء فى الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما إذا كان الدين سابقا والرهن
 لاحقًا فلا يكون المرتحن أولى به كما فى البرازية واستظهر الشيخ ابن عابدين فى فتاواه ان
 التقيد بالنقض ليس للاحتراز عما ابقى العتد بالنقض بل هو بيان للايجاب ولما
 يترتب عليه أى يجب عليهم ما فسده واذا فسدها كان للمرتحن حبسه الى آخر ما ذكره والله

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنه الاستغهام من صحة رهن حج عقارات متعلقة ببعض أفندي الحكيم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعدمها (اجاب) رهن حج العقار غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره حق حبس الدائن ذلك العقار بدونه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أرضه المملوكة لشخص ببيع وفاء وشرط ان يضاف العقدان مضي عشر سنوات تكون الأرض للبائع ويرد الثمن للمشتري وشرط ان يضاف العقدان يكون دفع العشر على المشتري فهل والحال هذه اذا اراد صاحبا قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وفاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ أرضه ودفع الدين الى المرتهن في حكم عليه بتسليمها له بها في اثناء سنة كان مؤجرا المرتهن مجاعة فهل لا يكون للمرتهن حق في مبلغ اجرة الأرض من بعد فكاك الرهن واستقباله رب الأرض عليها وحكم الحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المتبقية بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لامن المستاجرين ولا من رب الأرض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤخرة في ١٨ سنة ١٢٧٩ مضمونها فيها سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومصاص قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بختم الرهن موضح به الاعيان والمصاص المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بخزن المصلحة حين ظهور من يدهي بها وقدم في ذلك مدة سنتين ولم يظهر احد يدعي بها ومدون بنذرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحديد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير ببيع ما يوجد به هذا الوصف ويضم على تركه الميث الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرويه ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولدا خيه محمد القائب بوجه يجرى لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بجرى الحكومة فلم يعتمد عليها وصار احضار زوجته وسئل منها ما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجرا ما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بانه توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاص تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يمسه فرفهه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا ومفقا ودالا ويجوز وتس مع الدعوى من

جمادى الاولى سنة
١٢٧٩

زوجة الرهن وما هو المحكم في ذلك (اجاب) الرهن المذكور في هذه الحالة مفقود ما لم
يثبت موته بطريق شرعي ولا يتصحب احد خصماءه في الدعاوى مادام كذلك والمحكم
في الرهن اذا كان الرهن مفقودا او غائبا غيبة منقطة ان يرفع الارضيه الى القاضي
ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه رد المحتار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل
قال في الدرغاب الرهن غيبة منقطة فرفع المرتهن امره الى القاضي ليبيعه يدينه
ينبغي ان يجوز انتهى قال في رد المحتار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة
الفتوى انتهى وجرم في الاشباه بعدم الجواز واستدرك عليه البيهقي بما في البرازية
عن المنية للمرتهن يبيع الرهن باجازه المحاكم واخذ دينه اذا كان الرهن غائبا لا يعرف
موته ولا حياته انتهى اقول يمكن حمل ما في الاشباه على ما اذا لم تكن الغيبة منقطة
وان كانا مطلق الغيبة قائل انتهى ومن المعلوم ان وارث المرتهن او وصيه او من
ينصبه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد صرح حواشي عدم سماع دعوى المرهون
بغيبه الرهن والمرتهن فيشترط حضورهما معا او من يقوم مقامهما في الخصومة وفي
هذه المسئلة لم يوجب جد الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
بيت المال مؤرخة في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح
بافادة حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الرهن مفقودا او غاب غيبة
منقطة يرفع الارضيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما بمقتضى ما توضح
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الرهن المفقود
ولم يثبت موته ام يباع من قبل ورثة الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع
من قبل زوجة الرهن هل ما يبيح من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن
بعد تركة الرهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة او يحفظ امانة في بيت المال
الى ان يوقف على حال الرهن من موت او حيا واذا صح البيع من قبل ورثة المرهون
عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف القصدا فادة المحكم الشرعي
(اجاب) حضور زوجة الرهن المفقود عند بيع الرهن بعرفه القاضي ليس بشرط حيث
لم يثبت موته وما يبيح بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يد امين باذن القاضي
ليحفظه الى ان يتبين حاله والمحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من الهاظفة مضمونها شخص يدعي
فتح الله لبيان مديون للميرى بمبلغ مائة كيس وكسور وهراب الى بلدته في الشام ولما
استشعر الميرى بهرو به ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل تعلق المديون المذكور
السكان بالموصى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ
المحارة وشيخ الثمن وغائب من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذكورين
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يفرح المنزل

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة
 بالمنزل والاشياء بطرف الميرى بطريق الرهن على سداد دينه ثم من بعد مدة حضر ابن
 المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسم قهصل على السندات المتعلقة
 بالمنزل المذكور من حج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
 بقلم القضايا يدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجري بيع
 المنزل والامتنعة المذكورة وقبض ثمنها بدون اطلاق الديوان وتوجه الى بلده فهل البيع
 يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المنزل من المشتري وهو
 يرجع على بائعه أم كيف تؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (أجاب) لم يتضح
 من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى بام سالك العقار والامتنعة المذكورة تحت
 يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد مدة فينظر ان وجد منه الرضا بذلك ابتداء
 او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حسمه لاستيفاء دينه وليس
 للاراهن ولا لوارثه بيع المرهون بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه
 وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا
 شرعيا الا على عبارة ذكرها في المجتبى واذا لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المديون فانه
 ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لانه المذكور بل ولا لجميع الورثة
 ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضى الا برضا الغرماء لان ولاية بيع التركة المستغرقة
 بالدين للقاضى لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من
 ماله فلو باع أحد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن
 التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو أحدهم في حصته ويطالبون بإداء الدين منها والله
 اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا عشورية اشترى في زراعتها مع رجلين آخرين النصف
 للثالث والنصف الآخر لرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الأرض
 الأرض المذكورة للشرى يكتن المذكورين وهى مشغولة بالزراعة المذكور فهل لا يصح
 رهن الأرض المشغولة بالزراعة المذكورين للشرى (أجاب) رهن المشغول لا يصح
 وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد
 من الدرر وحواشيه رد المحتار وقد صرحوا بأنه لو رهن أرضا فيها زرع يصح ويدخل
 الزرع في الرهن بلا ذكر اذا تقرر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
 المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو بلا ذكر فلم يبق من غير
 دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك فهو الشاغل للرهن
 وقد علمت ان المقسد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بصحح الراهن لا بصحح غيره وبناء
 على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
 الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده

جادی الثانية سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لادرتها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الراهن كما قيده
 الشارح أول الرهن احتراز عن المشغول بذلك غير الراهن فلا يمنع كما في حاشية المحوى
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره موصوف بمحذوف أي والشاغل المتصل
 بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحتراز به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كما في
 الهداية والخانية فاقهم وأراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لحاما
 في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه إليه
 لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذلك انتهى وعبارة
 الخانية لو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الأشجار جازو يدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذکر وفي الرهن يدخل بغير الذکر
 لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تهيجنا انتهى والله تعالى أعلم (سئل)
 بإفادة واردة من بيت مال مصر في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف أن بذمته مبلغا من رجل متوفى وانما يدعي بان له شيئا رهنا طرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تخصيص قيمة المعترف به بآبائه وضعه إلى مخلفات
 المتوفى وبعبارة ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير باقيا التخصيص إلى رؤية ما يدعيه وما
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذکور مقرا بالدين لليت فإنه يؤمر
 بأداءه معاملة له باقراره إلا أنه حيث ادعى أن له رهنا عند رب الدين فإن كان وادعاه مقرا
 بذلك لا يجبر المديون على أداء الدين إلا به - إذا حضار الرهن فإن حضره أمر بدفع الدين
 وبعبارة يس - ثم الرهن ولا يؤمر بالأداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة بأداء الدين ومرة بهلاك الرهن لأنه يهلك بالأقل من قيمته
 ومن الدين وإن كان منكر الرهن في مكان لا وادعاه مطالبته المقر بالدين المقر به حالا
 في ذلك المدعى الرهن اجبار خصه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فإذا كانت له بينة
 حاضرة واثقا بها وثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤمر بأداء الدين أيضا إلا بعد احضار
 الرهن فإن كان الرهن هالكيا سقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة
 أمر المديون بأداء الزيادة وإن نقص كان الزائد في قيمة الرهن أمانة لا يضمن إلا بالتعدي
 وإن كان الدين قد درا القيمة سقط الدين فقط والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من
 بيت مال مصر في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها أنه جار استعراض
 دراهم من مال الأيتام بموجب رهونات تؤخذ على المديونين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين وأجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين أفندي عبد الحليم
 يرغب رهن منزله المستبد بالانشاء والعمارة المكاشن بخط السيدة زينب وباطلاع
 حضر مفتي أفندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذکور ورغب

الاستفتاء من حضر تم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبه فاقتضى ترقية المحضر تم
والحجة مرفوعة معه مؤمل من بعد تشرعها بالمطالبة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور
أو عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل مضمونها على ان حسينا أفندي عبد الحليم يملك بناء المكان المدين بها والمقر في
مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست
ملكه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مهر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المدينين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان أو أكثر يملكون منزلا كاملا وكل منهم
ثابت على نفسه معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتمادا على
الملك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحياسة
الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فأكثر عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في
عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض محو والامتياز فاما مشغولا
بمحق الراهن فمميزا لا مشاعا فلا يسوغ في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة
فصار كرهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتن رهننا بكل دينه على كل منهما حتى
لو أدى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئا من الرهن لان فيه تفريق الصفقة
على المرتن في الامسك كما افاده الاتفاق قال في الدرر ان رهن واحد ادين عليهما صحيح
بكل الدين ويمسكه الى اسقيفاء كل الدين اذا لا يسوغ انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن
متعددا والمرتن كذلك فلهنا العين معا بعد قدوا حد ولم يقل كل منهما رهنك بحقك
فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا عينا عند رجلين جازا
لا يسوغ في الدين الا اذا قال كل منهما رهنك بحقك فحينئذ لا يجوز انتهى والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال من المحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث
يكون الرهن بحجة فهل يصح وارسل معه الحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) مجرد
رهن الحجة لا يفيده رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار
ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره فقهي مجازس الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان
حماية صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مهر حدة بان المملوك هو
البناء المستجدون الارض والبناء القديم ومجهول على ما ذكره كبحر الحجة اصله ورهن
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف ايضا وحيث القصد
افادة الحكم الشرعي لم شرحه بالعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
المحافظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفتاء عما اذا كان أحد يرغب
رهن اطيافه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسدده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكاله متى كانت

١٢٨٢

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢

جادي الاولى

١٢٨٢

٤

جمادى الاولى سنة

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المديون بانه عند ايقاع صيغة الرهن يحدد ميعاد ما معلوما للبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان تأخر عن السداد ما يكتفون اجراؤه فيما هو مقرر من الحصول الدائن على حقه فلزم تحريره لمضرتكم الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يهيجر المديون على التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة ولو بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤمر الراهن أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى او امينه واوفى المرتن حقه كما هو جوابه في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آله لائق البين موضوعه تحت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذكور وقال له ان لم اعطك دينك بعد مضي الاجل للمرقوم فهى بيع لك بما لك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فالمرتن حينئذ العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن المرتن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين رهنها شرعا وقبضه المرتن وصار يؤاجره لافاس ويقبض اجرة منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخرب بسكنى المستاجرين ونقصت قيمة العقار بسبب تخربه بسكنى المستاجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتن ما نقص من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (اجاب) يضم المرتن باعارته الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا أو وصفا لا يتراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على المرتن بالغنا ما بلغ فيضمن المرتن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخربه بسكنى المستاجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت أو نقصت وصفا في يده بدون تعد فيكون مضموما ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمه المرتن والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتن لآخر وسلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجارة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويفسكه منه (اجاب) ليس للمرتن الا انفراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه وبنتها عمل كان

١٢٨٤

١٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاثوث عن موردتهما باعتادهما بغير علمين معلومين لرجل ببيع وفاء وسلمتها
له قبل قبض الثمن على انهما ان ردقا عليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
التقيد بوقت فاخذت منه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع ببيع وفاء المذكور
وتحريم ذلك حجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ ببيع المرتهن
بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضه منه من
المشتري ويؤثر المشتري الثاني بردا المبيع الى مالكه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ ببيع
المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السبق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
عنده داره رهننا شرعا فارغا غير مشغول مستوفيا شرائطه الشرعية ثم مات كل من
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وهما على المستقرض ديون آخر لا ربا بها ولم
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقى الغرماء (اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر الغرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعبرة بتقديم ورثة المرتهن في استيفاء
دين موردتهم من مالية الرهن وان بقي شيء فلباقى غرماء المدينين حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة وكيل مفقوش اقاليم قبلي في ٢٨ ذي الحجة سنة
٨٦ غمرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرو وبجبهة اسناد حصل التشكي لنا من المرأة
زيدة وبنتم اؤهرة من اسنانهم ما باعنا حصتهما في القصة والوكالة الكائنين باسنا
الى السيد احمد رمضان من الناحية ببيع وفاء بغير علمين معلومين بجهة محررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهم امتى ردنا الثمن يرد عليهما ما حصتهما المذكورة وان المشتري
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن وردا الحصة عليهما كما في الحجة
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد ابرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
البيع فبالاقتضاء نهنا على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له ببيع وفاء أى
منى ردنا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالاتصاف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
هو الشيخ محمد حسين مصطفى قاضي اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته برد المبيع وطى
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المادة بطرف حضرته
اقتضى توقيمه ومعه صورة الحجة والفتوى وعرض وشنة للنظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٣

الشرعي يفسد عنه من حضر تكمل لينظر ويجري اللازم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المهررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بغيره ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة مات حررادنا هان المشتري في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد حسين مصطفى وعلى الاجابة المهررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماء وهم تحت تلك الاجابة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المهرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعين عند رد الثمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسماء هو مطور بهذه الصورة وعلى الجواب المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شراء تلك الحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على جهة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المهررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التاريخ المتضمن سؤالها الاسئلة ففهم من حكم بيع الوفاء وعن عدم تقاض بيع المشتري الاول للثمن في بدون اذن البائعين بيع الوفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فتمتعه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاستد السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى رد ثمنه عليه الثمن وقد اعترفت البائعتان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة اخرى وقد جدد له لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد الجلس على احد قوليه المصحح منهما ما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على احد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم تقاض بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول صاحبين لا يلحق الشرط المذكور بالعقد وهو المرجح فعلى قوله ما المذكور يكون بيع المرأتين المذكورتين باتا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنها والذي افتى به في الخيرية والحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو يقين يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان يقين فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو الصحيح طبق ما فتى به سابقا في الفتوى المذكورة اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واهل تراف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون حجة على المشتري منه حيث حصل بعد البيع الثاني والخاص في هذه القضية ان تحصل المرافعة بين البائعين والمشتري الاخير فان ادعنا ان البيع الصادر منهم المثل - ترى الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء وانكر المشتري الثاني ذلك وادعى البتات فالقول له على المعتمد وان اقام الفرقان البينة فبينة الوفاء أولى استهسانا كما ذكره في ردالمحتار قبيل الكفالة واما دعوى الاتفاق في الجواب المحرر على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف موضوع الاجوبة المحررة على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المحررة من هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان أرضا عسورية مشاعة بينهما مناصفة استأجر أحدهما الشر يكيين حصصا لا خردة معلومة ودفع أجرهما الشر يكيين وبعد ذلك ظهر ديون على أحدهما الشر يكيين المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصص المستأجرة المشاعة ارتفعت من مالها كما يجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على تاريخ الاجارة من الشر يكيين وأنه يستحق وضع يده على تلك الحصص المشاعة بطريق الرهن ويريد رفع يد المستأجر عنها والحال انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تقدر الرهن المذكور حجة شرعية مع بقاء الارض على الشئ - يوع فهل لا يهيج رهن المشاع القابل للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتكون اجارته للشر يكيين صحيحة (اجاب) ثم لا يهيج رهن المشاع بدون اقراره ولو قبضه المرتهن شافعا فالرهن المذكور على الوجه المستطور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاع من الشر يكيين صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بستانا أرضا وأشجارا ملك رقبة رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده مقداد وعدا وهو حال مستحق الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتجر به حجة شرعية والآن طلب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وأن البستان المذكور ملك لاولاده آل أبيهم بالارث من والدتهم زوجته وأنه باعه لها من مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن البالغين المذكورين في خصوص هذا البستان يمثل هذه الدعوى وادعوا بان ملكهم آل أبيهم ثلاثة أرباعه بالارث من والدتهم وآل أبيهم جميعه بالارث السابق على الرهن من أبيهم المذكور وان أباهم مديون لوالدتهم بدين يستغرق الربع المستحق له بالارث منها ثم به - لذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعية وصعدوا على صحة الرهن الصادر من أبيهم وأنه شرعي صادر من أهل مضاف الى محله وأقروا أيضا بان ليس لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه - كيف شاء تصرف الملاك في املاكه فهل والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسع دعوى اولاده بانه ملكهم على الوجه المستطور ولا يعد هذا من مواضع الخفاء حيث اقر فوا أنه ملك لأبيهم بعد منازعتهم

١٢٨٨

٢٩

المذكورة على الوجه المعلوم ويجوز الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتهن واذا
تحقق للمالك الشرعي انه لا عقود عند ولا عروض ولا عقار سوى البستان المذكور
ومغزل سكنه يامره ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا
عليه ويكون المرتهن احق به من بقية الدائنين ما حيث استوفى شرائطه المعتبرة (اجاب)
فعم لا يتقذر اقرار الرهن المذكور على المرتهن ولا تسجد دوى اولاده المذكورين على
الوجه المعلوم لتناقضهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعته القاضي أو
أمينه لاجل المرتهن واوفاه حقه والعهد على الرهن كما نقله في رد المحتار عن اللؤلؤجية
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وباعها سؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠
وارد من بيت مال مصر بالاسم فهاهم عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن
عنده آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهنا صحيحا ثم عيايا بمحاجب وقبول شرعيين
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكّل الرهن المرتهن في بيع الرهن ان لم يغب
بالدين في الميعاد المقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن
ومضى الميعاد المذكور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذكور بيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورثة وتسكين الوكالة على الوجه المعلوم ولا يلزمه لا تبطل بموت الرهن
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المعتبر تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تبطل بعزل الرهن ولا بموته ولو قيل المذكور ببيع الرهن بقبضه عند حلول الاجل
وايسر لورثة الرهن بعد موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كورتهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لا يملك الا منزل سكنه اراد
رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين
فلم يجهبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور وتحت يده الى اجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيله لا منه في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قيمة
المنزل اصغاف ذلك فاني المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصيغة فاكراه بالحبس المديد
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة طائفة بحبس مدين اطلاق المحكومة وبدون كتابة
هبة شرعية والزم وهو في السجن ايضا على المحنة على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي
يكون للرهن بعد زوال الاكراه فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا ودلالة
واقه تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتاتمة دمة للعقانية بامضاء وكلاء ديانة وهم
المخواجه طناشي بني وشركاؤه وابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية ومفاد

١٢

١٢٩٠

ربيع الاول

٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٩

١٢٩١

الجواب في رجل حضرى مقيم بـدنة درجدة اسمه عبد الرحمن باجنيد يملك بـدنة لك البند
نصف حوش وكمامل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين
أحدهما من جددة والثاني من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائته المقيم معه بـدنة
الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - ماء - الى أن يرهن تحت يد أحد - دهم - ما
نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون
للدائن المقيم بـدنة نصف الحوش ببيع وفاء - كتب له قاضي مكة حجة شرعية مضمونها
اشترى الشيخ على باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها النصف في حوش بـدنة
جددة محمد دود بكذا بيع وفاء وأمانة بـدنة قدره من الريالات الفرائس - عدد ٢٤١٧
حالا مقبوضا وتواء - المتبايعان - على أن عبد الرحمن باجنيد - البائع - يدفع للشيخ على
باعشن المشتري مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وأنه إذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه
نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ على باعشن وكيله مقبوضا ببيع
نصف الحوش المذكور ببيع باقيا ليقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
المذكور - يصا على نفسه بدين ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة
فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضمونها - أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته
واشهد على نفسه بان عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مبلغا قدره من الريالات
الفرائس عدد ٦٩٠ دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وأنه قدره من هذا الدين
جميع البيت الكامل أرضا وبناء الكائن ببندرة جددة بجميع حدوده وحقوقه ومرافقه
كلها رهنا صحيحا سلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها ومرافقه رهنا مقبوضا ومسلما
محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن للارتهن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن
بالمشاواريخ القاضي كاتبا الكتبتين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
الذي في مصر الى جددة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون ما لا غير المنزل ونصف الحوش ولم
يجدهما في يد أحد غير مالهما فوكل - فضاء مقيما بجددة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
يده عليهما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الآخرين وزعم
كل منهما انه احق برهنه متمسكا بحجته التي تحررت له فهل والمحال - ذه يكون ببيع
نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا ورهن المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء
للش - ترى بالبائع بناء عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل
وان كان كاملا أرضا وبناء لا يكون رهنا - صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للارتهن فارضا
غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنا
صحيحا سلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
بلد غير البلد الذي فيها العقار - لا بما افاده كثير من حضرات المغاقي من انه يشترط
صحة الرهن ان يكون محوزا مفرغا غير مشغول بحق الراهن بميزالامشاعا مقبوضا
والخليفة بين الرهن والارتهن وان كانت قبضا لكان على وجهه يتمكن فيه المرتهن من

القبض بلا مانع ولا حائل وان يقول الراهن لارتهن خليت بينك وبينه فلم يقله او كان بعيد الم يصر قابضا وان اقرارا البعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض أن الاقرار الذي وقع بين يدي القاضي اخبر عن مقدار رهن سابق لا يقتضي صحة الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فاد غايه يرمشغول خصوص اذا تحققت سكنى الراهن فيه وقت الرهن فلا يصح بالمجتهن المذكورتين أصلا ولا يسقط الدائنان بفن نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي يضر مزاحته ما بقدر دينه أو كيف الحكم (أجاب) الصحيح البيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام فتراهي فيه شروطه التي من جلته ان لا يكون مشاعا وبناء على ذلك لا يصح بيع الوفاء في نصف المحوش المذكور بل يكون رهنه فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص المشتري بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل ارضا و بناء المذكور وان توقفت صحته على قبض المرتهن فاد غايه يرمشغول بامته الرهن ولا تسكني فيه التخلية مع البعد ما لم يمض زمن يمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لا يخبر برهن صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذا اقرار حجة على المقر والله تعالى اعلم (سئل) با فائدة من محافظة صر بناء على افادة من ديوان المحقانية ومعهما سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه منزلا وورشة مع كامل عدها الثابتة والمنقولة التجارية جميع ذلك في ملك الراهن بدون شريك ولا منازع تامينا على مبلغ القرض وجوب رهن شرعي وقد وكل دائنه المذكور في بيع كامل الرهن با شاء لمن شاء الى آخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه وقد قبل الدائن تو كيله عنه في ذلك وتدبون كل ذلك في حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن المذكور اعار له دينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري حركة اشغاله في الورشة وعدها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتهن اعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شروطه اتضح ان الراهن قد ارجع الورشة المذكورة لا خريدون علم المعير فهل للمعير شرع عافض الايجار المعطى من المستعير للاستاجر (أجاب) اذا صدق الرهن مستوفيا شرائط الهبة والتمام الشرعية لا يكون لكل من الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من أجنبي بدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن بدون اذن المرتهن أو اجازته بعد صدوره لا جارة يكون لارتهن فصح الاجارة المذكورة واسترداد العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مديونه أو ببيع الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد ما ينقض الرهن واعادة الرهن من رهنه بعد تمامه لا توجب قبض مقدار الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة سئل عنها حضرة مفتي نهر سكرية نص سؤاله في رجل استلم أرضا اميرية باذن من الحضرة

المخدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومبنى آخر يبنونه تصير الأرض ملكا له ثم انه بنى بعض البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث واليخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المخدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه اكمل البناء حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشاه الاول رهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه لآن ولم يقيد ذلك الرهن بأي محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت بائنه تحت يد الشخص الثالث الذي اتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف المالك في املاكهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنع عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لاغير غير صحيح حيث كان بدون الارض وبدون قبض أو به ما يلا اذن مالك الارض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حاصل فيه التقابض الشرعي على وجه الجهة ومعلوم ان المنة اجاب حضرة حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيح نافذة في حكمه من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيه بما شاء من انواع التصرف تصرف المالك في املاكهم بدون معارضة احد لهم في ذلك بدون وجه شرعي كما روضة مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكرة غير معتبرة ولا مسبوقة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله اعلم (اجاب) ما تضمنه جواب المرحوم الاستاذ مفتي الثغر السكندري بهذا وافق اشرا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتمدة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ١٨ ذي القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها الا مل من بعد معلومية حضرتم ما وردت به افادة مديرية اسيوط في ٢ ذي القعدة سنة ٩٦٠ يصير النظر فيها توضيح بالورقتين المختصتين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كترغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر امر مديرية اسيوط لمحضرة قاضيها بسماع الدعوى برهنية اطيان خراجية واثبات مبلغ فاروقية والحكم في ذلك فتعذر من حضرة القاضي سؤال لعرضه من طرف المديرية على معتمدا او مفتي استئناف قبلي لحصول وقفة له في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلي افادته بان حضرة نائب افندي المحكمة من افاضل العلماء المشاهير في الافتاء الى ان قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعي يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكرة بطلب الافادة عما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لافادة حضرة القاضي الموصى اليه فكتب حضرة النائب المذكور وافادة عن ذلك السؤال ياتي ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

المساعدة على هذا الطرف للاجابة عما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار
اليه المحرو من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن
له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المكلفة باسمه بقبائل معلومة وقدم عرضة
بتلك الديوان فخرت عليه الاستعلامات وقبيل تقديم الافادة بها الى المديرية واذن
الديوان بتحرير حجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصار رثته في اولاد بالعين وقاصرين
وكان قبيل وفاته اقام احدا اولاده الباعين وصياما من قبله على القاصرين منهم ومات
مصر او قبيل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا فالتص من الوصي من الحكومة بتحرير حجة
أيلولة باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتين فصار
سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغ
كذا واستهلكه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المكلفة
عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه
المذ كور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى
انحصار رثته فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وأنسك
مبلغ الغرض المدعي به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابلته فثبت الرجل
المذ كور ذلك بالبرهان الشرعي واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن
للأطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون
دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افيد ونا (وصورة الافادة
الصادرة على ذلك من حضرة قناص المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر
سعادتمكم بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه بتلاوته تبين ان صورة
دعوى المرتين المستورة بقاصرة وتعامها يعلم عاذا كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى
المرتين ان الراهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وكر الحدود وانه سلمها له في
مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبيل
عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية
وصرافها وجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي
في أول سؤاله فان دعواه تصح وبعدها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو
اطلاع الحكومة المشروط لتتمام عقد الرهن المذ كور في السابع من القانون الموضوع
للأراضي المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالفساد وبقية بشرط ان يكون ذلك باطلاع
المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على
الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير حجة الرهن لان الاستعلامات
أمور سياسية لمنع ما يسهل ان يوجب خلائف في انعقدوا الامر بتحرير الحجة لا تتوقف صحة
العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقدته وقبيل بينة المرتين على الوصي لقيامهما من
نهم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

١٢٩٦

٢٤

ذى الحجة

١٢٩٨

٣٠

لان موضوعه فيما لو كان الرهن غائبا هذا ما تيسر فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد قال الله وفوق كل ذي علم عليم (اجاب) المعلوم ان الجارى عليه العمل في شان رهن الاطيان الخراجية الاميرية تقيتها بغيرها بحرفه المبالاس السياسية وتطبيق حالها على اوامر الحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباتها بالوجه الشرعى لان الحكم الشرعى مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لكون رقبته غير مملوكة مستحقها وحينئذ فلا يصح الحكم بصحة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على الميت في وجه وصيه واثبته بالوجه الشرعى يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصى المختار وفي ذمته دين لاجنبي وهناك عقار واراض مملوكة الرقبة وذلك العقار له ولحقه القاصر الذى هو تحت وصايتة المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما كمله على ذلك الدين الذى بذمه الوصى ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصى (اجاب) في أدب الاوصياء وفي الخانسية والهداية يجوز للوصى أو الأب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى استحسنانا لانه من باب المحفظ حيث يضعن اذا ضاع وفي الهداية لانهما يملكان الايداع وهذا نظر في حق الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا ما نقوه هذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا يصير المرتهن بالهلاك مضمونا بدينه والأب والوصى موفيا له ويضمنان للصبي لانهما قضيا دينهما بماله فيضمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصى وبه قال أبو يوسف وزفر اعتبارا بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الأب حيث يجوز له أن يرهن اجماعا قايما واستحسنانا ومثله في المبسوط للسرخسي والهيط وذكر في المبسوط أيضا انه لا يجوز رهنه هلك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما غاصب وقال فيه ايضا ان الأب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذ له أخذه بجهنا محتاجا وللحفظ بدونه فلا يضمن الا اذا تلفه بلا حجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين بعدما ذكر المسئلة في صفراء فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللأب لا الوصى أن يرهن متاع الصبي لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصى قيمته والأب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صح رهن الأب لا الوصى لان للأب بيع مال صغيره بخلاف الوصى فيضمن الأب قدر المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصى كاه ومثله في الملتقط عن صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الأب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصى لا يملكه الا اذا كان خير اليتيم وذكر في الصغرى انه يصح رهنهما متاع الصغير بدين

انفسهما استقسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح المحامدية
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جا في ملكهم رهنه أمهم الوصي الشرعية
عليهم يدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور
اجاب نعم وللا ب أن يرهن يدين عليه عبدا طفله والوصي كذلك فهو بمن الرهن ولو
رهن الوصي أو الأتباع مال القيمة يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استقسانا وعن أبي
يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال القيمة ومثله في شرح الكنتز
للأعيني والمسئلة مفصلة في أدب الأوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى
أعلم (سئل) بأفادته من مجلس الأحكام في ١٣ جادى الأولى سنة ١٠٠٠ م غرة ١٩ مسطرة على
صورة قرار عهدي صادر من مجلس الأحكام في قضية الألبا المرفوع من حضرة محمد بن
صدقي ياورخدوى بتوكيل عبدا كريم ناجي في مادة الألبان براوية أبي شعرة مع محمود
صدقي المتضمن استفتاء هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها ويرغب ورود
الأفادته بما يقتضيه الحكم الشرعي عنها وما ل هذه المادة الموضحة به هذا القراران محمد
بن صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشرة من زعفران معتقة
المرحوم ميريك تشريفى ومن يستحق معها وان المذ كورة أخبرت أنها مديونة الى
محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنهما افرقة كيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك
الأطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الأطيان منه وان المشتري خاطب عبدا محمد دا والد
رب الدين بطلب تسليم الأطيان والمحاسبة على مطلوبه وقيمة الألبا فلم تحصل ثمرة بل علم
من اقواله اصراره على استمرار غصب الأطيان لانتها مدة الثلاث سنوات التي يزعم أنها
مدة رهن الأطيان وان لاحق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف
حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكره وان المذ كورة وضع اليد على الأطيان حتى
انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مارت سنة ٨٨٠ قارىخ الشراء لغاية يولييه
سنة ٨٨٢ قارىخ رفع يد محمود انذ كورة عن الأطيان عبارة عن ستين وخمسة أشهر
و يطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يرجعهم من الألبا لوكنت الأطيان المذ كورة
تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائنة المذ كورة وولدها رهننا تحت يده ٣١ فدانا
وكسورا على المبلغ المذ كورة المثلثة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالحكمة
المختلطة تنقضى بتصرفه في الأطيان المذ كورة المرقومة بالزراعة والابتغاع بمصولاتها وسداد
ما عليها الميري وبمضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه ويسلم الأطيان لها ثم قال انه لا يجوز
بيع تلك الأطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوعا من المذ كورة وأفاد وكيله على ميريك بانه
عند انتهاء المدة يسلم موكله الأطيان بدون توقف وحضرة محمد بن صدقي مستند على سند
الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة علم

ان صورة السنددات على انه يتضمن اقرار زعفران المذ كورة بمديونيتها الى محمود
صديق في مباح ١٤٢٢٥ قرش سابق استيلاؤها اياه والوعد منها بسداد بعد ثلاث سنين
من ابتداء ٢٣ يونيو سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيو سنة ٨٢ بدون احتساب فائض عليها في
تلك المدة وبعد انقضاءها يحسب فائض باعتبار ١٢٢ قرش في المائة اذ لم يصبر سداده في الميعاد
وتأمينه للبلغ قدر ضيق المذ كورة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسوراه مشورية
كائنة بحوض الساحل بساقية أبي شعرة وصار الرضا بوضعه على تلك الاطيان في
زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدأموها من طرفه ويستولى
محصولاتها لنفسه والفتاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وان متى
وكت البائعة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتن على قبوله منه ولا
يعتبر عليه بعدم مضي مدتي القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرعا ويؤثر المرتن
برفع يده عنها فلا جيل الوقوف على حجة يقدرة ذلك قد تقررت باتحاد الاطراء صدور قرار
تهديدي عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر عما
يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ويصير احضار سندات الدين وأوراق مفردات
القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر في حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع
بالاستفتاء عما ذكر وعرفه مديرية المنوفية بصير استحضار المفردات والسند للمجلس
للنظر واجراء ما يلزم (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ان هذا الدين
ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكرن لازما وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو
كان الدين مؤجلا فقتضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
حق المديون فله ان يسقطه كما في الاشباه من المداينات عن الزياحي والحانية كما نقله في
تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف لمق المرتن الى فسكك الرهن وبان منافع
العصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال اليتيم
والمعدل للاستغلال الا اذا استعمل المقصوب بالمعدل للاستغلال يسكنى الدار وزراعة
الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك أو عدة مد كالمرتن وانما اذا صار اقساما كالك الرهن
يدفع الدين أو سقطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا
زرع المرتن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه
اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة الرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
الدين قبل هـى أجهله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسكك الرهن
والله تعالى اعلم

١٣٠٠

١٩

• (كتاب الجنایات والديات) •

(سئل) في رجل من الاهالى قتل أخاه ببوتة تسمى اضر بهاه ولماسئل عن سبب
قتله اياه ادعى انه بسبب كونه وجدها حاملا مع كونها الزوج لها ولماسئل منه

شهود على ثبوت جملها وهي غير متروجة احضر اخواتها وشهدن بعهدة قول القاتل ثم
 طلب منه شهود اخر خلاف اخواتها فاضرمهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغلظة على العاقلة وعليه
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب
 صبياً بسكين عمداً في بطنه ففتقها وخر جت امعاؤه واستمر المضر وب يومين ثم مات بسبب
 ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
 الدية عاقلة له أو كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة
 (اجاب) محمد الصبي والمجنون والمتعمد خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من الجهم والا
 ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المجنون ورمواخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه
 من المال للرجال واذا قتل فالدية على عاقلة له أو مثل الهجور الماذون كما في حواشيه
 والنخصم في ذلك ولي الصبي كالاب والجد والوصي ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت
 القتل باليدينة لا بالاقرار الا ان يصح دقوه فيسهو والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلته قبيلته وأقاربهم وكل من يتناصر هو به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا ان على رجل كبير من
 العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده ويطع ويبريد أن يطالبه بارش الجناية التي جناها
 ذلك الرجل متعللاً عليه بأنه من جماعته وأنه قرينه والحال انه غير وارث فهل لا يجاب
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عسيرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة
 للدعي على المدعي عليه بارش الجناية حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على أو لادها القهر ان زوجها كان خفيرا
 على جرن بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضر وبا ببلطة في رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
 قاتله ثم أشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى الجرن فوجد رجلا من واقفين فيه ليلة
 قتل المتوفى المذكور فعرف منه ما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
 المذكورين الا الذين اخبر عنهم الى رجل المذكور وهرفت انه كان بينهما وبين زوجها
 عداوة وصهمت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذي أشيع انه اخبر
 عن الرجلين المذكورين فأنكر قوله ونحو وجهه الى الجرن وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها ام لا لسكونها
 هيئت الرجلين المذكورين في الدعوى وأنكر ا قتله واذا لم تقم عليهم بينة بقتلهم ماله
 لا يكون عليهم ما في ذلك الا اليقين الشرعي وما الحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
 على معين من غير اهل الهلة القريبة من اهل المثل الذي وجد فيه القتل ولم يكن مملوكا لاحد
 وكانت تلك البلية ذات محلات كان ابراء من الال الهلة وقسمة القسامة عنهم فاذم
 أثبت القتل على من عهده بالوجه الشرعي يوجب عليه ما اذا استوى اللازم شرعا وان

١٩

١٥٦٤

مهرم
٩

١٢٦٥

جادی الاولی

٢٩

١٢٦٥

جادی الثانیة

٥

١٢٦٥

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها وما اذا كانت البلدة صفة ميرة وكان المدعى عليه مامن
 اهلها ولم تثبت دعواه اعلية ما قاله قسامة والدية على اهل البلدة او عواقلهم والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف الحقاينة عن رجل وجد مقتولا ومخدوفا في ساقية في جهة
 من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص معصوم بواسطة انه كان يلقي عليه
 اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتهى الى الحيا كم فوق الصلح بينهم
 بحضور قاضي ثلاث الجهة ولما صار قتله حصر واتهمه القتل في هذا الرجل ولما سئل
 من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم
 لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله
 وحصل الصلح بينهم وكذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن
 حيث ان اولياء الدم قد برؤا الله يخض الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه
 وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نسيب
 المحصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي
 وتزوج بها فسل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة
 المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا هبة بقول اولياء الدم ان
 القاضي نسيب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب)
 العبرة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانبتوا دعواهم بالوجه
 الشرعي يحكم عليه بموجب شرع او دعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص
 آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي
 قلوب هن حادثة مضمونها متعلق بقضية قتل وهو قرر اولياء المقتول ان اهالي ناحية
 سندیون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا لا تفي ذكروهم لم يقتلوا القتل ولا
 مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم ميراثية من ذلك ولم يطلبوا التداخي
 عليهم بذلك لا من قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا
 من ان محمدا واثاء عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن
 عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمارة هو بضعة
 وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الآن باراضى الحجاز الجميع من اهالي سندیون
 المذكورة تعدوا وقتلوا جميعا مصطفى خردا المذكور في الفلاة بعيدا عن البلد جـدا في
 مكان لم يكن علوا كالمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في الحبل المذكور نقلوه من
 الحبل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوه في حارة الكفر الشهير بالحيا في بالقرب
 من بيته وانهم هم القاتلون له كما ردوا ذلك سابقا وحلفناهم اليين الشرعية بالجلس
 على فني الدعوى له زهم من اثباتها وكذلك الآن عاجزون عن اثبات قتله بالبينة
 الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اعلا ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

المذکورین اصلاح المصمین علی جودده واهم المشروحة علیهم فبعد الاطلاع علی
هذاتر جو افادة الحكم الشرعی عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب علی باقی اهل
البلد اولاً قسامة ولادیه علی احد حیث صد رمن المدعیین ما یفید براءة باقی اهل البلد
عن القتل والدعوی به علی الوجه المستطور وقرر کل من المدعیین ان القتل حصل فی مکان
بعید عن البلد جدیداً كما هو مشروح (اجاب) حیث اعترف اولیاء المقتول ان فلاناً
المذکور قتل المدعی علیهم بسم اولاً فی فلاة بعیدة كما هو مستطور بحیث لا یسمع الصوت
منها وانهم نقلوه بعد القتل الی الهلة المذکورة فلاقسامة ولادیه علی اهل الهلة وباقی
اهل البلد والحال ما ذکر سیمامع عدم الدعوی علیهم والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
مدعی علی رجل مستخدم فی قلعة من القلاع بان اخا المدعی المذکور توجه الی القلعة
المذکورة لغرض فضر به بالمستخدم بنذیفة فخرجت منار صاصفة فی جنبه الیسار من
غیر قصد ومات بذلک فی ثانی یوم وادعی ان القاتل اعترف ایضاً بأنه ضرب البنذیفة
المذکورة وخرجت منار صاصفة اصابت من غیر قصد واعترف بذلك بحضور المقتول
قبل موته فسئل المدعی علیه عن ذلك فاجاب بأنه حين حضر المتوفی وجد عنده
بنذیفة فطلب النظر اليها فناولها فخرجت منار صاصفة من غیر فعله فاحضر المدعی
مینة من اهل بلدة وشهدت باعتراف المدعی علیه بما ذکره المدعی وزکیت وهدلت
فهل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية علی القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
باقرار القاتل تكون الدية فی ماله الا أن یتصدق العاقلة القاتل أو تقوم حجة فانها تكون
علیهم وتقبل البینة مع الاقرار لانها تثبت ما لیس بثابت وهو الوجوب علی العاقلة
والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یحرس جسر ام الجسور السلطانية الی العموم قتل
فی اللیل ببارودة أصابته منار صاصفة فی صدغه فکسرت به وجرحت وتحت ذلك الجسر
الذی قتل علیه الرجل مزارع خالية من السكن والملک ویجهة الجسر ساقية فیها بعض
سکن ینه و بین المل الذي وجد فی القتل مائتان وعشرون قصبة و بلدة بینها و بین
المکان الذی وجد فی القتل مائة وثمان وثمانون قصبة فقررا لاهالی العارفون لذلك
لما سئلوا عنه ان الذی ینكون یجدون البلدة وجدرا ن الا ما کن الی بالساقية خلا من
کان داخل الا ما کن یسمع فی اللیل صوت من کان فی المکان الذی وجد فی القتل
فهل والحال هذه تكون القسامة والدية علی من کان فی اما کن الساقية أو من کان
فی البلدة من أهلها القربان من محل المقتول عن أما کن الساقية أو لاقسامة ولادیه
یسکون القتل علی جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية علی اهل البلدة وبراهم
اولیاء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنقل لغيرهم أو تنقل علی سکان أما کن
الساقية وما حکم الله (اجاب) اذا وجد القتل فی مکان ینكون التصرف فیہ لعمامة
المسلمین لا لواحد منهم ولا لجماعة یحضرون فلاقسامة ولادیه علی احدث واما الدية علی

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

بيت المال اذا كان ثانيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن ثانيا بل قريبا منها فعلى اقرب الهلات اليه الدية والقسامة بحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي للعامة فعلى اقرب الاطراف اليه القسامة والدية عليه - من وقعت الدعوى من الولي بالقتل عدا على عواقله من وقعت الدعوى بخطا واذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البيعة والا يبرهنوا حلف المدعى عليه ولا قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وجد قتيل في مقبنة وادعى ولي الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن موجودا فيها بل هي في يد غيره ولا يشاركه - في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتساقا لانه في ايديهم كالعادة وفي حصة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة والله تعالى علم (مسئل) عن حادثة من قاضى فليوب في ٢٩ ل سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره كان بالا كراهه وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا طاعة ضريحها عدا بعود دخان تحت ذقنها واذنها وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل المذکور بموجب الخنق حيث اقرب ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت ذلك بالبيعة العادلة على ما افتى به صاحب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدعي انها بالحجاز وموجبه مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الله تعالى خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في ماله دون عاقلته الا ان يصد قوه او تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق لو دفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهي الفدينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التعليل الا فيما لو كان الدفع من الابل والله اعلم (مسئل) عن دية المرأة في شبه العمدة الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التعليل فهي خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملي فتؤخذ من مال المقر في ثلاث سنين حيث لم تصدق العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (مسئل) من ديوان الجهة انية عن شخصين تضاربوا بضرب أحدهما الآخر بطبخية فلم تطلع ناراضه بضربه المضروب أولا بطبخية فاصابت ثانيا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب) القتل على الوجه المذكور خطأ وموجب الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

ذی الحجة

١٢٦٥

١

من الابل انجاسا بنت مخاض عشرون وابن مخاض عشرون وبنت لبون عشرون وحقنة
عشرون وخذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة أهل الديوان وهم العسكريون ومنهم من يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين من
وقت القضاء فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة أن ثبت القتل باليمنة فإن باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقوم حجة كانت
على القاتل وفاقه تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على أربعة انفار معينين أنهم ضربوا ولده
بالنبايت عمدا وضربه أحداهم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيها رمانة في جنبه
التسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادى عشر وانكر المدعى عليهم ذلك فأحضر المدعى يمينه شهد أحدها بأنه
نظر المدعى عليهم يضر بون المتوفى بالنبايت عمدا وقلان ضربه بمزراق فيه حربة باربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان يمينه وبينهم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضحوة اليوم
الحادى عشر من ضربه وشهد الآخرون بما شهد به الأول إلا أنه لم يصف الحربة كما كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف أن الضربة أصابت المتوفى في جنبه الشمال فوق الحزام وأنه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادى عشر من ضربه وإن الضربة أصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهم ما شاهد الأول فهل
تكون هذه الشهادة وافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الأول
الحربة بانها باربعة حروف والمدعى بانها مبرومة اختلافا وكذا لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثانى الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا في
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا وهل إذا كانت مقبولة تركى الشهود سرا وعلمنا
ولا عبرة بما إذا طعن المدعى عليهم في الشاهدين بانهما متزوجان من نساء فأجاب المدعى
وعصبة معه وبينهم وبينهم ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الآلة المدعى القتل بها مغيرة لما شهد بها
الشاهدات تنفت المطابقة على أن الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
واقفه تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب عن حادثة مفعون بها شخص قتل بتأخطا
وثبت القتل باقراره وادعى أنه أقرب بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ ولامزم لديه الخطأ مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطأ طائعا مختارا وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين إذا لم تصدقه العاقلة
أو تقيم يمينه ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره به ولا تغليب في الخطأ والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أوضح رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بصره بسبب تلك
الموضحة فكيف عليه بما يجب في الأمرين شرعا من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ما وجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه انهما اتسا كلا مع ولده في شان ماء قناسة
ساقيةتهما فثمة ما حتى كسر اجوزة رقبته وضرباه بالنبايبت في رأسه مرة فوقع على جسر
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه
من ضربه على ذراعه ومكث مر يضاومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
ضربه في ١٦ من سنة ١٢٦٥ وانكر المدعي عليه ما ذلك فاحضر بيعة شهدا أحدهما
ان أحدهما ضربه بعصا والثاني بنبوت شوم وقت الضمى فوقع في الهل المذكور اعلاه
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس
رمضان وقت الضمى العالي نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب المتوفى بنبوت فيه
جلبة حديد فيها مشماران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب
المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد لم يرفها مسامير على رأسه وراة اذنه اليسرى وضربه الثاني
بنبوت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضمى قبل حواله الشمس ومكث المتوفى خمسة
أيام وتوفي ليلة الخامس فقليل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه
الشهادة قتل المتوفى على المدعى عليه ما أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الاخير انها
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة أيام بعد تناقضا لاسيما والمدعى عليه ما طعنا
في الشاهد الاول بانه عدوهما والثاني مزاع لبدخ مشرك بينهما وبين المدعى والثالث
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصا بنبوت
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعى على الوجه المذكور وقد صرحوا
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مشايخ البلدان واعوانهم في
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص في ظاهر الرواية عند نبوته بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
وادعى ولى القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدهوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط
انقسامه بدعوى الولى على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
محلة ابي على عن حكم قضى بقتل بعضا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا
ونحوها شبهة عمد وموجب لاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البيعة
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبده مملوك

انه ضرب ولده محمد ابيار ودة فخرجت منها رصاصة وأصابته ولده في فخذه رجله اليسرى
فمات إلى الركبة وكسرت بعض عظام ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة حادى عشرى شهر رمضان سنة ٦٥ وهو
جالس يتوضأ على شاطئ ترعة ببلده وانه مكث بعد ذلك مريضاً ولازم الفراش أحد
عشر يوماً ومات بسبب ذلك في ثمانى عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنينة هو خفيها بالتي وضالصة لالة العشاء قبل
دخول وقتها من الترعـة المذكورة فتوضأ وعاد إلى الجنينة المذكورة فسمع خرخشة
بالعنب الذى بالجنينة بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاص بالجهة
الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص بالجهة
الخرخشة ظناً ان الذى بها وحش مع كونه لم ير شخصاً فلما طلع النهار وجد بجمل
الخرخشة عنبا محجوعا وبه أثر دم متسلسل إلى خارج الجنينة وبعد ذلك حضر له ناس
واستفهموا منه هم صاار منه في الليلة المذكورة فاخبرهم بذلك فعرفوا ان الذى
أصيب بالرصاص هو ولد المدعى المذكورة فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا
عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم باقرار العبد المذكور ان هذا
القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجنائية توجب
الدية او الفداء لا يصح محجور او ما ذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح
وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البرازية ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بما قاله في
الاموال مادام رقيقا اما اذا اعتق يؤاخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابدا
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في الينا بيع وبهم اذا علم عدم صحة اقرار العبد
بالجنائية الموجبة للمال بالنظر لمولاه وانه يؤاخذ به بعد العتق والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضى قلوب عن رجل يشتغل في مكان فنقله منه آخروا شغله في جهة
أخرى فاخذته ريسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذى نقله تعدى عليه ودفعه على
صحن به حجر دأثر بفعل دابه فوق تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
بينة بذلك ويريد الفاعل به ذلك ابطار شهادة البينة متعلا عليه سم بان الشهود اتفقوا
على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة به عليه (اجاب) موجب القتل على
الوجه المزبور الدية على عاقلة القتال حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن في
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده للاعترف المذكور
ليقتل ونادى فاحذرها ولعب في مسمارا الزناد ليخرجه فقتل شاخص الزناد على خزنة
البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة أصابت رجلا هذا ما اعترف به والحال ان
الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصة أصابت ضلعه
فكسرتة فهل يعد خروجها مفسوبا للعبة في الزناد المذكور ام لا وهل بقوله ان الرصاصة

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢٠ ١٢٦٦

جادی الثانية

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤاخذاً في ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقتل بالدية باقراره المذکور حيث اقرار الرجل المذکور بأصابة الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كخذاباشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصغیر مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطمعت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان وطمعت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطمعت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطمعت في الخامسة وهـ ذاهو الدية المخلطة الواجب دفعها في شبه العمد على ما رجحه الشرنبلالی ودية الخطامن الابل ارباعا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المنقال الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجيدة مثلا الفين وخمسمائة مجيدة ويقاس عليهم الدفع من غيرهما من باقي العملة ولا يضر الغش في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لها والله تعالى أعلم (سئل) من مديريّة الجيزة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت في احداهما قتيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية كلهم وتكون كالهلة في المصراع على اهل تلك الهلة وتكون كل حارة محلة على حدة (اجاب) القسامة والدية في القتييل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على الهلة التي وجد فيها القتييل بلا شبهة اذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير ما لم يقاسوا كان في مصر أو قرية لان عليهم التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اهـ واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فكيف حكمها كمحلة واحدة ومصر حوايان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل الهلة أي الحارة كان ذلك ابراء منه لاهل الهلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لم لا تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذكورة على اهل الحارة أو القرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من أهلها تكون القسامة والدية عليهم أيضا وان كانت دعواه على معين ليس من

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك امرأة متاهلة تلك الحارة أو القرية ثم ان
أثبت دعواه على المدعى عليه بالوجه الشرعى حكم له بدعائه والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أقر طائعا بحد أو قتله بطورية حديد عهدا وخنق بنتا لصغيرة
فإذا يلزم القاتل المذكور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين
القصاص ان أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط المجرم في الحد
ونحوه وموجب الخنق الدية حيث تحقق الاقرار الشرعى بقتل المرأة المذكورة كورتين
حكم على المقر بموجب اقرا ربه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زرع في بلد
وجد دميتا في قطعة أرض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لمياه أراضى الزراعة التي
حولها وفي رقبته جبل كنان ملفوف عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا وبالسؤال
من والده عن خنقه أفاد انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظرا لناحية أو أحد أخلافه
فهل وجود الجبل برقبة الولد المذكور يعدلنا ودليلا على انه مات بالخنق وان لم يظهر به
أثر الخنق وإذا قلتم ان وجود الجبل المذكور لو دل على موته بالخنق - يكون دية
على أرباب الطين الذي هو أقرب الى الميت أو على جميع أهل ناحية أرباب الطين
الأقرب أو يكون هدر ولا يلتفت لوجود الجبل في رقبته خصوصا والله لا يعرف من
فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسفي ولا قسامة ولا دية في ميت
لا أثر به أو يسيل الدم من فمه أو أنفه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في
شرح له لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف أنفه وفي مثله
لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تقبض فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلا بد
من أثر يكون للميت يدل به على انه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو
خنق فإذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون به فعل العبد فلا يكون قتيلا المراد منه وقد
سئل العلامة الرملى عن رجل وجد في رقبته مرساة بها عقدة وهو معلق بها في خازوق
مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فأجاب اذ لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم
من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات حتف أنفه المراد منه
المراد منه والمرساة جبل من كتان اذا علمت ذلك علمت انه اذ لم يوجد بالميت المذكور
أثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت
على امرأة أخرى بضرب فالتجنى عليها جنينا ميتا فيه صورة آدمي فهل اذا ثبت ان
الالقاء بسبب الجنابة يكون مضمونا على الجنانية بالقرة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن
امرأة حامل فالتجنى جنينا ميتا ظهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي
نصف عشرة دية الرجل لو الجنين ذكر أو عشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسة درهم
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الخائنة في امرأة جالسة على باب دار زوجها فإذا
بشور ينطلق لم يقده أحد فضر بها براسه فالتف ثديها وكسر ضاعها وكان وقت ضرب
اثر ورجل وامرأتان حاضرت ومشاهدت ضرب الثور فما كان من الرجل الذي كان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٢

حاضر او مشاهد الضرب الثور الا امسك نبوتها واذا ضرب الثور فاذا باراة خاطبته وقالت
له لا تضرب الثور فانه ملك لزوجي فشى الثور امام المرأة التي اخبرته انه ملك زوجها
وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرافعة الحكم (اجاب) اذا انفلتت
دابة بنفسها واصابت مالا او آدميات ارا اوليالا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام
الجهاد جبار اراي المنفعة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي ارسال
البيهية في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اه و به يعلم
جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد
ثلاث المدة عاد الى بلده ليل يسرق منها حسب عادته فقبضوه وورع على دار رجل من اقاربه ونزل
فيها اليسرق امتعته فرآه رب الدار فهم عليه ليل ضبطه فهرب منه وصعد على سطح الدار
ورمى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار
ولا على احد من اهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم ام لا لرب الدار
ولا لاهل البلدة ولا شئ عليهم من قسامة او دية (اجاب) اذا مات الرجل المذكور بسبب
وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على احد فلا قسامة ولا دية والله تعالى اعلم
(سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلدة بانه قتله ومات
المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث
كان القتل عمدا برصاصة (اجاب) صرح علماؤنا بسقوط القود بموت القاتل والله تعالى
اعلم (سئل) في قتل وجد بجنازة قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم
نجسين من اهلها ويخلفون بين القسامة ويغرمون الدية واذا كانوا اقل من خمسين
تكرر عليهم من القسامة الى تمامها ونصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور اهل
القرية كاهم لا قامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (اجاب) يراعى حال المكان الذي
وجد به القتل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم ولا عبرة
لاقرب الا اذا وجد في مكان مباح لاملت فيه لاحد ولا يد فالذي يمكن المالك الذي وجد
به القتل مملوكا لاحد كانت القسامة على اقرب القرى اذا كان يصل صوت اهلها اليه
فاذا ادعى الولي على اهل القرية او ادعى على بعضهم حلف نجسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قبلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت الدعوى
بقتل عمدا وان وقعت بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وان لم يتم العدد كره الحلف
عليهم ليم نجسين يميننا والله تعالى اعلم (سئل) في قتل قتل في بلدة وادعى ولي الدم على
معين منها بانه قتله عمدا ومات المدعى عليه القتل قبل اقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى
بموت القاتل او تسمع على ورثته واذا قامت بسماها و ثبت القتل وسقط القصاص بموته
هل تكون الدية في ماله اسكون القتل عمدا وان لم يثبت تمكون القسامة والدية على اهل
الهلة (اجاب) اذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى عليه القتل على معين من اهل

المهيلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فإذا ادعى الولي على أهل الهلة أو على بعضهم وجبت القسامة والدية وإذا ثبت القتل عمداً على المدعي عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة لولي على ورثة القاتل عدا بشئ من الدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي على أخيه ضربة أخاه بسكينته ليلا فكسرت منه ثلاثة أضلع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وإن أخا المدعي عليه حمل المتوفى وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف أنه أي المدعي عليه كان ماراً بالطريق ليلاً لقضاء شغله فوجد رجلاً راقداً بالطريق فخطبته مراراً فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفى المذكور وهجم عليه وضربه بنموت فعد ذلك أرباب المدعي عليه ضرب المتوفى بمطوأة حديد هادرسية أصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكينته المذكورة بين أضلعه وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (أجاب) إذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعاً بالقتل بمعدن المطوأة عمداً وجب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنموت قتل الضارب إلا إذا أراد قتله بدلالة الحال لا فراحا ولا جأولا ولا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أذهبت بصر أخرى عدا بصر بها كفاهلى رأسها فهل إذا دعت الجانية أن تبصر الجاني عليها كان قبل الجناية ذاهباً واحضرت على ذلك النساء الخاص يقبل منها ذلك وهل إذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص أو الدية وإذا قلتم بالدية فما قدرها (أجاب) إذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمراًة حمأة لينهب ضوءها ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بأن تقابل العين بالشمس فإن دمعت علم أن الضوء باق وقال محمد بن يظفره أهل البصر وإن لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع العين على البتات كذا في حاشية الطهطاوى على الدر من باب القود فيمادون النفس عن الظهيرية وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى وأما لو اختلفا في ذهاب الضوء حال الجناية أو قبلها مع الاتفاق على ذهابه الآن كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرية فتعاقب صبي حين ولد أو بعد أيام فقال له كان لم يبصر بها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه إرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يبصر بها بان شهاد شاهدان بسلامتها إن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عدا ففيه القصاص اهـ ومنه أن القول هنا في انكار ككون ذهاب الضوء بالجناية للجناية والبيئة على وجود الضوء وقت الجناية بيئته المحي عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه أنه تشاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الأوتى في ذراعه لا يستر تحت مرفقه فكسرت العظام والثمانية بين كتفيه فربما من رقبته مات الجلد وغاصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا يمكن كذا وأنه مكث ملازماً للفراس ستة أيام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فأجاب بأنه حصل بينه وبين أخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

الثلثة من جلتهم والد المدعى مشاجرة ومن شدة جبريهم خلفه فرها ر بامتهم فابعوه
فلما وجدهم متبعين له اخذ القدوم المذكور من طاحونة ورماهم به فاصاب اخاه والد
المدعى بين كتفيه فخرجه ومكث ستة ايام ملازما للفراس ومات في اليوم السابع بسبب
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد واذا كان للقتول ورثة بلغ وقهر واسقط البالغ حقهم
من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القتال حالا او يكون هذا من قبيل شبهه
العمدو يكون حق القصر من الدية على الاقل في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط
القتل والقتل لغوات المصلو بعفو الاولياء و بصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا
عسدا الاطلاق و بصلح احدهم وعفوهم ولو بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث
سنين على القتال هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بخلاف القدوم ان
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة
الحديد والجرح كان موجه القصاص وانقلب حق الباقيين مالا فيجب على القتال في
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما
ضربا رجلا بينة دقيقتين دفعة واحدة فادعاهما فاصابته منهما رصاصة في بطنه والاخرى
فاقت من تحت ابطه وخدشته خد شاهي فلم يحصل له به ضرر وعادة ومات من ذلك ولم يعلم
موته بضرر ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي
القتل عدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي
وقضى بالقصاص عليه ما اوعى احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة من بلدين تقاتلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص
فيه فتوجه لمنزله فاقام يوما عليلا في الفراش ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلد الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور ومن
بارودة محمد مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده جريحاً وانكر المدعى عليه
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم بينة من اهالي بلدة المقتول اني مات بها يشهدون ان
المدعى عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدوا بذلك فهل لا تقبل
شهادتهم لانهم من اهـ بل بلدة المقتول لا داوة ولا تهممة ولجرحه فنع لانه دفع للقسم
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهل اذا قلتم مرد شهادة اهل
بلد المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلد اخرى شهدوا طبق دعوى المدعى اي بالقتل
عدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة
اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده في الخبرية وغيرها اي لو حصل القتل فيها او
يمكن مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال
المكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه مراعى المكان الذي وجد فيه وان
القسم والدية على اهله لان القتل وجد بين اظهريهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٣٠

ذی الحجة

١٢٦٦

٦

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم
جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الهلة
أو القرية التي وجد فيها القاتل مقره عند علماء ثنائهم مشهور وفي اغلب كتبهم المعتمدة
مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل
عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا اتى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامته والدية
على اهل الهلة لا على الملتقين كذا في الخيرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي
على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهلة شيء ولا على اولئك
حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهلة لان قوله حجة عليه اه
وفي الخيرية وقد مر جوابان المخلتين والسكتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر
ان وجد القاتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل الهلة دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر
الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل
مجاها الى ذلك ويحكم له بها بالدية عليهم وعواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة
ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر
الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القاتل بين البلدتين وكان
الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل
ولده بعصا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور بالدية
مغلظة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل
الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (مسئل)
في شخص من بلد كذا يستحق منفعة فداني طين من اعيان البلدة المذكورة يقربان
منها بنحو ستين قصبة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزرعهما الرجل
الشريك المذكور وكان الرجل الشريك يتنام فيهما فوجد قتيل في الفدانين المذكورين
في الحد الحاور لقيط رجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من
البلدة المذكورة كورة ليس له استحقاق في الطين المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل
المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة
المذكورة شهدوا انهم واولا المدعى بقتله ميتا في الفدانين المذكورين في حد هما الحاور
لقيط فلان وبه اثبت القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة
المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور ام لا يكون فيه شيء
من دية ولا قسامة ليكون الدعوى وقعت على غير ارباب الطين الذي وجد فيه القاتل
المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر دعاوى التي اذا لم يحضر المدعى بيته على وفق
دعواه استخلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القاتل
في مكان مباح لاملأ لاحد فيه ولا يدعيه والافعل على ذي المالك واليد فاذا كان المكان

الذى وجد فيه القتل المذکور عملوا كما كانت القسامة على ما سكره وان لم يكن مملوكا ولا
 يد فيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذی المكان الاقرب عند وجود الشروط
 المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراه منه لئلا يترك ذی المكان الاقرب
 ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والا حلف المدعى عليه اليه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثيابا رجينة مملوكة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا
 بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطيانها الجنيينة المذكورة ولم يثبت
 دعواه عليهم ما فهل اذا قامت بسقوط القسامة عن ارباب الجنيينة حيث لم يكن المدعى
 عليهم من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراه المدعى عليه ما من ذلك
 وان سبب دعواه عليهم ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنيينة شيء من قسامة او دية
 وهل تجمع دعواه على غير المدعى عليهم ما أم لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد
 فيه القتل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم
 القتل عدا وعلى عواقلهم ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراه منهم
 وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه أولا والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة مسافرين اخبروا وهم ما دون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد
 كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيده ناظر القسم شهادتهم
 عنده واشهد على شهادتهم آخرين ووضعوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جلاتهم
 قاضي بلد الناظر المذکور وبعد نحو سبعين يوما حيايات دعوى هذا القتل من مدير
 الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدعى عليه وسئل من المدعى عليه القتل
 فانكر القتل ووجد جدا كليا فكلف القاضي ولي القتل باحضار البيعة بالقتل فاخبره
 أنه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذکور وأحضر منه خطا بالي القاضي بانه
 يرسل له صورة الدعوى فيكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ
 للقاضي المحكم بالقتل الابه بشهادة البيعة في وجه المدعى والمدعى عليه ولا يكتفي
 باخبار وشهادة الجماعة المذكورة من غير ان يكون ولي القتل حاضر معهم ولا
 يكون على القاضي جنة لكونه لم يحكم بشهادة البيعة المذكورة وهي غائبة اكتفاء بما
 أخبر به قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
 بالقتل في وجه المدعى عليه بعد جوده دعوى المدعى الحاضر معه حكم القاضي بموجبها
 وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل
 فلان وليس له أيضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعى والمدعى
 عليه أو غيبة أحدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال ههنا من حيث الاعتبار شرعا
 ولزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاويا على المدعى عليه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا ببندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

مهرم
٨

المملوك قتله كان ناعما لمحراسة مقامه ولم يعلم قاتله وبين مكان قتله وبلده ستمائة وست
وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه
القتل مدعى على أهل القرية الأخرى ولم يثبت دعوته على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم
فهل يجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفى عن أهل بلده
وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختبار أو يعلم بمساقفة قدوة شرعا وهل إذا كان
هناك قرية ثالثة أقرب لمكان القاتل من القريةتين ولم يدع أولياء الدم على أهلها
لا تلزمهم قسامة ولادية (أجاب) في الدر المختار وأن وجد قاتل في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وهندهما وزفر لا شيء فيه وبه يفتى اه وفيه بعد كلام
مانصه وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يدوالا فعلى
ذی المالک والید اه وفي الخبرية وان ادعى أى الولي على غير الاقرب فلا بد من البرهان
كما هو شأن باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القاتل المذکور في ارضه
التي بيده ونهزم فيه وحفظه ولايته فلا شيء فيه عند سماعه على ما به الفتوى اذا لفرق بين
أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذکورة غير مجموعة والمحال هذه الا ان
يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بيئته على طبق دعواه
قضى له بموجبها والا فلا وبهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته انساب واطال به والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني
عشر يوما بعقب مسوفة على ضلعها الايسر فكسره وعلى اخذها فطلب القاضي من
الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذکورة فوجد بضلعها
الكسور وبأخذها اثر الضرب فكرر القاضي على الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي
بعنقي وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذکور فانكر فهل اذا ثبت
الوارث على الزوج المقالة المذکورة بالبينة يكون الزوج ملزوما ومطالبها وجب القتل
(أجاب) بمجرد المقالة الرجل المذکور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت
عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة محصلها
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثهم بطبخية ضربها
فاصابته رصاصتها فمات لوقتته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم
يقصد بل قصد شخصا آخر وشهدت بيئته بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
غيره وضربه بالطبخية المذکورة فاصابت المقتول فمات لوقتته بسبب ذلك فما الحكم
والمحال هذه (أجاب) اذا شهدت البينة بالقتل بالالة الجارحة لا يقبل قول القاتل
لم قصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد الحمدية
والخبطية فيقبل منه ما اقربه ويحمل على الادنى كما نقله في رد المختار على الدر المختار عن
العلامة الرملي وعليه فوجب القتل المذکور اذا ثبت بالبينة القصاص ولا يصير احد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

الورثة تخصها عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان
اقام احد الورثة بينة بقتل مورثه يريد القود لا يقيد حتى يحضر الغائب لكنه يجب
فان حضر الغائب بعيدا نيا ليقول القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى علم (سئل)
في رجلين ضربا رجلا بدينيتين فاصاباه معا دابر صا صتين احدهما خدشته خدشا
هينا تحت ابطه لا يؤثر عادة والاخرى اصابتها في بطنه وهي القاتلة عادة ولا يعلم نسبتها
لاحد الضاربين معينا بل يعلم انها لا تعدو وهما لا يرىهما ثم مات المصروب من ذلك الضرب
فادعى الولي القاتل على احدهما لا بعيته وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذ لم يعين
الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا بعيته لا تسمع دعواه لان شرط صحة
الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على جميعا او على احدهما معينا واقام
بينة على طبق دعواه حكم له بوجوبها والا فلا وقد افتى ولا نأخير الدين الرمي بعدم سماع
الدعوى في نظير ذلك لا بهام المدعى عليه والله تعالى علم (سئل) في رجل له ارض
خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتلقي عن والده وجده اعطاه الرجل من غير اهل
القرية جعلها جرنالوض حصاده من مدة فحوسست سنين وجدها رجل قتل من القرية
بآلة جارحة كان خفيرا على البحر المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
القرية ولم يثبتوه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط
متصلا بها او على صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذوه ووضع الزرع فيه وما مقدار
الدية وهل تسكون حالة او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم
يكن المكان الذي وجد به القاتل مملوكا كالتخص فان كان مملوكا كانت القسامة
والدية على ذى المال واليسد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي
قضى له والا كانت العين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن مملوكا وكان
قريباً من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما ولم يثبت وكان بالقتل اثر كانت
القسامة والدية على اهلها في الدعوى عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر
ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي المهلة الكبرى حصلها
ادعى شخص بطريق وكالته ووصايتة هـن ورثة شخص مقتول على آخربانه ضرب
مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه ببوت
في يده فما كان من المدعى عليه الا انعمد ضربه بحربة من حديد فرماه بها فاصابتها في
بطنه ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب دميه بالحربة المذكورة (اجاب)
الاقرار بجهة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضره بحربة الحديد
عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب
المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٤٠

١٢٦٧

٤٠

صفر

١٢٦٧

٢

مطلب ضرب رجلا عمدا
قتله فلم يتخلص منه الا بقتله
فته لا شيء عليه

(سئل) فی رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غير وارث ادعى ذلك
الأخ بطريق وكالة الشرعية عن الزوجة وهن الأب فيما يخصه وما يخص القصر
الولى ذلك الأب عليهم ان ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة
منازعة في شأن قناة ماء وانه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن
لا يعلم المدعى شخص الضارب بعينه فسات من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه
قبل الموت وعان ذلك الاثر ناس يشهدون به كما أفاده المدعى في قوله وتلك الضربة
حصلت في أراضى أهالى ناحية الخمسة أشخاص المذ كورة ولما سئل هؤلاء الجماعة
اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من
كاهم ومن بعضهم وان الارض التى حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه
الدعوى غير مسموعة أم لا ونها على غير معين من هؤلاء الخمسة وهل هى ليست من الاوث
حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتيج الى عين هل يؤخر نظرا
للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعى عليه فأذا لم يعين الولى المدعى عليه
لا تسمع دعواه وان عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه والا يثبت حلف المدعى
عليه الممين الشرعية بطلب الولى هذا اذا لم يكن ا لواجب في هذه الحادثة قسامة ودية
على أهل القرية القرية بان لم تتوفر شروطها مالمالو كانت مما يجب فيه القسامة
والدية عليهم فتسكن في الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو جميعهم كما استفاد
من الزياى والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضى قلوب بمصر المدعى
شخص يدعى عبدا - كرم بطريق النيابة عن ورثة متوفى على شخصين انهما تعديا على
المورث وضرباه عمدا على صفحتى عنقه وعلى قلبه سويته بالنبايت الشوم هات بسبب
الضرب المذ كور من ماسو به وان المدعى عليهما قتلاه بذلك فسئل من المدعى عليهما
فانكرا كليا فشهد رجلان بان المدعى عليهما ضربا بالمقتول كل منهما على صفحة
من صفحتى عنقه فوق على الارض واشتغل الناس عنه بتقليص عزاله ثم مات وكشف
عليه فوجد مضروبا على بطنه بالنموت ولم يعلم ان كان موته بسبب الضربات التى بعنقه
المشاهدة لهم أم بالضرب الذى على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبدا كرم اسماهيل
الوكيل عن ورثة أخيه المدعى قتله بان سالم انصارا ومحمدا الدهشان الصغير ضرباه سوية
بالنبايت الشوم على صفحتى عنقه وعلى قلبه وانه مات بسبب الضرب المذ كور الذى
حصل من المدعى عليهما سويته بذلك متعمدين قتله وشهد الشاهدان المذ كوران
بان محمدا الدهشان المذ كور ضرب به بالنموت على صفحة عنقه وضربه سالم انصارا على صفحة
عنقه الثانية وذكر انهما لا يعلمان انه مات بسبب الضرب الكائن على صفحتى عنقه
أم بالضرب الكائن على بطنه وظهر أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفى في إيجاب
القسامة والدية على أهل
القرية بكون الدعوى
عليهم أو على معين منهم
أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعاین لهما أو بالاضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فأوجب ذلك خللا
 في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بناه على هذه الشهادة والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يدعي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه وبوكالته عن
 والدته أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الأيسر فقطع الجملد وكسر
 عظمة الساق المذکور وقت العشاء فمر بسان دارس ليمان العبد فقل إلى تلك الدار
 محمولا فقام بها يومين ثم نقل منها محمولا إلى بلدة أخرى بها حكيم المديرية فبعد أن قظر
 المحكم له أفاد كسر ساق رجله المذکور وأدخل أخوه المذکور الاستبالية لمعالجته
 فكث فيها نحو ثمانية وعشرين يوما لازما للفراش ومات بسبب الضرب المذکور
 وأجاب المدعى عليه بأنه توجه بعد العشاء عند المحقر فلم يجد المتوفى هناك فارسل
 يطلبه ولما حضر تنازع مع بعضهما فامر المدعى عليه رجلا بأمره أن يضرب به على ظهره
 بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الأيسر فسال منها الدم ولا يعلم أنها كسرت
 عظمة ساق المتوفى المذکور ولا ملازمته للفراش المدة المذکور وأصر موته بسبب
 ذلك وعرف أن المتوفى كان مريضا وقت الضرب بعرض كان يعتريه وأنه مات بسبب
 المرض المذکور ولم يثبت أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعى بينة بأن أخاه
 لازم الفراش إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستبالية
 المذکور أم يطلب منه بينة بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بينة على شيء أصلا
 لا يكون في ذلك إلا العین الشرعية أم يكون فيه الدية والقسامة على أهالي الناحية وما
 المحكم (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
 تلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضر وبأنه لازم الفراش حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعى
 عليه وهو كاحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها
 لا تعقل ما وجب بأقرار القاتل كدافاده العلامة الرمي وصرحوا بأن الدعوى على
 معين من أهل الهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الریف بأن ولدهم كان مارا بطريق بلدة المدعى
 عليه خلف جبل له صحبة جالين من بلده فتعدى عليه المدعى عليه بجرن بلده وضربه
 بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه بيأسه اثني عشر يوما
 ومات بسبب ذلك ويطلبه بما يترتب به إلى ذلك شرعا سئل المدعى عليه فأجاب بالانكار
 لذلك فكلف المدعى إثبات دعواه فاحضر الرجلين اللذين كانا صحبة المقتول وشهدا
 طبق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون معاقلة
 أو مخففة وما قدر كل منهما (أجاب) دية شبه العمد وهو أن يتعمد قتله بكل ما لا يكون
 الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا والحجر الصغير مائة من الإبل أرباعا خمس وعشرون
 بنت خنيس وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وعي

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

التي تم لها ستان و طعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث
سنين و طعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين و طعنت
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزبلي من أن
الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشرع بلالية بانه لو كان الواجب ما هو اعم
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخذ بفتنة وحكمة التغليظ كما في حوائج
الدرة فلا عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل او باعها كما ذكر
ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينهما وبين الفتنة وهي مائة من الابل
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الآن حيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كما قدمنا واذ لم يكن
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو
بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص
من بلدة من بلاد الريف بان مورثه موكل به كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
خاف رجل له فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدهم بنيت اصاب عظم انفه
فكسره والثاني ضر به بنيت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطا على الارض فنقلوه الى
دار رجل من جملة فلاحيهم ومكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكورة
وضر به برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهد ووردوا
عليه القرب ثم اخذوا اهله الى بلده فراه مضر وبهذا الضرب المذكور يطالبهم بما
يلزمهم شرعا فاسئل من المدعى عليهم ما جابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم
وجدوه مضروا بهذا الضرب وساقطوا على الارض فنقلوه الى دار رجل من الفلاحين
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضره فطلب من المدعى بيته فاحضر شهودا
من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضرر واختلافوا في كيفية فلم تصادف شهادتهم
واحضر البيعة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنيتين احدهما على
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جلتهم ولد
قاصر فهل والحال هذه يحلفون بمن القسامة وتسكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذ لم
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذ لم يمت الدية فسادرها
(اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومنه شهادة
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيت لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضي بالدية المتعلقة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهي مائة من الابل اربعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد من من لا يسقط القسامة عنهم كفى الدر وغيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجد بها القاتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسبه ولا نوعه ولا من اى بدنة وجد مقتولا وملقى في ساقية ملو كة لرجلين من قر يتين بعيدتين عن الساقية وبقرها جاءه من العرب متقيون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوئا واذا كان لوئا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطالب به حيث لم يعلم للقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحما كم او من وكيل بيت المال واذا قلتم بجهت ما من ما نحن يدعى عليه (اجاب) في التنوير وشرحه وللإمام حق اخذ دية مسلم لاولى له أصلا ودية مستان اسلم هنامن عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظر الحق العامة اه وقيد الهشى اخذ الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فالإمام او نائبه في ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانه يراعى حال الممكان الذى وجد فيه القاتل فان لم لو كاتجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانه لا عبرة للقرى الا اذا وجد في مكان مباح لا مالك فيه لاحد ولا يد ولا فعلى ذى المالك واليسدوانه اذا ادعى على غير المالك او ذى المكان الا قرب تصكون تبرئة ويحجرى فيها ما يجرى في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى ارا د بعض اهل بلده امساك اخيه اعسكر الجهادية فضررب ذلك الجهادى احدا من يريد امساك اخيه بالبندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك في بلد غير بلد القتال والمقتول بمنزل رجل منها مخصوص بخافورة المقتول وهى امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلا اخطا الميت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا على ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرر منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الثاني الذى مات فيه المقتول وقتل بينهم الشخص القاتل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد التى قتل بها واخرى من بلد القتال والمدة طول فشهدوا بانه قتله الجهادى المدعى عليه حمدا برصاصة بالبندقية وروا فعله وحر كته فعرض المدعى عليه جميع الشهود

١٢٦٧

٤٠

مطلب للإمام حق اخذ
دية مسلم لاولى له أصلا

بان البينة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنوة العم سيما
وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبط انفار الجهادية وصدقه على المحضور وانكروا
القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد به المقتول متممة بدفع ضرر القسامة والدية
عنهم فهل تعتبر معارضة البينة التي من البلد التي قتل بها القليل انتم ما يدفع الضرر
والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل
ولا هجرة بجرحه للبينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا
بمحضورهم برفقة المقتول لاخذ انفار الجهادية وهل لو صحت شهادة البينة الثانية
ووجب القصاص يقادح الا لا يؤخر الى كمال القاصر ولو انزل كمال القاصر يحبس او
يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا هجرة بطعن المدعى عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في
الاولى ما عدا مالك المنزل الذي حصل فيه القتل وبقي ما بعد التزكية والتعديل
اذا ما بقيت الشهادة الدهوى ولا كبار القود قبل كبار الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا
عن الصغير فاذا كان الابن المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى الحانوتى او مطلقا
على ما افتى به الشافعي وعول عليه في رد المختار يكون للأب والزوجة المذكورين
القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة
مترقت له دراهم فاتهم رجلا بسبب شئ وجدته من متاعه عنده فنشاجر معه فضر به
التموم فوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى المحاكم
الشرعية فاقام بينة فتمثل منها في اى وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان
المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في اداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر
البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفى بقولها انه في آخر الشهر الماضي
في ايلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بموجبها بعد
التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافهما ناعلا للقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية
دفعت على يد قاضى طنطا وكتب في شأنها اعلاما مشهورا بختمه قائلا دفعت لدينا
دهوى ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفر زين الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النبل
وشهاب الدين هم الوصى على ولدى ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هما مصطفى
وابراهيم المختصر ارب المتوفى فيهما من غير شريك على عوده حواس من ناحية كفر زين
الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في جرن ناحية ام اخنان بندقية
اصابته في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبط شخصها للجهادية
فاستغاث بعوده المذكور وان الذي قتله عوده المذكور سئل من عوده فاجاب بالانكار
لذلك وجحد ذلك جدا كايما فطلب من الورثة بينة فاحضر واعلى بن موسى خطاب
وابراهيم ماضى من الناحية المذكور وشهد كل منهما على انفراده بان السيد عمر خرج
من الناحية وصحبته عوده اضبط شخص للجهادية من القبطى سعى موسى فصاح واستغاث
بعوده فلما وصلوا الى جرن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١ ١٢٦٧
مطلب للكبار القود قبل
كبار الصغار اذا لم يكن
الكبير اجنبيا عن الصغير

١٣ ١٢٦٧

ولم يعلم وان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فقتلوا من احضار
غيرهما عزرا كليا وعن اثبات ذلك على عوده المذ كور فمقتضى ذلك تجب القسامة
والدية على أهل أم اخنان فيحلف شخصون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا
علمناه قاتلا ولا يلزم المدعى عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جمل الاقادة
رقنا هذا البراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اخنان بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قتل أولياء القتل وجدنا
بينة بعد ذلك على المدعى عليه غير الاولى يكون للحاكم سماعها أولا (اجاب) اذا
وجد القاتل المذ كور قرر يمس من القرية المذ كورة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا كالغديرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الاولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الابراء للبينة كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القتل لعدم على معين من غيرهم كافي هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك ابراء منه لأهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لأهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان اثبت قضي له بدعاه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذ كور وأولادها منه القصر فادعى الزوج المذ كور على ثلاثة أشخاص من جماعة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انفردوا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلة - يكونهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة
حكم البلدين فاذا لم توجد بينة تنفي عنهم القسامة أو تكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودهما مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج تهمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه - وان كان ليس ماله ولا بدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي أن ينصب من يدعى عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالك المكان الذي وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القاتل ولو وجد قتيلا فيها فان اثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بدعاه والا
يثبت دعواه حلف المدعى عليهم اليقين الشرعية بطلبه كباقي الدعاوى وهذا يعلم
جواب ما طال به السائل في الاسئلة فتفهام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلده السجن لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في السجن وبه اثر
خنق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من سجنه - اذا ادعى عليه او يلزم رب
السجن وان كان مقصودا منه او لا يلزم احد او يكون هدر (اجاب) صرحوا بأنه
براعي حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك

سؤال
مطلب الاراضى التى
لها مالك اخذت من
يده ظلما وغصب الا يجب
على المالك شئ ولا على
الغاصب ويكون القتل
فيها هدرا

يقع على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلما وغصب الا يجب
المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القتل فيهما هدرا
رحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجسم وكل مكان يكون التصرف فيه
سنة المسلمين لا لولاها - ومنهم - ولا الجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
بقية بيت المال وهذا اذا كان نائيا اي بعيدا عن المحلات والا يكره نائيا بل قريبا
اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة
دية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلاني ومنه يستفاد الجواب والله
بالي اعلم (سئل) في رجل يسمى علي بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يد عن عشر سنين يتعرف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية
ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغنم يرعيانها باراضى
ناحية وكل منهما يرعى غنما مختصة به ففي يوم سرحا مع بعضهما كعادتهما فرجع
ن علي صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
ثانوا حاضر بن بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذي ضرب به
ن النادى محمد المدعو محمد لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبة
وقع الى الارض فعاد ثانيا ورخصه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته
مات اذنه وانه مكث يومه وليلته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان
احضروا والد المتهم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجرة والاسئلة ثم
جهوهم الى محل القاضي لالتماس الحكم الشرعي فحضر والد الميت ووالد المتهم
بولده بالجلس وذكروا الداميت بحضرة والد الميت ومولده القاصر بان الولد المذكور
نعدي على ولده وضر به بالفرقة ورخصه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه تحت اذنه
اليسار وان ولده الميت المذكور مكث يومه وليلته هالكا ومات بسبب ذلك وليس له
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهم حيث كان المدعى عليه قاصرا
واذا كان الولد ميمرا سمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخير مجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي
الا ان يكون ماذونا كذا في الاشباه فقلا عن الملقط وفيها ولا تنعقد يمينه ولو كان ماذونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كفاي العمدة ولو ادعى على صبي مجبور
ولا بينة له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العمدة
اه وفي التنوير وشرحه وأهلها يعني الدعوى العاقل المميز ولو صبيها لو ماذونا في
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذكور الا اذا كان ميمرا

ما ذوقناه بالخصومة والافلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى
 ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل
 لمورثهم عهدا برصاصة واستشهد الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
 المذكورين غير عداين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل
 عهدا أو خطأ كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غير هؤلاء
 وكان بالقرب لهل القتل نزل واحدتها جماعة اغراب في أرض غير مملوكة وسكنوا بها
 وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلف المدعى والمدعى
 عليه في القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
 شهادته ولا يد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل هذا
 فشهد العدول بالقتل المطلق تة بل ويقضى بالدية أي بطلب الولي ويحمل على قصد
 الدرء المذدوب اليه لا على القسمة وقد صرح اجماعنا باننا نراه في حال المسكن الذي وجد
 فيه القتل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وبانه لا عبرة
 بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا مملوك لا حذفيه ولا يد ولا فعل ذي المالك واليدوبان
 الدعوى على بعض اهل الهلة لا تسقط القسامة عن باقيهم فاذا كان المسكن الذي وجد
 به القتل المذكور مملوكا كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
 ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل
 على المدعى عليه قضى له بموجبه والافلا وان كان المسكن الذي وجد به القتل ليس
 مملوكا وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو نجحنا بالسط أو
 بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على السطح فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار
 والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
 بالنسبة يمينه حيث لا بينة للمدعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل
 في داره جماعة لصو عن ليلا وضربوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزيد على
 عشرين يوما ادعى المضروب ان فلانا الفلاني هو الذي نزل على مع جماعته وضربوني ليلا
 ثم بعد اشهر مات الرجل المضروب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
 مورثه قبل موته انه هو الذي ضرب مورثه بالبارود مع جماعته وكل ذلك بدون ثبوت
 بينة شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة مدعوى كل
 من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور
 بمجرد دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
 مشتول مر ليلا حوا اليها مع ثلاثة رجال منها أحدهم من مشايخها فخنقوا بهم من محلاتهم
 أصاب الرجل المقتول رصاصة فوق مينا وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبايت

١٢٦٧

٣

مطالب ادعى الولي القتل
 عهدا فشهدوا بالقتل المطلق
 تقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٣

واصيب شيخ البلد بنوت فى رأسه فاستغاثوا باهل الهلة والجهة القرية منهم فاعانواهم
وفركل من القاتل والضارب هارباً ولم يعلم القاتل وسئل ولى المقول عن القاتل فذكر انه
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدهم الورثة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم
فماذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الهلة التى وجد القاتل بالقرب
منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل اهل الهلة اولا يقضى بذلك الا ان يدعى
الولى بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
خنق او خروج دم من اذنه او هيبته فى محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او
ادعى على بعضهم حلف نجسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
الدهوى بمقتل عمه وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما فى الدر المختار فقد افاد
ان الحكم بالقسامة والدية بهـ الداهوى من الولي وقد صرحوا ايضا بان شرطها قتل
الداهوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد قاتلاً فبلغ الحاكماً ان قاتله فلان فاحضره
فعرّف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذکور وسأله الحاكماً فاعترف بانه هو وولان
المذکور ضرب به بالنيوت فمات وانكر فلان المذکور ضرب به للرجل المذکور فهل بعد
اعتراف الرجل المذکور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤخذ به وجب وهو الدية اذا
كان طائفاً فى اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلان ضاربى أم يطلب منه بيئته على
مقاتله المذکور (اجاب) الاقرار عن طوع عجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فقط ولا
يسرى على غيره وليس المقر خصماً عن الميت فلا تطلب منه بيئته على مشاركة الاجتمعي
له فى القتل وفى الانقرورية من الجنايات ولو قال ضربت فلاناً بالسيف متعمداً ثم قال
لا ادري مات منه أم لا ولم يكن مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية
نهشته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربت بك فالتقول قول القاتل وعليه نصف الدية
فى الفصل الثانى من جنائيات المحيط البرهانى انتهى وفى الخاتمة من فصل فيمن يقتل
قصاصاً وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلاناً بالسيف عمداً ولا ادري انه مات منها ولم يكن
مات فقال ولى القاتل بل مات بضرب بك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
حية نهشته أو ضرب رجل آخر ضربه بالعصا فقال الولي بل مات بضرب بك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
المدعى عليه تعدى على مورثتهم واخذها من منزلها على ان يحضر له ولداً للجهة النظام
فضربها على رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من فها وانقها
وصدق المدعى عليه على انها قتلت فى بيته غير انه لم يقتلها هو ولم تعد عليها بضرب وكان
وقت ذلك غائباً بناحية شبرى خلفون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها بيئته هذا
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة فى دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

محرم
مطلب لا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود ان
الدار التي وجد فيها القتل
لذي اليد

١٢٦٨

١٩

أو خنق أو خروج دم من اذن أو عين ولم يعلم قاتلها وادعى الولي القتل على مالان الدار كان
عليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالحنة وكان له عاقلة والا فعليه كما
في الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اي الدار الذي فيها قتل
لذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قتل وجد في محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه على معين
منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامته موتهم
عصبة المدعي عليه ولو اعراسا كم ينفيه الى الاومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر
جرح أو اثر ضرب أو خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها أو على بعضهم خلف
نحو رجلان من مختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله ثم قضى بالدية على
عاقلة ثم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في اصباح بمنزلة لم يدرك
فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها
وخدمتها فخصمان زعم انهما اولاد ابنت اخيها ادعى شخص آخر زعم ان ابن بنت خالها
ان الفاعل بهما هذان الشخصان وانهما القاتلان لها فهل تصح دعوى ابن بنت الخال
المذكور اذا صححت تلك النسبة وهل اذا لم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت
المال بالقتل على الشخصين وهل له اية ليست من قبيل اللوث لكونها وجدت في
بيتها وان كان ظاهرهما اثر القتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعي
عليهما ما يجب الدية لكون القتل ليس بمحدود هل هي حينئذ عليهم ما اوعى العاقلة
وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما اولاد ابنت الاخ ولم يثبت
عليهما ما شئ مما يدعيه فمن يكون الوارث (اجاب) في التتويرو شرحه وان وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة وورثته عند في حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اي في القتل
المذكور وبه يقتضى اه وولاد ابنت الاخ مقدمان في الميراث على ابن بنت الخال وقد
صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والروجة وكذلك في حواشي لدر عن الحانية وفيها عن حاشية الشامي ان
من قتل مسلما لا ولي له او حر ياجاءنا بامان فاسلم فان كان خطاف ديتة على عاقلة وان
كان محمدا يجب عليه القصاص او الدية بنظر قبيح ما الامام فايهما راى اصلحة فعل ولا
يجوز العفو ومجاناه وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والهدم من خشب
ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت وورثته على
رجل حا كم بالجهة التي منها بلد المتوفى المذكور ان الحا كم المذكور اضر مورثهم
بطرفه لا بل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى وامراتبائه بضر به فضر به بآلة يقال لها تيلة
منوعة من جبل السكتان ومن بعد الضرب صار اذا فرأش حتى مات وان موته بسبب
الضرب المذكور والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب
الضرب وانما برئ منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفى

محرم
١٢٦٧
١٩
مطلب وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند الامم وعندهما
وزفر لا شئ فيه وبه يقتضى

صفر

سنة

٢٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٥

١٢٦٨

بينتة على أن مورثهم صار ذافراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه
بينتة على أن مورثهم برئ من الضرر ولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينة القهقام
بينتة الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المأثور في الجحكام والفلاحين الذين تحت احكامهم في
هذا الزمان يجب لذلك وهل بقول أهل الخبرة يعني الحكماء الذين عاينوا المضرور في
مرضه الذي مات فيه ان تعرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام
لا عبرة بقولهم ولا يدمن بينة اخرى واذا ثبت الدية الشريعة في ذلك تكون على الاثر
بالضرب او المامورين واذا قلتم انها على الاثر هل تكون في ماله لا عتراه بالضرب
مؤجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات المهرج فاقام اولياءه المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب
بينتة انه برئ من الجرح ومات بعد مدة فبينتة ولي المقتول أولى كذا في معين
الحكام معزى بالله اوى اه وصرحوا بعدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولا يدمن معاينة الفاعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لزم بصلح او
اعتراف المجاني وبان الاعتراف بالضرر لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
المامور بالضرر مكرها عليه اكرها معتمرا ينسب الفعل للآمر والا نسب للباشرواذا
وجب الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة او على المجاني والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة ترتب عليهم من خراج اطيان أميرية فمهر بوجهة أخرى في برالحا كم
رجل على دفع ما عليهم من الخراج بعد أن دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الرجل
المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لها كم
تلك الجهة فامرهم برجوعهم لبلدهم فخرجوا فهل اذا مات واحد منهم في أثناء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بدية متعللين بأن ابنه
لما رفع الأمر لها كم الجهة التي كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في
الطريق ولولا ما أمرهم المجاني كم ولبقى الميت حيا لا يحاسبون لذلك ولا يلزم الرجل
المذكور أو ابنه بشيء من دية ولا يعتبر تعلمهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المذكور ولا خذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على
شخصين ان فلانا منهم مضرب ولده يسكن في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان
قبل ضرب فلان المذكور أم بعد فمات لوقت بسبب ذلك وأمر المدعى عليهم ما
ذلك فعرف المدعى ان فلانا المذكور أقر بديوان المديرية انه ضرب ولده المدعى
المذكور بالسكنية في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار لضرب ولده المدعى
المذكور وعرف ان اقراره بديوان المديرية بان ابن شيخ البلد أمره ان يضرب ولده المدعى
فاناضر به بالسكنية التي كانت مهي كان ذلك من شدة الضرب المحاصل لي بديوان
المديرية على الاقرار بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره بضرب الولد المذكور وعرف

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٩

انه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذ لم يحضرها يكون على والد المتوفى بين ان فلانا المذكور اقر صاذا قاي يكون المقر بذلك مؤاخذا باقراره ويرتفع منه ولو لم يقل ضربته عمدا (اجاب) اذ لم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرع على الاقرار عموم لم يوجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والافلا وموجب الاقرار المذكور والدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمي يوسف الطباخ ادعى بديوان المديرية ان شيخا على ثلث بلدهم جمع تسعة اشخاص من حصته وخدمه وتوجه معهم لانحى المدعى وابن عمه فضر بهم ما بقيط كانا يحرسانه من الفرق ببلطة وتبوت معا فمات أحدهما وشفي الثاني بعد مدة فاقر منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضربوا الشخصين المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور وولده دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بهم ما الضرب المذكورين وعند احالة هذه الدعوى الى اثر ية ادعى يوسف المذكور بوقا كاته عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضربوا أخاه وابن عمه المذكور دفعة واحدة دون باقي التسعة المذكورين فاصابت المتوفى ببلطة في اهل راسه زالت الجملد وضربوه بنبوت في مقدم راسه وجبته قطعت الجملدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفي الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكار للضرب المذكور والشيخ بالا نكار للضرب والامر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضربوا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور وولدها معا بالنبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم بديوان المديرية وعرف الشيخ ان اقراره بامرهم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة يدعواهم الا كراه واذ لم يقهوها تكون عليهم الدية ام لا سيكونهم اقروا بمجرد الضرب بالنبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقراطا عما انه امرهم بالضرب المذكور لا يلزمه شيء بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا قام المدعى بينة بان المتوفى لزم الفرائش حتى مات تقبل بينته (اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرع عليه ومجرد الاقرار بالضرب بالنبايت او غيرهما لا يكون اقرارا بالقتل فلا يتقرب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة ماله تعدى على ولده وهو بالخوض القلا في بارض الناحية صبح اليوم القلا في وضربه بهما شوم فاصابت مقدم راسه فمكسرت يافوخه فسقط الى الارض ومكث عيلا في الفرائش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك جدا كليا فاحضر المدعى المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولد المدعى المذكور ملقى على

١٢٦٨

٢٩

جنبه بالخوض المذکور وفي راسه بطح فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما
عرفت رجلا آخر غير الذي ضرب بني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بينة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على
المدعى عليه ففعا عن يمينه وابعاه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى
عليه من الدعوى وللقاضى الحكم بحكم البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث
المذکور بعد ذلك وبحكم براءة المدعى عن اليمين والبراءة ولو بمجانا حيث صاحب العفو
هو المستحق للدم وهو بالخ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام الا بحق
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذکور بعد تحقق البراءة العام منه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير محددة وانه صار ذا
فراش حتى مات والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يمرض من ذلك
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينته ام لا بد من اثبات ذلك منه بالبينه وان
عجز عن اثباته عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لم
الفراش حتى مات فتلزمه الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا في التفسيرية
والقول للمدعى عليه المذکور بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيرة عن
حادثه مضمون المدعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما
تعديا على المورث المذکور وضربه كل منهما بالآلة فخرجت من ارضه فاصابه
احدهما في صدره فخرجت من خلفه والاخرى في ركبته الخبي في المفصل فخرجت من
سمانة رجله وتعرض وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه ما عن ذلك فأنكر ذلك
كيا فعارضهما المدعى بان احدهما المعين اقر بضرب الميت في المذکور حال حياته
بالرخصة المذكورة في صدره فخرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذکور ان اقراره
بذلك صدر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بامر المديرية وانه لم يحصل منه ذلك
(اجاب) يعامل المقر عوجب اقراره حيث لا مانع مما يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذکور غير كافية لعدم استيفاء
شرائط اليمين فيهما فانهما ضربه معا او على التعاقب والمتمن من الضربين من
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضى قليوب عن حادثه مضمونها ادعى رجل
بطريق نيابته الشرعية عن ورثة مقتول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملاكها وضربه بسكين في بزه اليسار وانزلها
بجدها في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك ويطلب المدعى
ما يقتضيه الحكم الشرعي له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فأنكر فطلبت البينة من

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

المدعى على دمه واه فبعض من اقامتها خلف المدعى عليه اليمن الشرعية ثم صدر امر بسماع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقرب قتله بالمديرية
فسئل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرّف ان اقراره كان بحضور شيخى بلد
فادّعى ان مشايخ البلدان والقري لا تقبل شهادتهم كما افاد ذلك الخبير الرملى فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشر بيعة فادعى عليه بالدعوى
المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طيق شهادتهما وقررت امرأتان انهما رأتا سكيكة
بالحارة يوم القتل وقررا الى جل بان المدير سال المدعى عليه عن سكيكة كانت بيد المدير
هل هي سكيكة فقرا انها سكيكة ولم يزد على ذلك وبجز عن الاتيان بمدينة أخرى وأنى
تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لاقصاص ولادية على محمد صقر
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قتل ادعى عليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه وأشهدا المدير
عليهما بيعة بذلك وأحال الامر في ذلك الى القاضى فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قتلاه واقرا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يحتمون هم
والخاضعون على الجرنال ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضى ادعى الرجلان المذكوران انهما
اكرها على اقرارهما المذكور فلم اعجزا عن اثباته انكر اقرارهما الحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضى فاحضرولى القتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
وذكر افي شهادتهم ما ان فلانا وفلاناهذين اقرا بانهما قتلا فلان بن فلان
فسالهما القاضى عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فهل لا تكاف البيعة المذكورة
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهم على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار
والحال هذه خصوصا ودعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق من بيان الآلة وكونه حمدا أو خطا تصح الشهادة على
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وصرح علما وثابان الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين المذكورين طوعا بالقتل
وجب الدية عليهما فى ما لم يعل على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
اقرارهما به لدى القاضى المترافع لديه ثانيا ودعواهما الا كراه عليه وبجزهما عن
اثبات الا كراه بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٢٦٨

١٩

جاءى الاولى

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل
المطلق يوجب الدية
كالشهادة

فی أرض منسوبة لبلد ولا سكنها أقرب مسافة إلى بلدة أخرى وأتلك المرأة المقتولة أم
وزوج وثلاثة أخوة لأب أحدهم غائب وأخ لام فاما الام فانه عینت شخصاً بأنه القاتل
وهو أجنبي من هاتين البلديتين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد او مثقل وكذلك لم
تبین وصف القتل من عمد أو غيره وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد
سعره مع هاهول والحال هذه لا تسمع الدعوى لفقد بعض شروطها وأما بقية الورثة
الحاضرين فلم يعینوا قاتلاً أصلاً ولا هذا ولا غيره وقالوا لانهم القاتل فهل في هذه الحالة ثلث
بالنسبة لهؤلاء على أهل البلد الا قريب من تلك الارض وان لم تكن منسوبة لها أو على
أهل البلد المنسوبة اليها تلك الارض وان بعدت عنها وهل اذا قال هؤلاء لانهم أحداً
من هاتين البلديتين يكون ذلك تر كالحقهم وما الحكم في الغائب هل يكون حقه في
الدعوى باقياً الى قدومه أو ينصب القاضی عنه وصيا يدعي عنه ويرتب على دعواه
حكمها وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كما تقدم ولم يتحقق اللوث
تكون المقتولة حينئذ هدر (أجاب) اذا ادعى الولی القتل على شخص ليس من أهل
المكان الذي وجد به القتل كان ذلك ابراً منه لانه فان أثبت الولی دعواه على ذلك
الشخص بعد تهمة بالطريق الشرعی قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعی علیه
يميناً واحدة بطالب المدعی فلا شيء على أهل المكان الذي وجد به القتل المذكور
والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تة دم دعوى صحيحة وصرحوا بان أحد الورثة
الكبار ينتصب خصماً عن البقية في دعوى القتل الموجب للال خطا كان أو شبهه بعد
وان أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أي حنيفة وموجب مطلق
القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بالبيان انه عمد أو خطأ الدية على ما في الدرة
البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة
ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض بالنبابيت
فجرح منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب له فلان
وفلان وذكراً جماعة من الذين كانوا في القتال فاخذهم كما الناحية فبسههم وسألهم
عن ضربهم الرجل الذي مات فأنكروه فامر بضرهم فضرهم بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم
بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم
فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني أخرجهم من الحبس وسألهم عن ضربهم الرجل الذي
ماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم
المتوفي فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم فماتوا بضرهم
اللاومان واما اذا قلنا ما ضرب بنا يصير لنا الضرب بالكر باح فتوجهنا الى اللومان
اهون من الضرب بالكر باح فاتفقوا على الاقرار بضرب المتوفي وموته بسببه واقروابه
مكرهين ثم ارساهم كما الناحية الى كما الولاية فلما صاروا عندهم سألهم عن ضرب
الذي مات فأنكروه وقالوا اننا اقررنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب واما

ماض بنا ابدا وصحوا - الى ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يحكم
على المدعي عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعي عليه
وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل اهل الذي وجد به القتل يكون ذلك ابراه
منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعي عليهم
اليمين الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قريبا له على شيخ
البلد بموت قريبه المذ كوروا الحال ان للثمة في ورثة اقرب من المدعي وضرب الحاكم
لذلك رجلين من بلد أخرى فاقرا أحدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو
والثاني وانكر ذلك الثاني والا ن حضر المدعي لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورثة
المتوفى وصدقه - على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسئل منه من تدعى عليه
من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لادعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتهمته على
شيخ البلد المذ كورفه - ل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ للشخصين المذ كورين ورجع
الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذي صدر منه لدى الحاكم
لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى
على رقيقه وهو سارح بيها في غيطه وضربه بقبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه
وتركه ثم رجع اليه فوجده واقفا فذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بيها
وفرهار باو يطالبه بما يترتب عليه شرعا - ثل من المدعي عليه فاجاب بالا - تراف
بانه ضرب رقيقه المذ كور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بسكين من مقدم
رقيقه ثم ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت
بالضربة الاولى أو لا فقال لا نعم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص
واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه
ذبح عبد المدعي بالسكين عمدا فمات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مت - تقرة يعامل
بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحدود
دون المقتل وهو الصحيح اما على قوله ما فلا فرق بينهما ما يقتل الحرة بالعبودية والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الحيرة مضمونها ان امرأة ادعت عن
نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بحجة كذا
قريسة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا أنفسهم في البحر
وطلع كل من - م ماعد ازوج المدعية المذ كورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب
عليه من المدعي عليهم فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية
المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولادية

شوال

سنة

وللقاضي ان يجري عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح في الدر المختار من
 أواخر التعزير برمز بالبحر وغيره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أي
 ماته به أمّا نفس التهمة أي كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد
 المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة لرجل مربوطة بمنزلة خرجت منه بنفسها
 الى الطريق فاجتمع عليهم ساجدة من الصغار فضربت أحدهم برجلها في رأسه وبعد
 مضي عشرة أيام مات المصروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب
 المجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد أو لاساقطها (أجاب) نعم لا قصاص ولا دية على
 مالك المجارة ان كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة
 واردة من قاضي قليوب مضه ونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعي عن سلمية وسائلة
 الوصية على ولدها سليم على جعة عوض وسالم الا كشروا على سعودى بان في ٨ شوال
 سنة ٦٨ كان ولد عم المدعى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجوش بناحية
 مشهروان المدعى عليهم قتلوه بها هذا بعد سكة كينة في بزة العين وضربة تبوت من
 الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكبته رجعوا عن دعواهم
 المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القاتل لم يقتله جعة
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم برية من ذلك ولا حق لهم في ذلك
 قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذي قتل سليمان المذكور على
 عليه وشهادة المراهق وانهم ما هما القاتلان له في أرض الساقية المذكورة هين فقد
 يشرب في التاريخ المذكور وانكر على عليه ويوسف البخار القيم الشرعي على شهادة
 المراهق وعجز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطه لاقامة والدية على ملاكها
 (أجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين
 أو لمانعة من الدعوى به على المدعى عليهم ما نأى للتناقض لعدم تكرره والدعوى
 به على غير ملاك المسكان الذي وجد به القاتل ابراهيم ملاكه فلا بد من دعوى الان لورثة
 المقتول على جعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من
 الابراء بالوجه الشرعي ولا على المدعى عليهم ما نأى لاقامة ولا دية على ارباب المسكان
 الذي وجد به القاتل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك
 لا يسرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة
 بخطاب واردمن الدوان المكتدائي تحتوي على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة
 ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولديها
 القاصر بن أحمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيهما قبل
 تاريخه تدعى المدعى عليه المحاضرة بها بالجلوس وهو محمد السيسى على زوجها أحمد

٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

شوال

سنه

لاشين وضربه عدا به صاشوم خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته نهرا بعد العصر
امام دار المدعى عليه المذکور ثم حمل لمنزله فزهقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
فان مقتولا بسبب ذلك عن ورثته المذکورين الخ ما صار قسئل من المدعى عليه عن
ذلك فاجاب بالانكار كليا فسكفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أجد الجالوس شيخا
بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشخصا من الحرامية
للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض انقصا وتعدى المدعى عليه وضرب
المدعى بشانه بعصا شوم عدا فاصابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوقع الى الارض بوقته ثم
خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك اضر به نهرا بعد العصر من مدة سبعة
أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذکور في
رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهدا بضانه أبصر
المدعى عليه المذکور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهرا بعد العصر
امام منزل المدعى عليه فوقع الى الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب
هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة أجد الجالوس شيخا المذکور واذ لم تثبت
المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار
المدعى عليه كما هو مسد كور وبجرح أو أثر ضرب وجبت القسامة على اهل ثلاث الهلة
والدية على عواقلهم حيث ادعى ولى القتل على بعض اهل الهلة القتل الذى لا يوجب
القصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)
حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بارض ناحية منية
ناجى بغيط مشتهر بحوض البجرة ليس فلاحه واحد مخصوص بل بزرع عشر كة لمعظم
اهالى الناحية وان ابن عمه المذکور قتل بالغيط المذکور ليلان ميراثة محصور فيه وفي
ابنة المتوفى سبعة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا فى الغيط
المذکور مضر وبإسلاح وصدقه على ذلك عدا الناحية الحاضرون وقال على أبو مدلة انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بماله من
الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحما كم الشرعى ابن عم والدها وصيا عليها
فى طلب القسامة والدية فيها يخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو زينة
وعرف أن ابن عمه المرحوم صقر خضير المقتول باراض الناحية المذكورة اعلاه
بالغيط المذکور كور و كرم مثل ما ذكره الرجل الاول فى الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه
مخضرفيه وفى ابنته عالية القاصرة وصدقه له المذکور ورون على ذلك وقرأه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بماله فى الميراث بحق النصف واما القاصرة
المذكورة فاقام الحما كم الشرعى وصيا عليها فى طلب القسامة والدية هذا محصل مضمون
الحادثة ثلث (اجاب عنهما) لو على القاصرة سبعة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية القاصرة بذت صرخه ضير المدعى قتله الدعوى يقتل ابى موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بوجوبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتيل فان لم يكن مملوكا لاحد بان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او المحلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
اهله ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولا دية وان كان المذنب كان المذكو لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل
هو لعامة المسلمين فالدية في يديت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لشرب فرقت فرس منها ميرا يشرب بجانبها فارتاد
مالك المهر الملت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هدر
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
عشر سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيل فذهب الأب فوجده مغمورا في دمه
ومطروحا في طريق قبيل دار بهما فرج ولم يتكلم الابن وراسه مشقوقه ثم مات في
اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانه كرا المحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد
فهل يسوغ لولي المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبيل
داره او تكون على عاقلة او على اهل الحارة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله في
محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل المحلة التي وجد بها القتيل والدية عليهم في
العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل المحلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على
رجل انه قتل ولدهما بمسوفة من الخشب ضرب بهما في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك في البحر الذي هو بحرى الناحية ولم يكن مملوكا للمدعى عليه ولا لوالده بل ملكا
لا هالى الناحية البحرية وذكر ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
له دون غيره من اهالى الناحية وانهم يثرون من قتل ولدهما وايس لهم مدخل في قتله
وابرأهم من الدعوى في ذلك وانما صومة ولاحق لهم اقبل اهالى الناحية ولا قبل
ملاك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعى عليه فقط
وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك وابراهما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك وانكر
المدعى عليه الضرب واقراره كايافكفا اثبات ذلك فبهرز او تصادق السكلى على
حصول الدعوى قبل تاريخه والا تيان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه
حلف اليمين الشرعية ولم يطلب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده اذا
القاضى وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما هو مستطورهما ممنوعان من الدعوى
المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم يرا الا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

ذی الحجة

١٢٦٩

١

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية وقسامة على ملاك البيعة ولا على باقى أهالى الناحية ويطلب افادة الحكم عن ذلك (اجاب) صرح فى الدراختار بانه لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل فى مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد والاف على ذى الملك واليد وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتل ملوكا لعينين ولم يدع الولى عليهم وابراهم عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا قسامة ولادية على ارباب المكان الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك له فى ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين بان دعوى الولى على غير أهل الهلة والدار تسقط القسامة عن أهل الهلة والدار وتحق دعوى الولى ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس فى الدعاوى ان البيعة على المدعى واليمين على المنكر اهـ فالحكم بعدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على ملاك المكان فلا براء الولى لهم وعدم دعواه عليهم وموشرط القسامة الدعوى كما صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير ملاك المكان فعدم الاثبات الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قتيل على شخص بانه قتل مورثهم حمدا واقاموا عليه بيعة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل موته بعد ان جرح اقر بانى لم ا قتله ولم ا جرحه بل الذى جرحه رجل يدعى يوسف سرخان واقام بيعة على اقرار المقتول بذلك فنعى الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى الاولياء القتل على يوسف سرخان المذكور فاني اقاموا على ذلك بيعة فعارضهم المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه الاولياء على ذلك فنههم القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء مجلس القشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدراختار وفى الوهبانية جرحي قال قتلى فلان ومات فبرهن وارثه على اخوانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم اهـ وطلب الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس القشن من عدم سماع الدعوى على من براه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلاله على عدم صحة المنع فى الاسلام الانسانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل اربعة المنع فى الاول اذ لم يتعرض فى النقل الذى ذكره اخيرا على الاسلام الثانى لما اذا ادعى الولى على شخص بين يدي القاضى ثم رجح الولى وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا حظ علماء مجلس القشن فلان ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علماء ونايان الشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخر وبان القتل لا يتكرر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان من تنزه عن الخطأ والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب اقربية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل الحماكم اولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية اعادة ولا نعلم احدا منهم قتله وتكر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بينهما وبين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى الحماكم الشرعي (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الامر بالوجه الشرعي ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة عمدا ظلمانها راغبه الحماكم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي الحماكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانحازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب الحماكم القاتل للجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يطل الصلح بل يبقى بدله تحت يد ورثة المقتولة او يطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمد ولو باكثر من الدية بحيث وقع الصلح عن القتل العمد من القاتل حال حياته لا يكون لو ارش بعد وفاته ابطال الصلح حيث صدر صحيحا مستجبا لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصلول بام يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذي شوهد فيه مات وادعي ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان يجذول رمان وصفصاف زعبل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به عمد وانكر ذلك المدعي عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا كليا وزاد رب البستان انه كان مريضاً شديداً تشهد به عامة اهل البلد والحوار منقطعاً بالافراس من قبل ذلك وبعد مدة مدية فطالب من المدعي بدينه فاني بجماعة بعضهم يقول ما رايت الميت الا معجولا مشرفاً على الموت وقال بعضهم رأيت مصلولاً وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوفاً للقرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعي عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببرائتهم وبانحصار الافعال المتقدمة في الحارس ثم ادعي رب البستان على المدعي بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اي وقوع الضرب بمورثه في الحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاهم يؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه قارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشاركة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٩

المضروب لاوت وتخرج الدعوى حينئذ ذم القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد
ولوا عترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره بها بالضرر ولو كان قال كنت مكرها
لصدور ذلك في ديوان الحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه تبطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قاتلها بالقسامة يكون على اهل البلد وان فرض
وجوده في البستان الذي ارضه لم يكتفى لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه
ما قتله الا المحارس فاذا يقولون في الايمان وهل البينة حالة او مؤجلة وعليهم اهل
العاقلة واذا كانت مؤجلة فاذا انحص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل واذا ثبت ابراء المدهي لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له ادعى عليهم لا عن نفسه ولا عن موكله حيث كان وكيله في
ذلك واقرار المحارس بالضرر طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيرها من باقي الدعاوى الشرعية فان ثبت
المدهي مدعا القتل على ذلك الغير حكم بوجوبه والاحلف المدهي عليه اليمين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للمحل
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلامة
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملاء لا حد فيه ولا يدو حيث لا قسامة
فلا حاجة للجواب عما رقبه السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضى عنه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وقتب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدهي عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهم ولا أشخاصهم مع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد واطلق فيه الاثنان اللذان
معهم البارودتان فاصيب بواحدة منهما فصار فته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت
فيه فغاصت في امعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاصة التي اصاب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن
فعل به فاخبر ان الذي ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان
لا يعرفهم وانه ما زال متحزبا بسبب ذلك الى ان توفي بهذا السبب عن ورثته المعينين
من غير شريك ويطالبون المدهي عليهم بما يترب عليهم وهو التقصاص مجازاة لفعلهم
بالوجه الشرعي سئل من المدهي عليهم فاجابوا بالانكار واستفسر من المدعين عن
قتل المورث من المدهي عليهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان
الرصاصة التي اصاب بها المتوفى لا يعرفون انها خرجت من أي البارودتين

١٢٦٩

٥

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أى واحد من المدعى عليهم أو الاثنين اللذين لا يعرفونهما وان دعواهما بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذکور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين أولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه وكانت الدعوى بناء على اخبار المضر وب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه اتي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينة على دعواه عندنا كدعوى المدعى عليه بعد صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجل ليلا وضربها ابنتها وخادمته فالت ابنتها والحادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطلبت به عند الحاكم ومسيخته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجل آخر وأحيلت القضية للحاكم الشرعي وامر بالقائم عن ورثة الحادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول أيضا عن دعوى القتل وبقيت أمه على دعواها عليهم فهل يعد دعواها على غيرهم أو لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفو ابنتها شقيق الميت المتحصن رثه فيها فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصور بماضيه وانه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها بنين ليلا وممرقوما كان عندها من نحاس وملبس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قدر رفعنا أسوال في هذه الحادثة وكتبنا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة المدعى على مثله ان صححت الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تابع في مواسم مسافر بها فزعمه بقرية ونزل بمحل بها مع تادليع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليلا فادعت زوجته وولده البائع على رجل حدث سكناه بتلك القرية لخدمة الميري وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة عمدا لكن معه رجال من أهل تلك القرية لم يباشروا قتله فهل يتعين على المدعى عليه بالقتل يطالب من ولي الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن البينة وهم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بائع غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير أهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بجبهه وان لم يثبت حلف اليه بالشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكان الذي وجد فيه القتل

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٩

٢٨

جمادى الثانية سنة

٢٠ ١٢٦٩

شعبان

٢٠ ١٢٦٩

شوال

٦ ١٢٦٩

فان ثبت عليه قضي هاهنا وجب ما تحقق والا وجبت القسامة على أهل المكان الذي
وجد فيه القاتل والدية عليه - ثم في المدعى على عواقبهم في الخطأ ولا يكبار القود قبل
كبار الصغار ولا يستوفى القصاص مع هبة أحد الأولياء والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع ساعة بينهما افتتحت امرأة على أحدهما - ما وضرت به
على فحس فاسقطت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا أم الدية
(اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرد عبد
وطرفي هبدن - اتعذر المماثلة بدليل اختلاف دينهم وقيمهم والاطراف كالاموال اه
ويجب في كل سن خمس من الابل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل عمدا
وعدا وانا والمقتول زوجة في عصمته وابنان منه ادون البلوغ فهل يكون لزوجة المقتول
طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له - دم تجزى القود (اجاب) قال في التنوير
ولا يكبار القود قبل كبار الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود
حتى يبلغ الصغير اه فلا زوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي
ولا ينتظر بلوغ ابني الصغيرين ههنا أي - نيفة ووجه الله تعالى والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى الجيرة بمضمونه في امرأة وصى على اولادها ادعت على رجل يدعى عزيزا
صالحا من أهالي ناحية الفهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردة طنبجة
معصرة بالبارود وبها رصاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة أرض جارية في
ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالقرية التابعة لنا حية اقوازا ونحصر ميراثه في المدعية
وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شرك وتطالبه بما يترتب عليه لها ولأولادها
بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالورثة على
الوجه المذكور وان الطنبجة المذكورة كانت معه فاراد المتوفى أخذها من مالكها
المدعى عليه تعديا فامتنع فأمسكها المتوفى من جهة فها وقبض المدعى عليه عليها من
جهة زنادهما وجذبها مع المتوفى فتمزق زنادهما فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد
وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعده كليا فكلفت
المدعية اثبات دعواها فحضرت قضا الحكم (اجاب) في فتاوى مولانا الخير الرملى ما نصه
سئل في رجل جذب سكين آخر من خزامه فتناولها صاحبه فحاذبها فخرجت يدا المجاذب
المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على
صاحب السكين والحال هذه والله تعالى أعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاذبا بالطنبجة
ونجرت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعد وتعمد من مالكها واذا كان عزيزا
صالحا المذكور من غير أهل المكان الذي وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل
عليه ابراء منه لادل ذلك الممكن فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين
الشرعية اذا عجزت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد وماليت التحليف والله
تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيرة بمضمونه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

شوال

سنة

الشرعية على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطايط بأنه ضرب زوجته سليمان
البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الخلق والثانية في جنبه
الايم والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته
المدكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير ميراث وطالبه بمسيرته عليه
لهما ولأولاده بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب
بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداهما في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوقع
ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذكور وأنكر وراثته المدعية
وأولادها القهر المذكورين فكلفت المدعية اثبات وراثتها هي وأولادها القهر
فشهد شاهدان بذلك وطالب منها ترقية الشاهدين فوعدت فالحكم (اجاب) اذا
أقر عبد الرحيم النطايط المذكور طائعا بأنه ضرب سليمان البشيشي بالسكين متعمدا
وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص
فلولى المقتول أن يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الورثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ
القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى قليوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخر بانه
ضرب زوجته بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه
لازم القراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلت من رجب بعد طلوع الشمس
بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شيخ اللحم وأبان العظم وأسأل الدم وأنكر
المدعى عليه وشهدت بيعة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقته ضربة معترضة على
رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقة
حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للقراش ومات بسبب ذلك وان يوم
الضرب اثنان من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة
الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري اثنان ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان
بطرف المسوقة حديد او جلبة او لا وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة
ونصفا واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا
جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع
بعد ثبوت الورثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعى لم تطابق الدعوى
ومن الشروط المعتمدة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا
الوجه قصاص ولادية والدعوى على غير مالك المسكان الذي وجد فيه القتل بقرينة من
الولى لا هل ذلك المسكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم في حال
شهادة بالقتل با لة حارحة ولم يصرح بالعمد او شهدا به مطلقا ولم يبيننا آله او ادعى على
اثنين بالعمد فاقر أحدهما بالقتل مع الثاني وانكر الثاني (اجاب) لو شهدا بأنه قتله

ذى الحجة

١٢

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بالسيف مثلاً ولم يصرح بالعمد قضي بالقصاص بخلاف ما إذا لم يذكر أن له الجرحه بل أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تبين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطابق القتل يجب عليه القصاص وإن لم يوجد لفظ التعمد وهو - ذالان القصاص فيه معنى المعاوضة لانه شرع جابراً فإن ثبتت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق العمدا ما الحدود والحالصة حقا لله شرعت فاجرة وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تنبت مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه ايضاً قتلت انا وفلان فقال الاتجر ما قتلت بقاد المقرر وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خرافة المفتين الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح الحامدية رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تتأخرانية رجل قال انا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمداً فتاوى مؤيد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قلوب بما مضى من ان امرأتين ادعتاهما إلى الحجاج موسى وسيدا جدد عن نفسيهما وعن اولادهما القصر المرزوقين لمهما من زوجهما بطريق وصايتهم ما الشرعية على اولادهما المذكورين بانهم ما قتلوا زوجهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين المذكورتين دعواء بقتل مورثه المذكور وابرات كل منهما وانها لاحق لها قبل المذكورين في ذلك مطلقاً بالأصل ولا بالوصاية طائفة من مخارقة في الحاكم في ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحجاج موسى وسيدا جدد المذكورين حيث كان الامر ما هو مذكور ومع ذلك فحق القصر باق اذ لا ينفذ الا براء عليهم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضى من انه ادعى يوسف الشافعي بطريق وكالة الشرعية عن امرأة وبطريق وصايتها الشرعية عن اولاد اخيه القصر المتوفي بان حنفي شحاته كان راكباً فرسافر مع علي إلى القصر ليأخذ منه فرسه الفرس وداس في راسه وكسرت اضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمداً لقتله فسئل من المدعى عليه فاجاب بان الفرس جهت به فاراد منه فاقطع زمامها واقطع الخزام المر بوط به السرج وعجز عن حجزها بسبب قطع ما ذكره فصار تريح وهو لا يستطيع حجزها حتى اقلت نفسها على المرحوم المذكور فوقعته من ظهره رجارتها إلى الارض والتي هو بعيدا عنهم وان ذلك بدون اختياره في الحاكم في ذلك (اجاب) اذا أثبت المدعى عليه عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة بوالسعود العمادي بانه اذا تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت انساناً فدمه هدر ولا قول لاولياء القتل بيمينهم في انكارهم العجز وتقدم بينة المدعى عليه على الجح زعن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر قسيط وهو الوكيل الشرعي فيها سيذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ربيع الاول

سنة

له على التوكيل المذ كور بحضور المكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امامه
 سعادة بذات المرحوم محمد قسيط و آمنة بذات المكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد
 قسيط بن عمر المذ كور الثابت معرفة المراقبين المذ كور تين بشهادة من ذكر اعلاه
 الجميع من ناحية الخانقاه قليو بيه ومعه هم المكرم يوسف أبو شنب والمكرم خليل
 القطري والمكرم مصطفى اللبان مشايخ بالناحية المذ كورة وصدق الوكيل المذ كور
 والمرأتان المذ كورتان على ان اخا المدعى محمد احمد المذ كور المرزوق لوالده من امه سعادة
 المذ كورة ومورث باقى الورثة المذ كورة الذى مات قتيلا فى أربعة من جمادى الآخرة
 سنة ١٢٦٩ بالمتزل المشترك بينه وبين والده المرقوم قتله المصوص والحرامية وان
 شافى محمد خضر برى من ذلك وكذا اهل الحارة والمتزل واهل البلدة ومشايخ الناحية
 بر يثون من ذلك ولم يكن لهم مدخل فى قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذ كور بن فى
 ذلك و ابرؤا ذمتهم من التداوى فيما شرح واستعوضوا الله جميعا فى ذلك وعرفوا ان
 لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشد هادهم واقرارهم بذلك طائعين
 مختارين بدون اكرام ولا اجبار عليهم ثم فيما شرح وصدقوا على ذلك التصدق الشرى
 فهل اذا ادعت ورثة المقتول بعد اعترافهم واقرارهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤهم
 ولا مطالبه لهم على اهل الحارة والمتزل واهل البلدة التى وجد فيها القتيلا ومشايخ
 الناحية بشى لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذه سيما و ابرؤهم براءة عامة فى ذلك (اجاب)
 اذا صدر الابرأ العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا
 شرائط الصحة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذ كور بن فى قتل مورثهم طائعين لا يكون
 لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرأ والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجزية بما
 مضونه ادعى سليمان ابو شهاب من اهل الى الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان
 ولدهما كان جالا فقال لجماعة من الجمالة انى اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان
 معهم بحراسة الفهميين فذهب ولم بعد فبعث عنه والده فوجداه قتيلا يرصاصة ضرب
 بها فدخلت فى الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس
 المقابل لناحية الفهميين المذ كورة الذى هو ليس فى مائة احدى المدة الارض التى وجد
 فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لاهل الى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجماعة
 المذ كورة لناحية الفهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل
 الكشف على موته بسبب ضرب به بالرصاص المذ كورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا
 من الجمالة الذين كانوا مع ولد المدعى بن فانسروا علم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر
 بضرب احدهم فامر فى حال الضرب بان المدعى عليهم ما كان مع كل منهما فوردت طبخة
 حين كانا بالجبل وبعد عودهما خباها وان ولدهما المذ كور انحصر ميراثه فيهما
 وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهم هما الا ان قتلاه واحدهما او غيرهما من

١٢٧٠

١٥

ربيع الثاني سنة

٢٣ ١٢٧٠

جادی الاولی

٢٥ ١٢٧٠

مطلب مات من حفره
وحفر غيره قسمت دية
على الخافرين وسقط
ما اصابه

الثمانية عشر شخصاً وان جميع الثمانية عشر شخصاً لا يعلمون القاتل لولدهما فانكر المدعى عليهم الدعوى فحضر مشايخ القهيين وذکر كل منهم ان ولدا المدعين لم يوجد قتيلاً بحياصة بلادهم وانه وجد مقتولاً بسفح الجبل بعيداً عن بلادهم وعن حياصتها كما الحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذن شروطها معلومة المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا الاقصاص ولاديه على هؤلاء المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يبلده وجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه وتساعده اهل بلده فيها معروفاً منهم في اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاوين والمساعدين له والآن تريدون تهما مطالبة رب الساقية بديتهما مع عليين بموتهما في ساقيته وانه اكرههما على الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبت وادعواهم الا كراه بالبينه الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يلزم بديتهما بسبب معاونهما له وتمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذکورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة محفرين فماتوا فماتت البقرة عليهم جميعاً من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية وسقط ربه الا ان البقرة وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه رد المختار ومثله مالو كانوا اعداءه فاذا كان سقوط الجرف المذکور بفعل الخافرين والميتين تقسم دية ما على الجميع فاصاب كل اثنى من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم لورثة كل ولا شيء على المسالك ان لم يكن له فعل في ذلك والا شاركه - والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة على يد قاضي الجيزة مضمونها ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول في ليلته كذا خرج من منزله وذهب الى البحر الموضع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو وولدهما جالسا بالبحر المذکور مع جماعة فحلبوا معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من البحر جارية في ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومشى حول البحر فمات - يدعى عليه - وولدهما المدعى عليه واطلق فيسه متعمداً بارودة كانت معه معمره قباله ارود وبها رصاصه فخرجت الرصاصه واصابته في فخذه الا يسرف في ركبته ودخلت فيها وقطعت الجلد وشمت العظم وغاصت في فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض قاربه وسالده من فعل به فاخبره عن المدعى عليه المذکور بان

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث على لابه الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي والد المقتول عن ورثته معينين من غير شر يكويطالبونه بما يترقب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فستل من المدعي عليه من ذلك فاجاب بالاقرار في ذلك جميعه وذكروا ان سبب كونه اطلق في ولدعه المذکور البارودة المذکور كورة عدم معرفته له وزعمه انه اصلا كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور كورة فاصابته الرصاصه على الوجه المسطور في فخذ الايسر ومات بسببها عن ورثته المذکورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعي عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ له على الادنى كما روى عن ابي يوسف فصرح به علمنا وثنا فتجب الدية في ماله في ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالالة الجارحة بيينة ولم تذكر الشهود والعمد فانه يقتص من القتال ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه مات به فهو احرط افاده الاتقان وان اقر المدعي عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك قتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل لعمدوا ولا والله تعالى اعلم (سئل) من حادثة وارده من قاضي قليوب مضى عنها في رجل ادعى بطريق وكالته الشريفة على عبد رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بكراهة وادعى بطلان ذلك في فرجها بغيط كذا وذلك بالاكره وانه رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل البنات المذکور في قومها وعشيرتها الفا قرش مقدما ومؤخر او يريد المدعي المذکور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فستل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار بانه اخذ البنت المذکور كورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعسى الرق وان مهر مثلها سبعة مائة وخمسون قيرشا (اجاب) جنایة العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبيينة ولا تثبت باقرار العبد اصلا ولومادونا وفي الولو الجنية ولا يجوز اقرار الماذون والمجور بالجنایة لان موجبها يعلق بملك السيد والسيد ما اذن له فيما لم يهجم اصلا ولا لو اقر بعد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضى عنها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة اسنقظ المدعي وقت الفجر فوجد المدعي عليه واقفا على باب مكانه الذي هو ناظم فيه داخل داره فقام حين رآه المدعي عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعي من قدميه ليعلم سبب جميعه منزله فضر به المدعي عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعي ملكا له وثقة المدعي بعض متاعه فوجد له ينقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشا ملكا لزوجته المدعي وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور كورة وجانب

١٢٧٠

٣٠

شوال

١٢٧٠

٤

مطلب جنایة العبد
فما دون النفس لا تثبت
الا باقرار المولى او بالبيينة

تقديده هينام لئلا ينزع جابدا خله امتعة عينها وان المدعي عليه كان أخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعي المذكور ويطلب اليه باحضار الاشياء المذكورة وبما يترب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الشرعي فاجاب المدعي عليه بأنه نزل مكان المدعي بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مقلولا ولا يعلم ما بداخله فحمله وأخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعي لياخذ ما يمكن أخذه فتمسور الدار ونزل بساحتها وأراد ان يأخذ شيئا فاستيقظ المدعي وقبض عليه فأراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربوه بشدة وادوا خبر المدعي عن مكان الصندوق الذي سرقه فدلوه على مكانه فتوجهوا واخذوا ما عدا ذلك وذكروا المدعي انه حضر له امرأة ومعهما الصندوق فارغاه فتوجهوا واخبرته بانها وجدت في الطريق فامتنع من أخذه وأمرها ان توصله الى حاكم الجهة فارسلته فآخذوه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) اذا لم يثبت المدعي دعواه أخذ المدعي عليه ما يمكنه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعي عليه والحال ما ذكر الا ان العزير اللائق بحاله لا رتبة كتابه أمر احرمه ولا تقطع يده باقراره بسرقة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشا والحال هذه والواجب في الجراحة بالسكين في اليد سكرامة عدل ان بقي لها أثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة فتجاءر اس غيبه بمولود لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها فحوشا نية بلاد المعد الجسر المذكور لمرور اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرها مما يعترف المدعية وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بقبول وانكر المدعي عليهم ما قتلها للرجل المذكور وضربهما له ولم تقيم بينة يدعواها فهل لا يكون على الرجلين الا اليمين الشرعية ولادية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعي عليهم ما اطيان بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزرعه ويسقيه من التربة المذكورة بينه وبين اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول (أجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان المكان مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلته ان ادعى الولي القاتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحا فالقسامة على اهل اقرب الاما كن المسموع منها الصوت والدية على عواقلهم ان ادعى الولي القاتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراه منه للاقرب ولا بد له حينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غيرها هذا الشأن فان اثبت دعواه بالبيدنة العادلة نفى له بموجبها على المدعي عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة رأت نجسة اشخاص يتشاجرون ويتضاربون بذيابيت ليل في اراضي
ابعدية مملوكة لذي آل اليه بالشراء من مالكة الاول الذي ملكها بطريق
الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
وتركوها مقتولة بقوت اصحابها في راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازحق
الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لان من غيرهم
ولا يعرف عينه وانما قتلت خطأ وهؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابداعية مدة تزيد
على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
المالكين للارض لان دعواه على غيرهم براء لهم ولا قسامة ولاديه ايضا على الخمسة
المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير اليمين الشرعية وهل
اذا شهد شاهدان من السامكنين بالابداعية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى الحكم كذلك (اجاب) يشترط لصحة
الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولاديه على
احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
المسكان الذى وجد فيه القتل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كما في سائر
الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى
على غيره وان ادعى على مالك المسكان فالقسامة عليه والدية على عاقلة في القتل
الخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف قاضى الجيزة بما مضمونه ادعى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى
عن كل من والدته خالصة وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى
الشرعى على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل
ابن ابي شذب بن شعي وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان و ابي
طالب خلف محمد بن محمد خلف راجد خطا ببن محمد طاب وحرب عيسى بن عيسى
مشايخ قاضية المتناينة بان ابا المدعى المذكور هو موسى سعد كان صرافا بناحية
المتناينة وسكانها بمكان مملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد
موسى سعد مقتولا بجثة المذكور مصابا برصاصتين احدهما تحت عاتقه والثانية في
وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعى في كل من والديه المذكورين اعلاه وزوجته وأولاده
الخمس القصر المذكورين من غير ميراث وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه المسكان الذى كان ساكن فيه هو وجد
مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفي ليلتهما لم يكن معه احد في المسكان سوى زوجته

١٢٧٠

٩٢

مطلب شرط القسامة
والدية تقدم الدعوى
الصحيحة

ذى القعدة

سنة

٢٧

١٢٧٠

جادی الاولى

٢

١٢٧١

جادی الثانية

٣

١٢٧١

المذ كورة وانتهى يد من المدعى عليهم المذ كورين أن يخبروه عن القاتل لموسى سعد
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبين بما يحصل
بالناحية وذكروا كل من المدعى عليهم المذ كورين أن موسى سعد اوجد قتيلا بمنزله على
الوجه المستور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فالحكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المستور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق رأسه فمداخت المضر وب من
ساعته بتلك الضربة المذ كورة واقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيتهم قبل ثبوت
القتل منه بالبينة فهل تجب الدية على القاتل او على عاقلة وماذا يكون الحكم في
ذلك (أجاب) صرح علماء نوابان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقرار عارضا بالحديث الوارد
وحينئذ فالدية المعلقة التي هي موجب هذا القتل المذ كور في مال القاتل في ثلاث
سنين على قول الامام الرابع في المذهب من كون ذلك شبهة والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها رجل راكب على فرس فوطئت آخر
فقتله واقر بذلك الراكب وادعى جوحه وهدم قدرته على منعه ولورثة القتل
وهم اولاده العصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو وكيل عن الزوجة أنكر الجوح
وعجز الراكب عن منع الفرس فكاف مدعى الجيزين المنع بينة فثبت دعواه وعجز عن
المنع المذ كور بناء على فتيا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجيزة فحصل له
اذا تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت انسابا فدمه هدر والقول لاولياء القتل بيمينهم
والبينة على مدعى الجيزين المنع مؤرخة في ١٤ م سنة ٧٠ ثم كاف القاضي
المذ كور مدعى الجيزين بينة فحضر عن اثبات دعواه وأولياء القتل قاصرون خلا زوجته
فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة في الخلاف فلا
يخالف الوصي والوكيل الا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخالفهم اليقين
الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب
سؤال عن امرأة ركبت فرسا فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم يتحقق
جوحه بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول اولياء القتل
لانكارهم الجموح بيمينهم اه وفي حواشي الدرر قال الحاكيم الشهيد في الكافي
واذا سار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فوطئت انسانا بيده او
رجل وهي تسير فقتله فديته على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان
الى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهة فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه
خاطئ فوجب الدية على عاقلة والسكران لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم يثبت
القتل باقراره أما لو ثبت به فالدية في ماله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تفعل ما وجب
بالاقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عما مضى من ادعى
ابوطالب بطريق وكالته عن زوجته اخيه اب القتين وبطريق وصايتها الشرعية على اولاد

اخيه القصر الاربعه وهم ثلاث بنات وذكر على كل من علي احمد ودرويش حلاوة
وابراهيم فراج بان المدعى المذکور طلب منه ان يخاص للجهادية فقبضط ما طلب منه من
الاشخاص ومن جلتهم - من اخ له غير المتوفى في وكذ المتوفى وأرسل بعضهم بركب في البحر
ومن جلتهم أخواه سيد خلف المتوفى وبدوى خلف غير المتوفى والمدعى المذکور سافر
في البر مع باقي الأشخاص المطلوبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المار كب التي كانت بها
أخواه المذکور أن مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجد أخا سيد اخا لم يلقى طريقا
بالمركب التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذکورون
بمركب أخرى ووجد أخا سيد المذکور ضربه وبانقبوت في أم رأسه من شمس اعظم رأسه
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر اعين فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الأشخاص
المدعى عليهم المذکورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاجرون مع شخصين من
بلدته فاراد أن يخلص بينهم فضربوه فحين سمع ذلك احمله وصار ذافراش الى ان مات
بسبب الضربة التي في رأسه وان المدعى الوصي الوكيل المذکور لا يعرف من الذي
ضرب أخاه المذکور والضربة المذورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الا من اخبار من
كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذکورين ان يخبروه عن قتل أخاه
المذکور ليطالب به بما يترب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي وذکر المدعى عليهم
المذکورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فضرهم جماعة وقبضوا
عليهم - وسجنوا وان ذكر واماء - اذ ذلك (أجاب) لم تتوجه خصومة على احد الا أن ولم
تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولي على غير ركاب الا تلك التي وجد بها القتل
وهم الأشخاص المذکورون وأن ثبت دعواه عليهم - فضى على عاقلة هم بالدية في ثلاث
سنين وان لم يقيم البينة فليس له الا يمين واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على
ركب السفينة التي وجد بها القتل - ل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
على جميع الركاب والدية على عواقلهم في ثلاث سنين والحال ماذ كروا لله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرب به ببندقية في رجله فجعلها حتى برئت مع شين
وذهب بعض قوتها وصار يعرج بها عرجا خفيفا ويريد اجرا ما تقتضيه الشريعة في
ذلك فان ذكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذي
ضرب الرجل المذکور كور بالبندقية المذورة في رجله من غير قصد ولا بنية للمدعى فهل
اقرار الوالد على ولده العاصر في هذه الحادثة معتبر شرعا وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر
اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذکور
وان اثبت المدعى دعواه المذکور كورة على الاب بالوجه الشرعي حكم عليه بموجبها
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا مجروحاً به ثلاث ضربات بمحدد
في طريق عامة بمزيج من البلاد على غير ملك لا أحد بعيد عن البلاد منها ما هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقة لعمقه في
الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غيرانه بمجاورة
اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل
في فلاة في ارض فان كانت مذكلا لانسان فالتقاسمة والدية على المالك وعلى قيماته
وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة
وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنهم منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا
وجد في المغارة وليس بقر بها هجران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدرر
الهندية ومن ذلك ومما صرحوا به في علم اهدار دم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد
عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او
في استحقاقه بطريق الوفاء ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكا لا حدولا انتفاع به لعامة
المسلمين بنحو ما ذكره حيث لم يسمع لم قاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا
بنبت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالري
طام بحملة بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتل
وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في التربة وقت وجود القاتل فيها
(اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على
المالك والدية على عواقله وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او
ارض مملوكة بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى
والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية
على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على
الاقرب ان ادعى الولي على المالك او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان
كانوا يحصون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي
اثبات دعواه فان عجز حلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدمها ضربا ثقيلا
فالقتل الجني عليها جنينا ميتا بسبب الجنابة عليها واعترفت الجنانية بذلك فماذا يلزم
الجنانية لورثة الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جنينا ميتا حيا
استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اي دية الرجل لوالد الجنين
ذكر او عشر دية المرأة لوالد الجنين ان شئ وكل منهما خمسة اربعة درهم في سنة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهامنه بنت اسقطت حقها في حضانتها
فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فكثرت معها مدة وماتت البنت عن ابها ثم مات
الاب عن ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت ماتت من دم رضاعها اللبن لسكون

امها تركتها لابيها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لابيها فهل
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
اسقطت المطلقة باثباتها في حضنة بنتها لابيها فاخذها الا ب و دفعها لاخته لترضعها
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة الام بديتها والحال هذه يصير دتعلاهم
المذ كور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
ثمان سنين واخذت ديتة من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين و بنتين قصر وترك ما يورث عنه
شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فها تركة وتقسيم الدية بحسب الميراث
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
ما يخصهما من تركه القاتل المذ كور بالفرصة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسيم
الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فلا لزوجة الثمن فرضا ولا لام السدس كذلك
والباقي للاولاد المذ كور بن تعصبا للذ كرمثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسابة مجردة عن الحديد اسالت
الدم وكسرت العظم ولم تقم بالضربات ووقع مغص على فيه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيعة على هؤلاء المقتولين وشهدت بشاهدة الضرب
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص اولدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا واقعت
البيعة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع مع وينتصب
من حضر خصم اعنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالانبايت المذ كورة التي لا حديد بها اذا ثبت انه
حصل من ضرب الاربعة الاشخاص المذ كورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو
انفردت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم المقتول منهم من غير المقتول وشهدت البيعة بذلك
وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على
مذهب الامام ابي حنيفة ار باع على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان
كانت لهم عواقل والا ففي اموالهم ولا ينتصب به بعض القاتلين خصم اعن باقهم ولا
يدلهم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيعة بحضرة الله والله تعالى اعلم (سئل)
في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينه في يده وسال
الدم ولم يمت القاصر واقر الرقيق بالجنابة على القاصر بحضرة أبي القاصر وسيده فاذا
يكون الحكم في الاقرار المذ كور من الرقيق بتلك الجنابة المذ كورة (اجاب) جنابة
لا بعد على طرف الحر ولو عدا وجبة للدفع أو الفداء لا القصاص اذا لا يجري بين طرفي
حر وعبد فاقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيتوقف على تصديقه الا ان
تقوم بيعة على تلك الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بجذائها جريح

١٧

١٢٧٢

شوال

٢٦

١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

١٥ ١٢٧٤
مطلب لوحفر فيهما ملكه
لا يضمن الحافر بوقوع
احد فيه

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٤
مطلب في حكم الشجة
اذا اندملت ولم يبق لها
ثمر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨ ١٢٧٥
ربيع الاول

١١ ١٢٧٥

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فماذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متدبج فحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت
في ممر الناس والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعى على آخر بانه ضربهما بخشب فشج
راسهما وان الشجعتين قد حصل فيهما البرء ولم يوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فحكم لهما القاضي على الضارب بنصف عشرة دية
النفس وحصل منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للادعيين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فذا عليه وعلمهم ما ردوا اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت الشجة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنبات السن وفي
البرجندى عن الخزنة والمختارة قول أبي حنيفة وعليه اعتمد المذهب في والنسفي وغيرهما
لا يكتفى في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقالا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب وهذا كل جراحة برئت كافي تهيج العلامة قاسم قال السائحاني
ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعى مبنى على المشاحة اه وفي البرازية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه الفقيه على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاضي انا
لا اترك قوله ما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارض تلك الشجة بعد برئها
بلاية اثر والله تعالى اعلم (سئل) عن دعوى رسالة من طرف قاضي الجيزة مضمونها
في ورثة ادعى على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطحت مورثهم فكسرت هامته
واضلعه من الجهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع رجليه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم للفراس ويطلب منه بما يترتب عليه شرعا فماذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انفلتت الجاموس المذكور من يد صاحبها واتلفت انسانا أو مالا
فلا ضمان اذا التهمه بجوارحه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بماء ضوته
ان قتيلين وجد في بركة ادعى اولياؤهما على رجل بقتلهما بالرصاص عدل في البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بركة
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدركا له قدمه هدره هذا اذا لم تكن مملوكة ولا قريبة
من المملوك ولا من الاخوية أو الفساط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفوا الا فعلى
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو أقرب الاخوية كافي الدر والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بقصد مطلب الجواب عن السؤال الهدر بالشقة من مقي مديرية جرجا الواردة للمحافظة
بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بجاه سيد انبياء آمين حاصله ان شخصا شاجر مع رجل آخر فقامت زوجته تمنعه عنه وعلى كتفه ابن لها صغير فدفعها الرجل فوق ابناها الى الارض ووقعت والدته فوقه فصارت صاحب فراس حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية على الدافع او على والدته او عليه اماما فيدونا ماجورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجي دعاهم شرف الدين هلى مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط او بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط او بهما معا اذا لم حينئذ كآلة في يده ويذل له ما في الانقروية من التاسع في جنابة الدواب وفي الكافي نخسها بلا اذن فوثبت على شيء او وطئته ضمن الناحس لا الركب لانه متعد في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد الهتار من جنابة البهائم اذ القتل بالوطئ مع وجود الركب على الدابة ينسب لثقل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسيروط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصرين فادعى رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغين والقاصرين على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بها دار الميت ايضا ان كلاً منهم ضرب به عدا ابنته في رأسه على التعاقب فوقع طريقها في ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة احدى عداهم لا بعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم او عواقلهم بقدر ما ينقصهم من الدية ويسقط باقية التبرئة المدعى من عداهم اولا قسامة ولادية ولا يمين لجهالة عين القتال واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طالب الولي واذا حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه الحادثة فالحكم انما يكون بكامل الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزياهي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او بعض معين او بعض غير معين وهنما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة تاريخها ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صورته في رجل مسلم قتل رجلا مستأمنا وحصلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القتال

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق
ابنها وقعت عليه ومات
ضمن الدافع مطلقا

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامنا عدا أو شبهه عدا أو خطا ونبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلاف التهجيج في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية بقتله في بعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم والذي و بعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادية للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وجه الزياهي واستظهر الرمي ما صححه الزيلعي فقد اختلف التهجيج والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعي عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضر بوجه عدا وانا ببغوت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليهم له بالنبت المرقوم وان المدعي عليهم اخذوا جثته وصار المدعون يتفقون موثرتهم المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انحصر فيهم من غير ميراثك ويطالبون المدعي عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعي عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مجموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعي عليهم واذ اقلتم بسماعها وسئل من المدعي عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعي عليهم يحاجون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منع شرعا (اجاب) اذا عرف المدعي قتله بذكر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما تهم به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مجموعة واذ عجز المدعون عن اثباتها بالسكينة بعد انكار المدعي عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا ومنعوا من دعواهم عليهم من حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشريعة مؤرخة في ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتك واعطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقية لسيادتك الامل من بعد رؤيتكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وصورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيلا لم يعلم قاتله محتسبا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خطط متعددة فهل الدية والقسامة على اقرب الخطط مع سماع الصوت من محل القتيلا وهل القرب يعتبر من محل القتيلا للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المسقطة للاهالي أي اهالي الخطط المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموماليه ترسل لهذا الاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتسبا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك اقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى اقرب

ذی القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية
التي آلت لبیت المال
لا تعتبر في إيجاب القسامة
والدية على خزاعيها

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون
كالمملوكة أما الاراضي السلطانية التي آلت لبیت المال فلا تعتبر في إيجاب ذلك على
خزاعيها إذا ملك لهم فيها بل رقبتهما لبیت المال فهي اعمامة المسلمين واعتبار أقرب القرى
إذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل أقرب محلة منها أهل
وجود القتل ومحل ذلك إذا لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير
ملك الأقرب والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مهر في ١٣ ذی القعدة سنة ٩٣
حاصلها وردت مكاتبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بأنه لما تقرر رالي حضرة قاضيها
بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقعدة على ثلاث سنوات إن كان
عند مضي كل سنة يدفع قسطها أو يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لأن
ولدي إبراهيم موسى المقتول من زاوية البقلى المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات
يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسوي محمد المحكوم عليه بهاشيئا فشيئا وهو يريد أداء قسط
السنة عند انقضائها أفيد من حضرة القاضي الموصى إليه بالدورية بناء على ما رغب به مقتضاها
بازوم مخبرة حضر تمكينا فبناء عليه لم يجره لغيره لغيره تمكينا (أجاب) حيث
وجبت الدية في مال القاتل في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه أداء قسط
السنة الإجماعا اذ هو الأصل لكل قسط كما في سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما إذا
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة أعطية
وان خرجت أعطيتم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد قواين في المسئلة
أما لو كانوا من المرتقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به
فرقابين وجوبها على أهل الأعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية
على الذمي بأنها تجب في كل سنة واخذت في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بأول السنة
لأنها جزء القتل وبعد الدية يسقط الأصل فيجب خلفه في الحال إلا أنه يخاطب بأداء
الكل عند الامام في آخر الحول تخفيفا وأداء قسط شهرين عند أبي يوسف في آخرهما
وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القهستاني عن المحيط والحاصل أنها تجب في أول العام
وجوبها موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل
وال تخفيف عليه كما في ردالمحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب
بشيء عنده قبله بالأولى ومن هذا يظهر أنه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة
على ثلاث سنين بأداء قسط كل سنة الا عند غمها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا بأس من أداء القسط منه
تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هذه المسئلة والله تعالى أعلم
(سئل) بأفادة من نظارة الداخلية في ١٦ ربيع الأول سنة ٩٤ حاصلها حضرة محافظ
بور سعيد والقنصل أرسل للداخلية مكتبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها سلمتا

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب
أداء أقساط الدية

وكذلك أخوال بنت المذ وردة سلم ولما ناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا حضرة المهافظ
الموما اليه برغب صدور المدكاتبه من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ورتة المقتولتين لاجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الافادة ان
اهل المقتولتين غير مسلمين فقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
الخصوص من اهل المقتولتين الغير المسلمين او يكون التداعي من الشخص المذ كور في
امر قتل اخته وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحرير محضرة بكم لورود
الافادة (أجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل
المسلم لا يكون لقريبه النصراني مثل ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال
اولا لقصاص واذا كان الاخر المسلم لم يثبت المقتولة أخا من امها المقتولة ايضا يكون وارثا
له ما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان عمدا او شبه عمدا وخطا اذ لم يوجد
من يحجبه عن ميراث اخته من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كابين مسلم لها
عند موتها أو اب اوجد كذلك وامابا النسبة لامه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يجب
بحال حيث كان حرا غير قاتل لها واذا كان للاخ الابن المذ كور من يشار كه في ميراث
المراتين المذ ورقين من المسلمين عند موتها ما يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق
بقتلهما فان كان القتل موجبا للمال با صله كقت خصومة المحاضر من الورثة وبمحكم
للحكم بالحق اذا حدد الورثة خصم عن الباقين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل
عمدا وجب للقصاص لا يحكم الا بحضرة كل الورثة وطالبهم به - دالات المتبر شرعا
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه
وردت افادة من حضرة قاضي افندي المديرية ومعه اسؤال يختص بقتل نفس
مذ كور بها انه قد اشقبه عليه المحكم الشرعي فيها ويرغب الاستفتاء من حضرة مفتي
المديرية ولما تحرر محضرته وردت افادته يذ كرفيها انه بالنسبة لجسامة الاشغال المكلف
بها قد صار مراجعته لى كتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده اشقباه في ذلك ورغب الاحالة الى هذا الطرف بناء على بند اللامحة
وبرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذ كور ما قولكم في رجل اقر على نفسه
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما ابنا
له منها حيا واهال عليهم ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخرون غير ابنا آخران
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكافا طائعا ويسقط عنه القصاص لارث
ابنيه منها ماوجب على ابهم مامنه ويجب عليه دية ان لا نقلا به الا بالسقوط ويكون
لولد مامنه النصف في ديتها ولولديها من غيره النصف الباقي ولا ينه مامنه من دية شقيقه
ثلاثا ولا اخويه لامه - المذ كورة الثلث أو لاميراث من القصاص لابنه الذي اقر
هو انه مات بعد ما ودفن معها لان تاخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتهم في ذلك ويكون

الارث لابنه منها ولا بنهما من غيره الاثنا ولا يتقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط
 بقدره من الدية افيءونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذکور باقراره والمحال بما ذكر
 ويحب عليه ديتان في ماله دية مطلقة ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو
 كان موجبا للقصاص يتقلب مالا لو ورثه ابن القاتل عليه وهذا احد ابني المقر وارث
 على ابيه لا لهالة في قتل امه واخيه والقاتل مباح مرة محروم من الميراث سواء اوجب
 القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذکور
 في ترتيب الموتى قسمت دية المرأة على اولادها الاربعه ارباعا وما اصاب المقتول منهم
 بعد ما يكون هو وكامل ديته لاخيه الشقيق فيما ذكر الثلثان ولاخويه لا متهما
 المذکور الثلثة امالوا لخوا لقوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على
 ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تقدم
 موت الام او الابن فما يتحقق شرعا تجري القسمة على موجب هذا ولم يظهر وجه
 الاستفهام الاخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من
 رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ م ضمنوا قاتلت بالهجوم أوراق قضية
 قتل على قشقوش من ناحية برقمة التابعة لمديرية البحيرة وسلب بقوده المسؤل
 فيها الشخص من تلك المديرية وتبين ان المذکور له ورثة بالغ وقصر والبالغ منهم زوجتا
 المتوفى قد اشهدتا على انفسهما بانهما الايرغبان سماع قضية قتل مورثهما المذکور شرعا
 ويرغبان سماعها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما
 احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه المحال
 لوجود الورثة القصر المذکورين اعطيت منه الاقادة للمديرية بما يفيد حضور ابراهيم
 قشقوش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه على قشقوش المتوفى المذکور
 وهم محمد وموتولى وعلي وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذکور كورة على كل من
 عبد الواحد الخولي وعلي ابني حلوه بانهما اشتركا مع بدوي قطعات في ضرب علي قشقوش
 المتوفى المذکور بنبوت من خشب حتى مات على قشقوش المذکور بسبب الضرب
 المذکور وذلك في داوود واما منهم عليه وان كلاً منهم اقر بذلك طائعا مختارا او يطلب
 اثبات ذلك على المدعى عليهم او باستجوابهم عن ذلك قد انكر او صار ثبوت الورثة شرعا
 واحضر المدعى المذکور بينة شهدت باعتراف المدعى عليهم المذکورين بالقتل
 المذکور وذكروا حضرة القاضي ان المدعى وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص
 فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصلح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان
 حضرة القاضي الموصى اليه لم يحضر اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية
 رؤى لزوم استفتاء حضرة تكم عن هذه المادة وهل له ان يستوفي هذه القضية ويحضر بها
 اعلاما شرعيا يحكم به شرعا ام كيف ولد الزم تحريره لمحضرتكم تؤمل ورود الاقادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما باقادة المجلس وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة
في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى
بالقتل العمده على المدعى عليهما وادعى به وصي القصر المذكورين لدى القاضى
واقعت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكورين قبل الوصى المذكور فغط
فلا يتبقى التحكيم من القاضى على المدعى عليهما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك
واعماله الصلح برضاه مع المدعى عليهما بما يخصهما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب
القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف التحكيم بالنسبة له هذه الجناية على بلوغ القصر او
احدهم وطالبهم مع باقي الورثة اليها الغبن الفصا ببناء على ما عليه العمل الا ان او
حضور الورثة البالغين ودعواهم بما ذكر لدى القاضى واقامة البينة وطالبهم القصاص
جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به في حال صغر باقي الورثة وحيدة - ذيقدر
الاعلام الشرعي بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيحذر الاعلام بما يستقر عليه الحال
وبالجمل فلا يتبقى تحكيم ير اعلام الا ان من القاضى يشتمل على حكم بذبوت هذه الجناية
قبل حصول شيء مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من الحفانية في ربيع
الآخرة سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مديرية جرجا ورسول لهذا الطرف
مكتوبة في ٢٦ الماضي ومعهما صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها
على حضرة وحضرة مفتى افندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبناء عليه اقتضى
تحريمه ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يتراهى وصورته سئل عن رجل مات قتيلا
فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوه بثلاث بنادق الاولى لم
يصبه منها شيء والثنتان اصابته برصاصة منهما لم يعلم ضارهما الكون ذلك كان ليلا وهو
بات في زراعة القمح تعلقه البعيد من بلدة المدعى عليهم بعد ايدنا بحيث لا يسمع
الصوت من المكان المذكور لاهالى الناحية ولا يسمعون المدعى عليهم دعوى
المدعين المذكورين كروا انهم خرجوا ليلا لخل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة فوراوا
اشخاصا في غيط احدهم شيخ الخفر في المكان المذكور يسرقون من زراعة القمح
له صافا فاردوا منعهم فلم يمتنعوا وضرهم الاصوص اول بالبنادق فلمالم يقدر وادعى
منهم ضررهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم
يعلموا هي رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا
ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل
من غيره ولا شيء على المدعى عليهم وما اذا اعتبر فهل تطلب بينة من المدعى عليهم أن
المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يقدر او على منعه الا بالقتل ويكون كسالة
اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكر وادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من
بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بينة عن محل القتل حسبما
ذكر أعلاه ومع الاثبات ينتفى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان كانت دعوى المدعى غير مسموعة شرعا لادم تعين القاتل حسب ما هو بين اهلاه (اجاب) بناء على مكتوبة سعادتك وما طاب له من ضرة قاضي اندي مديرية بجرمان افادة الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدي الشقيتين المهرربا على افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في قضية القتل الحاصل الاشقاء فيهما من حضرة ومفتي المديرية المذكورة الى آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول بالرصاصة التي اخبرت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها وجبها والافهم ممنوعون شرعا ولا شيء على المدعى عليهم بمجرد هذا كإقرار الصادر من المدعى عليهم على اوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدهم نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ايتدائي اسكندرية احال على هذه المحكمة نظرت دعوى محمد زغلول الخوافي المقيم بكجي عثمان بمديرية البصرة على أحمد حسن الجعفرى البرى بشأن تعدى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول السالف ذكره واطاق المدعى عليه المذكور في المرأة المذكورة بندقية مملوءة بارودا ورشاعا داعد وانا بغير حق في جنبها الا يسر وجرحها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت المرأة حسنة في الليلة التي ضربها بها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها محمد زغلولا المدعى وولديها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة الدعوى قد صار استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة المذكورة ووراثته مع باقى ورثتها الماشر عا بال طريق الشرعي فهل ينتظر بلوغ السيد أحد الورثة لانه اجنبي عن المدعى للحكم في هذه الحادثة أم اذا ثبت المدعى على المدعى عليه دعواه القتل يجري اتمامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علمائنا بان للسيد من ورثة المقتول عهد القود قيل كبرا الصغار في قول الامام أبي حنيفة الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصر في احد شريكي المالك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا ان الصغير اما مثل الزوج أو الزوجة اذا

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبى كما افتى به العلامة ابن الشاى وبتا على ذلك
فلزوج المرأة المقتولة هذا المذ كودة القصاص قبل كبرولدها السيد المذ كور المرزوق
لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى مديرية
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل بحال نظرها عليه مقيدة بمضبطة
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدعين في بطنها برجله وهى حامل حملا
عدوانا فاسقطت بسبب ذلك جنينين ذكر او انثى تسمى الخلقى وبقيا حينئذ نحو ست
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه - ما المدعين وانحصار ارثهما فيهما ابلا
شريلك وطالباه وعاقلة يد يتهمما الشرعية وسالا سؤاله عن ذلك فسئل المدعى عليه
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتحرر على هذه الصورة من طرف القاضى محضرة
مفتى المديرية بالاستفهام عما يقتضيه الوجه الشرعى من طلب البينة على الدعوى بقاها
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديه ما ثم طلب البينة على الجناية كالجارى في
مواد القتل وهل يحكم بدية الجنينين في ثلاث سنين بعد اثبات قتل فادحضرة المفتى
المذ كور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوارثين المذ كورين يقتل ولديهما بضرب
بطن أمهما برجله فالقتل ما حين وما تابعد ذلك من ضرب به دعوى بقتلهما كسائر
الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان للقاتل عاقلة ولم
يكن ثبت القتل بالافراد واما على القاتل من ماله فيراحى فيها اثبات الوفاة وحصر
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجب هذه الجناية ثم يحكم بموجبها كسائر دعوى
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
مضمونها المسائلت بالاحكام قضية قتل زناى جمعة من القصير قدر ترى لزوم ارسال
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذى
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلته كم لافادة ما يترامى في ذلك ومضمون الاعلام
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لجهز المدعين فيه عن اثبات القتل العمدة بعد اثبات الوفاة
وحصر الارث منعاه وقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
ابتدائى اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لسكون الورثة اخصر واشهودا تشهد طبق دعوهم
فشهدوا كذلك وأعد المدعى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة
حصلت بينهما ولم يعدم اعتبار القدر المذ كور شرعا طالب من الورثة تركية الشاهدين
فتر كيامر اثم علمنا ولم يبد المدعى عليه فيهما قاصدا فيهم على دياب بن عبد العاطى
المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثهم زناى بن جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتى
مجلس استئناف قبل ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر ثم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمكة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١
بالاطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المهررين من محكمة
مدبرية أسيوط لم يظهر ما يطل المحكم بالقصاص على دياب المذكور من هذا الاعلام
وحينئذ فلا يراه القليل حق اسقيائه منه شرعا حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صار نظر الاعلامين المذكورين بمكة بكتابة سعادتكم
هذه فوجدنا في المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ مضمطة وغرة ٩ سجل دعاوى
محكم ومافيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي
بمكة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم
عليه المتضمن طلب احالة هذه المسألة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة اطاعته في
الشهود بانه يدينهم خصومة أو خضعت في الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم
حقيقة دياتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بطلاق خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضع في هذا الاعلام لا يقتضي رد الشهود اذ لم يبين وجهها
شرعيا يقتضي رد الشهادة ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود لا يعرفون حقيقة دياتهم طعن مجرد لا يقبل فبعد ما ذكر لا يقتضي نقض
الحكم بعد صدوره مستوفيا شرائطه وبذلك الزمت الاجابة والله تعالى أعلم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران) *

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل الترح والخارج وبجواره اقصاب لا منزل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند الترح يكون كل منهما ملزوما بترح منزل
من اقصابه واذا توقف أحدهما يجبر على الترح ويكون بينهما (أجاب) اذا كان
المكان المذکور لاجتماع الخارج فيه مشتركا يكون مؤن اصلاحه وترحه على جميع
الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جدد بيته ويريد احداث شبايك فيه تضر
بجواره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
المضر بجواره واذا احداثها بالفعل يؤثر بسدها ولو كان بينه وبين جاره زقاق غير نافذ
(أجاب) في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان السكوة أي الطاعة ان كانت
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر منه يعلم
الحكم في الشبايك المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا بجانب
جدارنا وفتح شبايكنا وهو مالئ ريحنا وبني به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه
مسكة فوق الحيطان مقابل ريحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم
البهايم وقلقنا من ادارة الاحونة ونحن قد صارنا نحو عشرين عاما بمحلنا ولم يوجد

طاحونة بهذا المكان فهل يملك الأسباب يؤمر شرعاً برفع الطاحونة ومنع الضرر أم لا
 (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجاره
 ضرراً يبينوا الا فلا والضرر البين ما يكون سبباً للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن
 الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع المانع الأصلي كسد الضوء بالملكية والفتوى عليه
 كما في تنقيح الحمادية وافق بذلك المتأخرون الا هـ لـ م والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
 أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض
 وصاحب الأرض مراده بنائها وادخالها لملكوته لا صلاحه وتحويل أبواب دور الجيران
 من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لمعوم الناس فهل يجب لذلك ويجبر
 ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويفتقونها في الطريق السلطاني
 (اجاب) اذا لم يكن لأرباب الأبواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق
 والمرور فيها يكون لما سلكها بناؤها وادخالها في مسكنه ومنعهم من المرور والا فلا
 يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً واحداً فيه طاحونة
 للسكراء فتضرر الجار بسبب ذلك ضرراً يبيناً فهل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
 منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
 ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضرراً يبيناً فإنه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
 الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضرراً يبيناً منع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
 الضرر بجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران
 المسجد اعادته ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد
 لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
 النفع به لجهة الوقف واذا اراد وارفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائد يفعلونه
 من ماله لا أنفسهم (اجاب) ليس لجيران المسجد تسكين ناظره بناء سائر فوق سطح
 المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حالته الاصلية ويعيد المنهدم الى ما كان عليه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في فرن لقاصر آلت له بارث من أمه
 معدة للاستغلال وله جارة تعمل على مالك الفرن بان بيت النار في حوش بيته وجارته في
 اعلاه وهو متضرر بذلك ويريد تسكين المسالك ازالة ذلك وابطاله أو بيعه له أو يعيد
 بنائها ببناء جديد ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلها به هذا الوضع من قديم
 الزمان وتداولتها الايدي المدة الطويلة والدهور لمديدة لا يكون للجار المذكور
 تسكين ما سلكها بشئ مما راده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على الفرن وجرحها بما
 ومنع ما سلكها من الانتفاع بمادة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

ويؤمر المستولى على القرن تعديا برفع يده عنها ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع الشرعي وله حق التعل على المدفن بجوارده انشا
عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله فله فقه لا يعارض
في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة
فاذبح ارحاها من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جارية طاحونة
والحال ان وضع الجارية المذكورة احدته الجار المذكورة والحائط المذكورة متصل
ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة ودخل في حدودها فهل يكون الحائط المتنازع
فيه لمن هو وواضع عليه الجذع الحادث أو يقضى به لمن هو متصل بجداره اتصالا تبيع
وداخل في حدوده وله عليه بناء وهناك مينة تشهد بان البناء له والجار لم يذكر انه يحضر
بينة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان
لا حدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متهما بالحائطه على رواية
الطحاوي يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالْحائط في حادثة
السؤال للشترى خصوصا والجذع حادث فيؤمر واصله بغيره يرفع برفعه اذا طلب
مال الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احد جانبيه شارع نافذ
ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على العامة اسكونه آيالا الى
الاسقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايك وان يعلى بنائه كما كان بالصفة
التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع
النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشبايك ومن التعل كما كان يكون ببناء
بيت المعارض واطيا عن بيت المر يد للبناء قائلا لا يجوز له ان يظلم عليه أو يسد عليه
الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
هذه كروايمس للمعارض المذكورة كورمنه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا
ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
ضرر يبين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب به من سكة نافذة
أراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليس شارع عام بل هي خاصة
بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكورة من العطفة الخاصة
م (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذكورة بدون رضا بابها والحال
ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق الكوب على مدفن
بجواره اعاد حق الكوب كما كان واحدا شيئا كالمطالع الى الشارع لجلب النور
والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكلفه ان يبد الشباك

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٣

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

•

وبهدم ما اعاده من حق الر كوب على المدفن المذ كورم متعللا بان الر كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المجرى عن الثبوت والمالك التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للعبار ولا لغيره المنع من الاعادة وايس للرجل المذ كور منعه جاره من فتح شبكه لاجل الاضاعة والهوا حيث لم يكن مشرفا على ساحتها التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفن من مكان وآخر يملك العلو منه فحدثت الدولة طر يقا وردمته حتى علا بمساواة السفن المذ كورو بقي العلو بحاله فطالب صاحب السفن من مالك العلو هدمه لاجل ان يبقى بدل سفله ثم يبنى صاحب العلو علوه فهل لا يجاب صاحب السفن لطلبه ولا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه خصه وصا اذا كان العلو لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحسنه طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للغير اضرار ضررين بذلك وشهدت اهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذ كورة بين بيوت الجيران ويرفع اضرر عنهم (اجاب) اذا لزم من ادارة الطاحونة ضرر بين الجيران يمنع ربهما من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طحان اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه المانع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيعة تشهد بذلك ثم بعد المراه احدث طاحونة لا يكره متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطمن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة لا يكره يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشترى ادارة الطاحونة المذ كورة حيث كان في ادارتها ضرر بغير جاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبنى فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها ويناءها اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن ايضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصعونة عليه (اجاب) ايس للعبار المذ كور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعمد هدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر على داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يمارض متخذ الطاحونة في داره خصوصا اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترقب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين الجيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

جمادى الثانية سنة

٢٠ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب من حارة
 أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما أيضا من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه وتصرفه منع الضوء عن بعض أمكنة جاره بالكلية ويتسبب
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المجمولة لمنزله فى تلك العطفة من
 قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة
 بما يضر ويمنع من ذلك على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
 وآخر يملك مكانا فوقه فقد ما جميعا وأمرهما كم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه
 خمسة أذرع غير ما يذهب فى أرضية مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذكور بغير
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ
 منه هو وضما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يهيج
 الاعتماد عما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلة ارتفاعه فى
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه كما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا ويجاورها خربة وله دار بيت راحة ومنزله من الخربة قبساع الدار بمحقوقها
 ومرايقها الرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
 للدار الاولى ترح بيت الراحة من المنزل المذكور فبناه الذى اشترى الخربة وبناها
 متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبء بتمتلكه
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور داخل فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عطفة غير نافذة خاصة بأهلها ولم يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها لا غير
 وسوى بيت آخر باب كبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذة لها
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلها من
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهواء من قديم
 الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يختص بأرض
 العطفة المذكورة ببناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله
 المذكور بالكلية ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور
 وبعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

سنة

رجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراحيه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر به جاره ضررا ينافيه مرض الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا ينافيه كسد الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئرًا وعليه سقفة وبناؤها مملوك لغيرها فانهم دهم السقفة والبناء الذي فوقه وبناؤها المسالك كما كان واحدا في سقفة له لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المسالك ويريد ان يلزم المسالك للبئر نصف ما صرفه من قيمة البناء والسقفة فهل لا يجاب لذلك وايضا له مطالبة المسالك للبئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له ويجبر على سدا لطاقة التي احدها فوق البئر لاجل ملته منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة المسالك للبئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم والبهائم حق الشقة في كل ما من نحو بئر مملوك لم يحزر ببناء أو حب وله سقي شجرة أو خضر وزرع في داره جلا اليه بجاراه واواني في الاصح وبانه لو كانت البئر أو الحوض أو النهر في ملكه جل فله ان يمنع مرید الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يجسد ما بقربه فان لم يجسد يقال له اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر سقفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلم من ملته من بئرها بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف مالو ترقب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عنه وجود ما غيره أو ترقب ضرر عليها السكنر بما يقال فتح طاقة من سقفة على هذا البئر ليستقي منها يترقب عليه ضرر لما السكة البئر بدوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لما السكة البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه مما يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب في بحرر والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء واحد حدث فوقه بناء بغير اذن شريكه واضربه ضررا ينافيه واظلم عليه حوش بيته بالسكية ولزم منه سد طاقته التي هي بحلب النور والهواء فهل يؤمر بالاتي المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشريك واضربه ضررا ينافيه (اجاب) كل من شركاء الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمينها الو كالة فليس للشريك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين أراد احدهما ان يزيده في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك أو لم يضر خانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى ملكا منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساحا للناس في المرور منها ثم مات ذلك الرجل عن ورثة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه ولا خوف هل اذا اراد المشتري الا ان

١٢٦٥

١٣

شعبان

١٢٦٥

ذى القعدة سنة

منع المارين من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مروره من ملكه واذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمررون منهم امد طويلا حتى كانوا
يمرون بالميت والعروس وان وكيل المشـ ترى وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بشيئهم بجميع ذلك وللمالك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور
بعض الناس من المنزل المذكور بربضا للمالك اقم لا يوجب حق المرور للعامة
فالمالك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح
لانه ليس عقارا ولا منقولا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم
(سـئـل) في رجل يملك دارا ويجوارها دارا لذي فاحـ حدث الذي طاحونة في داره ووضع
الحجازية على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت
ما ذكر يكون للجار منعه من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجار المذكور ومنع الذي
من وضع الحجازية على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر البين بالوجه
الشري والله تعالى اعلم (سـئـل) في رجل احدث شـ بابيك لاطل في منزله مطلة على
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سـئـل) في طاحونة موضوعة في عطفه غير نافذة من نحو مائة سنة وهي
تستعمل بالاجرة والآن اشـ ترى رجل مكانا في عطفه اخرى بينه وبين الطاحونة
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها تخرج بيته فهل اذا كانت
قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينه وبين الشارع المذكور ولا تضر به ضررا يذنا
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يذنا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سـئـل) فيما اذا كان لزيد حائط
ممنوك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشـ بابيك في اعلى الحائط اطول
من قامة رجل بحيث لا يقيم احد من روية ساحة بيت الجار ولا من روية مسا كنه من
تلك الطاقات والشـ بابيك لعلوا فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستحلاب النور
والهوا ولا يكلف زيد المذكور بسدها شرعا وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضوعة النساء
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم
(سـئـل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو حريم للبلد عما بذلك فهل لكل احد
مطالبته برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعاً حيث لم يستاذن في ذلك القاضي ولا امينه
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فلا لكل احد من
اهل الخصوصية مطالبته برفعه وان لم يضر وهو ظاهر الرواية ونقل عن الصـ فارانه انما
يجاب الطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض
المتأخرين لانه اسمع و ارفق مع عدم اضرر كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم

١٢٦٥

١٣

ذى الحجة

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

محرم

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

(سئل) في جماعة يملكون دارا ولهم ارض رزقة قرية منها فخر بيت الدار فيها هاشم
 البلد دارا له قهر اعظم وادخل فيها طريقا للمسلمين كانت الناس تمر منه فبسبب ذلك
 صارت الناس تمر من ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
 الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه
 ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه عن
 المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
 تحصيل الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن لصاحب البيت من المنع
 (اجاب) نقل في حواشي الدرر الرازي مانعه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد
 صاحبها ان يبني فيها تنورا للخبر الدائم كما يكون في الدكاكين اوروى للطحن اومدقات
 للقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اه ومنه يعلم
 الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
 وقف بجوار المسجد فتلغ بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضمين
 ناظر المسجد ما تلغ من مكان الوقف نظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
 المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم
 من ناظر المكان ان اشهد على ناظر المسجد بدم حائط المسجد ولا يئذنه عليه بذلك
 (اجاب) لا ضمان على متولى المسجد اذ لم يذنب اليه مكلف بنقض الحائط المائل وقد
 صرحوا بانه لا ضمان الا بالشهادة على التقدم وعلى الملاك بالسقوط وعلى كون المجدد
 ملكا له من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
 (سئل) في سفل عمودك لرجل وعليه علو عمودك لا تخلف فيهما خذل فهدم صاحب
 العلو علوه وصاحب السفل سفله بعد الكشف عليهما فهل اذا اراد صاحب العلو او
 وكيله جبر صاحب السفل على بناء سفله لينفي صاحب العلو عليه علوه لا يجبر على بناء
 سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه وليس
 لصاحب العلو ولا وكيله مطالبة بذلك انما القاضي ياذن لصاحب العلو عند امتناعه
 ببناء السفل كما كان ابني فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان باذن صاحب
 السفل او القاضي والافقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٩

صفر

١٢٦٦

١٧

بيع الثاني

١٢٦٦

١١

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

قوله لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فانه
 يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كما صرحوا به
 وحادثة السؤال موضوعة وان هدمه لا يخل في كونه انهدم بنفسه فلا تعدي في هدمه
 حينئذ لانه مأمور به فلا تخلف للضرورة من مالم يوجده نص صريح في السفل المحتل اه منه

رجلين شر يکین فی ساقیة لا حدهما ثلثاها ولا آخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
 الماء لارضه الخاصة به من حين حفرت الى الاذن فاراد من له الثلث احدث قناة ثمانية
 فی أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا یجیب لذلك شرعا حیث كان لكل
 منهما أرض خاصة به دون شر یکه (أجاب) نعم لا یجیب لذلك بدون اذن رب الارض
 والله تعالی اعلم (سئل) فی حمام وجد من قدیم یجمع لوازمه من مصارف مياه
 ونحوها والاذن یرید صاحبه احدث قناة أخرى فی شارع لتصرف المياه بقرب بعض
 أماكن وسبیل غیره تضر بها هذه القناة ضرر یریدنا فهل لا یجوز ذلك (أجاب) نعم لا یسوغ
 لرب الحمام احدث ذلك والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة
 وترك ما یورث عنه شرعا من عقار وغیره فرم رجل أجنبي هو زوج أحد الورثة مكانا
 من العقار بطوب وجہ یروا خشاب عملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجرة العمالة من
 ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل یكون هذا البناء باقیسا علی ملك من لم
 یأذن ولیس للرجل المذکور الرجوع بمأهر فیه علیه والحال هذه (أجاب) لا رجوع
 للرجل المذکور بما أنفق فی العماره من أجرة العمالة بدون الاذن والله تعالی اعلم (سئل)
 فی رجل أحدث طاقة فی حائط مشترك یدنهو بین جاره بدون اذن من الجار وتلك
 الطاقة فی أعلى الحائط تشرف علی محل یجاس فیه نساء الجار فهل لا یجوز له ذلك ویمنع
 من ذلك (أجاب) صرح فی المضمرات شرح القصدوری بان الفتوی علی ان الذکوة ای
 الطاقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ویمنع من فقها للضرر
 الظاهر والا فلا وهذا الحائط خاص بالافاقح امالو كان مشترکا كما هنا فلیس له ذلك
 بدون اذن من شر یکه ویضمن نصیبه والله تعالی اعلم (سئل) فی حائط مشترك بین
 جارین اراد احدهما بنائه وتعلیته عن قدیمه یرید بذلك منع الهواء والضوء عن جاره
 فهل اذا كان البناء والتعلية یضر بالجارد یمنع من ذلك شرعا (أجاب) لیس لاحد
 الشر یکین فی الحائط البناء فوqe بدون اذن شر یکه علی ما افاده فی جامع الفصولین
 والله تعالی اعلم (سئل) فی جدار قدیم تجاه قهوة بوسط الطريق ازاله الحاکم
 لکونه فی وسط الطريق ثم هفی ستة شهور وعزل الحاکم من الجهة فجاء رجل مسلم
 ورجل یهودی ورجل نصرانی واحد ثلثة حوائت فی الطريق لا نفسهم مکان
 الجدار المذکور بالطوب الاخضر فطالبهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من
 ازالتها فهل یجیب شرعا ازالتها ورفعها بعد البناء (أجاب) اذا احدث رجل دکانا فی
 الطريق جازا لم یضر بالعمامة ولم یمنع منه وهو قول محمد فان ضررا ومنع منه لم یحل ولكل
 احدهم اهل الخصومة ولو ذمیا منه ابتداء وكذا لكل مطالبته برفعها ورفعه بعده
 سواء كان فیه ضرر أو لا فی ظاهر الروایة وقال ابو یوسف لیس له المنع ولا الرفع عند عدم
 الضرر قال بعضهم وبه یعتبر والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تستحق بیتا وقفا اجرة

وكيله الرجل آخر فحدث المستاجر فورا وطاحونة قيه بغير اذن ابيح الخبز فتضرر
 الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر بالبيع يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له قصبة قنطرة يخرج بها عن حدوده مكانه قدر ذراعين وصارت مركبة في ارض جاره
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
 الغير يؤثر بازالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو تعلم بانها
 لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذکور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب
 الارض ويؤثر بازالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جواربها وقف
 لمسحوقه تعصب عليها باب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة
 بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من خارج ليجعلها مصبغة
 واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد باب الوقف ابطالها
 ومنع المستاجر من الشروع في اصلاحها ومن الانتفاع بها مة للين بانه ربما يحصل ضرر
 لجدرانهم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر وتحقيق للسالك ان يتصرف في ملكه
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبينه على
 ما به الفتوى فليس لناظر الوقف المذکور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت
 ان في ذلك التصرف ضررا بيننا بالجوار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة
 لقريه اصلها بركة تجمّع فيها المياه فردمها شخص من اهل البلد بيجوارها دار
 وصارت بعد رددها من جملة الطريق التي حول القرية بحيث يمر من اهل البلد بانفسهم
 ومواشيهم وتارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلد في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك
 من اهل البلد على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلد المتسعة التي حوالها
 فاراد مصلحتها المذکور ان يبينها من ماله لانفسه بل للمسلمين مسجدا ومكتبا بما فيه
 قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلد معارضة الباني في ذلك ولا تكليفه
 برفع البناء حيث كان بناءه للمسلمين لانفسه وليس في البناء ضرر للمارة لاتساع
 الطريق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للمسلمين كمسجد ونحوه او بنى باذن
 الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامه لا يجوز احداثه كما في الدر من باب ما يحمد
 الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين احدهما يدخل
 منه ويخرج اجدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطالب احدهما من شريكه
 الاخر ببناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجبر الممتنع على البناء حيث كان ذلك
 الضرر بيننا (اجاب) لا يجبر الاثر يكتفى بالعمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة
 تعذر قسمة كركى نهر وممر قنطرة وشرود وولاب وسقينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدوم ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا منخفضا عن الطريق وفوقه
ربيع لا تحفر مولى الامر بدم المنخفض عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المنخفض
المذكور ولم يبق من جدرانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدرانه واخذ نقضه اولاهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلا به بناءه عوضا عما فاته بالهدم
اولاهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه اولاهل
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك ينبغي
فوقه اولاهل (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
واصاحب الاعلى حق التعلية عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبني في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا هدم بل يقال لدى العلو
ابن السفلى ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقته حيث امتنع
اماله هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان ابني صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بيتا واحدا يجوار جاره ونقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اخشابا واضر ذلك بالجوار ضررا بينا فهل اذا ثبت المدوث وتحقق الضرر بشهادة
العدول يؤثر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدثات ما يضر بجاره ضررا
بينما كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اخشاب به عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضوح
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا وبعد شراؤه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنه واذهب نورها
وحبس هواها ولم يكن لتلك الا ما كن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا بينا يقول
اهل الخبرة بزال شرعا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر
جاره ضررا بينا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
متركون في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معدل وروهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخارج وضع
ساباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشر كاهل اذا اذن
البعض وامتنع الاخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا وضعه بغير اذن منهم يسوغ له على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ ممنع من يريد بناء ساباط ونحوه فيه منهم ولا يكون
لا حدم حق بناء السباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن
دعوة في طريق نافذية لم يضعونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٧

مهرم

٨

٢٢

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جادي الاولى

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا احدث شخص فيه بناء بلا اذن
 الامام او نائبه يكون لكل واحد من اهل الخصومة منعه قبل البناء ومطالبة به بالنقص
 والمدمر بعده في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث كنيفا بملصق
 جدار مجاره فصل له وهن بنر المساء من الكنيف المحدث فهل اذا طلب صاحب الجدار
 ازالة الكنيف المذکور يجب له ذلك خصوصا وان الضرر محقق لجداره بقول اهل الخبرة
 وبالمشاهدة ويجوز لصاحب الكنيف على ازالته شرعا (اجاب) لا يمنع الشخص من
 التصرف في ملكه الا اذا اضر مجاره ضررا يبين على ما به القوي فلا يسوغ التصرف بما
 يضر بجدار الجار الضرر المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم حوائط بعضها
 ملكا وبعضها وقف اخذت في طريق الماوية لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل
 واراد اربابها ان ياخذوا جانبها من ارض الغنم يربط ما ذهب في الطريق بدون رضا
 ارباب الارض المذكورة فهل لا يكون لهم ذلك (اجاب) ليس لمن اخذ عقاره في
 طريق العامة اخذ شيئا من العقار المملوك اعتبره بدل عقاره بدون رضاهما والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبناء احد لان احدى جهاتها في
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة بملك المسالك لها
 يريد الرجل المذکور احدث الخربة فخرنا لخبر العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر مجاره ضررا يبين اذا تحقق
 الضرر البين بالوجه الشرعي منع الرجل المذکور من احداث القرن والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا
 الحائط بمحضرة بينة نعم به مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك
 بينهما وبين المسالك المذکور ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشرية
 بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي وتنع من معارضة المسالك المذکور
 سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متعل بنائها ولا واضحة يدها عليه (اجاب) اذا لم
 تثبت المرأة المذکور كورة دعواها الشرية في الحائط بالوجه الشرعي لا يحكم لها بدعائها وتنع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين
 ولرجل دار بابها باحدهما وظاهرها في الاخرى فادان يفتح بابا من ظهر داره في الهلة
 الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلاحا ولا حق استتراق فيها ولم ياذن
 له بذلك أهلها وارادوا منعه من ذلك فهل ليس له احداث باب فيها الدار في الطريق
 الغير النافذة المختصة بأهلها وينع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس
 له احداث باب للزور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث
 طاحونة جار في بيته لاجل انتفاعه بها فاراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك
 احداثها والانتفاع بها ولا يكون مجاره منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

١٠٠

Y

شعبان

2

V

[illegible]

سنة

١٢٦٧

شعبان

٢٢

يجبر صاحب المعلق على بناء القصبية المذكورة وترميمها لا يجاب لذلك (اجاب) نعم
 لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه
 جاره أراد سدده بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فتم عمل عليه الجار بأنه يمنع عنه الهواء
 والضوء ويريد منعه من ذلك والحال ان الجار شبايبك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك
 ولا ضرر حقيقة بذلك فهل يكون للمالك سد شبايبك المذكور وليس لجاره والحال هذه
 منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
 اذا اضر بجاره ضررا بينا على ما هو المختار للافتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 أحدهما يملك حالا والاخر يملك بيتا فوقه فهو حائط الحاصل وانهم فني الحائط
 صاحب البيت ليدي فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
 ويريد ان يطالب به بما صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو
 فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن اتفاق ذى العلوي في بناء الحائط
 المذكور باذن قاض يكتفون للنفقة في الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض رجع بما
 انفق على ما حرره في رد المختار من الشر كة والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مملوكة
 لشخص بما عليها من بناء السفلى الى حدود معلوم وعلوه مملوك لشخص آخر وبانشاء
 طريق مستجدة مارة بهذه القطعة هارت ارضية الطريق المذكورة بمحاذاة الحد المعلوم
 فهل للمالك المحدد الاسفل استبدال ملكه من العلو الذي هو ملك الغير حيث ان العلو
 صادر والدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وإنما الارض للمالك
 الاسفل ولرب العلو حق التعل على الاسفل فاذا انهدما وبني صاحب الاسفل سفله على
 ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلو عادة علوه جبر على صاحب السفلى
 وليس لصاحب العلو ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع جدران علوه فيها
 جبر على ما ذكرها اذ لا ملك لدى العلو بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى
 لا يصح بيعه بعد الانهدام لاخر وارتفاع جوانب ارض السفلى بسبب الاتربة التي
 وضعت فيها لا ينزل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت للملك
 فيها ان كان له حق التعل على المسمى كان الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 شبايبك في بيته تجلب الهواء والنور أراد جاره ان يحدث جدارا في ملكه امام الشبايبك
 ويسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع
 شرعا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر
 البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه شبايبك مطلية
 على جنتين جيرانه قديمة وحديثة برسم الضوء والهواء لا للطل والنظر ولا يطلع منها على
 هورات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحادث
 منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والحال

١٢٦٧

٢٨

رمضان

١٢٦٧

٤

شوال

١٢٦٧

١٤

ذى القعدة

١٢٦٧

٤

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى للهوا والضموم يمنع ان كانت للنظر
والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث
جنيته في بيته ومجرى مائه يجده رجاره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره وضرر عظيم وربما
سقط بيت الجار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدث ذلك ضرر بين يلحق الجار
المذکور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يبيّن فان تحقق الضرر البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
في طاحونة محبسة بمجرور مكن لا آخر اضررت الطاحونة بذلك المكن ضررا يبيّن
وحصل بسببها انه دام به امكان الجار فهل اذا ثبتت ضرر الجار بامارة الطاحونة
ضرر رايننا يمنع رب الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع وب الطاحونة المذكورة من
ادارتها حيث كان الامر كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها
باب من درب اراد فتح باب لها من زقاق غير نافذ بغير اذن أهله فهل لا يسوغ له ذلك
و يكون لاهل الزقاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانا بوا او اذ فتح باب منه من
الزقاق المذکور بغير اذن اصحاب الزقاق لا يحجب أيضا واذا كان مشترى ذلك الجان ب
فتح بابا سابقا منه وسده أهل الزقاق وتعال الا ان بانه كان فتح بابا لا يعمل به لعله حيث
كان الزقاق عملوا كالغديره ولم يبالوا ذنوا له بفتح الباب فيه و يمنع من ذلك شرعا خصوصا وان
باب داره يفتح في درب آخر غير الدرب الذي فيه الزقاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
الغير النافذ منع الرجل المذکور من احدث باب فيه للزقاق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له علو معدل عمل الحيا كعله مناورة من جهته القبليّة وباسفله طاحونة لها دار
دواب من جهتها القبليّة سفلى مناورة العلو المذکور فباع الرجل المذکور الطاحونة بما
اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدة نحو اربعة سنين سنة وباع العلو المذکور
لرجل آخر من مدة نحو عشرين سنين ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علو دار
الدواب المذکور من وقت شرائه الى تاييده والآن اراد مالك العلو المذکور توسيع
مناورة القبليّة لاجل زيادة النور فبغى مالك الطاحونة المذکور كورة ويريد ان يبني
فوق دار الدواب المذکور كورة واذا صار ذلك اذ سده الى العلو مناورة وعدم نفعه وحيث
ان العلو المذکور له مناورة من جهته القبليّة من مدة تزيد عن سبعين سنة بل من
حين انشائه فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاض الى مناورة العلو
المذکور لمنع الاضرار عن جاره بابقاء العلو المذکور كور ويمكن صاحب العلو من
توسيع مناورة لان ضرر الجار لم يرض به أحد خصوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب
ليس محتاجا اليه بل هو محض عتادوا ضرارا الى جاره (اجاب) لكل من ماله
الطاحونة والعلو المذکور كور من التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيّن ومنه منع
الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا في حارة غير نافذة اراد
ان يبنيه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضا هم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٩

١٦

جمادى الاولى

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٩

الرواشن التي يريد احداثها تضر بحيران ضررا بينا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها
اذ تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه مطلقا لضرار لا الا باذن اهله لانه كالمالك
الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم اراد بهضهم ان يهدم جناح البعض فهل اذا اراد
ذلك يمنع لا تقاد الضرر او يهدم الكل او يبقى الكل (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
التصرف فيه باحداث شي مطلقا لضرار لا الا باذن اربابه لانها مملوكة لهم كما في الهداية
وسواء كان في صدر المحلة او وسطها او مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة ارض خربة يملكها
قبالة داره فسد الدرب الاصلى وادخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير
اذن اهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث شي مطلقا لضرار لا الا باذن اربابه لانها مملوكة لهم كما
في الهداية وسواء كان في صدر المحلة او وسطها او مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله
تعالى اعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين
لذلك الدار الملاصقة لها وتخرب بعض اما كنهان هل اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة
الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربهان ادارتها (اجاب) صرح حوايان للمالك
التصرف في ماله كما اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين يمنع مما يضر
ضررا بينا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخبة انشأ فيها بناء واحدا
فيه قصبة ملاصقة لبناء جاره قال ادباب النخبة انها تضر ببناء الجار ضررا بينا فهل يحكم
شرعا بازالة القصبة المذكورة حيث كانت تضر بالجار ضررا بينا بشهادة اهل المعرفة
والخبرة خصوصا والقصبة المذكورة حادثة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
لا يضر بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيمضاء كمنع المالك
المذكورة منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث في ملكه ما يضر بملك
جاره ضررا بينا من مجرى ماء ويهدى راحة ومدخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في
كوات ملك الجارو بنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
الصاعد عليه عورات من كان في ملك جاره من داخل الحرم وحدث ايضا جاسما
باصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
ما ذكر شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وامام ذلك المكان نخبة لا تخرو بينهما
طريق ضيق فبنى هالك النخبة اما كن فيه سلوة على البناء وفتح طاقات تشرف على
اما كن الجار المذكور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على امكنة جاره التي

تجلس فيها النساء لا يكون لرب المخربة المذ كورة احداثها و يثمر بسدها و اذا كان
 فى على بناء رب المخربة ضرر بين بجاره المذ كور يمنع من احداث ما يضر بالجار ضررا
 بينا (اجاب) اما مسئلة فتح الكورة اى الطاقة فقها المستحسن و قياس والاستحسن
 المنع ان حصل ضرر بين و عليه الفتوى و تقل فى التحير به عن المضمرات ان الكورة ان
 كانت للنظر و الساحة موضوعة النساء فالضرر ظاهر و يمنع من فتحها و عليه الفتوى
 و صرحوا بان للسالك التصرف فى ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا و الله تعالى
 اعلم (مسئل) فى قطعة ارض اقطعها المحاكم لرجلين ايديا قيمهما كذا لهما فبنى كل
 منهما بناء لنفسه الى العلو فخشى أحدهما عن بناء العلو و بنى الآخر علوه و فتح فيه
 شبابيك مطلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشتراك فى لصق المسكنين
 الاسفلين و حاصل بسببها ضرر بين مانع من تقيم الآخر بناء علوه فهل اذا اراد تقيم
 بنيته و سد الشبابيك ببنيته للتعالى على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر
 (اجاب) للسالك التصرف فى ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه
 الفتوى و الله تعالى اعلم (مسئل) فى رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره
 و للجار حق وضع خشبة البئر و لم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهو
 المحائط المذ كور و اعاده صاحبه لنفسه بما له فهل اذا احدث الجار المذ كور و وضع
 اخشاب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط و رضاه يثمر برفع الاخشاب
 و يمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة
 (اجاب) ليس للجار المذ كور خرق حائط جاره و وضع اخشاب فيها زائدة على ما يستحقه
 بدون اذن رب الحائط و الله تعالى اعلم (مسئل) فى عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان
 لبعضهما و فى كل منهما بعض طاقات و شبابيك قديمة مطلة على العطفة المذ كورة فوسع
 ارباب البيتين الطاقات و الشبابيك القديمة و احدث كل منهما شبابيك و طاقات فى
 بيته زيادة عن القديم و كل من ارباب البيتين يتضررون من صاحبه بسبب ما احدثناه من
 ذلك فهل يثمر كل منهما بازالة ما احدثه من ذلك و يبقى القديم على قدمه (اجاب)
 للسالك التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا
 كانت للنظر و تشرف على ما يحل افيه النساء من منزل جاره على ما عليه الفتوى
 و الله تعالى اعلم (مسئل) فى رجل له دار بناحية الريف و بجانبها حوطة دائرية ليلا
 ونهارا و كل ما فى صاحب الدار دارة تهدم من شدة حركة الطاحونة و تهدم بناء دارة
 مرارا بسبب ذلك فهل يثمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور و الحال
 هذه سيما و الطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بدار الطاحونة ضررا
 بينا يمنع من ادائها و الا فلا و الله تعالى اعلم (مسئل) فى قطعة ارض خربة اشترى شخص
 بعضها و بناه بيتا و احدث فيه شبابيك فاشترى آخر باقيم او احدث بناء بجواره فبعض بنيانه
 القيعان منعه الجار من بناء العلو متعللا بانه يسد عليه هوا الشبابيك فهل اذا كانت

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جهادى الثانية

١٢٦٨

٦

الشبايبك المذ كورة مطالة على الساحة التي تقع فيها افتاء الجمار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلو في ملكه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ الم يضر بجاره ضررا يبيننا وليس منه مجرد منع الهواء وصرحوا بان فتح الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار الجمار لكن الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذ الم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشبايبك معدة لمجوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضا تملكها الجمار الشاني بعد فتح الشبايبك عليها ثم اجند في بنائها وجعل ما تشرف عليه الشبايبك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيره من او جعل بناءه باصق الشبايبك لا يمنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايبك مطالة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا تخر واراد المشتري ان يسده هذه الشبايبك وينزع عنه الهواء والضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية وافتى به قارئ الهداية وافتى بذلك الشيخ الاجل برهان الاعنة وبه يقتضى كافي شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه لم يرى زاده له التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا للهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المصالح الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه وقد روي سد الضوء بما يمنع عن الكتابة كذا في تبيين الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة بجوارها قطعة ارض خربة يملك لا تخر باعها المالك لا تخر فعمرها ومكث فيها اربعة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل والحال هذه اذا اراد الجار بطل الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين للجار (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بيتا واحدا مراحضا فهل اذا كان المراحض المذ كور يضر ببناء الجار ضررا يبيننا بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المراحض المذ كور حادثا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شبايبا كافي حائطه مطلا على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منه من ذلك مفعلا لانه يحرقه بسبب انه كان بينه وبينه حائط انه دمت بعد فتح الشبايبك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر في بيته وبنائها ووقفها على

عاهه المسكين فادعي جاره انها تضره وانها تفت نصف الجدار المشترك بينهما فحصل
الكشف عليهما من قبل القاضي وظهر وتحقق بالكشف المذكور وأخبر أهل الخبرة
والبيئة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر وعلى الجار في ذلك فهل يمنع الجار من
المعارضة والحال هذه (اجاب) لئلا التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر
جاره ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشقة على أما كن مشتركة بين
اثنين فتمت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزءه من الجدار ببيع شرعية وبقي الباب
مشتركا بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من
السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا لدى المحاكم
الشرعية وأقيمت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت أن لكل واحد منهما حق المرور
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر
يران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد أحدهما منع الآخر من
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منعه حيث كان حق كل
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا
(اجاب) نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب
ولا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة خربة غير
دائرة وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه ربيع والآن يريد الشر كاهله في الربيع جبره
على بناء المعصرة لاجل الركوب عليهم فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل
المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان أردت فابن السفلى لتر كب عليه
به ملك كما كان ويكون له الرجوع بما صرّفه على بناء السفلى على ربه ولو بامر القاضي أو
المالك كما كان له جبره تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ملك يريد البناء فيه وله جاره قصده أن يمنعه عن البناء لاجل أن يبقى خاليا والجار يريد
أن يبني ويعمل مطلات على الملك المذكور فهل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه
عن ملكه ونفي خالية ويطل عليه الجار أم لا (اجاب) لئلا التضرر في ملكه بما
شاء حيث لم يضر بجاره ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل أحدث
جاره بجانب بيت خلاه وخريرة وتنورا وتضرر بذلك الجار فترافعا فهل اذا تحقق الضرر
بذلك وشهدت به البيئة الشرعية يؤمر الجار بإزالة ذلك عن جاره (اجاب) لئلا
التضرر في ملكه بسائر وجوه التصرفات الشرعية اذا لم يضر بجاره ضررا يبينه والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة في دار مملوكة له من غير إذن
جيرانه ويحصل باادائها ضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك
الطاحونة ضرر بين للجيران لجدرانهم بسبب ارتجاج البناء عند ادارة الطاحونة

١٤

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

٣٠
ذى الحجة

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

المذ كورة واذا سكنت الجيران قد رستة أشهر بعد البناء مجهولهم بالحكم يكون لهم منع الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجسارية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعدسكو تهم تلك المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه بما شاء اذ الم يضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر اليه من ادارة الطاحونة الحديثة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضروري وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخر واشترى البيت المجاور وشاهد ركب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للشئ ترمي المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو به هدم شيء من منزله بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حوش أرضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعالى به على الجار وسد عليه شبايبه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلم لا ينفع به صاحبه أصلا وتعد على الجار فتح شبايبك تجلب له الهواء والنور بالكلية فهل اذا لم يكن لمالك الحوش سابقا علوه وتحقيقه بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالكلية ونفذ تعديده على ذلك الموضع يؤثر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه اذ الم يضر بجاره ضررا ينافي على ما عليه القنوى فاذا تحقق الضرر اليه بما ذكره من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر اليه باحداث المستراح المذ كوريك ون الجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر اليه بما أحدثه الجار المذ كوريك من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه روضنا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بيت ذلك الجار فهل لها كم التمر هي جبهه على رفع ما أحدثه من الروضن وعلى سدم وضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ويمنع من اخراج روضن في هواه ملك جاره كما انه يمنع الجار من فتح الكوة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه القنوى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الحائز الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور متعللين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بملكهم المذ كورولا

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها الرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا للجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك اربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعد شرائه سنتان فقام الاثنان الرجل المذكورين نزاع في الطيقان المذكورة يريدان سداهما من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر بين وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية يملك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٠

نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقتسماه واخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة بمحدوده الشرعية فهل اذا اراد احدهما ان يضع اخشابا على حائط الاخر الخاصة به

ربيع الثاني

١٢٦٩

٤٢

بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسماه قسمة افراز فوكت الحدد بينهما وماولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

اراد احدهما ان يضع عليها اخشابا ويحدث جناحيا يضر بجارده وتحقق الضرر البين من احداه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايبك مطالعة على ارض جاره وله في مقابلها في المكنان المذكور شبايبك آخر بحيث لو سدت الشبايبك المطالعة على الجار لا يمنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايبك في ذلك المكنان فهل اذا اراد الجار ان يبنى حائطاً في ارضه وينشأ مناسد شبايبك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بمالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايبك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

١٢٦٩

٢٠

للجار المذكور ان تصرف في ارضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين احدهما يملك سفلا والاخر يملك علوا فاراد صاحب السفلى ان يضع جذوعا في ملك صاحب العلوى فيعمل في سفله ما يترتب عليه ضرر لبنائه الا على منعه صاحب العلوى من الامرين معاً ما يترتب عليه من مزيد

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

الضرر فهل يمكن صاحب العلوى منعه (اجاب) نعم لذي السفلى احداث وضع جذوع في حائطه بطلانها من الادارة ولا يكون اشترى يكره منه اذا

١٢٦٩

٩

تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشر يكتسب بيت ملاصق لها وبادرتها يحصل له الضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة يكون لرب البيت الشر يك المذكور ابطالها من الادارة ولا يكون اشترى يكره منه اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشر يكتسب في الطاحونة المذكورة

الانتفاع بما يخصه فيها وليس لاحدهما التصرّف فيها بما يضر شريكه ضررًا بيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كاملة العدة والآلة تلقاها عن أبيه وأجداده جيلًا بعد جيل وهي دائرة ويجوزها رهايت خرب اشتراها رجل اجنبي من مالكم وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس للجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه (اجاب) للمالك التصرّف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررًا بيننا والامنع بلافراق بين القديم والحادث على ما عليه همل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانًا أو أسفل منه مكان لغيره فقدم المالك الاعلى فأراد ربه بناءه كما كان فطالب من صاحب المسكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل أن يركب عليه صاحب العلو ويضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبلغًا من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وعمره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابه واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانًا كما كان وكل ذلك باطلا لاجل صاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكلفه رفع ما بناه وركوبه فوق مكانه متعللاً عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة ابينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وليس لذى السفلى منع رب العلو من اعادة بنائه على الهيئة التي كان عليها قديمًا قبل انهدام البناء حيث كان حق التعلل ثابتًا له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحوض معدليًا بجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل الخبرة بالحق الضرر من ذلك للجار المذکور ضررًا بيننا يمنع من الاحداث بجانب حائط جاره والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر بالبين والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتًا له كوبر على دهليز بيت جاره فباعه ربه فهدمه المشتري وازيل الكوبر المذکور وصار الدهليز طريقًا للحارة غير نافذة فهل لصاحب الكوبر اعادته بعد بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المكان صار وقفًا لا عبدة بتعلله لاسما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذى العلو اعادته علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل بينهما ماطر يقي صغيرة اراد ذلك الجار بناء منزله وفتح طاقات فيسه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذکور من فتح الشبابيك حيث كان يطالع منها على من في ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء على ما عليه الفتوى ولو بينهما ماطر يقي والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارًا وادهدمها فبناها بعض الجيران خوفًا على املاكه ورفعوا امره

۱۲۶۹

۹

۱۲۶۹

۱۱

۱۲۶۹

۱۵

۱۲۶۹

۱۶

۱۲۶۹

۲۱

جمادى الثانية سنة

الى الحماكم فهل يسوغ له هدمها كلها ولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان
 تصرفه في ملكه خاصة واذا طلب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها ببناء
 دورهم هل يجبر على ذلك واذا رضى وطالب ثمن الحائط الذي يبقيه عن يتقنع به هل
 يجب لذلك (اجاب) قال في صرة القتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره
 لا يضمن اهـ ولما سأل التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيدناو بيع المالك الحائط
 لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذكور
 بيته لاولى لبنائه رواقا للوقوف لا تتقاع الجارين به فهدم الدهليز وازيل الركوب
 والحائط التى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذكور طر يقاوا حدث المشترى
 حائط للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذكور فهل اذا اراد
 صاحب العلو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابا على حائط الرواق المستجدة
 البعيدة لا يجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا يجب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف
 ذى الدهليز السفلى ببنائه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلذى العلو
 ان يبنى السفلى باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق
 والله تعالى اعلم (سئل) في جداد مشتركين رجل وجاعة غائبين وللرجل حق
 الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واداعادته كما كان فهل
 اذا كان ضرر ياله ولا يمكن قسمته ولا بناء لرقى يركب عليه بناءا جديعه ورفع
 الامر في ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على الشركاء
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح باذن القاضى له ويكون له الرجوع
 بما صرفه في غيبة الجماعة المذكورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا
 كان أحدهما غائبا وهدم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لم يكن بى باذن القاضى فهو
 بمنزلة اذن الشرىك لو كان حاضر او يرجع عليه بما اتفق لو حضر اهـ ومنه يعلم حكم
 هامة أحد الشرىكين فى البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شرىكه اذ هو
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل
 وبادارتها يحصل للنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق بعد الكشف على ذلك بالملاع
 أهل الخبرة الضرر اباين يؤمر صاحب الطاحونة بإبطالها ورفع الضرر عن الجار المذكور
 (اجاب) لئلا التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيدنا والافلا على ما عليه
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يضمن عليها جار ليت صاحبها
 فقط ثم أصلها وجعلها الطحين الخيل وكرها لبعض الطحانين وصار يطحن عليها ليلا
 ونهارا وزاد الحال بالطحين حتى نشأ عن ذلك هدم داره موقوفة على مسجد مملوكة
 للطاحونة وصار الضرر يبيدنا فهل يلزم صاحبها اعادةها كما كانت أولا لطحين الجار وما

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

شعبان

١٢٦٩

٧

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها للغيل
 بعدما كانت تدور بحمار واحد يضمه مالک الطاحونة ويمنع من ضرر جاره واذا بناها
 كانت الطاحونة للغيل يحصل للبناء التلف وهكذا يتكرر الحال فيتعطل الوقف
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا
 كان الضرر بجاره ضررا ينافي بمنع من ذلك وعليه الفتوى بزاوية واختاره في العمادية
 وأفتى به فاری الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاعثم وبه يقتضى كفاي
 شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي حواشي الاشياء ليرى زاده ما نصه له التصرف في ملكه
 وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأى المتأخرين ان للانسان ان
 يتصرف في ملكه وان اضر بغيره مالم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا للهدم وما يوهن
 البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوايج الاصلية كسد الضوء بالكلية
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذکور من ادارة الطاحونة المذکورة على الوجه
 المحدث حيث تحقق الضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن ويبنها فضاء
 فيه ساقية مملوكة له يسقى منها جنينة مملوكة له ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل
 منه الى الساقية المذکورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك
 الا ما كن المذکورة ورجل آخر له يد في هذه السكة وتلك الا ما كن مستأجرة لanas
 وفي بعض الاوقات يمر الساكنون بالاما كن المذکورة على مدار الساقية حتى
 يتوصلون الى باب الجنينة ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذکور يمر بعض الناس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذکورة
 حتى يتوصل الى باب الجنينة ويخرج منه من غير اذن المالك مع ان هذه السكة
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مترتب من المرور على مدار الساقية سد المالك للا ما كن
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب
 المذکورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته في ذلك
 سيما لاضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يمسقط بعض الناس في الساقية
 من المرور منها (أجاب) نعم ليس للجانب المذکورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مكان سفله لخص وعلوه لا يخرج أراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه محلا فنه صاحب السفلى فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر
 للسفل من البنيان يمكن صاحب العلوان بناء ما أخبر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علولا يخرج من ان يتدفق سفله او ينقلب كوة
 بلا رضاء الاخر وهو اذا عند أي حنيقة وهو القياس وقالا لكل فعل ما لا يضر فالبدل
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلوان يبنى على العلوشين أو بيتا أو يضع

عليه جذوعاً ويحدث كنيفاً اه وفي حراشي الدر عن المحوى المختار لا يقتوى
 انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وافاد اعقاد قوله - حاله استحسن والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجاورها مكان لا تخله باب من
 جهة اخرى ففتح بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك
 الغير يدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤمر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس
 لمالك المكان المذکور اخراج جناح في عسلو مكنه خارج ذلك الجناح في الارض
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكان
 المذکور احد باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المرور فيه
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال هذه وصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق
 الغير النافذ باخراج ميزاب وعمره لو يدون اذن اهله اضراراً لانه كالمالك الخاص بهم
 فحيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك المكان لا يكون له اخراج الجناح فيها
 ولا التعلل عليها يدون اذن مالكه بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملكون
 مكاناً تجاه ظاهر وكلة باهم من طريق اخرى غير التي به المكان ومستاجر للوكالة رجل
 من المساكين له من مدة صنيعة المستاجر الا ان للوكالة المذكورة سكن فيها جماعة من
 الاتراك فخرقوا ثقباً بحائط ظاهر الوكالة المذكورة يخرج من بالمكان المذکور ويضر
 ضرراً ينافع ان اصل حائط الوكالة لم يكن به ثقب باييك مطلقاً لا قديماً ولا حديثاً فهل
 يكون للورثة المساكين للمكان المذکور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك
 ويؤمر بسد الثقب المذکور والحال هذه حيث كان من ينظر من الثقب المذکور
 يرى ساحة المكان المعسدة لمجئوس النساء وقضاء شؤونهن بداخل المكان خصوصاً
 الفتى يدون اذن المساكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذكورة ثقب حائط
 الوكالة والحال هذه بل لا يسوغ لمالكها الفتح حيث كان الامر ما هو مذکور وكان
 الثقب معد للطل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق
 الانتفاع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واراد ان يبنى
 حائطاً حول البئر ويحصر بها ويمنع اهل البيت الاخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيها ثابتاً من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشريكين
 في البئر المذکور كورة منع الاخر من الانتفاع بهما ويبقى القديم على ما عليه كان والله
 تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقة مفتوحة في بيت يجاوره لا يعلم الموجودون
 في البيت المذکور الا ان وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقة معدة للضوء والهواء
 لا للنفار للجار حيث هي باعاً على المكان المذکور والا ان قد تعدى الجار المذکور
 وسد الطاقة بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة
 لمالك البيت الا ان عمرو سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكونه وعدم

١٢٦٩ ١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذی القعدة

١٢٦٩

١٧

سنة	ي القعدة	
١٢٦٩	٢٧	منازعة المدة الهكي عنها سها وسد المفتوح يورث ضرر في المجل على اصحابه فينشد يكون لهم منعه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور سد الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذ كرو تفتح قهر اهنه والله تعالى اعلم (سئل) في احرارة واضحة يدها على جنينة مغروس فيها اشجار وبها ساقية مخصوصة لسقى تلك الجنينة اراد رجل مجاور لتلك الجنينة اجراء ما الساقية من وسط الجنينة ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضاها فهل لا يجب لذلك ويكون للمرأة المذكور دة منعه من ذلك ولا تجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا له جاره ملاصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان الضرر تحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر البين (اجاب) لا لئلا يتصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضرر ايبنا على ما عليه العمل فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذي احداثها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك الجار على ارض منزل جاره في عينته وبني فيها حائطين وركب فوقهما مكانا للمحفة بمنزله فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملك غيره وهل يسلم له في الخروج على هوائها فوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الا صتيلا على ارض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا في ربيع واحد حدث فوقه دور او اراد ان يضع اخشابا فوق حائط جاره الخاص به بدون اذنه ورضاها فهل لا يجب لذلك والجاره منعه شرعا والحال هذه (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث عن اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادته بابان كل منهما في حارة نافذة احدهما مفتوح والثاني مغلق باع الورثة البيت لرجل اجني قادمي رجل من المشاهدين للتصرف فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين فانه لا انا كنا نسمع أنه كان هنا شارع لمرور الناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له ولا غيره من اهل الحارة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المذكور دة ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترى تراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مسمطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة لكي يف بجواره جاره فهل اذا تضرر الجاره منه ضررا يباين يمنع منه لان الضرر يزال (اجاب) لا لئلا يتصرف في ملكه بما شاء اذ لم يضر بجواره ضررا يباين فان تحقق ضرر بين منع والا فلا
١٢٦٩	٢٥	
١٢٦٩	٣٠	
١٢٦٩	٢٦	ذى الحجة
١٢٦٩	٢٩	
١٢٧٠	١٦	محرم
١٢٧٠	١٩	

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآخى يملك بيتا مقابله فحدث الاتخاف فوق
 بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب
 على ذلك الاطلاح على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح
 ضرر بغير الجار المذكور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر الفتح بسدها ومنع
 الضرر والحوال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار
 مقابل له وبينهما مشارع يمر فيها الخاص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعها عنه لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن
 صرح في المضمرات مخرج القدوري ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة
 موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما
 عليه الفتوى استحسن اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى
 السقوط وشكت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيئته بانه ان اتلف لهم
 شيئا يكون ضامنا فهل اذا اهل وتراخي عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت
 الجيران واتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دارا انسان فطالبه
 الحائط بقضه واشهد عليه بيئته ضمن ربه ما اتلف به من نفس او مال اذا لم ينقضه في مدة
 يقدر على تقضه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة وفزيرة الصقه بجواره وله كوب على
 حائط جاره بفسيحة كشف سماوية أحدث فيها اجساما بعد ان كان في جهة بعيدة عن
 الجار وتحقق الضرر بالبين للجار بما ذكر فهل والحال هذه يمنع الجار من احداث ما يضر
 بجاره (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا يبين ان
 تحقق الضرر بالبين ومنع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا وجعل
 فيه بعض طاقات تحجب له الهواء والنور وله جار يريد تسكيفة بسدها فهل اذا لم يكن فيها
 ضرر للجار المذكور لا يؤمر بسدها لاسيما وبينه وبين الجار مسافة طويلة لا يمكن
 الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه الا اذا أضر بجاره
 ضررا يبين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الآن من
 نحو خمس وعشر بن سنة وبه ضهره كعب على حاصيل بدا جاره فاراد الجار المذكور
 ان يكفه برفع كعبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الكوب على
 ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لمطالب والحال
 هذه وحده القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقتسموها وجعلوها دورا وجعلوا دهليزها عمرا للجمع
 لم يشركهم فيه غيرهم في درب غيرن فذفاسه ترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهليز
 وبها من درب آخر فبناها المشتري ونجح لها بابا من الدهليز بغير اذن اصحابه المختصين به
 فهل يكون لهم منعه اذا أضر روابه ويؤمر بسد الباب الذي احداثه بغير حق (اجاب)

٢٠

١٢٧٠

صفر

٢

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

ربيع الاول

٥

١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٣

١٢٧٠

١٢٧٠

٣٠

ليس لمن لاحقه في استطاراق الدهليز الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من داره
فيه بدون اذن مالكه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع
المساكين يسلكون فيها بجوار مسجد فخاء رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار
حائط المسجد منتقيا به في المنزل المذكور مع سد الشبايك التي فيها الجالبة للنور في
المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها
الاصلية (اجاب) اذ اني شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل واحد من اهل
الخصوصية ولو ذميا منعها ببناء ومطالبة ببقائه ورفعها بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا هذا اذ اني انفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينتقض ان لم يضر بالعمامة فان
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية نقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق
العامة وهي لا تضر بالعمامة فالهيج من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد له حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف
ليس له كلاهما اه وتقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لولم يكن له مثل
ماله خاص فلوله مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العمامة يداينفقه فلما لم
يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين
قول الثاني لانه اسمع وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ويجوارها دار لرجل قاضي على المشتري بان
الحائط التي بين الدارين ملأه ومختصة به متسكة في ذلك بان جذوعه عليها وبانه
احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملأه ومختصة به والحال
ان لاشترى عليها جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها له ما سوية حيث
الحال ما هو مذكور ولا عبرة بتسكيكه يقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع
الضوء والهواء لمحصل ذلك من جهة أخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فثلاثة فثلاثة فثلاثة
بينهم ما لا سوية في اصل العلة ولا عبرة بالكثرة والقلّة بعد ان تبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تربيع بالحائط او
اقام بينة بان الحائط ملكه فيخص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي
ولما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر والبين
منع والا فلا يمنع على ما اختاره المتأخرون وقد روي الضرر والبين في سد الضوء بما يمنع
الكتابة قال في تنقيح المحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه
لبرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوانيت احداها
ملك لاجنبي فتعربب العلوفاراد ما له اعادة كما كان عليه او لامن قديم الزمان الى

جادي الاولى

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢٧

الآن فهل والحال هذه يجب لذلك أو ليس لما لك السفل منعه عن ذلك بدون وجهه
 شرعى حيث لم يكن السفل مختاراً (أجاب) لصاحب العلو أعادته كما كان حيث كان
 موضوعاً بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً به
 شبابيك وطاقات معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة أرض
 متسعة الفضاء اشتراها رجل لينبئها بيتاً فحدث به امر احيض وجاماً بجوارها طيط البيت
 المذ كور تضربه ضرراً يداو يربداً أيضاً ان يحدث بها حائطاً ملو تلك المراحيض والحمام
 بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذ كور برفع
 ما أحدثه من المراحيض والحمام حيث كانت تضرب ضرراً بينا بالمجارو يمنع أيضاً من
 احداث الحائط التى يترتب عليها سد شبابيك الجار وطاقاته ومنع الضوء والهواء عنه
 حيث كانت الشبابيك والطاقات موجودة للبيت من قديم الزمان (أجاب) لما لك
 أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضرراً ينافى تحقيق الضرر البين منع
 والا فلا والبين ما يكون سدياً للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة
 وما يمنع المحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت بعض
 سفله داخل تحت علوية يجواره تداءت به يد الملاك عصر بعد عصر من قديم الزمان
 ولا يعرف في الاعصار الماضية الا به هذه الحالة التى هو عليها الآن فادار رجل تلقى
 ملك البيت المذ كور عن ورثة ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في يده
 فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لمساؤ راد من غير برهان ولا قنوبر (أجاب) اذا كان
 العلو المذ كور موضوعاً بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفل
 لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل أحدث طاحونة يطحن فيها للعمامة بالخيول ملاصقة للملك رجل آخر والحال ان
 الطاحونة المذ كورة حاصلة بسبب ادارتها ضرر بين الملك ذلك الرجل فهل اذا ثبت
 بالوجه الشرعى الضرر البين للملك الرجل المذ كور يمنع ماله من ادارتها حيث تحقق
 الضرر البين (أجاب) لما لك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضرراً ينافى
 وهو ما يوهن البناء أو يمنع المحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في عطفة
 ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الآخر شبابيك للنظر
 تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترب على ذلك الاطلاع على عورات
 صاحب البيت المذ كور ونسائه ويلزم من ذلك التفتح ضرر بين الجار المقابل له فهل
 والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمر فاتح الشبابيك المذ كورة بسدها
 ومنع الضرر عن جاره المقابل له (أجاب) نعم يؤمر فاتح الشبابيك المذ كورة بسدها اذا كان
 الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً من مدة خمس

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢٢

رجب

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢

شوال

١٢٧٠

١

١٢٧٠

٢٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٩

عشر من سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان ويجوارده بيت لرجل آخر
فباع مالك البيت بيته لرجل ويريد الآن يشتري البيت المذ كور ابطال ادارة الطاحونة
المذ كورة فهل لا يجاب لذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضرر بين
من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للشترى المذ كورة المنع من ادارتها والله تعالى اعلم
(سئل) في طاحونة يجوارده منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم
بعده مدة اراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والمحال انه لا ضرر يحدث من
ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت قاصدا بذلك الجوارب المنزل على بيعه له
فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ ولرجل دار بجواره ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح
باب لها فيه سابقا ثم الاقن يريد صاحب الدار الجاورة للدرب المذ كورة ان يفتح لها بابا
فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مفتوحا في الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك
فهل والمحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كورة الا بالاذن
(اجاب) الطريق الغير النافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للمرور
بدون اذن من الملاك حيث لم يثبت ار له حق المرور في الطريق المذ كورة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الركوب على حائطه وعلى أخشابه
ويريد أن يكلفه بنائها ووضع أخشاب عليها من ماله ويتقنها جيدا لاجل أن يبنى
فوق ذلك متعللا بأنه وجد حجة بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمدعى عليه ينكر ذلك
فهل لا عسيرة بدعواه الجردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا
يلزمه اجابته والمحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على صلح مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك وكالة عسلا وسفلا وله بجوارها خربة اراد بناءها والتعل على فوقها فأنعه
سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم فيها خلوا وانتهافا فهل اذا لم يشبوا الاذن بالخلو
والانتفاع ايض لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتعللهم المذ كورة وللمالك ان
يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل على لم يكن فيه ضرر بينه وبينه كان الوكالة
المذ كورة من (اجاب) نعم ايض لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشرا
منذ سنتين وعشر من سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة
المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والاقتن يريد الجار
المذ كورة ابطالها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها
ضرر بين بقول أهل الخبرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها ويبقى
القديم على قدمه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل بنى في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها مطل على شاطئ البحر والبعض مطل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله بمصلحة الملبان الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والمحال ان بين دار الباني ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة وفيه سماءوية يشرف عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا فيفتح الكوات المذكورة فهل اذا كان المحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة الباني ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في نظير تلك الحادثة بان المقتضى به هو المنع من الفتح اذا كانت الكوة لاطل والساحة المتشرف عليها للناس وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك لرجل وسفله وقف اهلى مختص في رجل نظر او استحقاقا وهذا السفلى مشتمل على صهر يحق فاداد الموقوف عليه السفلى وهو النساظر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهر يحق وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا التصرف لا يضر بصاحب العلو يجب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من معارضة ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر ضررا دينا وان تحقق الضرر بالبين منع ولا يجبر صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة لا ناس وكانت متخربة وزال ما فيها من البناء والمحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكشفت على هذه الصورة مدة من الزمان فحدث بعض الملاك الجوارين لها بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت هذه الارض فاشترها رجل من اصحابها بموجب حجة شرعية بصورة فيها حدود الارض من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقامة على حدتها ومنع المرور منها بمقتضى ملكيته واستحقاقه شرعا وساعده الحاكم السياسي على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصد له أمر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترفع ذلك الجمار الذي احدث الباب في محله معروب الدار يدعى ان محله كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه وابعاد الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور فيها وهي ارض ملكية يتصرف فيها كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب) اذا كان فتح الباب من الجمار المذكور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ان الجمار المذكور حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشترى لتلك الارض وليس له تسكينه بهدم بنائه لغير من ارضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لجلب النور والهواء فإراد بجاره أحداث بناء ملاصق للطاقات المذ كورة وسدها بالسكية فهل والحال هذه إذا كان في سدا الطاقات المذ كورة ضرر بين المالك البيت المذ كور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار المذ كور ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كمنع الضوء عنه بالسكية فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وله باب باشارع النافذ فأراد ان يبني على مكانه المذ كور بناء فنهى الجار متعللا بأنه يسده عليه الهواء من الجهة القبليّة فهل اذا لم يسده عليه هواء ولا ضوء الا يمنع المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذ كور سابطا مطل على ساحة نساء الجار يكون له منه حيث كان بناءؤه خارجا عن ملكه في هواء ساحة الدار (اجاب) للرجل المذ كور ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كمنع الضوء عنه بالسكية فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لشخص ان يحدث على حائطه سابطا في هواء ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى أعلم (سئل) في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضيء الا منها فأراد ان يبيع تلك الرحبة لآخر ليبيعها مع انه اذا بنى بها منع الريح والاضاءة عن صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضرر رأينا يمنع من البناء فيها منها للضرر أو لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ ومجرهما من السكة انتغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شر يكتفي في حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كسدا الضوء بالسكية لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في العقار للشر يك في نفس المبيع ثم للشر يك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كور رضى له بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرة من قديم الزمان وباعها لهما ما كن قوياها المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدة وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على حدة لشخص من ذنبتين بموجب حجة شرعية والا نباع البيت لامرأة فتريد تلك المرأة ابطال ادارة الطاحونة أو شراءها من مالكها بالجر فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها ولا ابطالها حديث كن ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة لبيت المرأة المذ كورة منع ربهما من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة مملوكة لجماعة وعامها ربيع مشتمل على بيوت علوية للمالك آخر فصل خلل في

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

وبيع الثاني

١٢٧١

١٩

١٢٧١

١٩

١٢٧١	٢٥	با كية من البواكي التي عاير السقف الذي مر على بعضه ملاك البيوت العلوية فهل اذا بنى البواكية من بيته عليهم او اراد ان يرجع بقسط عما بناه على بقية ملاك البيوت العلوية مع ملاكهم - مع مرورهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا انهدم السفل بلا صنع مالكه لم يجز على البناء لعدم التمدد ولدى العلوان يبنى ثم يرجع على صاحب السفل بما اتفق ان يبنى باذنه او اذن قاض والا فبقية البناء يوم يبنى هذا ماضر حوايه ولا وجه لتضيق ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا ويجو اذ ذلك البيت حانوت ملك للغير معه لتبييض النحاس فتعدل رب البيت على الساكن في الحانوت بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من دفعها هل اذا لم يكن هناك دخار للصنعة المذكورة يضر برب البيت ولا يوهن البناء منها ولا من طافه النحاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منعه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره الحما كم ينفقها فنفقها فوقع من حائط الجار قطعة قابلة وحدها من غير تعدد عاير ما من مال لا المصبغة فرفعها الجار على يد نائب القاضي وادعى انه نفقها ولا بينة له - في ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط الجار - كون الجدار مخلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التمدد على هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدد على حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحما دية عن البرازية هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لها مسلك من واس الزقاق المذكور فارد رجل بمن له دار في وسط الزقاق ان يبنى في مسلك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم ما به حيث اضرهم من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق ملاصقا لقهوة بغير علو وللبيت المذكور شبايلك قديمة مطلة على تلك القهوة انهدمت القهوة المذكورة فارد بها بناءها واحداث علو فوقها وسد الشبايلك المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل ليس لرب القهوة فهل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين ومنعه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايلك تجلب الهواء والنور مضلات على ظاهر فرن وما حوته من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي بسبب منع الهواء والنور وتحقيق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احداث ما اضر بجارها (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنعه منع
١٢٧١	٢٧	منها ولا من طافه النحاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منعه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره الحما كم ينفقها فنفقها فوقع من حائط الجار قطعة قابلة وحدها من غير تعدد عاير ما من مال لا المصبغة فرفعها الجار على يد نائب
١٢٧١	٣	القاضي وادعى انه نفقها ولا بينة له - في ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط الجار - كون الجدار مخلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التمدد على هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدد على حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحما دية عن البرازية هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لها مسلك من واس الزقاق المذكور فارد رجل بمن له دار في وسط الزقاق ان يبنى في مسلك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم ما به حيث اضرهم من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق ملاصقا لقهوة بغير علو وللبيت المذكور شبايلك قديمة مطلة على تلك القهوة انهدمت القهوة المذكورة فارد بها بناءها واحداث علو فوقها وسد الشبايلك المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل ليس لرب القهوة فهل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين ومنعه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايلك تجلب الهواء والنور مضلات على ظاهر فرن وما حوته من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي بسبب منع الهواء والنور وتحقيق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احداث ما اضر بجارها (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنعه منع
١٢٧١	١٠	منها ولا من طافه النحاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منعه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره الحما كم ينفقها فنفقها فوقع من حائط الجار قطعة قابلة وحدها من غير تعدد عاير ما من مال لا المصبغة فرفعها الجار على يد نائب
١٢٧١	٦	القاضي وادعى انه نفقها ولا بينة له - في ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط الجار - كون الجدار مخلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التمدد على هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدد على حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحما دية عن البرازية هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لها مسلك من واس الزقاق المذكور فارد رجل بمن له دار في وسط الزقاق ان يبنى في مسلك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم ما به حيث اضرهم من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق ملاصقا لقهوة بغير علو وللبيت المذكور شبايلك قديمة مطلة على تلك القهوة انهدمت القهوة المذكورة فارد بها بناءها واحداث علو فوقها وسد الشبايلك المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل ليس لرب القهوة فهل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين ومنعه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايلك تجلب الهواء والنور مضلات على ظاهر فرن وما حوته من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي بسبب منع الهواء والنور وتحقيق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احداث ما اضر بجارها (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنعه منع
١٢٧١	٢٣	منها ولا من طافه النحاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منعه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره الحما كم ينفقها فنفقها فوقع من حائط الجار قطعة قابلة وحدها من غير تعدد عاير ما من مال لا المصبغة فرفعها الجار على يد نائب

الضوء بالكلية فان تحقق الضر والبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان عموك
 انخفض انشاء وباعلاء جهة وبها شبك بحرى مطل على الطريق مركب عليه حديد واذا
 جالس في هذا الشبك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد
 في لوس النساء ويريد الجار سد الشبك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
 ذلك خصوصاً انه اذا بنى على سطحه خارجاً لا يتأق الاطـلاع على مكانه من الشبك
 المذكور ولا يكلف صاحب الشبك بسده والمال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس
 مال الكابل هو مستاجر لا تسمع دعواه على صاحب الشبك (اجاب) افادتم ولا ناخير الدين ان
 مسئلة فتح السكة ظاهرة الرواية فيمن ان الجار لا يمنعها لانه تصرف في ملكه ولم
 يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القـدوري ان الفتوى ان السكة
 ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذالم يكن ما يشرف
 عليه هذا الشبك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لملك الدار ولا المستاجر
 مطالبه صاحب الشبك بسده اذا الضر رحيمه غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
 يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر احدث
 ما السكة فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له
 فهل يكون على فاتح الشبايك المحدث المذكور سد هاتين كانت مطلة على ساحة
 النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضررين (اجاب) اذا كانت الشبايك
 المذكورة المحدث للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبايك معدة للنساء فالضرر
 ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله
 تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاعة بها
 شبابيك قد حيلة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
 ويريد احدث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
 المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة
 والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احدث الكنف وضم
 السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والنداءة للجدران ومنع الهواء والضوء
 عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لناظر ذلك لما فيه
 من تغيير معالم الوصف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة
 الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
 لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق
 الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية
 من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط
 بزازية من نوع في السكة القبراء نافذة وفي نوادره شام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يروا ويجلسوا عمادية من الفصل المذكور انتم - في وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالحاضر رأينا بان يكون سببا لو هن البناء ومنه منع الضوء بالسكينة لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة أراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذ أن يفتح بابا لها بدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم وهل من منعه من ذلك منعها كليا (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بيت فيه منظر تجماعة لمكان موقوف قد غيّرهما مالها عن وضعها وأحدث فيها طاحونة للطحن الدائم ويطرب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الا حتراز عنه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادا رتها لمنع الضرر البين وان تعال المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ منها ضرر ولا عبرة بهذا التعلل اذا تحقق الضرر البين من ادارتها طاحونة التي أحدثتها لادخل الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالمجاور الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان متوسط بين سفلى وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهم اجمع يبيع فاذا مال المالك السفلى أن يبنى سفله ويرفع بناءه بها كان عليه من قديم الزمان وياخذ شيئا من حق مال المالك المتوسط بحيث لا يبقى للمالك المالك المتوسط الا بقية حتى لو بنى ذوالعلو الاعلى علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم لا يبقى لاصحاب المالك المتوسط الا نحو من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل يصح لاصحاب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم لا جلأر يتمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لذى السفلى أن يرفع بناءه سفله بها كان عليه من قديم الزمان والحال ما ذكر اذا اصل ابقاها كان على ما عليه كان وقال العلامة الحنبل الرمي صرح علما وثابانه لو انهم السفلى فانهم العلولى على صاحب العلو عمارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا أيضا بان صاحب السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي انهم يقال لاصحاب العلولى لا طريق الى حقه سوى أن يبنى السفلى بنفسه ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع بملك السكينة في علوك والسفلى كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاصى حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضى أو بامر ذى السفلى يرجع بما أنفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البرازية وقاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٢

١٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٣

٢٩ ١٢٧٤

٣ ١١٧٢

٢٥ ١٢٧٢

جادی الثانية

تعالی اعلم (سئل) فی عطقة غیر نافذة بها بیوت لملا کها ولم جل بیت بابہ من غیر العطقة فی شارع نافذ وحائط بیتہ یشریف علی أهل العطقة أراد صاحب البیت المذکور اخراج حائطہ فی العطقة المذکورہ ویجعل فیہا شبایک تشرف علی عورات أهل البیوت المذکورہ فہل اذا لزم من ذلك تضییق العطقة علی المسارین بہا ولا یدخل أحد الا بالتحراف ومشفقة وتضرر أهل العطقة بما أخذہ من ذلك یؤمر برفعہ والحال ما ذکر (اجاب) لیس لک البیت المذکور ذلك والحال ما ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری منزلا وبہ طاقات وشبایک باعہ لاه أحدہا البائع قبل البیع وحصل من ذلك ضرر بین البیوت فہل اذا تحقق الضرر البین یؤمر الجار المذکور برفع ما یضر بجارہ حیث أحدہما البائع بالدار ولم تـکن قديمة قبل ذلك واذا تعلی المشتري بان البائع أحدہما قبل شرائہ منہ لایعبر بہ بتعلیہ المذکور اذا ثبت ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) المصرح بہ فی مسئلہ ففتح السکوة انہ اذا كانت للضوء والہواء بان كانت باعاً علی المسکان لایکون فی ذلك ضرر بین الجارین فلا یمنع منہ وان كانت للنظرو الطل وما تشرف علیہ ساحۃ النساء فالضرر بینہم یمنع منہما للضرر البین علی ما اختارہ المتأخرون ولا عبرة بالتعلی المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک مکانا وضع آخر جذوع بیتہ علی حائط المسکان المذکور بغیر اذن واجازة من مالکہ ولم یکن للواضع حق الوضع قديما فہل والحال ہذہ یؤمر الواضع برفع جذوعہ حیث لم یرض مالک المسکان بذلك سیما وفي وضع الجذوع ضرر لحائط المسکان المذکور (اجاب) نعم والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک حائطا وباعہ لاه ربيع لا یتجرع ولا یتجرع من الجہتین أمکنۃ لرب الربیع فاحدث وب الحائط فیہ مصبغة والحال انہ لم تـکن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بین الحيطان الجارین بسبب وضع المساء فی الحوائط فہل اذا ثبت الضرر البین من ہذا الاحداث بقول أهل النخبة یرکون لرب الامکنۃ منہ حیث كانت حادثة اذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) لک لک ان یتصرف فی ملکک بما شاء الا اذا یضر بجارہ ضررا ینبأ وھو ما یدون سبیا لہدم أو یوہن البناء أو یخرج عن الانتفاع بالسکنة وما یمنع الحوائج الاصلیة فان تحقق الضرر البین بالجار منہم والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل بنی حائطا مشترا کابینہ وبین جارہ وورعہ بنقضہ بدون اذن شریکہ والشریک الذی بنی لہ علیہ جذوع دون شریکہ الا آخر وفتح کوة حادثة فی الحائط المذکور وتشرف علی عورات حریم الجار الشریک وتضرر بہ ضررا ینبأ فہل اذا ثبت حدوث السکوة المذکورہ وتحقق ان البناء بالنقض المـتـرک یکون البانی متطوعا ویؤمر بسد السکوة (اجاب) نعم یکون الشریک البانی متطوعا والحال ما ذکر وتسد السکوة المذکورہ التی احدثت فی الحائط المشترك والحال ہذہ وفي الحائط من باب الحيطان والطرق وبجاری المساء من کتاب الصلح حائط بین رجلین انہم سـد فبنیہ أحدہما عند غیبة الشریک قال أبو

جادی الثانية سنة

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٥

رمضان

١٢٧٢

٢٤

محرم

١٢٧٢

القاسم رحمه الله ان يناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان يناه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يحمل على الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض من أصل داره فتح جاره شبا كاعلمها من غير اذن مالك الأرض المذ كورة ثم بعد ذلك حوطها مالكة بالبناء وأراد يناه دار فيها يلزم من هذا البناء شبا ك جاره الحسادت بغير اذن وللعجار المذ كور شبايك أخر من غير جهة الأرض المذ كورة مضينة لداخل مكان الجار المذ كور فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لم يوافق ما ذكره من الامتناع من البناء (أجاب) اذا لم يترقب على البناء المذ كور منع ضوه بالكلية عن الجار المذ كور لا يمنع من التصرف في ملكه اذا المنع انما يكون اذا حصل من فعل الشخص ضرر بين الجار ومنه ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقر بها الجدار جاره ثم ان هذا الجار احدث له طاحونة ايضا في بيته وصار يطحن عليها الطحين اهل بيته مدة والاثنان اراد جاره المتقدم عليه في احدث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه شرعي ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره ضرر ايذنا لا بما يضر الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مقابل المكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طبق مقابلة لشبايك المذ كان الآخر التي هي عجالات النساء ومعدة لمجوسهن وبسبب كونها طيبة لا يحصل اطلاع من احد المكين على عورات النساء التي بالآخر فلا تزال صاحب المكان الاول تلك الرواشن الطبق وحدث شبايك لاطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر بحيث يطلع منها على النساء الجالسات والممارات به حيث احدثها كسفا وتضرر من ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يذنا فهل اذا تحقق ما ذكر يؤمر المحدث بازالة ما احدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم ابقاء للقديم على قدمه منع للضرر البين (أجاب) نعم يؤمر بذلك ان كان الامر كذلك منع للضرر البين وبئله اقضى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في عطفة احدث فيه مكانا وحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من بيت جاره فأراد جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذ كورة لمنع الضرر المذ كور فهل اذا سدها المحدث المذ كور باخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والجالس عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذ كور يجاب لذلك ولا يلزمه سدها بالطين (أجاب) المذ كور في هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما ذكر لا يكلف المالك بشئ آخر اذا المالك له ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

التهم فأت ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط
 مشترك بين اثنين لكل منهما جذوع عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما
 ويريد اعادتها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط
 المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس لشر يكرهه من ذلك (اجاب) نعم ليس لشر يكرهه
 والحال ما ذكره من عدمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 شجاع بيت آخر بينهما شراع ففتح ذلك الرجل شبابيكه شرف على ساحة نساء البيت
 الاخر المذكور ومحل جلوسه فهل حيث كان الامر كما هو مسطور يؤثر ذلك الرجل
 بسد تلك الشبابيك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر المالك البيت الاخر
 المذكور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذكور بسدها ان كانت لاطل وكان ما تشرف
 عليه ساحة النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما
 دارا ملاصقة للآخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الاخر محلين من داره
 على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع ممران من داره ولم تذكر حقوق المحلين
 المذكورين وممرانتهما في عقد البيع بل باعه اذراعا كذا كرهه ل اذا اراد المبتاع ان
 يكون له ممر من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من دار بائعه
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما والاخر علوي فوق احد
 السفليين فقط بنى صاحب العلوي علوه وتعدى على السفلي الثاني الذي لم يكن له
 فيه حق التعلو بنى فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بسببه هدم السفلي المذكور
 فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي هدم السفلي المذكور بسبب التعدى عليه بناء صاحب
 العلوي المذكور يكون صاحب العلوي ماضيا للمساكنة بتعديده (اجاب) نعم يكون الباني
 والحال ما ذكره من ان المسكنة تلحق من سفلي الرجل المذكور بسبب بناءه عليه تعديا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما سفلا ملاصقا لسفلي الاخر احدهما
 علوي فوق سفله وجعل فيه شبابيكه معلقة على سفلي الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث
 علوي على سفله لم يكن به منع لاضوئه بالمكانية ولم يكره في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من
 ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بناءه فيما
 يملكه ضرر بين بجاره كعدمه بالضوء بالمكانية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 مكانين في آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه
 الى العطفة والمسالك المكانين جارتا تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لمرورهما
 سووية وبنى فيها دليزا البيته خاصة سد على الجدار باب احدهما مكانين بدون وجه شرعي
 فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجبر الجار على فتح باب جاره كاصاله لغيره الى الطريق
 حيث لم يكن الباب حادئا (اجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول
٦

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جادي الاول

١٢٧٣

١٧

جاءى الثانية سنة

تعالى اعلم (سـ) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زريبة معلومة اجر حصته
المذكورة لشر يملكه فيربا بجره معلومة مشاهرة ثم يعدم في مدة الاجارة المذكورة
تركها المستاجر واراد المسالك وضع يده على حصته المذكورة فغنه الشريك الآخر من
الدخول من باب الزريبة المذكورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذكور المعد
للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منه من ذلك ولا يجبر
على احدث باب آخر حيث كانت الحصة المذكورة شائعة في الزريبة المذكورة ولم
تقسم بين الشر يملك قسمه افراروا للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذكور
(اجاب) نعم ليس له منه والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سـ) في
في قطعة ارض بعضها حريم لمسجد وبعضها حريم بلدة او رجل ان يملكها او يبنى فيها
لنفسه مع الضرر لغيره بلا وجه شرعى فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم البلدة
والمسجد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعى (اجاب) يمنع الرجل المذكور من تملكه
حريم المسجد والبلدة والبنا فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله
تعالى اعلم (سـ) في رجل اخرج رؤسنا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو مع مجلس
الرجال فهل والحال هذه اصابه مطالبة صاحب الروش بابطاله حيث كان
الروش مطلا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجار ذلك والحال ما ذكر
والله تعالى اعلم (سـ) في بستان لزبده طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر
منع زيد من الطريق المذكورة فهل اذا ثبت قدمه بابا بينة الشرعية يمنع بكر من
معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
بالوجه الشرعى لا يكون لبكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سـ) في
في رجل يملك بئرا بالميراث من عمه من قديم وهى يجره ينفق بها مدة نحو خمس سنين سنة بعد
ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعمه فيها تلك المدة
والآن حصل فيها اخلال وهم ايعمرها فغنه رجل اجنبى له بيت قريب منها بالقوة
والتعدى متعللا بأنه لاحق له فيها الاجل ابطالها وعدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق
بابا له فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا برة بة له المذكور ويمنع من منازعته في ملكه
بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للاجنبى المذكور منع المسالك للبئر المذكورة بطريق
الارث عن عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه
فيما يملكه ضرر دين بجاهه والله تعالى اعلم (سـ) في رجل يملك بيتا احدث فيه
طاحونة لطحن يبنه ثم يصيرها طاحونة للسرق تطحن للناس بالاجرة واستعمالها بالخليل
فصل لبيت جاره الملاصق خال وضرد بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبيننة الشرعية
يكون له منعه من ادارتها اذ تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا سالك ان يتصرف
في ما يملكه بما شاء الا اذا ضرر بجاهه ضررا ينافى فاذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
المذكورة بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سـ) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤ ١١

لا ستطرق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في ارض الشارع غير المملوكة له بناء
 لنفسه بدون اذن الامام وتضرر منه المارة في الشارع المذكور فهل والحال هذه
 يكون للامام منعه من البناء في الشارع المذكور وروى عنه حيث كان فيه ضرر بين
 المارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم او ذمي من أهل الخصوصية ذلك حيث أضره ما لم
 يكن للطالب مثله على قول الأصناف فكونه مثله لا يمتنع له اذ لو أراد دفع الضرر عن
 العامة لبدا بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم انه متعنت كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مطلق على جنيته مملوك له أيضا مدود وبيع
 ذلك بوجوب حصة واصلق هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر احدث به شباكين
 مصابين على الجنيته المذكور فهل اذا أراد مالك الجنيته ان يبناء فيه ساو يترك لجاره
 تورا سماويا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
 الجار المذكور ولا يمنع بسبب ما يحسد منه من البناء في ملكه الضوء من صاحب
 الشباكين أصلا ولا الهواء واذا أراد صاحب الشباكين منعه من البناء في ملكه
 على هذا الوجه لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لان لساك التصرف في ملكه بما شاء
 الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متخربا
 بالشرأول ورجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شباكين ثمان مطلقان على الخناجيج لجلب
 الهواء والضوء وشباكين آخر ملصق بمحائط مالك المكان المتخرب ويريد بناء حائطة
 حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بأنه يسد عليه الهواء والضوء والحال انه
 لا يترتب على بناء الحائط المذكور كورة على حسب قديمهما منع الهواء والضوء عن مكان جاره
 ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعلي بمحائطه حكم قديمه ولا عبرة بما فعل به الجار
 المذكور حيث كان فتح الشباكين المذكور حادوا وكان ياتي له الضوء والهواء من جهة
 أخرى (اجاب) نعم لما لا البيت المتخرب بنسأوه والتعلي في ملكه بما شاء حيث لم
 يترتب على ذلك ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا
 وبأسفله مكان مملوك لرجل اجني فانهدم المكان الاعلى مع الاسفل فطالب مالك الاعلى
 البناء من مالك المكان الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والحال هذه اذا بنى
 مالك الاعلى الاسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصرفه من ماله على مالك الاسفل
 يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي السفلى والعلو على بناء ما يستحقه وانما
 يقال لذي العلو ليس لك طريق الى حقك سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى
 تباع موضع مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في
 مملوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي
 ما انفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة
 البناء وعائيه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

جادی الاولی

١٢٧٤ ٢٤

جادی الثانیة

١٢٧٤ ٢٨

تعالى اعلم (سئل) في رجل كان شيخا ببلدة تعدى على طريق نافذ في بلده وبنى ملاحونة في وسطه في غير ملكه سدا ببناء المذ كور غالب الطريق وبعض أبواب الدور فهل اذا كان حاصلا من البناء ضرر بين المارة ولاهل هذا الطريق يقر بغيره بالهدم ويقتطع باب الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بإزالة البناء الذي أحدثه في الطريق المذ كورة حيث ترتب عليه الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا في عطفة غير نافذة وبه شبايبك مطلة على العطفة من قديم الزمان انهدمت واجهته التي على العطفة فاراد المالك إعادة الشبايبك المذ كورة كما كانت عليه قديما فنهى الجار المقابل له من ذلك فهل اذا كانت تلك الشبايبك المذ كورة قديمة وكانت للضوء والهواء يكون له أعادتها كما كانت أولا ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا كانت تلك الشبايبك للضوء والهواء كما هو مذ كور لا للنظر والطل لا يكون للجار منه منها حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو حادثة والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه اما كن قليلة وبآخر الدرب منزل متباعدا في آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقد دام المنزل المذ كور فضاء ينفع به كل من أراد باب المنزل فهل لصاحب المنزل الذي بآخر الدرب الخروج يما به الى مساواة أبواب المنازل التي بجواره واخذ الفضا الذي قدام الابواب الثلاثة في دهليزه واخذ أسوار المنزلين اللذين بجواره في منزله أيضا سيما ولهما كوات للأضياء على منزل كل منهما أولا يجوز الخروج حيث ان الفضا مشترك بينهم ينفع به كل من المنازل المذ كورة وبداخل الأسوار المذ كورة يحصل سدالكوات وعدم الأضياء (اجاب) اذا كان الفضا المذ كور محقق الاشتراك بينهم لا يكون لأحدهم الاختصاص به وادخله في منزله على هذا الوجه والا فله المختص به ذلك الم يترتب على البناء فيه ضرر بغير مجارده والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون مائة دائرة دائرة بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم أحدثت الجار على حائط من مائة ص بارباها ولا شركة للجار المذ كور فيه بناء من غير اذن ارباب الملاحونة المذ كورة حصل منه ضرر بين الملاحون المذ كور والحال انه لم يكن للجار حق التعلل أو وضع الاخشاب عليه فهل اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي يمنع الجار المذ كور من اضرار جاره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مدبغة تلفها بالارث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها بدبغ الجمود وبنائه متهدم من الحيطان وحجرها والآن خبرها النيل وقت علوه ولم يبق منها الا الجدران في الحدود الأربعة فاراد ببناءها فاعترض له اناس من أهل درب يدخل له من وراء الجدران وأراد معه متعلا بالبناء يحرم عام والحال ان ذلك المتعرض مشاهد لذلك المتصرف تلك المدة في تلك المدبغة فهل لا يسمع منه واذ اقلتم يسمع وأقام صاحبها بينة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدة اثنا عن والده وتصرف فامنع

١٢

١٢٧٤

شعبان

٥

١٢٧٤

شوال

٢٧

١٢٧٤

ذي القعدة

٣

١٢٧٤

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذكور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبغة بما ذكر ووضع يده عليها تلك المدة مع مشاهدة المتعرض المذكور من غير منازعة منه مع التمسك من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه في معيشة وحده وبجوار داره قطعة أرض خالية من البناء من براح البلد فبنى فيها دارا لنفسه من ماله باذن من الحماكم والقاضي وعمد البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتسكينه قلع وبناءه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل أحدث بناء أيضا في الأرض المذكورة قبله فهل اذا كان البناء المذكور باذن من الحماكم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على أحد من أهل البلد لا يجاب لذلك ولا يكلف الباني هدم بنائه الذي أحدثه باذن الحماكم اذا تحقق ما ذكر وما الحكم (اجاب) اذا أحدث شخص بناء في طريق العامة جاز احداثه ان لم يضر ما حذو ولم يمنع منه ومع ذلك فلا بكل أحد من أهل الخصومة ولو ذميا منه من الاحداث ابتداء ومطالبته بالرفع أى نقض ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحماكة باذن الامام فن أحدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لأحد لا يكون لاحد منعه ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بخصومة من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو اراد منع الضرر لبدا بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ويجاره دارا وطاحونة واحدة به ووضع يد الجار المذكور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من الطاحونة لدار الجار المذكور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين لدار الجار المذكور من الطاحونة بالبيعة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة بجاره منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه معدة تحرب غاب مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا يجانب المقعد وحدث به اشبايبك فاراد صاحب المقعد ان يبنيه على هيئته القديمة فنعه الجار زاعما انه يسد عليه ما أحدثه من الشبايبك فهل لصاحب المقعد أن يبنيه كما كان قديما وان لم يبنه على بنائه في ملكه سد ما أحدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنائه منع ضوء ولا هوا (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي حيث لم يتحقق من بناء المقعد المذكور على ما كان عليه احداث ضرر بين لجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم (سئل) في دارين له قى بعضهما كل منهما ملاك احدهما رقيقة البناء عن الاخرى ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك لجلب النور فقط للمكان المذكور كور لا للتشوف والاطلاع لعدم امكانه ماله كونه قريبا من سقف المكان المذكور وتناول كل من الدارين يد ملاك عديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك الدار المنخفضة التي يلاصقها الرجل آخر سبعة قراد يط منها فاراد المشترى المذكور

سد الشباك المذكور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يقضى له به حيث هو متعين
 للضرورة من قديم الأزمان ولم يكن مستجد العمل وفي حائط ملك ذي الدار المرتفعة
 الخاصة به (أجاب) ليس للشبكي المذكور سد الشباك المعدل للضرورة في دار جاره حيث
 لا ضرر عليه منه غاية الأمر أن ملك الدار المنخفضة إذا أرادوا البناء في دارهم وتروى
 على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذكور فإن امتنع الضوء بالسكينة من المكان
 الذي به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر والبين بالبناء وإن لم يمنع الضوء
 على هذا الوجه فلا منع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم
 الزمان مطلة على خربة تجلب الضوء والهواء فجاء رجل وتلك الخربة وبناها بيتا وسد
 وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان
 ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر مال الخربة بضرعا بإزالة ما بناه الذي
 حدث به منع الضوء والهواء الواصلين إلى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه
 من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (أجاب) لا سالك أن يتصرف في ملكه بما شاء
 إلا إذا أضر بجاره ضررا يمتد إلى المفتى به فإن تحقق الضرر بالبين من البناء المذكور منع
 والإفلا والضرر بالبين من جملة أنواع ما يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار كما هو رواية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا أراد رجل آخر أن
 يحدث بجواره دائرة لدق الآرزوية عمل ذلك بإدارة الدواب فيها ويترب على ذلك
 ضرر بين المنزل المذكور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من إدارتها وهن بناء
 ذلك المنزل فهل إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يمنع من يريد أحداث الدائرة من إدارتها
 على هذا الوجه (أجاب) لا سالك أن يتصرف في ملكه بما شاء إلا إذا أضر بجاره ضررا
 ينافي لتحقيق الضرر بالبين بإدارة الدائرة المذكرة للمنزل الجار كما هو مذكور يمنع مالها
 من إدارتها والإفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلول في
 أحدهما بناء محدثا وجعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره ومجالس النساء فيه
 فأراد الآخر أن يكلفه سد الشبابت المذكرة فهل له ذلك بحيث إذا امتنع من سدها
 يحجره الحاكم الشرعي عليه (أجاب) أجب علامة فليطعن عن سؤال نظير هذا فإنه هذه
 المسئلة مسئلة نهي الكوة وضاهاها الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه
 ولم يتلف ملك غيره له كما صرح في المضمهرات شرح القسودى أو الفتوى أن الكوة
 إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسانا انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك جنيحة علمها بيوت ملاكها وبها شبابتك لأجل الهواء والنظر إلى الجنيحة
 المذكرة اشتري رجل من أصحاب البيوت المذكرة قطعة أرض من تلك الجنيحة
 بجذائمه وبيت جاره وأدخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الأحيان
 وبني في القطعة المذكرة حائطا وبعض منافع على بنة ملك الحائط لأجل منع من ينظر في

٢٥

١٢٧٥

٢٨

١٢٧٥

رمضان

١١

١٢٧٥

صفر

٧

١٢٧٦

نادى الاولى سنة

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانية

١٢٧٦

١٧

القطعة المذ كورة من شبابيك جاره حيث كانت قرارا النساء في بعض الاحيان فذعه
 الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنيته المذ كورة والحال انه لم
 يكن في بناء الحائط المذ كورة ضرر بين الجار المذ كورة هل ليس للجار المذ كورة متعه من
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي الجنيته المذ كورة ليست
 ملكا للجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره
 ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 مكان وبجاره طاقات حادثة مطالعة على صاحب المكان المذ كور جاره حادثة له ومضرته به
 ضررا ينافي فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذ كورة للضرر المذ كور
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذ كور في الحائط الخاص به في ملكه
 وحصل للجار منها ضرر وأيضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذ كور ان يتصرف
 بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذ كورة وليس للجار
 منعه من ذلك ولا معارضة تهديدون وجهه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات
 ضرر بين الجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر
 بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس
 مجلس الاحكام بما مضرته الاس - تفهام هماسال عنه قاضي بندر السويس بما حاصله
 ان رجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قد يمان أحدهما بشارع الحارة وثانيهما
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بجائطها من جهة العطفة المذ كورة شرم استقر ما لكها
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذ كورة فصار
 يدخل ويمر بالعطفة المذ كورة ثم باع حصة من الخربة المذ كورة لرجل من أهل العطفة
 وأقرز له ذلك بالقسمة واستحق المش - ترى البساب الاسفل فصار المالك الاول يدخل
 ويخرج من باب الحارة النافذة بعد ان بنى الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك
 مدة ثم باع حصة من داره لرجل أجنبي وأقرزها له بالقسمة واستحق المش - ترى أيضا
 باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة
 فاراد المالك الاصل أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الشرم لدخوله
 وخروجه منه كما كان أولا - كونه لم يمان له ففتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل
 من المستحقين في العطفة منه كراحق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا أثبت الرجل
 المذ كور دعواه على الوجه المستطور أعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالاثم والبابين
 وذ كرت انه كان يدخل ويخرج من الثرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه
 ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلاز يادة منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها
 شرعا ويثبت به المذ كور في العطفة المذ كورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

وله أن يفتح بابا موضع الثمر لدخوله وخروجه إذا ضرر روائه بعرض ذلك على مفتي
 الجاس أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من الكتب لم يقف على ما يفيد قطع الحكم في هذه
 المسألة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه
 الشرعي أن المسالك الخربة المذكورة الذي باع المحصنين منها حق المرور من أقصى
 العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصة شائعة منها وأقرزها للمشتري وجعل نصيبه
 من جهة الباب القديم المذكور الذي هو من أقصى العطفة المذكورة يكون له فتح باب
 في حائط الخربة المذكورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه
 وقسمته المذكورة ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي
 فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكره فقد نقل في رد المحتار
 على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو مريح في أن الشراكا في
 الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة
 ومثله في رياض التماسين فقلنا عن البرازية من كتاب المحيطان ثم قيده بأنه ينبغي
 أن يكون ذلك إذا كانت الابواب التي يراد فتحها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع
 المسئلة المسئول عنها الآن لا في أسفل منه إلا إذا جرى بنا على القول الآخر المصحح أيضا من
 إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل فحينئذ لا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح
 عاما ونص عبارته تمة في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة
 اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما
 إذا أرادوا فتح الابواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخبرية
 من التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل اه المراد منه
 ولا شك أنه بعد بيع المسالك لتلك الخربة الحصة الاولى صارت الدار مشتركة بينهما
 وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنهم ما لم يكن في الدار وانما
 اقتسماها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذكور ولا يمنع
 من ذلك بيع المسالك الاصلية الحصة الثانية وتأخير ارادة فتح الباب إلى السكة المذكورة
 إلى ما بعد بيع الحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن
 موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذكور أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص أحد
 الثمر يدين بالجزء الذي به لباي القديم وبالباي أي كان هذا الاحد والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يخرج فأراد صاحب الحاصل أن يهدم حاصله
 ويدخله في بعض اما كن داره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي
 لا يخلل فيه ليهتمكن من ذلك والحال انه اذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن اصلاحه
 بدون هدم العلوه على هيئته الاولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذكور على
 هدم علوه الذي لا يخلل فيه لانه ينفذ عرض صاحب الحاصل على هذا الوجه واذا اراد

سنة رمضان

١٢٧٦ ٢٤

سؤال

١٢٧٦ ٧

ذى القعدة

١٢٧٦ ٤

هـ

١٢٧٧ ٢٧

صاحب الحاصل أصله يصلحه به هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العلو
 (أجاب) نعم لا يجبر صاحب العلو على هدم علوه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن أصوله دائرة من مدة قديمة أحد
 حيطانها مشترك بين صاحبه أو بين رجل آخر له خبرة بجوار الطاحونة المذ كورة
 خلف الحائط المذ كور وليس هناك ضرر من اداة الطاحونة المذ كورة لصاحب تلك
 الخربة ولا بالجدار المشترك المذ كور ثم الآن بعد اداة الطاحونة المذ كورة منذ
 اربعين سنة بلا ضرر على احد بنى صاحب الخربة المذ كورة اما كن بخبرته واستعلى
 ببنائه فوق الجدار المذ كور واخذ جانيه من هو الطاحونة المذ كورة ووضع جذوعا
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودعين قديماته بلا اذن من المالك المذ كور من
 مدة قديمة فهل والحال هذه يؤمر بازالة ما احده فوق حيطان الطاحونة وهوائها
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعل في فوق ذلك سي ما قيمة ما احده فوق ذلك اقل من
 قيمة ما احدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (أجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده
 على مالك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن
 بالجناح المذ كور شيئا يملك مطل على الحوش المذ كور وذلك الجناح موضوع من قديم
 الزمان فتخرب الجناح المذ كور وخيف منه السقوط على الجار فآراد المالك هدمه
 واعادته كما كان اولاهنعه الجار المذ كور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذ كور
 لذلك وللمالك اعادة الجناح كما كان عليه اولاهنعه او لا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين و يبقى
 القديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المذ كور وقت ببنائه متاور لا جل
 الضوء ولم يكن في وضعه ضرر بين الجار المذ كور يجاب لذلك (أجاب) اذا كان
 الجناح المذ كور موضوعا بحق من قديم الزمان فتخرب يكون لمالكه اعادته كما كان
 وليس لجاره منه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يبقى على
 قدمه عند عدم الضرر واحداث طاقات تغير الطل بل لجلب الضوء في اعلى ملك المحدث
 لا يمنع عنه اذا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديما لطن من مؤنة
 صاحبها فقط دون غيره فاجرها من صاحبها رجل طحان يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس
 وصار المستاجر المذ كور يديرها بالخيال لئلا لوها راحته ادى ذلك الى ضرر الا ما كن
 التي بجوارها ضرر اذا فحل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها
 بالاجرة لعموم الناس (أجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولا يمكن ليس
 له احدث تصرف بضرر بجاره ضرر راينا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يظهره
 في حارة صغيرة فيها مكان اشتراء رجل وبنائه ورفع بناه وحدث بمساكنه العلوية شيئا يملك
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث ان الجاناس

شوال

سنة

في تلك الشبايبك ينظر الى من بما كن المحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفاً تاماً مع ان سدت تلك الشبايبك وابطالها لا يضر بمكان ذلك الانسان ولا يبطل ضوءه وهواه ولم يكن بذلك الممكان قبل هدمه شبايبك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرفة على ساحته منزل ذلك الرجل ومساكن حريمه ويحجب على منع ضرره حيث كان ضررايننا (اجاب) المصرح به ان الفتوى في احداث فتح الكوات التي للطل والنظر انهما ان كانت تشرف على ساحه النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيهما الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً وخربة بجواره وللبيت شبايبك مطلة على الخربة المذكورة فبنى المسالك المذكورة لخربة بيتنا آخر وسد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذكورة البيتين من رجلين واحداً دابة واحداً على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه يطلع منها على مجلس النساء والجالس فيهما يطالع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذكورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بتسدها حيث لم يكن في سدها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقان معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر رابقتها سيما مع عدم ترتب منع الضوء من دار القاطن بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستضاءة وله جار محاذ لهذا الممكان وأراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستضاءة بالكلية يمنع الجار من رفع البناء المذكور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررايننا ومنه منع الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً أراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحين مؤنة عياله تدور احياناً غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منه من ذلك كليا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لاحد من الجيران (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررايننا فان تحقق ضرر بين من التصرف المستطور بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين أحدهما له بئر يجانبها والحائط المذكورة هي حائط على البئر المذكور ومركب عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها وفوق الحائط حائط خاصة بصاحب البئر ثم ان احدهما الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليحتملها بداره هو فامتنع صاحب الارض من اعطائها له فقتضه بدم الحائط المذكور وازالة الحائط بذووع وآلة الاستقاء وهو بدم حائط البئر وبنائها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الحائط بذووع وآلة الاستقاء على الحائط

١٢٧٧

١٤

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٨

٢٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

٢٥

المذ كورة مثل ما كانت قديما وذلك من قننته وقصد به بسبب من القطعة المذ كورة
وتعطل البئر المذ كورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذ كورة على رد الجذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها مشتركة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كورة تعديا بالضرورة يكون ضامنا
لما أقامه ولربها عادت كما كانت لا فرق بين كون الحائط المرصوعة عليهم مشتركة
بينهم اولا وخاصة بين هدمها وبنائها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبنائها وثانيا اذا كانت تلك الحائط مشتركة
وهدمها احدهما تعديا بالضرورة كما هو مذكور وبنائها من ماله كما كانت يرى من
ضمان تلك الحائط بالنسبة له صيب شريكه ولا يخرج عن كونها مشتركة ببنائها من
ماله والحال ما ذكر كمالو كانت خاصة بالآخر غير الباقي قال في البزازية هدم جدار غيره
من التراب واعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ والله تعالى
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الطحن مؤنة عياله وله جار غير ملاصق
وفاصل بينهما دالا خريد انجارا لغير الملاصق منعه من احداثها فهل ليس للجار ولو
ملاصقا المنع من طاحونه مؤنة البيت فقيره بالاولى وما ظاهر الرواية القائل بالاطلاق
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار لغير الملاصق المنع من احداث تلك
الطاحونة قولا واحدا لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار
الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه
لا يمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يندأ وهو القياس وبه
افتى طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يندأ وهو ما يكون سببا للهدم او يوهن
البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الخواصج الاصابة كسد الضوء بالسكينة
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمختار للفتوى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شيا بياييك يطلع منها على حرم الجار
متعللا بان هدمه الى قديمه والحال ان الشباييك القديمة كانت في العلو بحيث لا تجرح
حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع به الجرح الشباييك بحيث ان
محل صاحب الشباييك يكن فيه الكتابة والقراءة لبعده هذا الجدار عن شباييكه بفخو
ذراع فتعذر صاحب الشباييك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذ كور
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجار لدفع الضرر اليه عنه وهو
بحرمه بالشباييك المذ كورة حيث لم يمنع عنه الضوء بالسكينة على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذ كور منع الضوء بالسكينة عن بيت الجار

جادي الاولى

١٢٧٨

٢٦

جادي الثانية

١٢٧٨

٦

لا يكون للجدار المذكور تكليف الباني في ما-كه على الوجه المستور هدم ما بناه حيث
لم يترتب على بنائه ضرر بين بجاره سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو
مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وبجاره دار اخرى لها سطح
بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء السكائنة في دار الرجل
الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذكور فأتخذ الجدار المذكور فوق سطحه غية
حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغية المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء
من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يتخذ ستره على
سطح داره ليمتنع بها الضرر البين المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود
على سطح داره والحال هذه كما نقله في التنقيح عن المحانية والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبني فيها منزلا وجعل له شبايبك تشرف على
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر
بسد حاجب كانت في الاسفل لافي الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسئلة
يفتح السكوة انها اذا كانت للطل وهي تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت
الجار فالضرر في احداثها يسر ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر البين والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية
شبايبك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبايبك الجار المقابلة لها بحيث
عند فتحها يطلع الجالس من داخلها على من يدخل شبايبك الجار وكذا يحصل نظير
ذلك ممن يكون جالسا في شبايبك الجار الاخر فهدم الرجل المذكور منزله وبناه ثانيا
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة الاولى اراد بناء الشبايبك كما كانت
الا انه يريد ان يجعلها نوحا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى
يفتح بها اضلاع الشمسات بل تستمر اضلاع الشمسات منحدرة من اعلى الى اسفل
بقصد جذب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا
يترتب على وجودها بهذه الكيفية فخر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف
الشبايبك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبايبك بهذه الكيفية لا يكون للجار
المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من
تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنع من الجار المقابل منع الرجل
المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال ولما لك التصرف في ملكه بهذه الكيفية
حيث لا ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجد
واما كرمه ووقفه دايه وهي تضربه وبما كنه ضررنا ومع ذلك اخذ قطعة فيها من
الوقف بلا اذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها ويحبس على نقض البناء (اجاب)
لما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا ينافي ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

٢٠

١٢٧٨

ذى القعدة

٢١

١٢٧٨

ذى الحجة

٢٠

١٢٧٨

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكر من اداة الطاحونة الهدنة على هذا الوجه والا فلا كما يؤمر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بناء فيه بدون اذن الناظر الشرعي تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهرها الدرب آخر غير نافذ وليس لها باب آخر من الدرب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كورفتح باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ لئلا يمر منه وليس له حق المرور من الدرب فهل يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منعه من ذلك واذا فقهه يكون لهم تسكيفة بسده (اجاب) نعم لهم منعه وتسكيفة بسده والحال ما ذكر حيث لا حق له منقديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم هم آلت لهم بالميراث عن مورثهم فاراد الم الاختصاص بها وبني فيها حائطان فزاعه في ذلك اولاد الاخ ومنعه من ذلك ثم ان الم هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على جزء معلوم منها وحده بمحدوده وجعل بينه وبينهم طرية قام مشتركة لهم وقسم الارض بينهم وبينه قسمة بتراضهم وبسده مدة اراد ان يغرس اشجارا في الطريق المذ كورة لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كور وافراد كل باسقية فادقه لا يجب لذلك ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركاً بين الم واولاد اخيه لا يكون للم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقاً آخر في ملكهم الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها بيت لا آخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها ميني فودعها من القديم ثم بعد مدة احداث صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية ركة وبه وسد فقه وحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيها بدون اذن من صاحبها ورضاه بل بواسطة ائمه مع المـ تاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة ونقل عام افهـ ل اذالم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط يكرر لربه تسكيفة بازالتاوي بقي القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث الحـ ل كما ذكره من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤمر بحدوث وضع الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لاخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفل على هدمه وبنائه ثانيا ليبنى عليه علوه زائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم صاحب العلو علوه مع السفل بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفل سليما يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على هدمه والحال هذه واذا هدم صاحب العلو سفل الاخر وهو سليم لا يخشى من بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامنا لتعديده على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك مكانا بجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلي وهي بهذه الحالة التي

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

جادی الاولى

١٢٨٠

٦

سنة

محرم

هي عليهم من قديم الزمان ولمالك المكان شبابيك مطلة على الارض المذ كورة
 تشاجر مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذ كورة
 واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الناظر بالبناء فيها ليكون
 ما يبنيه خلواله وقد بذلك اضرا ورب المكان وسد شبابيكه ومنع النور عنه كليا في
 بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
 المذ كورة وسد شبابيك المكان الملاصق لها لا يحجب لذلك ويحجب على عدم البناء
 فيها اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضررا يئسا (اولا اجاب)
 ليس لهذا الرجل احد اذ بناه يترتب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن
 الجار المذ كور وله التصرف بمادون ذلك اذا الشخص ليس له التصرف فيما يملك
 تصرفا يضر بغيره ضررا يئسا ومنه منع الضوء بالسكينة لا تقبله والله تعالى اعلم (سئل) في
 دارين متقابلتين بينهما حارقات غير نافذة عرضة ذراعان احدهما الى الدار بين بها
 شبابيك مطلة على داخل محل نساء جاره والحال ان الشبايك المحدثه لوسدت لاستغنى
 بالنور من داخل فهل والحال هذه يحجب محدث الشبايك المذ كورة على سدها لكونها
 ضررا على الجار (اجاب) صرح المحير الرمي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر
 البين فيمنع حيث كان محدثا على هذا الوجه منع الضرر البين على المفتي به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مال كرها خالية عن البناء بموجب حجة شرعية
 وبني فيها ما كان لنفسه سفلية وعلوية وفتح بها شبابيك مطلة على الشارع السلطاني
 ويقابله بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فنفعه الرجل المذ كور من فتح الشبايك
 والحال ان الشبايك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنبنة ومنظرة
 للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كور من فتح شبابيكه وليس لاحد منعه من
 ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبابيكه
 المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات النساء من البيت المقابل وكونها يطلع منها على
 المنظرة والجنبنة المستدير للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك ارضا ويجاورها ارض لا تحل ليكن اصلها متراكبين ما فيها اشجار تندات
 اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
 اغصانها المتدلية على ارضه او يامر بقطعها فاقبى فهل والحال هذه للقاضي ان يامر
 بتخويلها وتقرير بيعها ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف
 الحكم (اجاب) نعم والمثلية في العمادية ومنه في الفصولين وعبارة باع ضيعة
 ولابائع اذ جاز في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشترى
 ان ياخذ بغيره بيع المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا لو ورثها وبجانبها ضيعة كذلك
 لانه كورته فله تقرير بيع ضيعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وفي كتاب الصلح

١٢٨١

٢٣

ربيع الاول

١٩

١٢٨١

جادي الثانية

١٩

١٢٨١

رمضان

٤

١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جاره فلجأ قطعها لتفر ينغ هوائه قالوا هـ ذاعلى وجهين فلو كان
تفر ينغ به بشدا الشعب على النخلة أو تفر ينغ به به بشدا هـ ذاعلى أن يؤاخذ ب
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر ينغ بشده وأما ما لا يمكن تفر ينغ به الا بقطعه
قالوا لى ان يسـ تاذنر بها فية قطع بنفسه أو ياذن له به ولو أوى يرفع الى القضاة فيجسره
على القطع أفاده فى التنقيح وقد صرح حوا باختلاف الرواية عن محمد فى المشترك اذا قسم
و وقعت شجرة فى نصيب أحد هـ هـ ما وأغصانها ممتدلية فى نصيب الآخر هل يجزى على
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجزى على شئ من ذلك لانه استحقها بأغصانها
فتترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران مقابلان
لبعضهما وبينهما ماطر يقف هدم أحدهما على ما يداره ولم يعبده والثانى هدم داره
وأعادها على أصلها فى الارتفاع غاية الامرانها كانت دورين مرتفعين فعملهما ثلاثة
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لارضية الدور الثانى القديم وكان بالدور
الثانى شبايبك قديمة فجعل فى الدور الثالث شبايبك بدلهما مساوية للشبايبك الاولى
و بسبب عدم إعادة الجار المقابل بناء داره الا على صارت الشبايبك المذ كورة يطلع
منها على بعض محلات دار الجار المذ كورة الا انها ليست محلات للنساء ومع ذلك لو بنى
الجار داره وأعادها أزاله من البناء العلوى لا يطلع من هـ هذه الشبايبك على محلات
أصله من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجار المقابل المذ كورة منعه من فتح هـ هذه
الشبايبك التى هى بمساواة الشبايبك القديمة لا يجب لذلك ولو فرض انها حديثة
بمعنى أنه لم يكن قبل مساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات النساء سيما
ولو بنى الجار المقابل علوه كما كان أو بعبه لا يوجد هذا الاطلاع كما ذكر أصلا (اجاب) نعم
ليس للجار المقابل منعه من هـ هذه الشبايبك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وتلك الدار حائط مخصصة
بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فان شاء المشتري دارا تعدى على حائط جاره
وخرتها ووضع عليها جذوعا وخرقها ايضا من جهة اخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
اذن مالكيها وبغير اطلاع هـ وكان اذ ذلك مسافرا فلما حضر وعلم بذلك عرض امره
للمحكمة وبكشف ارباب الخبرة ظهران هـ هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها
علامة وضع الخشاب قديمة وان اتصالها بالدار اتصالا تربيع وانه ليس لصاحب
الدار المنشأة فيما سبق بوضع شئ فهل والحال هـ هذه يلزم المنشئ المتعدى رفع جذوعه
وازاله بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعى ان الجار الملاصق أحدث وضع بعض جذوعه على حائط جاره المخصصة
به بدون اذنه ولم يكن له حق فى الوضع وانه خرّق بعض الحائط المذ كورة وأحدث فيها
بيت راحة فعدى به يؤمر بأزالته ما أحدثه على حائط الجار اذا لم تكن قيمة ما أحدثه

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

عليها كثرو يضعن ما تلتقه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للقسمه من
 مال نفسه تبرعا واحتاج الابن المذ كور باقي المنزل من مظهره مدة معلومة واذنه الناظر
 بالبناء على أن ما يبناه فيه يكون ملكه كاله يستحق به القرار فبنى فيه بعض بناء قليل ثبت
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بأن يقيم بناء المنزل المذ كور على أن يكون البناء
 لوالده المذ كور فبنى الاب المذ كور المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومقونه وجب جميع لوازمه
 المملوكة له حسب اذن ابنه البائع له بذلك فهل اذا مات الابن المذ كور عن زوجته
 وابنيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعي يكون جميع
 ما يبناه ملكه حسب الاذن المذ كور ام كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر
 بالسؤال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذ كور على الوجه المسطور وملك له لا لابنه فلا
 يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجوارها محل
 موقوف فبنى مالك الارض جدارا يجوار محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى
 في ارضه او دوة ففتح شبايبك على محل الوقف المذ كور فاردناظر الوقف بناء محل
 الوقف واذا بنى على الوجه الذي يريد الا أن قد شبايبك مالك الارض المجاورة له
 فهل اذا كان لمالك الارض في المثل الذي بنى شبايبك من جهة اخرى ليس لمالك
 الارض منع الناظر المذ كور من بناء محل الوقف المذ كور وما المحكم (اجاب) اذا
 كان لمالك الارض ضوء لماله المذ كور من الشبايبك الاخرى بحيث لم يمنع الضوء من
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها مكانا ولو يمسق تلك الارض بمنزل لرجل
 آخر فيه شبايبك مظلة على تلك الارض فارد ببناء المنزل ان يمنع صاحب الارض من
 البناء على ما يبدد شبايبك منزله فهل لا يجب لبنا المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبايبك عن هذه المظلات لوجود ضوءها من جهة اخرى
 (اجاب) نعم لا يجب مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك
 البناء ضرر بين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فالزم بعدم الضوء عن محلات
 الجار بذلك البناء بل كان للضوء من جهة اخرى غيرا لا يوجب لا يكون له المنع من
 التصرف في خالص ملكه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصص في قطعة
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الارض المذ كورة
 لاخر والمشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحدا في الطاحونة بغير اذن
 الشر يملك وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جارية وادخله في الطاحونة
 المذ كورة وكل ذلك والجار المالك النصف الارض المذ كورة غائب فهل يؤثر برفع
 ما احده في ملك جاره الخالص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحدا الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ريبع الثاني

١٢٨٢

٣

جداى الاولى

١٢٨٢

١٧

المذكورة يؤمر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الارض المشتري كة بدون اذن
شريكه وطلب احدهما قسمتها تقسم فما يقع من البناء في نصيب الباقي فهو له وما يقع
في نصيب الآخر يؤمر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احدثه في ملك شريكه الخاص به
بدون اذنه يؤمر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على ثلث ر ب الارض البناء مستحق القلع وتصرف الشخص فيما يملك مرخص
له فيه ما لم يضر بجاره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا في سكة
غير نافذة مشتملة على دورين وبعض دورها الداخلية عن دار المشتري وروشن قديم خارج
على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر لاهل داره ففنازع المشتري صاحب
الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشتري في هذه السكة من خارج هذا
البيت المشتل على الروشن المذكور باب على راس السكة فهل والحال هذه لا يجب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشتري المذكور احداث باب آخر داخل في السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك في هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا احدثه هذا المنازع من
غير اذن المارين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
المذكور قديما لا يضر باحد لا يكون المشتري الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويبقى
القديم على قدمه واما احداث المشتري بابا لداره اسفل من بابها القديم في هذه السكة كما
هو المذكور بالاسوال ففيه اختلاف التهيج والفتوى والمنع على المنع وهو ظاهر
الرواية بخلاف ما لو احدثه اعلى من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشتري في هذه السكة فلا كل من اهلها منعه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا بابها في طريق غير نافذة متشعب من الطريق العام المسلوكة فسده وفتح
لبابا من داخل داره بابها في الشارع العام المسلوكة المذكور وفي الشارع
المذكور راقعة مربعة اخرى من الجانب الاخر غير المتقدم ذكره غير نافذة ايضا بل هي
مختصة بدار رجل اخر فتعدي المشتري المذكور وفتح لداره التي اشتراها بابا آخر في
ثلث الرافعة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الاخر انتهى هي حريم لداره يمر فيها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة
لا مسطرة لا يكون للرجل الذي باب به من حطة اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده
اذ لا حق له في المرور منها (اجاب) ليس للمشتري المذكور فتح باب لداره من الرافعة
المربعة الغير النافذة التي لم يكن له باب فيها بل كان باب به من طريق آخر من جانب آخر
متشعب عن الطريق العام اذ لا حق له في المرور في المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر
بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض ولها جاره
دارا فارد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطا بجانب دار جاره لكي يضع عليها الجازية فغضب الجار منتهلا بانها تضر داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المصارعة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصاً مع اذنه له

١٢٨٢

٢١

١٢٨٢

٥٦

سنة ١٢٨٢
سنة ١٢٨٢
سنة ١٢٨٢

رجب ٢٠
سنة ١٢٨٢

شعبان ١٨

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر بين البعير من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة بابه في اول السكة اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يؤثر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل السكة ممن ينتميه داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلف الصحيح والافتاء في هذه المسئلة فاقضى بعضهم بان له فتح الباب اسفل من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقضى بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وتبقيج الحامدية والصحيح ان في هذه المسئلة اختلاف في الصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب العارية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض المتقاسمين اشترى دارا وبها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولما تری في هذه السكة دارا اخرى ليس للشترى ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يوافقوا واحد ان يذعه من ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ولم يمان برجوعه او كذلك لورجوع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يذعه عن ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها طاعة للوقاية من الشمس والمطر فاراد ان يجعل لها طاعة لذلك لا تضر بالمأخر فتحرقها ولوها ولا بالطريق لبقاء اتساعهم مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوانيتهم فتعرض له جماعة من لهم الظلال وارادوا منه فقال لا امتنع من وضع ظلاتي حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكى اصحاب الحوانيت الملك والوقف التي لها طلال لان الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فاحرقا كم البلبا بقاء الظلال الموحدة ووضع هذه الظلالة فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بما راحاكم بالسكية المذ كورة في الطريق المسلولك النافذة فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له ولا يريدون ازالة ظلاله فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من التعرض له فيما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) قال العلامة خير الدين نقلا عن البرازية وان احدث في طريق طاعة فكل احد الرفع والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه بعت براد لم يضر لا يمنع ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

أبو يوسف ليس له كلاًهما انتهى وتقلوا عن الصغار أنه تعالى بلغت الى خصوصته من
مخاضهم ولم يكن له مثل ما للخاضع ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسمع وادفع مع عدم الضرر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا
كاه اذا كان الاحداث يغير اذن الامام أو نائبه في ذلك أما لو كان باذن من ذكر فليس لاحد
التعرض لزالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
احترق قطعة أرض موقوفة من ناظرها بآجرة المثل وادنه الناظر بالبناء والعمارة على ان
يكون له حق القمار فبني منزلا وفتح فيه شبابيك مطلة على باقي أرض الوقف التي فيها
بستان فهل يجوز له فتح الشبابيك المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على
محل النساء واذا أراد احدهم معارضته في ذلك وتسكيفة بسد الشبابيك المذكورة متعللا
بانها مذكورة على بستان باقي الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان
وضع هذا البناء بحق فلما لك التصرف فيه أن يفتح الشبابيك التي لا يترقب عليها الضرر
ببستان الوقف ولا يغيره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف
مناعه من فتحها شرعا حيث لم يكن مع هذا القرار النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بيت غير معاملة الاصلية وتعلل ببنائه واحداث فيه طاقات وشبابيك زيادة عن أصله
وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قراره سائله وجلسه من
فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للجار المذکور بعد الكشف عليه من أهل الخبرة
العلمين باصل ذلك وتحقق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف
الحال (اجاب) اذا كان ما أحدهم الجار من الشبابيك معدة للطل وتشرف على محلات
النساء وقراره من من بيت المجاري يكون الضرر والحال هـ ذهينا و يؤمر بسدها والا فلا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ملكه ملاصقة لدار جاره بسبب
ذلك شيئا كين في قاعة جاره جالين للهواء لا غير ولم يكونا للضرورة فقام الجار المذکور
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتملأه (اجاب) مجرد منع الهواء والشمس عن مكان
الجار بالبناء في ملك الباني لا يعدم الضرر البين حيث لم يمنع النور ولا الشخص التصرف
في ملكه كما لا يضر بالجار ضرر ايئنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا خالية
من البناء بنى فيها دارا سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية في
الحائط المشترك بيده وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجارية مركب عليه بناء
له في ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاماكن الملاصقة
للاطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب
والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها
فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جمادى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

رجب

١٢٨٣

٢٤

للجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤثر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بيتناهم ويكون له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث شبا كين في حائط بينه وبين جاره مطلقين على مجالس النساء ويجرحان أهله ويترقب على ذلك ضرر بين فهل لجاره مطالبة بسد الشبا كين المذكورين حيث كانا معدين لاطل (أجاب) نعم لجاره مطالبة بسد ما أحدثه من الشبا كين المعدين لاطل اللذين يطل منهما على ساحة النساء المعدة للجلسة لأن في إحداهما ضررا يبيننا بالجوار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يبنى في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره ويبني خلفه قسبة ففناء مع حمام صغير بمنزله بناء قوي بحيث لا يضر شيئا ففناءه الجار متعللا بأنه يسد بذلك البناء شبا يملكه المطلة على ساحة منزل الباقي وبأنه يحصل لمنزله الضرر من القسبة والحمام ويريد منه من ملاصقة الحائط المذكورين تركه جانباً من الأرض من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال أنه لا يلزم من هذا البناء خلاف سد شبا كين يكشف منهما منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة لوجود خلافهما في المثل الذي هما فيه فهل للمالك الدار المذكورة بناء الحائط في ملكه ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الأرض وبناء قسبه وحمام لمنزله خلف تلك الحائط وسد ما يكتشف من الشبا كين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل من ذلك ضرر بين ولا منع لضوء محلاته بالسكينة وإن لزم تقليله لشيء من النور بحيث لا تمتنع القراءة والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء الباب (أجاب) للسالك التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجارده ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا لعدم أو يوهن البناء أو يخرجه عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع المحوائج الأصلية كسد الضوء بالسكينة واختاروا القوي عليه فذا لم يترقب على هذا التصرف المذكور بالسؤال الضرر البين لا يكون للجار منعه والافله المنع وتقليل الضوء بسد بعض السكوات بحيث لا يمنع الكتابة على ما أفتى به المرئي أبو السعد لا يكون ضررا يبيننا وهذا يقطع الظاهر عن ضوء الباب لأنه يحتاج لقلقه لبرد ونحوه على ما حره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشبا يملك بيته تشرف على حوشه وجنينته الخاصة به وتلك الشبا يملك في محلات النساء ويجوز ذلك خربة ملوكة لأمراة فعلتها بيتا واحداً في فيه شبا يملك في الدور الأسفل وما فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان معدة لاطل بحيث ينظر الجالس فيها إلى ما يدخل محلات النساء ويحل جلوسهن وقرارهن من البيت المملوك لصاحب الجنينة المذكورة ثم تداولت الأيدي المكان المحدث فيه الشبا يملك المذكور والمشترى الأخير الآن أحدث أما كن أخرى فوق الأما كن العلوية وأحدث فيها شبا يملك أيضا طلع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا يحصل من ذلك ضرر بين مالك البيت والجنينة المذكورين والحال أنه لو سدت

٩

١٢٨٧

محرم

٩

١٢٨٤

مطالب لا تنظر لضوء الباب

الشبابيك المذ كورة بالسكية المهدقة في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على دورات
الجار لا يمنع الضوء عن الهلات المذ كورة ولو جود الضوء لها الآن من شبابيك أخرى
مطلية على حوش البيت المذ كور من داخله ولا يمنع عن ذلك المكان الهواء والشمس
ايضا سوى الهواء البحري الذي يدخل من الشبابيك المطلية على الجنيئة المذ كورة فهل
إذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبابيك لكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
يؤمر ما السكها بسدها لمنع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر وادراك المسالك
للجنيئة المذ كورة ان يبنى ساترا في أرضه المملو كة له ليجب النظر الى داخل محلات
النساء يجاب لذلك لا سيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبابيك
الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يحى عن تلك الشبابيك (اجاب)
اذا كانت تلك الشبابيك معدة لاطل ويطلع منها على محلات النساء المعدة للجلوس
وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤمر ما السكها بسدها على وجه يمنع به
الضرر المذ كور الخاص ل منها واذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤثر بذلك ومع ذلك يكون
للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا ضرر على جاره من ذلك لم يصح حواه
من ان للسالك التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي الله تعالى اعلم
(سئل) في طاحونة تجارية في وقف اهلى مجاورة لدور عملى كة لا شخص حصل من ادارة
تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها واراد اصحاب تلك الدور المذ كورة
منع ادارة الطاحونة لكونها ضرر لدورهم ضرر راينافه هل يجابون لذلك شرعا حيث
تحقق الضرر المذ كور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليهم ان ادارتها منعا للضرر
البين المذ كور ولا فرق بين وقف وملك في هذا المحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما وأخذ حجة مقتضية للتملك من
محكمة معتبرة وقت سيطار زناها بحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع
يدها عليها وتصرف فيها تصرف المالك في املا كها فتعرض له أهل قرية مجاورة لتلك
الارض وابتدعوا في وسطها طريقا ووضعوها في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم
ومواشيهم الى جهات أخر مع وجود الطريق المعدة لمرور الناس قد يما يجانبها خارجها
فتركو ذلك واحداً والمرور من وسط تلك الارض تعديلا لاجل قرب المسافة بنحو أربعين
قصة ولم يكن بوسط هذه الارض حار يوقا بقاء ومنعوا مال كها من زراعتها والانتفاع
بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر والمشفة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها
بسبب المرور المذ كور والمحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المالك المذ كور ولم يكن
مذ كورا في الحجة والتقسيم المذ كورين تلك الطريق أيضا فهل والمحال هذه للسالك
المذ كور منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بأرضه المذ كورة فظهر المسامحة وهل

١٢٨٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٨٤

١٥

مطلب المرور في ارض
الغير ممنوع مع الضرر أو المنع
من المسالك

جمادى لثانية

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المسالك من الانتفاع بارضه
(اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطريق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
القريبة حق المرور في وسطها يكون مسالكها ممنوعة ولو بهد الاذن والحال ما ذكر
بالسؤال وعلى ولاية الامور منع الضرر عن المسالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس
لأحد منه بدون وجه شرعي في رياض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص
بالعزوة الى الخلاصة رجل اراد أن يمر في أرض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان
يرود لم يذكر له طريق آخر له أن يمر ما لم يمنعه من ذلك لانه راض بدلالة واذا منع ليس
له ان يمر لار الدلالة بمقابلته الصريح لغو وهذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
لهم ان يمر واذا منع رضاء خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
الحل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها
كالمزورة والرطوبة والا فلا اذنا ذي صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذنه
ولو كان له حق المرور في أرض غيره فرفقها مع فرسه أو جماره قبل ان يشتبه بالحاجة ليس
له ذلك حاوي الغنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب السراية والاستحسان انتهى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار فيه اشبا بيل من قديم الزمان مطلة على محل آخر
مملوك لرجل آخر في الدار التي فيها الشبا بيل ميزاب تصريف مياه الشتاء منه يصب في
بعض ارض المحل المذكور موضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب
المحل الآخر المذكور ولا من قبله ولا يعلم منازع في ذلك فهل اذا كانت الشبا بيل غير
مشفقة على محل جلوس النساء وقرانهن من محل الجار المذكور ولم يحصل من الميزاب
وهن لبناء المحل المذكور واد الجار الذي هو صاحب المحل الآخر ان يسد الشبا بيل
ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه حيث لم يكن في
ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكر الاعلى الى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
للبجار سد شبا بيل جاره التي لا يطلع منها على محل قرار النساء من بيت الجار ولا تسكيف
مالها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو
ترتب عليه منع ضوء تلك الشبا بيل الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي
فيه الشبا بيل المذكور بان لم يكن له ضوء من شبا بيل أخرى بقطع الطر عن ضوء
الباب فيمنع ذلك ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد تصريف مياه الشتاء الذي
ينصب المائمه في بعض ارض الجار حيث كان وضعا بحق من قديم الزمان لا يعهد
الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون
الجلسات الخمسة في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء
واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمردى الشافعي والشيخ
ابراهيم السقاء والسيد علي محمد والبقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

١٢٨٤

٢٢

القرشي وصورة السوال في شخص يملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذ كور
 فيها ان الحد القبلى أطيان فلان و بينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة
 و يزعم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سند المذ كور فهل بمقتضى
 ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعته و يكون له منع الناس من المرور منها مع
 كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
 الطريق المذكور في حدود الارض المملوكة بمنفعة هذا الشخص المذكور أن يكون له
 منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز أن
 تكون الارض مملوكة لشخص و لغيره حق المرور فيها و حيث كان مرور الغير حاصل فيها
 لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعى احداث هذه الطريق في أرضه و الذى يدل
 على دخول هذه الطريق في الحدود به هذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع
 الفصول و نور العيون لو ذكر الفاصل و حكم بالمذمى هل يدخل الفاصل في الحكم ذكر
 شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل و كذا وقعت في الفتوى كتب
 في صل الشراء أحد حدوده دار البائع و الفاصل جدار ردهى فالفاصل لمن يكون
 في فوائده اشارة الى انه لا يشتري انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان
 مطلة على شبايبك على جنبه معدة للرجال لا للنساء و جاز فيها البيع و الشراء و اما كن آخر
 مطلة على جنبه المذكور و ذلك من قديم الزمان و تخرب المكان المذكور و وصا ردهم
 السور الذى على جنبه و صار اعادته كما كان أولا فنعاه و اضعع اليه على جنبه
 المذكور فهل له المنع أم لا (اجاب) ليس لصاحب جنبه منع الجار من فتح الشبايبك
 القديمة كما كانت حيث لا يطالع منها على محل قرار النساء و جالسهن اذ لا ضرر في ذلك
 و الحال ماذ كره و الله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة
 موصلا من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهل دار حدها الغربى اليه و حدها
 القبلى للشارع الاعظم و فيها شبايبك قديمة في المحدين المذكورين و يجير انه شبايبك في
 الشارع الغربى هدم ذلك الرجل داره و أراد بناءها و اعاد الشبايبك على الشارعين
 المذكورين كجيرانه و ليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من
 المقابيل له في الشارع الغربى يريد منعه من ذلك مذهبيا ان الشارع الغربى المذكور
 جميعه ملكه و الحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة و لم يهد حيازة أحد له
 ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت الجار المذكور و هو محل قرارهن
 من داخل فهل و الحال هذه لا يجب لمنعه و لو فرض ان الشارع المذكور مملوك له
 لاسيما و الدار المذكورة التى فيها تلك الشبايبك التى هدمت و يريد ملكها اعادتها
 قديمة سابقة على دار الجار المقابل و قد احدث الجار المقابل بداره شبايبك مقابلة لجاره
 المذكور التى شبايبك هو بنساؤه قديم و كانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضا براحلا

مطالب الفاصل بين الحدود
 وغيره يدخل في الحدود

١٢٨٤

٢٤

سنة

ربيع

بناء فيها أصلا فلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لا مراجمها والمقابل
 التي حدثت داره بسد شبائيكه الكونتها هي الحادثة وكانت دار الذي يريد البناء الآن
 موجودة وفيها شبائيك في هذه المواضع ودار الآخر أرضا براحا كما سبق أم كيف الحكم
 (أجاب) نعم ليس للجار المقابل المذ كور منع جاره المقابل من إعادة شبائيكه التي
 كانت قديمة وهدمت مع البناء و براداعدها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا
 للجار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والتمال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من
 شبائيك كل من الدارين على داخل محل الآخر يوم الذي أحدثت منهما بسد ما أحدثته
 لانه المتمددي لسبق الآخر بلا ضرر ارحين احدها منه سابقا وأرض الآخر خالية والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلم في علوه هذا عالم يكن في القديم
 وأحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفل وتضرر من ذلك
 صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث تتحقق الضرر أم كيف
 الحكم في ذلك حيث أضر ما ذكر بالسفل (أجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ما ذكر في
 السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتا خارج
 الو كالة ملصقا بجناطها مرتفعة بقاءة مدر معلوم ارتفاعا لا تسد به شبائيك خراجات
 الو كالة المذ كورة الموضوعة بحق من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم
 حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولا لاجل أن يسد
 شبائيك الو كالة ويمنع منها النور فهل والحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذ كورة
 الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذ كور ويمنع من ذلك شرعا حيث يحصل بذلك
 ضرر بين لصاحب الو كالة بمنع الضوء بالسكينة عن المسكن الذي بالو كالة أم كيف
 الحال (أجاب) ليس لمالك الحانوت المذ كورة الارتفاع ببناءها عن القديم ارتفاعا
 يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أما كن الو كالة الجاورة لها لان ذلك ضرر
 بين بالجار وللمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى
 اعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل
 لاحد أهلها منزل بابها باعلاها وللاخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فإراد صاحبها أن
 يسد السكة المذ كورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعا حيث
 كانت السكة المذ كورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم
 يمنع من ذلك والحال ما ذكر في نتيجة العمادية ما نصه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها
 فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوها هذه السكة
 حتى يخف الزحام عمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في
 دورهم وانما لهم المرور فقط برأيه من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

رمضان

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٩

صفر

١٢٨٥

١

مطلب ليس لأهل السكة
 الغير النافذة ان يبيعوها
 او يقتسموها او يدخلوها
 في دورهم بل لهم المرور فقط

الامة قاصمين السكة الغير النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان
 السارقيها احقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يخف الزحام
 وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بزازية من كتاب المحيطان ليس
 لاهل السكة ان ينصبوا هـ الى رأس سكة هم درباو يسدوا رأس السكة لان مثل هـ هذه
 السكة وان كانت ملكا ظاهر السكن للعامة فيهانو عن حق وهو انه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسد رأس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان رأس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له بيت وبجواره شـ بابك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات
 النساء من بيت جاره ويتضرر بذلك ضررا يئس فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه لمنع
 نظرائه اراد الى عوراته لا يمنع من ذلك سيم او لا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره
 لوجود النور له من شـ بابك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذکور من
 بناء حائط في ملكه لمنع نظرائه الجار اليه حيث لا يمنع الضوء بالسكينة عن بيت جاره والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شـ بابك مطلة على المحارة ومقابلة لربع
 مملوك لا خـ ليس فيه شـ بابك تقابل شـ بابك الجمار فهدم صاحب المـ كان الاول
 حائطه التي فيها الشـ بابك المذکور وبناه واعد الشـ بابك التي كانت فيها على
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذکور هدم ربعه وبناه وحدث فيه شـ بابك مقابلة
 لشـ بابك الجمار المذکور التي كانت قديمة واعيدت على أصلها قبل هدم الربع
 وحدث الشـ بابك المذکور كورة والا ما كن التي فيها الشـ بابك القديمة معدة بحلوس
 النساء ومحل قرارهن فترتب على احداث شـ بابك الربع ضررين لصاحب المنزل الاول
 بحيث يطلع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجمار المذکور وهي معدة
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذکور بازالة الضرر
 المذکور بسد الشـ بابك بحيث لا يطالع من في الربع المذکور على من كان جالسا في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشـ بابك التي احداثها (اجاب) حيث كانت
 الشـ بابك المهدمة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر بين الجمار المقابل بحيث
 يطالع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجمار يؤثر مـ السكينة
 بسد او منع الضرر عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة
 ملاصقة بجارته في فصل لبناء الجمار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها مـ الى
 مكان آخر ملاصق بمكان ذلك الجمار ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مدة سنين

١٢٨٥

١١

رجب
الي

١٢٨٥

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخر دون الطاحونة
 الحادثة المذ كورة فاراد المشتري ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذ كورة محل
 الطاحونة القديمة فذمه الجار من ذلك لكونها مضرمة لكانه فهل اذا كان في احد اثها
 ثانيا ضرر بين الجارين منع من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء
 ما لم يضر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر اليين من ادارة الطاحونة المذ كورة يمنع
 الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا آخر
 دار يجانبها كانهما في عدة غير نافذة خاصة باهلها اراد احد الرجلين ان يحدث
 نخ جنة في داره يارز في هذه العنقصة اغير النافذة محل يمر الرجل الاخر الى داره
 وارتفاعها قليل ايضا تضر بالمار من تحتها لاسيما اذا كان حائلا شي على رأسه ويريد
 ان يحدث فيها شبايك قريسة من شبايك جاره جدا معدة للنظر بحيث يطلع منها على
 محلات النساء من بيت الجار المذ كور وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار
 المذ كور منعه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتروات القصر
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها جل جارت ليزل رجل آخر مبني فيه
 من القديم قصبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار فشمع بجائط منزله فنظرا لخلل
 منزل الجار المذ كور الذي فيه القصة المذكي عنها انه يهدم ومن ضمن ما تهدم تلك القصة
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القصة يوجبكم شرعا عدم عودها
 الى اصلها ام لا نورم الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا
 اذا ضر بجاره ضررا ينافي وهو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا تروى على
 بناء القصة المذ كورة ضرر بين بيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله
 ان يبنمها على وجه لا يقرب عليه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
 من طرف حضرة مامور مشتروات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها
 حائط وقف في الاسفل والعلو للمالك فالمالك المذ كور حضر وبني على حائط الوقف
 المذ كورة بدون اذن فآثار الوقف المذ كور فهل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف
 بدون اذن الناظر به عدمها وازالتها شرعا ام كيف تؤمل الافادة (اجاب) اذا كان
 للمالك العلوق في وضع بنائه على حائط الوقف السفلي فانهدم أو هدمه يكون له اعادته
 كما كان بلا زيادة مضرمة ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء
 العلوي حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
 ارض براح وبنها اما كن هلوية وسفلية من جملتها فرن لا جل الخبز فيه جعل له
 مدخنة تمنع من وصول دخانها الى من بجواره ولم يكن حوله اذ ذاك اما كن ثم بعد مدة
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمهم بوجود ذلك الفرن
 عند الشراء ثم باعوا بعض الاما كن المذ كورة لآخرين عاين بوجود ذلك الفرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث
 خرجة سكة غير نافذة
 بدون اذن اهله

بجاءى الثانية

١٢٨٦

٩

رجب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

رمضان سنة

انه قام الا ن بعض المشترين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك القرن والحال ان بيت النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصه بمالك القرن المذ كورة تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بجيرانه بسبب دخان القرن او حوائطه لا يكون لهم منه يدون وجهه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منه والحال ما ذكر بالسؤال اذا المنع منوط بالضرر والبين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائط اسد به بعض ضوء شبايلك محل في منزل جاره ولم يزل ضوءه المهل بالسكينة ويريد الجار المذ كورة منع الباقي المذ كورة من ذلك يدون وجهه شرعي لان في المهل المذ كورة شبايلك أخرى تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بيننا (اجاب) نعم ليس له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليهما اطراف عيذان سقف كل منهما عليهما بعض كبوش لاحدهما عليهما دون الآخر وان كان الآخر له عليهما من جهة حوشه اطراف عيذان ليس لذلك الاحد منها الضرورة احتياج ذلك الحوش الى النور ولم يثبت من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه أو مشتركة بينهما فهل هي مشتركة بينهما أو يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازعا فيها فهي بينهما اذا لم يكن لاحدهما اتصال تربيعها بان كانت انصاف لبيانات احدي الجهتين متداخلة في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التربيع دون الآخر فكون خاصة بصاحب التربيع ولا يخرج حق وضع الجذوع عليهما وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تتصل بنهاية السكة الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا لها مدخل اقل من نصف اتساعها من الجهة البحرية ويجوانب القطعة الارض المربعة المذ كورة من الجهة البحرية والغربية والقبالية داران الا كهما مفتوح بابهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب الغربي والقبلي مفتوح بابهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذ كورة ولهما باب قديم من الجهة القبلية ايضا مدله ملاكه لا استغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب البحري مفتوح بابهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذ كورة ايضا بجوار المدخل ومن الجهة الشرقية دار معلومة لثخص آخر ليس له باب في تلك الفسحة المذ كورة بل بابه من السكة الثانية الخارجية عن تلك الفسحة المتشعبة من السكة الاولى الغير النافذة وتلك القطعة الفسحة المذ كورة خاصة بملاك الدارين المذ كورتين من قديم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بهما في تلك الدار الشرقية الذي ليس له باب من تلك الفسحة وبابه في السكة الثانية المذ كورة وفتح بابا آخر حادنا في تلك الفسحة يدون اذن ملاك الدارين المذ كورتين فهل ليس له ذلك ويكون اسكل

١٢٨٦

٧

ذي القعدة

١٢٨٦

٣

ربيع الاول

١٢٨٧

٢

مطالب ليسر ان له باب في
دخلة مربعة غير نافذة ان
يفتح بابا بالارور ويدون
اذن اربابها

٥٢٩

رجب

١٢٨٧

٢١

واحد من ملاك الدارين المذكورين في كل سنة يسد الباب الذي احده بدون حق
 (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لاحق له في تلك القصة بل هي خاصة بملاك الدارين والكل
 من الملاك المذكورين تسكيه يسد الباب الذي احده والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم تشكى احد
 الجيران الى الحكومة فصار ابطالها بمعرفة الحكومة لما هو حاصل من الضرر والبين
 والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك
 التصرّف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين
 من ادارة الطاحونة المذكورة منع ما ذكره من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له بيت بناه في ملكه الى الدور الثالث و بجارته بيت لشخص آخر فيه طاقات
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فمعه صاحب البيت المذكور من البناء والتعليق متعللا
 بأنه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعليق المذكور
 لا يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور
 منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب له على بناءه ضرر بين الجارين (اجاب) للمالك ان
 يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين بالجوار
 ومنه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
 فيه شبابيك مطلة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
 البيت المنتفع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلة على حوشه
 الشبابيك المرقومة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كاعان ينفوه وكالة للاستغلال
 وينفقوا بفعلته وينفقوا ضايعا يسدون به على صاحب الشبابيك وينعوا عنه المراء
 والضوء بالسكينة ويضجعوا اخشابا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
 ويكسونه متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون
 لمطالبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما لم يكن من اشبابيك المطلة جرح لاحد
 وصاحبهم لم يكن له جهة غير الحاجب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك
 المذكورة حصة في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
 وكان كبيرا محتتمه لالقسمه وكل منهم ينتفع بنصيبه منه بعد القسمة فحاجب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لمطالبوا من بناء الحائط على وجهه يمنع الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
 كما انه ليس لهم وضع اخشاب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
 ولما كانت الحصة المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها
 قسمة اقراز والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درج
 غير نافذ اذ اتهاو بنت مكانها يتنابت الدور الاسفل منه وتريد بناء الاصلي وفتح

شوال

١٢٨٧

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

١٢٨٨

١

جمادى الاولى

١٢٨٨

٤

جمادى الثانية

١٢٨٨

٢٥

شبايبك مطلة على بيت جيرانها خصة وصايت الجمار المقابل لبيتها فانه يرى من تلك
 الشبايبك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهم ويطالع منها على عوراتهم ويحصل
 من ذلك ضررين من الرجال الا جانب الذين يدخلون عندها المرأة المذكرة كورة لفعل
 القاحشة فانهم مظهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبايبك المذكرة
 وتمنع منها شرعا (اجاب) للجيران ان يتصرف في ملكه كما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي اذا
 تحقق الضرر اليه من احد اذ تلك الشبايبك بان كانت يطالع منها على داخل محلات
 النساء من بيت الجار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨
 مضمونها الامل من بعدم معلومية حضر تكمل ما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة
 يعطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك نقول
 التكرم بالافادة مما ذكره مسطر بالشقة المذكرة كورة افادة من ناظر القلم المذكرة
 بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطابا لحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية
 يذكره نقول من بعدم معلومية حضر تكمل ما ينويه حضرة اسماعيل افندي حتى وما
 توضيح بافادة هذه المسئلة كشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون
 الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذي فوقها
 محتسب او مهذوم وما لكه يرغب بنسائه والدكاكين سليمة في حد نفسها ولا تحمل
 الر كوب فوقها فهل تجب بر اصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل
 ر كوب مالک العلو ام كيف فلذا لزم الشرع لحضر تكمل نقول من بعدم معلومية ما ذكر
 ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتي المذكرة كور اذا كان السفل
 سليما لا يجبر مال كيه على هدمه فحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارضه في ١٧
 ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الخنفي عني عنه (اجاب) ما اجاب به
 حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليما لا يخل فيه لا يجبر مال كيه على
 هدمه صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضا بني بعضها اما كن
 ويجوز ان تملك الارض المذكرة كورة دار لرجل آخر مرفعة البناء لم يكن فيها شبايبك على
 جهة الارض المذكرة كورة قديما ففتح الا ان صاحب الدار شبايبك ومناور مشرفة على
 تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبني حائطا في ارضه لا يمنع من ذلك
 ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبايبك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالسكية
 من سد تلك الشبايبك لوجود شبايبك اخر بالدار المذكرة كورة جالبة للضوء ام كيف
 (اجاب) نعم لا يمنع المسائل من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له مكان مقتر بشارع في بنائه وتعالى بالجداد فادجار له منعه من التعلل لانه
 يسد عليه بعض شبايبك المطلة على محل حريم الباني الذي احده وانه يقلل عليه
 الهواء والضوء فهل لا يكره له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبايبك الجار التي

يحصل منها جرح محل حريم الباني المذ كور حية ثم لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
 عنه الهواء والضوء بالكلية بل يوجد به ذلك الضوء الكافي لمكان الجار والهواء أيضا
 (أجاب) إذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر وبين بجارده كمنع الضوء بالكلية عن
 مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب
 لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر والبين المذ كور يمنع منه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى علميتين من رجلين ولا بين عم البائعين علميتان
 مقابلتان للعلميتين اللتين اشترىهما الرجل المذ كور وبين العلالي المذ كورة مستوقدة
 حمام يسحق في عرف أهل هذه الحادثة بالقميم مشترك هذا المستوقد بين البائعين
 للعلميتين وابن عمهما مالكا للعلميتين المقابلتين وعمر كل من العلميتين اللتين اشترىهما
 الرجل المذ كور والعلميتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد
 وبعدها نكسهما الرجل المشتري للعلميتين من مال كسبهما باع الرجلان البائعان
 للعلميتين وابن عمهما أيضا بجميع المستوقد المذ كور واشترى العلميتين المبيعتين وأولم
 يشترط مالك العلميتين الباقيتين على ملكه حق المرور لنفسه على سطح المستوقد الذي
 باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك أراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد
 الذي اشترىه وانصرف فيه بما لا يضر بجارده مالكا للعلميتين ولا يترتب على البناء
 المذ كور تعطيل صاحب العلميتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع
 كون ذلك ليس مستحقا له نصيبه نصيبه بالاستثناء على سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل
 أيسر له منع المسالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (أجاب) ليس لبائع نصيبه من
 المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر
 بالسؤال إذا وجه له في المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماؤنا في
 معتبرات المذهب بأن للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء إذا لم يضر بجارده ضررا ينافي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب
 وفي الدار الملاصقة المذ كورة مطبخ وحمام وراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء
 هدمها المالك لها المذ كور وبنائها ونقل المطبخ والحمام والراحيض وجعلها ملاصقة
 للدار المجاورة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر بدار الجار المذ كور ووهن لبنائها
 فهل إذا تحقق الضرر المذ كور يؤمر المالك المذ كور بإزالة الضرر أم كيف الحكم
 (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء إلا إذا أضر بجارده ضررا ينافي إذا تحقق الضرر
 البين لبني الجار بأحداث ما ذكر يؤمر المحدث بإزالة الضرر المذ كور أما بسبق ذلك
 لجهة أخرى أو بأحكام البناء أن ترتب عليه إزالة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك دار فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بإدارة جار فيها وهي ملاصقة لدار
 رجل آخر هي مالكا الطاحونة تلك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل ليلا ونهارا

وبيع الاول

وبيع الثاني

ربيع الثاني
١٨سنة
١٢٨٩شوال
٢١

١٢٨٩

ذى القعدة
١٤

١٢٨٩

وأعدهم الأجرة للطحن الدائم وترتب على إدارتها هذه الصفة ضرر بيني وبينه وهن بناء دار
الجارفهـ هل إذا تحقق الضرر بالبين والوهن للبناء المذکور يؤمر بإزالته (اجاب) نعم إذا
تحقق الضرر بالبين بوهن بناء دار الجارفهـ من ذلك يؤمر بالسكها بإزالته والحال ماذكر
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرحاض في شارع ضيق نافذ عرضه نحو
ذراعين في بلدة من بلاد الأندلس يافتوصل منه إلى بحر النيل لا ارتفاع عامة المسلمين من
غير إذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على
المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع
ضرر المارة (اجاب) إذا تحقق إحداث الرجل المذکور بناء ذلك المرحاض في طريق
العامة بغير إذن ولي الأمر وكان مضرا بهم فلاكل واحد من أهل الخصوصية من العامة
مطالبته برفعه وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين العلماء الثلاثة
والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي جزا ومفتي مجلس مديريتها بأفادته في
٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ حاصلها الذي تبيده لمحضرتكم أنه عرضت علينا قضية في
خصوص إحداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص ير يدارها لطحن مؤنته خاصة
وجارها في ذلك ويتضرر منه ويطلب منعه من قبل الجار فأنه بنائه منزله المملوك له
وكل منهما يبيده فتوى شرعية من السادة العلماء الخنفية الأزهرية فريد الأحداث
مستفت بأن له إحداثها حيث كان الطحن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار
مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوي في باب القسمة نقلا عن العمادية وطالب
المنع فتواها بأن له منعه وإن عدم جواز إحداثها للضرر بالبين مستداف في ذلك لما ذكره
العلامة ابن عابدين في أوائل شتى القضاء نقلا عن الضرر فلذا لمعارض ذلك للسيادة
نرجوا كرامنا بالأفادته بما يعول عليه من أحد القوانين حيث أن هذه المسئلة كثيرة
الوقوع وقد أبقينا فصل هذه القضية المحررفها الفتاوى بالنصوص الشرعية إلى أن
تشرف من حضر تكريمها بتمديد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل أن
المدار في المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقق الضرر بالبين للجار وهو ما يكون سببا
لهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من الحوائج الأصلية
كمد الضوء بالملكية والفتوى عليه فإذا تحقق الضرر بالبين المذکور للجار من إدارة
الطاحونة المحدثه المذكورة يمنع ما سكه من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر
المذکور والأفلا وما نقله السيد الطحطاوي في آخر القسمة عن الفصول العمادية
بقوله اتخذ طاحونة في داره لطحن بيته لم يكن لجاره منعه لأنه يكون اجسا نافلا يتضرر
به الجيران وإن اتخذها الأجرة يمنع لأنه يكون على الدوام لا ينافي ما تقدم حيث علل
عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى أنه لو تحقق الضرر بالبين من ذلك يمنع والله
تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

محرم

سنة

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه و يقابل تلك المنازل منزل مشترك
 بين أخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك
 الرقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذ كور ان المنزل المشترك بينهما المذ كور
 واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المقنوع في الشارع النافذ واختص
 الثاني بالجهة الاخرى التي لا باب لها وتراضى مع أرباب الرقاق الغير النافذ على أن
 يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور
 ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانبا بطول الحائط المذ كور ويبني به حده
 حائط آخر داخل ذلك المنزل ويفتح فيه بابا موصلا الى ذلك الجزء المتروك ليرممه
 الى الخاريج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث
 ويمر في الجزء المتروك من ذلك المنزل نحو ست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم
 الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه بابا حادئا ويمر من الرقاق الغير النافذ
 الذي لاحق له في المروءة ولا حقه في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب
 الرقاق الغير النافذ منعه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكره باوجه الشرعي
 (اجاب) نعم ليس للرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم ليرممه في ذلك
 الرقاق بدون رضا أربابه لوبناه أي الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة المختصين
 بذلك الرقاق منعه من ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشترى
 دارا وفتح فيها شبايك مطلة على باقى ارض البائع المذ كور ثم تنازل ملك الارض
 البراح المذ كورة والآن اراد من آلت اليه شبايك دار المشتري الاول التي لا يوجد
 له من غيرها ضوء ولا هو بالشكبة مع كون تلك الشبايك المذ كورة قديمة البناء ولا
 ضوء من غيرها اصلا للمجلات التي هي فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبايك
 المذ كورة (اجاب) لا مالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بحاره ضررا يندفع الى
 المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منعه والا فلا وقد صرحوا بان من
 الضرر البين منع الضوء بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة النساء وهل
 قرارهن فليمنظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
 مجاورة لدار رجل آخر اراد مالك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترقب عليه سد ضوء
 بعض شبايك في بعض امكنة جارية بحيث لا يترقب على سد تلك الشبايك منع الضوء
 عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايك اخرى له من هذه الامكنة المذ كورة من جهاته
 الثلاث ولا يترقب على ذلك البناء ضرر بين بالجار المذ كور فهل والحال هذه ليس له
 منعه من التصرف في خالص ملكه بما يشاء من ضرر به ضررا يندفع (اجاب) اذا لم يترقب على
 ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين بجاره ومنه سد الضوء بالكلية عن مكان الجار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذ كور لوجود الضوء من الشبايبك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله مملوكة لصاحب الدوار وبجواره
 دار ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجار مكانين من داره كان حائطه ماملا لصق الساحة
 الدوار المذ كور احدهما سفلى والثاني علوى وبناهما ثانيا وجعل السفلى تحت وبنا
 مفتوحا من جهة داره لا حائط له واحداث له شبايبك مطلة على ساحة الدوار المذ كور لم
 تسكن من القديم وجدد العلوى واحداث فيه شبايبك متعددة من جهتها اربعة شبايبك
 مطلة على ساحة الدوار المذ كوروا كثرها على غيرها ولم تسكن تلك الشبايبك من جودة
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذ كورة المدة لم يورده ان يبني فيها بناءا يترقب عليه
 سد الشبايبك المدة على تلك الساحة ولا يترقب على ذلك منع الضوء من المكانين
 المذ كورين اصل الوجود الضوء لهما من جهات اخرى خلاف باب الاودة العلوية ثياب
 مالك الدوار لذلك ولا يكون للجار المذ كور منعه من البناء حيث لا يترقب على ذلك البناء
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لسالك الساحة المذ كورة البناء في خالص ملكه اذا لم
 يترقب على بنائه ضرر بين بجاره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبايبك المدة على تلك
 الساحة الخاصة بملكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوءه للمالكين المذ كورين من
 غيرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا يسكنها بياها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحد فيها مرور غيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير
 مفتوح بياها فيها بل بياها في سكة اخرى نافذة فهل اذا اراد الرجل المذ كورة تقص الحائط
 المهاجرة للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لا حق له فيها اصلا وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر
 بصاحب السكة ضررا ينافي في دوا الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذ كور من احداث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لو احداثه ان كان الواقع
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معين ارضا وبناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذ كور متبرعا بما انفق
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلو المذ كور وارادوا قسمته بينهم بالفريضة الشرعية لكونه بناءا ابيهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذ كور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذ كور لابنه
 متبرعا بما انفق عليه ويكون خاصا بصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب
 المذهب في التنوير وشرحه من مسائل اشترى آخر الكتاب عمر دار زوجته بماله باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين على الهبة امرها ولو لم ير لنفسه بلاذنها فالعمارة له ويكون
 خاصا بالعرصة فيؤثر بالتفرغ بطلبها لذلك ولها بلاذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

٥

١٢٩٠

١٤

١٢٩١

ربيع الاول

١٥

ذى القعدة

سنة

البناء فلا رجوع له وفي رد الهتار على هذا التفصيل عمارة كرمها و سائر املا كما
 جامع الفصولين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو لنفسه بلا
 امره فهو له وله دفعه الا ان يضرب بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
 في ملك الغير اذ اطاع للمعيط البرهاني وفيه راجع الى التجرد يد طعان ركب في
 الطاحونة حجرا او حديد من ماله ومضت المدة فلو دفعه له بامر به اعلى ان يرجع فهو
 له بها ورجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله دفعه ولو لم يبداه
 قيمته ولو للمالك بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كاد غرس اشجارا
 في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره
 الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المسال الذي اشترى به
 الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكارو يطالبه الدهقان بالقلع
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هذا صاحب السفل وان الاب
 متبرع به فقد صرخ بتبرع الباقي لغيره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع الفصولين ونور
 العين وصرح به في مسألة الطعان والا كارتضا كما تقدم في حادثة السؤال حيث شهد
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين
 ملاصقتين لعضة السكل واحدة مائة هدمت احدهما فبناها مالكا ووضع
 املاج خشب بجائها جاره نقرا في الحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة
 ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها لان هذا اعارة منه فحقى بداله كان له ان يطالبه
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحو اذ قديما (اجاب) نعم لا اذن المطالبة
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حديث الامام ع الله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له سفلى وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان
 يبني على السفلى بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفلى المذ كور خصوص الورفع بناءه زيادة عما كان عليه
 في القديم يترتب عليه سد بابك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)
 نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافاده مضمونها تؤمل اطلاق سماعاتكم على المعرض
 الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة بمذولة بكم بالا فادة هما
 يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجوبه ومضمون العرض المذ كوران
 انما منزلا كما على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندي عبد الخالف بحجارة قصر الشوك
 بطن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شارع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
 ركوب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة سباط وقصد المذ كوران لانه واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

السبابا يمنع الاتصال الى الملاك وتعلقنا الى كعب فوق جزء الطاحونة المذ كورة
 نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بدفع ثمن الركوب أد
 اعطائنا قطعة في الطاحونة للاتصال منها للركوب ومضون ماذ كره ما مورادنا
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمة قيمة ما يتلصكه من الركوب الذي باع على الطاحونة
 وانما طار يرق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يتنصيه
 الحكم الشرعي في هذه المسألة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه
 ولا على بيع جزء من الطاحونة للمالك العلوي يجعل فيه ملما الى علوه والحال ماذ كر
 انما العلو لا يزال ملكا لما لسه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان
 ينفي صفه الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 دار في أسفل زقاق غير نافذ وفي أول الزقاق المذ كور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد
 اشركا ان يفتح بابا في أسفل الزقاق فهل لمن داره في أسفل الزقاق ان يمنع من الفتح
 (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احداثه صحيحين في التفتيح رجل له دار في سكة
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلعا وفيه والصحیح انه
 ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان
 والطرق انتهى وفي رد المحتار لو اراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف الصحيح والفتوى قال في الخيرية والمقون على
 المنع فليكن المعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا
 بالاستطراق من أرض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك
 باذن من الحماكم فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقصه واعادة
 الطريق كاصله منعاً للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ماذ كر شرعا يمنع الرجل المذ كور
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقصه بعد الاحداث
 والحال ماذ كر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
 في عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعد عن الآخر فاحداث أحدهما بابا مقابلا لباب
 الدار الاخرى بحيث يطامع صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سده هذا الباب المحدث والافاسد ولو في سده مشقة
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها
 وكافت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الدار المذ كور قار في عطفة
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها و اراد اصحاب هذه الدار
 احداث فتح باب في حائط داره للورود منه أسفل من بابه الاول أي من جهة داخلها بلا
 اذن فقد اختلف الصحيح والفتوى في جواز فتح الباب المذ كور وعدمه والذي عليه

١٢٩٢

١٠

١٢٩٣

٢٧

١٢٩٤

مهرم

١٨

١٢٩٤

جادی الاولى

٩

جمادى الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهرا رواية وعليه المأول و بناء على ذلك فلصاحب الدار الاخرى
 تمكليف المحدث المذکور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها
 بابا في الخربة التي بجوارها فطالبه برب الخربة بصاحب العامرة بسد ما فتحه وتنازعا حتى
 مات صاحب العامرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فتحه مورثهم فلم يمتثلوا
 فهل والحال هذه يجب لصاحب الخربة الى سد ما فتحه فيها من العامرة حيث ان العامرة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروور من الدار الخربة بل
 احدث الفتح والمروور منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احدث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره
 بدون وجه شرعي وموته يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا احدث درهما متصل بحوش فيه فخل
 لرجل آخر بهذا الحوش شيئا من قديم مطلة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل
 الا ما كن المذکور فحدثت لوسدت بمنع الضوء عنها بالكلية مع انها لا يطلع منها على
 داخل الهلات المعدة للنساء من مكان الجار المذکور فهل اذا اراد مالك الحوش المذکور
 بناء حائط بلصق الشبابة المذکور في ارضه بحيث يترتب على بنائه المذکور منع
 الضوء عن مكان صاحب الشبابة المذکور بالكلية لا يجب لذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجب الجار المذکور لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باع الى داره ليس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فحدث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء
 جاره بمحل قرارهن باسفل الدار وباع الاها وأضر بجاره المذکور ضررا يئدنا فامر برفع
 الدرج المذکور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجب الجار المذکور رفع الدرج العائد
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤثر
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيب الحامدية
 بالعرز الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فاختد المشتري جاره
 حتى يتخذ حائط بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجب برفع الى البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره
 في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لم يكن يقع عليهم ام اذا كانوا
 على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر والاخر انتهى ثم قال ومثله
 في البرازية من الميطان من الثاني في الحائط وصارته والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

ذى القعدة سنة

١٢٩٧

١١

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما جذوع متعددة عليها
وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيعا بتداخل اللب
في بعضه في الطرفين لكل منهما مدعى الآن صاحب إحدى الدارين اختصاصه بها
والآخر الاشتراك بينهما وما ولا يثبت لأحد - ما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الجذوع واتصال التربيع من الجانبين لكل فهل لا يحكم بمدعى الاختصاص بمجرد
دعواه والحال - هذه ويكون القول بمدعى الاشتراك بيمينه لوجود ادلة على هذا الوجه
وتبقى تحت أيديهما كما كانت (أجاب) نعم لا يحكم بمدعى الاختصاص بتلك الحائط
المتصلة اتصالا تربيعا من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع
عليها بدون يمين شرعية تشهد له طبق دعواه والقول قول مدعى الشرقة فيها والحال
ما ذكر بيمينه وتبقى في أيديهما مشتركة بينهما ويقضى بذلك قضاء ترك التجرؤ مدعى
الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة للنصف الذي يدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتمي بعض
ظهره الى دهليز عمرك لشخصين مشترك بينهما ما يوصل منه الى مكانها خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وليس له حق المرور فيه يريد
صاحب المكان الاول المذكور ان يحد فتحة باب من هذا الدهليز ليرفيه أيضا
او يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضاهما لئلا يكون له ذلك والحال ما ذكر
كيف الحكم (أجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال - هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض ارضه وله في
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشملت ببعض ارضه ما وفروعهما هواء
ارض جاره واضرت به ضررا يئسا فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر والحاصل (أجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه حيث لا حق له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتفريق هواء
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث أضر ذلك بجاره اما بشد الفروع
بجبل ان امكن والا فبالقطع كما افاده في تنقيح المحامدية من الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر
في الحجة أن الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين ذلك وبين بيت مبنى باسم الاشراقات وقد كان الرقاق تحت يده وتصرفه
تصرف الملاك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الرقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة تبلغ مع مدة وضع يدهم ورثته نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جملته الرقاق والاصطبل

ربيع الثاني ٨

١٢٩٨

٢٨

١٢٩٨

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشراقات المذكور
في التحدى الشرقي يكاف المشـ ترى بفتح الزقاق زاحما انه كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعى فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك
وكان من حقوق المـ كان الاول الذى فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب الحق فيه الى
تنفيذ شرعا بدون وجهه بوجوب
ذلك ويبقى القديم على قدمه
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
اوله كتاب المحاضر والمجلات)

To: www.al-mostafa.com